CD/875
Appendix II/Volume II
20 September 1988
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

تقرير مؤتمر نزع السلاح

التذييل الثاني

المجلد الثاني

المحاضر الحرفية لدورة عام ١٩٨٨

GE.88-64497 /١٢٨٥ب

CD/PV.458
19 April 1988
ARABIC

لجنة نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والخمسين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم بجنيف
يوم الثلاثاء ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد دافيد مايسزتر (هنغاريا)

GE.88-61158

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ال ٤٥٨ لمؤتمر نزع السلاح .

وطبقا لبرنامج العمل سيواصل المؤتمر النظر في تقارير هيئاته الفرعية المخصصة وكذلك في التقرير الخاص الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح. غير أنه يجوز ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، لأي عضو أن يثير أي موضوع ذا صلة بعمل المؤتمر اذا ما رغب في ذلك .

وكما اتفق في الجدول الزمني للاجتماعات التي ستعقد خلال هذا الأسبوع سيعقد المؤتمر اجتماعا غير رسمي بشأن تحسين عمله والارتقاء بفعاليته فور الانتهاء من هذه الجلسة العامة.

ولدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو بلغاريا وجمهورية ألمانيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والمملكة المتحدة والمكسيك . وأعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا السيد رادوسلاف ديانوف الذي سيعرض بالنيابة عن رئيس اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها تقرير هذه اللجنة الوارد في الوثيقة CD/825.

السيد ديانوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) ، بالنيابة عن رئيس اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، أتشرف بأن أقدم اليوم الى المؤتمر التقرير الخاص للجنة . وهذا التقرير وارد في الوثيقة CD/825 التي وزعت اليوم ، وستجدونها معروضة عليكم .

لقد عقدت اللجنة المخصصة لضمانات الأمن ٨ جلسات خلال الجزء الأول من دورة هذا العام . وبالاضافة الى اعداد تقريرها الخاص ، كرّست اللجنة عدّة جلسات للتبادل العام للآراء والنظر في الاقتراحات المطروحة بشأن جوهر الموضوع . ويرى الرئيس أن الوقت مناسب ، نظرا لقرب انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، لابراز الأهمية التي لا تزال جميع الوفود تعلقها على مسألة وضع ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها . ويرى الرئيس أيضا أن من المعترف به أن اللجنة لم تحرز أي تقدم في أعمالها منذ عدة سنوات . ومن ثم ، فان من المشجع أن اللجنة تمكنت من بدء أعمالها في وقت مبكر من الدورة والشروع في مناقشة موضوعية .

وقد استفادت اللجنة المخصصة لضمانات الامن استفادة كاملة من الوقت المتاح لاستعراض الأوضاع في ضوء التطورات الاخيرة في مجال نزع السلاح ولمواصلة النظر في اقتراح مثير للاهتمام قدمه أحد الوفود في العام الماضي ، وكذلك في خيار بديل قدمه نفس الوفد في هذا العام . ولم يستكمل بعد هذا الجزء من أعمالنا نظرا لما تتسم به المسائل قيد البحث من طبيعة معقدة . فلاتزال الصعوبات تكتنف كل جوانب مسألة التوصل الى " نهج مشترك " أو " صيغة مشتركة " لضمانات الامن ، يمكن ادراجها في صك دولي ملزم قانونا . وقد تعين على اللجنة المخصصة أن تذكر هذا الامر في تقريرها الخاص . وفي الوقت نفسه ، أبرزت اللجنة أيضا التأييد الواسع النطاق لمواصلة البحث عن مثل هذه " الصيغة المشتركة " .

ويود الرئيس أن يؤكد في هذا المقام ، وبمزيد من الايجابية ، على أن المداولات في الدورة الربيعية بشأن هذا الموضوع قد تمت بشكل جدي وسادتها روح من التعاون والحماس . لذلك ، يود الرئيس أن يعرب عن شكره لجميع الوفود التي اشتركت في أعمال اللجنة خلال الجزء الاول من الدورة ، والتي ساعدت في اعداد تقرير ، يعتبره الرئيس تقريرا صادقا وإن لم يكن موفقا تماما ، بشأن حالة المفاوضات حول بند ستنظر فيه دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

الرئيس : أشكر السيد ديانوف الذي أخذ الكلمة نيابة عن رئيس اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها ، وذلك للبيان الذي عرض فيه تقرير هذه اللجنة . وأنوي طرح تقرير اللجنة المخصصة على المؤتمر لاعتماده في جلستنا العامة التي سنعقدها يوم الثلاثاء ٢٦ نيسان/أبريل .

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية السفير فون شتولبناغل .

السيد فون شتولبناغل (جمهورية ألمانيا الاتحادية)(الكلمة بالانكليزية) : سيدي الرئيس ، انتابنا كلنا فزع من التقارير الرهيبة عن الاستخدام الاخير للأسلحة الكيميائية في الحرب بين ايران والعراق . وتؤكد مرة أخرى الصور التي رأيناها لضحايا الهجوم الكيميائي مفهوم أن الأسلحة الكيميائية ، على حد قول وزير الخارجية غنشر ، ليست أسلحة ولكن وسائل لتدمير الانسان والطبيعة .

وبالفعل لا نستطيع أن نظل غير مكترثين أمام هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي . بل ينبغي أن نفهمه على أنه - كما نوهت حكومتي الى ذلك في المذكرة المؤرخة في ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٨ والموجهة الى الدول المشتركة في مؤتمر نزع السلاح - تنبيه عاجل بضرورة الوفاء بمسؤوليتنا في المفاوضات بشأن الحظر العالمي للأسلحة الكيميائية . ويجب علينا أن نكثف جهودنا وعملنا من أجل التوصل الآن الى الاتفاقية . فيجب ألا يكون للاسلحة الكيميائية أي مستقبل في أي مكان .

واذ نؤكد مرة أخرى التزامنا ، الذي نعطيه أعلى أولوية ، نستطيع أن ننطلق من الاتفاقات الأساسية التي توصلنا اليها خلال مفاوضاتنا حول القضايا الرئيسية لاتفاقية فعالة يمكن التحقق منها . ويبعث التقدم الكبير الذي أحرزناه في المفاوضات خلال السنوات الماضية على التفاؤل ويبرر الأمل في أن الاتفاق في وقت مبكر أمر ممكن . فقد تخطينا نقطة اللاعودة . وليس هناك شيء يمكن أن يمنع البشرية من حظر الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا . وعليه يجب ألا نعرض للخطر الانجازات العامة وتوافق الآراء الأساسي الذي توصلنا اليه في مفاوضاتنا عن طريق إدخال مفاهيم جديدة أو تطوير مفاهيم قديمة ومرفوضة بصفة جماعية . بل علينا أن نستمر باصرار في الطريق الذي بدأناه ونحاول حل القضايا المتبقية بسرعة وبفعالية .

لقد أشرف الجزء الربيعي لدورة هذه السنة لمؤتمر نزع السلاح الآن على الانتهاء . وقد واصلنا أثناءه مفاوضاتنا المكثفة بشأن الأسلحة الكيميائية تحت الرئاسة المتفانية للسفير سويكا من بولندا . وأجريت مناقشات مفصلة حول معظم القضايا التي لاتزال معلقة في مجال اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وبالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة ، لم يتحقق كل ما كان متوقعا . بل أصبنا الى حد ما بخيبة أمل بسبب عدم احراز تقدم في كثير من المجالات ، في حين أنه ، على أساس الاتفاقات التي تم التوصل اليها حتى الآن ، كان يمكن احراز نتائج أفضل .

ودعوني أستعرض الآن بايجاز بعض القضايا الرئيسية الموضوعة على جدول أعمال مفاوضاتنا . وأود أولا أن أتناول مواضيع عالجها الفريق العامل ألف التابع للجنة المخصصة . ان موضوع عدم الانتاج ورصد الصناعة الكيميائية له أهمية حاسمة بالنسبة لاتفاقية دائمة وفعالة . وأن آلية التحقق التي يتعين انشاؤها لهذا الغرض ينبغي أن تكون شاملة وممكنة وسهلة القياد ومتسقة وفعالة . ومن أجل الوفاء بهذه المعايير ينبغي ايجاد نظام صارم ويوفر في نفس الوقت المرونة اللازمة .

وينبغي أن ننطلق من السؤال الاساسي التالي : ما الذي يمكن على نحو واقعي التحقق منه أو الكشف عنه ؟ ونعتبر أنظمة الرصد للجداول ١ و ٢ و ٣ الواردة في مرفق

المادة السادسة أساسا سليما لنظام تحقق من عدم الانتاج صالح للبقاء وفعال . غير أننا نرى أنه من الضروري عدم قصر التغطية على تلك المرافق التي أعلن عنها بمقتضى الجداول ١ و ٢ و ٣ . فينبغي أيضا أن تكون هناك أداة تحقق تنطبق على سائر مرافق الصناعة الكيميائية . ولهذا الغرض اقترحنا في الوثيقة CD/791 المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ عمليات مراقبة خاصة يمكن القيام بها على أساس روتيني . وينبغي عدم اللجوء لهذه العمليات ، التي ستضطلع بها الامانة التقنية ، الا للتأكد مما اذا كانت المواد المذكورة في مرفقات المادة السادسة وغير المعلن عنها بالنسبة للمرفق المعني تنتج في ذلك المرفق وقف اجراء عملية المراقبة . ونحن مقتنعون أنه بفضل هذه الأداة المكملة لرصد الصناعة الكيميائية يمكن التوصل الى درجة قصوى من الشفافية الاضافية ومن ثم درجة قصوى من الثقة الاضافية في موثوقية امتثال كافة الأطراف للاتفاقية . لقد أجرينا خلال الأسابيع الماضية مناقشات مفيدة حول اقتراحنا . وفي ضوء هذه المناقشات نعتزم الاستمرار في صياغة مفهومنا المتعلق بعمليات المراقبة الخاصة . ونتطلع الى اجراء المزيد من الاستكشاف لمفهومنا خلال الجزء الصيفي من الدورة .

وهناك موضوعان آخران عالجهما باستفاضة الفريق العامل ألف خلال الأسابيع الماضية: الجدول ١ للمادة السادسة ومسألة المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية غير المدرجة في الجدول ١ .

واقترحنا في الوثيقة CD/CW/WP.192 المؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ صيغة جديدة لمرفق المادة السادسة(١) . وقد فعلنا ذلك على أمل تجاوز الخلافات التي ظهرت بشأن هذا الموضوع خلال المناقشات الطويلة أثناء عمل اللجنة المخصصة في فترة ما بين الدورات . غير أنه للأسف ، كما اتضح ذلك خلال مشاورات الأسابيع الماضية ، لم نتمكن حتى الآن من التوصل الى اتفاق بشأن نظام الاعلانات والتحقق بالنسبة للمواد الواردة في الجدول (١) . ونحن لانزال مقتنعين بأن النهج الذي اتبعناه في ورقة العمل يوفر أساسا لحل وسط ، ذلك أن النظام المقترح فيها يعتمد على نقاط اتفاق قائمة بالفعل . وهكذا نأمل أن تعالج المسألة مرة أخرى في الصيف بهدف التوصل في النهاية الى حل مقبول من الجميع . ودرجة الاتفاق المبدئي الموجودة بشأن هذه المسألة كفيلة بأن تجعل هذا الهدف قابلا للتحقيق .

وبشأن مسألة ما يسمى بالجدول ٤ ، أعربنا عن تحفظات قوية بالنسبة للنهج الذي اقترح له ، في دورة السنة الماضية . ووجهنا الأنظار خاصة الى عدم اتساقه مع الجداول الأخرى في مرفق المادة السادسة . وقدمنا أيضا حجة مفادها أن تنفيذ الجدول ٤ غير ممكن بالشكل الذي وضع فيه في ذلك الوقت . وبالرغم من أن عدة أسئلة

لاتزال مطروحة بالنسبة لهدف الجدول ٤ وصلته بأهداف الاتفاقية ، فنحن مستعدون لتفهم القلق الذي أعرب عنه بشأن هذه المسألة . وهكذا سعيا منا لتجاوز العقبة التي يمثلها هذا الموضوع ، اقترحنا في الوثيقة CD/792 المؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ نهجا فعالا وعمليا ومتسقا مع النظام الوارد في المادة السادسة ككل . وبتقديم هذا الاقتراح قبلنا أن يستند النظام الى معيار السمية وحده وأن توضع على هذا الأساس قائمة للمواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية ذات الصلة . واتفقنا مع السفير فيرديرسدورف على أن نعود بالمشكلة الى حجمها الحقيقي . ولانزال مستعدين للسعي الى ايجاد حلول مقبولة . غير أنه من الضروري ، كما أثبتت ذلك تجربة دورة الربيع هذه ، وقبل الاستمرار في صياغة النصوص ، أن نوضح ما الذي نريد تحقيقه من خلال الجدول ٤ . فلن نتمكن من وضع نظام فعال يفي بالمتطلبات المحددة الا اذا حددنا بطريقة لا لبس فيها الأهداف والأسباب الداعية لوضع نظام للمواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية .

ومن المسائل الرئيسية التي لاتزال تحتاج الى حل في اطار الفريق العامل باء مسألة ترتيب تدمير الأسلحة الكيميائية . فمسألة المحافظة على أمن غير منقوص بالنسبة لكل الدول أثناء عملية التدمير بأكملها مسألة تتمتع بأهمية قصوى في هذا الصدد . والشروط المسبقة لذلك - بعد بدء نفاذ الاتفاقية - هي في رأي حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية : عدم اجراء أبحاث على أسلحة كيميائية جديدة ؛ وعدم الاستمرار في الانتاج أو التحديث ؛ وعدم وجود استثناءات من القاعدة العامة المتعلقة بالتحقق من كل المخزونات والمرافق القائمة - أي عدم السماح بمخزونات سرية من الأسلحة الكيميائية ؛ وفي النهاية عدم الانتشار . وسعيا الى ترجمة المبادىء المتفق عليها من جانب أغلبية الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح الى الواقع ، وأخذا بعين الاعتبار التفاوت القائم في ترسانات الأسلحة الكيميائية ، قدمنا مع ايطاليا اقتراحا يرد في الوثيقة CD/822 المؤرخة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٨ ، ويبدو لنا أنه يمثل حلا صالحا للبقاء . وهذه هي النقاط الرئيسية للنهج المرحلي الذي اقترحناه بالنسبة لعملية التدمير : انطلاقا من التعهد الأساسي المتمثل في الوقف الفوري لكل انتاج للأسلحة الكيميائية عند بدء نفاذ الاتفاقية ، وفي أن كل مواقع تخزين الأسلحة الكيميائية فضلا عن مرافق الانتاج ستخضع فورا للتحقق الموقعي الدولي المنهجي ، نقترح ، في مرحلة أولى ، على الدول الأطراف التي تمتلك أكبر مخزونات الأسلحة الكيميائية أن تشرع في تدمير مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية الى أن تصل الى المستوى المتفق عليه . وبعد التسوية بين المخزونات الكبيرة في نهاية هذه المرحلة التي نقترح أن تمثل السنوات الخمس الأولى من عملية التدمير ، سوف تطالب كل الدول الأطراف التي تمتلك أسلحة كيميائية ، بغض النظر عن حجم مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية ، بأن تدمر هذه المخزونات . وخلال المرحلة الثانية هذه ، يقسم المخزون

الموجود في كل دولة حائزة للأسلحة الكيميائية الى خمسة مقادير متساوية تدمر خلال الاعوام الخمسة المتبقية من فترة التدمير .

وينص اقتراحنا أيضا على رصد دقيق لعملية التدمير . وهكذا نقترح أن تقدم الدول الأطراف ، خلال المرحلة الأولى ، تقارير سنوية منتظمة عن تدمير مخزوناتها . وبالاضافة الى ذلك سوف يجرى استعراض في نهاية المرحلة الاولى ، للتعرف على النتائج التي تم تحقيقها والخبرة المكتسبة . وينبغي أن يستهدف الاستعراض شيئين : أولا التأكد من التخفيضات المتفق عليها قد نفذت بالفعل في المرحلة الاولى . وثانيا يمكن اغتنام فرصته لدراسة آلية التحقق في ضوء الخبرة المكتسبة ومعرفة ما اذا كانت الآلية ملائمة أو اذا كانت تحتاج الى تحسينات . غير أنه من غير الممكن استخدام هذا الاستعراض لتغيير توقيت فترة التدمير العامة ، أو تمديد فترة الانتقال ، أو تقرير خط سير في تنفيذ الاتفاقية يختلف عن ذلك الذي نصت عليه الاتفاقية .

وهناك موضوع مهم آخر يتعين أن يعالجه الفريق العامل باء وهو مسألة " المخزونات المهجورة من الأسلحة الكيميائية ، والأسلحة الكيميائية المكتشفة ، والأسلحة الكيميائية العتيقة البالية " . وبعد المناقشة المكثفة والتي اتسمت أحيانا بالجدلية والتي جرت السنة الماضية بخصوص هذا الموضوع ، يشترك وفدي بنشاط في البحث عن حل يكون مقبولا من كل المعنيين ومطابقا لاهداف وطبيعة اتفاقية متعددة الأطراف .

ونحن نرحب بالتقدم الكبير الذي أحرزناه بشأن المادة الثامنة من الاتفاقية منذ السنة الماضية . ونوجه شكرنا بصفة خاصة الى منسق البند في السنة الماضية بالنسبة للمجموعة الرابعة ، الدكتور كروتش ، الذي باشر باعادة هيكلة هذه المادة . ومع صياغة الفصل الخاص بالأمانة التقنية في بداية دورة هذه السنة اختتمنا الآن إعادة صياغة المادة الثامنة . ونعتبر أن المادة الثامنة في حالة أفضل بكثير من الحالة التي كانت عليها منذ سنة . فالآن لدينا صورة أفضل لسلطات ومهام أجهزة المنظمة المنشأة بموجب المعاهدة فضلا عن العلاقة فيما بينها . والموضوع الرئيسي الذي لايزال ينتظر الحل في المادة الثامنة هو تشكيل المجلس التنفيذي . ومن المسلم به أن هذا الموضوع سيكون من أعقد وأصعب المواضيع . وتشير المناقشات الاولية الى احتمال وجود قاسم مشترك يمكن الاعتماد عليه . واني متأكد من أن الصورة ستكون ، في نهاية دورة الصيف ، أفضل بالنسبة للمشاكل التي ينطوي عليها الأمر ونعرب عن خالص أملنا في أن حلا مقبولا من الجميع سيكون حينذاك ليس جاهزا في خطوطه العريضة فحسب بل وفي متناول اليد .

ان التفتيش بالتحدي مسألة هامة للغاية بالنسبة للاتفاقية . وان حلا فعالا لهذه المسألة هو وحده الذي من شأنه أن يوفر الثقة اللازمة في نظام التحقق ككل . ويعتبر العمل الذي أنجز في هذا الميدان تحت رئاسة السفير إكيوس مشجعا للغاية . والورقة المدرجة في التذييل الثاني من الوثيقة CD/795 توفر في رأينا أساسا للانتهاء بنجاح من وضع نظام مقبول للتفتيش بالتحدي . والجزء الأول من الورقة يعتبر بصفة خاصة في مرحلة متقدمة من الصياغة . ومن المفروض أن يتيسر ادخال اللمسات الأخيرة عليه في دورة الصيف . وستتطلب العملية بعد تقديم تقرير التفتيش وكذلك الجزء الثاني من ورقة السفير إكيوس مزيدا من البحث التفصيلي .

وعند تقييم أية عملية تفتيش نعتقد أن هناك اعتبارين أساسيين ينبغي أن يؤخذا في الحسبان . فمن غير الواقعي إفتراض أنه من المحظور على المجلس التنفيذي مناقشة نتائج التفتيش بالتحدي وتكوين رأيه الخاص بشأن ما اذا كانت الدولة المطلوب إجراء التفتيش فيها في حالة امتثال . والمجلس التنفيذي ، وهو جهاز من أجهزة المعاهدة يتألف من عدد محدود من الدول الأطراف في الاتفاقية ويتخذ قراراته بالأغلبية ، لا يستطيع أن يأخذ أي قرار ويعتمد تدابير محددة من شأنها أن تؤثر على الأمن الوطني لدولة طرف منفردة .

وينبغي أن ينظر من هذه الزاوية الى دور المجلس التنفيذي والدولة الطالبة والدولة المطالبة . وهكذا ستقوم على كل حال الدولة الطالبة بتحديد موقفها بشأن التقرير والنتيجة التي تستخلصها منه . وستعتمد حتما تلك التدابير التي تراها ضرورية للمحافظة على أمنها الوطني . ومن ناحية أخرى يمكن للمرء أن يفترض أن المجلس التنفيذي ، الذي يمثل كامل العضوية ، سيقم أيضا الحالة ، لاسيما اذا تبين أن هناك حالة عدم امتثال .

وينبغي أن يسمح للمجلس التنفيذي في رأينا بأن يعالج علانية أي انتهاك للاتفاقية . وفي حالة عدم ثبات حدوث انتهاك للاتفاقية بشكل لا لبس فيه ، يبدو أنه من الضروري مناقشة نتيجة التفتيش بالتحدي فيما بين الدولة صاحبة الطلب والدولة المطلوب اجراء التفتيش فيها والمجلس التنفيذي بهدف توضيح الحالة . واذا استحال ذلك ،ينبغي تقديم طلب آخر لاجراء تفتيش بالتحدي .

واذا لم يثبت حدوث انتهاك بشكل لا لبس فيه ، يجوز النظر في الجزاءات الممكنة . وبما أن القانون الدولي ينص على جزاءات في شكل " عقوبات تتعلق بالاتفاقيات " يمكن النظر فيما اذا كان نظام الأمن الجماعي ، الذي أنشأه ميثاق الأمم المتحدة ، يمكن أن يوفر أساسا لإعمال حظر الأسلحة الكيميائية . ومجلس الأمن التابع

للأمم المتحدة هو عادة الهيئة التي تعتبر أن عدم الامتثال لاتفاقية ما يهدد السلم . وعليه ، يستطيع المجتمع الدولي أن يفرض على الدولة الطرف التي تنتهك الاتفاقية جزاءات وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

وأود هنا أن أوجه النظر الى وثيقة العمل CD/CW/WP.191 المؤرخة في ١١ آذار/مارس ١٩٨٨ التي قدمناها . اننا نعالج فيها مزيدا من المسائل التي تحتاج الى عمل اضافي . ونأمل أن تكون الأفكار الواردة فيها بشأن المسائل غير المحلولة بعد حافزة على المفاوضات حول نظام التفتيش بالتحدي ومساهمة في ايجاد حلول مقبولة .

وقبل اختتام ملاحظاتي بشأن الحالة الراهنة لمفاوضاتنا أود أن أذكر بايجاز موضوعين ، جرت بشأنهما مناقشات مكثفة منذ شهر كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية : المادة العاشرة (المساعدة) والمادة الحادية عشرة (التنمية الاقتصادية والتكنولوجية) . لقد أنجزت أعمال قيمة كثيرة بشأن هاتين المادتين . وفيما يتعلق بالمادتين كلتيهما ، استطعنا ايجاد قاسم مشترك يمكن أن يمهد السبيل لايجاد حلول مرضية . ويرحب وفدي خاصة بتقديم الأرجنتين لورقة العمل CD/802 التي توفر في رأينا أساسا سليما للمناقشات حول المساعدة . وأعتقد أنه من الممكن التوصل الى حلول مقبولة بشأن المادتين كلتيهما ، اذا لم تقدم طلبات غير واقعية واذا كانت الحلول المقترحة تطابق الأهداف الرئيسية للاتفاقية ولا تتنافى معها .

انني لم أتمكن من معالجة كل جوانب مفاوضاتنا بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . فمثلا لم أشر الى المناقشة المفيدة التي أجريناها بشأن الاحكام الختامية ، وهي مناقشة آمل أن تستمر في الصيف من أجل التوصل الى صياغات متفق عليها بالنسبة للمواد الثانية عشرة الى السادسة عشرة . غير أني أود ، قبل اختتام بياني ، أن أشكر رئيس اللجنة المخصصة ، السفير سويكا ، بالاضافة الى رؤساء الأفرقة العاملة السيد سيما ، والسيد ماسيدو ، والسيد نوماتا على عملهم العظيم وتفانيهم . ونحن على ثقة من أننا سنتمكن ، بفضل توجيههم ، من تحقيق تقدم كبير في دورة الصيف المقبلة . وأود أيضا أن أضيف أن رئيس اللجنة المخصصة ورؤساء الأفرقة العاملة يستطيعون مواصلة الاعتماد على دعمنا النشط لجهودهم الرامية الى التوصل المبكر الى اتفاقية فعالة للأسلحة الكيميائية .

الرئيس : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه . وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير فريدرسدورف .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية)(الكلمة بالانكليزية) : قمت في الجلسة العامة المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل بعرض تقييم وفد الولايات المتحدة للعمل الذي أنجزته اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية خلال الجزء الربيعي من دورة عام ١٩٨٨ . وأود اليوم أن أتطلع الى ما سوف ينجز في الجزء الصيفي من الدورة .

وحدث في بعض البيانات التي ألقيت أخيرا في الجلسات العامة أن أبدي قلق ازاء عدم تقدم المفاوضات بسرعة أكبر . ويشاطركم أحيانا وفد الولايات المتحدة هذا الشعور بالاحباط ، غير أن قدرا كبيرا من العمل قد أنجز في عدد من المجالات الرئيسية . ونأمل ونتوقع أن يتحقق المزيد خلال الفترة المتبقية من دورة عام ١٩٨٨ . وعلينا أن نتذكر أن السبيل لاحراز تقدم في المستقبل لا يكمن في التطورات الخارجية أو الحدود الزمنية الاصطناعية بل في جهود الوفود فرادى والمؤتمر ككل لمعالجة القضايا الرئيسية المتبقية .

فهناك بالفعل عدد كبير من القضايا غير المحلولة التي تتطلب مفاوضات مفصلة قبل أن يتسنى وضع الاتفاقية . وهذه القضايا قضايا صعبة وليست لها حلول جاهزة . ويواصل وفد الولايات المتحدة دراسة هذه القضايا بنشاط بسبب التزام الولايات المتحدة القوي والمتواصل بالتفاوض على حظر الأسلحة الكيميائية حظرا شاملا وقابلا فعلا للتحقق وعالميا حقا .

وقد أخذ عدد من الوفود خطوات عملية لمعالجة القضايا الرئيسية بتقديمها لورقات عمل مفيدة . وللأسف ، ركّز عدد آخر على العبارات الطنانة بدلا من تقديم اقتراحات ملموسة . ويأمل وفد الولايات المتحدة أن يزداد عدد الاقتراحات الملموسة التي ستقدم في الصيف وأن تقل عبارات البلاغة الفارغة وغير المجدية .

ونتمنى أيضا أن يشهد هذا الصيف تعزيز واتساع الاتجاه نحو المزيد من الصراحة بشأن القدرات في مجال الأسلحة الكيميائية والطاقات الصناعية . وتعلق الولايات المتحدة أهمية كبيرة على ذلك ، وترحب بالبيانات التى أدلى بها عدد من الوفود منذ كانون الثاني/يناير . ونحث تلك الوفود التي لم تفعل ذلك حتى الآن على أن توضح خلال الصيف ما اذا كانت بلدانها تمتلك أسلحة كيميائية أو لا تمتلك ذلك أن الاعلانات الدقيقة يمكن أن تسهم مساهمة كبيرة في بناء الثقة اللازمة لاختتام المفاوضات وبدء نفاذ الاتفاقية . وتترتب حتما نتيجة عكسية على الاعلانات غير الدقيقة أو على الصمت نتيجة لتناقص الثقة وزيادة صعوبة الانتهاء من وضع الاتفاقية .

وبالنظر الى التجارب المؤسفة التي حدثت في الماضي ، لم يعد ممكنا قبول الاعلانات دائما بما تنطوي عليه من قيمة شكلية . اذ يجب دراستها بعناية وتحليلها جنبا الى جنب مع المزاعم الاخرى لنفس البلد . ففي رأينا ، يحتاج بناء الثقة الى أن يرد البلد أيضا على أية مشاغل تثيرها الاعلانات المقدمة . فكيفية الرد على استفسارات المتابعة ستلعب دورا كبيرا في تحديد ما اذا كانت الثقة تزداد أو تتناقص .

وتخطو الولايات المتحدة اليوم خطوة أخرى رئيسية لاثبات صراحتها بشأن قدراتها من الاسلحة الكيميائية . فقد أتحنا في الماضي ، بل وفي تاريخ أقرب في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، معلومات مفصلة عن مواقع المخزونات وخطط التدمير في ورقة العمل CD/711 التي قدمناها . وأشرنا في وقت مبكر من هذا العام الى أن مخزوناتنا تقل بكثير عن مخزونات الاتحاد السوفياتي . ونقدم اليوم لكل وفد وثيقة تتضمن قدرا كبيرا من المعلومات الاضافية وتحمل الرمز CD/830 وتعين هذه الوثيقة كل مادة كيميائية سامة في مخزونات الولايات المتحدة ، وتعطي معلومات مستفيضة عن خصائصها . وتصف الرسوم البيانية المفصلة كل ذخيرة من الذخائر الكيميائية الموجودة في مخزونات الولايات المتحدة ، بما في ذلك دانات المدفعية الثنائية العنصر . وأتيحت بيانات محددة بشأن خصائص كل ذخيرة .

وبالاضافة الى المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية السامة والذخائر ، تتضمن الوثيقة معلومات مفصلة عن برنامج الولايات المتحدة لتدمير الاسلحة الكيميائية . فمنذ عام ١٩٧٤ ، عمدت الولايات المتحدة الى تدمير حوالي ٤ آلاف طن من الاسلحة الكيميائية ، بل وسيجري في الاعوام القادمة تدمير كميات أكبر من ذلك . وتشتمل الوثيقة على مادة مفصلة ، بما في ذلك العديد من الصور والرسوم البيانية بشأن التكنولوجيا التي طورتها الولايات المتحدة والتي تستخدمها في هذه المهمة الصعبة . وقد عرضت المادة الواردة في الوثيقة على ممثلي الاتحاد السوفياتي خلال زيارتهم لمستودع أسلحة " تولي " من ١٨ الى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ . ونحن نتيحها الآن لجميع الوفود الممثلة في هذا المؤتمر . وسنبذل كل ما في وسعنا للرد على أية أسئلة تود الوفود أن تطرحها .

ولقد رحب وفد الولايات المتحدة بفرصة المشاركة في حلقة التدارس التي عقدت في شيخاني ونعتبر أن المعلومات التي اكتسبناها من هذه الزيارة قد خفضت الى حد كبير السرية التي طالما أحاطت بالبرنامج السوفياتي للاسلحة الكيميائية . ومع ذلك ، فقد أشارت هذه الزيارة عددا من النقاط التي نسعى الى استيضاحها مع الاتحاد السوفياتي .

فقد أعلن الوفد السوفياتي في آونة أحدث أن مخزوناته من الأسلحة الكيميائية لا تتجاوز ٥٠ ٠٠٠ طن واقترح ما يسمى بتبادل البيانات على نطاق متعدد الأطراف بشأن معلومات أخرى معينة تتعلق بالأسلحة الكيميائية . وهذه الخطوات الأخيرة لا تعكس ، للأسف ، نهجا متوازنا لتبادل البيانات . كما أنها لا تسهم ، في رأينا ، في بناء الثقة أو تيسير المفاوضات .

وقد طرحت الممثلة الموقرة للمملكة المتحدة ، السفيرة سولزبي ، أسئلة بشأن رقم المخزون السوفياتي في ٨ آذار/مارس . ولدى وفدي أسئلة مماثلة . فقد صيغ الاعلان السوفياتي بشأن المخزونات صياغة غامضة يتعذر معها تقدير الرقم الوارد فيه في حد ذاته . فنأمل أن يرد الوفد السوفياتي ردا ايجابيا على طلب السفيرة سولزبي وعلى طلبنا ، وأن يقدم مزيدا من المعلومات لتوضيح الحالة . ويجب في رأينا أن تحدد هذه المعلومات ما اذا كان الاعلان يغطي العوامل الكيميائية السائبة والذخائر المعبأة معا . ولا بد أيضا من إعطاء تفاصيل عن عدد ومواقع مرافق الانتاج السوفياتية للأسلحة الكيميائية ومواقع التخزين .

ولا يسعنا أن نوافق على ما أكده ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر ، السفير نازاركين ، في ١٥ آذار/مارس بأن مجموع حجم مخزونات الأسلحة الكيميائية هو أهم إحصائية . فعدد المرافق وموقعها يمثلان في رأينا مؤشرا ذا أهمية وصلة أكبر بالقدرات في مجال الأسلحة الكيميائية وأكثر فائدة لمفاوضاتنا. ونشعر أيضا بخيبة أمل لأن الوفد السوفياتي مازال ينادي بانتهاج نهج غير متوازن لتبادل البيانات . فهذا النهج من شأنه أن يزود الاتحاد السوفياتي بمعلومات عن قدرات الولايات المتحدة تفوق بكثير تلك التي ستتلقاها الولايات المتحدة بشأن القدرات السوفياتية . فقد ورد الجزء الأكبر من المعلومات التي أتاحتها الولايات المتحدة في الوثيقة CD/711 بالنسب المئوية لمخزوناتها الشاملة . فاذا صرحنا الآن بالعدد الذي ينطوي عليه حجم مخزوناتنا ، سيكون الاتحاد السوفياتي على علم بكمية المخزونات التي تحتويها كل من المستودعات المدرجة في الوثيقة CD/711 وسيعرف كمية السوائب والذخائر التي تتألف منها المخزونات الأمريكية ، وكمية الذخائر الكيميائية القابلة للاستخدام والتي تملكها الولايات المتحدة . ويدرك المسؤولون السوفياتيون بطبيعة الحال أن مجرد الاشارة الى رقم واحد من جانبنا كفيل بأن يعطيهم هذه الهدية . فليس من المستغرب أن يشددوا على هذا الرقم . وستكون النتيجة النهائية المترتبة على ذلك أن الاتحاد السوفياتي سيكون ملما تقريبا بجميع المعلومات المتعلقة بالمخزونات الأمريكية للأسلحة الكيميائية ، بينما ستظل مخزوناته محاطة بقدر كبير من السرية . ولا يسعنا أن نوافق على هذا النهج المنحاز لطرف واحد اذ لا بد لتبادل البيانات أن يتم على أساس المعاملة بالمثل . وتيسيرا لزيادة بناء الثقة ، يمكن للاتحاد

السوفياتي أن يرد بشكل بناء على الأسئلة المتعلقة باعلاناته وأن يقدم اقتراحات متوازنة لتبادل البيانات .

ولقد طرح اقتراحان في الآونة الأخيرة لتبادل البيانات وبناء الثقة يمثلان بالفعل نهجا بناء . وأشير الى الاقتراح الذي تقدمت به جمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٤ نيسان/أبريل لتبادل البيانات على نطاق متعدد الأطراف والى الاقتراح المقدم من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٨ شباط/فبراير لاختبار اجراءات التحقق في الصناعة الكيميائية .

فاقتراح جمهورية ألمانيا الاتحادية يرتبط مثلا ارتباطا مباشرا بالمهام التفاوضية التي يضطلع بها المؤتمر . اذ من شأن البيانات المطلوبة أن تساعد المتفاوضين في تقدير عدد المرافق التي ستخضع للتحقق الدولي وفي تعيين البلدان التي ستنطبق عليها اجراءاته . فبافتراض التوصل الى اتفاق بشأن البيانات الواجب الاعلان عنها وتاريخ تقديم هذه الاعلانات ، سنواجه المشكلة الصعبة المتمثلة في تنفيذ تبادل البيانات المقترح . وعلينا أيضا أن نتصدى لحقيقة أن مؤتمر نزع السلاح لا يضم عددا من الدول ذات الشأن . فهل ستكون البيانات التي ستصرح بها الدول الأعضاء- حتى اذا جرى التبليغ عنها بدقة وبشكل شامل - كافية لبناء الثقة أو ارساء قاعدة بيانات مفيدة ؟ واذا لم يكن هذا الوضع ، فكيف يمكن لنا أن نوسع نطاق هذا التبادل ليشمل الدول غير الأعضاء ؟ وما هي النتائج التي ستترتب فيما لو كانت المشاركة أقل من كافية أو أقل من صادقة ؟ فهذه قضايا لا بد لنا أن نتناولها في مداولاتنا القادمة .

ونلاحظ أيضا باهتمام الاقتراح السوفياتي لبذل جهود متعددة الأطراف من أجل استحداث واختبار طرق للتفتيش على المرافق التجارية . ونلاحظ أن وفدي هولندا وأستراليا قد أبلغا في ١٩٨٦ عن التفتيشات التجريبية التي أجريت على المرافق التجارية في بلديهما . وفي ١٩٨٧ ، اقترح وفدا المملكة المتحدة وفنلندا أن تتعاون البلدان في استنباط اجراءات للتحقق . ويمكن اعتبار الاقتراح السوفياتي نتيجة طبيعية لهذه الأنشطة والاقتراحات السابقة .

ونعتقد أن من السابق لأوانه في هذه المرحلة اختبار اجراءات التحقق في المرافق التجارية لأن هذه الاجراءات ذاتها لم تتحدد في مؤتمر نزع السلاح . فالخطوة الأولى الواجب الاضطلاع بها هي أن يقوم كل بلد لديه مرافق يمكن أن تخضع للتفتيش بأداء واجبه . ويعكف بالفعل خبراء الولايات المتحدة على استحداث اجراءات للتفتيش على المرافق التجارية . ونحث الاتحاد السوفياتي والبلدان الأخرى على الاضطلاع بأعمال

مماثلة. كما أننا سنرحب بتلقي تفسيرا من الوفد السوفياتي لأفكاره المتعلقة بالتنفيذ الفعلي لاقتراحه ، وبكيفية تطبيقه في الواقع ؟

ولقد شددت وأنا أتطلع الى الجزء الصيفي من دورة عام ١٩٨٨ على المواقف أكثر ما شددت على القضايا المحددة . ذلك أن مواقف الوفود ازاء العمل الذي ينتظرنا انما تلعب دورا حاسما لتحديد مدى التقدم الذي يمكن احرازه . ونأمل أن تعود الوفود الى اجتماعاتنا وهي مصممة على التصدي للقضايا الرئيسية . ونأمل أن تطرح جانبا الدعاية وأن تكرس طاقاتها لجوهر الموضوعات . ونأمل أن تكون أكثر صراحة بشأن مرافقها العسكرية والتجارية . ونأمل أن تأتي باقتراحات محددة وأن لا تكتفي بالرد على آراء الوفود الاخرى .

انني أشعر بعد استعراض التقدم الذي أحرز بشأن مجموعة واسعة من القضايا خلال الجزء الربيعي من الدورة بالثقة في امكانية وحتمية احراز مزيد من التقدم خلال الصيف . فتذييلات مشروع التقرير الخاص التي أعدته اللجنة المخصصة للدورة الاستثنائية الثالثة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، وكذلك البيانات التي قدمت في الجلسات العامة في هذا الربيع والوثائق الاخرى التي طرحت على اللجنة المخصصة ، إنما توفر قدرا كبيرا من المواد التي يمكن استخدامها كأساس لاحراز مزيد من التقدم . وسيعود وفد الولايات المتحدة الى واشنطن قريبا للتشاور مع سلطاته والمساعدة في التحضيرات اللازمة للصيف . ونتطلع الى استئناف المفاوضات في بداية تموز/يوليه .

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه . وحسبما فهمت ، فإن الأمانة ستشرع في إصدار الوثيقة CD/830 على النحو المطلوب . أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل ، السفير دي آزامبوجا ، الذي سيتكلم بوصفه منسق مجموعة ال ٢١ فيما يتعلق بالبند ١ من جدول الأعمال ، ليعرض الوثيقة CD/829 .

السيد آزامبوجا (البرازيل)(الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لن أقدم اليكم تهانيّ الرسمية حيث أنني لا أتحدث بصفتي الوطنية بل بصفتي منسق مجموعة ال ٢١ بشأن البند ١ من جدول الأعمال . وسوف يشرفني أن أهنئكم عندما سأتحدث أمام المؤتمر هذا الأسبوع بصفتي ممثلا للبرازيل .

يوجد أمامنا في الوثيقة CD/829 مشروع ولاية تسند الى لجنة مخصصة للبند ١ من جدول أعمال المؤتمر اقترحته مجموعة ال ٢١ . وتبذل مجموعتنا من جديد

جهدا كبيرا في سبيل دفع العمل قدما ، ونؤكد من جديد أننا مستعدون للتضحية بأمور نعلق عليها ، فرادى وجماعة على السواء ، أهمية كبيرة في سبيل إيجاد قاسم مشترك ممكن .

وأعتقد أن مشروع الولاية لا يحتاج الى شرح غير أنني أود أن أوجه نظر المؤتمر الى الحاشية ، ولاسيما الى الجملة الاخيرة منها ، التي يرد فيها أن النص الذي أعرضه الآن عليكم لن يلغي مفعول مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/520/Rev.2 المؤرخة في ٢١ آذار/مارس ١٩٨٦ إلا إذا أبدت مجموعات أخرى مرونة شبيهة بما نبديه من مرونة .

اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري لما قامت به وفود مجموعة ال ٢١ من عمل جاد ولما أظهرته من حسن نية ، مما أتاح المجال لتقديم الورقة . وعلى الرغم من أن ثمة كثيرين يستحقون الشكر ، لا بد لي من أن أخص بالشكر الوفد المكسيكي ورئيسه - السفير السيد ألفونسو غارسيا روبلس - على استمرار جهودهم والتزامهم في سبيل إحراز تقدم في عملنا في جميع المجالات وفيما يتعلق بجميع بنود جدول الاعمال ، مع إظهارهم الإرادة التي لا بد منها من أجل التوصل الى حلول وسط ومن أجل التفاوض .

الرئيس : أشكر ممثل البرازيل على بيانه . وأعطي الكلمة الآن لممثلة المملكة المتحدة ، السفيرة سولزبي .

الآنسة سولزبي (المملكة المتحدة)(الكلمة بالانكليزية) : عرض السيد الموقر سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٤ نيسان/أبريل ، باسم مجموعة من البلدان الغربية ، ورقة بشأن تقديم البيانات المتصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية . والمملكة المتحدة من بين البلدان التي تحدث باسمها .

والورقة التي عرضها تتعلق بصفة رئيسية بتقديم البيانات على أساس متعدد الأطراف . كما تنص على تبادل بيانات إضافية وأكثر تفصيلا بين الدول على أساس ثنائي . وأود أن أقدم شرحا مسهبا للنهج الذي نتبعه في معالجة هذا الموضوع بمجمله .إن المملكة المتحدة ما فتئت منذ أمد طويل تعلق أهمية على فكرة تبادل البيانات . وفي آذار/مارس ١٩٨٣ ، أشرنا ، في الوثيقة CD/353 ، الى أنه " للتدليل على أن تفتيش المرافق التجارية لن يمثل عبئا مرهقا ، من المفيد معرفة عدد المرافق التي تنتج في العالم كله.... " مواد كيميائية ذات أهمية بالنسبة الى الاتفاقية ، وطلبنا الى الاعضاء فيما كان يُعرف آنذاك بلجنة نزع السلاح أن يقدموا هذه البيانات فيما يتعلق بصناعاتهم الكيميائية المدنية . وقدمنا ، في مرفق بالورقة المذكورة ، المعلومات ذات الصلة والمتعلقة بصناعتنا المدنية ، وفي وقت لاحق ، استكملنا هذه المعلومات في مناسبتين .

وأعتقد أن سير المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية فيما بعد قد أثبت أن تبادل البيانات أمر مفيد . بل أن هناك توافقا متزايدا في الرأي بأنه أمر جوهري فيما يتعلق بجوانب معينة . ومن شأن تبادل البيانات في وقت مبكر أن يخدم أغراض ثلاثة هي :

أولا ، صياغة أحكام معينة من الاتفاقية ، ولاسيما ما يتصل منها بالجدول الزمني للتدمير ، والتحقق ، والتنظيم ، والتكاليف . ولهذا الغرض ، سيكون تبادل البيانات المتعدد الأطراف أمرا جوهريا قبل إبرام الاتفاقية ، وينبغي الاضطلاع به في أسرع وقت ممكن ؛

ثانيا ، وضع الاتفاقية موضع التطبيق الفعال في وقت مبكر . فكما أشرنا في الوثيقة CD/769 ، بمقدار ما تتاح المعلومات في وقت مبكر ، بمقدار ما يمكننا وضع الترتيبات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية بسلاسة ، مثل تدريب الموظفين الأساسيين في الأمانة التقنية ؛

وثالثا ، كتدابير لبناء الثقة من أجل إيجاد جو من الثقة والطمأنينة ، الأمر الذي من شأنه ، في دوره ، أن ييسر مفاوضاتنا وأن يساعد على تشجيع التقيد بالاتفاقية على نطاق أوسع . وهذه أيضا مسألة ذات أولوية عليا .
إننا نرحب بالبيانات التي ألقاها هنا مندوبون موقرون عديدون بشأن التصريح بقدرات الأسلحة الكيميائية في بلدانهم وبشأن إنتاج تلك البلدان لمواد سامة معينة لأغراض سلمية . ونأمل أن يحذو حذوهم مندوبون آخرون قريبا . وقد استمعت أيضا باهتمام كبير الى بيان السيد الموقر سفير الولايات المتحدة الذي أعلن فيه عن معلومات إضافية سيعرضها وفد بلاده عن قدرات الولايات المتحدة في مجال الأسلحة الكيميائية .

كما ترحب بالمذكرة المتعلقة بتبادل البيانات المتعدد الأطراف التي قدمها نائب وزير الخارجية السوفياتي ، السيد بتروفسكي ، في ١٨ شباط/فبراير . غير أننا نتساءل عما اذا كانت عمليات تبادل البيانات المقترحة في تلك المذكرة ستكون كافية لإتاحة المجال لصياغة إتفاقية فعالة .

إن الورقة التي قدمها سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية بالنيابة عن مجموعة من الدول ، بما فيها المملكة المتحدة ، تحدد في الواقع ما نعتبره حدا أدنى لتبادل

البيانات لازما لاغراض الصياغة . ونرى وجوب الاضطلاع بهذا التبادل في أسرع وقت ممكن . ومن الجوهري أن تكون الدول التي لديها أكبر مخزونات الأسلحة الكيميائية من بين أولى الدول التي تقدم هذه البيانات . ولا نعتقد أن عدم وجود تعاريف متفق عليها لبعض المصطلحات المستخدمة في القائمة ينبغي أن يعوق تبادل البيانات . ونتوخى من كل دولة أن توضح المعايير التي استخدمتها في جمع بياناتها . وكذلك فإننا لا نرى ضرورة لإجراء مفاوضات عن تبادل البيانات . فعلى كل منا أن يقدم ، من جانب واحد ، أكبر قدر ممكن من البيانات وفي أسرع وقت ممكن .

أنتقل الآن الى تبادل البيانات بوصفه من تدابير بناء الثقة . ففي البيان الذي ألقيته في ٨ آذار/مارس ، أكدت الأهمية الكبيرة التي تعلقها سلطات بلدي على ذلك . فيلزمنا أن نوافي بعضنا بعضا بأكثر ما يمكننا من المعلومات عن قدراتنا في المجالات المختلفة التي ستتناولها الاتفاقية . وينبغي أن تجري المفاوضات بصراحة واضحة ، لكي نطمئن جميعا من أن شركاءنا يتفاوضون بحسن نية . ويقتضي ذلك وجود بيانات أكثر تفصيلا بقدر كبير من البيانات اللازمة لأغراض الصياغة فقط . ولعل من المفيد أن أعطي فكرة عن نوع المعلومات التي نرى وجوب تقديمها لهذا الغرض . وليس من المجدي إيراد قائمة مسهبة ، حيث ستختلف الاحتياجات بين بلد وآخر . غير أنني أورد فيما يلي الأمثلة التالية على المعلومات التي نعتقد بوجوب إدراجها :

أولا ، موقع وقدرة مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وتخزينها وتدميرها ؛

ثانيا ، تحليل كمي مفصل لمخزونات الأسلحة الكيميائية حسب الموقع وحسب العامل ، وكذلك حسب الذخيرة والعامل المخزونين بشكل سائب ؛

ثالثا ، أعداد المنشآت المدنية التي تنتج مواد كيميائية أو تجهزها أو تستهلكها وفقا لكل من الجداول ١ إلى ٣ بما يزيد عن العتبات التي سيتفق عليها ، وأسماء هذه المواد الكيميائية ؛

رابعا ، مواقع مرافق البحث والتطوير التي تنتج مواد كيميائية وفقا للجدول ١ ، وموقع مرفق الإنتاج الصغير الوحيد المسموح به ؛

خامسا ، خطط تدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية .

ويمكن تقديم هذه المعلومات الأكثر تفصيلا على أساس ثنائي كتدبير من تدابير بناء الثقة . كما يمكن تقديمها علانية لكي تكون لها الميزة الإضافية المتمثلة في

تيسير التنفيذ السلس للاتفاقية في وقت مبكر . وعلى كل دولة أن تختار بين هذين البديلين .

وقد يكون أيضا للزيارات المتبادلة إلى المرافق الكيميائية العسكرية والمدنية أثر مفيد في بناء الثقة . والزيارات ليست ، طبعا ، بديلا عن تقديم المعلومات التي ذكرتها ، بل إحدى الوسائل الممكنة لذلك . وقد سبق لبلدان عديدة أن إضطلعت بهذه الزيارات - مثل الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وهولندا والاتحاد السوفياتي - ونحن نتطلع إلى مواصلة هذه العملية . وفي آذار/مارس ١٩٧٩ ، دعت المملكة المتحدة أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى زيارة منشآتنا النموذجية السابقة لصناعة الأسلحة الكيميائية التي تقع في نانسكوك ، وكذلك لزيارة مرفق لصناعة المواد الكيميائية الفوسفورية العضوية يقع قرب مدينة برمنغهام . وقد قدمنا تقريرا عن هذه الزيارة ، إلى جانب تجربتنا في تدمير المرفق الواقع في نانسكوك ، في الوثيقة CD/15 . وقد وضعنا مؤخرا الترتيبات اللازمة لإجراء زيارة متبادلة مع الإتحاد السوفياتي سيقوم بموجبها فريق سوفياتي بزيارة مؤسستنا الدفاعية الكيميائية في بورتون داون في أواخر شهر أيار/مايو ، وسيقوم فريق بريطاني بزيارة المرفق العسكري السوفياتي في شيخاني في مطلع شهر تموز/يوليه . كما ننظر بعين العطف في المقترح المقدم من نائب وزير الخارجية السوفياتي السيد بتروفسكي في ١٨ شباط/فبراير والداعي إلى إجراء إختبار للتحقق الدولي في المرافق الكيميائية المدنية .

ويجادل أحيانا بأن تبادل البيانات قد يقلل من الثقة بدلا من أن يزيدها ، وجميعنا نعرف أمثلة عن حالات حدث فيها ذلك . فالواقع أن بعض حالات الكشف الأولي عن معلومات من شأنها أن تفضي إلى مزيد من الأسئلة أو قد لا تتفق مع تقديرات الغير . وفي هذه الحالات ، نتوقع أن تستمر عملية تبادل البيانات إلى أن يتم ترسيخ الثقة اللازمة . وفي بعض الحالات ، قد يساعد على تحقيق ذلك ، إلى حد كبير ، التحقق من تبادل البيانات على أساس ثنائي قبل إبرام الاتفاقية .

لقد عدت مؤخرا من إجتماع للخبراء نظمته الأمانة العامة للأمم المتحدة في داغوميز ، حيث تمتعنا ليس فقط بتبادل للآراء مفيد للغاية ، بل أيضا بكرم ضيافة مستضيفينا السوفيات . وبدا أن ثمة توافقا عاما في الرأي ، لا تأييدا للتحقق فحسب ، وهو الموضوع المحدّد للاجتماع ، بل أيضا ، على نطاق أوسع ، تأييدا لقدر أكبر من الصراحة والشفافية في المسائل العسكرية . فتبادل البيانات أثناء عملية التفاوض ، عندما يجري على نحو إيجابي ، قد يسهم إسهاما ملموسا في السعي الى التوصل إلى إتفاق مشترك . ويأمل وفدي في أن يبادر المشتركون في مفاوضات الأسلحة الكيميائية في القريب العاجل الى تقديم معلومات من نوع المعلومات التي نصت عليها الورقة التي

قدمها سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية وكذلك من نوع المعلومات التي نوهت اليها في بياني اليوم . أما من جانبنا فسوف نستمر في أداء دور نشط في هذا التبادل .

الرئيس : أشكر ممثلة المملكة المتحدة على بيانها . وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك ، السفير غارسيا روبلس .

السيد غارسيا روبلس (المكسيك)(الكلمة بالأسبانية) : سيدي الرئيس ، يسعد وفد بلادي أن يراكم ترأسون أعمالنا لفترة ستدوم ثلاثة أشهر بدلا من شهر واحد ، كيف لا نسعد ونحن نعرف عنكم كل هذه الموضوعية والمهارة . ويمكنكم أن تعتمدوا على التعاون الكامل لوفدنا .

إن البند الأول من جدول أعمالنا المعتمد بالإجماع في الجلسة الافتتاحية لهذا العام المعقودة في ٢ شباط/فبراير الماضي هو ، كما تذكرون ، البند المتعلق " بحظر تجارب الأسلحة النووية " . وقد قيل ، عن حق ، أنه لا يوجد في ميدان نزع السلاح تدبير آخر كان موضع دراسة مطولة أكثر من هذا التدبير . واعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وكثير من الهيئات الاخرى الحكومية وغير الحكومية مئات القرارات في هذا الشأن . غير أنه لم يتحقق حتى الآن سوى ما درج على تسميته الحظر الجزئي للتجارب النووية عن طريق معاهدات شتى أهمها المعاهدة الموقعة في موسكو في ٥ آب/أغسطس ١٩٦٣ ، التي بدأ نفاذها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من ذلك العام . وقام وفد المكسيك ، الى جانب وفود البلدان العشرين الاخرى التي تشكل مجموعة ال ٢١ ، إسهاما منها في العمل على تغيير هذه الحالة ، بعرض مشروع الولاية المستنسخ في الوثيقة CD/829 ، على مؤتمر نزع السلاح ، وهو المشروع الذي قدمه الى المؤتمر اليوم المنسق المسؤول عن هذا الموضوع في مجموعة ال ٢١ والذي تنص فقرتاه الرئيسيتان ، اللتان يستهل بهما ، على ما يلي :

" يقرر مؤتمر نزع السلاح إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول أعماله ، هدفها القيام بالتفاوض المتعدد الأطراف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

" وستنشىء اللجنة المخصصة فريقين عاملين يتناولان على التوالي ، المسائل المترابطة التالية :

" (أ) الفريق العامل الأول - محتويات المعاهدة ونطاقها ؛

" (ب) الفريق العامل الثاني - الامتثال والتحقق " .

وكما تستطيعون أن تتبينوا ، وعلى عكس ما يحدث في كثير من الأحيان ، لا تدعي الوفود المشتركة في صياغة المشروع أنها تستأثر بالحقيقة ، بل أنها تقر مقدما أن لكل وفد الحق في التمسك بالرأي الذي يراه ملائما . وعليه ، يمكن للمؤتمر ، من خلال اعتماده المشروع ، أن ينشىء لجنة مخصصة " هدفها القيام بالتفاوض المتعدد الأطراف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية " . وكما ذكرت في البيان الذي ألقيته في اللجنة الأولى للجمعية العامة في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي ، فإن عبارة " هدفها " هي صيغة يمكن أن تقبل تفسيرات مختلفة تماما . فيرى وفدي أن الهدف فوري ، غير أن وفودا أخرى ، مثل وفد الولايات المتحدة ، فقد بين في عدة مناسبات أنه يرى أنه هدف طويل الأجل . ومن ثم ، ففي حال اعتماد مشروع الولاية المذكور ، يمكن لوفد المكسيك أن يصدر إعلانا يورد فيه تفسيره لذلك . كما يمكن لوفد الولايات المتحدة أو أي وفد آخر أن يعلن تفسيره في هذا الشأن . وبذلك يتسنى إعتماد المشروع موضوع البحث بتوافق الاراء دون أن يضطر أي من وفود الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح إلى التخلي عن موقفه . وتنشىء اللجنة المخصصة الفريقين العاملين الوارد ذكرهما في الولاية وتشرع في أعمالها على الفور .

وما لم يكن هناك بالفعل توافق في الآراء بشأن إعتماد مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/829 ، فإننا ، نحن الوفود المشتركة في صياغة المشروع ، لا نرغب في أن يبت المؤتمر بشأنه إلى أن يحين موعد إفتتاح دورة الصيف . ونحن واثقون من أنه سيتيسر حينئذ تحقيق الإجماع المنشود .

الرئيس : أشكر ممثل المكسيك على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها للرئيس . وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين الموجودة أمامي لهذا اليوم . هل يرغب أي عضو آخر في التكلم ؟ أرى أن ممثل إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاركين ، يرغب في ذلك .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : أشار السفير فريدرسدورف ، ممثل الولايات المتحدة الموقر ، في بيانه اليوم ، الى المسألة الهامة المتعلقة بالتبادل المتعدد الأطراف للبيانات قبل التوقيع على الاتفاقية . وحدث نفس الشيء في البيان الذي ألقته ممثلة بريطانيا العظمى الموقرة ، السفيرة سولزبي . وأود أن أدلي باقتضاب ببعض التعليقات فيما يتعلق بهذين البيانين .

وبادىء ذي بدء أود أن أؤكد على أن التبادل المتعدد الأطراف للبيانات قبل التوقيع على الاتفاقية يعتبر ، أولا ، تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة ، وثانيا ،

وسيلة ينبغي أن تسهم في الانتهاء من صياغة الاتفاقية . ويعتبر هذا على الاقل نهج الاتحاد السوفياتي في التبادل المتعدد الأطراف . وبهذه الخلفية قام الاتحاد السوفياتي بالاعلان عن حجم مخزوناته من الأسلحة الكيميائية . ولقد كرس ممثل الولايات المتحدة جزءا انتقاديا من بيانه لهذه الحقيقة . وانني أعترض بشدة على تأكيداته ، التي يقصد منها التقليل من أهمية هذه الحقيقة .

وكمثال عن السبب الذي يدعونا الى الاعتقاد بأن تقديم هذه البيانات يعتبر هاما فقد يعن لي أن أشير ، على سبيل المثال ، الى الاقتراح الحديث الذي قدمه وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية الذي أقترح ، في وثيقة بشأن ترتيب تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ، وهي الوثيقة المطروحة بالاشتراك مع وفد ايطاليا ، أن تبدأ عملية التدمير في الدول التي لديها أكبر مخزونات من الأسلحة الكيميائية . ولا أنوي الآن اجراء تقييم لهذا الاقتراح ، غير أنه يبدو لي أن هناك ما يبرر أن تبادر الدول التي تمتلك أكبر مخزونات بعملية التدمير . ومع ذلك ، ومن أجل حل هذه المشكلة ينبغي لنا بداهة أن نعرف مقدما ما هي الدول التي لديها أكبر مخزون من الأسلحة الكيميائية . واذا ما إتخذنا هذا الجانب العملي ، فسوف يكون من الواضح أن البيانات المتعلقة بحجم المخزونات ستكون طبعا هامة جدا في صياغة الاتفاقية .

كما ركز مندوب الولايات المتحدة الموقّر بشدة على أن البيانات التي قدمتها الولايات المتحدة تشكل لب ما هو ضروري للمفاوضات . ويقينا فلن يساعدنا هذا النهج على إحراز تقدم في حل هذه المسألة . وهذا هو بالذات السبب الذي دعانا الى طرح مقترحاتنا هذا العام في شكل مذكرة عرضنا فيها آراءنا بشأن أي البيانات ينبغي للدول أن تتبادلها قبل التوقيع على الاتفاقية - وهي مذكرة لا تنطبق على البيانات التي قدمها الاتحاد السوفياتي بالفعل . ونعرب عن اعتقادنا أن حجم المعلومات الواجب تبادلها بين الدول ينبغي أن يُدخل في اعتباره معايير موضوعية معينة ، ولا ينبغي بالتأكيد أن يستند الى البيانات التي تقدمها دولة أو أخرى . وبالطبع أولينا عناية للاقتراح المقدم من جمهورية ألمانيا الاتحادية والاقتراح المقدم من بريطانيا العظمى اليوم فيما يتعلق بمحتوى المعلومات التي يقترح أن يتم تبادلها . وسوف نقوم بدراسة هذه الاعتبارات بعناية .

كما أود أن ألاحظ مع الارتياح أن البيان الذي ألقته اليوم ممثلة بريطانيا العظمى الموقرة . السفيرة سولزبي ، يعني أن الجانب الانكليزي ينظر بعطف الى الاقتراح الذي قدمه نائب الوزير بتروفسكي بتاريخ ١٨ شباط/فبراير فيما يتعلق بإجراء تجربة للتحقق الدولي في المؤسسات الكيميائية التجارية . كما أود أن أنتهز هذه

الفرصة لأعرب عن تقديري للسفيرة سولزبي على كلماتها الرقيقة الموجهة الى الجانب السوفياتي فيما يتعلق بتنظيم الاجتماع الاخير للخبراء في داغوميز .

ولتسمحوا لي أن أعود الى البيان الذي ألقاه ممثل الولايات المتحدة . ففي البيان الذي ألقاه اليوم أعرب عن معارضته لاجراء تجربة للتحقق في المؤسسات التجارية في هذه المرحلة لأن الاجراءات نفسها ، كما قال ، لم تحدد بعد . وأود أن أشرح مرة أخرى ، رغم أن الوفد السوفياتي قد قام بذلك بالفعل ، أن مغزى التجربة التي نقترحها هي أن نتائجها ، كما نراها ، سوف تساعد في وضع الاجراءات وسوف تساعد في المفاوضات . ولدينا بالفعل نواة لهذه الاجراءات . وسوف يُظهر القيام بالتجربة عمليا ما قد نكون قد أهملناه في هذه الاجراءات ، وما كان ينبغي أن يضاف اليها ، والكيفية التي سوف تتطور بها وتتضح . وهذه هي المجالات التي ننظر من خلالها الى النقطة الاساسية المتعلقة بالتجربة ، ولذلك فإن الانتظار حتى ننتهي من وضع اجراءاتنا والقيام بهذه التجربة بعد ذلك ليس له في رأيي قيمة أيا ما تكون : فما المغزى من التجربة اذا كانت الاجراءات قد صيغت بالفعل ؟

وأود أن أختتم بنفس الكلمات التي استخدمها السفير فريدرسدورف الموقّر في اختتام بيانه . فقد قال :

" ونعرب عن أملنا في أن يقدموا " - يقصد الوفود - " مقترحات محددة بدلا من مجرد الرد على أفكار الآخرين " . وأود أن أؤيد هذا النداء ، باضافة صغيرة : ونعرب عن أملنا في أن يقدموا مقترحات محددة ، بدلا من مجرد الرد على أفكار الآخرين بطريقة سلبية .

الرئيس : أشكر ممثل إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه . هل يرغب أي وفد آخر في التكلم ؟ أرى أن ممثل الولايات المتحدة الامريكية يرغب في ذلك .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمع وفدنا بعناية إلى البيان الذي أدلى به اليوم ممثل البرازيل الموقر ، السفير آزامبوجا ، الذي عرض فيه ، نيابة عن مجموعة ال ٢١ ، مشروع ولاية للجنة مخصصة ، في إطار البند١ من جدول الاعمال ، لحظر التجارب النووية ، وهو المشروع الوارد في الوثيقة CD/829 وكان مشروع الولاية هذا قد عرض أصلا في عام ١٩٨٧ من قبل ثمانية وفود تنتمي إلى المجموعة المذكورة .

وفي تقرير المؤتمر عن أعماله خلال عام ١٩٨٧ ، الوارد في الوثيقة CD/787 ، أشارت مجموعة من البلدان الغربية ، بما فيها الولايات المتحدة ، الى أن النهج الذي يتضمنه مشروع الولاية هذا ، الوارد في الوثيقة CD/772 ، ليس جديدا . وأشارت هذه البلدان كذلك إلى أن الولاية التي اقترحتها ، الواردة في الوثيقة CD/521 ، مازالت توفر إطارا ناجعا من أجل الشروع في العمل الموضوعي بشأن البند ١ من جدول الاعمال والمضي قدما في هذا العمل . وما فتىء وفدي يرتئي ذلك .

وأود أن أدلي بملاحظة أخرى فيما يتعلق بالولاية المقترحة اليوم من قبل مجموعة ال ٢١ . لقد أوحى اليوم ممثل المكسيك الموقر ، السفير غارسيا روبلس ، بأن صياغة هذه الولاية تتيح المجال لتفسيرات مختلفة لصياغة عبارة " بهدف الاضطلاع بالتفاوض المتعدد الأطراف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية " . وقد أوحى بأن البعض سيفسرون هذه الصياغة على أنها تعني أن المفاوضات المتعددة الاطراف ستبدأ فورا ، وبأن البعض الآخر سيفسرها على أنها تعني أن الهدف مازال هدفا طويل الاجل . أما وفدنا فانه يرى أن هذا من أوجه القصور الرئيسية للولاية المقترحة . فينبغي ، بالطبع ، أن تكون الولايات واضحة المعنى ، كيما تفهمها الوفود جميعا تفهما مماثلا ، وإلا فإنه لن يتسنى لنا المضي قدما في عملنا دون فوضى وسوء تفاهم .

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بيانه . هل يرغب أي وفد آخر في التكلم ؟ لا أرى أحد . فبذلك تنتهي قائمة المتحدثين الموجودة أمامي لهذا اليوم .

أود الآن أن أحيطكم علما بأنه ستعقد يوم غد ، الاربعاء ، في الساعة ١٥/٠٠ ، في غرفة الاجتماعات رقم ١، مشاورات مفتوحة غير رسمية للنظر في مشروعات الفقرات الموضوعية في إطار البنود ٣ و ٢ و ١ ، حسب هذا الترتيب . كما ستعقد ، في غرفة الاجتماعات ذاتها ، في الساعة ١٦/٠٠ اليوم ، مشاورات مفتوحة غير رسمية بشأن مشروع تقرير اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

أما المشاورات المفتوحة غير الرسمية المتعلقة بمسائل المناطق الخالية من الاسلحة النووية ومناطق السلم ، وهي فروع تندرج في سياق البرنامج الشامل لنزع السلاح ، فقد أعيد تحديد موعد عقدها بحيث أصبح الساعة ١٥/٠٠ من هذا اليوم ، في غرفة الاجتماعات الواقعة في الدور السادس بمبنى الامانة .

وكما أعلن لدى إفتتاح هذه الجلسة العامة ، أعتزم الآن رفع الجلسة والشروع ، في غضون خمس دقائق ، في عقد إجتماع غير رسمي للمؤتمر يكرس للنظر في تحسين عمله والارتقاءبفعاليته .

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ٢١ نيسان / ابريل ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠

CD/PV.459
21 April 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة
التاسعة والخمسين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف
يوم الخميس ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ديفيد ميستر (هنغاريا)

GE.88-61179

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٥٩ لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في تقارير الهيئات الفرعية المخصصة ، فضلا عن التقرير الخاص المقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .الا انه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يمكن لأي عضو ، اثارة أي موضوع يتصل بعمل المؤتمر ان كان يرغب في ذلك .

وكما ذكرت في الجلسة العامة يوم الثلاثاء ، سيعقد المؤتمر جلسة غير رسمية بعد هذه الجلسة العامة مباشرة لمناقشة تحسين أدائه وفعاليته .

وأمامي على قائمة المتكلمين اليوم ممثلو : المملكة المتحدة ومصر والهند وبلجيكا واستراليا . وأعطي الكلمة الآن الى ممثلة المملكة المتحدة السفيرة سولزبي بوصفها رئيسة اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، التي ستقدم تقرير هذه اللجنة الفرعية المتضمن في الوثيقة CD/820 .

الآنسة سولزبي (المملكة المتحدة) (وهي تتحدث بوصفها رئيسة اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية): طلبت الكلمة اليوم من أجل تقديم التقرير الخاص للجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، المتضمن في الوثيقة CD/820 .

من يمن طالعي انني تسلمت رئاسة اللجنة المخصصة منكم ، يا سيادة الرئيس ، يا من غدت خبرتكم في مؤتمر نزع السلاح عموما وفي هذا الموضوع خصوصا معروفة جيدا . وبناء على توجيهاتكم في عام ١٩٨٧ ، قررت اللجنة المخصصة انشاء فريقي اتصال ، ألف وباء للنظر على التوالي في حظر الأسلحة الاشعاعية بالمعنى التقليدي وحظر شن الهجمات ضد المرافق النووية . وأعد كل فريق اتصال تقريرا يعكس على نحو مفيد الحالة الراهنة للنظر في المسألتين .

وقررت اللجنة المخصصة اتباع الاجراء نفسه هذا العام . ووفقا لذلك ، تم إنشاء فريقي الاتصال ألف وباء مرة اخرى لدورة ١٩٨٨ ، ويجتمع كلاهما بالتوازي ويرأس كلاً منهما منسق ، هو السيد وايارابي من اندونيسيا والسيد جيورفي من هنغاريا . وخلال دورة الربيع ، ركز الفريقان جهودهما على مسألتي التحقق والامتثال وغيرهما من العناصر الأساسية ، مواصلين بذلك الاعمال التي تم الاضطلاع بها في عام ١٩٨٧ ، ومضيفين انجازاتهما على ما تم إنجازه من عمل سابقا تحت هذين العنوانين . ويتضمن التقرير المطروح أمامكم ما أنتجاه من مادة جديدة في هذا الصدد .

وبالاضافة الى هذا ، تمكن الفريقان من تكريس بعض الوقت لاستعراض محاضر المنسقين المرفقة بتقرير العام الماضي . وأمكن فيما يخص الفريق ألف تسجيل بعض التحول من جانب أحد الوفود مما أدى الى حذف عدد من مشاريع البدائل .

وبرغم الجهود المكثفة التي بذلتها اللجنة المخصصة في الدورتين الحالية والسابقة على حد سواء ، لا بد لي من أن أعلن أنه لازالت توجد نهج مختلفة قائمة فيما يخص كلا الموضوعين قيد البحث .

هذا وقد تم استنساخ تقريري فريقي الاتصال وألحق بالتقرير الشامل للجنة المخصصة بوصفهما المرفقين الاول والثاني لهذا التقرير . ويحوي كلا من المرفقين ، كضميمتين ، محضراً أعده المنسق تتجلى فيه وجهات النظر المتعلقة بالعناصر الممكنة المتصلة بالمسألتين المطروحتين على اللجنة . وكما كان عليه الحال في عام ١٩٨٧ ، فأن المحضرين غير ملزمين لاي وفد من الوفود ، ولكنني أرى انهما يعطيان وصفا واضحا لحالة الأعمال التي يجري الاضطلاع بها بشأن الموضوعين . وآمل أن يكون هذا الوضوح مفيدا لوفود الدورة الاستثنائية فضلا عن وفودنا نحن هنا لدورتنا الصيفية للمؤتمر وما بعدها على حد سواء .

وبالرغم من كوننا في منتصف أعمالنا لعام ١٩٨٨ ، أود قبل اختتام الجلسة أن أقدم أحر شكري للسيد وايارابي والسيد جيورفي على ما قدماه من مساعدة . فقد بذل كلاهما جهدا بالغا لإنجاز ما حددناه لانفسنا من مهام خلال الفترة القصيرة نسبيا المتاحة لنا هذا الربيع . وانني ممتنة لكليهما وبالفعل لجميع أعضاء اللجنة المخصصة لما قدموه من مساعدة وتعاون . واتطلع الى العودة الى أعمالنا في دورة الصيف . ويسرني في الوقت ذاته أن أقدم التقرير الخاص اليكم يا سيادة الرئيس ، والى المؤتمر .

الرئيس : أشكر رئيسة اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية على بيانها الذي قدمت به تقرير اللجنة . وأعتزم أن أطرح تقرير اللجنة المخصصة أمام المؤتمر في جلستنا العامة التالية يوم الثلاثاء ٢٦ نيسان/ ابريل ، لاعتماده .واعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمتي ، ممثل مصر ، السفير العربي .

السيد العربي (مصر) (الاصل باللغة العربية): السيد الرئيس ، تتطلب رئاسة المؤتمر قيادة حكيمة ، وخبرة واسعة ، وهي كلها صفات تتوفر فيكم . إن كفاءتكم المعهودة ورئاستكم لوفد المجر الصديق يجعلنا على ثقة بأنكم ستضطلعون بمهامكم على خير وجه وعلى نحو يعطي دفعة لأعمال المؤتمر ليس خلال فترة رئاستكم فحسب ولكن على امتداد الدورة كلها .وتأتي رئاستكم للمؤتمر في أعقاب رئاسة السفير فون شتولبناغل سفير المانيا الاتحادية وهي الرئاسة التي اتسمت بالحسم والانجاز ، وهو

ما كنا نتوقعه من دبلوماسي قدير مثله ، فله منا كل الشكر والتقدير ولا يفوتني أن أشيد كذلك بالدور الهام الذي لعبه السفير روزه سفير جمهورية المانيا الديمقراطية أثناء رئاسته للمؤتمر خلال شهر شباط/فبراير الماضي .

وأشكركم يا سيادة الرئيس كما أشكر كل الزملاء الذين رحبوا بانضمامي للمؤتمر على رأس وفد مصر ، وانه ليسعدني أن أعود مرة اخرى بعد انقطاع اثني عشر عاما للمحفل متعدد الأطراف في مجال نزع السلاح في اطاره الجديد لمواصلة المشاركة في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف ومقاصد نزع السلاح التام والشامل في ظل رقابة دولية فعالة .وأود بدوري ان أرحب بالسفراء الجدد وهم سوكا ممثل بولندا ، ومارشان ممثل كندا ، وناصري ممثل ايران ، وسولزبي ممثلة المملكة المتحدة ، وازيكيويي ممثل نيجيريا الذين انضموا للمؤتمر حديثا متمنيا لهم جميعا التوفيق في مهامهم .

تنعقد دورة مؤتمر نزع السلاح هذه في ظل ظروف قلما تتوفر لغيرها من الدورات فهي تأتي في أعقاب التوصل لاتفاقية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لإزالة جيل كامل من الاسلحة النووية متوسطة المدى وهي الاتفاقية التي رحبت بها مصر في بيان صادر من الحكومة المصرية باعتبارها خطوة تاريخية ، وانجازا هاما للمجتمع الدولي بأسره في مجال نزع السلاح . وقد أعرب الرئيس حسني مبارك عن أمله وأمل شعب مصر في أن يؤدي توقيع هذه الاتفاقية الى اتخاذ خطوات اخرى ملموسة لنزع السلاح النووي والتقليدي . والقضاء على خطر نشوب حرب عالمية جديدة تهدد حضارة الانسانية .

بعد بضعة أسابيع تنعقد الدورة الخاصة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح التي ستكون مع ما سبقتها من دورات بمثابة مؤتمرات مراجعة لجهود نزع السلاح ولأعمال هذا المؤتمر . ولا شك في أن أي تقييم أمين لهذه الجهود لا بد وأن ينتهي الى أن ما تحقق في مجال نزع السلاح يعتبر ضئيلا بالمقارنة بما كان متوقعا ومأمولا فيه . فالمفاوضات الثنائية وما أسفرت عنه من نتائج حتى الآن يجب الا تحيد بنا عن إلقاء نظرة متعمقة على الواقع المتمثل في استمرار سباق التسلح النووى والتقليدي على حد سواء ، والاصرار على امتداده من الارض والبحر والجو الى الفضاء الخارجي . كما يجب أن تدفعنا الى إبداء القلق من الاتجاه المتزايد لمعالجة قضايا الحد من التسلح ونزع السلاح ثنائيا بين القوتين العظميين على حساب المنهج متعدد الأطراف الذي اعتمده مؤتمر نزع السلاح .

اننا لا ننكر المسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق القوتين العظميين للحد من التسلح ونزع السلاح ، وفي الحقيقة ، لم نترك مناسبة الا وأكدنا فيها على هذه المسؤولية . ودعونا الى ضرورة اضطلاعهما بها . ولكننا أكدنا في نفس الوقت ، وبنفس الدرجة أن المفاوضات الثنائية يجب الا تكون بديلا عن المفاوضات متعددة الاطراف عبر مؤتمر نزع السلاح ، وان المفاوضات - في كلا الاطارين - يجب أن يكمل كمل منها الآخر ويدعمه .

إن مؤتمر نزع السلاح ، يوفر اطارا فريدا يسمح بتناول موضوعات نزع السلاح في شمولها ، ويضم في عضويته الدول النووية جميعها ، ويمكن كافة الدول من خلاله من ممارسة حقها المشروع في المشاركة في جهود نزع السلاح . ولذلك فهو اطار جدير بحرصنا عليه .وانه لمما يدعو الى الابتهاج أن نرى ١٤ وزيرا للخارجية يتحدثون امام المؤتمر خلال هذه الدورة ، ونأمل أن يكون لمظاهر الاهتمام السياسي هذه تأثيرها الايجابي على المؤتمر وعلى المناقشة الموضوعية لمختلف بنود جدول أعماله .

وهذا يقودني يا سيادة الرئيس الى استعراض بعض تلك البنود لاعادة تأكيد الاهمية التي نعلقها عليها وتحديد موقف مصر منها . لقد أكدت الوثيقة الختامية للدورة الخاصة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح سنة ١٩٧٨ والتي نعتبرها بحق دستورا لنزع السلاح وتعبيرا أمينا للضمير العالمي - على أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر يهدد البشرية وبقاء الحضارة . وانه لا بد من وقف سباق التسلح النووي بجميع جوانبه ، وعكس اتجاهه ، لتجنب حظر اندلاع حرب تستخدم فيها الأسلحة النووية ، وان الغاية النهائية في هذا المضمار هي الإزالة الكاملة للأسلحة النووية - كما أكدت الوثيقة الختامية على أن سباق التسلح النووي لا يساعد على تعزيز أمن كل الدول بل على العكس يضعفه ويزيد من خطر نشوب حرب نووية .

وتؤمن مصر بهذه المبادىء ولا يغيب عن بالها الوضع المتوتر في منطقة الشرق الأوسط ، الذي هو أحد العوامل الضاغطة على دول المنطقة لحيازة السلاح النووي . كما لا يغيب عن بالها القدرة المتنامية لاحدى دول المنطقة - وهي اسرائيل - على نحو يجعل التساؤل الآن يدور ليس حول ما اذا كانت تنتج وتمتلك أسلحة نووية بقدر ما يدور التساؤل عن عدد ما في حوزتها من أسلحة نووية ، ووسائل إيصالها . لذلك عملت مصر من جانبها على تدعيم الجهود المبذولة لوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . وقد كانت من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية - بالرغم من أن ظروف منطقة الشرق الأوسط قد حالت دون تعجيل مصر بالتصديق على الاتفاقية ، الا أن مصر عادت وصدقت عليها عام ١٩٨١ ايمانا منها بنص وروح الاتفاقية وبضرورة وقف انتشار الأسلحة النووية الافقي والرأسي كخطوة هامة نحو نزع السلاح النووي .

كما قامت مصر منذ عام ١٩٧٤ بطرح قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط على الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو أحد المناهج اللازمة لوقف إنتشار الأسلحة النووية ويساهم في تحقيق نزع السلاح النووي وكان هدف مصر في ذلك منع دخول تلك المنطقة الحساسة في سباق تسلح نووي والحفاظ على ما أكده ميثاق المنظمة من التزام الدول بدعم السلم والأمن الدوليين .واستمرت مصر في طرح الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أصدرت حتى الآن اربعة عشر قرارا في هذا الشأن .

فضلا عما جاء بالفقرة ٦٣ (د) من الوثيقة الختامية من تأييد لإنشاء المنطقة والدعوة لاتخاذ الخطوات العملية والعاجلة لتنفيذ الاقتراح باعتبار أن من شأن ذلك تعزيز السلم والأمن الدوليين في الشرق الأوسط تعزيزا كبيرا . وقد حظيت المبادرة المصرية بتأييد المجتمع الدولي منذ البداية - وأدى هذا التأييد عام ١٩٨٠ الى صدور قرار من الجمعية العامة بتوافق الآراء عكس موافقة كافة دول المنطقة فضلا عن الدول النووية الخمس . في ضوء ذلك يحق لنا أن نطالب بضرورة النظر في أمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والانتقال الآن بالفكرة من مرحلة الترحيب والتأييد الى مرحلة الترجمة الفعلية التنفيذية وفق اجراءات ومراحل محددة تشارك فيها جميع الأطراف المعنية مباشرة وأن تساعد الدول النووية وجميع الدول الاخرى في إنشاء تلك المنطقة .

وإن استصدار إعلان هام بشأن اعتبار قارة افريقيا قارة لا نووية واستصدار قرار آخر بشأن إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط وكلاهما منطقتا صراع ، يعتبر خطوة على الطريق الصحيح يجب أن تتبعها خطوات عملية . ومن جهة اخرى يمكن القول إن إنشاء تلك المناطق قد دخل مرحلة جديدة من النجاح وتثبيت الاقدام عن طريق نجاح اتفاقية راروتونجا .لذلك يحق لمصر أن تتساءل ماذا ينتظر المجتمع الدولي ، خاصة وان منطقة الشرق الأوسط منطقة مليئة بالصراعات والاحداث المتلاحقة . ألم يحن الوقت لترجمة تلك المبادرة الى واقع فعلي حماية لتلك المنطقة وللعالم أجمع من أخطار سياسات الابتزاز النووي .والآن ونحن مقبلون على دورة خاصة ثالثة مكرسة لنزع السلاح فان وفد بلادي ينوي إثارة موضوع إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وكذلك موضوع اعلان قارة افريقيا لا نووية خلال الدورة ونأمل أن تكون هناك استجابة حقيقية .

يرى وفد مصر أن الوقت قد حان لانتقال المؤتمر من بحث بند وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي في جلسات عامة غير رسمية الى إنشاء لجنة مخصصة لبلورة الافكار الواردة في الفقرة (٥٠) من الوثيقة الختامية والتقدم بمقترحات محددة حول أفضل السبل لبدء مفاوضات متعددة الأطراف للاتفاق على مراحل مناسبة مع إتخاذ التدابير اللازمة للتحقق وللحد من التسلح وتخفيض الأسلحة النووية بهدف ازالتها نهائيا ، تنفيذا لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعاقبة في هذا الشأن وآخرها القرار رقم ٤٢/٤٣ .

وأود في هذا المجال أن اعرب عن أسف وفد بلادي الشديد لعدم تمكن المؤتمر من إقرار مشروع ولاية اللجنة المخصصة للبند ٢ بشأن " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" ، (الوثيقة رقم CD/819) . ويرتبط وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي بحظر التجارب النووية - فالاجماع يكاد يكون معقودا على أن الحظر الشامل للتجارب النووية يعد نقطة البدء الحقيقية لوقف الانتشار الرأسي والافقي

وتحقيق وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ولا ينتقص من هذه الحقيقة استمرار الدول النووية في تجاربها النووية ومحاولة تقديم مبررات واهية لتجاربها هذه .

إن وفد مصر يرجو أن يواجه المؤتمر مسؤولياته ويعمل بدأب للتوصل الى اتفاقية لحظر التجارب النووية لاننا لا نفهم كيف يمكن أن نفسر عجز المؤتمر على امتداد أربعة دورات عن إتخاذ قرار بإنشاء اللجنة المخصصة لهذا الغرض .

إننا نرحب بالمرحلة المتقدمة التي وصلت اليها المفاوضات الخاصة بإعداد اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة . ولا شك في أن ذلك يرجع الى التغير الذي حدث في موقف الكثير من الوفود حول مختلف أحكام الاتفاقية وما أظهرته من مرونة في هذا الشأن . كما لا نستطيع أن ننكر الدور البارز والجهد المتفاني الذي بذله وفد السويد برئاسة السفير ايكيوس في التوصل لهذه النتائج خلال رئاسته للجنة المخصصة خلال الدورة الماضية .

ولكن في تقديرنا لايزال أمامنا شوط طويل يجب أن نقطعه قبل الانتهاء من إعداد مشروع الاتفاقية ، خاصة وان بعض أوجه الخلاف تدور حول المفاهيم والمنهج ولا تقتصر على مجرد التفاصيل والصياغة . وفي تقديرنا يجب أن تكتسب هذه الاتفاقية صفة العالمية وأن تنضم اليها كافة الدول . وقد يرى أن مما سيساعد على تحقيق عالمية الاتفاقية توفير شعور لدى الدول بأن انضمامها الى هذه الاتفاقية لن يكون على حساب أمنها النووي . وانها ستكون في مأمن من إستخدام أو التهديد بإستخدام الأسلحة الكيميائية ضدها سواء من الدول الأطراف أو الدول غير الأطراف .

وبالرغم من أن وفد بلادي يشارك بكل فعالية في المفاوضات التي تجري هنا داخل مؤتمر نزع السلاح تحقيقا لمبدأ عالمية الاتفاقية المقترحة فإن مصر ترى أن الوقت قد حان الآن للتشاور حول مشروع مواد الاتفاقية مع الدول المعنية الاخرى التي لا تشارك في المفاوضات وذلك من خلال إطار يتفق عليه أعضاء المؤتمر إما بصورة رسمية أو بصورة غير رسمية . ويعتبر هذا التشاور بمثابة خطوة تمهيدية لضمان المشاركة الواسعة والانضمام والتأييد الدولي المنشود ، الذي وصفناه من قبل بالعالمية . فاذا كنا جميعا نرغب في تقنين نظام دولي فعّال تحكمه ضوابط ورقابة فعّالة فانه من الجدير أن نبدأ من الآن مرحلة التمهيد والاستماع الى وجهات نظر الدول غير المشاركة في عملية التفاوض الحالية .

ويرى وفد مصر كذلك انه يجب أن توفر الاتفاقية مظلة للدول الأطراف يمكن اللجوء اليها وتكون في شكل مساعدات تقدمها اليها الدول الأطراف الاخرى للحد من الآثار المترتبة على استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة الكيميائية والحد من قدرة الطرف الآخر على مواصلة استخدامه أو تهديده باستخدام الأسلحة الكيميائية . وفي هذا

الصدد من الممكن النظر في إمكانية استصدار قرار من مجلس الأمن يتضمن ضمانات إيجابية للدول الأطراف في الاتفاقية لاسيما وان نفس الاسلوب إتبع عام ١٩٦٨ بالنسبة لاتفاقية منع إنتشار الأسلحة النووية عندما أصدر مجلس الأمن القرار رقم ٢٥٥ سنة ١٩٦٨ . ولتحاشي أوجه القصور التي جاءت في قرار مجلس الأمن ٢٥٥ فاننا نقترح أن تكون تلك الضمانات أكثر فعّالية ومصداقية وهذا أمر يمكن تصوره بالنظر الى الطبيعة المختلفة لكل من الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية ، وان الحكمة وراء هذا الاقتراح تستند الى ضرورة اعادة تنشيط دور المجلس في مجال نزع السلاح كما يقضي ميثاق الأمم المتحدة بذلك .

ومن جهة اخرى فان إنضمام الدول للاتفاقية يتوقف الى حد كبير على توفير مبدأ المساواة بين الدول الأطراف في الحقوق والواجبات بحيث يكون الجميع شركاء بمعنى الكلمة في كل ما يتخذ من اجراءات ومن توصيات وقرارات لدعم الاتفاقية وتأكيد مصداقيتها .

إن مصر تنظر بقلق بالغ الى استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وتؤكد انه ينبغي ان تعطي الانباء المتعلقة بذلك حافزا جديدا يدفع مؤتمرنا الى الاسراع في استكمال التوصل لاتفاقية حول هذا الموضوع ، وفي هذا الصدد ، أود الاشارة الى ما ذكرته جريدة جورنال دي جنيف بتاريخ الخميس ١٤ نيسان ابريل ١٩٨٨ ، حيث أكد تقرير طبي للأمم المتحدة في الاراضي العربية المحتلة على قيام الجيش الاسرائيلي باستخدام الغازات ضد المتظاهرين من أبناء الشعب الفلسطيني في الاراضي العربية المحتلة . وان مصر تنظر بقلق بالغ لهذا التطور وتطالب كافة الأطراف باحترام الاتفاقيات والاعراف الدولية في هذا الشأن وتؤكد أهمية التمسك بالمبادىء الرئيسية التي أرستها مواد بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٥ . وفي هذا الصدد أؤكد ان مصر لا تنتج ولا تطور ولا تخزن تلك الأسلحة التي تعتبرها بحق أسلحة دمار شامل يجب تحريمها .

لقد أدركت مصر كغيرها من الدول أن ارتياد الفضاء الخارجي بقدر ما يمكن أن يحمله من خير للبشرية عن طريق استخداماته السلمية فانه في نفس الوقت يفتح الآفاق لمزيد من مخاطر استخدام الفضاء الخارجي للاغراض العسكرية خاصة وأن اثاره هذه الاخطار لن تقتصر على الدول الكبرى ذات الامكانيات الفضائية بل ستمتد لتشمل وتهدد دول العالم اجمع . بل لعل خطرها على دول العالم الثالث سيكون أكبر لعدم توفر الامكانيات والتكنولوجيات اللازمة لديها لتحمي نفسها من هذه الاخطار . ولأنه حالما يبدأ سباق التسلح في الفضاء الخارجي فان أعدادا متزايدة من الدول سرعان ما ستنضم اليه على نحو يخلق أوضاعا يصعب التكهن بابعادها . ولازال الأمل يراودنا في أن تتضافر كافة الجهود لضمان قصر استخدامات الفضاء الخارجي على الاغراض السلمية والحيلولة دون امتداد سباق التسلح اليه .

لقد اضطلعت اللجنة المخصصة بالفضاء الخارجي بدراسة وتحديد جميع القضايا المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على امتداد ثلاث دورات . ولقد شهدنا يا سيادة الرئيس خلال هذا العام مداولات مكثفة ترمي الى دفع أعمال اللجنة للتقدم للأمام والسمو الى مرتبة تتفق ومبادىء قرار الجمعية العامة ٤٢/٣٣ الذي اتخذته في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ وقد نص هذا القرار على مطالبة مؤتمر نزع السلاح وهنا اقتبس : " باعادة إنشاء لجنة مؤقتة بولاية مناسبة في بداية دورة ١٩٨٨ بالنظر الى إجراء المفاوضات للانتهاء من اتفاقية أو اتفاقيات كما هو مناسب ، لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بكافة جوانبه " .

وان وفد بلادي يشعر بخيبة أمل لعدم إمكان تطوير وتحسين ولاية اللجنة وفق ما جاء في قرار الجمعية العامة ولعدم إمكان الاتفاق على العمل على تحسين برنامج العمل بشكل يساعد اللجنة على تحقيق الانجازات المرجوة وذلك بسبب الموقف المتشدد الذي اتخذه أحد الوفود .

ولقد أكدت مداولات اللجنة أيضا إن النظام القانوني الذي يحكم الفضاء الخارجي رغم ما به من ايجابيات فلاتزال تشوبه أوجه قصور لا بد من معالجتها عن طريق عقد اتفاقية أو اتفاقيات حسب الاقتضاء لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . واذا احتكمنا للمنطق وتسلسل الامور يكون من الطبيعي أن تنتقل اللجنة المخصصة لمرحلة اخرى من مراحل عملها تدرس فيها المقترحات المقدمة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وقد قدم للجنة المخصصة العديد منها مما يستحق الدراسة والتقييم . وفي هذا الصدد يهمني أن أشير الى الاقتراح الخاص بتوسيع نطاق المادة الرابعة من معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ بحيث يشمل الحظر كافة أنواع الاسلحة بدلا من اقتصاره على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الاخرى ، وان يسري الحظر على استخدام تلك الأسلحة وليس فقط على وضعها في الفضاء الخارجي . وهذا الاقتراح كفيل بسد ثغرة كبيرة في النظام القانوني الذي يحكم الفضاء الخارجي حاليا . واذا كانت محاولات توسيع نطاق المادة الرابعة من الاتفاقية قد تعثرت خلال السنوات العشرين الماضية فان الوقت قد حان الآن لتحقيق هذا المطلب في ضوء المخاطر المتزايدة والمؤكدة لسباق التسلح في الفضاء الخارجي والتي أصبحت اليوم حقيقة واقعة بعد أن كانت حتى وقت ليس ببعيد مجرد احتمال وخيال .

اننا لا بد وأن ندرك خطورة الموقف وأن نسلّم بضرورة البدء في اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهته آخذين في الاعتبار أن عنصر الوقت ليس في صالحنا . لذلك فاننا نريد معالجة موضوعية لهذا البند في المؤتمر بحيث تركز على الجوهر وان توفر لرئيس اللجنة المخصصة السفير تايلاردات سفير فنزويلا من الصلاحيات وحرية الحركة ما يمكنه من توجيه عمل اللجنة المخصصة لكفالة ذلك .

أود الآن التطرق الى بند البرنامج الشامل لنزع السلاح . ولكنني أريد في هذه المرحلة أن أؤكد الأهمية التي نعلقها على ضرورة الانتهاء من مشروع البرنامج الذي بذلت في سبيل اعداده الكثير من الجهود المخلصة على امتداد عشر سنوات هي عمر هذا المؤتمر وعلينا جميعا أن نسعى ليأتي البرنامج محققا للغرض الذي تقرر من أجله وذلك ببلورة المبادىء التي تتضمنها الوثيقة الختامية والتأكيد عليها بدلا من استخدام المفاوضات الخاصة باعداد مشروع البرنامج لمحاولة التشكيك في مصداقية الوثيقة الختامية وهدفها . وأود بهذه المناسبة أن أعرب للسفير غارسيا روبليس ممثل المكسيك ورئيس اللجنة المخصصة عن تقديرنا لجهوده وعن ثقتنا بأنه بفضل خبرته وحكمته وسعة صدره ستتمكن اللجنة المخصصة من الانتهاء من مهمتها والوفاء بولايتها على خير وجه .

ينظر المجتمع الدولي ويترقب نتائج الدورة الخاصة الثالثة المكرسة لنزع السلاح التي ستنعقد قريبا في نيويورك . وستناقش الدورة موضوع الاداء المتطور والفعّال لمؤتمر نزع السلاح بعد عقد كامل . ولقد قدمت العديد من المقترحات والآراء المتباينة وأود أن أقول في هذا الصدد أن مصر تدرس تلك المقترحات بعناية وعلى وجه الخصوص الافكار المتعلقة بتطوير نظام عملنا بشكل يواكب الاحداث والواقع الجديد الذي نعيشه . انما أود أن أؤكد أن مصر يهمها الحفاظ على الطابع المتميز المحدود لمؤتمرنا حتى لا نجد أمامنا جهازين للتداول ويصبح مؤتمرنا هذا نسخة مكررة عن اللجنة الاولى للجمعية العامة .

ان قضايا نزع السلاح في عالمنا المعاصر أصبحت قضايا ملحة ومتشابكة تشغل بال البشرية جمعاء لأنها تمس حمايتنا وتنعكس على حاضرنا ، وتؤثر على مستقبلنا ولذلك فهي تتطلب منا ايلاءها أكبر اهتمام وأقصى جهد وأوثق تعاون .

الرئيس : أشكر ممثل مصر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند السفير تيجا.

السيد تيجا (الهند) : أنوي ، في بياني اليوم ، التركيز على مفاوضات الأسلحة الكيميائية . وأود بناء على ذلك أن أبدأ بالاعراب عن تهانينا للسفير سويكا ، رئيس المؤتمر في هذا العام ، وان أؤكد له أيضا تعاون وفدي . واننا على ثقة من أنه سوف يتسنى لنا ، تحت قيادته المقتدرة ، ان نمضي قدما في أعمالنا التي أحرزت بالفعل تقدما كبيرا في ظل رئاسة سلفه ممثل السويد السفير ايكيوس .

ان هدفنا النهائي يتمثل في التوصل الى ابرام اتفاقية لا تقتصر فقط على حظر انتاج واستحداث وتخزين الأسلحة الكيميائية وانما تؤدي أيضا الى إزالة فئة

كاملة من أسلحة التدمير الشامل . ولقد استمعنا باهتمام ، خلال دورتنا في الربيع ، الى بيانات أدلى بها عدد من وزراء الخارجية . ويعتبر الالحاح المنعكس في هذه البيانات علامة ايجابية . فقد قال وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا السيد شنوبيك في يوم افتتاح دورتنا ما يلي :

" ... نرى أن أشد هذه القضايا الحاحا هي إستكمال صياغة الاتفاقية الخاصة بحظر وتدمير الأسلحة الكيميائية ...".

ثم أضاف قائلا :

" لقد أوشك المؤتمر على الانتهاء من وضع الاتفاقية ".

ولقد حصل لنا منذ بداية الدورة التالية شرف الاستماع الى وزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية ، السيد غينشر ، الذي قال ما يلي :

" إن الاسراع في عقد اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية حظرا شاملا لايزال ، في رأينا ، أمرا يحظى بأولوية عالية . والواقع انها ليست أسلحة، وإنما هي أدوات لتدمير الانسان والطبيعة " .

وموقف مجموعة ال ٢١ معروف جيدا ، فقد قال السفير ايكيوس ممثل السويد ، في بيان أدلى به في ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، نيابة عن مجموعة الـ ٢١ ، ما يلي :

" ... وعلاوة على ذلك ، ترى مجموعة الـ ٢١ انه يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يكثف ، خلال الدورة الراهنة ، المفاوضات المتعلقة بالاتفاقية كما يجب أن يعزز جهوده الرامية الى الانتهاء من وضع الاتفاقية في أقرب موعد ممكن " .

وتعلق الحكومة الهندية أولوية عالية على هذه المفاوضات وتؤيد تأييدا كاملا قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٢ ألف الذي اعتمد بتوافق الآراء . وأوشكت الآن جهودنا على إعطاء نتيجة وأصبح ، بناء على ذلك ، وكما قال وزير خارجية ايطاليا السيد اندريوتي :" من الضروري إعطاء دفعة حاسمة للمفاوضات " ولا يسعنا الا أن نلاحظ أن الاطالة التي لا لزوم لها للمفاوضات يمكن أن تكون لها مضاعفات ضارة بالجهود المبذولة للاسراع في إبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وهناك حقيقة اخرى هي أن بعض البلدان لاتزال تنتج الأسلحة الكيميائية والاسوأ من ذلك انها لاتزال تستخدمها في بعض المناطق . وان ضحايا الاسلحة الكيميائية آخذة في الارتفاع أيضا . ومع ظهور التطورات التقنية الجديدة بدأ يظهر من جديد اهتمام في هذا الميدان ، لأن الاسلحة

الجديدة التي هي أكثر اهلاكا من الغازات المثيرة للاعصاب التي كانت تستخدم في الماضي تجعل مهمة التحقق أكثر صعوبة . ونحن نعتقد أن الابطاء في اجراء المفاوضات اللازمة بشأن ابرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية من شأنه أن يزيد مخاطر انتشار هذه الأسلحة ، ويؤدي بالتالي الى آثار ضارة بالأمن الدولي .

وأود أن أؤكد من جديد أن الهند لا تملك أية أسلحة كيميائية ، كما انها لا تنوي على الاطلاق انتاجها أو حيازتها في المستقبل . ونحن ملتزمون بالهدف المتمثل في ابرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية تكون شاملة وعالمية وفعّالة . ولا يمكن ، في رأينا ، لنهج محدود أو جزئي أن يعزز الأمن . ولكي تكون الاتفاقية فعّالة يجب أن ترمي الى تحسين أمن جميع الأمم ويجب ، بناء على ذلك ، أن تكون عالمية .

وداخل الاتفاقية ، تعتبر عملية التحقق من أكثر المجالات تعقدا . ولقد تم ، في هذا الصدد انجاز قدر كبير من العمل وإن كانت بعض المسائل لاتزال في حاجة الى حل .لأن ضخامة هذه العملية تزيد من تعقد هذه المسائل .ان نهجنا تجاه مسألة التحقق يقوم على مبادىء محددة . ونحن نعتقد ان هذه المبادىء توفر مجموعة فعّالة من المبادىء التوجيهية لمعالجة المشاكل المتعلقة بعدم الانتاج ، وكذلك المشاكل المتعلقة بالتفتيش بالتحدي . ويعد مبدأ " العالمية " ومبدأ " عدم التمييز" من بين أهم المبادىء لأي اتفاق دولي . واذا ما أريد لاتفاقية الأسلحة الكيميائية أن تنجح في تعزيز الأمن العالمي فلا بد اذا من أن تقوم على مبدأ " عالمي متعدد الأطراف " .

ولا بد أن يكون نظام التحقق مناسبا ووافيا ، وألا يتدخل في الانشطة المشروعة تدخلا لا لزوم له. والتوازن بين " المناسب " و " الملائم " توازن دقيق ، ولاسيما في الانشطة التي تشملها المادة السادسة . بازدياد التفاعل مع الصناعة الكيميائية ، بامكاننا أن نجد التوازن الصحيح ، ولكن يجب أن يكون هناك تفاهم حول المبدأ الاساسي الذي مفاده أن بعض أجزاء الصناعة الكيميائية المدنية سوف تحتاج الى رصد .

وتعلق البلدان المتقدمة قدراً كبيراً من الاهمية على وجوب عدم اقتحام أنشطة التحقق للأنشطة التجارية العامة أو التدخل فيها بشكل لا لزوم له ، خاصة في مجالي البحث والتطوير الحساسين ، وكذلك على وجوب المحافظة على سرية المعلومات الحساسة . ونحن نقّدر ذلك كل التقدير . وبالنسبة للبلدان النامية ، فان القلق الطبيعي الملازم لذلك هو انه يجب الا تؤدي تدابير التحقق بأية طريقة من الطرق الى تعريض تطوير صناعة كيميائية سلمية الى الخطر لاسيما عندما تضطلع هذه الصناعة بدور هام في تخطيطها الوطني . ويمكن أن يكون توفير المزيد من الصراحة والشفافية اجراء هاما لبناء الثقة وقناة مؤدية الى زيادة التعاون السلمي بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية .

وبإمكان وضع نظام للتحقق على أساس هذه المبادىء أن يعطينا نظاما يكون مقبولا من الجميع . ويجب ، بوضوح تام ، ان يكون النظام الوارد في اطار المادة السادسة نظاما مميزا . ولا بد مع ذلك أن يكون قادرا على تحقيق هدفه الاساسي الا وهو منع اساءة استعمال أي مرفق لأغراض محظورة . وهو اذ يفعل ذلك لا يمكنه أن يشمل فقط المواد الكيميائية التي استخدمت أو خزنت في الماضي كأسلحة وانما يضع أيضا أحكاما للتطورات المقبلة . وبعبارة اخرى يجب أن تكون عملية التحقق عملية وحكمية اذا ما أريد لها أن تخدمنا جميعا .

وبإمكان توخي نهج مماثل أن يساعد أيضا على تعزيز أعمالنا بشأن التفتيش بالتحدي . ونحن نوافق على ان من المحتمل اللجوء الى مثل هذا الاجراء كملاذ أخير عندما يتضح بعد التجريب أن جميع الوسائل ، الثنائية منها وغير الثنائية ، غير كافية . وبناء على ذلك يجب أن يعزز الاجراء هذا الاستنتاج . وتتمتع الدولة المتحدية ، في هذا الصدد ، بحق بعيد المدى ولكن ثمة عامل يبتره وهو الالتزام بعدم اساءة استعماله . والدولة المتحداة ملزمة بقبول عمليات تفتيش تتدخل في أمورها ولكن لها الحق في إثبات امتثالها للاتفاقية . ونظرا للطابع السياسي لهذه العملية من الضروري الموازنة بين حقوق وواجبات كلا الطرفين . وترد النتائج التي انتهت اليها جهود الرئيس لعام ١٩٨٧ في تذييل تقرير العام الماضي ، وهي توفر أساسا سليما لمزيد من العمل . ولم يتم بعد حل مسألة " التدابير البديلة " ، ويجب أن يتم ذلك بموضوعية وفي السياق المتعدد الأطراف . ويحتاج الأمر أيضا الى مزيد من العمل لتوسيع نطاق الاجراءات في مرحلة ما بعد التفتيش . ونحن نعتقد أن المبادىء التي تم بحثها آنفا يمكن أن تمكننا من وضع آلية فعّالة تتسم بطابع متعدد الأطراف حقيقة .

هذا وقد تم ، خلال الدورة الحالية ، انجاز عمل مفيد بالنسبة للمادة الثامنة التي تتناول تنظيم الهيئة الدولية التي ستضطلع بتنفيذ الاتفاقية . وبظهور لغة جديدة فيما يتعلق بالأمانة الفنية ، سيترتب علينا بعد حين أن نعالج المسائل السياسية المتعلقة بتأليف المجلس التنفيذي وتوزيع العمل بين مختلف الهيئات . ونحن نرى انه يمكن ضمان الطابع العالمي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية على أحسن وجه بالتمسك بمبدأ تساوي جميع الدول ذات السيادة . ويبدو أن هناك توافقا ظاهرا في الآراء بأنه يجب أن يعكس المجلس التنفيذي توازنا سياسيا وتوزيعا جغرافيا منصفا. ويمكن أن تمثل الدول التي توجد فيها صناعات كيميائية كبيرة ومتقدمة تمثيلا مناسبا في الفئات الاولى لكي تساعد في تحقيق التنفيذ الفعّال . وسوف يضطلع المجلس التنفيذي ، بوصفه الهيئة المسؤولة عن التنفيذ اليومي ، دورا هاما في هذا الصدد . وخلافا للمؤتمر العام الذي يحتمل أن يعقد اجتماعاته على أساس سنوي ، يمكن أن يظل المجلس التنفيذي منعقدا في دورة طوال العام . وتوفر هذه الميزة مصدر السلطة التي

يتمتع بها المجلس التنفيذي ، وهو يتمتع بسلطات واسعة وان كانت مستمدة من المؤتمر العام . وفي الوقت نفسه يظل المؤتمر العام الوديع الفعلي باعتبار أن جميع الدول ممثلة فيه بالكامل . ولقد ساعدتنا الورقتان اللتان تقدمت بهما الجمهورية الديمقراطية الالمانية (CD/812) وكندا (CD/823) أعمالنا بشأن هذه المادة . ونحن على ثقة بأنه يمكن حل المشاكل العالقة اذا تمت مراعاة العناصر المذكورة اعلاه .

وبودي أيضا أن أعلق على مادتين لهما أهمية كبرى - هما المادتان العاشرة والحادية عشرة . وانه لمن بواعث الارتياح اننا قد بدأنا عملا جديا بشأن هاتين المادتين . وتتناول المادة العاشرة موضوع المساعدة . وفي الظروف المثلى ربما لن يلجأ الى احكامها أبدا . واسترشادا بهذا المنطق تبين للمرء انه من الضروري أن تكون أحكام المادة العاشرة وافية . ويجب النظر الى لجوء دولة ما طرف الى المساعدة في اطار المادة العاشرة ، في ضوء نظام الأمن الجماعي الذي توصي به اتفاقية الأسلحة الكيميائية وليس كمجرد مشكلة تعاني منها دولة طرف محددة .

وتتناول المادة الحادية عشرة التعاون الاقتصادي والتكنولوجي لأغراض التنمية ، وهي ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية ، بما فيها الهند . وقد كشفت المناقشات الاخيرة عن وجهات نظر مختلفة . ونحن نعتقد أن الأمن مفهوم يقوم على أساس واسع وانه يمكن أن يوجد خطر غير عسكري على الأمن . وبناء على ذلك يجب النظر الى المادة الحادية عشرة كتدبير لبناء الثقة . ومن الضروري أن تتضمن ضمانات سلبية وايجابية على السواء . وليس من شأن صياغة نص ملائم لهذا الغرض الا أن يؤدي الى تحسين وظيفة اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتصل بتعزيز الأمن .

ويعتبر تزايد الاهتمام بالاقتراحات الرامية الى الكشف الطوعي عن المعلومات وتزايد تقديم هذه الاقتراحات تطورا سارا . فهو لا يعطي فقط دليلا على الالتزام والثقة بالاسراع في انجاز مهمتنا ولكنه يساعد أيضا في العمل العملي المتصل بالمادة الثامنة ومرفقات المادة السادسة . وتقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية مسؤولية خاصة بهذا الصدد . والاقتراحان اللذان تقدم بهما كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وجمهورية المانيا الاتحادية يعتبران خطوتين مشجعتين ويستحقان رد فعل ايجابي من الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية .

واذ أشير بايجاز الى المناقشات التي دارت حول المواد الاخيرة من الاتفاقية أقول أن جهود الرئيس قد ساهمت في وضع نص للمواد من الثانية عشرة الى السادسة عشرة . وسوف تساعدنا ورقة الرئيس بالتأكيد في مداولاتنا المقبلة بشأن هذا الموضوع .

وتعترضنا في هذا العام من جديد مسألة ولاية اللجنة المخصصة . ونحن نعلم أن الولاية الحالية لا تبلغ حد الكمال . وبتقديم أعمالنا فسوف تحل هذه المسألة أيضا . ولكن بامكاننا أن نساعد في هذه العملية اذا بذلت جهود موازية لتحويل العناصر " التي تم حلها " في النص المتداول الى لغة معاهدة .

وفي الختام دعونا نعترف ، بأننا منهمكون في مسعى جديد وفي عملية فريدة من نوعها . وفي حين نود جميعنا أن نكون قادرين على وضع اتفاقية تتميز بالكمال نعلم أيضا أن الافضل في واقع الحياة هو عدو الحسن . وربما ننهي أعمالنا جميعا مع شيء من المخاوف ولكن سوف يكون لدينا من جهة اخرى احساس بأننا حققنا انجازا كبيرا في مجال نزع السلاح . وسوف تساعد عملية الاستعراض على تقويم أوجه الخلافات التي قد تتبقى ، طالما تركنا باب إمكانية تحسين عملنا مفتوحا . وعنصر الغاية يكمن في هدف التنفيذ وليس في وسيلته ، الامر الذي يمكن ويجب تحسينه كلما اكتسبنا مزيدا من الخبرة .

لقد أسهبت اليوم في التصدي لبعض المبادىء الاساسية لاننا كثيرا ما نحتاج الى العودة الى هذه المبادىء من أجل حل العقد الفنية . ونحن نتطلع الى إبرام اتفاق عالمي وشامل بشأن نزع السلاح لانه لا يمكن أن يعزز الامن العالمي ويضمن مصالح جميع الدول الا اتفاق بهذه الصفات . ومقتضيات العالمية والشمول تفرض شروطها على الاتفاقية . ويجب أن تحترم هذه الشروط اذا ما أريد للاتفاقية أن تكون ما نريدها جميعا أن تكون - أي أول اتفاق لنزع السلاح يتم التفاوض بشأنه تفاوضا متعدد الاطراف يزيل في المستقبل فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل .

الرئيس : أشكر ممثل الهند على بيانه . واعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا السفير كليرك .

السيد كليرك (بلجيكا)(الاصل بالفرنسية): أود أن اقتدي بالمتكلم السابق ممثل الهند السفير تيجا الموقر ، وأسهم ببعض الافكار في موضوع الاسلحة الكيميائية . وانا اذ أفعل سأتصدى لمشكلة معينة ولبعض المسائل التي أثارها السفير تيجا ايضا . ولكن قبل ذلك اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أهنئكم وأن أعرب لكم عن ارتياح وفد بلادي لتسلمكم منصب الرئاسة والاشراف على أعمالنا خلال هذا الشهر نيسان /ابريل ، وفي أثناء الفترة التي يكون فيها أعضاء المؤتمر يتناولون ، في أماكن اخرى ، مسائل اخرى تتصل بأنشطتنا . واذ أضع نصب عيني عظيم خبرتكم في ميدان نزع السلاح ، ونهجكم المتوازن ومعرفتكم لخلفية المسألة أود أن أؤكد لكم تعاون وفد بلادي الكامل ، كما أود هنا أن أشكر السفيرين فون شتولبناغل وروزه اللذين سارا بالمؤتمر في طريقه السليم بعزم وباحساس عميق بالحقيقة التي أخذنا منها عظيم الفائدة .

إن دورة المؤتمر الربيعية تشارف على الانتهاء ونحن جميعنا على استعداد للاعتراف بأن المؤتمر قد انعقد في ظروف خاصة تشوبها الشكوك . وقد أكد كل منا هنا أهمية الاتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وقد خلق ابرام هذا الاتفاق الذي وصفه بعضهم بأنه حدث ثوري آفاقا لم يكن يجرؤ أن يصدقها منذ بضعة شهور . فهو يزيل ، كما يؤكدون ، فئة كاملة من الاسلحة : ولا بد اذن من أن تتبعها فئات اخرى . كما انه يكرس إدراج تدابير تحقق فعلية : فيمكن اذن توخي إتخاذ تدابير من هذا النوع كذلك في اتفاقيات اخرى . وهو يحمل بين طياته بذور التوسع الى فئة اعلى - تخفيض ٥٠ في المائة من الاسلحة النووية الاستراتيجية . فهو اذن بمثابة حلقة ، حلقة اولى في عملية نزع للسلاح ، ذات ابعاد اكبر وتنوع أكثر .

وعلى النقيض من ذلك ، لم يكن تاثير هذا الاتفاق في مؤتمرنا قويا في المجال الذي تحقق فيه هذا النجاح الاول لنزع السلاح ، ألا وهو المجال النووي . فنحن في هذا المجال - ولانزال - في مرحلة المشاريع الكبيرة ، والافكار السخية ، التي تواجه ، مع ذلك ، صعوبة في إيجاد محل لها في الواقع السياسي اليوم والتي لم يلحق فيها الاتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة المدى ، بل وحتى احتمال إجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة من الاسلحة الاستراتيجية للقوتين العظميين أي نجاح ، لاسباب لن أتوسع فيها هنا ، في إعطاء هذه المشاريع وهذه الافكار دفعة حقيقية الى الامام .غير اننا ، من جهة اخرى ، شهدنا تقدما تدريجيا مكثفا في المفاوضات التي جرت بين الدورات في مجال القضاء على هذا السلاح الرهيب الآخر وهو السلاح الكيميائي ، وتحققت في الآونة الاخيرة مرونة خاصة مؤاتية ومفيدة في المواقف ، التي كانت حتى الآن مجمدة ، لدى كل الاطراف ولاسيما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، كما ظهرت وفرة في الافكار الجديدة ، والمساهمات الملموسة في النصوص المتفاوض عليها ، حصلت بدون شك نتيجة لكسر الجمود بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، الذي انصّب حول الاتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة المدى وآثاره ، والذي يسمح بطريقة غير مباشرة ببعث آمال حقيقية في التوصل بسرعة معقولة الى إبرام اتفاقية بشأن القضاء على الاسلحة الكيميائية .

غير أن هذا النجاح وهذا التقدم ينبغي ألا يولّدا آمالا عظيمة . فالمهمة التي نضطلع بها هنا مختلفة تماما . لأن هدف المؤتمر هو التفاوض من أجل إبرام اتفاقية ذات بعد عالمي بشأن الاسلحة الكيميائية . وهذا أمر يختلف تماما عن إجراء مفاوضات ثنائية يتم فيها الاتفاق بين دولتين (- مهما كانت هاتان الدولتان قويتين وذاتي نفوذ -) تستطيعان بكل سهولة التوصل الى حلول وسطى وتنازلات متبادلة لأن هذه الحلول والتنازلات لا تلزم سوى هاتين الدولتين وحلفائهما . كذلك ليست هذه المفاوضات مفاوضات بين عدد من القوى الصناعية النامية التي تسوي أمورها الكيميائية ، على

أساس مصالحها السياسية والاقتصادية الخاصة . كلا ، فنحن هنا اربعون بلدا نتفاوض على إبرام اتفاقية ينبغي أن تنطبق على هذه البلدان الاربعين وغيرها ، كما ينبغي أن تكون عالمية أي ذات طبيعة تجذب كل المجتمع الدولي الى الانضمام اليها انضماما عفويا .

ولذلك فان أهدافنا مختلفة كما أن طرق مفاوضاتنا مختلفة . فلكي يكون لاتفاقية ما بعد عالمي حقيقي ، ينبغي أن تفي بالاهتمامات الاساسية لكل البلدان التي يحتمل أن توقع عليها وليس باهتمامات بعض منها فقط ، وان كانت أهمها . ويجب أيضا أن تكون أحكامها ، فيما يتعلق بتدابير الحظر وتدابير التحقق والمراقبة ، موجهة وموضوعة من أجل كل البلدان التي يحتمل أن توقع عليها وليس من أجل بعضها فقط .فليس من المهم ان يعرف المرء أن ثمة بلدانا وأحلافا بعيدة عنه تفرض على نفسها حظر الأسلحة الكيميائية وانما الأهم من ذلك التأكد من أن جاره المباشر يقدم الضمان نفسه . وهكذا ، لكي تكون الاتفاقية عالمية فعلا ، يجب أن يكون القضاء على الأسلحة الكيميائية مطلقا بدون أي استثناء . وان مجرد ذكر هذا المبدأ ، رغم وضوحه ، يشكل مشكلة كبيرة . فتوجد في العالم دول مدججة بالأسلحة الكيميائية ، وهي لحسن الحظ أقلية ، وأغلبية من الدول بدون أسلحة كيميائية . ودرجة تسلح الدول التي تملك الأسلحة الكيميائية غير متشابهة .فكيف يمكن فرض حظر مطلق في مثل هذه الحالات المتفاوتة ، دون تعريض أمن الدول للخطر أو التسبب في إنتشار سريع للتسلح بالأسلحة الكيميائية ؟

لقد أصرت بلجيكا دائما على أن إجراء تسوية ملائمة في مجال تدمير المخزونات القائمة من هذه الأسلحة على امتداد تسع أو عشر سنوات ، هو السبيل الوحيد لحل هذه الحالة بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة الكيميائية ، وذلك لمصلحة كل الدول الأطراف ، وفي سياق حظر كامل للانتاج . وهناك عدة مقترحات عملية تجري دراستها في هذا الصدد . وليست لدينا أفكار مسبقة بشأن هذا الموضوع ونود بالفعل أن نساهم في التوصل الى توافق للآراء بشأن إعتماد احدى الطرق المقترحة . واذا كان الحظرالمطلق للأسلحة الكيميائية بالنسبة لكل الدول الموقعة على الاتفاقية هو بالتأكيد العنصر الأول الذي لا غنى عنه لتتمتع الاتفاقية بالصبغة العالمية ، فان مدى ونطاق تطبيقها هو أمر آخر . يجب أن يكون نطاق تطبيقها أيضا عالميا . فلا يمكن أن تكون بلدان يتم فيها القضاء على الأسلحة الكيميائية وبلدان اخرى لا يتم فيها ذلك .

ينبغي أن يتساءل المرء عن الطرق التي تسمح لعملية تطبيق الحظر ان تبلغ ، عمليا ، هذا النطاق العالمي على أفضل وجه فلا يكفي أن تكون أحكام الاتفاقية التي تجري صياغتها الآن مدعاة ارتياح للبعض أو مناسبة لعدد محدود من البلدان لاسيما البلدان المعنية ، بل يجب أن تتصدى هذه الاحكام للمجتمع الدولي بأكمله لأن هذا هو

هدف المؤتمر . وعليه ينبغي أن تكون طرق عملنا مناسبة لهذا الغرض . ويجب علينا قبل كل شيء ان نتناول مسألة توسيع عضوية المؤتمر . إن هذه المسألة مجمدة منذ سنوات عديدة . والمجتمع الدولي يهتم اهتماما كبيرا بمؤتمر نزع السلاح . ويكفي لذلك أن نرى عدد المراقبين الذين يتابعون بنشاط أعماله والذين يرحب بهم وفد بلادي . فالموضوع بدون شك ذو أهمية كبيرة وكلما اشترك المجتمع الدولي وساهم بصورة مباشرة في أعمال المؤتمر ، كلما ازداد أثر أعمالنا.

وهكذا تؤيد بلجيكا بدون مواربة تحقيق توسيع سريع في عضوية المؤتمر ، حتى اذا اقتضى الامر توسيعه بحيث يتجاوز المجموعات الاربع القائمة حاليا . فهناك ما لا يقل الآن عن ١٣ بلدا مرشحا . ومهما كان الاعتراض على ترشيح بلد ما مشروعا فلا ينبغي أن يحول ذلك دون تعيين بلدان اخرى . ونحن نعتقد أن توسيع العضوية ينبغي أن يتم دون ربط مختلف الترشيحات القائمة ، بعضها ببعض . ولذلك فاننا نوجه نداء ملحا لاتخاذ المبادرات اللازمة لازالة العراقيل وعدم ترك المسألة معلقة بسبب عدم قدرة مؤتمر نزع السلاح نفسه على إيجاد حل لها . وثمة ملاحظة اخرى تتعلق بطرق عملنا ، وهي انه ينبغي أن يستطيع كل عضو من أعضاء هذا المؤتمر مهما كان عددهم وحساسيتهم الخاصة ، التعبير عن اهتماماته في كل مراحل المفاوضات .

وفي هذا الصدد ، أود أن أقول أن وفد بلجيكا لا يؤيد طرق العمل التي رغم كونها موضوعة بحسن نية ، تؤدي الى إجراء اختيارات ، وبالتالي الى استبعاد وفود من بين الوفود التي يتألف منها المؤتمر : ولا نقصد هنا المشاورات الخاصة المختلفة التي يجريها بصفة شرعية وحكيمة رؤساء اللجان وأفرقة العمل من أجل احراز تقدم في أعمالنا ، ولكن أقصد التكوين العرضي لأفرقة عمل صغيرة أو لمجموعات تجمع بعض الممثلين المختارين على أساس المجموعات السياسية عندما لا تحترم هذه الصيغة المبدأ الأساسي المحدد في نظامنا الداخلي وهو أن تكون هذه الاجتماعات " مفتوحة لاشتراك كل الدول الاعضاء في المؤتمر ، ما لم تقرر هذه الدول خلاف ذلك " ، كما تنص على ذلك المادة ٣٣ من النظام الداخلي ، التي تؤكدها المادة ٣٤ فيما يتعلق بالهيئات الفرعية .

ونعتقد بالفعل سيدي الرئيس اننا لا نخدم المفاوضات اذا قدمت مجموعات مختارة محدودة من الوفود نصوصا معدة سلفا ، وبالتالي متفقا عليها سلفا ، لمناقشتها في أفرقة العمل . وهكذا فان الوفود التي لم تشترك في هذه الاعمال تجد نفسها في موقف ضعيف منذ البداية ، كما تجد نفسها ، سواء شاءت أم أبت تحت ضغط لقبول الاتجاهات الاساسية أو على الأقل مجاراة هذه الاتجاهات التي تكون مجموعة الوفود المختارة في أعمالها التحضرية قد وسمت بها اقتراحاتها قبل تقديمها الى مائدة المفاوضات . ان هذه عقبة لا مبرر لها تواجهها الوفود التي استبعدت عن هذه المشاورات المسبقة ، والتي ترغب في تقديم وجهات نظر مختلفة ، لانها ترى نفسها ،

بذلك ، مرغمة على تغيير ما سبق أن وضعته وما يبدو أن اتفقت عليه علنا ، بضعة وفود . وهذا بالطبع لا يسمح للبلدان بعرض رأيها الخاص واهتماماتها الشرعية في ظروف من المساواة والفعالية المتساوية كما ان ذلك سيدي الرئيس ليس من شأنه أن يعزز مبدأ العالمية الذي بدونه تفقد الاتفاقية معناها .

وهل يعني ذلك أن لبلجيكا وجهة نظر خاصة تريد أن تقدمها ؟ بالفعل سيدي الرئيس إن لبلجيكا في ذلك وجهة نظر خاصة ، على الاخص وجهة نظر تاريخية . ولعل من المفيد أن أواصل التأكيد من جديد هنا ان استخدام الأسلحة الكيميائية حدث للمرة الاولى على نطاق واسع في أراضي بلدي أثناء الحرب العالمية الاولى في عام ١٩١٥ - يوم ٢٢ نيسان/ابريل ١٩١٥ على وجه التحديد . وقد كلفنا امتيازنا المؤسف بتحول بلدنا الى ساحة لمعارك الحرب العالمية الاولى لمدة اربع سنوات ، اننا مازلنا منذ ٧٠ عاما الى الآن نخرج من باطن الارض ، في منطقة تقع الى الغرب من اقليم فلاندر الغربية ، اطنانا ، أجل أقول ، اطنانا ، من الذخائر غير المتفجرة كل عام . ويصعب في كثير من الاحيان معرفة تكوين هذه الذخائر ، وقد يكون أحيانا من الصعب معرفة ما اذا كانت هذه الذخائر ذات متفجرات أو اذا كانت ذخائر كيميائية . اما فيما يتعلق بالمحتوى الكيميائي المفترض ، فهو غير معروف ، اذ لم تستخرج منها اية مادة ، على حد علمنا ، حتى الآن ، وبصفة عامة هذه البقايا من الذخائر هي في حالة من التدهور بدرجة تجعل تناولها باليد أمرا خطيرا للغاية - وحدث أن وقعت ضحايا كثيرة أثناء عمليات الترحيل والفرز - وتوفي في الآونة الاخيرة اربعة أشخاص في عام ١٩٨٦.

وفي الوقت الراهن ، نخرج من باطن الارض حوالي ٣٠ طنا كل سنة من الذخائر من كل الانواع والاصناف . واذا عرفنا ان ١٫٥ مليار الى مليارين قذيفة ذات أحجام مختلفة استخدمت أثناء الحرب العالمية الاولى في الجبهة الغربية وحدها ، وحوالي ثلث هذه القذائف أي ٧٠٠ مليون قذيفة لم تنفجر وتبعثرت ثم دفنت في الارض ، نجد من الصعب التنبوء في الوقت الراهن الى متى سنظل نخرج من باطن الارض ذخائر قديمة ولاسيما من النوع الكيميائي . ولقد تم تدمير هذه الذخائر القديمة بدون تمييز حتى عام ١٩٥٢ في آبار للتفجير . وبما أن هذه الطريقة قد تسببت في نشوء مشاكل بيئية ، حاولنا الكشف عن الذخائر الكيميائية القديمة وصبباناها منذ ذلك التاريخ كما هي ، في قوالب من الاسمنت المسلح ، ورميناها في عرض البحار . على أن ممارستنا لهذه الطريقة قد تعقدت حاليا بسبب ظهور اعتبارات جديدة ملزمة تتصل باحترام البيئة ، وخاصة اتفاقية أوسلو لعام ١٩٧٢ واتفاقية بحر الشمال لعام ١٩٨٧ . والى أن تجد السلطات البلجيكية حلا نهائيا لهذه المشكلة ، يحتمل أن يكون على شكل مرفق للتدمير ، يوجد حوالي ١٣٥ طنا من هذه البقايا القديمة من الذخائر غير المفيدة والخطيرة مخزنة بانتظار القضاء عليها .

ومن الواضح يا سيادة الرئيس أن هذه الحالة الخاصة ، التي يجد بلدي نفسه فيها . تقع في رأينا ، خارج نطاق اهتمامات الاتفاقية . اذ أن هذه الاتفاقية ترمي الى القضاء على الأسلحة الكيميائية ومكوناتها . ومهما كان التعريف الذي نريد أن نعطيه لها ، فمن الواضح أن هذه الذخائر المبعثرة ، التي اطلقت ولم تتفجر ، والمدفونة في الارض منذ ٧٠ سنة ، هي في حالة من التلف الشديد ، والتي يجري اكتشافها بصورة عرضية يوما بعد يوم ، أثناء الاعمال الزراعية أو الانشائية ، لا يمكن أن تعتبر قط ، في رأينا ، أسلحة كيميائية بمعنى أنها أدوات للحرب الكيميائية يمكن استخدامها عسكريا ، وتدخل ضمن نطاق الاتفاقية . اذ ليس في الاتفاقية أي حكم يمكن بصفة معقولة أن يطبق عليها ،لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية .

لقد عرضت لكم يا سيادة الرئيس مشكلة محددة تشهد بما يمكن أن يكون لبلد من البلدان ، وفي هذه الحالة بلدي ، من حساسية خاصة في المفاوضات بشأن ابرام اتفاقية للقضاء على الأسلحة الكيميائية وما يمكن أن يترتب على ذلك من عواقب بالنسبة للهدف العالمي لهذه الاتفاقية المتعددة الأطراف . وهناك مشاكل اخرى وأقصد هنا مشكلة التحقق . وترتبط هذه المشكلة بالطريقة التي سيتحدد بها مفهوم التحقيق والتي تتوقف عليها الى حد بعيد درجة العالمية التي يمكن أن تصل اليها الاتفاقية المقبلة . والحمد لله أن هذه الاتفاقية لن تكون ذات صبغة بيانية محضة كما حدث في التاريخ لاتفاقيات اخرى وتعهدات بنزع السلاح نعرف ماذا كان مصيرها . بل أنها ستتضمن تدابير للتحقق .وهدف التحقق بصفة أساسية هو التأكد من أن تطبيق اتفاقية ما يتم وفقا لما هو منصوص عليه فيها . وفيما يتعلق بنزع السلاح ، هناك اهتمام ثان ، وهو اكتشاف المخالفات الخفية المحتملة وحماية أمن البلد من عواقب عدم احترام التعهدات الملتزم بها .

وتهدف الاتفاقية المقبلة الى غرضين : من ناحية القضاء الى الابد على الأسلحة الكيميائية حيثما وجدت عن طريق فرض اجراءات تقضي بتدمير المخزونات وتدمير مرافق التصنيع - أي عن طريق فرض إجراء محدد تماما بالنسبة للدول الموقعة . ومن ناحية اخرى الحيلولة دون عودة الأسلحة الكيميائية عن طريق حظر تصنيعها وحيازتها والاحتفاظ بها ونقلها لا بالنسبة للأسلحة الكيميائية نفسها فحسب بل أيضا بالنسبة لمكوناتها ، أي عن طريق أمر الدول الموقعة بالامتناع عن ذلك . ويبدو لنا انه يمكن بكل سهولة مراقبة تطبيق الاتفاقية وفقا لما هو منصوص عليه فيها ، عن طريق نظام الاعلانات المعروض حاليا ، وعن طريق عملية التحقق بواسطة التفتيش الموقعي ، والمراقبة الدولية ، بانتظام ، واستخدام أدوات المراقبة ، حسب الاقتضاء . غير أن هذا النظام لا يمكن أن يضمن اكتشاف المخالفات الخفية للاتفاقية ، أو الحماية من عدم احترام التعهدات الأساسية حتى ولو كان الامر يتعلق بالتعهد بالعمل ، لان نظام التحقق المنتظم من تدمير المخزونات والمرافق لا يستهدف بحكم تعريفه الا المخزونات والمرافق المعلنة أي المعروفة ؛ ولا فائدة منه بالنسبة للمخزونات والمرافق غير المعلنة أي غير المعروفة .

وبالاحرى ، عندما يتعلق الأمر بالتعهد بعدم صناعة الأسلحة الكيميائية والامتناع عنها ، أو عندما يتعلق ليس فقط بمجرد منع إنتاج الأسلحة الكيميائية بل أيضا بصنع المنتجات الكيميائية التي تتألف منها الأسلحة ، فان التحقق المطلق أمر غير ممكن . حتى ولو تم إخضاع الصناعة الكيميائية في العالم بأسره الى نظام بوليسي دولي ، فان الانتاج الخفي للمنتجات غير الشرعية لاستخدامها في الأسلحة الكيميائية ، سيظل أمرا ممكنا في أي مكان في العالم أو أي مكان في أي بلد . ولذلك فنحن لسنا مقتنعين ، منذ البداية ، بضرورة إخضاع الصناعة الى تدابير تحقق معممة بهدف التأكد من عدم انتاج المواد لاستخدامها في إنتاج الأسلحة الكيميائية .

ولم نرد أن نعرقل ما ستعتبره وفود اخرى بمثابة تقدم نحو إنجاز الاتفاقية . غير أن لدينا بعض الشك في هذا الصدد ، الا فيما يتعلق بالطبع بالمصانع ذات الأهداف العسكرية والمخصصة لهذا الغرض والتي ينبغي أن يتوقف نشاطها منذ بدء نفاذ الاتفاقية بحيث توضع تحت المراقبة الى حين القضاء عليها قضاء تاما وجذريا . وفي حالة إخفاق الاتفاقية في وضع نظام للتحقق الدولي الفعّال وإخضاع كل المصانع الحالية والمقبلة القادرة على إنتاج مواد محتملة للحرب الكيميائية أو سلائفها الرئيسية الى هذا النظام ، فستظل فعّالية نظام التحقق من عدم الانتاج محدودة . ففي هذه الظروف ، هل هناك ما يبرر محاولة مضاعفة الأشكال الحالية للتحقق المنهجي ، وزيادة أعباء آليات الاتفاقية ، وزيادة تكاليفها ، والإثقال على الصناعة الكيميائية التي ستجد نفسها في النهاية خاضعة لقيود حقيقية تغل نشاطها ؟ .

فعملية التحقق التي يضطلع بها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بصناعة البلوتونيوم مثال يفيدنا بأنه لكي يكون التحقق من مصنع للبلوتونيوم سليما ، تقتضي الضرورة بأن يكون المفتشون حاضرين بصفة دائمة تقريبا ، وان فرض عمليات المراقبة والتحقق هذه تمثل بالنسبة للمصنع زيادة في تكلفة الانتاج بنسبة ١٥ في المائة . وهذا يسمح لنا بتكوين فكرة عما ستتكبده الصناعة الخاصة من أعباء ، اذا كان ، اكتشاف احتمالات سوء استعمال في الصناعة المصرح بها لمنتجات القائمة الثانية والثالثة يقتضي ، تطبيق تمديد أو اضافة لنظام التحقق المنهجي الدولي الموقعي ، المنطبق على الفئات الاخرى .

فلا يبدو لنا أن إنشاء نظام تفتيش منهجي موقعي بالنسبة لمنتجات القائمة الثالثة أمر ضروري . وعلى كل حال حتى اذا افترضنا أن ذلك أمر ممكن ، فهل هذا مفيد حقا ؟ ينبغي أن نحدد المشكلة . فما هو الموضوع ؟ أو على نحو أدق ماذا يمكن أن يكون الموضوع ؟ في سياق المادة السادسة ، الافتراض الوحيد الذي يمكن أن يخشى منه على صعيد الدول فيما بينها وعلى صعيد الاتفاقية ، هو الانتاج الخفي للأسلحة الكيميائية ذات الأهمية العسكرية . إن قرارا كهذا لا تتخذه الصناعة الكيميائية

الخاصة بل الدولة . والدولة هي المستخدم الوحيد والعميل الوحيد الممكن للأسلحة الكيميائية . وهي وحدها التي يمكن أن تقرر صناعتها وأقصى ذنب يمكن أن ترتكبه الصناعة الكيميائية الخاصة هو عدم احترام معايير وحظر صناعة بعض المنتجات الكيميائية المحددة في الاتفاقية . وان هي فعلت ذلك لاسباب لا علم للدولة بها ، فان الدولة بصفتها السلطة الوطنية ، هي التي ينبغي أن توقع الجزاء باعتبار أن ذلك من اختصاصها وليس من اختصاص أية هيئة دولية ما ، لا تستطيع بأي حال من الاحوال أن تحل محل الدولة لغرض احترام قوانينها وأنظمتها ضمن ولايتها . والخطر ، من وجهة نظر الاتفاقية وحظر صناعة الأسلحة الكيميائية ، لا يكمن اذن في انحرافات سلوك الصناعة الكيميائية ، التي تستطيع الدولة الصادقة ، على اية حال ، أن تكتشفها وتمنعها ، ولكن في الانحرافات التي يمكن أن تحدث في سلوك الدول ، ولاسيما الدولة غير الصادقة ، أي الدولة التي تقرر التنكر لتعهداتها وتشرع في إنتاج الأسلحة الكيميائية . ولكن ينبغي أن يكون منطلقنا هو الاقتناع بأن كل دولة موقعة على الاتفاقية فعلت ذلك بنية صادقة . وبالاضافة الى ذلك فانها وقعت عليها لأن ذلك في مصلحتها . ان الأسلحة الكيميائية - واعتقد أن كل الخبراء العسكريين يتفقون معي - ليست أسلحة لا يمكن الاستغناء عنها ضمن تلك المجموعة الكبيرة من الأسلحة المستخدمة للمحافظة على أمن دولة ما ، الا اذا كان استخدامها على سبيل الانتقام . وباستثناء هذا الافتراض الأخير ، فان التخلي عن حيازتها وعن استخدامها لا يشكل خطرا كبيرا على الأمن .

ولذلك فنحن نستطيع اليوم أن نعمل هنا ، باتفاق متعدد الأطراف ، على القضاء عليها قضاء تاما . والا فلن نجد أحدا معنا حول هذه المائدة . وعليه لكي يتحقق افتراض التصنيع الخفي للأسلحة الكيميائية ذات الأهمية العسكرية - أو لكي يفترض وجود مخزونات سرية من هذه الأسلحة - يتحتم افتراض وجود ارادة متعمدة من جانب رئيس دولة ما طرف يتنكر لتعهداته ويعمل على حيازة الأسلحة الكيميائية لاستخدامها في المنازعات المسلحة ، أو على الأقل لإحداث اختلال خطير في التوازن السياسي . والا فاننا لا نرى من سبب يدعو دولة طرفا الى حيازة الأسلحة الكيميائية أو العناصر المكونة لها ، بما أن الاحتراس من الانتقام أصبح أمرا غير ضروري .

وواضح انه للسبب ذاته لن تقوم دولة طرف تضمر سوء النية ، نظرا لوجود الاتفاقية ، بمحاولة استحداث أسلحة كيميائية ذات أهمية عسكرية على مرأى ومسمع من العالم ، أي في مرافق خاضعة للتفتيش ، سواء كانت مرافق محددة لانتاج منتجات القائمتين ١ و ٢ في الحدود المسموح بها ، أو الصناعة الكيميائية الخاصة ، بصفة عامة ، التي تنتج هي بحرية منتجات القائمة ٣ ، اذا كانت هذه الصناعة خاضعة فعلا لتدابير التحقق والمراقبة المتعددة . ومن المؤكد أن أية دولة تضمر مثل هذه النوايا ستقوم بصناعة هذه الأسلحة في مكان خفي .

وينجم عن ذلك في رأينا ان احتمالات حدوث انتهاك خطير للاتفاقية انتهاكا عسكريا ملحوظا محدودة للغاية ، لأنه يمكن الاستغناء عن الأسلحة الكيميائية . وان مواصلة استئناف صناعتها في الخفاء في عالم ينبغي ، بموجب الاتفاقية أن تزول منه هذه الأسلحة وتحظر ، لا يمكن أن ينجم الا عن نوايا حربية حقيقية ، احتمالاتها محدودة على كل حال ، كما أن صناعتها لا يمكن أن تجري الا في الخفاء . وينجم عن ذلك أيضا انه لا يمكن ، على ما يبدو ، التحقق من عدم الانتاج أو على كل حال لا يمكن التحقق منه دائما على نحو مفيد بما أن الصناعة يجب أن تجري بالضرورة في الخفاء .غير أن التحقق ممكن بالنسبة للمنتجات المحددة في القائمتين ١ و ٢ لأن التحقق مقصور في هاتين الحالتين على عدد محدود من المنتجات وعلى منتجات مخصصة فقط للأسلحة الكيميائية ، ولا يشمل التحقق منتجات القائمة ٣ لأنها لا يمكن ، مهما كانت طويلة ، أن تشمل كل الصناعة الكيميائية المدنية لأن التحقق في هذه الحالة سيفرض عليها قيودا من الصعب تحملها بدون أن يواجه عملها صعوبات خطيرة ولأنه يجب اخضاعها لتدخل اجنبي في شكل مراقبين أجانب ، دون أن تقدم هذه القيود في مقابل ذلك ضمانا ضد عدم صناعة الأسلحة الكيميائية .

وعليه فان وضع الصناعة الخاصة تحت الوصاية يبدو لنا امرا لا مبرر له حقا . لأن العدو ليس الصناعة الكيميائية الخاصة ، بل هو الدولة ذات النية غير الصادقة . وهكذا سيدي الرئيس فان اللجوء الى التفتيش بالتحدي له مغزى كبير : لأنه السهم الأخير ، والانذار السياسي ، عندما يكون هناك اشتباه في وجود انتهاك خطير ، أي خفي ، وبالتالي خطير بالنسبة للأمن . ان وفدي يرى هذا الاجراء أهم أداة لاثبات مصداقية الاتفاقية لأنه يسمح بوضع الدولة الموقعة ذات النية غير الصادقة أمام مسؤوليتها . ولذلك رأينا دائما ان هذا الاجراء يجب أن يكون إلزاميا ، وأن يكون فوق أي مفهوم للسيادة الوطنية وأن يضع عبء البرهان على الطرف الآخر . لا ينبغي جعله مبتذلا عن طريق توسيع نطاق تطبيقه على حالات اخرى باستثناء الحالات ذات الخطورة القصوى .ولذلك نعتقد أن التفتيش بالتحدي يجب أن يكون تدبيرا يستخدم في الحالات القصوى ، وفي الحالات الوحيدة التي يظهر فيها اشتباه في حدوث انتهاك خطير ، أي انتهاك لاحكام المادة الاولى التي تتناول - صناعة وحيازة ونقل أسلحة كيميائية وبالطبع استخدامها - وان اللجوء اليه ينبغي أن يكون في متناول كل البلدان ، بدون تمييز ، وبدون شروط ، وبدون مقدمات ، وبدون حق في الرفض .

هذا وان وفد بلادي غير مقتنع بصحة مفهوم وجود مرافق حساسة عسكرية وغير عسكرية ، ينبغي حمايتها ، ومن ثم اعفاؤها من التفتيش بالتحدي . فهذا في رأينا أمر يعرض التفتيش بالتحدي الى فقدان معناه ، لأنه اذا حدث انتهاك فمعنى ذلك انه توجد هناك سوء نيه مسبقة متعمدة من جانب رئيس الدولة المطلوب اجراء التفتيش فيها .

ولهذا السبب ذاته ، لا يجد وفد بلادي فائدة كبيرة من إمكانية إيجاد تدابير بديلة ، لانه لا يوجد أي تدبير حتى الآن يصلح لأن يكون بديلا سليما للتفتيش الموقعي . واذا كانت الدولة صاحبة طلب التفتيش تكتفي بالتدابير البديلة بالاتفاق مع الدولة المطلوب اجراء التفتيش فيها ، فينبغي الا يعترض على ذلك أحد . غير أن اختيار التدابير البديلة يجب الا يكون حقا معترفا به للدولة المطلوب إجراء التفتيش فيها ومثبتا في الاتفاقية .

وفي نهاية المطاف نقول انه يجب أن تكون عملية إجراء التفتيش بالتحدي باكملها في يد الدولة صاحبة الطلب . فهي التي عليها أن تتولى المسؤولية ، وهي التي ينبغي أن تتلقى التقرير الوقائعي من المفتشين ، وهي التي تقرر ما اذا كانت مخاوفها قد زالت أو لا ، وهي التي تختار التدابير الانتقامية أو غير ذلك من العواقب التي تستخلصها من الحالة ، لاسيما في ضوء الخطر الذي تمثله هذه الحالة بالنسبة لأمنها .

هذا وان المشكلة الحقيقية التي تواجه عملية التفتيش بالتحدي تتمثل في الافراط في تقديم هذا الطلب (أو طلبه لاسباب واهية) . ولنلاحظ في هذا الصدد أن الافراط في الطلب يمكن أن يتضح في ضوء السياق السياسي . هذه هي الملاحظة الاولى . أما الملاحظة الثانية فهي أن التفتيش بالتحدي الذي ينبغي بحكم طبيعته ان يكون مقصورا على حالات الاشتباه الخطيرة جدا التي تستهدفها المادة ١ ، يجب ان يرغم البلد صاحب الطلب على أن يبين بدقة طبيعة هذا الاشتباه (صناعة أسلحة كيميائية ، تخزينها ، صناعة منتجات كيميائية بكميات يمكن أن تصبح ذات أهمية عسكرية لاستخدامها في انتاج الأسلحة الخ . كما يجب أن يرغمه ، الى أقصى حد ممكن ، على اعطاء جميع المعلومات الدقيقة التي لا غنى عنها لاكتشاف الانتهاكات المزعومة ، موضحا بكل دقة الموقع والزمان والمدة والكمية الخ .وان جدية هذه المعلومات ستساهم أيضا في إظهار ما اذا كان الطلب مفرطا أو لا ، لأن إلزام الدولة المطلوب إجراء التفتيش فيها بذلك يعتمد بصفة مباشرة على دقة التهمة . وأخيرا يمكن القول إن التساهل في قبول احتمالات الطلبات المفرطة أفضل ، الى حد ما ، من إضعاف الطابع الالزامي الذي لا غنى عنه للتفتيش بالتحدي لكي يؤدي دوره وذلك عن طريق وضع استثناءات ترمي الى اخفاء المعطيات الخصوصية أو السرية .

وعليه ، يجب أن يكون دور الهيئة الدولية في هذا الاجراء - الاستثنائي - في رأينا محدودا للغاية . فهي تستلم الطلب ، وتطلب تنفيذه من المفتشين - الذين توجد قائمة باسمائهم متفق عليها مسبقا تختار منها الدولة صاحبة الطلب من تشاء - ثم تخطر الهيئة كل الدول الاعضاء بتنفيذ إجراء التفتيش بالتحدي ، بالدقة المطلوبة . وتحيل الهيئة مباشرة الى الدولة صاحبة الطلب ، وفيما بعد الى كل الدول الاطراف التقرير الوقائعي الذي يضعه المفتشون ، وتتلقى من الدولة صاحبة الطلب الاحكام والقرارات التي ستتخذها .

لقد أبديت بعض الملاحظات عن المبادىء الأساسية التي ترشدنا في صياغة اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية . ولقد قدمتها بروح بناءة ، وبأمل أن تساهم في تحقيق مزيد من التوضيح للمجالات التي تتطلب إتخاذ قرارات خطيرة . ولاتزال هناك مسائل كثيرة ينبغي البت فيها ، بخصوص المواد . وسوف تتاح لوف بلادي فرصة التصدي لها فيما بعد .

ولقد أكد أن رؤساء دول وحكومات الحلف الاطلسي من جديد ، في الآونة الأخيرة ، في ٣ آذار/مارس الماضي في بيانهم الذي نشر بعد انتهاء مؤتمر القمة ، ان القضاء التام على الأسلحة الكيميائية جزء من المفهوم الشامل للقضاء على الاسلحة ونزع السلاح . وقد أعلن وزير خارجية بلجيكا ، السيد تيندیمانس ، هنا في ٢٣ تموز/يوليه السنة الماضية عندما خطب في المؤتمر أن التوصل السريع الى ابرام اتفاق بشأن حظر الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا هو بالنسبة لبلجيكا أمر ذو أولوية ملحة ، وأضاف " ان هذا الامر يشكل حاليا النشاط الرئيسي بل المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق مؤتمر نزع السلاح ". هذا وسيبذل وفد بلادي قصارى جهده لبلوغ هذا الهدف في أقرب مدة ممكنة . وان بلادي عازمة على العمل من أجل تحقيق ذلك بكل قوة . وهي تعرض أن تكون ، كما أعلن ذلك وزير الخارجية في بيانه المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٧، المقر الممكن لهذه الهيئة الدولية التي يتعين عليها أن تشرف على الاتفاقية . وقد أكد الوزير هذا العرض كرة اخرى في خطابه في الدورة ٤٢ للجمعية العامة . ولي الشرف أن أؤكد لكم ذلك مرة اخرى اليوم .

نعتقد ان الوقت قد حان لكي ندرس النصوص المعروضة علينا ، مادة مادة ، لكي نتوصل الى اتفاق سياسي نهائي بشأنها ونضعها في صيغة قانونية بدون تأخير .

الرئيس : أشكر ممثل بلجيكا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل استراليا ، السفير بتلر .

السيد بتلر (استراليا) : أدلي بهذا البيان نيابة عن مجموعة من الدول الغربية الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح .

في دورة المؤتمر العامة السابقة ، المعقودة في ١٩ نيسان/ابريل ، قدم سفير البرازيل الموقر ، وهو يتكلم نيابة عن مجموعة الـ ٢١ الى المؤتمر ، في الوثيقة CD/829 ، مشروع ولاية للجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال .

وعقب هذا الاجراء ، استمع المؤتمر ، في نفس الجلسة العامة ذاتها ، الى بيان أدلى به سفير المكسيك الموقر ، حول الموضوع ذاته . ووردت في البيان الأخير

إشارة الى أن مقدمي الوثيقة CD/829 لن يلحوا على أن يتخذ المؤتمر مقررا بشأنها خلال الدورة الحالية . وبدلا عن ذلك ، أعربوا عن أملهم في أن تفضي المشاورات في المستقبل القريب الى إجماع المؤتمر على قبول الوثيقة CD/829 كي يتسنى تنفيذها حين يستأنف المؤتمر أعماله في صيف هذا العام .

ودرست مجموعة الدول الغربية التي أتحدث نيابة عنها مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/829 واستمعت باهتمام للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا البرازيل والمكسيك الموقران . وبما أن المجموعة مافتئت تعلق أهمية على البند ١ من جدول الأعمال وعلى اعادة إنشاء لجنة مخصصة لهذا البند في أسرع وقت ممكن ، ترى من الاهمية بمكان إعطاء رد فوري ومدروس .

أولا ، لا يختلف مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/829 في جوهره ، عن مشروع الولاية الذي طرح أمام المؤتمر في تموز/يوليه ١٩٨٧ في الوثيقة CD/772 والذي تم بالفعل توضيح موقف مجموعة الدول الغربية منه .

وثانيا ، إن البيانات التي رافقت تقديم الوثيقة CD/829 ، لا تغير ، في رأي المجموعة الظروف ذات الصلة . وتسلم المجموعة بأن بوسع أي وفد أو مجموعة وفود الادعاء بأن نهجها يتسم بالمرونة ولكن ينبغي عادة إثبات هذا الادعاء بتغيير في النص .

وثالثا ، إن الاقتراح المقدم القائل بامكانية جعل نص الوثيقة CD/829 موضوع بيانات بتأويلات شتى لشروطه لا يمكن أن يشكل أساسا سليما لسير أعمال هذا المؤتمر . وتعتقد المجموعة أن الاستمرار على هذا النحو من شأنه أن يربك ، وربما يحبط ، أي عمل فعلي يجري في لجنة مخصصة تنشأ على مثل هذا الأساس . وهي تشعر أيضا بالقلق إزاء احتمال وضع المؤتمر لسوابق يلتمس بها تسيير أعماله على أساس تأويل طبيعة هذه الأعمال تأويلات متباينة تباينا صريحا .

ولهذه الاسباب الرئيسية الثلاثة ، لن تستطيع المجموعة الانضمام الى توافق الآراء بشأن الوثيقة CD/829 . ان موقف المجموعة الموضوعي هو انها تريد ان ترى إعادة إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال دون مزيد من التأخير . ومازالت تعرب عن بالغ اسفها لانه لم يتسن إتخاذ هذا الاجراء منذ ١٩٨٣ . وتيسيرا لاتخاذ إجراء من هذا القبيل ، اقترحت المجموعة مشروع الولاية الواردة في الوثيقة CD/521 التي تنص على اعادة إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول أعمال المؤتمر :

" تستأنف دراستها الموضوعية للبنود المحددة المتعلقة بغرض حظر شامل للتجارب ، بما في ذلك مسألة النطاق وكذلك مسائل التحقق والامتثال ، بغية التفاوض على إبرام معاهدة بشأن هذا الموضوع " .

كما ترجو من المؤتمر :

" دراسة الترتيبات المؤسسية والادارية اللازمة لانشاء واختبار وتشغيل شبكة دولية لرصد الاهتزازات ، بوصفها جزءا من نظام فعّال للتحقق ".

ومابرحت المجموعة مقتنعة بأن من شأن مشروع الولاية هذا وما يقترن به من برنامج عمل مقترح وارد في الوثيقة CD/621 ان يجعل بالامكان الاضطلاع في المؤتمر بجميع الأعمال ذات الصلة المتعددة الأطراف الضرورية والعملية الرامية الى فرض حظر للتجارب النووية .

وتشدد المجموعة على أن هذه المقترحات مازالت على طاولة هذا المؤتمر . ولكي تكون هذه الأعمال العملية مثمرة ، يجب ، بكل بوضوح ان تقترن بمشاركة جميع الدول الأعضاء في المؤتمر المستعدة للمشاركة في هذه الأعمال ، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية .

ويتيح مشروع الولاية الوارد في الوثيقة CD/521 هذه الامكانية . ومن المؤكد ان هذا الشيء نفسه ليس صحيحا فيما يتعلق بمشروع الولاية المنصوص عليه في الوثيقة CD/829 ، وذلك بسبب شروطه الموضوعية رغم التأويل الذي اقترحت بعض الدول الأعضاء إمكانية اضفائه على هذه الشروط .

وفي ضوء هذه الظروف ، تتفق المجموعة مع النداء الذي وجهه سفير المكسيك الموقر باجراء مزيد من الدراسة لهذه المسألة خلال فترة عطلة المؤتمر القادمة وتأمل في أن يكون بالامكان إنشاء لجنة مخصصة ، أثناء الجزء الصيفي من الدورة ، بولاية ملائمة وعلى أساس مشاركة جميع الدول الأعضاء الراغبة في الاشتراك في العمل من أجل فرض حظر للتجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس : أشكر ممثل استراليا على بيانه . وبهذا اختتم قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل يرغب أي عضو آخر في آخذ الكلمة في هذه اللحظة ؟ أرى ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية . واعطيك الكلمة .

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية): الرفيق الرئيس ، أود بكثير من الايجاز ابلاغ المؤتمر بأن مجموعة البلدان الاشتراكية ستكون مستعدة للموافقة على مشروع الولاية المقدم من مجموعة الـ ٢١ الوارد في الوثيقة CD/829 التي تتناول حظر التجارب النووية . ونعتبر هذا الاقتراح أساسا طيبا لبدء أعمال المؤتمر اشكركم .

الرئيس : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على بيانه هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ لا أرى أحدا .

السادة المندوبون الموقرون ،

عممت الامانة اليوم ، بناء على طلبي ، جدولا زمنيا للجلسات التي يزمع المؤتمر عقدها خلال الاسبوع المقبل . وفي هذا الصدد ، أود الاشارة الى انه ستعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر لبدء القراءة الثانية لمشروع التقرير الخاص المقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، يوم الثلاثاء ٢٦ نيسان/ابريل مباشرة بعد الجلسة العامة . وسنتناول بعدئذ جميع المسائل المعلقة . وكنت أتوقع عقد تلك الجلسة غير الرسمية يوم الاثنين ولكن لم يكن ذلك ممكنا بالنظر الى عدم الانتهاء حتى الآن من المشاورات غير الرسمية التي تجري بشأن بنود جدول الاعمال . وآمل أن يتسنى لنا البدء في القراءة الثانية دون إعادة فتح باب مناقشة مواد جوهرية سبقت بالفعل مناقشتها في المؤتمر ، وكذلك في المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية التي جرت للنظر في مشروع الفقرات الموضوعية للتقرير الخاص . وفي هذا الصدد ، فان عدم انتهاء المشاورات غير الرسمية بشأن البنود ١ و ٢ و ٣ واستمرارها حتى الآن يؤخر تجهيز الوثائق ، وبالتالي ، بالرغم من أن الجدول الزمني يتوخى في الوقت الحالي عقد الجلسة العامة الاخيرة يوم الخميس ، الساعة الرابعة بعد الظهر ، قد نضطر الآن الى تأجيل الموعد الختامي الى يوم الجمعة بغية إعطاء الامانة الحد الادنى اللازم من الوقت لتجهيز مشروع التقرير الخاص الذي ينبغي إعتماده في ذلك التاريخ .

وستتم مواصلة المشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن البنود ١ و ٢ و ٣ بعد ظهر اليوم ، مباشرة بعد جلسة اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح . وأمل أن يختتم العمل اليوم ، والا فقد نحتاج ليس فقط الى تنقيح التاريخ الختامي الذي حددناه فحسب ، بل كذلك الى تنقيح مجمل جدول الاعمال للاسبوع المقبل . واستنادا الى ذلك ، اقترح أن نعتمد الجدول الزمني اذا لم تكن هناك اية اعتراضات ، فسأعتبر انه قد اعتمد .

وقد تقرر ذلك .

اقترح الآن رفع هذه الجلسة العامة وعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر في غضون خمس دقائق لمواصلة نظرنا في تحسين وفعالية أدائه . ستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٦ نيسان /ابريل الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠ ظهرا

CD/PV.460

26 April 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الستين بعد الأربعمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢٦ نيسان/ أبريل ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد دافيد مايسزتر (هنغاريا)

GE.88-61223

الرئيس : السيد دافيد رئيس : (الكلمة بالانكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٦٠ لمؤتمر نزع السلاح .

وفقا لبرنامج عمله ، يواصل المؤتمر النظر في تقارير الهيئات الفرعية المخصصة وكذلك في التقرير الخاص عن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . إلا أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي يمكن لأي عضو ، يرغب في ذلك ، إثارة أي موضوع يتصل بعمل المؤتمر .

وكما سبق الاعلان عنه في الجلسات العامة السابقة ، أنوي أن أطرح على المؤتمر ، حال انتهاء قائمة المتكلمين ، تقريري اللجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية واللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، الواردين في الوثيقتين CD/820 و CD/825 ، وكذلك بغية اعتمادهما من جانب المؤتمر . وكما اتفق عليه في الجدول الزمني للاسبوع الحالي سوف ، نعلق بعد ذلك الجلسة العامة لعقد جلسة غير رسمية بغية متابعة القراءة الثانية للأجزاء الفنية من التقرير الخاص للمؤتمر المقدم الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح المتضمن في الوثيقة CD/WP.336 . وسنعمد بهذه المناسبة أيضا ، الى بحث مشكلة موعد اختتام الجزء الأول من الدورة بإعتبار أن أعمالنا حول المسائل الجوهرية لسوء الحظ لم تحرز ما كنا نأمله من تقدم مما يثير مشكلة التوقيت وعلى ضوء تبادل الآراء بيننا حول هذه المسألة سوف نستأنف الجلسة العامة لاتخاذ القرارات ذات الصلة .

ولدي على قائمة المتكلمين اليوم ممثلو البرازيل ومنغوليا وباكستان وبولندا وفنلندا وإتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند وبلغاريا . وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل السفير ازامبوجا .

السيد ازامبويا (البرازيل) (الكلمة بالإنكليزية) إسمحوا لي أولا بتهنئتكم على توليكم رئاسة المؤتمر هذا الشهر والشهرين القادمين . نحن أعددنا أنفسنا خير اعداد لنسهم ، تحت توجيهكم القدير ، في أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة القادمة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وبما أنّي أتحدث لأول مرة منذ مدة أمام المؤتمر بكافة هيئته ، إسمحوا لي أيضا بإغتنام هذه الفرصة بأن أهنيء وأشكر بحرارة سلفكم السفير هارالد روز من الجمهورية الديمقراطية الالمانية والسفير فون شتولبناغل من جمهورية ألمانيا الإتحادية . وأود أن أرحب بمقدم بعض الزملاء الى هذا المحفل ممثلي بولندا السفير سويكا ، وكندا السفير مونتينيي مارشان ، وايران

السفير ناصيري ، والمملكة المتحدة السفير سولزبي ، وأخيرا نيجيريا السفير آريكيوي .

يود أن يعالج وفد بلدي اليوم موضوع الاسلحة الكيميائية

اسمحوا لي أن أقول أولا إن التقارير التي وردت مؤخرا ، والتي ثبتت صحتها ، فيما يتعلق باستخدام أسلحة كيميائية في حرب الخليج تذكرنا من جديد ، إن لزم التذكير ، بأن الاسلحة الكيميائية ليست أشباحا لعصر ولّى ، ولا صلة لها بالموضوع في وقت غيرت فيه التكنولوجيا المتطورة أساليب الحرب تغييرا شاملا . فقد أكدت هذه التقارير قدرة هذه الاسلحة على أن تسبب الدمار والمعاناة والموت بصورة وحشية واسعة النطاق ، للسكان المدنيين بصفة رئسية . ومن ثم فقد تم . للاسف الكبير التشديد ، على ما يتصف به جدول أعمالنا هذا من إلحاح وأولوية .

وقد أعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أثناء دورتها العادية الاخيرة ، القرار ٣٧/٤٣ ألف المتعلق بالحظر الكامل والفعال للأسلحة الكيميائية ، وهو أول قرار بمفرده يعتمد بتوافق الآراء في هذا الشأن . وفي هذا القرار ، حثت الجمعية العامة مرة أخرى مؤتمر نزع السلاح على أن يقوم ، على سبيل الاولوية العليا ، بتكثيف المفاوضات ، لكي يتم ، في أقرب موعد ممكن ، الاعداد النهائي للإتفاقية .

وفي البيان الذي ألقاه السفير السيد إكيوس في ٨ آذار/ مارس ١٩٨٨ بالنيابة عن مجموعة الـ ٢١ كررت المجموعة التزامها بهذا القرار . وفي مستهل دورة عام ١٩٨٨ ، حدت معظمنا آمال وطيدة بإحراز تقدم سريع . ومن المحزن أن تسودنا مشاعر بخيبة الأمل قبيل إنعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . لقد أحرزنا تقدما بالتأكيد ، لكنه لم يكن تقدما سريعا أو بعيد الاثر بالقدر المتوقع ، كما أنه لن يكون كافيا لجعلنا نفخر بوجه خاص لدى تقديم تقريرنا عن هذا البند الى المؤتمر الدولي الرئيسي القادم .

ينبغي ألا نُلام على أننا تلكأنا ، حيث أننا أنجزنا قدرا لا يستهان به من العمل في ظل التوجيه القدير لرئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، سفير بولندا السيد سويكا ، وفريق منسقيه المتفاني . غير أن من واجب منا على حضور الجلسات الرسمية قد راوده بين الفينة والاخرى شعور بأن المفاوضات قد تكون جارية في مكان آخر ، مما يجرد الجهد الجماعي من كثير من زخمه ومعناه . ان العمليات المتعددة الاطراف والثنائية يمكن لها وينبغي لها أن تشُد بعضها بعضا ، لكنه لا يمكن أن يحل إحداها محل الاخرى ، ولو بصورة مؤقتة .

وتتكاثر سمات التطويل في مناقشاتنا اليومية . ويبدو أن عدد الاقواس والحواشي آخذ في التزايد بدلا من التناقص . ومن شأن عملية نظرية من هذا النوع أن تستمر الى ما لا نهاية إن لم تكن هناك الارادة السياسية للتوصل الى اتفاق . إن آراء الوفود فيما يتعلق بالنقاط الأساسية للإتفاقية المرتقبة قد أصبحت معروفة جيدا . فلا مجرد تكرار هذه المواقف ، ولا مجرد مرور الزمن ، سيفضي الى حل المشاكل المعلقة . إن التحلي بروح التنازل المتبادل وبروح التوصل الى حلول وسط بشكل حقيقي وناضج ، هو وحده القادر على تخطي الخلافات الأخيرة ويجعلنا نثب الوثبة الأخيرة نحو خط الوصول ، إن سُمح لي بأن أقتبس نصف الاستعارة جّد المناسبة التي إستخدمها ممثل المملكة المتحدة الموقر ، السفير السيد سولزبي . وكما ذكر وزير خارجية البرازيل ، الدكتور روبرتو دي أبريو سودريه مخاطبا هذا المحفل في ١٨ شباط/ فبراير الماضي ، "اننا مستعدون لأن ندعم ، سواء من حيث المضمون أو من حيث الاجراءات ، أية مبادرات عملية من شأنها أن تزيد من كثافة نسق أعمالنا وسرعة خطى مشاوراتنا . ونحن لسنا في عجلة من أمرنا ، بل نرفض فقط هدر الوقت " .

إن إستعدادنا لقبول حظر شامل للأسلحة الكيميائية هو أمر يسهل فهمه . فالبرازيل لا تملك أسلحة كيميائية ولا تعتزم إستحداث أية أسلحة كيميائية أو إنتاجها أو تخزينها . وقد إعترفت البرازيل ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وأيدته بشبات . ونعتقد أن الأولوية الأولى لحظر للأسلحة الكيميائية ، في حد ذاته ، ينبغي أن تكون تدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية وجميع مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية ، مع عدم إتاحة المجال لأي خروج عن ذلك بداعي أسباب أمنية ، أيا كانت . ونحن نرى أنه ، بقدر ما تكون خطى تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية بطيئة أثناء فترة العشر سنوات ، على إفتراض الإبقاء على هذا الإطار الزمني في النص النهائي ، يصبح نظام الإنتقال تمييزيا تجاه البلدان التي لا تملك أسلحة كيميائية .

ولا بد من ضمان تحقيق الهدف الأسمى للإتفاقية المرتقبة ، ألا وهو الحظر التام والشامل لأساليب الحرب الكيميائية ، دون أن تتعرض للخطر أهداف أخرى مشروعة هي الأخرى ، وهي تلك المتصلة بجعل المنجزات الأساسية في ميدان الكيمياء متاحة للبشرية جمعاء ، على أساس عالمي ولا تمييزي . إن حظر الأسلحة الكيميائية ينبغي ألا يعوق بأي شكل التنمية الإقتصادية والتكنولوجية للأطراف في الإتفاقية ، وألا يكبح التعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية السلمية . والشمولية وعدم التمييز هما مفهومان وثيقا الترابط . والنص الذي يفرض حقوقا ومسؤوليات دائمة للتفاوت على الدول الأعضاء لن يسهل الإنضمام اليه على نطاق عالمي .

وإننا أعطينا فرصة لا تتمثل فقط في التفاوض على أحد إتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف الأكثر صلة بالموضوع من أي وقت مضى ، اتفاق سيحرر البشرية من سلاح مخيف ومفجع من أسلحة التدمير الشامل ، بل هي فرصة لإقامة علاقة نموذجية بين مجالات العلم والتكنولوجيا والصناعة ونزع السلاح والتنمية وهي مجالات مترابطة . لقد بات من الحقائق البديهية أن نقول إن العلم والتكنولوجيا هما أروع العوامل المنتجة التي أتيحت للإنسان في أيما وقت مضى لمساعدته في نضاله في سبيل إيجاد حياة أفضل . فهما يساعدان على زيادة الإنتاج وتحسينه ، ويخففان من عناء العمل الجدي ، ويبقيان الإنسان على بيِّنة ويعلمانه بطريقة أسرع وأدق . غير أننا نعلم جميعا أن بإمكان العلم والتكنولوجيا أيضا أن يساعدا الانسان على قتل أخيه الانسان بسرعة وعلى نطاق لم يتصورهما أسلافنا قط . والعلم والتكنولوجيا هما من حيث الجوهر أنشطة ثنائية الغرض . وهذان الوجهان للتقدم العلمي والتكنولوجي متلازمان الى حد ما . لا يمكننا حظر العلم والتكنولوجيا أو الحد منهما ، إذ أنه لا يمكننا ، في نهاية الأمر ، أن نمنع على الإنسان ذكاءه أو أن نحدّ من هذا الذكاء . غير أنه يجوز لنا بل يتوجب علينا ، في نهاية المطاف ، أن نحظر ، أو أن نحد من جميع أنواع سباق التسلح المتولد عن التطورات العلمية والتكنولوجية ، وأن نمنع امتداده الى مجالات جديدة .

أن كل تنظيم محل ترحيب لإستخدام أوجه التقدم العلمي والتكنولوجي في الاسلحة يجب ألا يؤدي الى تقييد فرص حصول البلدان النامية على مستويات أعلى من القدرة التقنية وإيجاد أوضاع معيشية أفضل لسكانها . وأعتقد أن بإمكاننا إقامة توازن مقبول بين الهموم الامنية التي نتشاطرها جميعا والإهتمامات الوطنية الاخرى التي تحدو معظمنا ، بما في ذلك القدرة الحرة على إستيراد وتصدير منتجات كيميائية لا تحظرها الاتفاقية المرتقبة ؛ والحق في إجراء بحوث بشأن المواد الكيميائية وإستحداث هذه المواد وإنتاجها وإستخدامها في الاغراض السلمية ؛ والحق في تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي الدولي في ميدان الكيمياء على أكمل وجه ممكن وفي المشاركة في هذا التعاون .

إنني واثق من أن المصاعب التي أعربت عنها بعض الوفود فيما يتعلق بجعل الحقوق والالتزامات المتصلة بالتعاون مدرجة في إتفاق أمني سوف يتم تخطيها أثناء مفاوضاتنا . وثمة إتفاقات دولية اخرى خاصة بنزع السلاح - وهي تسمية نرى أنها أنسب من " إتفاقات أمنية " عند تطبيقها على المعاهدات المندرجة في هذه الفئة - تتضمن بالفعل أحكاما شبيهة ، ومن بين آخر هذه الاتفاقات إتفاقية الأسلحة البيولوجية .

ونرحب ، في هذا السياق ، بالتقدم المحرز في الدورة الجارية المعنية بصيغة للمادة الحادية عشرة . لقد طرحنا أفكارنا بشأن هذا الموضوع في الوثيقة

CD/CW/WP.176 . وحتى إن إعتبرنا أن الصياغة التي تم التوصل إليها حتى الآن لا تفي بما نعتقد وجوب أن يتضمنه النص النهائي للإتفاقية ، فإننا نرى أن من دواعي التشجيع الكبير تبادل الآراء الذي أجريناه ونرى أن لدينا أساسا متينا للعمل مستقبلا .وأود في هذا السياق أن أهنىء السيد سيما من تشيكوسلوفاكيا على العمل الدؤوب الذي أنجز في المجموعة ألف برئاسته . كما أود أن أشكر السفير السيد إكيوس من السويد ، الذي سبق أن قدم إلينا ، بوصفه رئيسا للجنة المخصصة في الدورة الأخيرة ، ورقة مفيدة للغاية فيما يتعلق بمناقشة المادة الحادية عشرة . وهي ورقة مازالت صالحة لأن نستخلص منها بعض الأفكار من أجل المادة التي نعتزم صياغتها فيما يتعلق بالتنمية الإقتصادية والتكنولوجية .

وثمة مسألة أخرى ذات صلة كبيرة بالموضوع بالنسبة الى البرازيل ، وهي المسألة الواردة في المادة العاشرة ، فيما يتعلق بالمساعدة ، وهنا أيضا ، علينا أن نرحب بأوجه التقدم المحرز أثناء الدورة الراهنة ، في ظل الرئاسة الكفؤة للسيد بابلو ماسيدو من المكسيك في المجموعة باء . وأود فقط أن أؤكد مرة اخرى ما بينته وفود كثيرة من مجموعة الـ ٢١ من أن من الطبيعي والمنطقي تماما أن تصر الدول المستعدة لقبول الالتزام بالتخلي عن احتياز الأسلحة الكيميائية الى الأبد إصرارا شديدا على أن تنص الاتفاقية بوضوح على الحق المقابل في المساعدة في حال استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها ضدها .

ولا شك في أن التحقق سيصبح الموضوع الحاسم في مفاوضات نزع السلاح ، المتعددة الأطراف أو الثنائية ، من الآن حتى نهاية هذا القرن . وكما هو الحال في مجالات أخرى من العلاقات الدولية ، على نحو ما تتطور في الوقت الحاضر ، فسوف يأتي التحقق بتغييرات واسعة النطاق في العلاقات فيما بين الدول ، وبين الدول والمنظمات الدولية ، وفي مفهوم السيادة ذاته . وحتى إن كان وفد بلدي يحبذ من حيث المبدأ إقامة آليات تحقق محددة خصيصا لكل معاهدة بعينها ، فإن كون تقديم اتفاقيتنا سيشكل سابقة هامة هو أمر قابل للجدل . ومن ثم فسوف نكون حذرين ومحترسين جدا في معالجة نظام التحقق والأفكار الجديدة التي سيأخذ بها .

وكمبدأ عام ، ينبغي أن يكون التحقق كفؤا وعمليا وغير إقتحامي وفعالا من حيث التكلفة . وإذا دفع بمفهوم التحقق الى حدوده المنطقية ، فقد يعوق التقدم في أية مفاوضات لنزع السلاح ، إن هو طُبق بتشدد متصلب ، ونظرا لأن التحقق المطلق هدف لا يمكن بلوغه ، علينا أن نؤكد بصفة رئيسية أثر آلية التفتيش في ردع المخالفين المحتملين . ان كلفة اجراءات التحقق مستقبلا في جميع القطاعات ينبغي ألا تستأثر بحصة ذات شأن من الموارد المالية التي يؤمل أن تتحرر نتيجة لتخفيض المصروفات

العسكرية بموجب إتفاقات نزع السلاح ، تلك الموارد المالية التي تُهدر الآن في المجالات المتعددة للتنافس العسكري .

وفيما يتعلق باتفاقيتنا ، يرغب البرازيل في أن يرى نظام تحقق صارم قدر الإمكان ، ولكن مع وجود ضمانات وافية ضد الاقتحامية المفرطة لهذا النظام واساءة استخدامه لاغراض سياسية . ومن الجهة الاخرى ، فإننا نعتبر التحقق عملية ثنائية المسلك . فليس بإمكان أحد أن يعادل بصورة معقولة بين الخطر الذي تشكله على الاتفاقية مخزونات الاسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الاسلحة الكيميائية ، وبين المخاطرة التي يزعم أنها تنشأ عن المواد الكيميائية السامة التي تقوم الصناعة الكيميائية المدنية بانتاجها تجاريا . إن الاولوية الاولى والقصوى لنظام التحقق يجب أن تكون ضبط الفئة الاولى من المخاطر . إسمحوا لي أن أستشهد هنا بما قاله زميلي الكريم سفير بلجيكا السيد كليركس ، الذي أكد ، في معرض حديثه عن المخاطر المتجسدة في مراقبة القطاع الكيميائي المدني ، بأن " العدو ليس الصناعة الكيميائية الخاصة ، بل هو الدولة عندما تتصرف عن سوء نية " .

وقد تم طرح بعض الافكار بشأن إتاحة الإمكانية للأمانة الفنية للبت في الإضطلاع ، بمبادرة منها هي ، بعمليات تفتيش خاصة بكل موقع مع الإشعار بذلك قبل فترة وجيزة . إننا ، مع تعاطفنا مع الهدف المتمثل في تعزيز آليات التحقق التي ستنص عليها الاتفاقية ، نرى ، من حيث المبدأ ، أن هذا المقترح سيُحمل الجهاز التقني للمنظمة المرتقبة مسؤولية جسيمة فيما يتعلق بحظر الاسلحة الكيميائية ، مما يتيح المجال لزيادة الشكوك في استقلالها وموضوعيتها ، وبالتالي إمكانية تعريض دور هيئة التفتيش للخطر في مجالات حاسمة اخرى ، لاسيما مجال عمليات التفتيش بالتحدي .

أما فيما يتعلق بهذا الدور الاساسي والجوهري لاتفاقيتنا المرتقبة ، فان وفد بلدي يدعو الى وجوب وضع هيكلها على نحو لا يتيح مجالا لاساءة إستخدام هذا الحق ، ليس فقط بالاعتماد على الإستهجان الدولي الذي يحتمل أن يلقاه المسيء ، بل أيضا بمنح المجلس التنفيذي دورا بارزا في مرحلة أو أكثر من مراحل إجراءات التفتيش بالتحدي .

وسيكون دور الامانة الفنية حاسما في هذا المجال أيضا ويمكننا أن نفهم بوضوح من حيث المبدأ الاسباب التي سيقت لمعارضة الترشح بين الطلب واجراء التفتيش ، وهي أن ضرورة العمل السريع ، للحيلولة دون التمويه في الموقع المقرر تفتيشه ، تقتضي إجراءات تلقائية . غير أننا نحبذ وضع شروط مسبقة صارمة للغاية لإمكانية قبول الطلب - من إيراد معلومات دقيقة بشأن الموقع المقرر تفتيشه ، وبشأن المسائل التي يُطلب تقديم ضمانات فيما يتعلق بها ، وبشأن ظروف وطبيعة عدم الامتثال المشتبه ،

وبشأن الأحكام المحددة التي يُعتقد أنها قد انتهكت . وينبغي للأمانة الفنية أن تتأكد من أن كل طلب يفي بهذه الشروط ، حسب الاقتضاء .

أما فيما يتعلق بمرحلة نظر فريق التفتيش في التقرير ، يرى وفد بلدي أنه ينبغي للمجلس التنفيذي أن يجتمع فورا بعد تلقيه هذا التقرير وأن يقرر ، على أساس وقائعي ، ما اذا كان قد حدث إنتهاك للإتفاقية أو لم يحدث . كما ينبغي أن تبت الهيئة ذاتها بشأن الخطوات الإضافية التي ينبغي اتخاذها ، في حال التثبت من حدوث إنتهاك . وسيكون من المحرج منح الدولة الطالبة ، وهي طرف في الخلاف ، القرار النهائي بشأن التقرير المتعلق بالخلاف ذاته . وإذا كان لدينا إجراء ما فيما يتعلق باتخاذ القرارات يستند الى ضرورة وجود غالبية الثلثين ، يمكن للمجلس التنفيذي أن يحسم هذا النوع من القضايا دون أن يتيح مجالا لمجموعة سياسية أو جغرافية وحدها أن تؤثر الى حد أكثر مما ينبغي في القرارات التي يتعين اتخاذها

والدور المسند على هذا النحو الى المجلس التنفيذي سيكون فعالا في الحيلولة ، الى حد كبير جدا ، دون إساءة إستخدام إجراء التفتيش بالتحدي . ومن المحتمل أن تفكر الدول مليا في اللجوء في نهاية الأمر الى هذه الآلية حالما يتم تحديد صلاحيات المجلس التنفيذي واختصاصاته تحديدا واضحا .

وقد أعربت بعض البلدان عن ريبتها في ما سمته " السلطة القضائية " للمجلس التنفيذي . ويعتقد وفدي أنه بينما ينبغي لنا أن نتيح المجال لتسوية الخلافات الثنائية خارج إطار إتفاقيتنا ، فإذا إستمر نزاع ما لدى وضع إجراءات الاتفاقية موضع التنفيذ ، ينبغي معالجة هذا النزاع على أساس متعدد الأطراف ، وفقا للقواعد والاجراءات المحددة في الإتفاقية ذاتها . إن كوننا نريد المجلس التنفيذي أن يضطلع بدور هام في نظام التحقق يجعلنا أكثر إحساسا بالمسائل المتعلقة بتكوينه وإجراءاته وصلاحياته فيما يتعلق بإتخاذ القرارات . ونود أن نرى المجلس التنفيذي قويا وفعالا وتمثيليا ، بعضوية تتراوح بين عشرين وثلاثين عضوا ، فلا يكون من الصغر بحيث يغريه حكم القلة ، أو من الكبر بحيث يصبح معيقا ومفتقرا الى المرونة .

وباسم الكفاءة طرحت بعض الافكار بما مؤداه أنه ينبغي تخصيص بضعة مقاعد على أساس دائم . ويعتبر وفدي أن هذا سيكون بمثابة تمييز غير مقبول ، من الواضح أنه قد فات أوانه في وقت نعكف فيه على إستحداث عنصر هام من عناصر النظام الدولي الجديد للقرن القادم . ويمكن ، في رأينا ، إدماج ثلاثة معايير في تعيين الأهلية لعضوية المجلس التنفيذي ، وهي : القدرة الجغرافية والسياسية والصناعية . وفي عالم أمثل نود أن يكون العامل الجغرافي متفوقا ، بل وحتى قصريا ، على غرار الأمم المتحدة .

وفي الوقت الراهن ، فإننا مستعدون لقبول النهج الواقعي لإستنباط طرق تنم عن سعة الخيال وحسن الإتزان للجمع بين المعايير الثلاثة . ومن بين الصياغات الممكنة إعتبار مؤتمر نزع السلاح نموذجا والاخذ تقريبا بذات النسب المعمول بها فيه . وقد استفاد هذا الجانب الحاسم لمنظمتنا المرتقبة إستفادة كبيرة ، ان جاز لي القول ، من المناقشات الاولية التي ترأسها السيد نوماتا من اليابان ، رئيس المجموعة جيم ، أثناء الدورة الراهنة .

لقد أنجز عمل جاد وجيّد في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في العام الماضي برئاسة زميلي الموقر السفير السيد رولف إكيوس وتولي السفير السيد سويكا تحمل هذا العبء الثقيل في الدورة الراهنة ، وأهنئه صادق التهنئة وأتمنى له النجاح طوال عام ١٩٨٨ .

يقول البعض ، ربما بحكمة ، ولكن ، من المؤكد ، بتشكك ، أن تدابير نزع السلاح لا تكون مجدية إلا فيما يتعلق إما بالأسلحة التي في طريقها الى أن تصبح بالية الطابع أو الأسلحة التي هي في طور البحث والإستحداث ، ولم يحن بعد أوان وزعها . واذا كان هذا صحيحا ، فلنسعى الى فرض حظر كامل على الأسلحة الكيميائية يصبح نافذا قبل أن تفضي أنواع جديدة من تلك النبائط الى سباق جديد للتسلح ، تترتب عليه نتائج يتعذر التكهن بها بالنسبة للبشرية جمعاء . فلنتصدى لجميع القضايا التي لم يتم إيجاد حل لها ، مع الإدراك الواضح أن لكل مشروع يسعى الانسان الى تنفيذه هناك وقت مناسب ، وأنه اذا ساد التسويف ، قد تضيع الى الأبد فرصة تاريخية .

إن مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الاطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ، يجب أن يكون في مستوى توقعات المجتمع الدولي وأن يفي بالولاية التي أسندتها اليه الجمعية العامة . هذه فرصة فريدة لكي يّثبت النهج المتعدد الأطراف فعاليته في مسائل نزع السلاح ، وهي فرصة متاحة حاليا . إن توصل مفاوضاتنا الراهنة بشأن الأسلحة الكيميائية الى نتيجة إيجابية سيقتضي منا أن نسعى الى الإضطلاع بدور بناء في المفاوضات مستقبلا بشأن ما يسمى بالبنود النووية من جدول أعمالنا ، وكذلك في بعض المواد الاخرى ذات الاهمية مثل الفضاء الخارجي . وبإمكانكم ، يا سيادة الرئيس ، أن تعوّلوا على الوفد البرازيلي للعمل بحسن نية وبدأب في سبيل بلوغ هذا الهدف المشترك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): اشكر ممثل البرازيل على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . واعطي الكلمة الان لممثل منغوليا ، السفير بايرت .

السيد بايارت (منغوليا)(الكلمة بالروسية): سيدي الرئيس ، بادىء ذي بدء ، اسمحوا لي ، أن أعرب لكم ، بالنيابة عن وفدي عن تهاني الصادقة على توليكم منصب رئيس مؤتمر نزع السلاح لشهر نيسان/ابريل .نحن نشعر بارتياح عميق أن نرى في هذا المنصب ممثل هنغاريا ، التي تربطها ببلدي علاقات صداقة وتعاون مخلصين . وفي هذا الظرف الهام الذي يزمع فيه المؤتمر اعداد تقرير خاص للدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، يسعدنا ان نرى اعمالنا يوجهها شخص مثلكم يتسم بالحكمة وسعة الاطلاع ، ولديه معرفة كبيرة وتجربة واسعة في قضايا نزع السلاح. ويود وفدي الاعراب عن الامتنان لسلفكم في منصب الرئاسة ، ممثل جمهورية المانيا الاتحادية، لما قدمه من اسهام في اعمال المؤتمر .

وكما يدرك الجميع ، فقد بلغت المفاوضات حول الحظر الكامل والعام للاسلحة الكيميائية، الجارية منذ عدد من السنين ، مرحلة حاسمة . ويمكن رؤية هذا من حقيقة ان التقرير الخاص للجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (CD/CW/WP.200) قد اتخذ عمليا شكل المعاهدة . ومن الاهمية بمكان الان تكثيف مفاوضاتنا ، لاسيما من خلال زيادة الوقت المخصص لهذه المفاوضات اثناء العام ، وطرح مقترحات عملية وبناءة ، وليس مفاهيم جديدة من شأنها تعقيد العمل المتعلق بالاتفاقية

ويود وفدي في بيانه اليوم التطرق ثانية بايجاز للمشاكل الاساسية التي لم تجد لها حلا ، الا وهي مسألة نظام تدمير الاسلحة الكيميائية ، اذ جرت مناقشات مفعمة بالحيوية حول هذه النقطة اثناء اعداد التقرير الخاص وسنحت لي بالفعل فرصة للقول ان بلدي لا يمتلك اسلحة نووية ولا يعتزم استحداثها او انتاجها او احتيازها . وان وفدي ، بمشاركته في المفاوضات حول الاسلحة الكيميائية ، كانت تحدوه الرغبة في الاسهام ، بما تسمح له قدراته ، في التوصل سريعا الى صيغة نهائية لاتفاقية مقبلة . وكانت ورقات العمل التي قدمها وفدنا هي نتيجة لهذا النوع من النشاط بالتحديد .

وندرك ان مسألة نظام تدمير الاسلحة الكيميائية ليست هامة من وجهة نظر الاستراتيجية العسكرية فحسب وانما تتضمن ايضا جوانب سياسية ومعنوية جلية جدا. ومن شأن الصياغة متأنية لاحكام الاتفاقية حول هذا الموضوع وتنفيذ الاطراف لها بحذافيرها بعد بدء نفاذها ان يقرر الى حد كبير قابلية استمرار الاتفاقية المقبلة. ومما يشجع ان النهج الاساسية ازاء هذه المسألة تتحرك سوية الآن ونأمل ان يتسنى قريبا تحويلها الى اتفاقات اذ ان حل هذه المسألة سيكون كبير الاهمية في الاسراع بعقد الاتفاقية . ولقد انجز بالفعل قدر ذو شأن من الاعمال بالإستناد الى المبادىء التي سبق الاتفاق

عليها ، مثل مبدأ الامن غير المنقوص لجميع الدول اثناء مرحلة التدمير الكامل ، وبناء الثقة في الجزء المبكر من مرحلة التدمير ، والاكتساب التدريجي للخبرة اثناء تدمير مخزونات الاسلحة الكيميائية وانطباق نظام التدمير بصرف النظر عن التكوين الفعلي لمخزونات الاسلحة وحجمها والاسلوب المختار لتدمير الاسلحة الكيميائية .

وثمة اتفاق عام على انه ينبغي تدمير جميع المخزونات بحلول السنة العاشرة من بدء نفاذ الاتفاقية . ويسعدنا ان نرى انه تم احراز تقدم واضح في المفاوضات حول هذه المسألة في الاشهر الاخيرة . واحد الامثلة هو الاتفاق الذي تم التوصل اليه بوجوب استكمال عملية تدمير الاسلحة الكيميائية من الفئة ٢ في موعد اقصاه خمس سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية . ومع مراعاة مواقف شتى الوفود ، طرح الوفد المنغولي في ورقة العمل التي قدمها CD/CW/WP.182 مبدأ التساوي ، بحيث تتبقى لدى الدول الحائزة للاسلحة الكيميائية ، بحلول نهاية السنة الثانية من تطبيق الاتفاقية ، كميات متساوية تقريبا من هذه الاسلحة ، ليتم تدميرها بحلول نهاية السنة العاشرة من بدء نفاذ الاتفاقية . ويسلم المشتركون في المفاوضات بهذا المبدأ الآن . اما فيما يخص المخزونات المتبقية والفترة التي سيكون من الممكن فيها تحقيق هذا التساوي ، مازالت هاتان المسألتان تحتاجان الى مزيد من المناقشة . وبالطبع، فان البلدان الاشتراكية مستعدة للتعاون حول هذه المسألة تعاونا بناء مع جميع الوفود المهتمة.

اننا نحبذ نظاما بسيطا وعمليا وفعالا لتدمير الاسلحة الكيميائية. وكما شددنا مرارا وتكرارا ، ينبغي لنظام التدمير هذا ان ينص على التدمير الشامل لجميع المخزونات وحظر تطوير وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية، وقبل كل شيء الوقف الفوري للانتاج ، والاعلان عن حجم وموقع جميع مخزونات الاسلحة الكيميائية بالضبط من جانب جميع الحائزين لها في موعد اقصاه ثلاثون يوما من بدء نفاذ الاتفاقية والتحقق من مصداقية هذه الاعلانات ، والبدء برصد دولي للمخزونات .

واسمحوا لي ان اعلق بايجاز على ورقة العمل التي قدمها وفدا جمهورية المانيا الاتحادية وايطاليا (CD/CW/WP.197) . لقد درسنا باهتمام الآراء المطروحة في هذه الوثيقة ، ويمكن تلخيص تعليقاتنا الاولية على النحو التالي . لا نفهم تماما سبب تحديد موعد نهائي مبكر (خمس سنوات) للوصول الى التساوي ، اذ انه سيؤدي بشكل شبه تلقائي الى انشاء عتبة عالية من مخزونات الاسلحة الكيميائية في ايدي "الدول الاطراف التي لديها مخزونات كبيرة" . ان ما نوده - وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بهدف الاتفاقية الجوهري - هو ان تبدأ جميع الدول الاطراف في الاتفاقية الحائزة لاسلحة كيميائية ، دون استثناء، ايا كان حجم ما تحتازه من مخزونات ، في تدميرها في آن واحد . ومن الواضح ان معدلات التدمير ستتفاوت بين دولة حائزة للاسلحة الكيميائية

واخرى ، ومازال يتعين تحديدها، وبوسع المرء ان يفكر في مستويات شتى تستهدفها الدول الاطراف الحائزة لهذه الاسلحة ، استنادا الى حجم مخزوناتها .

ولما كان نهج وعملية تدمير المخزونات من الاسلحة الكيميائية مسألة هامة جدا لمصير الاتفاقية ، نرى وجوب ادراج هذه المسألة في جدول اعمال كل دورة عادية من المؤتمر العام للمنظمة المقبلة . وفي غضون ذلك سيحدد بوضوح في المادة الثامنة من الاتفاقية حكم بشأن عقد دورات استثنائية ، ايا كانت المسائل التي يمكن مناقشتها فيها .

وتم التطرق كذلك الى مسألة نظام التدمير في الوثيقة CD/CW/WP.199. واوضحنا موقفنا ازاءها في بيانات سابقة. ويشاطر وفدنا العديد من الوفود الاخرى رأيها بان الموقف الذي تتضمنه هذه الوثيقة لن يساعد مطلقا على احراز تقدم في اعداد الاتفاقية والتدمير السريع للاسلحة الكيميائية كي لا تعود للظهور ثانية تحت اية ذريعة. وما من شك في ان الاعلان المبكر عن احتياز الاسلحة الكيميائية من قبل الدول التي لم تصدر مثل هذا الاعلان بعد ، فضلا عن مستوى مخزوناتها من هذه الاسلحة، من شأنه ان يعزز تعزيزا فعالا انجاز العمل بشأن نظام التدمير اثناء الجزء الصيفي من دورة ١٩٨٨ .

وختاما، اود ان اقول بضع كلمات حول الحاجة الملحة لتناول مسألة المهيجات . ان استخدام اسلحة تحتوي على مواد كيماوية ضارة ضد البلدان النامية التي لا تمتلك مستوى ملائما من الحماية قد يشكل ضربة خطيرة للغاية لامنها . وسيكون الضحايا الرئيسيون السكان المدنيين والانشطة السلمية في هذه البلدان . واستخدام مبيدات الاعشاب للاغراض العسكرية مسألة اخرى تحتاج الى حل . فقد آن الاوان لدمج نصوص ملائمة حول هذا الموضوع في "النص المتداول" .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي تفضل بتوجيهها الى الرئيس وأعطي الكلمة الآن لممثل باكستان السفير أحمد .

السيد أحمد (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ بالاعراب عن سرورنا لتوليكم رئاسة المؤتمر وأنتم تمثلون بلدا لعب دائما دورا نشطا في هذا المحفل وقدم إسهاما مفيدا في أعماله . ولقد تشرفنا في وقت سابق من هذه الدورة بحضور وزير خارجيتكم ، معالي الدكتور بيتر فاركوني بيننا . ويشهد البيان الهام الذي أدلى به على اهتمام بلدكم بجهود نزع السلاح المتعددة الاطراف . ولقد كانت مداولاتنا في هذا الشهر ذات أهمية خاصة نظرا للتقرير الخاص

الذي سيقدمه المؤتمر الى دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . ونحن واثقون من أنكم ستتمكنون ، بفضل مهارتكم وخبرتكم الدبلوماسيتين ، من السير بأعمالنا الى نهاية موفقة . وبودي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن أخلص تقدير وفدي لقيادة السفير فون ستولبناغل ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الفعالة والمقتدرة للمؤتمر خلال الشهر الماضي .

وبودي أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بزملائنا الجدد الذين إنضموا إلينا منذ أن تناولت الكلمة آخر مرة وهم السفير مارشان ممثل كندا ، والسفير العربي ممثل مصر ، والسفير ناصري ممثل جمهورية إيران الاسلامية ، والسفير ازيكيوي ممثل نيجيريا ، والسفير سويكا ممثل بولندا ، والسفيرة سولزبي ممثلة المملكة المتحدة ، وأتمنى للزملاء الذين غادروا جنيف مؤخرا كل التوفيق في مهامهم الجديدة .

منذ عشرة أعوام مضت أنشئت في الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح لجنة نزع السلاح بتكوينها الحالي وبطرق عملها الحالية . وسوف تلقي الجمعية العامة أيضا ، عندما تجتمع في الشهر المقبل في دورتها الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، نظرة على العمل الذي قمنا به خلال العقد الاخير . ولا يمكن لاحد منا أن يزعم أن انجازات المؤتمر خلال هذه الفترة قد حققت تطلعات المجتمع الدولي ، أو أن إمكاناته بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان نزع السلاح قد إستغلت كليا . ومع ذلك فقد بدأت دورة هذا العام بنبرة أكثر تبشيرا بالنجاح من الأعوام العديدة السابقة فما تم في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي من توقيع على المعاهدة الامريكية ـ السوفياتية بشأن إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى خلق جوا ملائما لأعمالنا هنا . وتدل هذه المعاهدة على أن سباق التسلح النووي يمكن وقفه ويمكن فعلا عكس اتجاهه ، وعلى أن نزع السلاح النووي هدف واقعي . فالقذائف التي يبلغ عددها الالفين وخمسمائة قذيفة أو نحو ذلك ، والتي اتفقت الدولتان العظميان على إزالتها ليست كمية ضخمة ولكن أهمية الاتفاق تتجاوز هذه الأرقام . وهذا هو أول إتفاق في مجال نزع السلاح ينص على إزالة فئة من الأسلحة النووية عوضا عن الحدّ من أعدادها وتعد أحكام التحقق المفصلة والاقتحامية ومبدأ التخفيض اللامتساوق ، التي تتضمنها المعاهدة سوابق هامة ستكون ذات صلة بالموضوع أثناء التفاوض على اتفاقات نزع السلاح المقبلة ليس فقط بين الدولتين العظميين أو على المستوى العالمي وانما أيضا في السياق الاقليمي . ويدل ذلك على أن عمليات التفتيش الموقعي الالزامي مستصوبة وعملية ويمكن الاضطلاع بها دون تعريض السيادة والأمن الوطني للخطر . وتعزز المعاهدة أيضا المبدأ القائل بأنه ، في أي اتفاق يعقد بشأن نزع السلاح ، يجب على الطرف المتفوق في الاسلحة أن يقوم بخفض العدد الاكبر من تلك الاسلحة .

وبطبيعة الحال لا تكون معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى نقطة تحول حقيقية الا اذا كانت تبشر بالمزيد من التدابير في مجال نزع السلاح . ويتطلع المجتمع الدولي الى أن تلي هذه المعاهدة اتفاقات بشأن اجراء تخفيض شديد في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وكذلك على الاسلحة التعبوية ، بما يؤدي الى إزالتها الكاملة ، وإتفاقات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ومن جهة أخرى ، فإن مما يغض من أهمية المعاهدة الى حدّ كبير أن تقابل إزالة الاسلحة النووية المتوسطة والقصيرة المدى بتعزيز للأسلحة النووية الأخرى كمّا أو نوعا .

إن عدم الانتشار جزء لا يتجزأ من عملية نزع السلاح النووي . والدول التي عدلت بصورة طوعية عن خيار الأسلحة النووية قد فعلت ذلك لمصلحة أعمّ وهي المساهمة في تحقيق الهدف المتمثل في اقامة عالم خال من الاسلحة النووية يحدوها أمل أن تتخلى في النهاية الدول الحائزة للأسلحة النووية عن هذه الاسلحة . وهذا الاساس مكرس في معاهدة عدم الانتشار . وحرمان الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من الحق في المشاركة في وضع تدابير لنزع السلاح النووي ولمنع الحرب النووية يكون بناء على ذلك أمرا لا مسوغ له من الناحية الاخلاقية وغير لائق من الناحية القانونية . كما يكون من باب انتهاج السياسة قليلة التبصر ، لأن جدوى أية تدابير في مجال كهذا يمس بهذه الدرجة من العمق أمن وبقاء كل دولة من الدول يتوقف على إنسجام هذه التدابير مع المصالح الامنية للجميع .

ولا يمكن بناء على ذلك حرمان مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في هذا الميدان ، من الدور الواجب أن يؤديه في التفاوض على تدابير لنزع السلاح النووي . وبالتالي فإنه لمما يبعث على الأسف يتعذر على المؤتمر، بسبب معارضة مجموعة البلدان الغربية ، اعتماد مشروع الولاية بشأن البند ٣ من جدول أعمالنا الذي اقترحته مجموعة ال ٢١ في وقت سابق في الدورة (CD/819) والرامي الى انشاء لجنة مخصصة للتوسع في درس الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ولتحديد القضايا الموضوعية للمفاوضات المتعددة الاطراف . ولا بد ، بالمثل ، أن نعرب عن بالغ خيبة أملنا أن يتعذر على المؤتمر ، بسبب موقف المجموعة الغربية ، المعالجة الهادفة لمسألة منع الحرب النووية منذ إدراجها في جدول أعمالنا في عام ١٩٨٤ ، حيث قوبل بالرفض ، هذا العام ، مشروع الولاية الذي قدمته مجموعة الـ ٢١ (CD/515/Rev.4) للنظر في كافة الاقتراحات ذات الصلة في لجنة مخصصة .

بودي الآن أن أنتقل الى مسألة حظر التجارب النووية ، التي تمثل بندا ذا أعلى أولوية في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الاطراف . وقد تعهدت الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية منذ خمسة وعشرين عاما بالسعي الى ابرام

معاهدة تفضي الى الحظر الدائم للتفجيرات التجريبية النووية ، بما في ذلك جميع التفجيرات الجوفية . وبعد ذلك بخمسة أعوام ، أعيد تأكيد هذا العزم في معاهدة عدم الانتشار فضلا عن التعهد بإتخاذ تدابير فعالة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي . وتم مرارا وتكرارا التأكيد على مدى مساس الحاجة لفرض حظر على التجارب النووية وذلك في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وحركة عدم الانحياز ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومؤتمر رؤساء دول وحكومات رابطة أمم جنوب آسيا للتعاون الاقليمي ، ومؤخرا في اعلان كتماندو الصادر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.

والظاهر أن المفاوضات بشأن حظر التجارب قد تعثرت طويلا بسبب مسألة التحقق . غير أنه من الواضح الآن ان بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية لن تقبل حظر التجارب حتى ان وجد نظام منيع للتحقق . وفي هذه الظروف يجد وفدي شيئا من العزاء في بدء المفاوضات المرحلية الواسعة النطاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن التجارب النووية . ونحن نقيم هذه المحادثات في ضوء المعايير المبينة في الفقرة ٥١ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح والتي جاء فيها إن وقف تجارب الأسلحة النووية من شأنه أن يكون مساهمة هامة في تحقيق هدف انهاء التحسين النوعي للأسلحة النووية واستحداث أنوع جديدة من هذه الأسلحة ، ومنع إنتشار الأسلحة النووية .

وتهدف المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المقام الاول الى تحسين تدابير التحقق لمعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية ، اللتين تنصان على أن تكون عتبة قوة الانفجار ١٥٠ كيلوطنا . غير أن هذه الحدود لم تفرض أية قيود حقيقية على برنامج استحداث الأسلحة الكيميائية لأي واحد من الموقعين . وبناء على ذلك فإن وضع اتفاق للتحقق من هذه العتبات لن يتدخل في مجال استحداث تصاميم أسلحة جديدة أو التحسين النوعي للأسلحة النووية كما هو مبين في الوثيقة الختامية . وما ينتظره العالم ليس التحقق من العتبات المرتفعة القائمة وانما عدم اجراء هذه التجارب بالمرة . ولا تكون للحدود الوسطى المفروضة على عدد وقوة التجارب النووية دلالتها إلا اذا استخدمت لكبح الاستحداث النوعي للأسلحة النووية واعتمدت في سياق تعهد ملزم قانونا بحظر شامل في ظرف زمني قصير ومحدد سلفا .

ثم إن هدف حظر جميع التفجيرات النووية في جميع البيئات من طرف جميع الدول في جميع الأوقات لا يمكن أن يتحقق عن طريق المحادثات الثنائية . وبناء على ذلك فان توخي نهج متعدد الاطراف في معالجة مسألة حظر التجارب النووية ضروري ويجب اجراء مفاوضات حول هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح دون مزيد من الإبطاء . ومما يؤسف له أنه لم يتسن للمؤتمر ، بسبب عدم وجود اتفاق بشأن ولاية ملائمة للجنة المخصصة ،

القيام بأي عمل موضوعي بشأن حظر التجارب طوال الاعوام الخمسة الماضية . وكانت مجموعة الـ ٢١ تحليا منها بروح التوفيق وبرهانا إضافيا على مرونتها قد قدمت في وقت سابق من هذا الشهر مشروع ولاية (CD/829) لانشاء لجنة مخصصة بهدف اجراء تفاوض متعدد الأطراف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ونحن نأمل أن يعتمد هذا الاقتراح وأن يحدو البلدان التي تعتبر حظر التجارب هدفا طويل الأجل على النظر بإمعان في الآثار التي قد يرتبها أي مزيد من الابطاء في إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب على الجهود المبذولة لمنع انتشار الأسلحة النووية وامتداده الى دول جديدة.

وبودي أيضا أن أخبر المؤتمر ، في هذا السياق ، بالاقتراح الذي قدمه في العام الماضي رئيس وزراء باكستان الى رئيس الوزراء الهندي والرامي الى قيام البلدين بإبرام معاهدة ثنائية لحظر التجارب النووية . ونحن نتطلع الى رد فعل ايجابي على هذا الاقتراح . ونحن نعتقد أن إبرام مثل هذا الإتفاق الثنائي بين باكستان والهند من شأنه أن يطمئن كلا الطرفين والعالم بأن أيا من البلدين لا ينوي توخي خيار الأسلحة النووية .

لقد علق وفدي في جميع الأحوال أهمية خاصة على البند ٦ من جدول أعمالنا بشأن الضمانات الأمنية السلبية . ونحن مسرورون بانشاء لجنة مخصصة معنية بهذا البند في بداية الدورة ، وبودي أن أعرب عن تقديرنا لما أبداه السفير تيليالوف ممثل بلغاريا من تصميم في رئاسته لهذه الهيئة . وهنا أيضا لم تحرز المفاوضات بشأن هذا الموضوع ، الذي انكب مؤتمر نزع السلاح على دراسته منذ عشرة أعوام ، الا تقدما ضئيلا ولم يصغ أحد المطالبة المشروعة من قبل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والداعية الى أن يقابل تخليها عن خيار الأسلحة النووية باستعداد من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لتقديم ضمان يرد في صك دولي ويكون له أثر قانوني ملزم بعدم إستخدام أو التهديد بإستخدام الأسلحة النووية ضد البلدان غير الحائزة لهذه الأسلحة . ومثل هذا الموقف من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية المعنية لا يمكن مع الأسف الا أن يضعف نظام عدم الانتشار .

إن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي موضوع آخر عاجل الأولوية لمؤتمرنا . ونحن نرحب بكون اللجنة المخصصة المعنية بهذا البند قد بدأت عملها الموضوعي في الشهر الماضي ، وان كان ذلك بشيء من التأخير ، وبودنا أن نؤكد للسفير تايلهاردات ممثل فنزويلا كامل تعاوننا في أدائه لمهمته الصعبة . وقد درست اللجنة المخصصة بتفصيل ، منذ انشائها في عام ١٩٨٥ ، المسائل ذات الصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، والاتفاقات القائمة . ولا بد لنا الآن من تركيز انتباهنا على البند الثالث في برنامج عملها المتعلق بالاقتراحات القائمة وبالمبادرات المقبلة بغية

التوصل الى اتفاق حول التدابير الملموسة اللازم إتخاذها لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ونحن نأمل أن يكون بإمكان اللجنة أن تتصدى لهذه المهمة على النحو المجدي هذا العام .

ولا أحد ينازع في أن النظام القانوني الحالي المنظم لانشطة الدول في الفضاء الخارجي والذي يشمل القانون العرفي وميثاق الأمم المتحدة وعدة إتفاقات دولية تتعلق على وجه التحديد بالفضاء الخارجي ، لا يفي بالمراد من مهمة منع سباق تسلح في هذه البيئة . وقد تم تحديد عدة أوجه قصور في القانون القائم أثناء المناقشات في اللجنة المخصصة . وهذا القانون تجاوزته التطورات التكنولوجية التي لم يكن يتوقعها أولئك الذين وضعوا المعاهدات القائمة . والخطى السريعة التي تتقدم بها التكنولوجيا تهدد بتحويل قانون الفضاء القائم الى صرح هش البنيان .

وبدأت بالفعل مجموعة متنوعة من الانشطة العسكرية تجري في الفضاء ، وأصبحت شبكات المساندة الفضائية جزءا هاما من الالية العسكرية للدول الفضائية . غير أن الانشطة العسكرية الحالية لا تشمل إستخدام الاسلحة في الفضاء أو الاسلحة الموجهة ضد أجرام في الفضاء . ولم يفت الاوان بعد لإتخاذ تدابير من شأنها أن تمنع بشكل دائم حدوث سباق للتسلح في الفضاء مكلف وخطر للغاية . وتدعو الحاجة الماسة الى إيجاد نظام دولي جديد شامل يضمن ألا تصبح آخر حدود عالمنا حلبة لنزاع مسلح . ويجب أن يكون هناك حظر صارم وعالمي لاستحداث وتجريب وإنتاج ونشر أية أسلحة في الفضاء الخارجي . ويجب بالاضافة الى ذلك أن يرمي هذا النظام الى إتاحة إستخدامات الفضاء الخارجي العائدة بالنفع والداعمة للاستقرار لجميع الأمم على أساس من المساواة .

ومن شأن توخي الدول الفضائية للمزيد من الشفافية في ما تقوم به من أنشطة عسكرية في الفضاء الخارجي أن يخدم غرضا هاما في مجال بناء الثقة . ونحن بناء على ذلك ندعو البلدان المشاركة في البحث والتطوير والتجريب في مجال الاسلحة الفضائية الى ابلاغ مؤتمر نزع السلاح بهذه الانشطة بطريقة صريحة ومفصلة ، في انتظار حظر شامل لهذه الأسلحة . ولقد حظي اقتراح تعزيز إتفاقية التسجيل بتأييد وفود عديدة . والمعلومات عن الوظيفة العامة للأجرام الفضائية المعروضة حاليا في إطار المادة الرابعة من الإتفاقية لم تقدم في الوقت المناسب ، وهي لا تكفي لإعطاء صورة واضحة عن الانشطة العسكرية التي تقوم بها الدول الفضائية ، ولا تخضع للتحقيق . وللتغلب على أوجه القصور هذه من الضروري تعديل إتفاقية التسجيل أو إبرام إتفاق جديد ينص على القيام ، قبل إطلاق الأجرام الفضائية ، بتوفير معلومات مفصلة عن جملة من الامور من بينها الوظيفة المحددة للمركبة الفضائية ، من أجل التحقق من هذه المعلومات في موقع الإطلاق من طرف وكالة دولية . وبهذا الخصوص بودي أن أشير الى الإقتراح الذي

تقدم به الإتحاد السوفياتي والرامي الى إنشاء مفتشية دولية للتحقق من عدم نشر الأسلحة في الفضاء . نحن نرى أنه بإمكان مؤسسة من هذا القبيل أن تنشأ ، كخطوة أولى لغرض التحقق من البيانات المتعلقة بوظيفة الأجسام الفضائية بغية تزويد المجتمع الدولي بمعلومات موثوقة عن الانشطة في الفضاء ، خاصة منها الانشطة ذات الطابع العسكري .

ولقد أعرب وفدي في مناسبات سابقة عن تأييده لإقتراح إنشاء وكالة دولية للرصد الفضائي . فمن شأن مثل هذه المنظمة أن تزود المجتمع الدولي بسبل التحقق من الإمتثال لإتفاقات نزع السلاح على أساس أساليب الإستشعار والمراقبة عن بعد المتاحة الآن لقلة قليلة فقط . ومن شأنها أيضا أن تساهم في بناء الثقة والشفافية وبالتالي في تعزيز السلم والأمن الدوليين . ونحن ننظر بشيء من القلق الى البرامج الواسعة النطاق الجارية حاليا في عدد قليل من البلدان والرامية الى إستحداث شبكات قذائف دفاعية تسيارية في الفضاء . ونحن نرى أن تطوير هذه الشبكات ، اذا كانت عملية من الناحية الفنية ، من شأنها أن تؤدي الى تنافس لا متناه في الشبكات الدفاعية الاستراتيجية لوضع مجموعة متنوعة من التدابير المضادة التي يمكن مواجهتها بها ونشر أسلحة هجومية أكبر عددا وأكثر تطورا . ويكون سباق تسلح من هذا النوع ، يجري على سطح الأرض وفي الفضاء الخارجي على السواء ، غير ذي جدوى ومكلفا ومزعزعا للإستقرار الى حد بعيد .

ولقد تم تقدير الآثار الخطيرة المترتبة على المنافسة في أنظمة القذائف التسيارية الدفاعية منذ الستينات . ووضعت بناء على ذلك قيود صارمة على هذه الانظمة في معاهدة عام ١٩٧٢ للقذائف المضادة للقذائف التسيارية . والفلسفة الأساسية الكامنة في المعاهدة ، والتي مؤداها أن تحديد الأسلحة النووية الهجومية لا يمكن الا اذا وضعت قيود صارمة على الشبكات المضادة للقذائف تبقى صالحة وتطبيقها عالمي النطاق . وهناك بالتالي حاجة الى تكميل وتعزيز هذه المعاهدة الثنائية عن طريق إبرام إتفاق متعدد الأطراف غير محدود المدة . وبودي أن أذكّر بهذا الخصوص باقتراح بهذا الشأن تقدم به وفدي في عام ١٩٨٦ .

وأهمية فرض حظر على أسلحة شبكة الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية معترف بها على نطاق واسع . وغني عن القول إن هذا الحظر يجب ألا يمنح حماية الا للتوابع الاصطناعية التي تؤدي وظائف سلمية وليس للتوابع التي تهدد أمن دول أخرى . وبناء على ذلك فإن فرض حظر على شبكات الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية يفترض تعريفا متفقا عليه للوظائف السلمية وإقامة نظام للتحقق يرمي الى تبيّن ما اذا كانت الأجسام المطلقة في الفضاء تفي بهذا المعيار . وهذه مسائل يجب معالجتها على وجه

السرعة . والصعوبات المتصلة بالتحقق من الامتثال لترتيبات الفضاء الخارجي نظرا لاتساع مدى هذه البيئة مبالغ فيها أحيانا . ولا يمكن التوصل الى تحقق مثالي ولا يجب أن يكون ذلك هو الهدف المنشود . وجميع الاجسام الفضائية تطلق من الارض وهي محدودة العدد ومواقع الاطلاق معروفة ويمكن بسهولة تفتيش التوابع الاصطناعية قبل إطلاقها . وبالاضافة الى ذلك فإن الفضاء الخارجي نفسه مفتوح للتفتيش بما أن اعتبارات السيادة الوطنية لا تنطبق .

والامتثال الكامل للنظام القانوني القائم المنظم للفضاء الخارجي وان يكن غير كاف وغير كامل فهو ذو أهمية أساسية . ومعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية عنصر من العناصر الاساسية المكونة له . ولا بد من التقيد بها بدقة ، كما ولا بد من الحفاظ على أحكامها وزيادة تعزيزها . ووفدي يرحب بالمفاوضات الثنائية الجارية بين الدولتين العظميين بشأن مسائل الفضاء ويحث الطرفين على الإنهاء المبكر لهذه المفاوضات التي يجب أن تكون أيضا متمشية مع مصالح المجتمع الدولي الاوسع نطاقا .

لقد تناولت في بياني اليوم ، سيدي الرئيس ، البنود ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٦ من جدول أعمالنا . وأملي أن أتناول البنود ٤ و ٧ و ٨ في بيان أدلي به في وقت لاحق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل باكستان على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الي والى بلدي على وجه الخصوص . وأعطي الكلمة الآن الى رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية السفير سويكا الذي سيقدم تقرير هذه اللجنة الوارد في الوثيقة CD/831 .

السيد سويكا (بولندا) (الكلمة بالانكليزية) : أيها الرئيس الرفيق ، إسمحوا لي أن أبدأ بتقديم أحر التهاني لكم على توليكم رئاسة مؤتمرنا لشهر نيسان/ ابريل ، لقد أديتم واجباتكم بمهارة فائقة وكفاءة عالية خلال فترة تتميز بالصعوبة وتقتضي رفع تقرير الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأوجه الشكر كذلك الى كافة أصحاب السعادة السفراء الذين خصوني بعبارات الترحيب .

ان التقرير الذي أقدمه اليوم إعتمدته اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في ٣٠ نيسان/ ابريل بحذافيره ، كما يرد في الوثيقة CD/831 . وهو يبين نتائج المفاوضات منذ الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، بما في ذلك النتائج التي تحققت خلال دورة الربيع . وبما أن التقرير مطلوب لاحتياجات الدورة

الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح فهو يعكس المرحلة الحالية فيما يتعلق بوضع إتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية .

وتتبع الوثيقة المعروضة علينا ، بصفة عامة ، النمط الراسخ في السنوات السابقة . فهو يتألف من ثلاثة أجزاء : الجزء المسمى الجزء التقني ، والذي يشير بايجاز الى تاريخ المفاوضات داخل هذه الهيئة وجهازها الفرعي ، التذييل الأول والتذييل الثاني .

وأود أن أعلق بايجاز على محتوياتهما . فالتذييل الأول الذي يتضمن النسخة الحالية مما يسمى بالنص المتداول لمشروع الاتفاقية جزء أساسي من التقرير . والتذييل الثاني يتضمن نصوص الورقات التي تبين نتيجة الأعمال التي تم الاضطلاع بها حتى الآن بشأن القضايا ذات الصلة .

وهذه الورقات جزء من التقرير ، حيث اتفق على أن تصبح أساسا للأعمال المقبلة . ولم يتوسع فيها بما فيه الكفاية في الوقت الحالي بحيث تدرج في التذييل الاول .

وتتجلى في التقرير المعروض خطوة أخرى الى الأمام في مسيرة مفاوضاتنا . فهو يشمل النتائج المحرزة خلال الجزء الربيعي من الدورة . وقد كانت الفترة الزمنية المتاحة لنا أقصر من المعتاد خلال دورة الربيع . ولكن هذا الوقت استخدم استخداما مكثفا للغاية وجادا . ومع ذلك ، فانني أشاطر غيري رأيه القائل إن النتائج تبدو أقل من الآمال والتوقعات التي تم ، عموما ، الإعراب عنها : ولكن أمامنا الجزء الصيفي من الدورة الذي يمكن أن يزيدنا قربا من الاهداف المشتركة .

وحين أجرى تقييما موجزا للأوضاع الراهنة كما تتجلى في التذييلين الاول والثاني أود أن أقول إننا قد تمكنا في بعض المجالات من تطوير النصوص الراهنة ، في اتجاه حلول مقبولة بالتبادل .ووضعنا في مجالات أخرى أساسا مشتركا للأعمال المقبلة . ولكن كان علينا أيضا أن نسجل صورة أوضح للخلافات في المواقف فيما يتعلق ببعض القضايا الاساسية . وأتمنى أن يقربنا هذا من التغلب على هذه الاختلافات في المستقبل .

وأود أن أسترعي انتباه الوفود الى جانب بالغ الاهمية من أعمال اللجنة أعتبره مفيدا للغاية لعملية التفاوض . وأعني بذلك زيادة الانفتاح والثقة فيما بين الوفود كما تجلت في عديد من التصريحات التي أدلت بها الدول المشتركة بشأن الاسلحة الكيميائية وما يتصل بها من مسائل ، وكذلك مختلف الزيارات الى مرافق كيميائية عسكرية ، وتبادل البيانات بصفة ثنائية ومتعددة الأطراف على السواء .

وقد اتفق في الاجتماع الاول للجنة المخصصة على أن اللجنة ينبغي أن تتناول جميع مواد مشروع الاتفاقية مع تركيز انتباهها ، في المقام الاول ، على المواد الثالثة والرابعة والخامسة والعاشرة (التي يتناولها الفريق العامل باء) ، والمادتين السادسة والحادية عشرة (اللتين يتناولهما الفريق العامل ألف) والمواد السابعة والثامنة والتاسعة (التي يتناولها الفريق العامل جيم) .

وبناء عليه فقد ركزت اللجنة أعمالها على هذه المجالات . وقامت بالاضافة الى ذلك بعقد عدد من المشاورات المفتوحة العضوية فيما يتعلق بالمادتين الثانية عشرة والسادسة عشرة من مشروع الاتفاقية ـ اللتين لم تكونا ، حتى الآن ، موضعا لمفاوضات واسعة النطاق . على أننا لم نحرز تقدما كبيرا في تناول المادتين الاولى والثانية ، وان يكن قد تم تحديثهما أيضا على نحو يبرز الاوضاع الراهنة .

وأود القول ، على سبيل التلخيص ، إن التقرير الحالي بيان جيّد ومفصّل لما تم تحقيقه ولما زال يتعين التفاوض والاتفاق بشأنه . وهو يظهر أن عملية وضع إتفاقية قد وصلت الى مرحلة متقدمة جدا . وتتيح نقطة الانطلاق لمعالجة المسائل المعلقة مجالا للتفاؤل ، لاسيما اذا ما استخدمت الوفود العطلة المقبلة من أجل الاعداد الدقيق لدورة الصيف بحيث يتسنى تكثيف أعمالنا .

وأود إغتنام هذه الفرصة لأعرب عن إمتناني لرؤساء الأفرقة العاملة ، أي السيد سيما من تشيكوسلوفاكيا ، والسيد ماسيدو من المكسيك ، والسيد نوماتا من اليابان ، وكذلك لأمين اللجنة ، السيد بن اسماعيل ومساعدته السيدة داربي .

الرئيس : أشكر السفير سويكا رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية على تقديمه تقرير اللجنة والكلمات الطيبة التي وجهها الي . ووفقا للمقرر الذي اتخذه المؤتمر في الجلسة العامة ٤٣٦ ، أعطي الكلمة الآن الى ممثل فنلندا السفير ميناندور .

السيد ميناندر : (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، يطيب لي أن أبدأ بالإعراب عن إرتياحي لرؤيتكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح في شهر نيسان/ أبريل . فوفدي يعرف جيدا مهاراتكم الدبلوماسية ويقدرها كثيرا .

وأتناول الكلمة اليوم لأسترعي انتباه المؤتمر الى مذكرة شفهية عممتها فنلندا على جميع الوفود المشاركة في مؤتمر نزع السلاح ، سواء من الاعضاء أو من غير الاعضاء . وهذه المذكرة ، التي أودعت يوم الاثنين في الخانات المخصصة لرسائل الوفود

والمجاورة للقاعة الثالثة ، تبين آراء حكومة فنلندا بشأن مسألة توسيع نطاق عضوية هذا المؤتمر . ويسعدنا أن نلاحظ وجود إهتمام متزايد بهذه المسألة مرة أخرى ، كما يدل على ذلك عدد التعليقات التي وردت في الجلسة العامة أثناء دورة الربيع للمؤتمر . وقد أشار ممثل بلجيكا المحترم ، السفير كليركس ، يوم الخميس الماضي فحسب الى أن مسألة العضوية شهدت جمودا لسنوات عديدة وأعرب عن تأييد بلجيكا لإجراء زيادة عاجلة للمؤتمر ، بأكثر حتى من أربعة أعضاء جدد . ومضى الى توجيه نداء عاجل بإتخاذ مبادرات لكسر طوق الجمود الحالي الذي يكتنف هذه المسألة . ونحن من جانبنا ، نجد أن ملاحظاته مناسبة تماما .

وإلحاقا بالملاحظات التي أدلى بها أمام هذا المؤتمر في ١٨ شباط/ فبراير السيد كاليفي سورسا ، وزير خارجية فنلندا ، تؤكد المذكرة الفنلندية من جديد إهتمامنا بأن نصبح من أعضاء هذا المؤتمر في أقرب فرصة . وتشير المذكرة أيضا الى أن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح تتيح فرصة مواتية لإلقاء نظرة جديدة على مسألة العضوية برمّتها لمساعدة المؤتمر على الوصول بمشاوراته المتعلقة بالموضوع الى نتيجة ناجحة في وقت مبكر .

وفي رأينا أن النظر في مسألة العضوية من جديد ينبغي أن ينطوي على بحث جميع الخيارات المفضية الى إتفاق عاجل بشأن توسيع النطاق . ونحن نؤمن أن التوسيع التدريجي والمحدود مع ذلك على مدى الوقت هو خيار يستحق البحث الجاد .

وإننا لعلى اقتناع بأن الحل الناجح لمسألة العضوية في موعد مبكر لا يمكن أن يظل بعيد المنال ، إذا ما تم تناولها بروح من حسن النية ونزعة التوفيق . ونحن مستعدون للإشتراك في مناقشات حول هذه المسألة مع جميع الوفود المهتمة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل فنلندا على بيانه وعلى العبارات الودية التي خصّ بها الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السفير نازاركين .

السيد نازاركين (إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) لقد أجرى السيد إدوارد أ. شيفاردنادزه ، عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، ووزير شؤون خارجية إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والسيد جورج ب . شولتز ، وزير خارجية الولايات المتحدة ، مناقشات في اجتماعهما الذي عقد في موسكو في ٢١ - ٢٣ نيسان/ ابريل تناولت ضمن قضايا أخرى هامة ، وضع المفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف التي دارت

في جنيف من أجل فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية يخضع بالفعل للتحقق ويشمل جميع الدول القادرة على صنع الأسلحة الكيميائية . وقد ورد في البيان المشترك الصادر عن الوزيرين قولهما " بأنهما أعطيا توجيهات الى وفديهما لانجاز المزيد من العمل البناء يشمل في جملة أمور ميادين معينة كبناء الثقة والصراحة والتحقق وأمن الدول الأطراف للإسهام في إعداد الاتفاقية المتعددة الأطراف لحظر الأسلحة الكيميائية ". وأعرب الوزيران أيضا عن قلقهما ازاء استفحال مشكلة إنتشار الأسلحة الكيميائية وإستخدامها .

وأود اليوم أن أتناول قضيتي بناء الثقة والصراحة . لقد قدم السيد فلاديمير ف . بتروفسكي ، نائب وزير شؤون خارجية إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في ١٨ شباط/ فبراير من هذا العام ، مذكرة الى المؤتمر للنظر فيها تتعلق بتبادل البيانات على نطاق متعدد الأطراف يرتبط بإعداد إتفاقية عن الحظر الكامل والشامل للأسلحة الكيميائية وتدميرها . وتضمنت المذكرة آراءنا بشأن الغرض المتوخى من هذا التبادل وحجم المعلومات التي يجدر تبادلها . وفي ١٥ آذار/ مارس ، قدم الوفد السوفياتي بعض التفسيرات الإضافية المتعلقة بالمذكرة وعرض معلومات تدخل في نطاق المرحلة الأولى من تبادل البيانات الذي نقترحه .

كما تضمن البيان الذي قدم في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٨٨ اقتراحا بأن يعين كل طرف مرفقا واحدا على أساس طوعي ليقوم فريق خبراء دولي ينشأ خصيصا باختبار الاجراءات التي يتم وضعها في المفاوضات للتحقق الدولي المنتظم من عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية في المصانع التجارية . وقد أشار هذان الإقتراحان فيما نعلم ، قدرا من الإهتمام . فقد إستمعنا الى تعليقات وآراء والى أسئلة طرحت طالبة الاستيضاح . ويبدو لنا مستنسبا الآن ، في نهاية دورة الربيع لعام ١٩٨٨ ، أن نقدر النتائج الأولية المتمخضة عن تبادل البيانات الذي بدأ بالفعل وعن تبادل الآراء الذي جرى بشأن اقتراحينا . ودعني أعود الى هذه القضية .

إننا نلاحظ مع الارتياح أن خطوات هامة قد اتخذت في الآونة الأخيرة تحقيقا لمزيد من الانفتاح في ميدان الأسلحة الكيميائية . فقد أعلنت أكثر من ٣٠ دولة عن عدم حيازتها للأسلحة الكيميائية واستمعنا الى بيانات مماثلة في اجتماع اليوم . وقد قدم سعادة ممثل البرازيل السفير ازامبويا بيانا من هذا القبيل وتلاه سعادة ممثل منغوليا السفير بايارت . وأتاح عدد من البلدان بيانات أفادت بأنها تنتج موادا كيميائية مشمولة بالاتفاقية . فأصبحت ممارسة زيارة المرافق المتصلة بالأسلحة الكيميائية أوسع إنتشارا . ونأمل أن تتواصل هذه الممارسات لبناء الثقة . ونرى بوجه خاص أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة الكيميائية أن تتيح معلومات عن حجم

مخزوناتها . اذ من شأن تقديم هذه المعلومات أن لا تبدد الشكوك فحسب وأن تبني الثقة ، بل هي ضرورية أيضا من حيث الاحتياجات العملية لاعداد الاتفاقية ، لاسيما فيما يتعلق بنظام تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية . وقد أتاح الإتحاد السوفياتي هذه البيانات كما تعلمون .

غير أن هناك جانبا من الإرتياب البادي بوجه خاص من خلال بيان الوفد الأمريكي بشأن الرقم الذي أعلنا عنه ، رغم أن هذا الارتياب لا تؤيده حجّة . ويجوز لنا أيضا ، باتباع نفس " منطق الارتياب " لا غير ، أن نشكك في مدى موثوقية المعلومات التي أتاحتها الولايات المتحدة بشأن ترسانتها الكيميائية ، غير أننا لا نفعل ذلك رغبة منا في أن لا يتجه تبادل البيانات والصراحة في الاتجاه المعاكس للثقة .

هذا فضلا عن أن الممثل الموقر للولايات المتحدة ، السفير ماكي فريدرسدورف قد وجه في البيان الذي أدلى به في ١٩ نيسان/ ابريل اللوم الى الاتحاد السوفياتي زاعما أنه يسعى الى " معرفة كل شيء تقريبا " عن الأسلحة الكيميائية الامريكية بدعوة الولايات المتحدة الى الاعلان عن الحجم الكلي لمخزوناتها في الوقت الذي تظل فيه المخزونات السوفياتية " محاطة بأكبر قدر من السرية " . ويؤكد الوفد الأمريكي أن البيانات المتعلقة بعدد وموقع مرافق انتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية " تنطوي على قدر أكبر من الأهمية " . فهذه البيانات هامة حقا . ولكن ما الغرض منها ؟ ان الغرض منها هو بلا شك التحقق الذي سيجري بعد بدء نفاذ الاتفاقية . اذ سيتحتم ، حينذاك الاعلان بطبيعة الحال عن مواقع جميع مرافق التخزين ، بما في ذلك تلك الواقعة في الأراضي الأجنبية . ومع ذلك ، فأنا لست على علم مثلا بمواقع الأسلحة الكيميائية الأمريكية في أراضي جمهورية ألمانيا الاتحادية . ولكن بما أن الغرض ليس هو التحقق من البيانات المتبادلة على نطاق متعدد الأطراف قبل التوقيع على الاتفاقية ، فلا تبدو بوضوح فائدة تبادل البيانات عن مواقع المرافق في هذه المرحلة .

أما مسألة حجم المخزونات ، فتلك مسألة أخرى كما صرحت بذلك سابقا .فالولايات المتحدة لا تود أن تعطي هذا الرقم قائلة انه سيكشف ، بالاقتران مع البيانات المعلنة سابقا ، بما في ذلك تلك المتعلقة بإنخفاض مخزوناتها الشاملة بالنسبة المئوية " عن كل شيء تقريبا يتعلق بمخزونات الولايات المتحدة من الأسلحة الكيميائية " كما صرح بذلك السيد فريدرسدورف ولكن يمكن النظر الى ذلك من الزاوية الأخرى أيضا . فاذا أتاح إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية البيانات التي أعلنت عنها الولايات المتحدة ، بالاضافة الى الرقم الذي أعلن عنه بشأن حجم مخزوناته ، سنجد أنفسنا في نفس الوضع الذي تحاول الولايات المتحدة تجنبه . فهل هناك مخرج من هذا الوضع ؟ نعتقد أنه يمكن أن نجد هذا المخرج اذا انطلقنا من ضرورة إتاحة بيانات معينة لإعداد

الاتفاقية بدلا من تلك التي سبق الاعلان عنها في وقت أو آخر لاسباب لا تمت بصلة الى المفاوضات . فهذه البيانات الأخيرة هي من الشؤون الخاصة بكل دولة .

وقد ذكرت الممثلة الموقرة للمملكة المتحدة ، السفيرة سولزبي في ١٩ نيسان/ ابريل ، مشيرة بالتأكيد الى البيان الذي ألقته في ٨ آذار/ مارس من هذا العام ، "ان بدء الكشف الأولي عن بعض المعلومات من شأنه أن يثير تساؤلات أخرى أو قد لا يتمشى مع تقديرات الآخرين " . وأبدت أيضا في ٨ آذار/ مارس شكوكا تتعلق بكمية المخزونات التي أعلنا عنها وبمدى كمال ما عرضناه من معلومات عن ترسانتنا في شيخاني . وقد سبق أن قلت إنه يمكن وضع أية مسألة موضع التشكك . فالتقديرات التي نشرت في الغرب عن مخزوناتنا من الاسلحة الكيميائية والتي تنطوي على قدر مهول من المبالغة ستبكت فقط في ضمير واضعيها . فنحن لا نفهم وجه إلزامنا بإثبات صدق إعلاناتنا لا لسبب سوى لأن بعض الشعوب في الغرب لديها أوهام مفرطة بشأن حجم مخزوناتنا . وسيتاح الدليل بصدق إعلاننا في تاريخ لن يتجاوز ٣٠ يوما من سريان الاتفاقية . وبالنسبة للوقت الحاضر أود أن أذكر بأننا قد صرحنا في بياننا بأن مخزونات إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من الاسلحة الكيميائية لا تتجاوز ٥٠ ألف طنا من عوامل الحرب الكيميائية . ونقصد " بالاسلحة الكيميائية " الذخائر الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية المحوّاة .

أما فيما يتعلق بعرض المخزونات في شيخاني ، وكما صرحت بذلك القيادة العسكرية لهيئة الاسلحة الكيميائية السوفياتية في المؤتمر الصحفي الذى تلا هذا العرض أنه قد شمل جميع عوامل الحرب الكيميائية والذخائر النموذجية التي يملكها الاتحاد السوفياتي .

وأعتقد أنه يمكن القول إجمالا بأن تقدما كبيرا قد أحرز في هذا الجزء من الدورة بشأن تبادل البيانات المتعلقة بالاسلحة الكيميائية على نطاق متعدد الأطراف قبل التوقيع على الاتفاقية . ونتطلع الى إحراز مزيد من التقدم بشأن هذه القضية لدى إنعقاد الجزء الصيفي في الدورة .

وأود أن أنتقل الآن الى مسألة ترتبط الى حد ما بالمسألة الاولى . وأعني بها الاقتراح الذي قدمه وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مؤتمر نزع السلاح في ١٨ شباط/ فبراير بشأن إختبار الاجراءات التي يجري إعدادها في المفاوضات من أجل التحقق الدولي المنتظم من عدم انتاج أسلحة كيميائية في المصانع التجارية . فقد شجعنا الاهتمام الذي أبدته وفود عديدة بهذه الفكرة ، اذ قدمت بعض التقييمات الاولية بشأن هذا الاقتراح . ومع مراعاة ما دار من مناقشة ، نود اليوم أن نقدم التوضيحات الإضافية التالية بشأن مفهومنا لجوانبه التنظيمية .

أولا ، نعتقد أنه ينبغي أن تنطوي التجربة على الأنشطة الواردة في نص الإتفاقية بالنسبة لأنواع المنشآت التي ستختار منها المرافق لأغراض التجربة ، بما في ذلك الإعلانات ذات الصلة . ثانيا ، يمكن تنفيذ التجربة على مراحل . ففي المرحلة الأولى يمكن اجراء تجربة وطنية (يقوم بها مفتشو الدولة) في المنشأة التي يتم تعيينها . وتقوم الحكومة بتقديم تقرير الى مؤتمر نزع السلاح عن نتائج التجربة يتضمن الاستنتاجات والاقتراحات الممكنة بشأن اجراءات التحقق الدولي التي يجري وضعها في المفاوضات . ثالثا ، يمكن لفريق خبراء ينشأ خصيصا من الدول القائمة بالتجربة أن يحلل التقارير وأن يستخلص النتائج العامة منها . ويمكن لهذا الفريق أن يختبر أيضا ، في المرحلة الثانية ، إجراءات التحقق المنتظم في المنشآت التي تعينها الدول . ويمكن أن تشمل هذه التفتيشات الدولية (بناء على موافقة الدولة المضيفة) اختبار اجراءات إضافية يستصوب الخبراء إجراءها . ويجب أن يقدم فريق الخبراء الدولي استنتاجاته وتوصياته الى مؤتمر نزع السلاح . رابعا ، يجب أن تتحمل الحكومة الوطنية تكاليف التجارب ، بما في ذلك تكاليف دعوة الخبراء . وهذه هي أفكارنا الإضافية . ونحن نتطلع بإهتمام الى ردود فعل الوفود الاخرى بشأنها .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن الأمل في أن تستفيد جميع الوفود من فترة الراحة القادمة في الصيف لزيادة التفكير في النتائج التي أسفر عنها هذا الجزء من الدورة الذي أوشك على الانتهاء وفي دراسة إمكانية إحراز مزيد من التقدم في صياغة مشروع الاتفاقية . وإسمحوا لي أيضا أن أشكركم على ناجح وحكيم توجيهكم لعمل المؤتمر خلال الشهر الماضي حيث تصدى فيه لمهمة كبيرة تمثلت في إعداد تقرير المؤتمر الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح .

وأود أن أتعرض الآن لشيء مؤسف وهو أن إجتماع اليوم هو آخر إجتماع يحضره زميلنا السفير قنسطنطين تيلالوف ، ممثل جمهورية بلغاريا الشعبية . وهو يستعد لترك جنيف بعد أن إنتهت مهمته في هذا البلد ، وقد أداها بحنكة دبلوماسية كبيرة وبمروءة . ونحن سنفتقد فطنته البالغة ، وتجربته السياسية والدبلوماسية الفائقة ، ودماثة خلقه . وأنا متأكد من أن الخصال العالية التي يتمتع بها قنسطنطين تيلالوف ستكرس في سبيل خدمة بلاده . وأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الوفد السوفياتي أود أن أعرب لقنسطنطين تيلالوف ولزوجته يوليا عن تمنياتي لهما بالسعادة والصحة والنجاح .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه وأعطي الكلمة الآن الى ممثل الهند السفير تيجا .

السيد تيجا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) سيادة الرئيس في بداية هذا الشهر ، أعرب وفدي عن إرتياحه لتوليكم الرئاسة خلال شهر نيسان/ ابريل

الحاسم . واليوم ونحن نقترب من نهاية عملنا في الدورة الربيعية من هذه السنة ، أود أن أهنئكم على توجيهكم لعملنا بفعالية وإقتدار ، خصوصا فيما يتعلق بإعداد الصيغة النهائية للتقرير الخاص لمؤتمر نزع السلاح الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

وفي الفترة الفاصلة بين هذه اللحظة وبين استئناف عملنا في الدورة الصيفية ، سيكون قد وقع حدث رئيسي في مجال نزع السلاح . اذ المقرر أن تعقد الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح في نيويورك في الفترة من ٣٠ أيار/ مايو الى ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٨ . أيا كانت طبيعة العلاقة الرابطة على وجه التحديد بين مؤتمر نزع السلاح والأمم المتحدة ، فمما لا شك فيه أنه ستكون لهذه العلاقة أهمية عظيمة بالنسبة لعملنا . وأود في بياني اليوم أن أركز على بعض المسائل المتصلة بالدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

إن الدورة الاستثنائية المقبلة تتيح لنا فرصة فريدة لاحياء وتعزيز العمل المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح . والخيارات مطروحة علينا وبإمكاننا أن نستفيد من الظروف الفريدة وأن ندخل في حوار بنّاء وهادف . وفي إعتقادنا أن الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ينبغي ألا تكون مجرد تكرار لدورات سابقة ولا أن تحاول تغيير أو إعادة صياغة ما سبق الإتفاق عليه . اذ أن أية محاولة لتقويض أو إضعاف سلطة أو صلاحية الوثيقة الختامية التي كنا جميعا أطرافا فيها قبل عقد من الزمن والتي أعدنا تأكيدها بالإجماع وبصورة قاطعة في عام ١٩٨٢ ستجعلنا نضل الطريق ونوجه جهودنا نحو مناقشات عقيمة . ولذلك يجدر بنا أن نسعى لتكون الدورة الاستثنائية دورة استشرافية وعملية لكي نبني عليها ما تم الاتفاق عليه بالفعل ، ثم ننتقل الى السعي في إتجاه هدفنا العام المتمثل في تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

وإننا جميعا ملتزمون بجعل الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح دورة ناجحة . والإختلافات تنشأ بسبب إختلاف التفسيرات لما يشكل نجاحا ، وقد كانت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح والمعقودة في عام ١٩٧٨ حدثا ذا أهمية تاريخية . فقد عقدت إستجابة لتعاظم القلق فيما بين شعوب العالم من أن سباق التسلح ، خصوصا سباق التسلح النووي ، يمثل تهديدا متزايدا للإنسانية ولبقاء البشرية . وفي تلك الدورة ، حقق المجتمع الدولي للأمم ، لأول مرة في تاريخ مفاوضات نزع السلاح ، توافق آراء بشأن إستراتيجية دولية لنزع السلاح . وقد تمثل الهدف الفوري للإستراتيجية في إزالة خطر الحرب النووية وتنفيذ تدابير لوقف سباق التسلح وعكس اتجاهه . وتمثل الهدف النهائي في التوصل ، كما ذكرت آنفا ، الى نزع عام وكامل للسلاح في ظل رقابة دولية فعالة .

إن الإقتناع بأن لجميع الشعوب حقا مشروعا في المشاركة في نزع السلاح ومصلحة حيوية في نجاحه قد أفضى الى إعطاء الامم المتحدة دورا مركزيا ومسؤولية أساسية في هذا المجال . ولقد كان الوعي العام هو أساس النجاح الذي تجسد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وينبغي إشاعة وعي عام مماثل لكي تكون الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح علامة مميزة في الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح . إن النص محل توافق الآراء الذي ستتمخض عنه الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ينبغي أن يكون ، في رأينا ، نصا معقولا وإيجابيا . وينبغي أن يكون أيضا مختصرا نسبيا وأن يعالج المشاكل الرئيسية التي هي موضع اهتمام مشترك . ومن المستصوب ألا تقحم فيه مسائل يمكن مناقشتها في مواضع أخرى . وإننا نتصور هذا النص كوثيقة مختصرة ، محددة المحتويات ، ومستقبلية التوجه ومع ذلك واقعية . وينبغي لهذا النص أن يقيد وضعنا الحالي ، وأن يطور المبادىء التي قبلها المجتمع الدولي بالفعل وأن يرسم الطريق الذي ينبغي أن تنتهجه الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح . وينبغي أن يبيّن في أي المجالات وبأي الوسائل يمكن لجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف أن تحظى بدعم أوسع . وبإختصار ، ينبغي أن يكون هذا النص متوازنا بطبيعته وبنّاء في نهجه . وهذا لا يعني أنه لا يمكن أن تنعكس في مثل هذه الوثيقة الاختلافات الحقيقية في المبادىء والنهوج أو أن توافق الآراء سيتحول الى سلطة نقض .

إننا نلمس وجود شعور عام بالتفاؤل ، وهو أمر يمكن فهمه ، إذ أن الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح تنعقد في مناخ دولي مؤات . وعلى الصعيد الثنائي ، يشكل التطور الاخير المتمثل في إبرام معاهدة بشأن القذائف النووية المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي تطورا إيجابيا . فقد فتح آفاقا جديدة في مجال نزع السلاح النووي . بل هو يتسم بمغزى أكبر بالنسبة للمجالات الجديدة التي فتحها فيما يتعلق بإجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية لدى أهم دولتين عسكريتين وفي الإطار الإقليمي ، تمثل النتيجة الناجحة التي أسفر عنها مؤتمر ستكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والأمن في أوروبا علامة مشجعة أيضا . وعلى المستوى المتعدد الأطراف ، شهدنا تسارع المفاوضات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية . وكل هذه التطورات تعكس مواقف جديدة وسياسات جديدة . وينبغي أن تنعكس هذه التطورات في تصورنا للأمن . ففي العصر النووي ، لا يمكن أن يكون هناك وجود إلا بالتعايش ، ولا يمكن أن يكون هناك أمن إلا من خلال الأمن الجماعي . ولا بقاء للأمن الا من منظور انطباقه على كافة البلدان وكافة الشعوب . صحيح أن مختلف البلدان في العالم قد بلغت مراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن بعض البلدان أكثر قوة بكثير من بلدان أخرى ، الا أنه يتعيّن على المجتمع الدولي أن يطور فهما للأمن في العصر الحالي ، اذ أنه لم يعد من الممكن معالجته على أساس

القوة العسكرية . ويجب اقامة الأمن المشترك على أساس شعور بالمصير المشترك لجميع الشعوب . ومع السماح بالاختلافات القائمة في مستوى التنمية ، يجب أن يتضمن هذا المفهوم وعيا مشتركا بهدف تخليص العالم من خطر وقوع محرقة نووية وإستخدام سائر أسلحة التدمير الشامل .

إن الأمن يشكل أولوية مهيمنة بالنسبة لجميع الأمم . وإن وجود فهم أوسع للأمن من شأنه يشمل لا فقط البعد العسكري بل الابعاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإنسانية ، هو أمر يعني ضمنا أن البحث عن الأمن من جانب واحد على أساس مجرد تكديس المزيد والاحسن من الأسلحة أمر لا طائل من تحته . ان تعزيز الأمن العالمي يحتاج الى إحراز تقدم في المجالات المترابطة المتمثلة في نزع السلاح ، والتنمية ، والمنظمات المتعددة الأطراف لحل المنازعات ووجود قدر أكبر من الحركة في اتجاه إقامة نظام عالمي منصف . ومن شأن إتباع نهج متعدد الاطراف أن يؤدي ، من جهة ، الى تهيئة الظروف المفضية الى نزع السلاح وأن يوفر من جهة ثانية الثقة اللازمة للنجاح في التنمية . ويمكن لعملية التنمية ، عن طريق التغلب على العوامل غير العسكرية التي تضعف الأمن ومن خلال المساهمة في إقامة نظام دولي أنسب وأكثر قابلية للإستمرار ، أن يحسّن الأمن ويعزز نزع السلاح . ومن شأن نزع السلاح أن يعزز الأمن بصورة مباشرة وغير مباشرة . ويمكن لعملية نزع سلاح توفر الأمن غير المنقوص عند مستويات تسلح تخفّض بصورة تدريجية أن تتيح تخصيص موارد إضافية لمواجهة التحديات غير العسكرية للأمن مما يسفر عن تعزيز الأمن الشامل .

ولدينا في مجال نزع السلاح الموارد التنظيمية لآلية متعددة الاطراف : لدينا مؤتمر نزع السلاح ، وهو الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الاطراف ، ولدينا لجنة نزع السلاح المتعددة الاطراف على نطاق عالمي ، وهي هيئة تداولية ، ولدينا اللجنة الأولى في الجمعية العامة . ومؤتمر نزع السلاح هو هيئة فريدة من حيث أن جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية أعضاء فيه ، ونظامه الداخلي سليم أساسا ومرن بما فيه الكفاية بحيث يسمح بوجود درجة معينة من التفاوت في النهوج المتبعة لمعالجة المسائل . وقد تم بالفعل تقديم مقترحات حول إعتماد جدول أعمال واقعي بشأن نزع السلاح . ولئن كنا نرحب باتباع نهج بنّاء ، فإنه لا يمكن باسم الواقعية قلب الأولويات المحددة . فالمعيار لادراج البنود على جدول أعمال هيئة متعددة الاطراف ليس مجرد المرونة أو السهولة التي يمكن بها إحراز تقدم ، بل إنه يتمثل فيما اذا كان الأمر يمسّ بقاء البشرية ذاته . وحتى لو لم يكن من الممكن إحراز تقدم بشأن مثل هذا الموضوع على المدى القصير ، فإنه من الضروري إدراجه وابقاؤه على جدول أعمال هيئة متعددة الأطراف وأن نستمر في جهودنا من أجل إيجاد حل له بطريقة تكون مقبولة على أوسع نطاق . وهذا المعيار يبرر الأولوية الممنوحة لمسألة نزع السلاح النووي .

لقد كان للتكنولوجيا القائمة على العلوم الحديثة تأثير يفوق تأثير أي شيء آخر في الوصول بالعالم الى شكله الحالي . ولئن كانت التكنولوجيا قد عادت علينا بعدد من الفوائد ، فإنها قد زادت أيضا من تعقد مشاكلنا عن طريق إضفاء الطابع العالمي عليها . فلم يعد بإمكاننا أن نعالج مشاكل الفقر والتنمية ونزع السلاح والأمن والتلوث والايكولوجيا بمعزل عن غيرنا . فالترابط المتزايد بين الدول ، وأوجه الترابط بين المسائل العالمية ، والطابع المتبادل للمصالح ، هي كلها أمور تتطلب إتباع نهج جماعي وإعتماد إطار متعدد الأطراف يمكن فيه استكشاف وحل هذه المسائل ولقد كانت محاولاتنا في العقود السابقة منصبة أساسا على الجوانب الكمية لسباق التسلح . وقد بذلت جهود لمحاولة تحديد الأعداد ، بينما ظلت التطورات التكنولوجية تؤدي الى تصميم شبكات أسلحة مهلكة أكثر دقة . ومن الواضح الآن أن دينامية سباق التسلح كان الموجه لها هو الابتكار التكنولوجي . إن ظهور أنشطة البحث والتطوير العسكريين باعتبارها الحائز الرئيسي لسباق التسلح يمثل ظاهرة حديثة نسبيا ، وهي ظاهرة ترجع أساسا الى الدور المهيمن بصورة متزايدة للعلوم والتكنولوجيا في حياتنا . وتقدر نسبة العلماء الذين هم على قيد الحياة اليوم بما مقداره ٩٠ في المائة من جميع العلماء على إمتداد التاريخ . واذا ما قيست معرفتنا بحجم المنشورات البحثية ، فانها تتضاعف كل ١٥ سنة . وهناك مليون ونصف مليون عالم ومهندس وخبير فني يكرسون جهودهم لتصميم وإستحداث وإختبار شبكات جديدة من الأسلحة . ومن المؤسف أن نمو أنشطة البحث والتطوير العسكريين كان حتى أكثر حدة وقد أصبح يحتل المركز المهيمن في أنشطة البحث والتطوير العالمية . وينفق العالم اليوم نحو ١٠٠ مليار دولار سنويا على البحث والتطوير العسكريين ، أي ما يشكل نحو ثلث مجموع الانفاق العالمي على أنشطة البحث والتطوير في مجال العلوم والتكنولوجيا .

إننا نقف اليوم على عتبة سباق تسلح جديد يسعى الى الجمع بين أحدث التطورات في مجال الالكترونيات وتلك التطورات في مجال القدرات التفجيرية النووية . وقد حدثت تحسينات ذات شأن في شبكات الإطلاق مع تطوير شبكات دقيقة التوجيه تماما مثلما أصبحت شبكات الأسلحة أكثر إحكاما وذات إستخدامات متعددة . ولئن كان من الممكن إستخدام رؤوس حربية مماثلة على أكثر من شبكة إطلاق واحدة ، أصبح من الممكن الآن تزويد القذائف برؤوس حربية تقليدية أو نووية أو بكلا النوعين من الرؤوس الحربية . كما أن هذه التطورات تهدد بمد أبعاد سباق التسلح القائم الى الفضاء الخارجي . ان الاستخدام المتزايد للحاسبات الالكترونية والأساليب المتطورة في شبكات الأسلحة لا يؤدي الا الى استقرار وهمي . فتزايد اللامركزية ، وإنخفاض الوقت اللازم لصنع القرارات ، وعدم وضوح التمييز بين الأسلحة النووية والتقليدية ، وبين الأسلحة التكتيكية والاستراتيجية ، هي أمور تؤدي الى تآكل العتبات . وهذه التطورات التكنولوجية قد

أخذت تؤثر لا على شبكات الأسلحة النووية فحسب بل على الأسلحة التقليدية أيضا . وبالنسبة لكلا هذين المجالين ، يتعين النظر الى المسائل في اطار عالمي .

إن التكنولوجيا بحد ذاتها محايدة . إلا أن تطبيقاتها يمكن أن تسهم في زيادة الاستقرار أو تثبيت التوازنات القائمة . وينبغي أن تمكننا جهودنا من النظر الى هذه المشكلة وتحليلها بكافة إنعكاساتها بحيث يمكن توجيه التطورات التكنولوجية بطريقة معززة للاستقرار . ومثل هذا التحليل يتطلب توفر مدخلات تقنية كبيرة . كما أن لعدد من هذه التكنولوجيات تطبيقات ذات شأن في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ولكي يتسنى عكس إتجاه سباق التسلح ، يتعين وقفه ولكي يتم وقفه يتعين إبطاؤه . وقد استخدمت التكنولوجيا في الماضي لزيادة سرعة المنافسة وإثارة الشكوك . ونحن اليوم بحاجة الى ابطاء هذه السرعة والى اشاعة الثقة . وينبغي أن توفر لنا الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الوسائل التي تمكننا من إبقاء هذا الموضوع قيد الرصد المستمر بحيث يمكن إجراء تقييم دوري . كما أن من شأن توجيه التطورات التكنولوجية نحو مجالات التحقق وبناء الثقة أن يساعد في ابطاء سباق التسلح بغية وقفه وعكس اتجاهه في نهاية المطاف . إن الحل هو حل طويل الأجل لكنه يتعين أن تكون هناك بداية . والدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح تتيح لنا فرصة لاتخاذ خطوة أولى في هذا الاتجاه .

إن التحقق من الامتثال لاتفاقات نزع السلاح هو مسألة تهم جميع الأمم . ونحن جميعا نريد التأكد من الامتثال الصارم لاتفاقات تدمير الأسلحة أو الامتناع عن استحداثها . وقصور تدابير التحقق كان يتخذ في الماضي كمبرر لعدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح . ولهذا السبب ، فان إعلان ستكهولم الصادر عن قادة مبادرة الدول الست قد أكد بقوة على ما يلي : " الحاجة الى إقامة شبكة تحقق متكاملة متعددة الأطراف ضمن الأمم المتحدة كجزء لا يتجزأ من اطار معزز متعدد الأطراف لازم لضمان السلم والأمن خلال عملية نزع السلاح وكذلك في عالم خال من الأسلحة النووية " .

إن الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح هي وقت للتأمل والتداول . وهي فرصة لوضع جدول أعمال مشترك لنزع السلاح على صعيد متعدد الأطراف ، مما يعود علينا بالنفع حتى نهاية القرن . وهي فرصة للعمل بالاعتماد على الأسس التي أرستها الوثيقة الختامية في عام ١٩٧٨ . وهي مناسبة لضمان التعجيل في المفاوضات القائمة ، وخصوصا حول إتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، وإختتامها في أقرب وقت ممكن . وفي اعتقادي أن مفتاح نجاح الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح يكمن في وجود وعي بأهدافنا المشتركة والتحلي بالواقعية .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود الاعراب عن بالغ أسفنا لكون زميلنا منذ عهد طويل السفير البلغاري تيلالوف سيتركنا عما قريب . وأنا أعبر له عن أطيب تمنياتي . فمساهماته لا تحصى والجميع سيفتقده .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل الهند على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها الي وأعطي الكلمة الآن لممثل بلغاريا السفير تيلالوف .

السيد تيلالوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : تغمرني ، في اللحظة التي آخذ فيها الكلمة اليوم ، مشاعر التأثر . فمنذ أكثر من ستة أعوام مضت بدأت عملي في مؤتمر نزع السلاح في هذا الركن نفسه من القاعة ، وعلى وجه الدقة في الكرسي القائم على اليمين . واليوم يجد وفدي نفسه في نفس المكان . وبعبارة أخرى أتيحت لي فرصة الجلوس على كل المقاعد الأربعين حول هذه المائدة وأن أراقب وأشارك ، من كل زاوية ممكنة ، في أعمال المؤتمر ، بما في ذلك المنصب العالي الذي تتشرفون الآن ، أيها الرئيس الرفيق ، بشغله . ومع ذلك فلست أعتزم تحليل وتقييم أنشطة المؤتمر خلال الأعوام الستة الماضية . وأنا في غنى عن أن أذكركم بمواقف بلدي التي ذكرتها ودافعت عنها في مؤتمر نزع السلاح ، فقد تحدث هنا وزير خارجيتنا منذ ١٢ يوما فقط ، ومع ذلك ، إسمحوا لي أن أقول كلمات قليلة فقط .

حين بدأت عملي في مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٨٢ كانت رياح باردة تهب على العلاقات الدولية . ولم يكن المناخ مواتيا إطلاقا للعمل المثمر . وسجلت في المحاضر الكثير من البيانات والتقارير الحادة التي ألقيت ممارسة لحق الرد . وقد إعتدنا أن يلوم كل منا الآخر وأن ننقل المسؤولية عن سباق التسلح من كاهل الى آخر . ان الرغبات المعلنة عن تحقيق خطوات حقيقية نحو نزع السلاح لم تواكبها إرادة سياسية وعمل فعلي . وبعد بضعة أعوام ، بدأت أشعة الشمس تتسرب الى هذه القاعة أيضا . فبالقرب من موقع هيئتنا التفاوضية هنا في جنيف ، عقدت أول قمة بين غورباتشيف وريغان ، وإستمع العالم لأول مرة الى البيان المشترك الذي ذكر أنه " لا يمكن كسب حرب نووية ولا يجب خوضها أبدا " . وتلت ذلك قمة ثانية وثالثة ، ونحن الآن نعيش فترة سابقة لقمة رابعة بين غورباتشوف وريغان ، ووقّع أول إتفاق حقيقي لنزع السلاح وهناك إتفاق ثان في الطريق . واكتسبت مفاوضات الأسلحة الكيميائية زخما قويا في هذا المؤتمر بغية الاتفاق على نص اتفاقية مقبلة لحظر الأسلحة الكيميائية .

بيد أنني ، بطريقة أو أخرى أترك منصبي دون الاحساس بالرضا الذي يمكن أن يحس به المرء بعد انجاز عمل - أي تحقيق إتفاق واحد على الأقل متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح . وهذا هو السبب في أنني أتمنى باخلاص النجاح لكل زملائي في جهودهم المقبلة

التي آمل أن تنشطها قرارات دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

وعلى صعيد الخبرة الشخصية ، أود أن أؤكد لكم أنني سأحتفظ بأفضل ذكرى لكل الزملاء الذين عملت معهم في المؤتمر . لقد رحل عنا بعضهم الى الأبد مثل السفير كيومفيش ، من هنغاريا والسفير كرومارتي من المملكة المتحدة والسفير لوفيتز من الولايات المتحدة الامريكية ، وتقاعد آخرون . وأسندت للبعض الآخر مهام جديدة هامة . انني أشعر فعلا بالغبطة أن أرى بعض قدماء الاعضاء كالسفير غارسيا روبليس من المكسيك ونائب الامين العام للمؤتمر السفير بيراساتيغي ، مازالوا يؤدون واجباتهم في حيوية خدمة لقضية نزع السلاح النبيلة .

وأود أن أعرب عن إمتناني وشكرى لكم جميعا ، أيها الزملاء الاعزاء ، لتعاونكم وصداقتكم . وأود كذلك أن أعبر عن إمتناني الحار لكل أفراد الامانة ، وللسيد كوماتينا الامين العام شخصيا وهو صديق حميم لي ، وللمترجمين الشفويين الذين حاولوا ترجمة كلماتي رديئة الانكليزية الى اللغات الاخرى ، وبعبارة أخرى لكل الذين يصعب تخيل سير عمل المؤتمر بدونهم .

وإنها لمجرد الصدفة أيها الرئيس الرفيق ، أن أنهي مهمتي الدبلوماسية في وقت تشغلون فيه ، بمهارتكم الدبلوماسية الاصيلة ، أعمال المؤتمر . لكن كل فرصة تتيح امكانية من نوع أو آخر وأنا لا أود هدرها . ولا يسعني سوى أن أختتم كلمتي بالاشارة الى التعاون الممتاز الذي قام بينكم وبيني لا في المؤتمر فحسب بل وعلى صعد الانشطة العامة التي إضطلعنا بها كممثلين دائمين . وهو تعاون جدير بالعلاقات الاخوية بين بلدينا .

وأود أن أؤكد لكم ، أصدقائي الاعزاء ، أنني سأظل حيثما أكون دائم الاهتمام بعمل المؤتمر ، وسأكون سعيدا جدا لو كللت جهودكم بنتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن . تمنياتي لكم جميعا بالصحة الجيدة وبكثير من السعادة والنجاح في عملكم مستقبلا .

<u>الرئيس</u> : (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل بلغاريا السفير تيلالوف على بيانه وبخاصة على العبارات الطيبة التي وجهها الي بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح وكزميل له . إن السفير تيلالوف أحد أكثر المندوبين خبرة اذ بدأ نشاطه في المؤتمر منذ شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ . وقد لعب دورا هاما في أعمال المؤتمر الذي ترأسه خلال شهر حزيران/ يونيه ١٩٨٦ . وقد طور خلال فترة رئاسته الترتيبات التنظيمية لبحث البند ٣ من جدول الاعمال المتعلق بمسألة وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح

النووي . وقد عمل أيضا رئيسا للجنة المخصصة للضمانات الأمنية السلبية خلال الجزء الأول من هذه الدورة . وأنا على يقين من أننا جميعا نقدر إسهامه في أعمالنا التي أمكن لنا أداؤها بفضل شخصيته الودود وكفاءته المهنية . وإسمحوا لي أن أنزع عن نفسي ولو للحظة واحدة قيد منصب الرئاسة لأضيف الى هذا التقدير مشاعر التقدير الشخصية من جانبي . لقد حظيت بمتابعة أداء السفير تيلالوف لا في مجال نزع السلاح فحسب ولكن في مختلف المجالات الأخرى في كل من مؤتمر نزع السلاح وبصفته الممثل الدائم فوجدت فيه شخصا متميزا يتصف بإحساس عميق بالمسؤولية وروح التعاون . وإسمحوا لي أن أعرب بإسمكم جميعا عن أفضل الأمنيات له ولأسرته بالتوفيق المستمر في أنشطته في مجال العلاقات الدولية .

وبهذا تنتهي قائمة المتكلمين اليوم هل يرغب أحد من الأعضاء في الكلام ؟ أرى ممثل منغوليا يشير وأعطيه الكلمة .

السيد بياري (منغوليا) (الكلمة بالروسية) : لقد أنهى صديقنا الحميم ممثل جمهورية بلغاريا الشعبية لدى مؤتمر نزع السلاح السفير قنسطنطين تيلالوف عمله في هذه الوظيفة وسيغادر جنيف قريبا . وأنا إذ أعبّر عن مشاعر زملائي في مجموعة الدول الاشتراكية ومشاعري الخاصة أود أن أؤكد على أن السفير قنسطنطين تيلالوف الذي رأس الوفد البلغاري الى مؤتمر نزع السلاح لفترة طويلة من الزمن قد أخبرنا للتو بأنه أتم حلقة كبيرة ، ألا وهي الحلقة التي تشكلها هذه المائدة المستديرة الشهيرة وقدم في أثناء ذلك إسهاما هائلا في أعمال مؤتمر نزع السلاح ، وبغض النظر عن جاذبية السفير تيلالوف الشخصية الذي أسعدنا جدا التعامل معه ، وعن هدوئه وحكمته ونفاذ بصيرته وإهتمامه الشديد بآراء الآخرين وأسلوبه البناء الواقعي إزاء المشاكل التي يتم درسها في هذا المؤتمر ، وقناعته الثابتة بضرورة حل هذه المسائل وتوفر إمكانات الحل لصالح كافة الأمم والشعوب ، وهي صفات أكسبته ، عن جدارة ، نفوذا وسمعة طيبة في هذا المحفل . نحن سنفتقد كثيرا هذا الرجل الطيب الخلق وسنفتقد هذا الصديق الذي يمكن دائما التعويل عليه . وسنفتقد علمه الغزير وخبرته الواسعة . إننا نتمنى للسفير تيلالوف كل توفيق في نشاطاته المقبلة ونتمنى له الصحة والعافية ولزوجته يوليا السعادة والنجاح ولأولاده أيضا ونقول له وداعا والى لقاء جديد في المستقبل .

الرئيس : أشكر ممثل منغوليا على بيانه . وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد غرينجر (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) لقد اطلع ممثل الاتحاد السوفياتي المحترم السفير نازاركين المؤتمر على التعليمات

التي تلقاها الوفدان من حكومتيهما نتيجة الاجتماعات الوزارية المنعقدة مؤخرا في موسكو . وسيتقيد وفد الولايات المتحدة بالطبع بهذه التعليمات بل إننا بدأنا ذلك بالفعل . وستلاحظون اذا ما اطلعتم على بيانات السفير فريدرسدورف في ١٤ و ١٩ نيسان/ ابريل ، إن القضايا الواردة في البيان المشترك الذي تطرق اليه السفير نازاركين اليوم ، أي توطيد بناء الثقة ، والانفتاح ، والتحقق ، والامن هي عينها القضايا التي يعتبرها وفدي ذات أهمية ويرى أنه ثمة ضرورة للمزيد من التعمق فيها . وهناك بالطبع قضايا أخرى سبق أن ناقشناها ترد في هذين البيانين ونحن على إستعداد لبذل جهود بنّاءة في كافة هذه المجالات . وسنعود في الدورة القادمة عندما نجتمع في الصيف من جديد لتناول البيان المشترك بالمزيد من الدراسة لانه يغطي بطبيعة الأمر العديد من المجالات بالاضافة الى الاسلحة الكيميائية .

أما بالنسبة لتبادل البيانات المتعدد الاطراف ، فقد أحاط وفدي علما بالاقتراح السوفياتي ونحن ندرسه الآن دراسة دقيقة ، وكذلك بالاقتراحات الاخرى كالذي تقدمت به عدة دول غربية مؤخرا . وتقييمنا المبدئي يتلخص في أن الاقتراح الاخير يتضمن إمكانات أوسع للتقدم في المفاوضات لانه يدعو ، على ما يبدو ، لتقديم المزيد من المعلومات المفيدة عندما تكون هذه المعلومات على أعظم قدر من الاهمية . ويبدو أن الاقتراح السوفياتي فيه بعض الخلل . لكنا نتعامل بأذهان نيرة فيما يتعلق بالنهج الذي ينبغي أن يتبعه مؤتمر نزع السلاح ونتطلع الى دراسة كافة الخيارات بالاضافة الى أية إحتمالات أخرى قد تطرح أمامنا عندما نستأنف أعمالنا في الصيف . أما بالنسبة للتحفظات التي أعرب عنها وفدي وغيره من الوفود فيما يخص بعض المعلومات التي كشف عنها السوفيات مؤخرا فقد قال السفير فريدرسدورف الاسبوع الفائت أنه بالنظر الى تجارب الماضي غير المشجعة لا يمكن قبول التصريحات دوما على علاتها . وتعلمون جميعا طبيعة التجارب البائسة التي يتحدث عنها ولا أنوي الخوض فيها مرة أخرى في هذا المقام . لقد بحثناها من قبل في بياناتنا على مدى السنتين أو الثلاث سنوات الماضية . وسأقتصر على القول بأن هذه التجارب لم تكن أضغاث أحلام ولكنها مع ذلك لم تقلل من حماسنا لتبادل البيانات المتعدد الاطراف . والواقع أنه على النقيض من ذلك أوضحت لنا هذه التجارب بأن هذا التبادل ينطوي على أهمية خاصة بالنسبة لما نبذله من جهود .

وأما الاقتراح السوفياتي المتعلق بالجهود المتعددة الاطراف الرامية الى إستحداث وإختبار طرق لتفتيش المرافق التجارية ، فقد رحبنا بهذا الاقتراح في الماضي . ولا نعتقد أنه من الشطط في شيء أن نعد العدة للتجارب الجديدة قبل الشروع فيها . فأول شيء بالطبع كما ذكر السفير فريدرسدورف في الاسبوع الماضي هو أننا بحاجة للمزيد من المعلومات الدقيقة عما ينويه الاتحاد السوفياتي ، وفي هذا المضمار ، نحن بلا شك نقدر الايضاحات التي أدلى بها السفير السوفياتي بصدد هذا

الاقتراح ، ونرحب بها ، لاسيما ملاحظته المتعلقة بتطوير اجراءات التحقق على الصعيد الوطني بإعتبار ذلك الخطوة الأولى للمضي قدما في هذه التجربة . وكان ذلك هو الاقتراح الذي قدمناه في الأسبوع الماضي . وكما يسلم به الاقتراح السوفياتي فإن المفتشين سوف يتبعون الاجراءات التي يتم وضع تفاصيلها في مؤتمر نزع السلاح هنا . أما التحفظ الذي أعربنا عنه الأسبوع الفائت فهو لا يتعدى رغبتنا في وضع هذه الاجراءات قبل اللجوء الى إستدعاء خبرائنا الكيميائيين من مفاوضاتهم ليقوموا بالمهمة المتمثلة في زيارة هذه المرافق والتي تستغرق وقتا طويلا على ما فيها من أهمية . إننا نتطلع الى إنعقاد الدورة الصيفية حيث ستتم معالجة هذه القضايا الهامة وغيرها من القضايا مرة أخرى وأملنا كبير في أن نتوصل الى حل لها .

ويود وفدي أن ينضم الى بقية الوفود في الاعراب عن أسفه إزاء الخسارة المتمثلة في أننا سنحرم قريبا من جليل خدمات السفير تيلالوف من بلغاريا ، الدبلوماسي القدير الذي سيتركنا .

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه وأعطي الكلمة الآن الى ممثل جمهورية إيران الاسلامية .

السيد مشهدي (جمهورية إيران الاسلامية) (الكلمة بالانكليزية) ورد في التقرير الذي وضعته البعثة التي أرسلها الأمين العام للتحقيق في إستخدام الأسلحة الكيميائية ، كما هو مبيّن في الوثيقة S/18852 بتاريخ ٨ أيار/ مايو ١٩٨٧ أن المختصين في الوقت الذي قالوا بأن الأسلحة الكيميائية أستخدمت مرة أخرى ضد القوات الايرانية من جانب القوات العراقية وسببت أيضا إصابات بين المدنيين في جمهورية إيران الاسلامية ، خلصوا الى ما يلي :

" نحن نعتقد جميعا إعتقادا راسخا أننا قمنا على المستوى التخصصي ببذل كل ما نستطيع بذله في سبيل تحديد أنواع المواد الكيميائية والأسلحة الكيميائية التي تستخدم في النزاع الايراني العراقي . ونرى بأن تضافر الجهود على المستوى السياسي وحده السبيل الفعّال لضمان تقيد كافة الأطراف الموقعة على بروتوكول جنيف عام ١٩٢٥ بالتزاماتها " .

وحذر الاختصاصيون في النهاية الأسرة الدولية من مغبة عدم الإكتراث بهذا الموضوع في المستقبل بقولهم ، " قد يؤدي ذلك في المستقبل الى وضع يجد فيه العالم نفسه أمام خطر إستخدام الأسلحة البيولوجية " . ومما يؤسف له أن نلقى أن هذه الجهود الموصى بتضافرها على الصعيد السياسي لم تتحقق فحسب بل شاهدنا ، على النقيض من ذلك ، قبولا الى حد ما بمثل هذه الجرائم .

ونواجه الآن تصعيدا لم يسبق له مثيل في إستخدام الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين محرقة حلبجة أبلغ مثال على ذلك . ومما يدعو للسخرية أن طلبنا بإرسال فريق لم تتم الاستجابة اليه إلا بعد أكثر من أسبوعين وحتى عندئذ كان ناقص العضوية والأسوأ من ذلك أنه لم يقم بزيارة موقع الجريمة . وينبغي أن لا يغرب عن البال أنه عندما يخرج المارد من قمقمه لا قدرة لأحد على أن يعيده اليه . وعندما تصبح الأسلحة الكيميائية وسيلة من وسائل الحرب في كل نزاع في العالم وعندما تصل نتائجها البيئية السلبية الى تخوم العديد من البلدان يكون قد فات الأوان حتى للتأسي ازاء هذا البلاء الذي يجلبه المرء لنفسه .إن عدم الاستجابة للاجراءات التي إتخذها مجلس الأمن الدولي جعل إستخدام العراق للأسلحة الكيميائية أمرا واقعا ، وأصبح جزءا عاديا من كل عملية في هذه الحرب التي بدأتها العراق في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ . وفي ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٨٨ تعرضت بلدة دارخوفين وضواحيها في منطقة سوسانغرد في المقاطعة الجنوبية من إيران في إقليم خوزستان الى قصف مكثف بالأسلحة الكيميائية من جانب القوات العراقية ، وهذا التصرف كسابقه في حلبجة كان موجها ضد المدنيين الذين لا تتوفر لهم الحماية وخلف وراءه عددا من الإصابات . وقد سارعت جمهورية إيران الاسلامية بتقديم طلب عن طريق بعثتها الدائمة في نيويورك الى الأمين العام للأمم المتحدة لإرسال فريق تقصي الى المنطقة وللتحقق مرة أخرى من الوقائع الثابتة .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) أشكر ممثل جمهورية إيران الاسلامية على بيانه . هل هناك من يرغب في طلب الكلمة الآن ؟ ليس هناك أحد .

أنتقل الآن الى موضوع آخر . كما أعلنت في إفتتاح هذه الجلسة العامة ، أنوي الآن أن أطرح على المؤتمر تقريري اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية واللجنة المخصصة لإتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من إستعمال الأسلحة النووية أو التهديد بإستعمالها ضدها كما وردا في الوثيقتين CD/820 و CD/825 بغية إعتمادهما .

أبدأ بعرض تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية . اذا لم أسمع أى إعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد التقرير الوارد في الوثيقة CD/820 .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) أود أن أقدم تهاني للسفيرة تيسا سولزبي من المملكة المتحدة بمناسبة إختتام أعمال اللجنة المخصصة بنجاح . وأود الآن أن أعرض تقرير اللجنة المخصصة لإتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير

الحائزة للأسلحة النووية من إستعمال الأسلحة النووية أو التهديد بإستعمالها ضدها الوارد في الوثيقة CD/825 . وإذا لم يكن هناك من إعتراض سأعتبر أن المؤتمر يعتمدها .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) أود أيضا أن أقدم تهانينا للسفير قنسطنطين تيلالوف من بلغاريا للنتائج الطيبة التي أسفرت عنها مداولات اللجنة المخصصة لإتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من إستعمال الأسلحة النووية أو التهديد بإستعمالها ضدها .

وأود الآن تعليق الجلسة العامة لنعود بعد خمس دقائق لعقد جلسة غير رسمية للمؤتمر لمباشرة القراءة الثانية للتقرير الخاص الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

تعلق الجلسة العامة .

وقد علقت الجلسة الساعة ١٢/٥٥ وأستؤنفت الساعة ١٢/٤٠ .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) أعلن استئناف الجلسة العامة ٤٦٠ لمؤتمر نزع السلاح . في ضوء تبادل الآراء الذي جرى في الجلسة غير الرسمية ، إسمحوا لي أن أقترح أن يوافق المؤتمر على إنهاء الجزء الأول من دورة عام ١٩٨٨ في جلسة عامة تعقد يوم الجمعة في ٢٩ نيسان/ ابريل الساعة ١٧/٠٠ بعد الظهر . وسيعقد المؤتمر أيضا جلسته العامة العادية يوم الثلاثاء ٢٨ نيسان/ ابريل الساعة ١٠/٠٠ صباحا ، تليها جلسة غير رسمية لإختتام دراسة مشروع الفقرات الموضوعية في إطار مختلف بنود جدول الأعمال . إذا لم يكن هناك أي إعتراض ، فسيتقرر ذلك .

وقد تقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥

CD/PV.461
28 April 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والستين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد دافيد مايسزتر (هنغاريا)

GE.88.61241

الرئيس : (الكلمة بالإنكليزية) أعلن إفتتاح الجلسة العامة ٤٦١ لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في تقارير الهيئات الفرعية ، وفي التقرير الخاص المقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، الا أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لاي عضو أن يطرح أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر ، اذا ما رغب في ذلك ،

وحسبما أعلن في جلستنا العامة المعقودة يوم الثلاثاء ، سيعقد المؤتمر اليوم جلسة غير رسمية فور انتهاء هذه الجلسة العامة ، لاستئناف القراءة الثانية لمشاريع الفقرات الموضوعية من التقرير الخاص المقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

لدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا باكستان وزائير ، وممثل فنزويلا الذي سيتحدث بصفته رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وممثلة المكسيك التي ستتحدث بالنيابة عن رئيس اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح .والكلمة الآن لممثل باكستان ، السفير أحمد .

السيد أحمد : (باكستان) (الكلمة بالإنكليزية) أعتزم أن أتناول في بياني اليوم البنود ٤ و ٧ و ٨ من جدول أعمالنا وكذلك مسألة سير عمل المؤتمر بفعالية وتحسينه .

إن مفاوضاتنا بشأن فرض حظر على الأسلحة الكيميائية هي أكثر مجالات عملنا المبشرة بتحقيق نتائج ويظهر ذلك في قوة المناقشات التي أجريناها بشأن هذه المسألة ؛ فقد وصلت هذه المفاوضات الى مرحلة متقدمة تلوح فيها نهاية لها لكنها ليست في حوزتنا تماما بعد . وقد تقدم عمل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية كثيرا خلال الدورة الاخيرة وخلال الفترة الفاصلة بين الدورتين تحت رئاسة السفير السويدي ايكيوس الذي ساعده بكفاءة فريقه من منسقي البنود ويحالفنا الحظ مرة أخرى هذا العام بأن يكون رئيس اللجنة السفير البولندي سويكا الذي وجه بمهارة منذ ست سنوات مضت مداولات الفريق العامل المعني بهذا البند من جدول أعمالنا .

وقد ناقشنا مسألة حظر الأسلحة الكيميائية طوال عشرين عاما في هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف . ويتبين الشوط الذي قطعناه خلال الأعوام الستة الماضية من التقرير الخاص الذي قدم الى المؤتمر في اجتماعه الاخير فللمرة الأولى . يتضمن

التقرير لغة متفق عليها أو صيغا مقترحة بشأن جميع مواد مشروع الاتفاقية . غير أنه لا يمكن أن يقاس التقدم المحرز بمجرد حجم تقريرنا . فمازال هناك كثير من العمل الشاق يجب القيام به قبل بلوغ هدفنا .

وقد شددت وفود عديدة على ضرورة التعجيل بسرعة تقدم عملنا . ونحن نشارك في هذا الرأي . وقد دعا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧/٤٢ ألف الذي اعتمدته في العام الماضي بدون تصويت الى تكثيف مفاوضاتنا. وينبغي الاهتمام بهذه الدعوة .

ولا يمكن أن يبالغ بما فيه الكفاية في التشديد على ما لإبرام اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية من طابع عاجل في وقت تكثر فيه التقارير عن استعمال هذه الاسلحة وتتراكم فيه المخزونات ، وتنتج فيه هذه الأسلحة من جانب عدد متزايد من الدول وتهدد فيه التطورات العلمية والتكنولوجية بالتسبب في استحداث أنواع جديدة وأشد فتكا من الأسلحة الكيميائية . فالأنباء عن تجدد استعمال الأسلحة الكيميائية في الحرب الدائرة بين ايران والعراق تثير قلقا بالغا لدى حكومة باكستان وشعبها . ونكرر ادانتنا الشديدة لجميع الأعمال التي تنتهك بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ونحث طرفي النزاع على الالتزام بقواعد القانون الدولي الانساني ، ولاسيما الاحكام المتعلقة بالنزاع المسلح .

فالحالة التي نوجد فيها يجب أن تدفعنا الى مضاعفة جهودنا وقد وصلت مفاوضتنا الى مرحلة حاسمة . فاذا وجدت الارادة السياسية ، يكون في الإمكان احراز تقدم كبير حقيقي وستكون الاتفاقية التي نتفاوض بشأنها أول اتفاق متعدد الاطراف لنزع السلاح ينص على انشاء آلية دولية للإشراف على تنفيذ أحكامها ورصد فرع هام من فروع الصناعة المدنية . وستعطى دفعة قوية لمؤتمر نزع السلاح وستعزز عملية نزع السلاح المتعددة الاطراف . وينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة .

كما أعلن السفير ايكيوس في ٨ آذار/مارس نيابة عن مجموعة الـ ٢١ فان بلدان عدم الانحياز والبلدان المحايدة تريد أن تبرم في المستقبل القريب اتفاقية غير تمييزية وشاملة وقابلة للتحقق منها وفعالة عالمية حقا لحظر الأسلحة الكيميائية . وستعمل هذه البلدان باصرار من أجل تحقيق هذا الهدف ولن تقبل التدابير الجزئية أو الترتيبات المحدودة . وقال إن وفده يعتقد أنه ينبغي معالجة مسألة الانتشار في اطار اتفاقية عالمية .

لقد قَلت الخلافات بشأن بعض القضايا المعلقة خلال الجزء الربيعي للدورة الحالية غير أن هناك عددا من المشاكل التي مازالت تنتظر حلا ، مثل ترتيب التدمير ، ورصد الصناعة المدنية ، والهيكل المؤسسي والتفتيش بالتحدي ومن الواضح أن كثيرا من

العمل الشاق ينتظرنا في الصيف وما بعده . ويجب أن نحث جميع الوفود على معالجة هذه المسائل بالحاح بحس من الاستعجال وبروح بناءة .

وحدث بعض من زيادة تقارب الآراء بشأن ترتيب التدمير الذي تم بشأنه تحديد كثير من الآراء المشتركة في العام الماضي . ونرى أنه يمكن معالجة المخاوف التي أبديت بشأن الأمن خلال فترة التدمير بادخال تعديلات ملائمة على ترتيب التدمير . ثم تقديم عدة اقتراحات مفيدة للنص على تعادل المخزونات . ومن جهة أخرى ، سيثير الاحتفاظ بمخزونات سرية أو استمرار الانتاج خلال فترة التدمير من المشاكل أكثر مما سيحله .

ونحن نرحب بالتفاهم الذي توصل اليه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وهما أكبر دولتين حائزتين للأسلحة الكيميائية ، بشأن تعريف مرفق الأسلحة الكيميائية وبشأن مبدأ وجوب تدمير هذه المرافق تدميرا كاملا . ومن المفروض أن يسهل هذا التفاهم الاضطلاع خلال هذا الصيف بعمل محدد بشأن المادة الخامسة داخل اللجنة المخصصة وستشكل المادة السادسة أحد أهم أجزاء الاتفاقية . فعلى خلاف الاحكام المتعلقة بالتدمير والتي ستنطبق فقط على الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية والتي يؤمل أن يبطل استعمالها بعد فترة انتقالية يجري خلالها ازالة المخزونات ومرافق الانتاج وسيكون نظام مراقبة الصناعة الكيميائية غير محدد المدة وله أهمية مباشرة بالنسبة لعدد أكبر كثيرا من البلدان ويجب أن يكون هذا النظام غير اقتحامي قدر الإمكان ، وأن يكون فعال التكاليف أيضا . وفي الوقت ذاته ، يجب أن يكون فعالا في توليد الثقة بالامتثال للاتفاقية .

وقد أسهم الاقتراح المقدم من جمهورية ألمانيا الاتحادية (CD/791) بشأن عمليات التحقق المخصصة مساهمة مفيدة في مناقشاتنا . فقد لفت النظر الى مشكلة حقيقية ، وهي مشكلة احتمال الانتاج الخفي في المرافق المخصصة عادة للأغراض السلمية لكنها يمكن أن يتحول الى انتاج مواد كيميائية تشكل خطرا على أهداف الاتفاقية غير أن وفدنا سيحترس من أية اجراءات تتخذها الامانة الفنية ويكون لها رائحة التفتيش بالتحدي لأن هذه الاجراءات يمكن أن تضعف طابع الأمانة غير السياسي .

وتقدم العمل المتعلق بالمادة الثامنة من الاتفاقية تقدما ملموسا وأصبحت الخطوط العريضة للهيكل المؤسسي أكثر وضوحا . ووصف المجلس التنفيذي بأنه "أقوى" هيئة . ونحن لا نرى القضايا بهذه الصورة . فهدفنا يجب أن يتمثل في انشاء منظمة تشكل بطريقة ديمقراطية وتكون فعالة للاشراف على تنفيذ الاتفاقية والامتثال لاحكامها وينبغي للمؤتمر العام . بوصفه الهيئة العليا التي تتضمن جميع الدول الأطراف على

أساس المساواة أن يفوض الى المجلس التنفيذي وظائف يومية ذات طابع روتيني مع احتفاظه في نفس الوقت بسلطة اشرافية عليه .

ولايزال تكوين المجلس التنفيذي مسألة تتطلب حذرا ويسعدنا أنها تعالج الآن داخل الفريق العامل المختص التابع للجنة . ويعتقد وفدي أنه لا ينبغي أن يكون حجم المجلس التنفيذي كبيرا الى درجة اضعاف قدرته على اتخاذ قرارات سريعة ولا أن يكون صغيرا الى درجة أن يحرم من طابع تمثيلي حقا . فينبغي أن يستند تكوينه الدقيق الى مبدأي التوزيع الجغرافي العادل والتوازن السياسي ، ونحن ليسوا مقتنعين بأنه تم تبين حالة تستدعي أخذ أي معيار آخر في الاعتبار في هذا الشأن .

وكما أشارت اليه وفود عديدة هناك علاقة متبادلة بين تكوين المجلس التنفيذي واجراءاته لاتخاذ القرارات وبالمثل ، نرى أن هناك صلة بين هاتين المسألتين من جهة ، وسلطات ووظائف كل من المؤتمر العام والمجلس التنفيذي ، من جهة أخرى .

وستحتل اجراءات التفتيش بالتحدي مكانا بالغ الاهمية في نظام فعال للتحقق للردع عن الانتهاك وكذلك لايجاد الثقة بالامتثال . وهناك تسليم عام بضرورة أن تكون هذه الاجراءات الزامية دون حق في الرفض . وأسفرت المشاورات التي أجراها رئيس اللجنة المخصصة لدورة عام ١٩٨٧ عن احراز تقدم ملموس كما يتضح ذلك في التذييل الثاني من التقرير . وهناك قدر كبير من الاتفاق على اجراءات بدء التفتيش . ولاسيما على وجوب عدم حدوث " تسرب " سياسي قبل بداية هذه العملية .

أما فيما يتعلق باجراء التفتيش فعلا ، فإن الامر مازال يتطلب وضع اجراءات توفق بين مطالب تفتيش فعال مع حق الدول الشرعي في حماية معلومات حساسة لا ترتبط بالاسلحة الكيميائية . هذا فضلا عن أن مجموعة كاملة من القضايا المتصلة بمتابعة تقديم تقرير التفتيش مازالت تحتاج الى دراسة متعمقة ، فهذه مسائل ينبغي للهيئتين السياسيتين اللتين ستنشآن بموجب الاتفاقية ، وهما المجلس التنفيذي والمؤتمر العام ، أن تشتغلا فيهما بطريقة هادفة . فما أن أثيرت الشكوك علنا بشأن الامتثال للاتفاقية . لن يمكن الاستمرار في اعتبار أن المسألة تهم الدولتين الطالبة والموجه اليها الطلب وحدهما وينبغي لهما أن يجدا لها حلا ثنائيا . فلكل طرف في الاتفاقية مصلحة في السهر على اجراء التفتيش بطريقة فعالة وبالتوصل قدر الامكان الى نتائج واضحة بشأن الامتثال أو غير ذلك . ويمكن للمجلس التنفيذي أن يبت في هذه المسائل بطريقة ملائمة . ففي رأينا أنه ينبغي للمجلس التنفيذي . في حالات خرق الاتفاقية التي لا تصحح على الفور . وفي حالات الانتهاكات الخطيرة الطابع . أن يحيل الأمر الى

المؤتمر العام لاتخاذ اجراءات أخرى تشمل إمكانية إتخاذ تدابير لاستعادة الثقة في الإتفاقية .

وقد أولينا اهتماما خاصا للمادتين العاشرة والحادية عشرة من الاتفاقية اللتين تتناولان على التوالي المساعدة والتنمية الاقتصادية والتطور التكنولوجي . ونؤيد تماما الاقتراح المقدم من الارجنتين بشأن المادة العاشرة (CD/809). ومازالت بعض الوفود تعالج هذه المسائل من زاوية ضيقة الى حد ما وتعتبرها قضية أخرى من قضايا الشمال ـ الجنوب . غير أنه ينبغي النظر الى الاحكام الفعلية المتعلقة بهاتين المادتين من منظور أعم بوصفهما وسيلة من وسائل تعزيز هدف عالمية الاتفاقية ودعم قابليتها للاستمرار . والدولة التي تواجه تهديدا بالأسلحة الكيميائية ليس أمامها حاليا خيار آخر سوى اكتساب قدرة رادعة خاصة بها . ولن تصبح من ثم طرفا في الاتفاقية أو ستنسحب منها بعد أن تكون قد أصبحت طرفا فيها إلا إذا أمكنها الاعتماد على ضمانات في مجال المساعدة من الدول الأطراف لمواجهة هذا التهديد . وينبغي تقديم هذه الضمانات من خلال احكام في الاتفاقية تتعلق بتقديم مساعدة الزامية الى الدولة المهددة وذلك باتخاذ تدابير حمائية . فمن شأن وجود مثل هذه الاحكام في الاتفاقية أن يعمل في حد ذاته رادعا لأي جهة تعتزم إستعمال الأسلحة الكيميائية .

وفي رأينا ، انه يجب أن تتضمن المادة الحادية عشرة من الاتفاقية تعهدات بتعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي في تطبيق الكيمياء على الأغراض السلمية . وليس من جديد في هذا الالتزام لانه توجد أحكام مماثلة في إتفاقين آخرين متعددي الأطراف لنزع السلاح ، وهما معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة البيولوجية . ومما يقوي الحجج المقدمة لصالح تضمين المادة الحادية عشرة أحكاما بشأن التعاون هي العلاقة المسلم بها عموما بين نزع السلاح والتنمية وزيادة الثقة التي سيولدها الامتثال للاتفاقية .

وقبل أن أنتقل الى بنود أخرى من جدول الأعمال أود أن أعرب عن تقديري للوفد السوفياتي لقيامه باتخاذ الترتيبات اللازمة لزيارة مرفق شيخاني العسكري في تشرين الاول/أكتوبر الماضي ، لما قدمه من معلومات عن المخزونات السوفياتية من الأسلحة الكيميائية . ونرحب أيضا بالاقتراحات المختلفة التي قدمت لتبادل المعلومات على المستوى المتعدد الاطراف عن مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق الانتاج وغيرهما من البيانات ذات الصلة . فمن شأن هذه المعلومات أن تعطينا فكرة أفضل عن ضخامة المهمة التي يتوقع من هيئة التفتيش أن تضطلع بها ، وأن تيسر من ثم عملنا في صياغة الأجزاء ذات الصلة من الاتفاقية .

لقد استطاعت اللجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية أن تستكمل تقريرها الى الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح بسرعة فائقة في ظل ما للسفيرة سولسبي من المملكة المتحدة من رئاسة قديرة . فسجلات المنسقين بشأن القضيتين تشمل الآن صيغا محتملة بشأن التحقق والامتثال وغير ذلك من العناصر الرئيسية - كل من مسألة الأسلحة الإشعاعية بالمعنى " التقليدي " وكذلك بحظر الهجوم على المرافق النووية . ولم يضيق نطاق الخلافات بشأن أي من هاتين القضيتين . ولكن بعد أن عينا الآن المشاكل بوضوح ، يمكن اجراء تقييم واقعي لاحتمالات المستقبل .

إن باكستان اهتمت وتهتم اهتماما بالغا بمسألة الهجوم على المرافق النووية . ومازلنا نعتقد أن هذا المؤتمر هو المحفل الملائم لمعالجة هذا الموضوع. وقد أعلن موقفنا من القضايا الموضوعية في مناسبات سابقة في المؤتمر ولن أكرر سبب عدم استطاعتنا قبول معيار التدمير الشامل الذي يحبذه البعض .

وقد واصلت اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح عملها بالتوجيه الحكيم الذي وفره لها السفير غارسيا روبليس على أساس النص الشديد الامتلاء بالاقتراحات المعقوفة الذي نشأ عن أعمال العام الماضي . ولاحظنا هذا الربيع التقدم المحرز في صياغة كلمات متفق عليها في عدة فقرات . وغني عن القول أنه ينبغي اعتبار البرنامج كلاً متكاملاً ومازالت هناك خلافات كبيرة حول عدد من القضايا الحاسمة نذكر منها قضية واحدة هي الاهمية الاساسية الواجب تعليقها على نزع السلاح النووي . وسيحتاج النص الجديد المتعلق بالمبادىء والذي عرض على اللجنة في اجتماعها الاخير الى فحص دقيق . وسينصب اهتمامنا الأول فيما يتعلق بهذا الفرع وغيره من الفروع على أنه ينبغي ألاّ ينتقص البرنامج الشامل لنزع السلاح من الاولويات والمبادىء الراسخة في الوثيقة الختامية وأن يراعي كما ينبغي التطورات التي حدثت منذ ذلك الحين .

لقد جاءت مناقشتنا بشأن فعالية سير عمل المؤتمر وتحسينه في حينها بسبب قرب انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح التي يشمل جدول أعمالها استعراضا لدور الامم المتحدة في مسائل نزع السلاح . وقد زودتنا تقارير فريق السبعة الذي يجتمع منذ العام الماضي برئاسة السفير الصيني فان بقدر كبير من الآراء والاقتراحات في هذا الصدد .

ويعتقد وفدي أن الهيكل الحالي والاجراءات الراهنة للمؤتمر سليمان فانعدام التقدم في بنود محددة من جدول أعمالنا لا يرجع الى أية عيوب في أساليب عملنا، بل الى انعدام الارادة السياسية . ونحن لا نؤمن بالتغيير من أجل التغيير لكننا على استعداد لتأييده اذا ما ثبتت ضرورة ذلك بوضوح . ونرحب مع ذلك بالمناقشة التي

تدور حاليا حول هذه المسألة لاننا نرى أنه ينبغي أن يكون استعراض أساليب عملنا ، شأنها شأن أساليب عمل أي منظمة أخرى . عملية مستمرة .

وتعبر الاقتراحات الداعية الى اطالة مدة الدورة رغبة في تعجيل عمل مؤتمر نزع السلاح في مجال البنود التي تجري المفاوضات بشأنها ويتسم فعلا النظام الداخلي الراهن الذي ينص على عقد دورات استثنائية وعلى اجتماع الهيئات الفرعية فيما بين الدورات بالمرونة اللازمة فاجتماعات اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية التي تعقد بين الدورات مثال ينطبق على هذه الحالة وستكون ميزة الاقتراح الخاص بعقد خمس دورات مدة كل منها خمسة أسابيع على مدى السنة هي أنه سيعطينا فترات بينية لاعداد مواقفنا واقتراحاتنا ، ولكن ألا يضيع هذا المكسب الى حد كبير بسبب التوقف المتكرر في عملنا بفعل تواتر فترات العطلة وعلينا أيضا أن نضع في اعتبارنا أنه لا بد من أن تتداخل دوراتنا مع دورات لجنة نزع السلاح واللجنة الأولى في نيويورك .

ونحن نؤيد زيادة عدد أعضاء مؤتمر نزع السلاح قريبا بأربعة أعضاء كما تقرر في ١٩٨٣ . غير أنه يجب عدم القيام بأي عمل يخل بالتوازن السياسي الحساس الذي هو أحد الشروط الأساسية اللازمة لسير عمل مؤتمرنا بطريقة فعالة .

وقدمت وفود عديدة اقتراحات لاستعراض جدول أعمالنا في ضوء التطورات الجديدة. ونرحب بالاقتراحات التي دعت الى توسيع جدول الاعمال ، وسنعرض أفكارنا على المؤتمر في الوقت الملائم بشأن الاضافات التي يمكن ادخالها . وقد سبق زيادة جدول الاعمال بثلاثة بنود منذ عام ١٩٧٩ . ولا شك أنه سيجري ادراج بنود أخرى مع تحديد مزيد من البنود الملائمة للمفاوضات المتعددة الأطراف . غير أننا لن نحبذ حذف أي بند على أساس مجرد أنه أحرز بشأنه تقدم قليل أو لم يحرز فيه أي تقدم . فإذا طبق هذا المعيار، يجب أن يكون أول بند يسقط هو حظر التجارب النووية ـ وهذا أمر أعتقد أنه ليس من بيننا أحد يتمناه .

واسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أقول أن اجراءاتنا الراهنة قد خدمتنا جيدا ، وإنها ليست في حاجة الى أي اعادة تشكيل جذرية وإن بها القدر اللازم من المرونة لمواجهة مطالب مهامنا .

الرئيس : (الكلمة بالإنكليزية) أشكر ممثل باكستان على بيانه . والكلمة الآن لممثل زائير السيد مونشمفولا أومفواني .

السيد مونشمفولا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، حيث إنني أتحدث لأول مرة في دورة المؤتمر هذه ، إسمحوا لي أن أعرب لكم بإسم وفدي وبإسمي شخصيا عن امتناني للطريقة التي وجهتم بها أعمالنا بحزم وكفاءة خلال هذا الشهر الذي يوشك على الانتهاء . واسمحوا لي أيضا أن أهنىء من سبقاك في الرئاسة في شهري شباط/فبراير وآذار/مارس وهما سعادة السفيرين روزي من الجمهورية الديمقراطية الالمانية وشتولبناغل من جمهورية المانيا الاتحادية اللذين وضعا كل خبرتهما وكفاءاتهما في خدمة المؤتمر .

وأود أيضا أن أنتهز هذه المناسبة لأقدم تهاني وفد زائير الى سعادة السفير كوماتينا ، الامين العام للمؤتمر والممثل الشخصي للأمين العام للامم المتحدة والى نائبه سعادة السفير بيراساتيغي على ما يقومان به من مهمة صعبة وملهمة في هذا المؤتمر . ويسعدني أيضا أن أرحب بالسفراء الذين وصلوا حديثا الى هذا المؤتمر وهم السفراء سولزبي من المملكة المتحدة ، ومارشان من كندا وأزيكيوي من نيجيريا والعربي من مصر ، وأزامبوخا من البرازيل وسويكا من بولندا وناصري من ايران .

وأود أخيرا أن أحيي ذكرى السفير كروماتي الذي أحزنت وفاته بشدة أعضاء هذا المؤتمر الذين يذكرونه دبلوماسيا نموذجيا عمل في هذا المؤتمر بمهارة وفصاحة وتفان .

وفي الوقت الذي توشك فيه أعمال دورة مؤتمرنا الربيعية على الانتهاء وفي عشية دورة الامم المتحدة الاستثنائية الثالثة ، يود وفد جمهورية زائير أن ينضم الى المتحدثين الذين سبقوه للإعراب عن وجهات نظره بشأن مختلف البنود الواردة في جدول أعمال المؤتمر والاسهام في البحث عن حلول لمشاكل نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

ومن بين المهام التي عهد بها الى المؤتمر ، يرى وفدي كما يرى جميع أعضاء المؤتمر حقا أن القضايا النووية تستأثر بأعلى درجة من الاولوية . ومن المخيب للأمل أن يلاحظ أنه خلال السنوات العشر منذ اعتماد الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة للامم المتحدة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، وهي وثيقة سميت بحق تماما ميثاقا لنزع السلاح في العالم ، لم تنشأ أية لجنة مخصصة أي لم يتم التوصل الى اتفاق في اطار المسائل الثلاث الواردة في جدول الاعمال فيما يتعلق بالقضايا النووية ، سواء أكان حظر التجارب النووية ، أو سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي أو منع سباق التسلح النووي بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة . ويرى وفدي أنه ينبغي أن

تتوصل جميع المجموعات الى اتفاق على انشاء لجان مخصصة لها ولايات تفاوضية من أجل الوصول الى اتفاقات مصوبة بتدابير فعالة للتحقق في جميع أنحاء العالم . وهذه المسائل التي لها أهمية حيوية وتوجد تهديدا لذات بقاء البشرية بأكملها ، ينبغي أن تعالج على أساس الأولوية في عمل هذا المؤتمر . وإن ميل إحدى المجموعات الى اخضاعها للمفاوضات التي تجري بين الدولتين الرئيسيتين لا يؤدي إلاّ الى تعطيل أعمالنا .

وقد رحبنا بالطبع بإرتياح كبير بالتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهي المفاوضات التي يصفها البعض " بالتوازي البناء " . ومع ذلك يرى معظم أعضاء المؤتمر ، انه ينبغي أن تترابط هذه المفاوضات مع المفاوضات التي نجريها في هذا المؤتمر الذي هو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح على نحو ما ورد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . ونحن اليوم متأكدون تماما ، بسبب وجود الأسلحة النووية ، من أن مسألة تعزيز السلم والأمن هي مسألة تخص جميع الدول معا ، وهكذا أصبح السلم الحقيقي عالميا ، فهو لم يعد مسألة تخص الدول النووية ، ولكنه مسألة تخص جميع الدول كبيرتها وصغيرتها . وينبغي لنا في هذا المجال أن نتعلم دروسا من حادثة تشرنوبيل. فمنذ هذه الحادثة أصبح العالم أكثر ادراكا للخطر الذي يهدده ، لأنه حتى مع عدم حدوث حرب نووية ، يمكن لحادث واحد أن يبيد جزءا من البشرية بسبب الضعف البشري .

إن وفدي يؤيد إنشاء نظام دولي للتحقق من الاهتزازات الأرضية ورصدها يتعلق بحظر شامل للتجارب النووية .

إن توقيع الأمين العام غورباتشيف والرئيس ريغان ، في واشنطن في كانون الأول/ ديسمبر الماضي على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي شملت نظاما للتحقق ، يفتح عصرا جديدا في مجال إزالة الأسلحة النووية . إن هذا الحدث التاريخي حقا الذي لم يسبق له مثيل ، ينبغي أن يؤدي بحكومات الدول الحائزة للأسلحة النووية الى إصدار تعليمات محددة الى وفودها المشتركة في أعمالنا لكي تعمل بطريقة أكثر ايجابية .

وينبغي للمؤتمر ، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح ، أن يأخذ في الاعتبار في عملنا القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تعهد ببعض المهام المحددة الى المؤتمر . وصحيح أن المؤتمر يعمل على نحو مستقل ويتخذ قراراته بتوافق الآراء ، لكن القرارات التي تعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة تعبر في معظم الحالات عن الاهتمام الرئيسي للمجتمع الدولي . ونحن نطالب بوقف التجارب النووية كما يوصي بذلك فعلا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٦/٤٢ .

ونعرب أيضا عن أملنا في أن يتحقق قريبا التوقع الخاص بعقد معاهدة بشأن خفض أسلحة الترسانات الاستراتيجية بين الدولتين العظميين الى ما يصل الى ٥٠ في المائة . ويصدق ذلك بالنسبة لمواصلة المفاوضات الخاصة بالأسلحة الفضائية .

ونحن نشجع ، من أجل بناء الثقة ، الجهود المشتركة المبذولة على المستوى الاقليمي ، مثل إنشاء مناطق للسلم ، ومناطق منزوعة السلاح النووي ، ونتائج مؤتمر ستكهولم للأمن والتعاون في أوروبا ومؤتمر فيينا المعني بتخفيض أعداد الأسلحة التقليدية . وفيما يتعلق بقارتي وهي أفريقيا أقول إنه مادام المجتمع الدولي في مجموعه لا ينفذ القرارات المتعلقة بنزع السلاح النووي من أفريقيا وكذلك القرار بشأن القدرة النووية لأفريقيا الجنوبية ، ستبقى هذه القارة في خطر دائم . ولذا نناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تساعد جنوب أفريقيا على تسليح نفسها بالأسلحة النووية أن تكف عن تقديم هذه المساعدة من أجل حماية القارة من امكان نشوب حرب نووية يمكن أن تمتد آثارها المشؤومة الى مناطق أخرى . وبعبارة أخرى ، نلتمس أن تطبق تلك الدول الاحكام الواردة في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٤/٤٢ ألف وباء .

وينبغي لجميع الدول النووية دون إستثناء أن تتعهد تعهدا ثابتا بعدم استخدام الأسلحة النووية وعدم تسهيل انتشارها .

وفيما يتعلق بالبند ٥ من جدول الاعمال ، يرى وفدي أن الفضاء الخارجي هو تراث مشترك للانسانية وينبغي أن يخصص للاستكشاف والاستغلال في الاغراض السلمية وحدها . كما ينبغي تكييف النظام القانوني الذي ينظم حاليا الانشطة الفضائية ، مع مراعاة التطور المدهش الذي حدث في تكنولوجيا الفضاء . ومن المستصوب للغاية أن تعدل بواسطة بروتوكول اضافي معاهدة المبادىء المنظمة لانشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى ، لعام ١٩٦٦.

وفي ميدان الفضاء الخارجي هذا ، من الضروري التوصل الى حظر على الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية ، والى إعلان وقف انتاج هذه الأسلحة ، واعتماد مدونة لقواعد السلوك تنظم وضع الأجسام الفضائية ، والى تعزيز اتفاقية تسجيل الأجسام الفضائية والى تبادل للمعلومات عن الانشطة الفضائية .

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية التي تقدم العمل فيها كثيرا في المؤتمر ، نود أن تبدي الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية قدرا كافيا من الارادة

السياسية لتسوية المسائل التي لا تقل عنها أهمية والتي لاتزال معلقة ، مثل المسائل التي تغطيها المادة السادسة من مشروع الاتفاقية وذلك ليتمكن المؤتمر من عرض هذا المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة .

إن إنتهاك بروتوكول جنيف المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥ من خلال الاستخدام المكثف على نحو متزايد للأسلحة الكيميائية في الحرب القائمة بين إيران والعراق ، إنما هو حجة أخرى لصالح ابرام اتفاقية الاسلحة الكيميائية في أقرب وقت ممكن وهي اتفاقية ستكمل أحكام البروتوكول . وقد أعرب كثير من وزراء الخارجية الذين تحدثوا أمام مؤتمرنا عن قلقهم إزاء هذا الموضوع .وسوف يخطو المؤتمر خطوة كبيرة في أعماله إذا نجح هذا العام في تقديم مشروع اتفاقية الاسلحة الكيميائية ومشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح .

لقد تشرف المؤتمر ، للمرة الاولى في تاريخه ، بحضور عدد مذهل من وزراء الخارجية جاءوا ليتحدثوا عن نزع السلاح ، ويشهد ذلك على الاهمية التي يعلقونها على أعمالنا وعلى أهمية التقارير الخاصة التي ستقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

وسوف تقيم الدورة الاستثنائية الثالثة أعمالنا على أساس قائمة النقاط العشر التي سيبحثها المؤتمر . ففي عشر سنوات ، لم يبرم المؤتمر بعد أي اتفاق ولم يستطع حتى أن يستنفد جدول أعماله المنطوي على عشرة بنود . ويتعين على الدورة الاستثنائية الثالثة أن تقيم عملنا وأن تقرر توجيهات جديدة من خلال تدابير مجددة . وسوف تركز أيضا انتباهها على تعزيز فعالية سير عمل المؤتمر . ومن بين المسائل التي لم يبحثها المؤتمر والتي ستناقش خلال الدورة الاستثنائية الثالثة ، يود وفدي أن يشدد بوجه خاص على العلاقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية . فنحن نعتقد أن هاتين المسألتين مرتبطتان ارتباطا وثيقا . إن آلافا مؤلفة من العلماء في أنحاء العالم يبددون طاقاتهم في خدمة زيادة التسلح ، وتنفق سنويا مليارات الدولارات الامريكية في بحوث الاسلحة في حين تحتاج البشرية الى هذه الاموال من أجل تقدمها الاقتصادي والثقافي والانساني والاجتماعي والعلمي . ومن ثم فإنه ينبغي ربط صيغة نزع السلاح/ التنمية بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ومشكلة ديون العالم الثالث ، ومشكلة ترابط الشعوب في عصر المعجزة التكنولوجية .

إن العالم موجود ليوفر للأحياء وللأجيال المقبلة السعادة والرفاهية وليس ليختفي الى الابد بتأثير الاسلحة المتطورة .

الرئيس : أشكر ممثل زائير على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . الكلمة الآن لرئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، السفير تايلهاردات من فنزويلا ، الذي سيقدم تقرير تلك اللجنة الوارد بالوثيقة CD/833 .

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس . أود أولا أن أبلغكم ارتياح وفدي لرؤيتكم تشرفون على أعمال مؤتمرنا هذا الشهر وطوال فترة ما بين الدورات . ونحن نتمنى لكم كل التوفيق ونؤكد لكم كامل تعاوننا .

انني أتحدث اليوم لكي اقدم الى المؤتمر التقرير الخاص للجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، التي يشرفني أن أرأسها في الدورة الحالية . وقد عُمّم التقرير المذكور في الوثيقة CD/833 .

إن تقرير اللجنة الذي سيشكل جزءا من التقرير الذي سيقدمه المؤتمر الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . يشمل أعمال اللجنة منذ انشائها في عام ١٩٨٥ حتى هذا التاريخ . وقد عملت اللجنة بنشاط خلال هذه الفترة ، ويجب ، في هذه اللحظة ، أن أذكر العمل الممتاز الذي أنجزه من سبقوني في رئاسة اللجنة ، وهم السفير المصري السيد الغرارجي ، والسفير المنغولي السيد بايارت ، والسفير الإيطالي السيد بوليزي .

وقد كرست اللجنة نفسها ، طوال السنوات الثلاث والنصف سنة التي وجدت فيها ، تنفيذا للمهام المحددة في ولايتها ، للنظر في المواضيع التالية : المسائل المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ؛ والاتفاقات القائمة ؛ والمقترحات الحالية والمبادرات المقبلة .

ويتضمن الجزء الموضوعي من التقرير النظر في هذه المواضيع ويبين المواقف المختلفة للوفود في هذا الشأن . وقد كانت المداولات كثيفة واستفادت مما قدمته مختلف الوفود من أفكار ومقترحات ، مساهمة بذلك في تعميق دراسة البند ٥ من جدول أعمال المؤتمر . كما أفادت هذه المداولات في إبراز المصاعب التي توجدها مشاكل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

أعتقد أنه تجدر الاشارة الى أن هذا التقرير بالذات سيكون أحد الامور الجديدة التي ستعرض على الدورة الاستثنائية . وكما يذكر ، فإن أعمال المؤتمر الموضوعية

فيما يتعلق بموضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي قد بدأت عام ١٩٨٥ ، أي بعد انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح . ولأول مرة ، ستتلقى الجمعية ، في دورتها الثالثة ، مدخلات من المؤتمر فيما يتعلق بهذه المسألة الهامة .

وإذا ما وضعت في الاعتبار المدة القصيرة نسبيا التي استغرقها المؤتمر في دراسة هذا البند ، من الضروري استنتاج أنه على الرغم من أنه لم تسجل نتائج ملموسة بعد ، فإن رصيد مناقشات المؤتمر ومداولاته هو رصيد ايجابي بشكل واضح .

وما من شك في أنه تم تسجيل تقدم كبير في النظر في هذا البند على مستوى تعدد الأطراف . وينبغي أن يلاحظ في هذا الشأن أن خاتمة التقرير تبين توافق الآراء الذي تم التوصل اليه بشأن نقاط هامة . وثمة تسليم عام بما لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من أهمية والحاح ، وهناك أيضا رغبة في الاسهام في تحقيق هذا الهدف المشترك . كما يشار الى أن العمل الذي أنجزته اللجنة منذ إنشائها قد أسهم في التقدم صوب إنجاز مهمتها . وأعطت اللجنة دفعة وعمقا لدراسة وتعيين المسائل المختلفة المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وساهمت المناقشات التي جرت في تحسين فهم المشاكل والمواقف المختلفة . واعترف بأن النظام القانوني المنطبق على الفضاء الخارجي لا يضمن ، في حد ذاته ، منع سباق التسلح في الفضاء . وعلاوة على ذلك ، أعترف بأن هذا النظام يضطلع بوظيفة هامة في منع سباق التسلح في هذا المجال ، وبضرورة تدعيمه وتعزيزه وتحسين فعاليته ، وبأهمية الإمتثال التام للاتفاقات النافذة ، سواء الثنائية منها أو المتعددة الأطراف . وأعترف ، أثناء المناقشات ، بما للبشرية من مصلحة مشتركة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية . وتم التشديد ، في هذا الشأن ، على أهمية الفقرة ٨٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الأولى المكرسة لنزع السلاح ، التي تنص على أنه :" للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، ينبغي إتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقا لروح معاهدة المبادىء المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف وإستخدام الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الاخرى " . وفي الختام ، يرد في التقرير أنه قد أجريت دراسة أولية لعدة مقترحات ومبادرات ترمي الى منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وضمان استكشاف هذا الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية وحدها ، تحقيقا لمصلحة البلدان كافة ، ولمنفعة البشرية جمعاء .

ولا أريد أن أختتم عرض التقرير ، قبل أن أعرب عن إمتناني لجميع الوفود على ما قدمته من اسهامات قيمة ، وعلى ما أبدته من مرونة وروح تعاونية ، مما مكن من التغلب على الخلافات حول بعض المفاهيم ، الأمر الذي مكّن من تحقيق النتائج التي تم

التوصل اليها ، والتي ستقدم الآن الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . ومن واجبي ، على وجه الخصوص ، أن أعرب عن شكري لمنسقي المجموعات على ما قدموه إلي من تعاون وافر في جميع الاوقات . وأود أيضا أن أعرب عن شكري لأمينة اللجنة ، السيدة عايدة ليفن ، وكذلك لزملائها ولجميع المسؤولين عن المؤتمر الذين شاركوا ، على نحو مباشر أو غير مباشر ، في عمل اللجنة المخصصة وأسهموا في أنشطتها .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر رئيس اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي على عرضه تقرير اللجنة ، وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة الى الرئيس .والكلمة الآن لممثلة المكسيك ، السيدة غونساليس ، التي ستعرض ، بالنيابة عن رئيس اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، تقرير اللجنة الوارد بالوثيقة CD/832 .

السيدة غونساليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : طلبت اليّ السفيرة غارسيا روبلس التي إضطرت الى مغادرة جنيف لأنها رئيسة المجلس الاستشاري للدراسات لنزع السلاح الذي يجتمع الآن في نيويورك ، أن أدلي بهذا البيان الذي يتمثل الغرض منه في عرض التقرير الخاص الذي أعدته اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح لتقديمه الى مؤتمر نزع السلاح كيما يحيله الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، وفقا للتوصية المقدمة من اللجنة التحضيرية للدورة المذكورة .

وتتضمن الصفحات الثلاث الاولى من التقرير خلاصة مكثفة للمفاوضات التي جرت بشأن هذه المسألة عقب دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، التي عقدت ، كما هو معروف ، في عام ١٩٨٢ . ومع أنه قد تم إحراز تقدم في التوفيق بين المواقف ، فإنه مازالت هناك نقاط خلاف بشأن العديد من المسائل ، على نحو ما يتجلى في المشروع المرفق بالتقرير .

ان عدم التوصل الى الاتفاق التام الذي كان يسعى اليه لا يمكن أن يعزى ، بالطبع ، الى عدم اجتهاد أعضاء اللجنة ، أو عدم كفاءتهم . وينطبق ذلك أيضا على الامانة التي تعاون أعضاؤها ، سواء الظاهرون منهم أو غير الظاهرين ، تعاونا قيما احتلت فيه الآنسة عايدة ليفن ، أمينة اللجنة ، مكانا بارزا . وفي الختام ، أود أن أذكر أسماء الذين عملوا منسقين لأفرقة الاتصال ، وهم السادة التالية أسماؤهم : السيد فرناندو مورا فاغوندس من البرازيل ، والسيد أوبير رنييه من فرنسا ، والسيد يوهان مولاندر من سويسرا ، والسيد راكش سود من الهند ، والسيدة سادا ليندا

غونساليس من المكسيك ، والسيد أدورني براتشيزي من إيطاليا ، والسيد لخاغفاجاف من منغوليا ، والسيدة مارتين لتس من أستراليا ، والسيد رادوسلاف ديجانوف من بلغاريا ، والسيد ستين لوندبو من النرويج .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثلة المكسيك على بيانها ، حسبما تم الاتفاق عليه في جلستنا العامة الماضية ، أعتزم أن أعرض على المؤتمر في جلسته العامة غدا ، وقبل اعتماد التقرير الخاص للمؤتمر المقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، تقريري اللجنتين المخصصتين وتقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، لكي يعتمدها المؤتمر .

ولا يوجد متحدثون آخرون على قائمة المتحدثين اليوم . هل يرغب أي وفد من التحدث في هذه المرحلة ؟

قبل أن ننتقل الى مسائل أخرى في جدول أعمالنا ، أود أن آخذ من وقتكم بضع لحظات اضطلع خلالها بواجب يسرني القيام به ، ألا وهو الترحيب بالسفير ويسبر لوويس ، الممثل الدائم لاندونيسيا وممثلها في مؤتمر نزع السلاح .

وأود أن اعرض على المؤتمر تاريخ افتتاح الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٨ ، لاصدار قرار بشأنه . فبعد التشاور مع المنسقين ، يقترح أن نستأنف أعمالنا يوم الخميس الموافق ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، بعقد جلستنا العامة العادية ، على أساس أنه ستعقد في صباح الأربعاء ٦ تموز/يوليه مشاورات للمجموعات ، وأن الرئيس الجديد سيعقد أول اجتماع له مع منسقي المجموعات بعد ظهر ذلك اليوم ، وأنه ستجري مشاورات غير رسمية في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وفي هذا الصدد ، عممت الأمانة اليوم جدولا زمنيا للاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر خلال ذلك الاسبوع . وكالعادة ، فان هذا الجدول ليس الا بيانيا ، وهو عرضة للتغيير اذا لزم الأمر . فإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يوافق على هذا الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية) : ونظرا لعدم وجود مسائل أخرى للنظر فيها في هذه الجلسة العامة ، أعتزم رفعها الآن ، وعقد جلسة غير رسمية في خلال خمس دقائق لاجراء القراءة الثانية للفقرات الموضوعية من مشروع التقرير الخاص المقدم

الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الجمعة ، ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٨ في الساعة الخامسة مساء.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠

CD/PV.462
25 April 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والستين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الجمعة ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٨٨ ، الساعة ١٧/٠٠

الرئيس : السيد دافيد مايزتر (هنغاريا)

GE.88-61365

الرئيس (بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٦٤٢ لموءتمر نزع السلاح •

ووفقا لبرنامج عمل الموءتمر ، فسوف يبحث الموءتمر اليوم ويعتمد تقارير الهيئات الفرعية ، الى جانب التقرير الخاص المقدم الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ولكن طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لأي عضو يرغب في اثارة أي موضوع آخر يتصل بأعمال الموءتمر أن يفعل ذلك •

وكما أعلن في الجلسة العامة أمس ، فسوف يتناول الموءتمر أولا اعتماد تقارير اللجان المخصصة للأسلحة الكيميائية ، وللبرنامج الشامل لنزع السلاح ، ولمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

وأود الآن أن أنتقل الى الوثيقة CD/831 ، التي تتضمن تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية • وألاحظ في هذا الصدد ، في الفرع المعنون " مبادىء وترتيب تدمير الأسلحة الكيميائية " أن عبارة " أو الحجم " قد سقطت في الفقرة الأولى بين كلمتي " التكوين " و " الفعلي " • وعلى هذا فينبغي قراءة نهاية هذه الفقرة على النحو التالي :

" ••• وعلى القابلية للانطباق بغض النظر عن التكوين أو الحجم الفعلي للمخزونات ، والطرق المختارة لتدمير الأسلحة الكيميائية " •

وستصدر الأمانة التصويبات المعنية في اللغات المختلفة التي حدث فيها هذا الحذف ، وعلى هذا الأساس ومع الاضافة التي قرأتها توا ، أقترح على الموءتمر أن يعتمد تقرير اللجنة المخصصة ، كما يرد في CD/831 •

وقد تقرر ذلك •

وأود الآن أن أنتقل الى الوثيقة CD/832 ، التي تتضمن تقرير اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح • وما لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن الموءتمر يعتمد تقرير اللجنة المخصصة •

وقد تقرر ذلك •

والوثيقة التالية هي CD/833 التي تتضمن تقرير اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وما لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن الموءتمر يعتمد تقرير اللجنة المخصصة •

وقد تقرر ذلك •

يطيب لي أن أقدم لروءساء اللجان المخصصة ، السفراء بوغوميل سوجكا من بولندا ، وألفونسو غارسيا روبليس من المكسيك ، وأدولفو تايلهاردات من فنزويلا ، تهانئنا للاختتام الموفق لتقارير هيئاتهم الفرعية ، التي ستصبح ، الى جانب تقارير اللجان المخصصة الأخرى ، جزءا لا يتجزأ من التقرير الخاص المقدم الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح •

وقبل أن نواصل أعمالنا ، أود أن أسأل ان كان أي عضو يرغب في الادلاء ببيان يتصل بتقارير اللجان المخصصة التي اعتمدناها توا • لا أرى أحدا •

* * * *

أود الآن أن أنتقل الى مشروع التقرير الخاص للموءتمر الى الدورة الاستثنائية الثالثة ، كما يرد في الوثيقة CD/WP.336/Rev. 1 • وتتضمن الوثيقة التي عممتها الأمانة الأجزاء الفنية من التقرير الخاص ، الى جانب الفقرات الموضوعية عن بنود جدول الأعمال التي لم تنشأ بصددها هيئات فرعية • وستدرج تقارير اللجان المخصصة في النص بمجرد اعتمادها من الموءتمر واصدارها كوثيقة رسمية •

وقبل أن ننتقل الى اعتماد الوثيقة CD/WP.336/Rev.1 ، أود أن أسأل ان كان أي من الأعضاء يرغب في الادلاء ببيان •

* * * *

ما لم يكن هناك متحدثون ، فسأعرض على الموءتمر الآن اعتماد التقرير الخاص للموءتمر الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، كما يرد في الوثيقة CD/WP.336/ Rev.1 • وما لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن الموءتمر يعتمد التقرير الخاص •

وقد تقرر ذلك •

وأود الآن أن أعطي الكلمة لأي عضو يرغب في التحدث بعد اعتماد التقرير الخاص ، لا أرى أحدا •

* * * *

بما أنه لا توجد مسائل أخرى في هذه الجلسة العامة ، فسوف أدلي الآن ببياني الختامي كرئيس للموءتمر •

حضرات المندوبين ،

يوشك الجزء الأول من دورة عام ١٩٨٨ لموءتمر نزع السلاح أن ينتهي • وقد تكون هذه هي اللحظة المناسبة لكي أجري تقييما • ويتصادف أن يكون شهر نيسان/ ابريل لعام ١٩٨٨ - فيما يتعلق بموءتمر نزع السلاح - شهرا خاصا في سلسلة شهور نيسان/ ابريل بسبب اقتراب الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وقد تصادف أن توليت الرئاسة في هذا الشهر بالذات نتيجة للقاعدة الراسخة المتعلقة بتداول هذا المنصب ، ولكني وجدت نفسي في مركز متميز برئاسة أعمال هذه الهيئة لدى بلورة أعمال السنوات التي خلت منذ الدورة الاستثنائية الثانية • وأشعر في هذه المناسبة أنه من الملائم أن أعرب عن امتنان الموءتمر لجميع الأشخاص الذين أسهموا بحسن نية في أعمال هذه الهيئة اما بصفتهم كمسوءولين رئاسيين أو كممثلين لحكومات •

وعندما أعود بالنظر الى فترة رئاستي أشعر بالرضا لأنها كانت حافلة بالأحداث بل شيقة ومفيدة لي • وقد بذلت قصارى جهدي لتيسير التقدم في مجال البنود ذات الأولوية من جدول أعمالنا مثل حظر التجارب النووية ، أو وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي ، أو منع الحرب النووية بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة • ولأسفي الشديد فان الخلافات في المواقف التي لا تزال سائدة بصدد هذه المسائل قد جعلت من المستحيل مرة أخرى اقامة هيئات فرعية ملائمة والبدء في وضع الأساس لأعمال موضوعية في المستقبل •

على أن موءتمر نزع السلاح قد أنجز بنجاح مهمته فيما يتعلق باعداد واعتماد تقريره الخاص الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح • وقد أنهينا تلك العملية توا أثناء هذه الجلسة العامة •

ويتضمن التقرير الخاص تقييمنا للأعمال التي أنجزت منذ عام ١٩٨٢ ، والنتائج التي تحققت، والمهام التي مازال يتعين الاضطلاع بها ، الى جانب الخلافات التي مازالت سائدة • وينطبق هذا بدرجات مختلفة على جميع المواضيع التي ترد في التقرير : أي على الفقرات الموضوعية المتعلقة بالبنود النووية وعلى تقارير الهيئات الفرعية على حد سواء • وقد أسفرت المناقشات الطويلة ، والبناءة في بعض الأحيان ، فيما يتعلق بتحسين أداء موءتمر نزع السلاح وزيادة فاعليته عن أفكار ومقترحات تقدمية المنحى فيما يتعلق بعدة جوانب من عمل الموءتمر •

وسوف تنظر الدورة الاستثنائية الثالثة في التقرير الخاص وتحلل انجازاتنا وأوجه فشلنا بدرجة من النقد على الأرجح فيما يتعلق بعدة نقاط • ولكنني آمل أن تفيد الدورة الاستثنائية من التجارب العملية التي اكتسبت خلال عقد من عمل موءتمر نزع السلاح في السنوات الماضية فيما يتعلق بالجوانب الموضوعية والاجرائية على السواء • وقد يكون هذا مفيدا لدى استخلاص الاستنتاجات اللازمة وارساء المبادىء التوجيهية الملائمة لعملنا المقبل ، الذي نأمل أن يكون أكثر جدوى •

حضرات المندوبين ،

أود قبل أن أختتم ملاحظاتي أن اوءكد لكل المشتركين المجتمعين حول هذه المائدة أنني أحمل معي ذكريات طيبة عن مدة رئاستي خلال هذا الشهر • فقد يسر من مهمتي حسن النية الصادق والتعاون الحقيقي اللذين أبديتموهما جميعا • وقد كان هذا شهرا سأظل أعتز بذكراه طويلا • واسمحوا لي أن أنهي ملاحظاتي الختامية بالاعراب عن امتناني الصادق لكم جميعا لما قدمتوه كلكم الي من عون ومشورة وما أبديتموه من روح المساعدة والتعاون •

وأود أيضا أن أعرب بالنيابة عن جميع المشاركين في الموءتمر عن امتناننا للأمين العام للموءتمر، السفير كوماتينا ، ولنائب الأمين العام ، السفير بيراساتيغي ، وجميع أعضاء الأمانة ، وفريق المترجمين الشفويين والمترجمين وجميع أفراد الخدمات الأخرى لصادق عونهم وصبرهم وتفهمهم الذي كنا في حاجة ماسة اليه في عدة مناسبات •

وأود في الختام أن أتمنى " رحلة طيبة " لمن سيغادرون جنيف قريبا الى نيويورك أو الى عواصم بلدانهم وآمل أن أراكم جميعا عندما نستأنف أعمالنا في تموز/ يوليه •

وبهذا ينتهي بياني • وسوف أنهي الآن هذه الجلسة العامة والجزء الأول من دورة الموءتمر لعام ١٩٨٨ •

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠

CD/PV.463
7 July 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة الثالثة والستين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد جاسكاران سنغا تيجا (الهند)

الرئيس (تحدث بالانكليزية) : اعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٦٣ ، والجزء الثاني من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٨ .

وأود في البداية أن أعرب بالنيابة عنكم عن الترحيب الحار بالسفراء الجدد لاندونيسيا ، وبلغاريا ، وكينيا ، وبيرو ، سعادة السفراء ويسبر لويس ، وديميتار كوستوف ، وصمويل ص . رورو وازوفالدو دى ريفيرو ، واتمنى لهم النجاح في عملهم في المؤتمر . وأود أيضا أن أؤكد لهم تعاون وفد الهند .

وأود بوجه خاص أن أرحب بحضور المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف ، السيد يان مارتنسون ، هذا المؤتمر اليوم ، وهو الذي سعدت ، وشرفت ، بمعرفته لسنوات عديدة خلت .

وأود ، بالاضافة الى ذلك ، الاعراب عن أطيب التمنيات للسفير منصور احمد من باكستان ، وللسفير تين تون من بورما ، اللذين يتركاننا الى مهام جديدة . فكلا السفير احمد والسفير تين تون مثلا بلديهما ، باكستان وبورما ، تمثيلا مُشرفا وكفئا ، وأسهما مساهمة ضخمة في عمل المؤتمر . واني لعلى يقين من أن كلا منكم يقدر تقديرا كبيرا ، العلاقات الشخصية التي استطاع كلاهما أن يقيماها مع جميع أعضاء المؤتمر .

على أساس شخصي ، وحيث أن كلا السفيرين من بلدين يجاوران الهند ، أشعر شخصيا بالأسف لأن أرى كليهما يتركاننا . فمع السفير منصور احمد أقمت علاقة عمل وثيقة بشكل خاص ، سواء كعضو في اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح أو لان كلينا جاء من نفس الجزء من شبه القارة الذي نتحدث فيه بلغة من أقدم لغات شبه القارة ، فاستطعنا أن نتحادث فيما بيننا بكامل الثقة والصلة الشخصية الحميمة .

وعلى قائمة المتحدثين أمامي اليوم ممثلة السويد . وقبل أن اعطيها الكلمة ، أود الإدلاء ببيان بالاصالة عن نفسي .

أود أولا ، وأنا أتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر تموز/يوليه ، أن أرحب بعودتكم الى غرفة المجلس بعد توقف دام شهرين . ويشرفني أن اتيحت لي فرصة رئاسة هذه الهيئة الجليلة . ومن الطبيعي تماما انني ، بهذه الصفة ، سأعتمد على تعاون ومساعدة كل وفد بغية انجاز المهام الملقاة على عاتقنا .

دعوني أعرب في البداية عن تقديري لممثل هنغاريا الموقر ، السفير دافيد مايستر ، على طريقته الفعالة في اضطلاعه بمهام الرئاسة خلال الاشهر الثلاثة الماضية . وسأبذل قصاراي في البناء على انجازات السفير مايستر ، وعلى انجازات سلفيه الموقرين السفير يواخيم فون شتولبناغل من جمهورية المانيا الاتحادية ، والسفير هرالد روزه من الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

واتطلع باغتباط الى العمل بشكل وثيق مع السفير كوماتينا الامين العام لمؤتمر نزع السلاح ، والممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة ، ومع زميله السفير بيراساتيغي ، ومع سائر الموظفين .

وحيث أن هذه الجلسة هي أولى جلسات شهر تموز/يوليه ، أود أن اغتنم هذه الفرصة للإدلاء ببيان قصير .

اننا نقترب من العقد الاخير في هذا القرن - الذي كان أخطر حيز زمني في تاريخ الانسان . فالقرن العشرون أثرى حياة البشر بتقدم لم يسبق له مثيل في العلم والتكنولوجيا والصحة والتعليم ، ووسائل الاتصال . وعانى أيضا من كارثة حربين عالميتين . بل الاهم أنه خطا بنا الى العصر النووي بكل ما يحُف به من مخاطر التدمير ، وبكل امكانات استخداماته السلمية أيضا . لقد تكيفنا منذ أمد طويل مع موت الانسان فردا ، بيد اننا نجابه الآن الموت الجماعي الذاتي تُنزله البشرية بنفسها . ولا حل لهذه المعضلة الا بالنضوج ، والحكمة ، وبرؤية جديدة لعمل تعاوني .

لقد أظهرت التطورات العلمية والتكنولوجية حقيقة واحدة لا تقبل الجدل - هي ترابط طبيعة الحياة على هذا الكوكب . لم يتقلص العالم فقط الى قرية عالمية بل وازداد وضوح تعدد أبعاد طبيعة السلم والرخاء والامن . ينبغي قبول هذا الواقع . عندئذ فقط يمكننا التوصل الى تفكير جديد .

وفي الشهر الماضي اختتمت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وكان عقد هذه الدورة استجابة لتزايد الرغبة في وجوب عمل المزيد في مجال نزع السلاح المتعدد الاطراف منذ الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، لا سيما في ضوء تحسن العلاقات بين الشرق والغرب . ولا ريب أننا جميعا سنُجري تقييمنا نحن لنتائج الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . غير أنه يمكن القول ، كانعكاس لتقييم يُشارك فيه كثيرون ، بأن هذا الحدث الاستثنائي في جهود نزع السلاح قد مضى شوطا في تسجيل الهموم التي تساور المجتمع الدولي بشأن المسائل الملتهبة الراهنة . ولعل الكثيرين من بيننا يودون أن يشهدوا نتائج أكثر تحديدا ، لا سيما في وجود هذا المجال الواسع للاتفاق على الاهداف المشتركة ، على نحو ما ينعكس في البيانات العامة التي يُدلى بها في الجمعية العامة .

ودون الدخول في تحليل تفصيلي ، يتعين القول بأن الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح لم تكن فشلا أو نكسة لتعددية الأطراف . لم يكن ثمة غالب أو مغلوب ، بل ربما هي مُزايلة مؤقتة . ومع ذلك ، وعلى الرغم من عدم التوصل الى وثيقة ، فانه يجدر ذكر بعض الجوانب الايجابية للدورة . فأولا ، مجرد انعقاد الدورة على النحو المخطط لها يبين ان تعددية الأطراف حية تماما ، ولا يمكن أن يكون هناك سبيل آخر في عالم متزايد الترابط . وثانيا ، بذل جهد حقيقي للتوصل الى حلول وسط ، ولم تحدث مواجهات . وثالثا ، كان المزاج النفسي في الدورة متطلعا الى الأمام إلا أنه غير غافل عن الصعوبات الضخمة التي لا تزال باقية . ورابعا ، كان هناك تسليم واسع النطاق بأن الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ تمثل توافقا تاريخيا في الآراء . وخامسا ، كان وجود قادة العالم - ٢٣ رئيس دولة أو حكومة ، و ٧ نواب لرؤساء الجمهوريات أو نواب لرؤساء الوزراء ، و ٦١ وزير خارجية - شهادة على جدية القصد لدى المجتمع الدولي في نهجه من مشاكل التسلح ونزع السلاح . وأخيرا ، يتعين النظر الى نزع السلاح - النووي ، أو الكيميائي ، أو التقليدي ، والى التدابير الملازمة له ، بوصفها عملية متكاملة ومتواصلة ، تحاول الدول من خلالها معالجة أخطر مشاكل أمن العالم وتطوره بتدابير جماعية .

ولذا فان مهمتنا كمتفاوضين تتلخص في رأب الفجوة ما بين مختلف قناعاتنا ، فيما رسخ منها . ومن المسلم به أن التقدم البطيء ، وإن كان لا يستهان به البتة ، المنجز في مجال نزع السلاح منذ إنشاء الأمم المتحدة ، لا يفتأ يذكرنا بأن مهمتنا أهم من أن تترك لنزوات ، وأهواء ، اللحظة العارضة ، حتى وإن وعُر المسار . واني لأعتقد أنه ينفتح أمامنا مدخل الى فرصة جديدة نتيجة للتطورات والاتجاهات الجديدة والفكر الجديد . ويتوقف علينا الآن أن نغتنم هذه الفرصة عن طريق صياغة أفكار جديدة لمعالجة مشاكل قديمة .

ثمة أفكار جديدة اقترحت في الدورة الاستثنائية . وقدم بلدي خطة عمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية ، وبلا عنف . وتدعو هذه الخطة المجتمع الدولي الى التفاوض بشأن تعهد ملزم بنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعّالة . والخطة لا تشمل الأسلحة النووية فقط ، بل وأسلحة التدمير الشامل الأخرى . واقترح بلدي اتخاذ خطوات لوقف التقدم النوعي لسباق التسلح بمزيد من الانفتاح والتعاون . وأبرزنا مع قادة خمسة بلدان أخرى ، ضرورة التوصل الى نظام وحيد متكامل للتحقق المتعدد الأطراف في إطار الأمم المتحدة . ونظرنا الى ذلك في خطتنا لا بوصفه مخرجا ثنائيا ، يقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحدهما ، بل ولا كمخرج اقليمي . وانما نظرنا اليه من الناحية العالمية ، وحاولنا وضع استراتيجية متعددة الأطراف .

واليوم ، هناك أمل جديد في السلم ، فكان ثمة ترحيب بالتصديق على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بوصفها الخطوة الهامة الأولى في الاتجاه السليم . ويحدونا الأمل أن يتم في القريب التوصل الى اتفاق بين هذين البلدين على تخفيض ترسانتيهما النوويتين الاستراتيجيتين بنسبة ٥٠ في المائة . وهذه التطورات ايجابية ، غير أن تأثيرها يتضاعف كثيرا اذا انتقلت الى الميدان المتعدد الأطراف . اذ ينبغي النظر الى الثنائية والتعددية بوصفهما أمرين يدعم أحدهما الآخر ويعززه .

لقد كانت الهند عضوا في هذه الهيئة الجليلة المتعددة الأطراف منذ ١٩٦٢ عندما ظهرت الى الوجود لجنة نزع السلاح الثمانعشرية . والتزامنا بنزع السلاح ينبثق من إيماننا ب " أهيمسا " "ahimsa" أو اللاعنف ، الذي كان رائد كفاحنا من أجل الاستقلال . إن مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه الهيئة الدولية الوحيدة للمفاوضات المتعددة الأطراف من أجل نزع السلاح يتمتع بوضع فريد في نوعه ، فالنجاح في المفاوضات يتطلب روحا توافقية ، والروح التوافقية تتطلب بدورها تفهما أفضل . ويتعين علينا التوصل الى منظور واضح ، لأنه عندئذ فقط يمكننا أن نعكس التزامنا بهدف تحقيق الأمن الجماعي في مفاوضتنا اليومية داخل هذا المؤتمر .

إن الهيئات الفرعية التي أنشئت من أجل بنود معينة في جدول أعمالنا هي في طور إنجاز مهامها . ومما له أهمية كبرى أن اللجان المخصصة لهذه البنود تحرز تقدما في عملها الموضوعي . وفي بندين على الأقل من هذه البنود هما ، الأسلحة الكيميائية ، والبرنامج الشامل لنزع السلاح ، كان هناك التزام واضح جدا بالوصول بالمفاوضات الى اختتام مبكر ناجح . وأود أيضا أن أذكّر بأنني سأواصل بذل جهودي في المسائل ذات الأولوية المتعلقة بنزع السلاح النووي . كما ستكشف المشاورات بغية إيجاد إطار لعمل متنظم ملائم لتناول العمل الموضوعي المتعلق بحظر التجارب النووية ، ووقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي ، ومنع الحرب النووية .

وإنني لواثق من استطاعتي الاعتماد على حسن استعدادكم وتعاونكم في إرساء الأسس اللازمة لعمل موضوعي منظم أثناء دورة الصيف .

وقبل أن أعطي الكلمة الى ممثلة السويد ، أود أن أرحب ثانية بين ظهرانينا بالسيدة ماي بريت تيورين . الكلمة لك ، يا سيدتي .

السيدة تيوربن (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أرحب بكم ، سعادة السفير تيجا ، في رئاسة مؤتمر نزع السلاح . فنحن ، اذ لا تخفى علينا صعوبة المهمة التي تنتظر الرئيس في هذا الشهر الأول الذي يعقب اختتام الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، على ثقة من استطاعتكم الافادة من مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة جيدا ، ومن خبرتكم الطويلة في إعطاء المؤتمر التوجيه والدفعة اللازمتين لعمله . وأود أيضا الاعراب عن امتناني لسلفكم ، السفير مايستر من هنغاريا ، على حسن قيامه بعمله كرئيس للمؤتمر خلال شهر نيسان/ابريل ، كما أود أن أتجه بترحيب حار الى السفير لويس من اندونيسيا ، والى السفير كوستوف من بلغاريا ، والى السفير رووروو من كينيا ، والى السفير دي ريفيرو من بيرو . ولما كانت هذه هي آخر دورة للمؤتمر يرأس فيها السفير منصور أحمد من باكستان ، فاني أنتهز الفرصة لأوجه اليه الشكر الحار على خدماته الجليلة لقضية نزع السلاح وأتمنى له أطيب التمنيات في مهمته المقبلة . واذ قد سمعت توا أن السفير تين تون من بورما على وشك مغادرة جنيف ، فإن وفدي يشكر له طيب تعاونه ويتمنى له كل النجاح في عمله المقبل .

وكما تقول الحكمة القديمة فان اضاءة شمعة أفضل من لعن الظلام . فلنتناول مهمتنا من هذا المنطلق .

واذ نجتمع هنا في جنيف لدورة عام ١٩٨٨ الصيفية لمؤتمر نزع السلاح ، فمن المحتم أن تكون في طليعة أفكارنا نتيجة الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . لقد انتهت الدورة الاستثنائية منذ أقل من اسبوعين ، دون التوصل الى إتفاق للآراء بشأن وثيقة ختامية . فكيف نقيم هذا الموقف ؟

لقد كانت هناك فرصة فريدة أمام المجتمع العالمي لوضع برنامج متعدد الأطراف لنزع السلاح خلال السنوات المقبلة ولتعزيزه في هذه المرحلة التاريخية الحاسمة ، حيث صدّقت الدولتان العظميان توا على معاهدة ثنائية بشأن إزالة جميع قذائفهما النووية المتوسطة المدى ذات القواعد البرية وتعهدتا بالتفاوض حول تخفيض أسلحتهما النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة .

ومن رأي وفدي أن عقد اتفاق في الدورة الاستثنائية قد كان في متناول اليد . ولذا كان يبدو من الطبيعي تخصيص وقت كاف لمحاولة حل القضايا القليلة التي كانت تقف في طريق التوصل الى اتفاق في الآراء ، وهو ما كان يفترض سلفا بطبيعة الحال أيضا توافر إرادة سياسية صادقة لدى جميع المعنيين . وبناء عليه فقد كان من دواعي الاحباط أن الولايات المتحدة اختارت ألا توافق على تمديد معقول للفترة المتاحة للسعي الى حل القضايا القليلة التي تعرقل اتفاق الآراء . ولكنني خلصت الى أن الإرادة

السياسية لجعل المجتمع الدولي ذا تأثير حاسم على جهود نزع السلاح المقبلة ، كانت غائبة . وإن كان على المجتمع الدولي ألا يسمح بتنحيته جانبا في المسائل ذات الاهمية الحاسمة لجميع الشعوب وجميع الدول .

بل أني أجازف فأقول إن الرأي العام العالمي كان يتوقع المزيد ، وكانت لديه كل مبررات توقع المزيد . المزيد من التصميم ، والمزيد من الصبر . وسيصعب على الرأي العام العالمي أن يتفهم ، وقد لا يتقبل بسهولة ، لماذا لم تتح لنا الفرصة في النهاية لكي نبذل قصارى جهدنا لتسوية القضايا المعلقة .

لم يحدث اتفاق آراء نهائي في الدورة الاستثنائية . ولكن هذا لا يعني أنه لم يحدث تقدم . ففي سياق وضع وثيقة توافقية ، تظل الموافقة الضمنية على أي مشروع صياغة ، موافقة مشروطة : لا اتفاق على شيء الى أن يُتفق على كل شيء . ولكن من حقنا جميعا ، مع هذا التحرز ، محاولة طرح تفاسير تستند الى الصيغة التوافقية البادية .

يتعين في المقام الاول التسليم بأنه قد تم التوصل الى اتفاق بشأن عدد من القضايا الهامة . كما كان الاتفاق وشيكا بشأن عدة نقاط من النقاط القليلة المتبقية . وقد تم تقديم تنازلات مهمة من أجل الوصول الى اتفاق للآراء . وأبدى كثير من الوفود تصميما على الوصول الى إتفاق - واستعدادا لدفع ثمنه بتجاوز المواقف الوطنية .

ودعوني أذكر أولا مسألة ذات أهمية خاصة لحكومتي ، وأعني بها التحقق ودور الامم المتحدة . لقد ظهر اتفاق للآراء مفاده توجيه طلب الى الامين العام بإجراء دراسة متعمقة لدور الامم المتحدة في ميدان التحقق . ومن المأمول أن يصلح ذلك كأساس لمواصلة متابعة المسألة في الجمعية العامة .

واسمحوا لي أن استطرد بالتركيز على التطورات الايجابية في الدورة الاستثنائية والتي لها أهمية مباشرة لمؤتمر نزع السلاح . فقد أعيد التأكيد على أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال محفلا لا غنى عنه وتم تقديم توصيات بأن يكثف المؤتمر أعماله بشأن مختلف البنود الموضوعية المدرجة على جدول أعماله . ومما له مغزاه التأكيد ، في المقترحات المتعلقة بمشروع النص ، على أن نزع السلاح النووي لا يزال هدفا ذا أولوية ويمثل مهمة أساسية للمجتمع الدولي . وأعيد التأكيد في هذا السياق أيضا ، على أهمية وقف التجارب النووية وطلب الى مؤتمر نزع السلاح أن يكثف بحثه لهذه المسألة . وفي سياق المشاورات ، تبدى اتفاق للآراء مفاده دعوة مؤتمر نزع السلاح الى مواصلة العمل من أجل حلول لمسألة حظر الاسلحة الاشعاعية وحظر الهجمات العسكرية

على المرافق النووية . وعلاوة على ذلك كانت هناك محاولة لاتفاق آراء على تشجيع جميع الجهود التي تبذلها كل الدول ، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بما في ذلك الجهود التي ترمي الى زيادة تعزيز نظام عدم انتشار وغيره من التدابير الرامية الى وقف انتشار الأسلحة النووية ومنع هذا الانتشار . وكان هناك اتفاق وشيك بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وبشأن حث مؤتمر نزع السلاح على مواصلة جهوده في هذا المجال . وعلاوة على ذلك ، كان هناك الحاح أثناء الدورة الاستثنائية بأن مؤتمر نزع السلاح ، كمسألة لا تنفك عاجلة ، عليه أن يواصل جهوده لعقد اتفاقية شاملة لحظر الأسلحة الكيميائية .

تلك كلها أمور مشجعة . فقد لقيت أعمال مؤتمر نزع السلاح تأييدا قويا . ولكن بما أن هذا الحكم ينبني كلية على قبول مشروع نص لم يتحقق قط ، فانني لن أطيل الوقوف عنده . ولكن أي استنتاج نستخلصه الآن ؟ وإلام نمضي منه ؟ .

الإجابة هي : فلنواصل أعمالنا . ولا نضيع وقتا في المراثي والتعلات . بل لا بد لنا من أن نتابع أعمالنا بنشاط سواء في مجالات الالتقاء كما تبين أثناء المشاورات في الدورة الاستثنائية ، أو في الميادين الاخرى القليلة ، وإن تكن في بعض الحالات عسيرة ، التي بدا فيها أن مثل هذا الاتفاق للآراء أبعد منالا . ويخطر على ذهني قول لدانيلو دولشي ، المنظم الاجتماعي الايطالي ونصه :

" هناك لحظات تسير فيها الأمور سيرا حسنا فيشعر المرء بالأمل . وهناك لحظات صعبة يشعر المرء فيها أنه مغلوب على أمره . لكن لا معنى للحديث عن التفاؤل أو التشاؤم . فالشيء الوحيد المهم هو معرفة أن الكلمات لا تحرك الجبال . بل العمل ، والعمل الشاق ، هو الذي يحرك الجبال " .

ان معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بين الاتحاد السوفياتي وبين الولايات المتحدة ، والتي تزيل جميع قذائفهما النووية المتوسطة المدى ذات القواعد البرية ، تمثل انفراجا فيما يتعلق بنزع السلاح النووي . وهي تثير آمالا وتوقعات كبيرة . فمنذ ما يزيد قليلا على الشهر ، تبادل الرئيس ريغان والامين العام غورباتشيف وثائق التصديق على المعاهدة . وبدأ القضاء على طائفة بأكملها من الأسلحة النووية . وقد كان هذا وهو آخر تأكيد للمعاهدة التي وُقعت أثناء قمة واشنطن في العام الماضي هو ذروة القمة الرابعة التي انعقدت في موسكو ، بين زعيمي الدولتين العظميين .

وتواصل الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مفاوضاتهما بشأن إجراء خفض بنسبة ٥٠ في المائة من أسلحتهما النووية الاستراتيجية . ونحن نعرف أن هذه المفاوضات صعبة من الناحية التقنية . ونفهم أن المعاهدات يجب أن تصاغ بحرص تيسيرا للتصديق عليها وتفادي المشاكل المتعلقة بالتنفيذ والامتثال . ومع ذلك ، فنحن نحث الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على التعجيل بهذه المفاوضات .

ويحدوني الأمل في أن تسفر هذه المباحثات عن اتفاق في فترة زمنية قصيرة نسبيا . وأجد أنه مما يبعث على الأمل بصفة خاصة في هذا المجال تأكيد وزير الخارجية جورج شولتز قبل الدورة الاستثنائية بأن هذه هي الأولوية القصوى للولايات المتحدة في مجال الحد من الأسلحة ، وتأكيده بأن الدولتين العظميين ستبذلان أقصى جهودهما لعقد هذه المعاهدة خلال العام الحالي . وسيكون عقد معاهدة لخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية الأمريكية والسوفياتية بنسبة ٥٠ في المائة خطوة بالغة الأهمية لنزع السلاح . وسيثبت أيضا أن تغييرا سياسيا رئيسيا قد حدث في العلاقات الدولية . وستثبت الدولتان العظميان للعالم بعقدهما تلك المعاهدة أنهما قد بدأتا في التماس طرق تعاونية لبناء الأمن بدلا من التنافس في سباق للتسلح لا ينقطع .

ولقد ابتكرت لجنة بالم مفهوم الأمن المشترك . حيث ذكرت أن نظرية الأمن المشترك يجب أن تحل محل الوسيلة الحالية للردع بالأسلحة . فالسلم الدولي يجب أن يرتكز على التزام بالبقاء لا على التهديد بالتدمير المتبادل . وفي عصر يتهدد فيه البشرية الفناء الشامل بالأسلحة النووية فان فكرة الحرب كاستمرار لسياسات فاشلة لم تعد خيارا مطروحا . ومفهوم الأمن المشترك يتيح نظرية صالحة كتعبير عن العزم المشترك على البقاء في إطار أيديولوجيات مختلفة . ويمكن اعتبار معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى إحدى الدعائم لاقامة الأمن المشترك . وستعزز معاهدة بشأن خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة نشوء نظام للأمن بواسطة التعاون ونزع السلاح .

ولئن كان هناك ما يبرر قدرا من التفاؤل في بعض ميادين نزع السلاح ، أو على الأقل إحساسا بتعاظم التوقعات المرجوة من مفاوضات جارية أو مقبلة - مثل محادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية ، ونزع السلاح الكيميائي والأسلحة التقليدية في أوروبا - فلا يتناول يمس هذا التفاؤل ، أو هذه التوقعات ، مسألة الحظر الشامل للتجارب النووية الآن . لقد وصلت واحدة من أخطر مهام نزع السلاح الى طريق مسدود . ومع ذلك فتلك هي أكثر المهام الحاحا لأعمال نزع السلاح . ولا تزال ضرورة التوصل الى حظر للتجارب النووية ضرورة بالغة الالحاح مثلما كانت في أي وقت مضى . وحتى نهاية العام الماضي كان قد أجري أكثر من ٦٠٠ ١ تفجير نووي . ولا تزال التجارب مستمرة . وفي خلال العام

الماضي أجرت جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية هذه التجارب على رغم تطاول استبشاع المجتمع الدولي ، وتحديا للاحتجاجات القوية من البلدان المجاورة . وقد قدمت الدول الحائزة للأسلحة النووية طائفة متنوعة من الاسباب التقنية والاعذار السياسية - مثل التوثق والسلامة وما الى ذلك - لكي تبرر ما لا تبرير له . ولكن من الواضح أن التجارب النووية تجري لغرض رئيسي هو تطوير تصميمات أسلحة لا تنفك تزداد كفاءة . وفي الوقت نفسه ، يقال لبقية العالم - الذي تهدده هذه الاسلحة تهديدا مميتا - إن الأسلحة النووية لا توجد الا للردع ، وأنها لن تستخدم قط . ومع ذلك ، فهي تحتاج على ما يبدو الى التحسين المستمر ، والى تزويدها بقدرات حربية قتالية أكثر فعالية ، وهكذا يستمر سباق التسلح النوعي - لا لمصلحة أحد .

والجدير بالتكرار أن المفاوضات الثنائية التي لا تستهدف إلا تنظيم استمرار التجارب ، هي مفاوضات لا تلبي مطالب وتوقعات جميع الدول تقريبا ، خارج النادي النووي . فليس مطلبنا هو تمكين الدول الحائزة للأسلحة النووية من تحقق كل منها من استمرار تجارب الآخر بل تمكين المجتمع الدولي من التحقق من عدم إجراء أية تجارب نووية . وقد قيل ، على لسان الادارة الامريكية الحالية ، بوجوب جعل حظر التجارب تاليا في الأولوية لأولويات أخرى أكثر الحاحا ، من قبيل التفاوض على اجراء تخفيضات جوهرية في ترسانات الأسلحة النووية . والآن ومثل هذه التخفيضات الجوهرية تبدو أقرب منالا ، طبقا لتصريحات الجانبين معا ، فان حظر التجارب يبدو مع ذلك بعيد المنال كدأبه في أي وقت مضى .

ومن المحتم إعطاء أولوية عالية للمفاوضات المتعددة الاطراف بشأن اجراء حظر شامل للتجارب . ويزيد من هذا ضرورة ، أن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب يتطلب أعمالا تحضيرية مسهبة ، بقدر ما أن المفاوضات الثنائية لخفض الأسلحة النووية تتطلب بالقطع وقتا وحرصا .

وينبغي إقامة شبكة عالمية لمحطات رصد الاهتزازات ؛ واختبار عملها وأدائها تمهيدا لمعاهدة لحظر التجارب . وقد قام فريق الخبراء العلميين بعمل قيّم في هذا المجال ، ولكن يلزم بعض العمل الاضافي ليصبح نظام التحقق الدولي مستعدا للعمل وللأداء حال نفاذ الاتفاقية .

ومن الجوهري الافادة من أوجه التقدم العلمية والسياسية المتوازية في ميدان التحقق . وقد جرى تبادل آراء بنّاء أثناء مؤتمر مبادرة الدول الست بشأن رصد حظر التجارب النووية في لينكوبينغ ، بالسويد ، في أيار/مايو هذا العام . وتم التشديد أثناء هذا المؤتمر على ضرورة التحقق الكافي ونوقشت مناهج مختلفة ، من قبيل الرصد السيزمولوجي ، والتحقق بواسطة التوابع الاصطناعية ، والتفتيش الموقعي .

ومن المحزن أن يخلص المرء الى أن المحادثات الثنائية الجارية بشأن التجارب النووية لا يمكن أن تساعد على إحراز أي تقدم في مسألة حظر التجارب ، فيما عدا احتمال مساعدة الطرفين على توضيح بعض من اهتماماتهما المتعلقة بالتحقق . ولكن التركيز ينصب فيما يبدو على التحقق من التجارب الجارية ، وامتثالهما لعتبات ذات أهمية محدودة لنزع السلاح .

ولكن لا يكفي الاتفاق على التصديق على بضع معاهدات عتبات لا مغزى لها أو يكاد . وليس من المقبول إغفال النداءات الى وضع معاهدة متعددة الاطراف لحظر التجارب . ومن الخطر إغفال مخاطر انتشار الأسلحة النووية . ويجب أن تستهدف المباحثات الثنائية المتعلقة بالتجارب النووية ، اذا ما أريد أن تصبح ذات أهمية حقيقية للمجتمع العالمي ، وضع اتفاقات للحد من قوة انفجار التجارب النووية وعددها الى مستوى له مغزى عسكري حقيقي . وينبغي أن تشكل مثل هذه الاتفاقات خطوات في اتجاه معاهدة للحظر الشامل للتجارب في موعد مبكر ومحدد .

وأود هنا أن أضيف أنه قد تم التركيز في الاسبوع الماضي على مسألة عدم الانتشار عند الاحتفال بالذكرى العشرين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي بيان مشترك لوزراء خارجية البلدان النوردية صدر بمناسبة هذه الذكرى ، استرعوا الانتباه الى اسهام المعاهدة اسهاما ذا شأن في الاستقرار والأمن الدوليين . فهي صك حيوي لمنع انتشار الأسلحة النووية وتظل أهم اتفاق لتحديد الأسلحة تم التوصل اليه بصفة متعددة الاطراف حتى الآن .

وينبغي لأعمال اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ولحظر الهجمات على المرافق النووية أن تستمر في اتجاه حل المسألتين قيد النظر . إن أي هجوم عسكري على مرفق نووي سيؤدي الى تدمير شامل ويظل هو الطريق الوحيد لشن حرب اشعاعية . ومن صالح جميع الدول حظر مثل هذه الهجمات . ونحن نناشد جميع الدول المشاركة أن تبذل قصاراها لافساح الطريق أمام هذا الاتفاق الذي ستكون له أهمية عظمى لأمن جميع الدول ، سواء من كانت لديها منشآت نووية أو من لم تكن لديها .

ولقد ظلت اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي تعمل منذ عام ١٩٨٥ . ومن أسف أن اللجنة لم تتوصل طوال هذه الفترة سوى الى نتائج محدودة . وأسهمت المناقشات حتى الآن في تحسين فهم عدد من المشاكل وفي زيادة ايضاح رؤية المواقف المختلفة . فأولا ، تم التسليم بصفة عامة بأنه ينبغي الاضطلاع بأنشطة استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه وفقا للقانون الدولي ، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة . وثانيا ، كان هناك ادراك متزايد للحاجة الى دعم وتعزيز النظام القانوني الحالي للفضاء الخارجي . وثالثا ، أكدت معظم الوفود ، بما فيها وفدي ، ان الهدف

الشامل لأعمال مؤتمر نزع السلاح في هذا الميدان ينبغي أن يكون هو الهدف الطويل الأجل المتمثل في فرض حظر كامل على استحداث الأسلحة الفضائية واختبارها وانتاجها ووزعها .

والى حين بلوغ هذا الهدف الشامل ، فقد ذكرت السويد ، الى جانب عدة وفود أخرى ، أن فرض حظر على الأسلحة المضادة للتوابع الاصطناعية قد يكون تدبيرا جزئيا بالغ الالحاح . وبغية تحقيق مزيد من التقدم في أعمال اللجنة المخصصة فهناك حاجة ملحة لاجراء بعض الأعمال التمهيدية التقنية . وأود اغتنام هذه الفرصة لأكرر الاقتراح السويدي القاضي بأن يتم في نطاق المؤتمر تنظيم اجتماع لخبراء حكوميين لمدة محددة وذلك للتصدي على سبيل المثال للتعريفات وتقنيات التحقق ذات الصلة بجهدنا المشترك لمنع سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

ولقد كرس مؤتمر نزع السلاح جانبا كبيرا من الوقت وبذل جهودا مشتركة جمة في سبيل عقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ولدينا ما يدعو الى القلق العميق . فان الأسلحة الكيميائية تستخدم الآن فعليا . وفي الاسبوع الماضي فحسب أرسل الأمين العام بعثة أخرى من ثلاثة خبراء للتحقيق في أحدث المزاعم المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية ، وهي بعثة تضم كأعضاء السفير بيراساتيغي وخبيرين أحدهما اسباني والآخر سويدي . ولا تُعرف حتى الآن الاستنتاجات التي توصل اليها الفريق ، ولكن نتائج التحقيقات السابقة لا تترك مجالا لأي تفاؤل . وتدين السويد تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية ، الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي . ويجب ألا تتكرر قط مآسي من قبيل مأساة حلبجة .

وعلاوة على ذلك ، فثمة دلائل على أن هذه الأسلحة تنتشر الى ترسانات وطنية أخرى . وكأن هذا ليس كافيا ، بل يبدو أنه تجري زيادة تطوير وتحسين تكنولوجيا الأسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية . وتبرز هذه الدلائل المزعجة السبب الذي ينبغي من أجله أن يكون رائدنا جميعا الاحساس بضرورة الاسراع البالغ في جهودنا التفاوضية المقبلة . وتبين هذه التطورات أيضا ، بوضوح كبير ، أن عقد اتفاقية ليس أمرا ملحا فحسب بل وأن الاتفاقية يلزم أن تكون ذات طابع عالمي وشامل . وقد تعطل التدابير الجزئية أو المؤقتة أو تعوق على نحو خطير عقد اتفاقية شاملة . وثمة تعهدات مؤكدة من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، في آخر اجتماع للقمة ، بغرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية . ولكن لا بد من القول بأن هذه التصريحات على أعلى المستويات ، تفتقر على نحو مؤسف لأية صياغة حازمة تساعد على التعجيل بهذه المفاوضات وانهائها في خلال وقت محدد . وقد بينت التجربة فيما يتعلق بمختلف المفاوضات المتعددة الأطراف أن مثل هذا " الموعد النهائي " يمكن أن يكون مفيدا . فهو يساعد على تجنب تشتيت الانتباه في التفاصيل على نحو قد يكون معوقا أكثر منه بناء ، وينشط العملية السياسية اللازمة لاتخاذ القرارات الفعالة .

وأود في هذا الصدد أن أشير الى ما قاله منذ شهر مضى نائب مستشار جمهورية المانيا الاتحادية ووزير خارجيتها ، السيد غينشر ، الذي حث الدورة الاستثنائية على أن تحشد ثقلها السياسي كله بحيث " يمكن عقد الاتفاقية قبل نهاية السنة " ، وأود أن أعرب عن اتفاقي معه . وقد ظهر أثناء الدورة الاستثنائية أن هناك ارادة عامة على متابعة المفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية بالحاح وتصميم . وسيكون على مؤتمر نزع السلاح أن يواصل أعماله انطلاقا من هذه الروح . ويدرك وفدي بطبيعة الحال انه ما زال يتعين حل عدد من مشاكل الصياغة المعقدة ، وليس لدينا ما يدعو الى التهوين منها . وقد أولت السويد دائما ، كما تعلمون ، اهتماما خاصا لمختلف جوانب التحقق . أما وقد قلت هذا ، فانني أصر على انه يمكن حل هذه المشاكل المتبقية اذا ما ساد حسن النية .

ومما لا شك في أن احدى هذه المسائل وهي مبادىء ونظام تدمير الأسلحة الكيميائية ، مسألة خطيرة . ولكنني مقتنع بأن هذه المسألة يمكن حلها وفق الأسس التي وضعت بالفعل أثناء المشاورات مع بعض الوفود المعنية على أوثق نحو . كما انني لا أرى أية مشاكل كبيرة يمكن أن تمنع الاتفاق على نظام مفصل بما فيه الكفاية لضمان عدم الانتاج مستقبلا ، أو الاتفاق على آلية للتفتيش الالزامي بالتحدي ، أو بهذه المناسبة ، الاتفاق على هيئة دولية لرصد تنفيذ الاتفاقية .

فلنضم جهودنا لانجاز هذه الاعمال في أسرع وقت ممكن . ان ذلك لن يكون مجرد اتفاق مهم لنزع السلاح من شأنه أن يعزز الأمن للجميع . بل سيكون أيضا انتصارا تمس الحاجة اليه للدبلوماسية المتعددة الأطراف لنزع السلاح ، ولهذه الهيئة التفاوضية ، وللوفود المشتركة هنا .

ان الوقت ليس في صالحنا ، لا في حالة الأسلحة الكيميائية ، بل ولا في أية مسألة أخرى تطرقت اليها هنا . وعلى مؤتمر نزع السلاح أن يمضي قدما في أعماله . وكما لاحظ دانيلو دولشي : فإن الكلمات لا تحرك الجبال . أما العمل ، والعمل الشاق ، فيحرك الجبال .

الرئيس (تحدث بالانكليزية) : أشكر ممثلة السويد الموقرة على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها للرئيس . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم . هل يود أي ممثل آخر تناول الكلمة ؟

أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الموقر .

السفير فريدرسدورف (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية): أشكركم جزيل الشكر ، يا سيادة الرئيس ، على السماح لي بالحديث . انني أتناول الكلمة لاعارض وأرفض ما جاء في مقدمة بيان سفيرة السويد الموقرة وما وجهته من انتقاد للولايات المتحدة ، وتهجمات على الولايات المتحدة ، فيما يخص الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح التي استكملت مؤخرا . ولا أعتقد أن أيا ممن حضر الايام والساعات الاخيرة من الدورة في نيويورك يمكن أن يلوم الولايات المتحدة على تفانيها في محاولة السعي الى توافق للآراء حول احدى الوثائق . وكما يذكر الحاضرون منكم هنا اليوم وكانوا في نيويورك ، فقد كان للولايات المتحدة على أعلى مستوى أثناء الساعات الاخيرة من الدورة السفير هانسن من واشنطن . وكان سفيرنا لدى الامم المتحدة فرنون وولتز ، حاضرا طيلة الليل في محاولة للتوصل الى توافق للآراء . وأعتقد أنكم جميعا تذكرون أن الولايات المتحدة وافقت ، بالرئاسة البارعة للسفير احمد ، على ايقاف عقارب الساعة عند منتصف الليل والاستمرار في دورة من الوقت الاضافي التي شاركنا فيها بأكبر قدر ممكن من الجهد . وكما تعلمون ، فقد عملنا طيلة الليل . ولم تورد سفيرة السويد أي ذكر لما واجهته الوفود الاخرى من مشاكل خطيرة بشأن الوثيقة الختامية ، بما في ذلك الصيغة التي اعترضت عليها بعض الوفود والمتعلقة بتسمية بلد معين من الشرق الأوسط وبلد معين من جنوب افريقيا . كما أنها لم تذكر البتة المشاكل التي اعترضت وفودا أخرى بشأن مسألة الانتشار والفرع المتعلق بالاسلحة التقليدية . واختارت أن تفرد الولايات المتحدة بوصفها الجهة المثيرة للاستفزاز والسبب في كل ما حدث من فشل . وكما قال الجنرال وولترز في اللجنة الختامية للدورة الجامعة ، فقد كانت توجد عقبات حادة تتعلق بالامن الوطني والسياسة الوطنية لم يكن بالامكان ولن تتم المهادنة فيها . ولكن إلقاء اللوم على الولايات المتحدة لفشل الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، مع وجود ١٥٩ دولة ذات وجهات نظر متفاوتة تؤثر في المصالح والاهتمامات الاقليمية والوطنية ، فهذا ليس غير دقيق فحسب بل ينطوي على إساءة بالغة واهانة عميقة لوفدي بالنظر الى ما بذلته حكومتي من جهد في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . ان سجل الولايات المتحدة بشأن نزع السلاح واضح جدا . فقد قمنا بعمل شاق خلال السنتين الماضيتين من أجل عقد معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى مع الاتحاد السوفياتي والتي تم توقيعها . ونعمل بهمة من أجل التوصل الى معاهدة حول المحادثات المتعلقة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، ونعمل هنا في جنيف من أجل التحقق من حظر التجارب والاسلحة الكيميائية ، وبكل بساطة لا نستطيع قبول ما وجهته السفيرة من السويد من انتقاد لسجل الولايات المتحدة في مجال نزع السلاح .

الرئيس : (تحدث بالانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثلة السويد .

السفيرة تيورين (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد أصغيت باهتمام كبير للبيان الذي ألقاه سفير الولايات المتحدة ، ولعل تعليقي الوحيد على ما قاله زميلي الموقر هو أن الحقائق التي عرضتها في بياني تتحدث عن نفسها . وخلال هذا الحدث التاريخي عندما كان واضحا أن عملا شاقا كان يتم في الساعات الأخيرة ، كما يجري عادة في المؤتمرات الدولية - فان حل المشاكل يتأتى دائما في الساعات الأخيرة - وأقول أن كل واحد بذل قصارى جهده حتى الآن ، فانه كان من الطبيعي آنذاك تخصيص وقت كاف . وان تجربتي من المؤتمر في ستكهولم عندما أوقفنا عقارب الساعات هي انه يمكن التعويض عن ذلك ببعض الساعات الاضافية لنتيح لأنفسنا بعض العون . واسمحوا لي فقط أن أكرر ما قلته . لقد كان من الطبيعي تخصيص ما يكفي من الوقت لمحاولة حل القضايا القليلة التي وقفت في طريق التوصل الى توافق للآراء الذي بطبيعة الحال يفترض كذلك الارادة السياسية العامة من جانب جميع المعنيين وكان قلقي بالطبع هو أن الولايات المتحدة اختارت عدم الموافقة على تمديد معقول للوقت المتاح للسعي الى حل القليل من القضايا والأمر الآخر هو كيفية تأويل الحقائق ، وفي هذا الصدد لا يسعني الا أن أشير الى انه يوجد فارق في هذا بيني وبين السفير فريدرسدورف . ومع ذلك فأملي أن نتفق على بقية ما جاء في خطابي حيث قلت إنه قد آن الاوان لكي نمضي قدما ونعمل جميعا بجد من أجل حل المشاكل التي يتعين على هذا المؤتمر حلها .

الرئيس (تحدث بالانكليزية) : أدعو الآن ممثل باكستان الموقر ، السفير منصور احمد ، ليتناول الكلمة .

السفير احمد (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي سروري أن أراكم تتبوءون مقعد الرئاسة . وكما قلتم ،أنتم وأنا نأتي من نفس المنطقة - ويمكنني أن أضيف انها أفضل منطقة في هذا الجزء من العالم وأقول هذا دون خشية من التناقض لأن كلا من معاونكم ومعاوني يأتيان من هذه المنطقة .

انكم ، يا سيادة الرئيس ، تمثلون بلدا يعتبر جارا عظيما لباكستان ، ولقد كنتم صديقا طيبا وزميلا في غاية العون . ولا يساورني أي شك في أنكم ستسيرون أعمال هذا المؤتمر خلال هذا الشهر بامتياز بالغ . واسمحوا لي أيضا ، يا سيادة الرئيس ، بأن أرحب بزملائنا الجدد في المؤتمر - فقد كان لي بالفعل شرف العمل معهم على نحو وثيق وانني على يقين من أنهم سيتركون بصماتهم على العمل في المؤتمر .

ان هذه هي آخر مرة أحضر فيها المؤتمر وقد تأثرت بالغ التأثر بالاشياء الرقيقة جدا التي قالها عني زملائي هنا وفي نيويورك . ولا يسعني الا أن أعزو ذلك الى كرمهم غير المحدود ومشاعر الصداقة التي يكنونها نحوي . واني اذ أهم بمغادرة

جنيف ، أود أن أسجل مشاعر امتناني وتقديري البالغ لما تلقيته من زملائي من صداقة وعون ، وأقول هذا لأن الأشهر القليلة الأخيرة من ارتباطي بمؤتمر نزع السلاح كانت كثيفة جدا وتمخضت عن نوع التعاون الذي ربما لم يشاهد في غيره من المحافل المتعددة الأطراف . واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني للسيد كوماتينا ، أميننا العام ، الذي كان مرشدا وصديقا وقد أفدت دائما من محادثاتي معه ، وكانت نصيحته بشأن المسائل الهامة تأتي دائما في حينها وكانت بناءة ، وأقدم له شكري المقرون بالامتنان البالغ وكذلك الى فريقه القدير جدا .

انني أغادر جنيف بعد مكوث دام سبع سنوات ونصف . وبالاضافة الى مسؤولياتي الأخرى هنا ، فقد كانت هذه أيضا هي الفترة التي ارتبطت فيها بمؤتمر نزع السلاح وكانت بالنسبة لي فترة تعلم وتكوين المزيد من الفهم لمسائل نزع السلاح التي نعلم جميعا انها في غاية التعقيد . وكذلك كانت فترة اكتسبت فيها العديد من الاصدقاء ولا أشك في أن هذه الصداقات التي جعلت العمل في مؤتمر نزع السلاح بهذا القدر من اللطف ستدوم كما لا يساورني أي شك في انه بالنظر الى طبيعة مهننا ، فان خطانا ستلتقي ثانية وأتطلع بالتأكيد الى ذلك بسرور كبير .

لم يتح للعديد ممن عملوا في مؤتمر نزع السلاح شرف التناوب حول هذه المائدة المستطيلة تناوبا تاما . وفي حقيقة الأمر ، عندما بدأت في شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٨١ كنت أجلس على مسافة أربعة مقاعد الى يسار مكاني الآن . ولكن هذا مكنني من أن استمتع بالنظر الى هذه الغرفة من جميع منظوراتها ، ونظرت وتأملت وصف خوزيه ماريا سرت لاختراع أول آلة ، وتطور العبودية ، والتقدم العلمي ، ونتيجة الحرب - الموت والدمار للمنتصرين والمهزومين على السواء ، وأخيرا ، أمله في عالم بلا حروب ، ولدي سبب للاعتقاد بأن هذه الأفكار ستظل مصدر الهام للمؤتمر .

لقد أشير الى الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . ولا يمكنني اخفاء مشاعر خيبة الأمل إزاء عجزنا على انتاج وثيقة ختامية للدورة . ولكنني على يقين تام بأن ما تبذله جميع الوفود من جهود صادقة وعازمة جدا لن تذهب سدى . وحسبما أشارت السفيرة تيورين في خطابها ، أنتجت الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح درجة من نقاط الالتقاء حول تشكيلة واسعة من المسائل الهامة أكبر مما كان يمكن للمرء أن يتوقعه . وانني على قناعة بأن نقاط الالتقاء هذه من حيث المفهوم والنهج على حد سواء ، سيكون لها تأثير مفيد على عملية نزع السلاح . واسمحوا لي أن اغتنم هذه الفرصة لأسجل ثانية امتناني وتقديري لما قدمه الي الجميع أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح من تعاون غير ضنين وورقة لا تفتر . أشكركم ، يا سيادة الرئيس ، وأشكر جميع زملائي ثانية على صداقتكم التي سأعتز بها على الدوام .

الرئيس (تحدث بالانكليزية) : أشكر السفير منصور احمد على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس . اذا لم يكن هناك متحدثون آخرون أود الإدلاء ببيان موجز .

أود أن أعلمكم بأنني طلبت من الامانة أن تعمم اليوم ورقة العمل CD/WP.343 التي تتضمن مشروع برنامج العمل الذي يمكن أن نناقشه ثانية يوم الخميس ١٤ تموز/يوليه في جلسة غير رسمية ، وفقا للمادة ٢٨ من النظام الداخلي ، والذي آمل أن نعتمده في جلسة عامة مستأنفة في اليوم نفسه .

وكما ترون ، فالنص لا يحتاج الى أي شرح تفصيلي . وتخصيص الوقت للبنود المدرجة على جدول الاعمال يحتذى على نحو وثيق حذو ما هو متفق عليه في دورات سابقة ، وترتيب النظر في البنود مماثل لما كان عليه في الجزء الاول من الدورة السنوية . وكان يتعين علي بالطبع أن أضع في الاعتبار قصر مدة الدورة كي أحقق التوازن اللازم ، وستلاحظون ، على سبيل المثال ، انه خصص لجميع البنود الموضوعة اسبوع واحد ، باستثناء ما يتعلق بضمانات الامن السلمية والاسلحة الاشعاعية التي يفصل بينها اسبوع واحد . وبرنامج العمل هذا يفترض أن الموعد النهائي سيكون ١٥ أيلول/سبتمبر ، مع ترك يوم واحد كإحتياطي في حالة بروز صعوبات في كتابة التقرير . والفترة القصيرة نسبيا بعد التقرير الخاص للدورة الاستثنائية سيؤدي بنا ، حسبما افترض ، الى تقرير أقصر للجزء الثاني من الدورة . وقد يُستصوب في هذا السياق أن نبحث معا مسألة الموعد النهائي بالضبط .

لقد تحدد التاريخ المستهدف لاختتام أعمال الهيئات الفرعية المخصصة ليكون ٥ أيلول/سبتمبر ، على الرغم من انه في بعض الحالات يمكن أن نتوقع مواصلة العمل فيما اذا كانت هناك احتمالات لاحراز مزيد من التقدم في مسائل معينة . وبما أن الامم المتحدة ما زالت تواجه حالة مالية طارئة ، فينبغي بذل كل جهد ممكن لاختتام عمل الهيئات الفرعية بحلول التاريخ المحدد .

سأرفع الآن هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٢ تموز/يوليه .

ترفع الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠

CD/PV.464

12 July 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والستين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ١٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس : السيد جاسكاران سينغ تيجا (الهند)

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٦٤ لمؤتمر نزع السلاح .

اليوم ، سنعمم رسالة من وزير خارجية الهند ، السيد ناراسيمها راو بمناسبة تولي الهند رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر تموز/يوليه .

" بمناسبة تولي الهند رئاسة مؤتمر نزع السلاح ، وهو شرف لبلدي ، أرسل تحياتي وتمنياتي الطيبة إلى هذه الهيئة الموقرة .

" ليس من المستطاع المبالغة في التشديد على أهمية أعمال مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة الدولية الوحيدة لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف . وتشمل بنود جدول أعمال هذا المحفل الفريد بعض أهم القضايا في ميدان نزع السلاح . وهي بهذه الصفة ، تهم جميع الدول والشعوب في جميع أنحاء العالم . ولذا من واجب هذه الهيئة السامية أن تحقق نتائج في أداء مسؤولياتها الثقيلة .

" لقد عقدت الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح استجابة للقلق المتزايد في المجتمع الدولي بسبب عدم القيام بما يكفي لتحقيق الرؤية البعيدة المدى التي تحتويها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى لعام ١٩٧٨ . ورغم أنه كان هناك توافق تاريخي في الآراء في تلك الدورة الاستثنائية بشأن الأهداف وكذلك بشأن طريقة العمل التي ينبغي اتباعها ، الا أن تنفيذ برنامج عملها لا يزال متأخرا . لقد أصبنا نحن أيضا بخيبة أمل شأننا في ذلك شأن كثير من البلدان الأخرى ، أمام عدم تحقيق نتائج ملموسة في الدورة الاستثنائية الثالثة . ومع ذلك ، فاننا نقدر تبادل وجهات النظر الذي تم . فان قرار عدد كبير من الزعماء من جميع أنحاء العالم الاشتراك شخصيا يثبت على نحو جلي أن نزع السلاح هو موضع اهتمام عالمي . والمشاركة الفعالة لما يزيد عن ٥٠٠ منظمة غير حكومية أكدت أيضا اهتمام الناس في جميع أنحاء العالم .

" لقد قدمت الهند في الدورة الاستثنائية خطة عمل من أجل نظام عالمي خال من الأسلحة النووية ومن العنف . وتدعو الخطة الى اجراء مفاوضات للوصول الى تعهد ملزم لازالة جميع الأسلحة النووية مع مجيء عام ٢٠٠١ . وهذه الخطة لا تغطي الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل فحسب وانما تغطي أيضا الأسلحة التقليدية ومنظومات الأسلحة الفضائية وعدة تدابير موازية من شأنها تسهيل عملية نزع السلاح النووي . وتشمل خطوات للابتعاد بسباق التسلح عن الحافة النوعية من خلال مزيد من الانفتاح والتعاون ، مع زعماء خمسة بلدان أخرى ، بتصور الحاجة الى نظام تحقق متكامل في اطار الأمم المتحدة . وتنص خطة العمل على ذلك باعتباره جزءا من نظام أمن عالمي شامل ضروري من أجل ادارة عالم خال من الأسلحة النووية وابقائه . ولا يقصد من هذه الخطة أن تكون

هي الكلمة الاخيرة عن هذا الموضوع . لقد قدمت كأساس للمفاوضات . ونأمل أن يعتبرها مؤتمر نزع السلاح كذلك .

" اننا نقترب من العقد الاخير في هذا القرن . ولم يستطع الفكر السياسي أن يساير التغيرات التكنولوجية في الميدان العسكري في عصرنا . وربما يتطلب الأمر العودة الى الأساسيات اذا كان ينبغي لنا تحطيم قبضة المواقف السابقة . ان ولاية مؤتمر نزع السلاح هي رمز لتطلعات الناس في جميع أنحاء العالم . ومن الضروري أن يسرع المؤتمر في تقدمه . وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأؤكد من جديد التزام الهند بهذه الغاية .

" وبهذه الروح ، أتمنى للمشتركين في هذا المؤتمر التوفيق في مساعيهم " .

لدي على قائمة المتحدثين اليوم الممثلون الموقرون لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفرنسا والمملكة المتحدة .

وليتفضل الآن أول المتحدثين على هذه القائمة ، ممثل فرنسا الموقر ، السفير بيير موريل بالقاء كلمته .

السيد موريل (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : أود أولا أن أعرب عن ارتياح وفدي لرؤيتكم تتولون رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر تموز/يوليه في وقت ينبغي لنا فيه أن نستأنف أعمالنا بسرعة وأن نضعها على طريق عملي بقدر الامكان . ان ما لك من خبرة ونفوذ وعزم سيكون ضرورياً لنا . وسوف يقدم لك وفدي مساندته التامة وسيقرأ بالطبع ، بعناية واهتمام ، رسالة السيد راو ، وزير خارجية الهند .

وأود أيضا أن أرحب بالسفير لويس من اندونيسيا والسفير كوستوف من بلغاريا والسفير رووروو من كينيا والسفير ريفيرو من بيرو ، وفي نفس الوقت ، أود أن أقول كلمة توديع للسفير أحمد من باكستان ، الذي هو ان جاز لي أن أقول ذلك ، شاني أقدم الأعضاء بيننا ، والسفير تين تون من بورما . وقد أضفى كلاهما لمسته الشخصية على أعمال المؤتمر .

هذا وكيف لا نشيد ، في هذه المناسبة ، بالعمل البارز الذي قام به السفير أحمد بصفته رئيسا للجنة العامة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة لنزع السلاح .

وأود اليوم ، ونحن نبدأ أعمالنا ، أن نقيّم الوضع بعد التجربة الحافزة والمخيبة للأمل في آن واحد التي مررنا بها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . ولدي شخصياً نقطتان أساسيتان أريد شرحهما قد تساعدنا في أعمالنا في جنيف وهما : أولاً ، أنه رغم أن الدرس كان قاسياً سيثبت بلا شك أنه مفيد ؛ وثانياً ، ان عدم وجود أي نتيجة نهائية لا يمحو التقدم الذي تحقق والذي سيكون مفيداً جدا لمزيد من العمل فيما يتعلق بنزع السلاح .

لقد كان الدرس قاسياً بالنسبة للأمم المتحدة ولنزع السلاح المتعدد الأطراف . وليس هذا بالطبع الوقت المناسب لاضاعة الوقت على الندم ، حتى اذا كان كل واحد منا عائداً من نيويورك ولديه احساس بأن فرصته فاتتة . فالحياة مستمرة ، ولدينا هنا في جنيف جدول أعمال محدد ، وينبغي لنا اذن أن نكرس أنفسنا للمناقشة المفيدة بغية تنظيم المستقبل على نحو أفضل .

ويجب علينا أن نبدأ بمقارنة نتيجتي الدورتين الأخيرتين اللتين كانت كلاهما أقل بكثير من نتائج الدورة الأولى ، وهو أقل ما يمكن قوله .

وكان الفشل النسبي للدورة الاستثنائية الثانية في عام ١٩٨٢ راجعاً الى أسباب محددة يمكن أن تفسر ، لدى استعراض الأحداث الماضية ، تلقى المجتمع الدولي الضربة دون ضرر كثير . لقد كان الوضع السياسي غير مؤات ، ومن المرجح أن طموحنا كان مبالغاً فيه ، بعد فترة لا تتعدى ٤ سنوات من الدورة الافتتاحية في عام ١٩٧٨ ، التي لم يمكن أن تتكرر على أية حال بالضبط . فلم تكن النكسة مفاجأة حقا ، ولم تتأثر صورة الأمم المتحدة في الواقع .

وكانت الصورة المرتقبة هذا العام أكثر اشراقاً بكثير : الارتياح لمعاهدة واشنطن ، التي أشار اليها معظم المتحدثين في المناقشة العامة ، وما نتج عن ذلك من ترقب لفرص جديدة لنزع السلاح المتعدد الأطراف ، وظهور مواضيع جديدة لتعبئة الرأي ، وروح الانفتاح والاعتدال التي كان يمكن ادراكها في النهج الذي اتبعه معظم الوفود ، كل شيء أو كل شيء تقريباً ، كان يبدو مؤديا الى وشيقة متوازنة من شأنها أن تختم انجازات السنين العشر الماضية .

لكن المناخ لا يمكن أن يفعل كل شيء . ان التحسن الذي لا يمكن انكاره في الوضع الدولي ، وبوجه خاص في العلاقات السوفياتية الأمريكية ، لا يكفل بالضرورة النجاح في الأمم المتحدة . لقد سنحت لنا الفرصة لتحذير الناس من الاعتقاد في نوع ما من أنواع التوازي التلقائي بين المذهب الثنائي ومذهب تعدد الأطراف . لكن العلاقة

أكثر تعقداً ، وهي اليوم كذلك أكثر مما كانت عليه منذ ١٠ سنوات أو حتى منذ خمس سنوات .

يمكننا أن نرى اذن أن العناصر المؤاتية التي ذكرتها تواً باختصار هي شروط ضرورية ، لكنها غير كافية لنجاح محاولة عالمية مثل تلك التي تم القيام بها في الدورة الاستثنائية لنزع السلاح . ومع ذلك ، فلنمتنع عن أن يكون لنا رد فعل سريع للغاية فنلقي اللوم على التوقيت أو حتى على أوجه القصور في منظومة الامم المتحدة . ان الدرس الحقيقي ليس جليا تماماً بهذا القدر . بل أنه يتمثل على الاصح في استخلاص استنتاجات معينة هي أكثر ازعاجاً لكنها مفيدة ، وهي أن أي عملية لنزع السلاح على نحو متعدد الأطراف تستند الى قاعدة من توافق الآراء تعدّ مسألة حساسة جداً ، لانها تعني تكديس عدد كبير من الصعاب دون أن يكون للمشتركون في نفس الوقت الوسائل اللازمة لحلها أو حتى لتقليلها . وبعض هذه الصعاب دائمة . وغيرها يمكن التغلب عليه من خلال بذل جهد خاص . لكن عندما يتعين تغطية جميع المواضيع ، فان خطر عدم النجاح يكون ملازماً للعملية ، كما أنه لا ينبغي بالتالي اعتبار عدم وجود نتيجة متفق عليها على نحو مفجع .

واذا كنا ربما تعلمنا أن نحذر عقد دورات استثنائية متكررة ، لا ينبغي لنا لذلك السبب أن نشعر بالعجز . فالانتقال من النقيض الى النقيض هو أمر سخيف ويتعارض بشدة مع ما حدث بالفعل . ان مشروع الوثيقة الختامية كثيرا ما تجاوز ما كنا ننتظره من هذه الدورة ، غير أن عملية انجازه أثارت حفنة من الأسئلة الحساسة للغاية ولا يمكن أن نقول بالتأكيد أنه بضع ساعات أو بضعة أيام كانت تكفي لحسمها . ان كثافة الأعمال الموضوعية التي جرى القيام بها طوال أسابيع عديدة ، الى جانب الجهود الضخمة التي بذلت حتى اللحظة الأخيرة ، جعلت المرء يعتقد أن الوصول الى اتفاق لم يكن أمراً بعيد المنال . وفي نفس الوقت ، فان النص الناقص يمثل تماماً سجلاً دقيقاً للغرض ، والحدود والصعاب ، وهو سجل يمكن أن نتعرف فيه على عملنا . ان هذه الوثيقة هي على نحو ما أصدق من الوثيقة التي كان يمكن أو كان ينبغي أن نختتم بها عملنا .

ولهذا السبب ، أود الآن أن أؤكد على أن عدم وجود نتيجة نهائية لم يمح التقدم الذي تحقق أثناء الدورة والذي سيكون مفيداً جداً في مواصلة أعمالنا .

وينبغي أن نبدأ بالتأكيد بالتشديد على الاعتراف العام بأهمية تلك الدورة ، وعلى الطريقة السلسة التي بدأت بها المناقشات والأعمال ، والجهود التي بذلتها جميع الوفود . ولكن يبدو لي أن من الممكن أن نحاول أن نواصل تقدمنا . لقد كان هذا

اللقاء مجزياً لنا بقدر كاف يجعلنا قادرين على تبين عدداً من المؤشرات العملية التي سترشدنا على نحو فعال في هذه المرحلة الجديدة التي نبدأها الآن .

أولاً ، لقد عدنا من نيويورك بتأكيد بأن هناك اهتماماً كبير من جانب المجتمع الدولي لمواصلة بذل الجهود من أجل نزع السلاح المتعدد الأطراف ، حتى اذا كانت مصالح كل منا ونهوج معالجته للأمور وأولوياته تختلف أو حتى تتعارض بوضوح . فجميع هذه الاختلافات تؤكد في الواقع العلاقة الوثيقة القائمة بين أمن الدول ، وصون السلم والأمن الدولي ونزع السلاح . وهذا التأكيد أساسي لمواصلة أعمالنا . فهناك بالفعل مصلحة مشتركة لكن التقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف ينبغي أن يسير جنبا الى جنب مع تقدم في مجال الأمن ، وبعبارة أخرى في مجال تعزيز أمن الدول ، وتقليل التوتر الدولي ، وأخيرا ، كما أثبتته اللحظات الأخيرة من هذه الدورة ، في مجال تسوية النزاعات الاقليمية .

ثانيا ، ان الخلافات التي نلاحظها بشأن بعض المفاهيم الأساسية لنزع السلاح المتعدد الأطراف ليست جديدة . فالمسألة ليست مسألة مواجهة بين معسكرين بل هي على الأصح عدد كبير من الانقسامات التي ينبغي قبولها . وتؤكد نقاط الخلاف المتعددة لكن المتغيرة هذه أنه ينبغي استئناف المناقشة والاستمرار فيها في اطار عملية دائمة يفترض فيها احترام وجهة نظر الآخرين . لقد اختبرنا عملياً خلال الدورة الثالثة أن هذه المراعاة المتبادلة تجعل العمل ممكناً . ان العملية صعبة لكنها أساسية هي في النهاية عملية مثمرة .

ثالثاً ، لا ينبغي ايلاء الأولوية لنزع السلاح النووي بمعزل واضح ، لا استبعاد الامكانيات الأخرى . ويدرك الجميع أن قدراً معيناً من التنويع في مجالات تطبيق نزع السلاح المتعدد الأطراف هو أمر مستصوب ، دون أن يعني ذلك أنه ينبغي لنا التخلي عن نظرة شاملة . ويتضح هذا التطور من قبل في المفاوضات الحالية المتعددة الأطراف أو الاقليمية الجارية ، ومن المفروض أن يصبح ملحوظاً بدرجة أكبر خلال السنوات القليلة التالية سواء كنا نشير الى نزع السلاح التقليدي أو الكيميائي أو البيولوجي أو الفضائي . ولا ينبغي لنا ايجاد سلسلة من الأقسام المحكمة العزلة ولكن على الأصح ايجاد نهج عملي يجمع بين مجالات متنوعة ومفاوضات مختلفة .

رابعاً ، اننا نرى أحياناً تطوراً سريعاً جداً لعدد من المواضيع الأفقية مثل التحقق ، وتدابير بناء الثقة ، والمساعدة ، والانفتاح ، واجراءات التحقيق ، أو استحداث تكنولوجيا جديدة ، وكذلك جهوداً مبذولة لايجاد توازن بين التطبيقات السلمية للتكنولوجيات الحساسة ومنع نشرها نشراً غير متحكم فيه . ولا تندرج هذه

المواضع الأفقية في فئة جيدة التحديد ، ولا تشملها مؤسسة واحدة أو معاهدة واحدة بعينها ، وهي اليوم تتطلب استثمارا ذهنيا وسياسيا وتقنيا ضخماً . فهي اذا جاز التعبير أدوات نزع السلاح . وهي تثير في حالات عديدة اهتماما وحتى درجة من النشاط لم يكن يظن أنهما موجودان منذ بضع سنوات فقط .

وخامساً ، وأخيرا ، فيما يتعلق بالجهاز المؤسسي لنزع السلاح المتعدد الأطراف ، يتفق الجميع اليوم على أنه مناسب للغرض على نحو جيد نسبيا وبالتالي لا يستدعي تغييرا كبيرا . وقد يرغب مع ذلك في ادخال تعديل هنا أو هناك وعلى سبيل المثال في توسيع معقول لمؤتمر نزع السلاح . غير أن هذا الاتفاق الاساسي على الخطوط الرئيسية للنظام الحالي ، ينبغي أن يسهل البحث عن تحسينات عملية والتركيز على المسائل الموضوعية .

لقد حاولت ، بعرض هذا العدد القليل من الافكار ، أن ألقي نظرة موضوعية على مواقف بلدي المعروفة تماماً للجميع . وهذا هو ما فعلناه جميعا في حزيران/يونيه في نيويورك ، وأعتقد أننا نستطيع أن نواصل هذا المجهود مع دراسة المسائل التي تهمنا نقطة بنقطة .

ان خيبة الأمل موجودة ، ولا يمكننا تجاهلها ، ولكنها تمكننا من العودة الى الواقع ، والى قبول حقيقي متبادل لتنوع وجهات نظرنا . وهذه شروط أساسية ضرورية لأي تقدم جدي في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف .

ربما نفهم على نحو أفضل أن نزع السلاح لا يمكن أن يكون أيديولوجية تفرض دفعة واحدة من خلال المواجهة . لقد أثبتت الدورة الاستثنائية الثالثة بوضوح كاف ، حتى وان لم تتم أعمالها ، انه يمكننا تجاوز الرموز ، والصيغ الموضوعة سلفاً ، والافكار الجامدة ، ولقد بدأت المفاوضات عند هذه المرحلة بالذات ، وهي المفاوضات الوحيدة التي تستحق الجهد فعلاً .

وبطبيعة الحال ، لم يتغير كل شيء بين عشية وضحاها ، وأعاق استمرار بعض أوجه الجمود ظهور مفهوم لنزع السلاح المتعدد الأطراف يكون واقعيا وكثير المطالب في آن واحد ويفي بمتطلبات العالم المعاصر الذي يتزايد ترابطه وتعقده وطابعه التقني باستمرار . لكن عملية التجديد هذه قد بدأت الآن ويقع على عاتقنا تدعيمها هنا في جنيف مثلما فعلناه في نيويورك .

الرئيس : أشكر السفير موريل على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس .

والكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمتي ، ممثلة المملكة المتحدة الموقرة ، السفيرة سولسبي .

الآنسة سولسبي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) : السيد الرئيس ، اسمح لي قبل كل شيء أن أهنئك بحرارة على توليك رئاسة هذا المؤتمر . ويسر وفدي جدا أن يراك تشرف على أعمالنا في الشهر الافتتاحي لدورتنا الربيعية . وأود أيضا أن أشكر السفير مايسزتر من هنغاريا على الطريقة الفعالة التي أدار بها المؤتمر خلال شهر نيسان/ابريل . وثمة واجب أقل مسرة أن نلاحظ بأسف مغادرة السفير تين تون من بورما والسفير أحمد من باكستان ، الذي قام ، كما نعرف جميعا ، بدور اتسم بالمسؤولية والتميز بوجه خاص طوال الاشهر القليلة الاخيرة . وأود أيضا أن أرحب بسفراء اندونيسيا وكينيا وبيرو وبلغاريا وأتطلع بشدة الى العمل معهم .

لقد طلبت أن أتحدث اليوم لاقدم باختصار الوثيقة CD/837 التي تحتوي على نص بيان ألقاه وزير خارجية بلدي ، السير جيفري هو بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم الانتشار .

وطلبت تعميم هذا البيان دلالة على الاهمية الكبيرة للغاية التي تعلقها حكومتي على هذه المعاهدة . فقد لعبت دوراً حيوياً في تاريخ العقود الاخيرة من خلال مساعدتها على كبح انتشار الأسلحة النووية مع تشجيعها في نفس الوقت على استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وسوف تكون أساسية بنفس القدر تماماً في العقود القادمة . فهذه المعاهدة تمثل ضمانا بالغ الاهمية لنا جميعا .

وأود أن أسترعي اهتماما خاصا الى جزء معين في بيان وزير خارجية بلدي ، وهو نداؤه الذي وجهه الى جميع البلدان التي لم توقع بعد على معاهدة عدم الانتشار يدعوها فيه الى القيام بذلك . وتضرب القرارات التي اتخذتها مؤخراً اسبانيا ، وترينيداد وتوباغو ، والمملكة العربية السعودية ، بالانضمام اليها مثلا نأمل أن يتبعه آخرون .

ان استكمال نص معاهدة عدم الانتشار مثل انجازا هاما في هذه العملية المتعددة الأطراف . وكذلك الحال بالنسبة للمؤتمر الثالث لاستعراض المعاهدة الذي عقد

هنا في جنيف في عام ١٩٨٥ . وسوف تشهد الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا العام بداية عملية تنظيم مؤتمر الاستعراض الرابع الذي سيعقد في عام ١٩٩٠ واجتماعاته التحضيرية التمهيدية في العام التالي . ونحن على ثقة بأن ذلك سوف يوفر فرصة أخرى لاعادة تأكيد الأهمية الرئيسية لمعاهدة عدم الانتشار بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

الرئيس : أشكر السفيرة سولسبي على بيانها وعلى الملاحظات اللطيفة التي وجهتها الى الرئيس .

والكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الموقر ، السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : قبل كل شيء ، اسمحوا لي أن أقول ان الوفد السوفياتي سعيد بأن يراك أنت ممثل الهند ، البلد الصديق ، رئيسا للمؤتمر خلال شهر تموز/يوليه . وأود أن أتمنى لك كل التوفيق في هذا المنصب وأن أؤكد لك استعداد الاتحاد السوفياتي الثابت للعمل معك بنشاط . وفي الوقت نفسه ، أود مرة أخرى أن أعرب عن امتناننا لسلفك السفير مايسزتر الذي أدار أعمال المؤتمر على نحو فعال خلال فترة مثقلة بالمسؤولية كنا نعدّ فيها تقرير المؤتمر من أجل الدورة الاستثنائية الثالثة .

ونحن سعداء بالترحيب بزملائنا الجدد الذين تسلموا مناصبهم بوصفهم ممثلين لبلدانهم في مؤتمر نزع السلاح وهم السفير كوستوف من بلغاريا ، والسفير ويسبر لويس من اندونيسيا ، والسفير صمويل رووررو من كينيا والسفير اوسفالدو دى ريفيرو من بيرو .

وقد علمنا بأسف أن السفير أحمد من باكستان مضطر لأن يتركنا ونحن نتمنى له كل التوفيق في أنشطته المقبلة .

وقد تحدث وفدنا اليوم لالقاء بيان قصير عرض فيه الوثيقة CD/838 التي تتضمن الردود التي قدمها السيد ن . أ . ريجكوف ، رئيس الحكومة السوفياتية ، على أسئلة طرحها أحد مراسلي وكالة تاس بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لمعاهدة عدم الانتشار .

وتعبر ردوده عن رأي الحكومة السوفياتية بشأن نتائج المعاهدة خلال السنوات العشرين الماضية ، ومكانها في النظام الحالي للعلاقات الدولية ودورها مستقبلاً في اقامة نظام شامل للأمن الدولي .

ويشدّد السيد ريجكوف في ردوده بوجه خاص على أن الاتحاد السوفياتي سيعلن عن رأيه بقوة تأييداً للمعاهدة التي ينبغي أن تظل نافذة الى حين يصبح وجود سلم لا نووي وخال من العنف حقيقة على الأرض . والشيء الوحيد الذي يمكن أن يحل محلها هي معاهدة دولية شاملة بشأن عدم انبعاث الأسلحة النووية من جديد بعد ازالتها ازالة كاملة ونهائية .

الرئيس : أشكر السفير نازاركين على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس .

وتنتهي بذلك قائمة المتحدثين اليوم .

هل يرغب أي وفد آخر في التحدث ؟ لا يوجد أحد يرغب في ذلك .

وعند هذه النقطة ، أود أن أتناول مسألة برنامج عمل المؤتمر للجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٨ . لقد عمم في الاسبوع الماضي مشروع برنامج عمل في ورقة العمل CD/WP.343 . وكما أشرت اليه في جلستنا العامة الاخيرة ، سيكون في نيتي مناقشة مشروع برنامج العمل في اجتماع غير رسمي يوم الخميس القادم ، ١٤ تموز/يوليه ، من أجل الحصول على اعتماد مشروع البرنامج في جلسة عامة مستأنفة تعقد مباشرة بعد الاجتماع غير الرسمي .

وهناك مسألة أخرى أود اثارتها تتعلق بطلبي الاشتراك المقدمين من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا اللذين تم تعميمهما على الوفود في الأسبوع الماضي . وسوف يوزع ، غدا الاربعاء ، في صناديق الوفود ، مشروعا مقرري المؤتمر في هذا الصدد المقابلان بجميع اللغات . وهكذا سوف يكون بامكان المؤتمر النظر في طلبي الاشتراك ، في الاجتماع غير الرسمي الذي سيعقد صباح الخميس القادم واعتماد المقررين المتصلين بذلك في الجلسة العامة المستأنفة .

وأخيرا ، أود أن أسترعي انتباه المؤتمر الى مسألة اعادة انشاء اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح . لقد أعيد انشاء هذه اللجنة في بداية دورة هذه السنة بولاية تتطلب تقديم البرنامج الشامل لنزع السلاح الى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وفي ظل هذه الظروف ، من الضروري الآن اتخاذ قرار بشأن اعادة انشاء اللجنة . وكما لاحظته في بياني الافتتاحي الذي ألقيته في الاسبوع الماضي ، فان البرنامج الشامل لنزع السلاح هو أحد الموضوعين ، علماً بأن الموضوع الثاني هو الأسلحة الكيميائية وهما موضوعان يوجد فيهما " التزام

واضح تماما للوصول بالمفاوضات الى نهاية سريعة وموفقة " . وأنا الآن في سبيلي الى عقد مشاورات بشأن اعادة انشاء اللجنة على أساس نص كان يجري النظر فيه في نيويورك لادراجه في الوثيقة الختامية التي كان ينبغي اعتمادها في الدورة الاستثنائية الثالثة . ونظراً لأنه لم تبد اعتراضات فيما يتعلق بهذا النص ، آمل أن يمكن الوصول الى إتفاق في هذا المؤتمر بغية تمكين اللجنة من استئناف أعمالها دون تأخير .

وقد عممت الأمانة ، بناء على طلبي ، جدولا زمنيا للجلسات التي سوف يعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال هذا الأسبوع . وكالعادة فان الجدول الزمني ارشادي فقط وعرضة للتغيير . فاذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يوافق على الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

اذا لم يكن هناك أي وفد آخر يريد التحدث ، سأرفع الجلسة . ستعقد الجلسة العامة القادمة يوم الخميس ، ١٤ تموز/يوليه ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا .

ترفع هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠ صباحا

CD/PV.465
14 July 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والستين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس الموافق ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد جاسكاران سينغ تيجا (الهند)

GE.88-62953 / ١١٩٩ب

الرئيس : الآن تفتتح الجلسة العامة ٤٦٥ لمؤتمر نزع السلاح . أمامي على قائمة المتحدثين اليوم سعادة ممثل الأرجنتين الموقر السفير كامبورا . الكلمة له الآن .

السيد كامبورا (الأرجنتين) (الكلمة مترجمة عن الاسبانية) : من دواعي سروري البالغ ان أقدم لكم تهاني وفد الأرجنتين لتولي بلدكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال شهر تموز/يوليه . وانني لانتهز هذه المناسبة لأبلغكم باستعداد وفدي الكامل للتعاون معكم في إنجاز واجباتكم . كما نتمنى أيضا للسيدين منصور أحمد سفير باكستان وتين تون سفير بورما كل توفيق في مركزيهما الجديدين . ونود الترحيب بالسادة السفراء ريورو سفير كينيا ، ولويز سفير اندونيسيا وكوستوف سفير بلغاريا ودي ريغيرو سفير بيرو في مؤتمرنا هذا .

وفيما يتعلق بموضوع منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، سبق ان اقترح وفد الأرجنتين أن تعلن الدول الفضائية أنها لم تضع أسلحة في الفضاء الخارجي على أساس دائم .

وقد ضربت وفود مختلفة أمثلة تحث على هذه المبادرة فقد طلبت التعجيل باصدار إعلانات من طرف واحد تستهدف خلق جو من الثقة . ومن المعروف مثلا ان عدة وفود - بعضها أعضاء في أحلاف عسكرية - قد حثت الدول على الاعلان من طرف واحد عما اذا كانت تمتلك أسلحة كيميائية وان توضح ماهية المخزون لديها من هذه الأسلحة ، هذا إذا كان لديها . وامتثالا لهذه الفكرة ، أعلنت بلدان عديدة ، من بينها الأرجنتين ، أنها لا تمتلك أسلحة كيميائية .

ومن المسلم به أن هذه البيانات الصادرة من طرف واحد ليست لها قيمة تخرج عن إطار ما تحظى به من ثقة لدى الشعوب لانها لا تخضع لاجراءات التحقق الى حين دخول اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ .

وعلاوة على ذلك ، كان هناك بعض التبادل للمعلومات ، في مفاوضات الأسلحة الاستراتيجية الدائرة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، تناول الأعداد وأنماط الشبكات ووزعها وما الى ذلك ، وليست هذه ايضا سوى إعلانات من طرف واحد صدرت عملا بمبدأ خلق مناخ من الثقة خلال المفاوضات رغم عدم إمكان التحقق من صحة المعلومات .

كما اقتُرح في محادثات فيينا لخفض القوات العسكرية والأسلحة التقليدية تبادل المعلومات عن كميات وأنواع الأسلحة دون أن تطلب أي اجراءات للتحقق .

وهناك مثل آخر يُستقى من المفاوضات الثنائية حول الأسلحة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يتمثل في النظام المقترح لتبادل المعلومات عن القذائف الانسيابية المطلقة من البحر نظرا للصعوبات التي تثيرها اجراءات التحقق بالنسبة لهذه الفئة من الأسلحة . كما ان مثل هذا الاعلان الصادر من طرف واحد عن حسن نية لا يخضع هو الآخر لاجراء التحقق .

ومن الجدير بالملاحظة ان المجتمع الدولي يقر في ميدان اتفاقات نزع السلاح المتعددة الأطراف بمبدأ صحة الاعلانات الصادرة من طرف واحد . ونسوق مثلا على ذلك حالة الاعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة . فقد رحب الاعلان مع الارتياح بإعلانات الدول التي مؤداها انها لا تحوز أيا من العوامل ، أو التكسينات ، أو الأسلحة أو المعدات أو وسائل الايصال المحددة في المادة الأولى من الاتفاقية . ورأى المؤتمر ان مثل هذه الاعلانات تؤدي الى زيادة الثقة بالاتفاقية .

وقد ذكرنا جميع هذه السوابق واضعين في عين الاعتبار ان أحد الاعتراضات التي طرحت بشأن اقتراح الأرجنتين هو عدم امكانية التحقق من أي إعلان تصدره دولة فضائية تقرّ فيه بعدم وضعها أسلحة في الفضاء الخارجي على أساس دائم .

ولا يلعب إجراء التحقق أي دور في هذا النوع من الاعلانات الذي تكمن كل قيمته في مجرد صدوره وفي مصداقية الدولة التي تصدره . بيد انه قد اعترف بالاعلانات الصادرة من طرف واحد بوصفها عاملا يساعد في خلق جو من الثقة على غرار تدابير بناء الثقة التي تناولتها بنجاح هيئة نزع السلاح في دورتها لعام ١٩٨٨ .

وفي اعتقادنا ان البلدان والوفود التي تدافع عن الاعلانات الصادرة من طرف واحد ولا تخضع لاجراءات التحقق في مختلف الميادين ، مثل الأسلحة الكيميائية ، والأسلحة الاستراتيجية ، سواء كانت أرضية أو بحرية ، والأسلحة التقليدية ، ينبغي أيضاً أن تقر بفوائد الاعلانات الصادرة من طرف واحد والتي تعلن فيها الدول الفضائية أنها لم تضع أسلحة في الفضاء .

أما الاعتراض الآخر الذي طرح بشأن اقتراح الأرجنتين فيتمثل في الافتقار الى تعريف مقبول عالميا للأسلحة الفضائية .

وهنا نود أن نسترعي الانتباه الى ان اقتراحنا لا يشير الى الأسلحة الفضائية ، بل الى مجرد الأسلحة فنحن نفترض أن ماهية الأسلحة معروفة في هذا السياق ، وإلاّ كان مؤتمر نزع السلاح غير ذي موضوع على الاطلاق .

واحتُج أيضاً بأن أي جسم في الفضاء يمكن استخدامه كسلاح ، بوضعه مثلا في مسار تصادم مع جسم فضائي آخر . وليست هذه الحجة برأينا سوى حجة سطحية بداهة ، لأنه قياسا عليها يمكننا أن نستنتج أن الحافلة التي تُساق على نحو قد يُحدث تصادما تعتبر من الناحية التقنية سلاحاً أرضياً .

وننتهز هذه الفرصة لنكرر طلبنا من مؤتمر نزع السلاح بتحليل هذه المبادرة التي يمكنها بوضوح الاسهام في خلق جو من الثقة في منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

ومن الواضح تماما ان أي دولة فضائية تعلن انها لم تضع أسلحة في الفضاء الخارجي على أساس دائم تقطع بذلك على نفسها عهداً أمام الرأي العام العالمي يظل نافذ المفعول الى حين اصدارها اعلانا جديدا يبطل صحته .

وأي إعلان يتسم بهذه الطبيعة ليشكل شرطا أساسيا ، بل حيويا ، إذا أريد منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

واننا نرى ، وسبق ان قلنا هذا في مناسبات شتى ، أن تعزيز تدابير بناء الثقة هو البديل الملائم الصحيح في هذه المرحلة الحاضرة السابقة للمفاوضات التي وصل اليها مؤتمر نزع السلاح بصدد الفضاء الخارجي .

والاقتراح الذي نطرحه يندرج بجلاء في هذه الفئة

ونرى أن من المهم كذلك تأكيد أن التوصيات التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح بشأن تدابير بناء الثقة تقرّ بأن أحد الأغراض الرئيسية لمثل هذه التدابير هو خفض أو حتى إزالة مصادر الشك ، والخوف ، وسوء الفهم والحسابات الخاطئة فيما يتعلق بأنشطة الدول العسكرية .

كما أقر بالتدابير ذات السمة الطوعية المتخذة من طرف واحد كالتي نقترحها الآن ، بوصفها وسائل صحيحة يمكن تطويرها في الوقت المناسب لتصبح اتفاقات دولية فعالة .

أما الآن فهدفنا أكثر تواضعا ، إذ يكتفي بالجمع بين التدابير التبعية التي يمكنها أن تعدّ مستقبلا الاساس اللازم لمزيد من الاتفاقات المحددة اذا كان ذلك هو رغبة أعضاء هذا المؤتمر .

ان الوثيقة CD/716 المؤرخة في ١٦ تموز/يوليه ١٩٨٦ التي قدمها الوفد الكندي بشأن "المصطلحات ذات الصلة بالحد من الاسلحة وبالفضاء الخارجي" تنص في الصفحة ٤ على ما يلي : "وفي حدود علم المجتمع الدولي ، لم توضع بعد أسلحة في مدار على أساس دائم أو شبه دائم بالرغم من أنه يفترض على وجه عام أنه تم ادخال أسلحة مضادة للتوابع في مدارات كاملة أو جزئية لأغراض التجارب في أكثر من مناسبة في الماضي" .

ونظرا لأنه يبدو ان الاسلحة لم توضع بعد في الفضاء على أساس دائم ، فسيساعد أي إعلان تصدره الدول الفضائية على الوجه الذي نقترحه في تجميد الحالة ، مما يطمئن المجتمع الدولي . أما الصمت فيثير شكا بالغا ويُولّد الخشية من ان الدول الفضائية تحاول الاحتفاظ لنفسها بحرية العمل التامة من أجل تحويل الفضاء الخارجي الى ساحة أنشطة توجهها وفق هواها .

واننا نأمل ان تعرب وفود البلدان التي تعتبر دولا فضائية الى التعبير عن آرائها بشأن هذه المبادرة في هذا المؤتمر .

الرئيس : شكرا للسفير كامبورا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة .

هل يود أي وفد آخر التحدث ؟

واذا لم يكن الامر كذلك ، فسأعقد الآن ، كما أعلنت في جلستنا العامة الاخيرة يوم الثلاثاء ، جلسة غير رسمية للنظر في برنامج عمل المؤتمر في الجزء الثاني من الدورة ، وفي طلبي اشتراك مقدمين من دولتين من غير أعضاء المؤتمر هما جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا ، بغية اتخاذ المقررات المناسبة في الجلسة العامة المستأنفة ، التي ستنعقد عقب الجلسة غير الرسمية مباشرة .

اذا لم يكن ثمة اعتراض ، فسأرفع الجلسة العامة وأعقد جلسة غير رسمية خلال خمس دقائق .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٠/٤٥

الرئيس : الآن تستأنف الجلسة العامة ٤٦٥ لمؤتمر نزع السلاح .

نتيجة لتبادل الآراء الذي جرى في الجلسة العامة غير الرسمية ، اعتقد ان المؤتمر مستعد لاتخاذ مقررات رسمية حول المسائل التنظيمية التي أشرت اليها حين رفعت الجلسة العامة .

اسمحوا لي أولاً بالعودة الى برنامج عمل المؤتمر في الجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٨ ، إذ يرد مشروع برنامج العمل في الوثيقة CD/WP.343 . وفي هذا السياق ، هناك اتفاق على أن يكون موعد اختتام الدورة يوم ١٥ أيلول/سبتمبر . فهل استطيع أن أعتبر والحالة هذه ان المؤتمر يعتمد برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/WP.343 مع التعديل المتعلق بموعد الاختتام على أساس أن بالامكان أن تستمر الدورة يوماً آخر أي الى ١٦ أيلول/سبتمبر ، إذا استلزم ذلك إعداد التقرير السنوي للمؤتمر للجمعية العامة ؟

وقد تقرر ذلك .

لننتقل الآن الى مشروعي المقررين المتعلقين بطلبي الاشتراك اللذين قدمتهما كل من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا بالوثيقتين CD/WP.344 و CD/WP.345 على التوالي .

ونظرا لعدم وجود اعتراضات حين تمّ تعميم الرسالتين الواردتين من هاتين الدولتين اللتين ليستا من أعضاء المؤتمر ، وبناءً على ما ظهر من توافق في الآراء في الجلسة غير الرسمية . فهل أعتبر ان المؤتمر يعتمد مشروعي المقررين ؟

وقد تقرر ذلك .

لقد قمت ، كما أبلغتُ به المؤتمر في الجلسة العامة الاخيرة ، باجراء مشاورات بصدد إعادة انشاء اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح على أساس النص الذي كان قيد النظر في نيويورك لادراجه في الوثيقة الختامية المقرر اعتمادها في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

وانني سعيد الآن حين أُعلن أن هناك اتفاقاً على إعادة إنشاء اللجنة على هذا الأساس . ولذا سيكون بإمكان المؤتمر اتخاذ مقرر رسمي يوم الثلاثاء المقبل حين يكون نص مشروع الولاية متاحا بجميع اللغات الرسمية .

وأود أخيرا أن أُشير الى مسألة تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته . فقد ظهر أثناء المشاورات شعور عام بانه قد يكون من الملائم مناقشة كل جوانب هذه المسألة في جلسات غير رسمية . وينبغي ان يتضمن ذلك الاعمال التي اضطلع بها فريق السبعة كما انعكست في تقريري الفريق في الوثيقتين CD/WP.286 المؤرخة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، و CD/WP.341 المؤرخة في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، وكذلك النظر في هذه المسألة مستقبلا . واذا كان هذا مقبولا من المؤتمر ، فستقوم الأمانة باعداد ترتيبات لجدولة اجتماعين في الجزء الاخير من هذا الشهر .

وقد تقرر ذلك .

لقد عممت الامانة بناء على طلبي جدولاً زمنياً بالاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الاسبوع القادم . وهذا الجدول الزمني هو كالعادة إرشادي لا غير ويخضع لتغيرات . واذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فسأعتبر ان المؤتمر يوافق عليه .

وقد تقرر ذلك .

اذا لم تكن هناك أي وفود أخرى تود التحدث ، فسأرفع هذه الجلسة . وستعقد الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء ١٩ تموز/يوليه ، الساعة ١٠ صباحا .

الآن ترفع الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠ صباحا

CD/PV.466
19 July 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والستين بعد الاربعمئة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد جاسكران صنغ تيجا (الهند)

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٦٦ لمؤتمر نزع السلاح . وأنتهز هذه الفرصة للترحيب بالسيد ياسوشي أكاشي ، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح الذي يزور جنيف . وأود أيضا أن أرحب بزملاء نزع السلاح في جلستنا العامة . وأنا واثق من أنهم سيجدون تبادل وجهات النظر على قدر كبير من الأهمية والفائدة . ولدي على قائمة المتكلمين اليوم ممثلو هولندا ، ويوغوسلافيا ، والصين ، وهنغاريا ، واندونيسيا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية . وأعطي الآن الكلمة لممثل هولندا ، سعادة السفير فان شايك .

السيد فان شايك (هولندا) : إسمحوا لي أولا بأن أهنئكم ووفدكم لتوليكم منصب الرئاسة لشهر تموز/يولية . وأنه ليسعدنا من الناحية المهنية ومن وجهة النظر الشخصية أن نراكم في هذا المنصب . وأننا نثق ثقة كبيرة في أنكم ستديرون المناقشات بحزم وحياد ، وأود أيضا أن أشكر رئيسنا السابق ، سعادة السفير مايستر للأسلوب الممتاز والمتوازن الذي أدار به رئاسة الدورات السابقة في نيسان/ابريل ولتوجيهنا على النحو السليم في شهري آيار/مايو وحزيران/يونيه . وأود كذلك أن أرحب شديد الترحيب بالسيد أكاشي ، وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، وهو صديق عزيز ، ويسعدنا حضوره معنا اجتماع هذا الصباح . وأود أيضا أن أرحب بجميع السفراء الجدد الذين وصلوا حديثا ، وأشير بصفة خاصة هنا الى سعادة السفير لويس ، سفير اندونسيا ، وسعادة السفير كوستوف ، سفير بلغاريا ، وسعادة السفير رورو ، سفير كينيا ، وسعادة السفير ريفيرو ، سفير بيرو . ونرحب أيضا بزملاء نزع السلاح . وفي نفس الوقت نود الاشارة مع الأسف الى أن بعض الزملاء قد غادروا جنيف وأن آخرين سيغادرونها في المستقبل القريب ، ونخص بالذكر أصدقاءنا سعادة السفير منصور أحمد سفير باكستان ، وسعادة السفير تين تن سفير بورما ، وأيضا ان لم اكن مخطئا ، صديقي العزيز سعادة السفير مايستر سفير هنغاريا .

اسمحوا لي بأن أدلي بكلمة موجزة في أعقاب الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح والتي عقدت في بداية هذه الدورة الصيفية . وأود أولا أن أعرب عن تقديري للبيان الافتتاحي الذي ادليتم به والذي وضح الموقف بكل تأكيد . وكما قلتم ، فالدورة لم تفشل والنزعة المتعددة الأطراف لم تتعثر . وكانت الدورة مكسبا للجميع ولم يخسر أحد شيئا ، ووجد فيها من أخطاء غير أنه لم يوجد قديسون . وبالطبع ، كنا جميعا نفضل نتائج مكتوبة متمثلة في وثيقة ختامية . غير أننا لا ينبغي أن نصبح عبيدا للكلمات بوصفها هذا . ان إعداد وثيقة ختامية ليس هدفا في حد ذاته . وينبغي أن يشمل تقييمنا للدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح تقديرنا للحوار الذي دار والجو الذي دار فيه هذا الحوار والأفكار والمقترحات العديدة البناءة التي قدمت ونوقشت .

وبينت الدورة أيضا أن أوجه الخلاف على بعض النقاط حالت دون التوصل الى اتفاق في الآراء . غير أن أوجه الخلاف هذه لم تسفر عن مواجهات . وفيما يتعلق بوفدي ، فانه ليسعدنا ما بدر من الوفود من تعقل وضبط للنفس في الحالات التي استحالت فيها التسوية ، وبذلك تجنبنا حرب الكلمات ، وتجنبنا أيضا الجهد المبذول في آخر دقيقة لكتابة نتائج ، ربما كانت مليئة بالبراعة الكلامية الفائقة ، ولكنها لا تساعدنا في مناقشاتنا التالية هنا أو في أي مكان آخر .

وكما صرح السيد الوزير فان دن بروك عندما خاطب الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ : " يجب أن نضع في الاعتبار أن ضبط التسلح ليس هدفا في حد ذاته ، وانما ينبغي أن يخدم أمننا . وليس هناك تناقض بين جهود ضبط التسلح والجهود المبذولة للدفاع المشروع عن النفس ، بل تكامل". وفي الحقيقة ينبغي في رأينا وضع الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح في سياق أشمل .

وتتضمن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المعنية بنزع السلاح في عام ١٩٧٨ جملة تنص على "أن الدورة الاستثنائية لا تسجل نهاية مرحلة بل بداية مرحلة جديدة للجهود التي تبذلها الامم المتحدة في مجال نزع السلاح" . وترى حكومتي أن الشيء نفسه يمكن أن يقال عن الدورة الاستثنائية التي اختتمت في الشهر الماضي حتى بدون الاتفاق على كتابة وثيقة ختامية .

والامر متروك للمتفاوضين في مختلف المحافل ، لا سيما بالطبع في مؤتمر نزع السلاح ، أن يستخلصوا الآن استنتاجاتهم الخاصة استنادا إلى المناقشات التي جرت في نيويورك . وينبغي علينا هنا في مؤتمر نزع السلاح أن نقبل ذلك التحدي . وبالتأكيد ، سنبذل جميعا جهدا لتعزيز أوجه التفاهم التي توصلنا اليها في نيويورك والتي يمكن أن تفيد بوصفها مصدرا للافكار الجديدة على الرغم من أنها ليست لها صفة رسمية . وأود أيضا أن أشير الى بداية التوصل الى اتفاق في الآراء بشأن المسائل ذات الاولوية مثل الاسلحة الكيميائية والمزاعم التي تتعلق باستخدام هذه الاسلحة ، والتحقق ، وعدم انتشار الاسلحة النووية .

وفي الاسبوع الماضي قدم سعادة السفير موريل ، سفير فرنسا ، تحليلا مفيدا وواضحا للدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح ، وحاول أن يخلص الى بعض النتائج ذات الطابع الاكثر شمولا . ويؤيد وفدي النتائج التي توصل اليها في مجملها . وأود أيضا أن أعلق بالتحديد على ملحوظتين من الملحوظات التي أبداها ، وهما ؛ أولا الملحوظة عن تنويع مجالات الاهتمام ، والثانية عما يسمى بالمواضيع الافقية ، مثل

موضوع التحقق ، وهي مواضيع تتطلب المزيد من الاهتمام . وفي رأينا أن هذين الاتجاهين يتطلبان من جانبنا مزيدا من التفكير .

وفي نيويورك يمكننا أن نلاحظ اتجاها للاعتراف بالتنوع الكبير للمواضيع التي ينبغي النظر فيها ، وذلك أيضا في ضوء مختلف الاهتمامات المشروعة المتعلقة بالامن . ويتمثل هذا الاتجاه أيضا في العدد المتزايد للمحافل التي يضطلع فيها بالاعمال المتصلة بهذا المجال ، على الاصعدة العالمية والثنائية والاقليمية . وبالطبع ، وعلى الرغم ، من هذا التباين في المواضيع والنهج ، فمن الضروري وجود نظرة ومبادىء توجيهية شاملة . ويتعين ايجاد أفكار جديدة . غير أن التنوع يدفع أيضا الاتجاه الى إلتماس نهج عملي وواقعي دعمه المحدود وقوة دفعه من توجهات شاملة على الصعيد العالمي . وذلك في حد ذاته يحد من توقعاتنا لما يمكن أن تسفر عنه هذه الدورات الاستثنائية .ويطرح أيضا مسألة ما اذا كان يمكن للدورات الاستثنائية التي ستعقد في المستقبل والتي تتضمن جداول أعمال شاملة وطموحة ، بالاضافة الى عدة مسائل خارجية ، أن تعمل بطريقة فعالة وأن تتقدم الى الامام تقدما حقيقيا فيما يتعلق بانجاز أهدافنا .

ويمكن للتنويع أن يكون له آثار تتعلق بجدول أعمالنا . وفي الشهور القادمة سنعيش أساسا في ظل النظام القديم حيث أنه اتفق على هذا النظام في بداية هذا العام . غير أننا نأمل في أن تقدم الوفود أفكارها بشأن الآثار المترتبة على هذا الاتجاه بالنسبة للحوار في الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح وبالنسبة لجدول الاعمال وبرنامج العمل داخل مؤتمر نزع السلاح في السنوات القادمة ، وذلك بمجرد أن تنتهي البلدان من تقييمها للدورة الاستثنائية .

وفيما يتعلق بالاهتمام المتزايد بالمواضيع الافقية ، الذي أشار اليه السفير موريل ، فاني أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن موضوع التحقق بصفة خاصة . اعتقد أن من الامور المعترف بها بصفة عامة أن التحقق الفعال يؤدي دورا رئيسيا في أي اتفاق يتعلق بنزع السلاح . ويمثل التحقق القضية الرئيسية التي يتوقف عليها نجاح المفاوضات المعنية بالاسلحة الكيميائية . وقد ارتقى هذا الموضوع الى مستوى المواضيع الافقية لاهميته بالنسبة للجهود المبذولة لنزع السلاح . وتمثل المبادىء التوجيهية ، التي أقرتها لجنة نزع السلاح في أيار/مايو ، اطارا سياسيا مفيدا في هذا السياق . ومن ناحية أخرى ، ألقت الدورة الاستثنائية أيضا الضوء على تنوع المشاكل التقنية المطروحة ، ويتوقف ذلك على جملة أمور من بينها فئة الاسلحة المعنية ، والواقع أن هناك حدودا للبعد الافقي لهذا الموضوع .

ونصل بذلك الى الدور الشامل الذي يمكن أن تؤديه ، في رأينا ، الامم المتحدة بل ينبغي أن تؤديه في هذا المجال . لقد قدمت كندا وهولندا وثيقة تتضمن شرحا لامكانات مثل هذا الدور والحدود الموضوعة له ، واقترح في الدورة الاستثنائية انشاء فريق من الخبراء الحكوميين لمساعدة الامين العام على تقديم تقرير عن هذا الدور . وأعربت بلدان أخرى عن استعدادها للانضمام الى هذا النهج . وليس هذا هو المكان لمناقشة هذا الموضوع ، وانما هو توضيح لما قلته من قبل : فالحوار الدائر في الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح سوف يستمر ، وفيما يتعلق بموضوع التحقق ، لا شك انه سيناقش بالتحديد في اللجنة الاولى التابعة للجمعية العامة خلال هذا الخريف ثم في الدورة القادمة لمؤتمر الامم المتحدة لنزع السلاح التي ستعقد في الربيع القادم .

السيد الرئيس ، هذه هي أفكارنا المبدئية بشأن نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح . وفي هذه المرحلة سأمتنع عن التعليق على مختلف بنود جدول أعمال هذه الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح . بيد انني أود أن ابدي ملاحظتين لهما صلة مباشرة بعملنا الذي سنضطلع به خلال الاسابيع القادمة .

وتتعلق الملاحظة الاولى بالاسلحة الكيميائية ، وقد دار حوار مفاده أن المفاوضات المعنية بالاسلحة الكيميائية تتطلب دفعة سياسية جديدة تؤدي بالتحديد الى التعجيل بالتوصل الى اتفاق بشأن عقد اتفاقية طالما بذلنا الجهود منذ مدة طويلة لانجازها . ويشارك وفدي في الاهتمام الذي يدفع الى هذا التفكير آخذا في الاعتبار ضرورة التوصل بصفة عاجلة الى اتفاق بشأن عقد اتفاقية لحظر انتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية . ان التقارير الخطيرة التي ترد الينا بشأن استمرار استخدام هذه الاسلحة والقلق المتزايد بشأن انتشارها تؤكد ضرورة بذل أقصى الجهود . وتؤيد حكومتي على نحو تام النداء الذي وجهه وزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية السيد هانس ديتريش غنشر في ٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، بيد أننا نشعر أن الامر يتطلب القيام بالكثير من الاعمال التقنية المعقدة ، لاسيما في مجال التحقق .

ومن الامور المشجعة أنه يجري الآن النظر في عدد متزايد من الوثائق المفيدة في هذا المجال . وسيقدم وفدي قريبا ورقة عمل كمساهمة في عملية تبادل المعلومات المتعددة الاطراف ، وسوف ندرج في هذه الورقة بيانات عن عدد الهولنديين الذين ينتجون ويستهلكون المواد الكيميائية المشمولة في الجداول ١ و٢ و٣ من الوثيقة CD/831 . ونأمل أيضا في أن تساعد المناقشات غير الرسمية التي ستعقد في نهاية هذا الاسبوع مع خبراء الصناعات الكيميائية ، في تمهيد الطريق الشائك للتوصل الى اتفاقية شاملة يمكن التحقق على نحو فعال من تنفيذ بنودها .

وما زلنا مقتنعين بأنه يمكن تسوية هذه المشاكل المعقدة اذا ما توفر الاستعداد السياسي والصبر المطلوبان . واسمحوا لي بأن أكرر مرة أخرى بأن المطلوب ليس مجرد عقد اتفاقية يمكن التحقق من تنفيذها على نحو كامل وتام ، وإنما نحتاج الى اتفاقية تتضمن من بنود التحقق ما يكفي لتوفير الثقة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية من جانب جميع الاطراف .

وتتعلق ملاحظتي الثانية بالمسائل التنظيمية ، وتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته . إننا نتفق مع الذين أعلنوا في نيسان/ابريل أن المؤتمر لا يحتاج الى إصلاح شامل . غير أنه فيما يتعلق ببعض المسائل ، فإنه يمكن ادخال بعض التحسينات العملية التي تمكن المؤتمر من العمل على نحو أكثر فعالية ، ويمكن تنظيم الاجراءات المتبعة في إطار المؤتمر . وفي الكلمة التي أدليت بها في ٣١ آذار/مارس من هذا العام ، قدمت بضعة مقترحات بشأن هذا الموضوع . فعلى سبيل المثال ، فإننا ما زلنا على اقتناع بأن هناك مميزات رئيسية يمكن أن يسفر عنها تغيير جدول المؤتمر وتوزيع الدورات على فترات أكبر خلال السنة ، ومن ناحية أخرى ، فإنه يجب توفير فترات أكبر للتفكير واعداد المواقف في العواصم وهنا أثناء المناقشات الثنائية ومناقشات المجموعات .

غير أن ما أود أن أؤكد عليه الآن ليس مجرد مزايا التحسينات التي يمكن أن ندخلها على الاجراءات التي نتبعها ، وإنما أريد أن أؤكد أيضا ضرورة أن يتناول المؤتمر هذه المسائل بطريقة منهجية أكثر ، استنادا الى تقريري مجموعة السبعة ، وذلك ، في المقام الأول ، في جلسات غير رسمية تعقد الأسبوع المقبل أو الأسبوع الذي يليه . وقدمت بعض الوفود في نيسان/ابريل والشهور التي سبقته تعليقات هامة . أما الآن فنحتاج الى مناقشة تتيح للمؤتمر الوصول الى نتائج حتى ولو كانت هذه النتائج ذات طابع مبدئي . ولن يتمكن المؤتمر إلا في ضوء مثل هذه النتائج ، أن يحكم على جدوى أية إجراءات خاصة يمكن إضافتها لتناول هذه المسائل .

الرئيس : أشكر السيد السفير فان شايك على بيانه الذي أدلى به والكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة ، وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير كوزين ممثل يوغوسلافيا .

السيد كوزين (يوغوسلافيا) :السيد الرئيس ، أود في البداية أن أهنئكم لرئاستكم للمؤتمر ، لاسيما وأنكم تمثلون بلدا تعتز يوغوسلافيا بصداقته والتعاون معه في حركة عدم الانحياز . وقد تأكدت هذه الصداقة وهذا التفاهم المتبادل مرة أخرى خلال الزيارة التي قام بها في الاسبوع الماضي رئيس وزراء بلدكم الى

يوغوسلافيا . وإني على يقين من أنكم سوف تنجزون هذه المسؤولية بنجاح بفضل كفاءتكم وخبرتكم وعزمكم .

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للمهارة التي أبداها في قيادة المؤتمر الرئيسان السابقان ، سعادة السفير مايستر سفير هنغاريا ، وسعادة السفير ستولبناغل سفير جمهورية ألمانيا الاتحادية .

ومن دواعي الأسف أن نعرف أن سعادة السفير مايستر سوف يغادرنا ، لاننا سوف نفتقده في هذا المؤتمر . وأود أن أرحب ترحيبا حارا بصديقنا العزيز السيد أكاشي وكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح ، ويسعدنا دائما وجوده معنا .

أود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأرحب بالسادة الموقرين ، سعادة السفير لويس ممثل اندونيسيا ،وسعادة السفير كوستوف ممثل جمهورية بلغاريا الشعبية ، وسعادة السفير رورو ممثل كينيا ، وسعادة السفير دي ريفيرو ممثل بيرو ، وأود أن أؤكد لهم استعداد وفدي للتعاون التام معهم . وأرحب أيضا بزملاء نزع السلاح . وأتمنى لزملائنا الاعزاء ، سعادة السفير تيلالوف سفير بلغاريا ، وسعادة السفير أحمد سفير باكستان ، وسعادة السفير يو تن تن سفير بورما الذين سيغادرون جنيف والذين نقدر لهم تعاونهم كل النجاح في مهامهم الجديدة .

اختتم مؤتمرنا الجزء الاول من الدورة السنوية منذ شهرين ونصف الشهر ، وهناك أكثر من سبب يدعونا الى التفاؤل لاننا نتوقع الدخول بشكل واقعي في مرحلة جديدة للجهود الطويلة التي يبذلها المجتمع الدولي لانجاز نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح

ويتمثل السبب الاول في تعجيل عملية نزع السلاح عن طريق مفاوضات لم يسبق لها مثيل ، سواء من حيث العمق أو من حيث الاتساع ، وقد أسفر ذلك عن عقد أول اتفاق لنزع السلاح النووي تُصدق عليه القوتان العظميان ، وأسفر أيضا عن تحول في الآراء بشأن عدد من التدابير المكملة التي تعزز بناء الثقة والشفافية . وقد أدى ذلك الى تمهيد الطريق لتنفيذ اتفاق القوات النووية المتوسطة المدى بل هيأ الجو أيضا للالتزام ، طبقا للمبادئ ، بتخفيض ترسانات الأسلحة النووية الاستراتيجية الى النصف .

أما السبب الثاني ، فيتمثل في معاملة اتفاق القوات النووية المتوسطة المدى والتحول في الآراء بشأن الجوانب الهامة المتعلقة بنزع السلاح والأمن ، بوصفهما جزءا لا يتجزأ من حوار أشمل يستهدف تحسين العلاقات الدولية ولاسيما العلاقات بين الشرق والغرب وبدء تسوية الأزمات الساخنة تدريجيا .

وأخيراً وليس آخراً ، كان من المشجع أن نشهد التزام المجتمع الدولي بتأييد التطور الايجابي للعلاقات بين القوتين العظميين و ، بالطبع ، التقدم السريع المحرز في نزع السلاح . ولقد توقعنا لهذه التطورات الايجابية الحادثة في العالم وادراك ضرورة توحيد الجهود في المجتمع الدولي كله ، أن تنعكس على الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح المعقودة مؤخرا .

وعلى الرغم من أن الوقت ما زال مبكرا لتقييم أسباب ونتائج عدم تمكن الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح من التوصل الى اتفاق بشأن اعداد وثيقة ختامية في وقت إقتربنا فيه أكثر من ذي قبل ، من انجاز تدابير ضخمة في مجال نزع السلاح ، فإننا لا يمكن أن نتهرب من الاشارة الى حقيقة هامة وهي أن هذا الاجتماع الدولي الكبير لم يحقق ما توقعناه ولم يستنفد جميع امكاناته . إن القدر الراهن من الاتفاق بشأن جوانب عديدة لنزع السلاح يتيح في رأينا أرضا صلبة للتوصل الى اتفاق هام في الآراء بشأن وضع وثيقة ختامية ، تعكس تحول الآراء والمفاهيم ، وهو تحول يتطور بصفة مستمرة . غير أن نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح ، كما هي ، تؤكد وجود أوجه خلاف رئيسية فيما يتعلق بطرق انجاز نزع السلاح وهي اوجه خلاف في النهج المتعلقة بمفاهيم الأمن ، لا يمكننا أن نتجاهلها . غير أن هذه النتائج تعكس أيضا الصعوبة الحقيقية المتمثلة في ادراج هذا المجال المعقد للعلاقات الدولية ، بكل عناصره المحددة واتجاهاته المثيرة للجدل ، في وثيقة واحدة .

ويتعين علينا جميعا أن نحلل ونتعلم الدرس المستخلص من التشبث بالرأي بدون مبرر ، والطموح المفرط ، والنظرة المبسطة للعلاقات المتداخلة بين المفاوضات المتعددة الاطراف والثنائية اينما وجدت ، وان نركز على المهام المباشرة التي يتعين علينا انجازها . وعلى الرغم من كل ما حدث ، فمازالت الحقيقة الهامة تتمثل في ان المجتمع الدولي اعلن صراحة في اكبر اجتماع سياسي ، عن التزامه الثابت بوقف سباق التسلح ومواجهة مشكلة نزع السلاح بطريقة شاملة ومتكاملة . ان مشاركة رؤساء اكثر من ٩٠ بلدا في الدورة الاستثنائية الثالثة ، قدموا ليعربوا عن قلقهم ويقدموا مقترحات واقتراحات هامة تتفق والمصالح الحيوية للمجتمع الدولي كله ، يثبت بما لا يدع مجالا للشك ان الطابع المتعدد الاطراف لجميع القضايا والمشاكل التي تواجهنا هو حقيقة من حقائق الحياة التي نعيشها . وهي حقيقة لا تقبل التبسيط غير أنه لا يمكن تجاهلها . وكما قال السيد بيريز دي كويلار الأمين العام للأمم المتحدة في الكلمة التي افتتح بها الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح ، "ان لجميع المسائل الرئيسية المتعلقة بالأمن ونزع السلاح ابعادا ثنائية واقليمية وعالمية." ولا يمكن عزو العنصر المتعدد الاطراف الى وجود المؤسسات والمنظمات الدولية التي شاركنا في إقامتها . ان هذا العنصر مستقل تماما عن وظيفة هذه المنظمة أو تلك الهيئة ، فهو يمثل أساسا تعبيرا عن المسؤولية الجماعية لتحقيق السلم العالمي

والأمن الدولي ، وتعبيراً عن الطابع العالمي للخطر وتنوع مصدر التهديد الذي يعرض السلم والأمن للخطر ، وهو يدل ايضا على تزايد الترابط في العالم . ان الطابع المتعدد الأطراف ، بوصفه عملية تفاوض أو نموذج للتفاوض ، لا يتعارض ابدا مع المفاوضات الثنائية أو الاقليمية ، لا نظريا ولا عمليا ، ناهيك عن أن يحل محلها ، فهو مدمج طبيعيا في كل الحوار كعنصره المكمل والموازي ، وهو دائما عنصر بناء ومعزز للحوار .

وعلى الرغم من ذلك ، فالحوار الذي دار في الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح واداء هذه الدورة الشامل يبينان أننا نتجه ، على الرغم من الاختلافات ، الى التنسيق على نحو أوثق في سعينا لايجاد الحلول للمشاكل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، ويتبين أيضا أن هناك قدرا أكبر من التحول في وجهات النظر بشأن ضرورة تناول نزع السلاح والمعادلة الاستراتيجية بطريقة اكثر شمولا ، بجميع جوانبها مثل : الجوانب النووية والتقليدية والفضاء وغيرها من الجوانب ، في الوقت الذي يتعين فيه مراعاة جوانب أمنية محددة .

وفيما يتعلق بالمعالجة الشاملة لمسألة نزع السلاح ، اسمحوا لي بأن أضيف أن وفدي نادى دائما بالاهتمام بشكل واف بنزع السلاح التقليدي وطالب بمعالجة هذه المسألة بشكل أدق في جميع محافل التفاوض . ولا يتعلق الأمر فقط بوضع نزع السلاح التقليدي والنووي على قدم المساواة ، لكن الواقع ان الاسلحة التقليدية تستخدم يوميا وان قوتها التدميرية وطاقاتها الهجومية تتزايد يوما بعد آخر . وليس من الواقعي أن نتصور تحقيق قفزة رئيسية ، على المدى البعيد ، في نزع السلاح النووي في الوقت الذي لا يزال فيه نزع السلاح التقليدي في طريق مسدود . وتظهر فرص جديدة ، على الأرض الأوروبية على الأقل ، لتخفيض الاسلحة التقليدية واصلاح أوجه الخلل وإنعدام التوازن والتباينات الجديدة أو القديمة ، مما يعطي بكل تأكيد زخما جديدا لاحراز تقدم جديد في مجال نزع السلاح النووي .

ان عدم تمكن الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح من اصدار وثيقة ختامية ، لا ينبغي ، بل لا يجب أن يعوق الجهود التي نبذلها في مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة الوحيدة للتفاوض المتعدد الأطراف . ان الاختلافات الحالية ليست معوقات غير قابلة للتسوية عند البحث عن مصالحنا المشتركة ، وهي مصالح قائمة . ومن ثم ، فاننا لا نرى أن هناك ما يدعو الى اليأس ، ناهيك عن قلة الحيلة أو العدمية . وبدلا من ذلك ، ينبغي ان ننتقل ، دون تردد ، الى مجموعة كبيرة من المسائل الواردة في جدول اعمالنا في محاولة لانجاز المهام التي كلفنا بها ، واضعين في الاعتبار التحديات الاخذة في الظهور وضرورة التصدي لها بالعمل الايجابي من جانبنا .

ولنبدأ بالمشكلة النووية المعقدة . اننا لسنا في حاجة الى أن نكرر أن القرارات المعنية بنزع السلاح النووي لا تتحكم فيها الا الدول التي تملك الاسلحة النووية ، وأشير بصفة أولية الى القوتين الحائزتين على أكبر كمية من الاسلحة النووية. بيد أن الدورة الاستثنائية الثالثة لنزع السلاح ، وهذا هو الحال في محافل أخرى أيضا ، أعربت مجددا عن قلقها الذي له ما يبرره بشأن الانتشار النووي الأفقي ، بينما أهملت في مناسبات كثيرة الخطر الناجم عن الانتشار الرأسي . ان ما نريد أن نؤكده هنا هو أن نظام عدم الانتشار يتسم ، بالضرورة ، بالطابع المتعدد الأطراف ، فهو يشمل بلدانا اعلنت صراحة ادانتها لإقتناء الاسلحة النووية أو يشمل بلدانا تلتزم بالفعل بالنظام . إن انسب طريقة لتجنب انتشار الأسلحة هي نزع السلاح النووي حيث يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يؤدي دورا مناسبا بالاستناد ، كوسيلة لبلوغ تلك الغئة ، الى المنجزات التي تحققت في المباحثات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ولا سيما اتفاق واشنطن. وليس هناك ما يبرر عدم تأدية المؤتمر لدوره المتمثل في المساهمة في عملية نزع السلاح النووي حيث انه تم بالاجماع ادراج وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي في جدول أعمال المؤتمر . واذا ما تجاهلنا مثل هذا النهج ، فان نظام عدم الانتشار ككل ، وهو موضوع احد أهم الاتفاقات المتعددة الاطراف ، سوف يتعرض للخطر الجسيم في وقت نشهد فيه الخطوات الأولى تجاه تحقيق نزع السلاح النووي وفي وقت نحتفل فيه بالذكرى السنوية لحظر التجارب النووية . ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يساعد بتعجيل عملية نزع السلاح وتوسيع نطاقها عن طريق مناقشة جدول اعماله في مجمله بطريقة موضوعية تتفق ودور مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة الوحيدة المعنية بالمفاوضات المتعددة الاطراف ، فكل جهد مبذول في هذا الاتجاه له قيمته ، أما السلبية فهي أسوأ ما في الأمر .

وفي هذا السياق ، يكون للنشاط المضطلع به في مجال حظر التجارب النووية اهمية خاصة . وأود أن أذكر بالمقترح الذي قدمته مجموعة ال ٢١ في الجزء الأول من دورة هذا العام بشأن ولاية اللجنة المخصصة ، وهو يطابق المقترح الذي قدمه في دورة العام الماضي عدة اعضاء في المجموعة واستنادا الى احد قرارات الامم المتحدة الذي لاقى تأييداً كبيراً . وفي رأينا أن المقترح يضم مجموعة كبيرة من الاهتمامات المشتركة فيما يتعلق بمسألة حظر التجارب النووية ، وهي مسألة ذات أولوية عليا في جدول الأعمال لأكثر من ثلاثة عقود . وفي العام الماضي ، وضعت احدى الوفود المنتمية للمجموعة الغربية ، هنا في الجلسة العامة ، المقترح بأنه مقبول من جانب معظم الوفود ، ونحن نتوقع أن يوضع ذلك في الاعتبار . واذا ما تم ذلك مع وقف كامل للتجارب النووية اعتبارا من ٥ آب/أغسطس بحيث يتفق هذا الموعد والاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، وهو ما اقترحته يوغوسلافيا في الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح ، فانه يكون قد توفر لمؤتمر نزع

السلاح الزخم اللازم لاحراز التقدم . وان وفدي على استعداد لأن ينظر في أي مقترح يُمكّن المؤتمر من معالجة هذا البند بطريقة موضوعية .

وفيما يتعلق بمسألة الترتيبات الدولية الفعالة التي تضمن حماية الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية من استخدام الاسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها ، فإنه يتضح أكثر من أي وقت مضى ، أن التصريحات الحالية الصادرة من جانب واحد لا تشكل حلاً ملائماً . ومن ثم ينبغي أن نبدأ مفاوضات بشأن إعداد وثيقة ملزمة متعددة الاطراف . ويبدو أن الاقتراحات المقدمة بشأن بدء إعداد مثل هذه الوثيقة ، تعني إمكانية التوصل إلى حل مشترك ، بشرط أن تتضمن هذه الوثيقة نُهجاً محددة .

ولا ينبغي ، بطبيعة الحال ، إهمال البنود الاخرى الواردة في جدول الاعمال .

وهكذا ، نصل إلى اتفاقية الحظر الشامل لإنتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية ، لا لأهميتها في جدول الأعمال فحسب ولكن لأهميتها الحقيقية التي تأكدت للأسف في الشهور الاخيرة . إن هذه الاتفاقية تعدُّ اختباراً لمصداقية المؤتمر وقدرة الاجهزة الاخرى المتعددة الأطراف على التوصل بنجاح الى إنجاز مهمة تساعد في بدء مرحلة جديدة للمفاوضات المتعددة الأطراف بصفة عامة . ومن الواضح تماما أن التعجيل بإعداد واعتماد اتفاقية كاملة ، ويمكن التحقق منها ، وغير متحيزة ، ومن ثم مقبولة للجميع ، يعد من الامور ذات الأولوية بالنسبة لنا جميعاً .

إننا لا ننكر وجود مسائل أخرى معلقة ، ومعقدة من الناحيتين التقنية والسياسية ، غير أننا على يقين من أن هناك في الوقت الراهن قدرا من الاتفاق يتيح لنا التوصل الى نتائج ناجحة . وكما هو معروف بصفة عامة ، فإن الاسلحة الكيميائية ليست أسلحة ولكنها وسائل لتدمير الإنسان والطبيعة ، وانه يمكن تسوية جميع المشاكل الامنية إذا ما نظرنا للدمار الشامل الذي يمكن أن ينجم عن هذه الاسلحة . وينبغي أن تكون اتفاقية المستقبل مقبولة عالميا لتصبح صكا حقيقيا متعدد الاطراف . وينبغي أن تسهم الاتفاقية في تعزيز واستقرار النظام الذي سيبدأ تنفيذه بموجبها . واستنادا إلى هذه الاسس فإننا نعتقد أن عقد مؤتمر برعاية الامم المتحدة في العام المقبل لتوقيع الاتفاقية ، وهو الاقتراح الذي قدمه وزير الخارجية اليوغوسلافي في الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح ، سوف يشكل في الوقت المناسب دفعة قوية لعملنا ولقبول الاتفاقية عالميا . وينبغي بذل الجهود لتهيئة الالية الدولية للتحقق من تنفيذ هذه الاتفاقية بحيث تلبي الاحتياجات الحقيقية وأن تكون آلية معقولة بحيث يمكن ، بقدر الامكان ، تجنب إساءة الاستخدام ، لا سيما ضد البلدان النامية . وينبغي

أن تؤدي آلية الأمم المتحدة أيضا دورها الملائم في هذا المجال . وينبغي في رأينا إدراج مسألة التعاون الدولي والتنمية التكنولوجية بشكل أو آخر في الاتفاقية .

إن خطر نقل سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي يضيف بعداً جديداً لسباق التسلح بصفة عامة . ومن ثم ، فإن منع انتشار سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي هو شرط مسبق لحفظ الفضاء واستخدامه في الأغراض السلمية والتعاون في هذا المجال . ولا يمكن للبلدان التي تملك تكنولوجيا الفضاء أن تحتفظ لنفسها بهذه التكنولوجيا لأن جميع البلدان التي تستخدم الفضاء ، على نطاق أوسع أو أضيق ، لها مصلحة مشروعة في التفاوض ، كنقطة انطلاق ، بشأن إعداد نظام للتدابير القانونية التي تمنع المزيد من التسليح ، بصرف النظر عن وجود أسلحة الفضاء في الفضاء أو فوق الأرض . ونتوقع أن تتفهم جميع الوفود هذا التوجه في أعمال اللجنة المخصصة .

ومن المجالات الأخرى التي يمكن التفاهم بشأنها مجال الحظر الكامل للأسلحة الاشعاعية . إن المنجزات التي تحققت في الجزء الأول من الدورة ضاعفت الأمل في زيادة الأعمال والجهود التي يتعين الاضطلاع بها خلال الجزء الثاني من الدورة . وفيما يتعلق بالعنصر الآخر التابع لنفس المسألة - وهو منع مهاجمة المنشآت النووية ، فاننا نعتقد أن حادث تشيرنوبيل بمثابة الإنذار الذي يسترعي انتباهنا الى ضرورة تجنب أية امكانية لتحويل محطات الطاقة النووية الى أسلحة للدمار الشامل .

في عصر التطور السريع للتكنولوجيا ، لا ينبغي أن ننسى ابدا أنه يجري بصفة دائمة تعقيد جميع أنواع الأسلحة ، ويجري إنشاء نظم جديدة ، وان الموارد التي يتم إنفاقها على البحوث العسكرية تكتسب أبعادا خطيرة ، وإلا ، فإننا سنفقد القدرة على التحكم في سباق التسلح . ومن الضروري الاضطلاع فورا بدراسة معقدة لجميع الآثار المترتبة على إضفاء الطابع العسكري على البحوث والتنمية ، وجعلها أكثر شفافية ، وتحديد المعايير التكنولوجية في مفاوضات نزع السلاح ، والتأكد من تزامن وتنسيق وتعزيز الصكوك الدولية ، وبصفة أولية معاهدة عدم الانتشار . ويجب أن نتعلم أكثر وأن نتعاون على نحو مفيد ، وإلا سنستمر في صناعة "أسلحة قوية وشعوب عقيمة" .

ولقد لاقت مسألة تحسين أداء مؤتمرنا وكفاءته اهتماما كبيرا مؤخرا . ويتمثل أداء هذا المؤتمر بالطبع ، بصفة أولية ، في تسوية المشاكل الموضوعية والاختلاف الحقيقي في الآراء السياسية ، وينبغي النهوض بهذا الاداء ، ولكن الامر يتصل أيضا بقدرتنا على وضع الاعتبارات التقنية والاجرائية جانبا فهي أمور تؤخر أو تعطل حركتنا . وأود أن أعرب عن تقديري العميق للعمل الذي اضطلع به السفراء السبعة برعاية سعادة السفير فان . وينبغي على المؤتمر ، في رأيي ، أن يعود مرة أخرى الى النظر في مقترحاتهم وفي الجوانب الأخرى التي تتناول هذه المشكلة .

وختاما ، أود أن أقول إن النتيجة التي أسفرت عنها الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح لا تقلل ، بل تؤكد أهمية الدور الذي يؤديه مؤتمرنا بوصفه المحفل الوحيد المتاح للمجتمع الدولي للتفاوض . وعلى الرغم من الاختلاف بشأن كيفية إظهار التغيرات الحادثة في العلاقات الدولية في وثيقة ختامية ، فإنه ينبغي علينا أن نضاعف أنشطتنا وأن نستجيب بطريقة واقعية وابتكارية . وفي النهاية ، وعلى الرغم من أن ما يجري الآن في مجالي نزع السلاح والعلاقات الدولية ، كافعال وطرق للتفكير ، قد ورد منذ زمن بعيد في قرارات الامم المتحدة ووثائق كتلة عدم الانحياز ، كمطلب أولي من مطالب المجتمع الدولي ، إلا أننا نوجه تقديرنا بالطبع للذين لبوا ذلك المطلب في النهاية واتخذوا الخطوات الاولى لنزع السلاح النووي . بيد أن ذلك لا يعطيهم الحق في أن يطلبوا التكيف من جانب الذين تكيفوا منذ زمن بعيد . إن علينا جميعا أن نتغير ونتكيف للأوضاع الجديدة إذا ما أردنا التمسك بالطريق المؤدي للنتائج الملموسة . وهو طريق بطبيعته صعب .

الرئيس :أشكر سعادة السفير كوزين على البيان الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لسعادة السفير فان ، ممثل الصين .

السيد فان غوكسيانغ (الصين) (الكلمة بالصينية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي في البداية بأن أهنئكم لتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لهذا الشهر . إن الصين والهند من أكبر بلدان آسيا ولديهما أكبر عدد من السكان في العالم . وتأمل الصين بصدق ، في تنمية علاقات ودية وحسن جوار مع الهند على أساس المبادىء الخمسة للتعايش السلمي . إن الوفد الصيني سوف يؤيدكم ويتعاون بنشاط معكم أثناء الاضطلاع بعملكم بوصفكم رئيساً للمؤتمر . وإني واثق من أن مهاراتكم وخبراتكم سوف تضمن الاضطلاع بأعمال المؤتمر بسهولة ويسر . وفي الوقت نفسه ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري وامتناني لسلفكم ، سعادة السفير مايستر سفير هنغاريا للاسلوب الممتاز الذي اتبعه في إدارة العمل خلال الشهر الماضي في دورة الربيع وفترة ما بين الدورات . وأود أيضا أن أرحب بوكيل الأمين العام الذي يشارك في اجتماعنا اليوم وأرحب أيضا بزملائنا الجدد الذين يشاركون في مؤتمرنا اليوم ، ومن المؤسف أن سعادة السفير مايستر ، وسعادة السفير منصور أحمد سفير باكستان ، وسعادة السفير يو تن تن سفير بورما ، بعضهم غادر والبعض الآخر في طريقه الى مغادرة المؤتمر . إن مساهماتهم الإيجابية في أعمال المؤتمر معروفة للجميع . وأتمنى لهم نجاحا كبيراً في مهامهم الجديدة . وبالإضافة الى ذلك ، أود أن أرحب ترحيبا حارا بسعادة السفير فايزبر لويس سفير أندونيسيا ، وسعادة السفير ديميتار كوستوف سفير بلغاريا ، وسعادة السفير صامويل س. رووررو سفير كينيا ، وسعادة السفير أوسوالدو دي ريفيرو سفير بيرو ، الذين انضموا إلينا مؤخراً ، وإنى أتطلع إلى العمل والتعاون معهم .

منذ بداية الدورة الصيفية ، أدلت بعض الوفود بكلمات للتعليق على الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت مؤخرا والتي استرعت انتباه العالم . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن بعض أفكار الوفد الصيني .

لقد عقدت الدورة الاستثنائية في جو يسوده انخفاض حدة التوتر بعض الشيء في الحالة الدولية ، وبعض التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب والتقدم في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن نزع السلاح . وقد توقع المجتمع الدولي بصفة عامة أن الدورة يمكن أن تنجز نتائج ملموسة في الجهود المتعددة الأطراف المبذولة من أجل تحقيق نزع السلاح . وقد بذلت بلدان كثيرة جهودا مضنية وأجرت مشاورات مكثفة لتسفر الدورة عن إقرار وثيقة ختامية بشأن الأهداف والمهام المستقبلية في مجال نزع السلاح استنادا إلى الوثائق والقرارات السابقة . وشاركت الصين ، كغيرها من بلدان كثيرة ، في الدورة الاستثنائية بنهج تطلعي وواقعي وبنّاء . وقدمنا مجموعة من المقترحات والاقتراحات المعقولة وبذلنا جهودنا لتسفر الدورة عن نتيجة إيجابية .

ومما يؤسف له أن الدورة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية . وفي الحقيقة ، فإن المسائل المتعلقة بنزع السلاح مسائل صعبة ومعقدة لأنها تتعلق بالسلم العالمي وأمن جميع الدول . بيد أنه ينبغي الإشارة الى أن أحد الأسباب الرئيسية لعدم توصل الدورة الى نتائج ملموسة يكمن في الميل إلى التركيز بشكل مفرط على العلاقات الثنائية بين القوتين العظميين وعدم الاهتمام بشكل مناسب بالجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال نزع السلاح ، ولا سيما الموقف المتصلب لإنجاز الأشياء من وجهة نظر أحادية وتجاهل المطالب المعقولة للغالبية العظمى . وعلى الرغم من ذلك ، فإن الوفد الصيني لا يعتبر ذلك فشلاً من جانب المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها من أجل نزع السلاح . فالحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم لن تتراجع عن التزامها وإصرارها على حفظ السلم العالمي وبذل كل الجهود لتحقيق نزع السلاح .

وعلى الرغم من أنه لم يتم اعتماد أية وثيقة ختامية في الدورة الاستثنائية ، فإن العمل الغني الذي اضطلع به خلال الدورة لم يذهب هباء . فقد تم تبادل الآراء بوضوح خلال المشاورات ، واقتربنا من التوصل الى اتفاق في الآراء بشأن الكثير من المواضيع . وفي رأينا ، فإن الجوانب التالية للدورة الاستثنائية جديرة بالاهتمام .

فأولا ، كانت الدورة الاستثنائية بمثابة اجتماع كبير من جانب المجتمع الدولي ليبدي استعداده لحفظ السلم والأمن الدوليين ومعارضة سباق التسلح والسعي لتحقيق نزع

السلاح . فقد اهتمت الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم اهتماما كبيرا بالدورة وشاركت فيها بنشاط . وقد أدلى الكثير من رؤساء الدول ورؤساء الوزراء ووزراء الخارجية بكلمات أعربوا فيها عن مواقفهم بشأن القضايا المتعلقة بنزع السلاح . وقدمت بعض المقترحات الهامة . وشاركت أيضا منظمات وشخصيات غير حكومية عديدة من القارات الخمس في الأنشطة ذات الصلة وقدمت مساهماتها . ويشهد كل ذلك على رغبة قوية وإصرار من جانب المجتمع الدولي لحفظ السلم وبذل الجهود لتحقيق نزع السلاح . إن هذه الدفعة المعنوية الكبيرة وهذا الاتفاق العظيم من جانب الرأي العام يشكلان عائقا كبيرا وبعيد المدى يحول دون سباق التسلح .

وثانيا ، أجرى عدد كبير من البلدان تقييما موضوعياً للحالة الدولية وحالة نزع السلاح . فقد أشارت هذه البلدان ، بحق ، الى أنه على الرغم من وجود بعض التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب وإحراز بعض التقدم في مفاوضات نزع السلاح الثنائية بين القوتين العظميين ، وبعد التوقيع والتصديق على معاهدة إزالة قذائفهما المتوسطة والقصيرة الأجل ، فإن سباق التسلح بينهما لم يتوقف بل ظهر اتجاه جديد ينطوي على التخفيض الكمي للأسلحة النووية والتعجيل بتطبيق المنجزات التكنولوجية والعلمية المعقدة في البحوث المعنية باستحداث جيل جديد من الأسلحة النووية والتقليدية وأسلحة الفضاء . إن اتساع نطاق سباق التسلح بحيث يشمل الفضاء الخارجي وغيره من مجالات التكنولوجيا الرفيعة أمر يدعو المجتمع الدولي إلى القلق البالغ .

وثالثا ، قدمت بلدان كثيرة مقترحات عملية ومعقولة بشأن أهداف ومهام المستقبل في مجال نزع السلاح ، وتشمل هذه المقترحات مجالات مثل نزع السلاح النووي ، ونزع السلاح التقليدي ، وتجنب سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وحظر الأسلحة الكيميائية ، والأسلحة البحرية ونزع السلاح ، وتدابير بناء الثقة ، والتحقق ، والعلاقة بين نزع السلاح والتنمية . ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة أن جميع المشاركين أكدوا من جديد أن القوتين العظميين بما لهما من ترسانات أسلحة ضخمة ومعقدة تتحملان مسؤولية خاصة لنزع السلاح . وينبغي أن تكونا القدوة فيما يتعلق بتخفيض أسلحتهما النووية والتقليدية ، تخفيضا كبيراً ، ووقف سباق التسلح في الفضاء . وتمثل هذه الخطوة طريقة فعالة ، لا يمكن تجاهلها لإنجاز نزع سلاح حقيقي .

ويتعين ملاحظة أنه أثناء انعقاد الدورة ، ظهرت محاولة لإبراز مسألة زيادة النفقات العسكرية للبلدان النامية ومعدل تراكم أسلحتها بل المبالغة فيها ، كما ولو أن هذه البلدان ينبغي أن تتحمل مسؤولية سباق التسلح ، غير أن هذه الحجة تخالف الواقع تماما . إن الصين ترى دائما أنه ينبغي على البلدان النامية أن تستخدم مواردها المحدودة أحسن استخدام لتعزيز بنيتها الاقتصادية وتنميتها الاجتماعية وأنه

ينبغي عليها أن تلجأ الى تسوية المنازعات بالطرق السلمية بدلا من استخدام القوة . بيد أنه في كثير من الاحيان لا تجد البلدان النامية نفسها في موقف يتيح لها حرية الاختيار . وحتى اليوم ، ما زال أمن هذه البلدان يتعرّض للخطر بسبب التهديدات العسكرية بالعدوان من الخارج . ومن ثم ، فإننا لا يمكن أن نوافق على هذه الحجة المضللة التي تستهدف توزيع مسؤولية نزع السلاح .

ورابعا ، أقرت البلدان المشاركة في الدورة بصفة عامة أن نزع السلاح ينطوي على أمن جميع البلدان . وفي حين أن المفاوضات الثنائية بين القوتين العظميين ضرورية ، فإنه لا غنى أيضا عن الجهود المتعددة الأطراف . ولقد وقعت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي رحب بها المجتمع الدولي . وفي نفس الوقت ، حثت جميع البلدان المشاركة في الدورة الاستثنائية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على الدخول في مفاوضات جادة بشأن قضايا مثل تخفيض الأسلحة النووية والاستراتيجية ، تخفيضا كبيرا ، ووقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وطلب الى البلدين أن يتفاوضا بجدية بغية التوصل الى اتفاقات ، ووضعها موضع التنفيذ ، لتخفيف حدة التوتر الدولي ، وإنجاز نزع سلاح حقيقي دون الإضرار بمصالح البلدان الأخرى .

وتهتم القوتان العظميان في مفاوضاتهما بشأن نزع السلاح ، اهتماما كبيرا بالتوازن والتكافؤ الأمني فيما بينهما . بيد أن أمنهما وحده لا يؤدي الى عالم يسوده السلم . فهناك الآن الكثير من أوجه الاختلال بين القدرات العسكرية للبلدين والقدرات العسكرية للبلدان الأخرى مما يشعر معظم هذه البلدان بانعدام الأمن لديها . ونتيجة لذلك ، ينبغي على القوتين العظميين أن تكونا القدوة في تخفيض ترساناتهما الضخمة بشكل كبير وأن تلتزما بجدية بالمقترحات والاقتراحات المعقولة المقدمة من جانب المجتمع الدولي ليتسنى تعزيز الأمن المشترك للعالم كله . وحيث أن نزع السلاح ينطوي على أمن جميع البلدان ، بما فيها البلدان الكبيرة والصغيرة ، القوية والضعيفة ، فإنه ينبغي أن يكون لكل بلد ، وعلى قدم المساواة ، وجهة نظره في هذا الموضوع .

ويمكن عزو التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في مجال نزع السلاح إلى الجهود المشتركة المبذولة من جانب الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم . ولقد بذلت جهود ثنائية ومتعددة الأطراف واضطلع أيضا بأعمال من جانب واحد . ولن تستفيد عملية نزع السلاح من عزو منجزات نزع السلاح الى بعض البلدان فقط وتجاهل الجهود المتعددة الأطراف أو التقليل من شأنها . وينبغي أن تكون الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف مكملة لبعضها بعضا . وفيما يتعلق بالجهود المتعددة الأطراف ، فإنه ينبغي على الأمم المتحدة ، بل يمكنها ، أن تؤدي دورا هاماً .

ومرة أخرى ، أثبتت الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح أن نزع السلاح مهمة طويلة الأجل تنطوي على مصاعب ضخمة . وقد بذلت مختلف الأطراف جهودا ضخمة بانتهاج موقف جاد وواقعي . وهناك مثل صيني يقول "بدون مثابرة ، ليس بإمكانك أن تكسر ولو قطعة من الخشب العفن ، بينما بالمثابرة والعزم بإمكانك أن تنحت الغرانيت لا بل الماس" . وبهذه الروح التي تنطوي على المثابرة ، سوف تنضم الصين إلى البلدان الأخرى في الجهود المستمرة التي تبذلها لوقف سباق التسلح ونزع السلاح وحفظ السلم والأمن العالميين .

الرئيس: أشكر سعادة السفير فان للبيان الذي أدلى به وللكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . وأعطي الآن الكلمة لسعادة السفير مايستر ، ممثل هنغاريا .

السيد مايستر (هنغاريا) : السيد الرئيس ، أود قبل أن أنتقل الى موضوع الكلمة التي سأدلي بها اليوم ، أن أرحب بكم وبقبولكم تولي منصب الرئاسة لشهر تموز/يوليه وأتمنى لكم كل النجاح في الاضطلاع بالمهام التي كُلفتم بها . ومن خلال خبرتي في العمل معكم على نحو وثيق لفترة لا بأس بها من الوقت ، فإنني على ثقة من أنكم سوف تؤدون هذه المهمة بطريقة فعالة وبمهارة فائقة . وأود أن أعلن أن وفدي سوف يتعاون معكم بكل الطرق الممكنة لبلوغ تلك الغاية . وأشعر بالسعادة لوجود السيد أكاشي وكل الأمين العام معنا وأرحب به ، وأرحب أيضا ، ترحيبا حاراً ، بزملاء نزع السلاح الحاضرين معنا هنا .

لقد طلبت الكلمة اليوم كيما أقدم إعلان ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٨ الذي اعتمدته لجنة الشؤون الخارجية التابعة لبرلمان جمهورية هنغاريا الشعبية احتفالا بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ولقد قامت الأمانة بتعميم هذه الوثيقة ورمزها CD/841 .

ويمكن بدون مبالغة أن نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي فتح باب التوقيع عليها منذ عشرين سنة إحدى أهم الصكوك التي صدرت عن نزع السلاح . وعلى الرغم من العيوب الموجودة في هذه المعاهدة إلا أن تنفيذها أثبت بما لا يدع مجالا للشك فعالية وكفاءة الجهود التي بذلها المجتمع الدولي للحؤول دون الانتشار الأفقي للأسلحة النووية . ويؤكد الإعلان ، بطريقة واضحة ، استمرار التزام هنغاريا بالأهداف والالتزامات والتدابير الواردة في المعاهدة . واكتسبت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قوة كبيرة باستمرار طوال عشرين سنة منذ بدء تنفيذها ، وأصبحت صكا دوليا متعددة الأطراف وانضم إليها أكبر عدد من البلدان . وحثت جمهورية هنغاريا الشعبية ، في مختلف المحافل الدولية ، وبصفة متكررة ، جميع الدول التي لم توقع بعد على

المعاهدة ، مهما كانت الأسباب ، أن تفعل ذلك دون إبطاء . ومن ثم ، لا يسعنا إلا أن نرحب بانضمام اسبانيا ، وتريندياد وتوباغو ، والمملكة العربية السعودية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، في الفترة الأخيرة ، ونتطلع الى انضمام عدد أكبر من الدول الى هذه المعاهدة .

ويولي الإعلان الصادر عن لجنة الشؤون الخارجية أهمية كبيرة للتنفيذ الشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ولذلك يرحب الإعلان بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى كخطوة جريئة في طريق تحقيق نزع السلاح النووي . أما إتمام المحادثات الجارية بشأن تخفيض ٥٠ في المائة من أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية بنجاح ، فسوف يعتبر تطورا بالغ الأهمية أيضا فيما يتعلق بتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية .

ويركز الإعلان بصفة خاصة على التطبيق السلمي للطاقة النووية والتعاون الدولي في هذا المجال . وأود أن أسترعي انتباهكم للمسألة الواردة في الإعلان ، بشأن الحث على إبرام اتفاق بشأن منع مهاجمة محطات الطاقة النووية وغيرها من المرافق النووية وذلك في سياق الأمن المرتبط بالأنشطة النووية السلمية . وتؤكد لجنة الشؤون الخارجية أن مؤتمر نزع السلاح هو المحفل المناسب للتبكير بإنجاح المفاوضات الجارية بشأن هذه المسألة .

ولقد اختتمت الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أعمالها مؤخرا . وعلى الرغم من أن الظروف منعتني من المشاركة في أعمال هذه الدورة ، إلا أنني تابعت أعمالها عن كثب . وإني إذ أدرك الأنشطة التي اضطلع بها وفدنا في الدورة الاستثنائية ، أود أن أشارككم بعض الأفكار المبدئية بشأن تقييم نتائج الدورة الاستثنائية . فقد عقدت الدورة في وقت يمكن اعتباره بدون مبالغة نقطة تحول في تاريخ العلاقات الدولية . ولقد أتاحت فرصة جيدة لأعضاء الأمم المتحدة لاستعراض وتقييم المرحلة الراهنة من جهود نزع السلاح ، الذي يعتبر جزءا حيويا من الأمن الدولي . وعلى الرغم من عدم صدور وثيقة ختامية موضوعية رسمية ، فإن للدورة مزاياها وأهميتها .

ان تبادل الآراء البناء والتطلعي قد كشف قدرا كبيرا من التقارب في المواقف بشأن بنود هامة في مفاوضات نزع السلاح ، لا سيما فيما يتعلق بالبنود الواردة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وعلى الرغم من ان الوفود المختلفة ربما تفسر هذا التقارب بطريقتها الخاصة ، فان الاتجاهات الرئيسية التي ينبغي ان تستهدفها الجهود المبذولة ، يمكن رؤيتها بقدر معين من الدقة . فما زالت جوانب مختلفة لمسألة نزع

السلاح النووى ، بما في ذلك معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، مركز اهتمام . وقد اعترف بضرورة ايجاد تدابير لزيادة تعزيز معاهدة عدم الانتشار . وقد دعي مؤتمر نزع السلاح الى مواصلة المفاوضات المعنية باتفاقية الاسلحة الكيميائية والتعجيل بعقد هذه الاتفاقية لأن فرص اعتمادها مبكرا جيدة جدا .

ان المشاورات والوثائق التي كانت موضع بحث أثناء الدورة تشير بوضوح الى وجود اتفاق في الرأي على أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يواصل جهوده لايجاد الحلول للمسائل المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ومنع استخدام الاسلحة الاشعاعية بما في ذلك حظر مهاجمة المرافق النووية ، ومواصلة بذل الجهود لوضع برنامج شامل لنزع السلاح . وقد تم تناول مسألة نزع السلاح التقليدي ، بالمفهومين العالمي والاقليمي ، بطريقة جديدة . وهذه الأمور ليست إلا بضع حالات قدمت الدورة الاستثنائية الثالثة بشأنها ، في رأيي توجيها واضحا للعمل الذى يتعين على المؤتمر ان يؤديه وأساسا لمفاوضات نأمل ان تكون ناجحة . ومن المهم في رأيي ان يواصل المؤتمر عمله الموضوعي في مجالات تم بشأنها التوصل الى اتفاق في الآراء او ما يقرب من اتفاق الاراء . ويمكن اجراء المزيد من المشاورات بشأن الافكار او الاقتراحات الأخرى الجديدة والمفيدة ، بغية تقليل الاختلاف في وجهات النظر .

واسمحوا لي ، قبل أن اختتم كلمتي الموجزة ، بأن ارحب بالزملاء الجدد الذين انضموا الينا ، وهم ، السفير لويس ممثل اندونيسيا ، والسفير كريستوف ممثل جمهورية بلغاريا الشعبية ، والسفير رورو ممثل كينيا ، والسفير ديريفيرو ممثل بيرو ، واتمنى لهم اقامة طيبة في جنيف ، وأتمنى لهم ايضا النجاح في الأنشطة التي سيضطلعون بها في المؤتمر .

وأود أيضا ان اودع صديقين من اصدقائنا الاعزاء هما سعادة السفير تن تن سفير بورما وسعادة السفير منصور احمد سفير باكستان ، وقد غادر أحدهما والآخر في طريقه الى مغادرة مؤتمر نزع السلاح مثلي . واود ان ابلغكم بان هذه الكلمة ربما تكون الكلمة الأخيرة التي اتشرف بالادلاء بها في هذا المحفل لانني ، ربما كما تعلمون . اغادر جنيف قريبا لانتهاء مدة خدمتي . وبهذه المناسبة اود ان اعرب عن امتناني لروح الصداقة والتعاون التي لاقيتها من جميع الزملاء الجالسين في هذه الغرفة الان او الذين جلسوا حول هذه المائدة طوال مدة خدمتي . وفي سياق توديعي لاصدقائي وزملائي الاحباء ، اود ان اعلن انه على الرغم من الشعور الشخصي المتكرر بعدم الرضا او الاحباط لعدم احراز التقدم ، فاني اؤمن ايمانا راسخا بأنه لا غنى عن عمل هذه الهيئة ، واتمنى لزملائي ، عندما يجيء دورهم ، ان يتركوا هذه الغرفة الميمونة وهم يشهدون فيها نجاحا أكثر مما شاهدته .

الرئيس: أشكر سعادة السفير مايستر للبيان الذي أدلى به ، وللكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة . أعطي الكلمة الآن لسعادة السفير لويس ممثل اندونيسيا .

السيد لويس (اندونيسيا) : اسمحوا لي ، بادىء ذي بدء ، بأن أعرب عن سرور وفدي بأن يراكم ، سيدي ، انتم الممثل لبلد شقيق من بلدان عدم الانحياز ، ترأسون أكبر منصب في المؤتمر ، ويتعهد بتأييده اياكم في المهام التي تضطلعون بها . ولما كانت هذه المرة الأولى التي أتكلم فيها من هذا المكان ، فاني اود ايضا ان انقل امتناني لكم ، ومن خلالكم ، الى الزملاء الموقرين الذين رحبوا بي في الكلمات التي ادلوا بها في وقت سابق . وأود ان أؤكد لهم تعاون وفدى معهم في انجاز اهداف المؤتمر .

وأود أيضا ان انتهز هذه الفرصة لانقل تقديرى الصادق لسلفكم ، سعادة السفير دافيد مايستر ، لقيادته المؤتمر في نيسان/ابريل الماضي باقتدار .

واسمحوا لي أيضا بأن انضم للآخرين في الاعراب عن كل التمنيات بالنجاح لسعادة السفير منصور احمد في مهمته الجديدة ، وسعادة السفير مايستر وسعادة السفير يو تن تون الذى علمت انه سوف يغادرنا في القريب . وأود ايضا ان اعرب عن ترحيب وفدى الحار بزملائنا الجدد الذين انضموا الينا بعد وصولي ، واود ان اؤكد لهم تعاوننا الكامل . واسمح لي ايضا ، بأن أرحب بالسيد اكاشي وكيل الامين العام لوجوده معنا هذا الصباح .

على الرغم من ان الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح لم تسفر عن اتفاق في الرأى بشأن اعداد وثيقة ختامية ، الا ان الدورة كانت ناجحة من حيث انها بينت اهتمام المجتمع الدولي المستمر بتنفيذ تدابير نزع السلاح . ولقد استفدنا من الدورة بالعديد من الافكار والمبادرات والتوقعات الجديدة والتصميم المجدد الذى اعرب عنه في مختلف الكلمات التي ادلى بها رؤساء الدول والحكومات وممثلون آخرون وعدد كبير من المنظمات غير الحكومية . ولقد ظهرت ايضا خلال الدورة صورة اوضح لمواقف ومصالح المشاركين ، بما في ذلك ازاء المشاكل المعقدة التي ينطوى عليها مجال نزع السلاح ، وتم تفهم هذه المواقف والمصالح على نحو أفضل .

وعلاوة على ذلك ، عززت الدورة ايضا الاعتقاد بأن نزع السلاح عملية مستمرة لا يمكن انجازها من مرة واحدة ، وان الدورة الاستثنائية المعنية بنزع السلاح هي احدى الوسائل المتاحة في تلك العملية وليست هدفا في حد ذاتها . وبعبارة اخرى ، فالمبادىء والمقاصد والاهداف التي تم الاتفاق عليها والتوصل اليها باتفاق الاراء في

الماضي لا يمكن ولا ينبغي ان تترك جانبا . ويمكن للمرء ان يتخيل ما الذى يمكن ان يحدث في الجهود المبذولة في المستقبل لنزع السلاح او اية جهود اخرى ان لم نقم بتعزيز المبادىء والمقاصد والاهداف التي اتفقنا عليها في الماضي والاستناد اليها ، ويصح ذلك بصفة خاصة بالنسبة للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى لنزع السلاح عندما علمنا انه لم يتم تنفيذ جزء كبير من المبادىء والمقاصد والاهداف الواردة في تلك الدورة لا لانها غير واضحة او قديمة ، ولكن لعدم توفر الارادة السياسية وقيام الاحداث الدولية التي اوجدت مناخا لا يسمح بالتفاهم خلال العقد الماضي .

ان جميع هذه العوامل والتنازلات التي تم التوصل اليها خلال هذه الدورة يمكن ان تساعد بوصفها مدخلات جديدة قيمة لتخطيط وبدء الجهود التي ستبذل في المستقبل في المحافل الثنائية والاقليمية والمتعددة الاطراف .

وهكذا لا يمكن القول إن الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح كانت فشلا كاملا وانها ستؤثر تأثيرا ضارا على جهود نزع السلاح المتعددة الاطراف . ان التطورات التي حدثت اثناء الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح ستؤثر بالطبع على مؤتمر نزع السلاح ، ولكن اذا نظرنا الى السنوات الماضية نجد ان مهام هذه الدورة لم تكن ابدا سهلة . فمثلا ، توصلنا أثناء مفاوضات الاسلحة الكيميائية الى تسوية واحدة من اصعب القضايا التي واجهتها اللجنة وهي مسألة التفتيش بالتحدى في الموقع . ولسوء الحظ لم تُستغل هذه التسوية كفرصة لتعجيل التفاوض .

وعلى الرغم من ذلك ، وبصرف النظر عما حدث ، فاننا عندما جئنا الى هنا التزمنا في البداية بعدة أمور منها عقد اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية بوصفها من الامور العاجلة . ونحن ملزمون باحترام هذا الالتزام . وفي هذا الصدد ، اشير أكثر من مرة الى انه ينبغي للدول أن تساهم في التبكير بعقد اتفاقية عن طريق توفير المعلومات ذات الصلة باعداد اتفاقية في المستقبل بشأن الاسلحة الكيميائية . وقد وردت اثناء الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح فقرة بشأن هذه المسألة ايضا ، وقبلت هذه الفقرة باتفاق الاراء ، أو على الاقل لم تترك جانبا ولم يطلب اعادة التفاوض بشأنها . ومع أخذ ذلك في الاعتبار ، ابلغ وزير خارجيتنا المؤتمر بأن اندونيسيا لا تملك اية اسلحة كيميائية . وبنفس هذه الروح ، اود ان اضيف اننا لا ننتج في الوقت الراهن أية مواد كيميائية من المواد المشمولة في الجدولين ١ و ٢ ، ونحن في صدد تحديد كمية المواد الكيميائية المشمولة في الجدول ٣ التي يجري انتاجها أو تجهيزها في اندونيسيا .

وفي صدد الحديث عن الجهود التي يتعين بذلها في المستقبل وضرورة احترام الالتزامات والتعهدات التي قطعناها على انفسنا في الماضي ، فربما تجدر الاشارة الى

ان معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ظهرت في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ وبدأ نفاذها في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠ . وانضمت جميع البلدان تقريبا الآن الى معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية بما فيها اندونيسيا ، وتعتبر هذه أهم معاهدة في مجال نزع السلاح حتى الآن . ولا تقتصر اهداف المعاهدة ، كما نعرف جميعا ، على تجنب ظهور دول جديدة حائزة على الاسلحة النووية ، وانما تستهدف ايضا اجبار الدول الحائزة حاليا على الاسلحة النووية على ازالة هذه الاسلحة . ونعتقد انه ينبغي بذل كل الجهود لحفظ تلك الاهداف لانها ما زالت صحيحة اليوم كما كانت منذ ٣٠ سنة .

ولا نحتاج للتأكيد مرة اخرى على قلق وفدي بشأن إحياء المناقشة حول تفسير الفقرة ٣ من المادة ١٠ ، لا سيما في وقت تعمل فيه اندونيسيا مع بلدان اخرى على تعزيز نظام عدم الانتشار عن طريق تشجيع اقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب شرقي اسيا . ان قلقنا البالغ لا يأتي من فراغ لأن معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، بصرف النظر عن الطرف المحق أو المخطئ في ذلك الجدل ، لا تعمل الا في اطار منع الانتشار الافقي للاسلحة النووية لدى الدول غير الحائزة على الاسلحة النووية الاطراف في المعاهدة . وثمة التزامات اخرى ايضا في الوقت الراهن بشأن اتمام معاهدة شاملة لحظر التجارب المتصلة بالتفجيرات النووية التي تعتبرها دول كثيرة غير حائزة على الاسلحة النووية كشرط أساسي لا لتجنب ظهور دول جديدة حائزة على الاسلحة النووية فقط ، وانما ايضا لحفظ نظام عدم انتشار الاسلحة النووية ذاته .

وغني عن القول ان افضل الطرق لصون أي معاهدة يكمن في قيام الدول الاطراف فيها بتنفيذ جميع احكامها على نحو تام . وقد مضى الان ربع قرن من الزمان منذ بدء نفاذ معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، ومضت ٣٠ سنة منذ فتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، بينما لم يتبقَّ الا ٧ سنوات لبلوغ عام ١٩٩٥ وهو العام المخصص لتنفيذ الفقرة ٣ من المادة ١٠ من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، والوقت يمر بسرعة .

وكما نعلم جميعا ، فان ديباجة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية تذكر الاطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ بضرورة السعي لوقف جميع تجارب تفجير الاسلحة النووية ومواصلة المفاوضات لبلوغ هذه الغاية . وبالنظر الى ان ٧ سنوات وقت قصير نسبيا لانجاز معاهدة لنزع السلاح ، فان وفدي يتساءل هل يمكن ان نستمر في اعاقة مؤتمر نزع السلاح ، الذي يشمل جميع الدول الحائزة على الاسلحة النووية ، أو غيره من المحافل ذات الصلة ، والحؤول دون التفاوض لابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية بطريقة مباشرة وبصفة عاجلة .

وعندما نتحدث عن تخفيض وازالة الاسلحة النووية ، ينبغي بل يجب اعطاء اكبر اولوية لضرورة تنفيذ التزامات المعاهدة كما وردت في المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وعلى الرغم من التدابير التي اتخذت وفقا لاتفاقات الحد من الاسلحة الاستراتيجية أو التدابير التي ستتخذ عملا بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، فان الاسلحة النووية ستكون قد تراكمت بكميات اكبر من كمياتها الموجودة في الوقت الذي اعلنت فيه التزامات معاهدة عام ١٩٦٨ . وفي هذا الصدد ، سوف ينظر الى التعجيل بتوقيع معاهدة لتخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بنسبة ٥٠ في المائة ، واتفاقية الاسلحة الكيميائية ، وتخفيض الاسلحة التقليدية واصلاح الخلل في موازينها من قبل الاحلاف العسكرية التي تملك اكبر ترسانات للاسلحة ، بوصفها ادلة اكيدة على حسن النوايا فيما يتعلق بتنفيذ الالتزام الوارد بموجب المادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

واخيرا وليس آخرا ، فان من المفيد جدا ايضا أن تشجع الدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية أية مبادرة تتخذها أية مجموعة من البلدان في منطقة ما لابرام معاهدة اقليمية تتضمن ترتيبا فيما بين هذه المنطقة ، لضمان عدم وجود أية أسلحة نووية في اراضيها . ان مثل هذه المبادرة هي حق من حقوق هذه البلدان بموجب المعاهدة كما ورد في نص المادة ٧ من معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .

الرئيس : أشكر سعادة السفير لويس سفير اندونيسيا للبيان الذي أدلى به وللكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة .

وأعطي الكلمة الان للمتحدث التالي في القائمة ، سعادة السفير روزه ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) : السيد الرئيس ، يود وفدي ، بادئ ذي بدء ، أن يهنئكم بحرارة على توليكم رئاسة المؤتمر لشهر تموز/يوليه . انكم تمثلون بلدا يحتفظ دائما بعلاقات صداقة مع الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ويؤدي دورا هاما في البحث عن السلم والامن ونزع السلاح . ويتضح ذلك من الخطة التي تستهدف تخليص العالم من الاسلحة النووية ومن العنف ، والتي قدمها رئيس الوزراء السيد راجيف غاندي للدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح . واني على يقين من أنكم سترأسون المؤتمر بكفاءة في الشهر الاول من الدورة الصيفية بسبب خبرتكم الكبيرة ومهارتكم الدبلوماسية الفائقة .

وفي نفس الوقت ، أود أن أشكر سلفكم ، سعادة السفير مايستر ، لكفاءته وللطريقة الممتازة التي نفذ بها مسؤوليات منصبه كرئيس للمؤتمر ، وأود أن أنتهز

هذه الفرصة لاودع صديقي وزميلي العزيز ، سعادة السفير مايستر ، واشكره للتعاون الودي الذي اتسمت به اعمالنا ، واتمنى له التوفيق في مساعيه وفي حياته الشخصية . اننا سنفتقده جميعا في جنيف .

وأود أيضا أن اعرب عن سعادتي لوجود السيد اكاشي وكيل الامين العام معنا هنا مرة اخرى ، واشارك كل المتحدثين السابقين في الترحيب بزملاء نزع السلاح معنا .

ونود ايضا أن نودع سعادة السفير احمد سفير باكستان ، وسعادة السفير تن تون سفير بورما . واود ان انتهز هذه الفرصة ايضا للترحيب بالممثلين الجدد وهم ؛ السفير كريستوف ، سفير بلغاريا ، والسفير لويس ، سفير اندونيسيا ، والسفير رورو سفير كينيا ، والسفير ديغيرو ، سفير بيرو .

يستأنف مؤتمرنا عمله في ضوء التطورات الهامة التي حدثت في العلاقات الدولية . وتدل على ذلك المعاهدة المعنية بازالة القذائف النووية المتوسطة والقصيرة الاجل التي بدأ نفاذها اثناء اجتماع القمة الذي عقد في موسكو بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية . فقد توفرت جميع الشروط الضرورية لتدمير هذه الاسلحة تدميرا ماديا .

ان ما يهم الآن ، هو التقدم بسرعة في الطريق الذي بدأناه . اننا نأمل في أن تسفر المفاوضات الثنائية بشأن تخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية السوفياتية والامريكية الى النصف عن نتائج ناجحة ، مع احترام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي وقعت في عام ١٩٧٢ ، وان تدرج مجالات جديدة في عملية نزع السلاح التي يجب أن تتطور على نطاق ثنائي واقليمي وعالمي .

وينبغي بذل جهود كثيرة ونشطة في جميع انحاء العالم لتعزيز الاتجاهات الايجابية لتطور العلاقات الدولية ودعمها عن طريق اتخاذ المزيد من التدابير التي تستهدف تعجيل عملية الحد من الأسلحة ونزع السلاح .

ولقد أعلن قادة حلف وارسو في اجتماعهم في وارسو منذ بضعة أيام ، انهم يؤكدون من جديد عزمهم على بذل كافة الجهود لمواصلة العمليات الايجابية وعدم الارتداد عن تنفيذها . وأكد القادة الاولوية المعطاة لمهمة نزع السلاح وقدموا مقترحات ملموسة وموضوعية بشأن اجراء تخفيضات كبيرة للقوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا ، ويتوقع قادة حلف وارسو أن يستجيب الطرف الآخر بطريقة بناءة .

وفي هذا الصدد ، تكتسب دورة الامم المتحدة الاستثنائية الثالثة أهمية خاصة . ولقد تميزت هذه الدورة بتبادل مجموعة كبيرة من الاراء في جو تسوده روح الجدية ، لا المواجهة ، وكان لهذه الدورة رسالة واضحة نوجزها فيما يلي :

انه لا يمكن ، في عالم اليوم المترابط ، تحقيق الامن الوطني الا عن طريق التعاون بين جميع الدول . ويزداد باستمرار الوعي بحقيقة الطابع العالمي للامن ونزع السلاح . ونتيجة لذلك ، تمثل المطلب الحيوي للدورة في تأمين ما يسمى بالتوازي البناء بين المفاوضات الثنائية القائمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية والجهود المتعددة الاطراف ، مع زيادة الدور الذي يمكن أن تؤديه الامم المتحدة في الوقت نفسه. وفي رأينا ان الدورة الاستثنائية الثالثة حسنت الظروف السياسية التي يمكن في اطارها الاتفاق بشأن هذا النهج الشامل . بيد أنه لا يمكن لاي انسان أن يتجاهل الاختلافات الكبيرة التي يجب التغلب عليها . ان اعمال الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح لم تؤكد فقط الاولويات المتفق عليها في مجال نزع السلاح ، وانما ايضا اسفرت عن تقديم مقترحات سوف تؤدي دورا هاما في المستقبل .

ومما يدعو الى الاستياء ان هذه المساعي البناءة لم تنعكس في شكل وثيقة ختامية معتمدة بالاجماع ، مما يثبت انه على الرغم من اننا نسير في الطريق الصحيح ، فاننا ينبغي أن نبذل اقصى الجهود لتنسيق مختلف النهج التي تستهدف انجاز نزع السلاح ، وانه ينبغي لبلوغ هذه الغاية ان تتوفر الارادة السياسية . ولذلك فاننا ينبغي أن نستغل مؤتمرنا هذا بشكل تام كيما نواصل بنشاط المناقشات والمفاوضات المعنية بالبنود الواردة في جدول اعمالنا لكي تسفر هذه المناقشات والمفاوضات عن نتائج عملية .

ان الرغبة الجماعية في عقد اتفاقية بشأن حظر جميع الاسلحة الكيميائية في أسرع وقت ممكن تشكل جزءاً من السجل الايجابي للدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح . وفي هذا السياق ، حذرت السفيرة فيورين ، ممثلة السويد ، في الكلمة التي أدلت بها في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، من الاخطار الجسيمة التي قد تنشأ عن تعطيل عقد مثل هذه الاتفاقية واننا نتفق تماما مع هذا الرأي . ان وجود حالة تنطوي على زيادة انتاج الاسلحة الكيميائية وتحديثها واعدادها ، وزيادة استخدامها وانتشارها يشكل خطرا امنيا كبيرا ، ولا ينبغي أن تقبل أية دولة مثل هذه الحالة.

ويتعين هذا العام انجاز المزيد من الاعمال فيما يتعلق بمختلف اجزاء النص ، كترتيب تدمير الاسلحة الكيميائية ، والاضطلاع بعمليات التفتيش بالتحدي ، والمساعدة ، والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية والاحكام الختامية . اننا نعتبر ان توضيح المشاكل

المتعلقة بعدم انتاج الاسلحة الكيميائية ، من المهام ذات الاولوية ، فهو يعني معظم الدول مباشرة . ومع اخذ ذلك في الاعتبار ، نرى ان من الضروري احراز تقدم واتمام العمل المعني بالمادة ٦ والمرفق المتصل بها .

ويمكن بذلك ، توضيح عناصر الالتزامات التي سيتعهد بها ، وجذب اهتمام جميع الدول، ووضع الاسس لاحترام الاتفاقية على الصعيد العالمي .

وفي هذا السياق ، أود أن أشير الى المقترح الذي قدمته الجمهورية الديمقراطية الالمانية وبولندا بشأن استخدام الدورة العادية المقبلة للجمعية العامة للامم المتحدة ، بغرض تبادل المعلومات والحوار مع البلدان التي لا تشارك في مؤتمر جنيف .

وفي رأينا ان الكم المتزايد من المعلومات ذات الصلة باتفاقية المستقبل المعنية بالاسلحة الكيميائية ، والتي قدمتها مختلف الوفود ، يعد من الامور المشجعة . وهو أمر يؤدي بلاشك الى تعزيز الثقة ويساعد عملية التفاوض مساعدة مباشرة . ولقد اعلنت الجمهورية الديمقراطية الالمانية بالفعل ، مثلها في ذلك مثل اعضاء مؤتمر نزع السلاح الاخرين ، في بيان لها انها لا تملك اية اسلحة كيميائية . واعطى الاتحاد السوفياتي تفاصيل عن المخزون لديه من الاسلحة الكيميائية . ونحن على يقين ان دولا اخرى سوف تشارك ، خلال هذه الدورة الصيفية ، في الجهود المبذولة لبناء الثقة.

اننا نعتقد ، بالنظر الى هذه التطورات ، ان استمرار تبادل المعلومات المتعددة الاطراف في مجال عدم انتاج الاسلحة الكيميائية ، واستمرار عمليات التفتيش التجريبي ، يمكن أن يؤدي الى كسب الخبرة ويساعد على امكانية تطبيق نظم التحقق .

اننا نرى انه لا غنى عن تكثيف المفاوضات على نحو مضاعف ، وسوف نؤيد جميع الانشطة التي سيضطلع بها السفير سويكا ، رئيس اللجنة المخصصة .

واسمحوا لي بأن اضيف الفكرة التالية ومفادها أننا نرى ان من المناسب عقد اجتماع لوزراء الخارجية للدول المشاركة في المؤتمر ، في الوقت المناسب ، للاستفادة من التجربة المكتسبة من العملية الثنائية ومراعاة لاهمية هذه المسالة .

ان تحسن الظروف السياسية لعملية نزع السلاح ينبغي ان تمكن المؤتمر من التغلب على الجمود فيما يتصل بالبنود المدرجة في جدول اعمالنا والمتصلة بالاسلحة النووية . ونحن نؤيد الاضطلاع بهذه المهام مباشرة ، مما يتيح لنا الاضطلاع بالجوانب العملية للعمل . وفي الوقت نفسه ، نؤيد تكثيف الحوار بغية وضع الاساس السياسي

لاجراء المزيد من المفاوضات . وحتى إذا ما اختلفت الاهداف الحقيقية للمفاوضات الثنائية والعمليات المتعددة الاطراف ، فانها يمكن بل ويجب أن تتوازى وتكمل بعضها الاخر بطريقة مناسبة لانجاز الهدف المشترك وهو ايجاد عالم خال من الاسلحة النووية .

ويمح ذلك بصفة خاصة على حظر تجارب الاسلحة النووية . ان بدء المفاوضات الثنائية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة فيما يتصل بالتصديق على ما يسمى بمعاهدتي العتبات لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ، هو خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح . غير ان هذه الخطوة لا يمكن ان تحل محل عمل المؤتمر من حيث الحظر الشامل للتجارب النووية. وأبدت الغالبية العظمى من الدول ، في الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح ، اهتماما خاصا بانجاز هذه المهمة . ولهذا السبب ينبغي على المؤتمر ان يبذل جهودا جديدة في دورته الصيفية لتشكيل لجنة معنية بالبند ١ من جدول الاعمال على أن تكون ولايتها مقبولة من جميع الاطراف . وفي رأينا ، فانه يمكن التفاهم اذا ما وضعنا في الاعتبار المقترحات المطروحة امامنا . وفي هذا السياق ، اسمحوا لي ان استرعي انتباهكم للنص الذي قدمه السفير ليفودا ، الذي كان رئيسا في ذلك الوقت ، خلال المشاورات غير الرسمية التي جرت في نيسان/ابريل من العام الماضي . وفي رأينا أن هذا النص يشكل اساسا سليما للتفاهم . وفيما يتعلق ببرنامج عمل اللجنة ، فاننا لا نرى اية اختلافات غير قابلة للتسوية بالنسبة للافكار المقدمة لبلوغ هذه الغاية . ويرى وفدي انه يمكن البدء بمسألة التحقق .

وينبغي على المؤتمر أيضا أن يتناول المقترح الذي قدمه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ، السيد ادوارد شيفرنادزة ، في آب/أغسطس من العام الماضي . والذي يتصل بانشاء فريق خاص من الخبراء ، ينتظر منه أن يعد توصيات بشأن هيكل ووظائف نظام التحقق لاتفاق محتمل ينص على وقف تجارب الأسلحة النووية .

اننا مع مناقشة المساهمة التي يمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يقدمها فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي بمقتضى البند ٢ من جدول الأعمال . ولا ينوي أحد أن يعطل المفاوضات الثنائية . وعلى العكس ، إن ما يهم في المقام الاول هو أن تتخذ جميع الاطراف نهجا بناء بغية تحديد المواضيع التي يمكن لمؤتمرنا بل ينبغي عليه ، أن يتناولها . ونعتقد أن هذا المحفل معد خصيصا لمعالجة المشاكل المفاهيمية بالاستناد الى النتائج التي تسفر عنها العملية الثنائية ، وتحديد المسائل التي تتجاوز هذه العملية ، مثل استحداث هياكل أمنية جديدة ، كالقدرة الدفاعية غير النووية . وفي هذا السياق ، ينبغي أن تشكل العلاقة بين نزع السلاح النووي والتقليدي موضوعا هاما للدراسة .

ويمكن أيضا ، كعنصر من عناصر العمل المفاهيمي ، تحديد التجارب التي يمكن استخلاصها من معاهدة القوات النووية متوسطة المدى والتي قد تفيد بصفة عامة نزع السلاح النووي . وعندما نطلب الاضطلاع بنشاط منتظم متعدد الأطراف يوازي المفاوضات الثنائية ، فان ما يدور في أذهاننا لا يكمن فقط في تخفيض وتدمير الترسانات الحالية ، وإنما أيضا في منع التعويض والتحديث . ومن ثم فلا غنى عن الأنشطة المتعددة الأطراف لأن الحاجة اليها آخذة في التزايد .

ومن الأفضل عقد هذه المناقشات داخل جهاز خاص تابع للمؤتمر . بيد أنه من الممكن أيضا بدء الاجتماعات غير الرسمية للجلسة العامة ثم تشكيل الفريق العامل فيما بعد . والمطلوب هو اتخاذ الخطوة الأولى كيما يبدأ المؤتمر عمله وكيما نتحرك في اتجاه انجاز الهدف الذي ينطوي على نزع السلاح النووي وتجنب الحرب النووية .

ويجب منع انتشار سباق التسلح في الفضاء الخارجي اذا ما أردنا انهاء هذا السباق على الأرض . ومن المحتم أن المفاوضات التي تجري لتخفيض القذائف النووية الاستراتيجية الهجومية الأمريكية والسوفياتية الى النصف مقيدة بالمسألة الشاملة التي تنطوي على احترام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

وينبغي على اللجنة ، فيما يتعلق بعملها المعني بالبند ٥ من جدول الأعمال ، أن تتأكد بصفة أولية من أن المناقشات تركز بشكل أكبر على التدابير الشاملة التي تستهدف منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ونلاحظ مع الارتياح أن عددا من المقترحات قد قدم بالفعل . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نذكر بورقة العمل المقدمة من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ومنغوليا بشأن "أحكام رئيسية لمعاهدة بشأن حظر الأسلحة المضادة للتوابع وسبل تأمين حصانة الأجسام الفضائية" (CD/777) ونحن ندرك تماما وجود مشاكل تقنية معقدة في هذا المجال . ولهذا السبب ، نؤيد فكرة انشاء فريق من العلماء يعمل بصفة مؤقتة .

لقد زاد الالتزام في الدورة الاستثنائية الثالثة المعنية بنزع السلاح باعتماد تدابير إقليمية للحد من الأسلحة ونزع السلاح لتعزيز الأمن الدولي .

ولقد ظهرت هذه الظاهرة الهامة أثناء الاجتماع الدولي بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ، الذي عقد في برلين في الفترة من ٣٠ الى ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٨ . وانطلاقا من معرفة أنه لا يمكن اخلاء العالم من الأسلحة النووية في التو واللحظة ، بيّن مشاركون من ١١٣ بلدا يمثلون الحكومات والمنظمات غير الحكومية ومعاهد البحوث ، في حوار شامل وجاد ، امكانية تطبيق فكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم . وأكد السيد أريك هونكر ، رئيس مجلس الدول في

الجمهورية الديمقراطية الالمانية الذي استضاف الاجتماع ، في ملاحظاته الختامية ، جملة أمور منها أن مثل هذه المناطق سوف تعزز نظام عدم انتشار الاسلحة النووية ، وتوجد الثقة والاستقرار ، والغرض منها تحرير أجزاء أكبر من العالم من وسائل الحرب النووية الرهيبة .

وسوف نقوم بتوزيع وثائق الاجتماع على الوفود المهتمة بمجرد أن يتم توفرها .

واتخذت الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا مبادرة لايجاد ضمانات للأمن في أوروبا ، لان أوروبا هي التي يوجد فيها بالتحديد أكبر امكانيات للتدمير في حالة مواجهة مستمرة . وتتضمن هذه الضمانات انشاء ممر خال من الاسلحة النووية على طول الخط الفاصل بين منظمة حلف شمال الاطلنطي ومجموعة حلف وارسو ، وايجاد منطقة خالية من الاسلحة الكيميائية . وتتفق هذه المقترحات مع المساعي المبذولة لتحرير أوروبا من أسلحة الدمار الشامل وتخفيض القوات والاسلحة التقليدية تخفيضا كبيرا .

وتؤيد جميع الاطراف أن احراز تقدم في مجالي نزع السلاح والحد من الاسلحة وتحقيق الاستقرار في هذين المجالين ، انما ينبغي أن يتم عن طريق المزيد من التفتح والتحقق أيضا في الاطار الاقليمي . ولذلك ينبغي الاهتمام الى حد كبير بالمقترحات التي قدمها مؤخرا حزب الوحدة الاشتراكي للجمهورية الديمقراطية الالمانية والحزب الديمقراطي الاشتراكي في جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن انشاءمنطقة ثقة وأمن في وسط أوروبا ، وينبغي الاستجابة لهذه المقترحات بطريقة ايجابية .

ان هذه الخطة تستهدف ضمنا اقناع الطرفين بأنه على الرغم من وجود القدرات العسكرية الضخمة ، فلا توجد أية نوايا لتنفيذ هجوم مفاجيء . وتتضمن هذه المقترحات التدابير التالية :

ترتيبات تتجاوز وثيقة ستكهولم لعام ١٩٨٦ فيما يتعلق باقامة المناورات العسكرية من حيث العدد والقوة والتبليغ الالزامي وما الى ذلك ؛

انشاء مراكز دائمة لتعزيز بناء الثقة ؛

انشاء محطات رقابة مختلطة دائمة تضم خبراء عسكريين من الطرفين ، في المراكز الاستراتيجية الهامة ؛

انشاء نظام أوروبي مشترك للمراقبة باستخدام التوابع الاصطناعية ؛

انشاء ما يسمى بخطوط الهاتف الساخنة للربط بين دول وسط أوروبا .

وسوف تدعم هذه المبادرة وتعزز خطة ياروزلسكي وجيكس .

الرئيس : أشكر سعادة السفير روزه للكلمة التي أدلى بها والملاحظات الرقيقة التي وجهها للرئاسة .هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة ؟

ان لم يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة ، فسوف أنتقل الى مسألة اعادة انشاء اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح . وسوف تتذكر الوفود أنني أعلنت في جلستنا العامة الاخيرة ، أنه تم التوصل الى اتفاق بشأن اعادة انشاء هذه اللجنة على أساس نص نظر في ادراجه في الوثيقة الختامية التي ستعتمد في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة والمكرسة لنزع السلاح . ووفقا لذلك ، تم تعميم مشروع مقرر ، وارد في ورقة العمل CD/WP.346 ، بجميع اللغات ووضعت نسخة في كل صندوق من صناديق الوفود يوم الجمعة بعد الظهر .

هل أعتبر أن المؤتمر أقر مشروع المقرر ؟

قد تقرر ذلك .

وفهمت أن المؤتمر يود تعيين السفير الفونسو كارسيا روبليس سفير المكسيك رئيسا للجنة المخصصة وإنه قد وافق على تولي هذا المنصب .

قد تقرر ذلك .

ان لم يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة فسوف أرفع الجلسة .

ستعقد الجلسة العامة المقبلة للمؤتمر يوم الخميس ٢١ تموز/يوليه الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠ .

CD/PV.467
21 July 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

محضر نهائي للجلسة العامة السابعة والستين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ، يوم الخميس
٢١ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد جاسكاران سينغ تيجا (الهند)

GE.88-63341/١١٩٦ب

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٦٧ لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر ، وفقا لبرنامج عمله ، هذا الاسبوع نظره في بندي جدول الأعمال ١ ، حظر التجارب النووية ، و٢ ، وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . ولكن ، وكما هو منصوص عليه في المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لكل عضو يرغب في طرح أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر ان يفعل ذلك .

لدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلا تشيكوسلوفاكيا وسري لانكا . وأعطي الكلمة للمتكلم الأول على القائمة ، ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر ، السفير فيفودا .

السيد فيفودا (تشيكوسلوفاكيا): السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم ، السيد ممثل الهند الصديقة ، بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر عن شهر تموز/يوليه . ونحن مقتنعون أنكم ، في اضطلاعكم بمهامكم ، ستستغلون بالكامل صفاتكم الشخصية وخبرتكم الغنية التي اكتسبتموها من عملكم في هذا الجهاز في الماضي . اسمحوا لي أن أعرب عن استعدادنا للتعاون في جهودكم لإحراز تقدم في أعمال المؤتمر . وفي الوقت نفسه ، أود أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم وصديقي السفير ديفيد ميستر ممثل هنغاريا للعمل الذي أنجزه كرئيس للمؤتمر في شهر نيسان/أبريل ، وأيار/مايو وحزيران/يونيه . وقد اختتم إقامته في جنيف بطريقة أنيقة . ويحزنني ان نضطر لوداعه . فقد كان السفير ميستر ممثلا ممتازا لبلده . وأود أيضا أن أذكر مشاركته في مجموعة السبعة ، حيث طرح عددا من النقاط الهامة حول إمكانيات زيادة فعالية عملنا . ونود أيضا ان نودع السفير أحمد ممثل باكستان والسفير تين تون ممثل بورما . ومن واجبنا - وهو واجب يبعث على السرور - الترحيب بزملائنا الجدد السفير كوستوف من بلغاريا ، والسفير لؤيس من أندونيسيا ، والسفير ريورو من كينيا والسفير دي ريفورو من بيرو .

اسمحوا لي قبل كل شيء أن أقدم ملاحظات قليلة - من منطلق شخصي بحت - بشأن الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . فأولا ، أود أن أذكر أني أعتبر حقا الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ممارسة مفيدة وقيِّمة حتى وإن لم تكلل بوثيقة كان ينبغي لنا بل وكان يمكننا أن نصدرها إذا أبدت وفود قليلة استعدادا أكبر لحل وسط يعود بالنفع المتبادل . والذي شهدناه هو ان أقلية ضئيلة جدا حاولت حتى آخر لحظة أن تقحم عقائد سياستها الوطنية على الوثيقة الختامية ، وبطبيعة الحال لم يكن هذا ممكنا .

وقد أظهرت الدورة في مجملها تأييدا ساحقا لأهداف نزع السلاح ، واهتمام المجتمع العالمي بالتفاوض لا بالمواجهة ، والعناية التي توليها حتى أعلى المستويات

السياسية العالمية لنزع السلاح . وقد أعرب عن الكثير من الأفكار المثيرة للاهتمام والجديدة في المناقشة العامة وأدرجت في ورقات العمل . ويمكن لنا ان نحصل على الإلهام والمادة اللازمة للاستمرار في تفكيرنا وفي صياغة مشاريع مقترحات ومقررات . واستطعنا ان نرى أن بعض الأمور يمكن حقيقة أن تكون موضوع تفاوض . وقوبلت باهتمام أثار دهشتي بعض الشيء عندما كنت أحاول وضع نص توفيقي بشأن التفاوض على حظر التجارب . وحتى وإن فشلت فإني لا أشعر بأسف على الجهد الذي بذلته . وكما سأذكر فيما بعد فإن وفدي على استعداد لمواصلة هذا الجهد هنا ولإضافة ما يستطيعه لتحقيق هدفنا المباشر وهو إنشاء لجنة مخصصة لحظر التجارب الشامل .

ولكن بدا لي في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح أننا بينما نحرز تقدما في بعض المجالات ، ففي البعض الآخر نعود القهقرى . وما زلت أذكر فترة مفاوضات نزع السلاح التي أعربت فيها بعض الوفود عن استيائها من تعبير " نزع السلاح " كما لو كانت تريد أن تفصح عن عدم إيمانها بأن تصفية الأسلحة ممكنة . وكنا نشهد بوادر مماثلة في الدورة الاستثنائية . فقد واصلت بعض الوفود ما يسمى بسياسة الصلابة ، التي توصف الآن زورا بأنها الطريق الى نزع السلاح . ولكن هل ينبغي أن يعتبر ما يسمى بالصلابة ورفض أن تؤخذ مصالح الآخرين في الاعتبار الطريق الى نزع السلاح ؟ يجب أن توجد صلابة واحدة وهي محاولة التوصل الى نزع السلاح على أساس واحد للجميع . وأخيرا شعرت بأن الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح تبدو لبعض الوفود وكأنها مجرد نوع آخر من أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة ، حيث توضع المواقف في مشاريع قرارات وتجهز للتصويت . ولكن في الدورات التي يكون فيها توافق لآراء ضرورة إجرائية ، فهذا هو الطريق الخطأ لكيفية التوصل الى نتائج إيجابية .

ومن ناحية أخرى ، أظهرت وفود عديدة تفانيا بالغا لقضية نزع السلاح ، وحدا أقصى من تفهم إمكانيات التوصل الى نتائج ملموسة . ولن أنسى أبدا الجهود التي لا تكل للبعض - وأغلبهم من رؤساء الوفود لدى مؤتمر نزع السلاح - لإيجاد حل توفيقي خلال الدقائق الأخيرة من اجتماعنا الليلي .

وأصدرت وفود منظمة معاهدة وارسو مذكرة أدرجت فيها مواقفنا الرئيسية . ورغم ذلك ، فأثناء المفاوضات كنا نحاول المساعدة على تحقيق فهم مشترك بشأن جميع المشاكل وكنا في غاية المرونة من أجل التوصل الى توافق الآراء . ولا ريب أن عدم التوصل الى توافق في الآراء ليس بمأساة - فما فات مات - وإنما هو انعكاس لموقف ما زال - رغم التقدم الأخير في بعض المجالات - بعيدا عن ان يكون مرضيا من حيث النتائج ، والتفكير والنهج صوب هدفنا المشترك - وهو نزع السلاح . وفي هذا الصدد أؤيد تماما ما قاله مساعد الأمين العام لشؤون نزع السلاح ياسوشي آكاشي في الاجتماع الوطني لرابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية:

" يكون من دواعي الأسى العميق ان تتغلب حسابات مصالح الامن القومي قصيرة الأجل على المصالح طويلة الأجل في مجالات حيوية ذات أبعاد عالمية مثل عدم انتشار الأسلحة النووية ، وإبرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية وتعزيز سلطة الأمين العام في التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وتقييده في المجالات البحرية " .

في هذا الشهر ، يوم ١ تموز/يوليه ، احتفلنا بالذكرى العشرين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وتعتبر جمهورية تشيكوسلوفاكيا وهي عضو في معاهدة عدم الانتشار منذ البداية ذاتها - إن هذه المعاهدة هي إحدى دعائم نظام عدم الانتشار الموجود حاليا - وفي ميدان الحد من الأسلحة النووية ، فهي ، بالمشتركين فيها وعددهم ١٣٦ ، أكثر المعاهدات تمثيلا التي تلعب دورا هاما في تعزيز السلم والأمن في العالم . وهي تسهم بفعالية في استقرار العلاقات والثقة بين جميع الدول . ومن ثم ، من المناسب بداهة ، في الاحتفال بالذكرى العشرين لفتح باب التوقيعات على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، أن نناشد جميع البلدان ، التي لم تنضم بعد الى هذا الصك الدولي الهام البارز ، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن . واليوم ، وفي وقت تتخذ فيه الخطوات الأولى الملموسة في ميدان نزع السلاح النووي ، يتعين على جميع الدول ، سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، نووية أو غير نووية ، أن تسهم في منع الانتشار النووي . وسيحين الوقت في دورة الجمعية العامة القادمة للبدء في الأعمال التحضيرية للمؤتمر القادم لاستعراض معاهدة عدم الانتشار .

ونحن نعتقد اعتقادا راسخا ، ولدينا البرهان على ذلك ، بأن معاهدة عدم الانتشار لم تعرقل بأي شكل تطوير التعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية سواء على الصعيد متعدد الأطراف أو الثنائي . ونأمل ، في السنوات القادمة ، ان يتم التمسك بمعاهدة عدم الانتشار وأن يواصل تعزيزها من خلال مشاركة عدد أكبر من الدول فيها . ولا ريب في أن مثل هذا الإجراء سيعزز الأمن الدولي ويوجد الظروف المواتية لعملية نزع سلاح نووي عميقة لا يمكن عكس اتجاهها . وهذا سيكون متفقا بالكامل مع الالتزامات التي تم التعهد بها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار ، التي نعتبرها حكما هاما من هذه المعاهدة .

ويعتبر التوقيع والتصديق على معاهدة القوات النووية متوسطة المدى السوفياتية الأمريكية بحق خطوة أولى وهامة على هذا الدرب . ومن المهم للغاية الآن ، من أجل مصداقية الإنجاز التاريخي الذي تحقق في واشنطن وموسكو أن يعقد الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اتفاقا بشأن تخفيض أسلحتهما النووية في المستقبل القريب بنسبة ٥٠ في المائة ، مع المراعاة الدقيقة لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بالشكل الذي تم توقيعها به في ١٩٧٢ وبشرط عدم الانسحاب من هذه

المعاهدة قبل مدة متفق عليها . وهذا يمكن أن يمثل خطوة أخرى بالغة الاهمية وبعيدة الأثر نحو نزع السلاح النووي على الأرض ، شريطة ألا يكون هناك تهديد مباشر لمصالح الأمن الحيوية لجميع الدول عن طريق آلية عسكرية جديدة توضع في الفضاء الخارجي .

ونظرا للتطوير السريع لتكنولوجيا الفضاء ، نأمل ألا نضطر لأن نعالج بعد عدة سنوات موضوع إيقاف سباق تسلح في الفضاء الخارجي بدلا من منعه الآن . ونحن نفضل كثيرا تفادي مثل هذا التعديل لواحد من بنودنا ذات الأولوية .

بالرغم من أن الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح لم يمكنها أن تقبل وثيقة يوجد بشأنها توافق آراء ، فإننا نؤكد أنها أعطتنا دفعة الى عمل أكثر نشاطا في مجالات مختلفة . وفي رأيي أن مؤتمرنا هو أنسب هيئة للقيام بأعمال المتابعة في هذا الصدد . واليوم ، أود أن أتكلم بإيجاز عن إحدى المهام التي أعيد التأكيد على صحتها وملاءمة وقتها في النقاش الذي دار في الدورة الاستثنائية ، وهي على وجه التحديد مسألة حظر التجارب النووية .

وكان أملي أننا عندما نذهب الى نيويورك سنكون في وضع يمكن معه التوصل الى إطار يتيح لنا بدء الإجراءات العملية بشأن حظر التجارب النووية في مؤتمر نزع السلاح هذا الصيف . وقد بدت بعض المشاورات التي أجريتها ، وهذا الهدف في ذهني ، مشجعة . ومع ذلك ، ونظرا لأن جميع المشاكل قيد البحث عولجت في المرحلة الختامية من الدورة الاستثنائية تحت ضغوط زمنية ثقيلة ، فقد افتقرنا الى الوقت الكافي ، والهدوء والحد الأدنى من المناخ البنّاء لمعالجة مسألة حظر التجارب النووية بطريقة حاسمة .

ووفدي ، بتأييده لهدف القيام بأعمال محددة بشأن حظر التجارب النووية ، ينطلق من افتراض أن ما ينبغي أن نهدف اليه هو الوقف العام والكامل للتجارب النووية . ولكن لأسباب لا أجد داعيا الى ذكرها ، فإن مؤتمر نزع السلاح ليس في وضع يسمح له بالبدء في مفاوضات شاملة في هذا الاتجاه الآن . ومع ذلك ، ففي وسعنا مناقشة بعض الجوانب الهامة نوعا ما لحظر التجارب النووية مستقبلا . وهذه المناقشة إذا ما دارت بصورة هادفة ، تستطيع أن تساعدنا على توضيح كل المشاكل التي تقف عقبة في طريق تحقيق حظر التجارب النووية وتحديد طرق ووسائل حل هذه المشاكل أو إعادة تقييمها .

وبهذا الهدف ماثلا في ذهني ، قدمت في نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، بوصفي رئيسا لمؤتمر نزع السلاح ، ورقة غير رسمية تحتوي على مشروع ولاية للجنة المخصصة المعنية بالبند ١ من جدول أعمالنا " حظر التجارب النووية " . وحيث ان هذه الورقة لم تعمم رسميا ، اسمحوا لي ، من أجل إفادة الذين قد لا يكونوا اطلعوا عليها ، أن أقرأ الفقرتين الثانية والثالثة من مقترحي غير الرسمي:

" يرجو المؤتمر من اللجنة المخصصة أن تبدأ ، كخطوة أولى صوب التوصل الى معاهدة لحظر التجارب النووية ، العمل الموضوعي بشأن مسائل محددة ومترابطة تتعلق بحظر التجارب ، بما في ذلك الهيكل والنطاق بالإضافة الى التحقق والامتثال .

" وتراعي اللجنة المخصصة ، وفقا لولايتها ، كل المقترحات الموجودة والمبادرات في المستقبل . وبالإضافة الى ذلك ، تستمد من المعرفة والخبرة التي تراكمت عبر السنوات أثناء دراسة حظر تجارب شامل في الهيئات التفاوضية متعددة الأطراف المتتالية والمفاوضات الثلاثية " .

اسمحوا لي أن استرعي انتباهكم الى ما أعتبره جزءا هاما للغاية من هذا المقترح ، أي على وجه التحديد ، عبارة " أن تبدأ كخطوة أولى صوب التوصل الى معاهدة لحظر التجارب النووية " . وأود أن أشدد على أن وفدي لم ينظر الى أي عمل يمكن أن تقوم به هذه الهيئة بشأن البند ١ ، بمعزل عن الهدف النهائي ، الذي يظل الوقف العام والكامل للتجارب النووية . وبالتالي ، فإننا نرحب بكل الانشطة التي يمكن أن تقربنا من تحقيق هذا الهدف . ويمكن أن تكون إحدى هذه الخطوات هي التصديق على معاهدتي العتبة السوفياتية الامريكية لعامي ١٩٧٤ و١٩٧٦ بشأن التفجيرات النووية السلمية ، وخطوة أخرى قد تتمثل في دراسة جميع الجوانب ذات الصلة بالتحقق من حظر التجارب النووية مع مشاركة نشطة من الخبراء الفنيين . ولكن ينبغي عمل أكثر من هذا بكثير في هذا المجال ولا أزال أعتقد أن مؤتمرنا ، من خلال هيئته الفرعية ذات الصلة ، يمكنه أن يسهم بالكثير لجعل الرحلة صوب حظر التجارب النووية قصيرة وتسير سيرا حسنا بقدر الإمكان .

وأمام مؤتمرنا جدول أعمال مطول . وسوف أتكلم عن بعض بنوده في مناسبات قادمة . والآن ، وفي ختام بياني اليوم ، أود أن أشدد مرة أخرى على رأي وفدي ومفاده أنه ينبغي لنا ، في الاسابيع المتبقية من هذا الصيف ، أن نعمل بنشاط في كل البنود . ويجب أن تستمر جهودنا في كل من هذا المكان وفي الدورة العادية القادمة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة حتى ننتقل الى ما بعد النقطة التي توقفنا عندها في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

الرئيس: أشكر السفير فيفودا على كلمته وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا الموقر ، السفير رودريغو .

السيد رودريغو (سري لانكا): اسمحوا لي ، في البداية ، أن أعرب عن ارتياح وفد سري لانكا لرؤيتكم ، ممثل الهند المجاورة لنا ، تديرون أعمالنا عن هذا الشهر كرئيس لمؤتمر نزع السلاح . ويربط بين سري لانكا والهند صلات بعيدة العهد ،

صمدت أمام كل تقلبات التاريخ . وإن صفاتكم الشخصية وخبراتكم الواسعة في ميدان نزع السلاح والدبلوماسية المتعددة الأطراف أكبر من أن تحتاج الى الكلام عنها مرة أخرى . ونحن على يقين أن أعمال مؤتمر نزع السلاح ستستفيد من إدارتكم لها .

ويود وفدنا أيضا أن يعرب عن امتنانه للطريقة الممتازة التي أدار بها سلفكم في هذا المنصب ، السفير ديفيد ميستر ممثل هنغاريا أعمال مؤتمر نزع السلاح لهذا الشهر الهام . ونوجه اليه أحر تمنياتنا الطيبة في واجباته المقبلة . وسنفتقده والسفير يوتين تون ممثل بورما والسفير منصور أحمد ممثل باكستان ، الذين لعبوا دورا بارزا في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

ويود وفدنا أيضا أن يرحب بالسفير ريغرو ممثل بيرو ، والسفير كوستوف ممثل بلغاريا ، والسفير ريورو ممثل كينيا ، وبصديق قديم وعزيز هو السفير لؤيس ممثل أندونيسيا .

ويوافق يوم أول تموز/يوليه ١٩٨٨ الذكرى العشرين لتوقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وقد انضمت الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الى هذه المعاهدة ، بما فيها سري لانكا ، لإيمانها بأن المعاهدة لا بد وأن تساهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين . وكما ذكر وزير خارجية سري لانكا ، بمناسبة الذكرى العشرين ، توقعنا أيضا للاتفاقية أن تكون خطوة أولى صوب نزع السلاح النووي . أن الطبيعة المتعددة الأطراف في جوهرها للالتزامات الناشئة عن معاهدة عدم الانتشار تجعل من البديهي أن يؤدي إنعاش عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف في مجالات أساسية تهم جميع البلدان الى المساهمة في نجاح استعراض معاهدة عدم الانتشار الهام الذي ينتظر ان يجري في عام ١٩٩٥ .

لقد مضى حوالي أربعة أسابيع منذ أن نزلت المطرقة الأخيرة وأسدلت الستار على الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وتستمر تقييمات هذه الدورة ، بما يدلل على كل من طبيعتها المعقدة والاهتمام العظيم الذي تولد ، وما زال يتولد بشأن الاحتمالات المقبلة للعملية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح ، وهي عملية تتجسد في الأمم المتحدة . والتعليق الذي أود أن أقدمه قد يكون من ناحية تقييما ختاميا للدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ومن ناحية أخرى مقدمة للدورات الاستثنائية التي ستعقد مستقبلا . ولحسن الحظ أنه لا يكاد أن يوجد من يبحث التحليل المستمر للدورة الاستثنائية الثالثة لنزع السلاح على أنه تأبين: فالمناقشات والمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح حية للغاية ، ويعني عدم التوصل الى وثيقة ختامية تشتمل على توافق آراء في نيويورك ، قبل كل شيء ، أن الوقت قد ضاع وأن العملية تحتاج الى الاستمرار .

ولدى مؤتمر نزع السلاح حركته التفاوضية الذاتية المستقلة التي تحكمها إجراءاته الخاصة . ورغم ذلك ، هناك صلة هامة تربط بين الدورة الاستثنائية وهذه الهيئة . وبطبيعة الحال ، فمن منطلق رسمي بحت ، هذا الأمر بديهي حيث ان مؤتمر نزع السلاح انبثق عن الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح بشكله وتكوينه التمثيليين الحاليين . وبالإضافة الى ذلك ، بلغ المستوى السياسي الرفيع والمشاركة العالمية تقريبا في الدورة حدا من حيويتها أو اتجاهها أمرا يجب ان يأخذه مؤتمر نزع السلاح في الاعتبار .

وأدت التطورات الهائلة التي حدثت في الاثنى عشر شهرا الأخيرة أو ما يناهزها ، وخاصة معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، وقمة موسكو ، الى تحسين العلاقات بين القوتين العظميين وتزايد إدراكهما الآن أن السلم والأمن الدوليين يمكن تعزيزهما بصورة أفضل عن طريق نزع السلاح لا التسلح ، وكان لهذا أثره العميق على الدورة الاستثنائية . وبطبيعة الحال ، يمكن أن تختلف الآراء بشأن ما إذا كان التشبيه المناسب لوصف هذا التأثير ينبغي أن يتكلم عن حجب الرؤية أو إلقاء الضوء . ولكن المهم رغم ذلك هو أن الدورة الاستثنائية أخذت بعين الاعتبار ، على نحو متعمق الظروف الدولية السائدة في مجال نزع السلاح . والواقع ، أصبحت التطورات الثنائية التي حدثت مؤخرا في ميدان نزع السلاح ، باحتمالاتها ووعودها محط الاهتمام في الدورة . ورغم ذلك ، كان واضحا للعديد من المشاركين أنه بينما بعثت هذه الاتجاهات الإيجابية التي ظهرت مؤخرا على الأمل ، ما زال هناك الكثير مما يثير القلق . ولم يتم تجنب التهديد بحرب نووية تدمر كل شيء ، واستمرت التجارب النووية ، وما زال سباق التسلح جاريا بمدخلاته التكنولوجية وبتصعيده النوعي مما يغير الى حد كبير طبيعة وخطورة الأسلحة غير النووية ، ولم تبحث بدرجة كافية التهديدات الاقتصادية وغيرها من التهديدات غير العسكرية الموجهة الى الأمن الدولي والإقليمي .

وفي الوقت نفسه ، أعتقد أن أحد الأمور المطلقة كان واضحا بطريقة بديهية وأبرز بصياغة قبلها الجميع في اللجنة الجامعة:

" نتيجة للطابع المتكافل للحياة على هذا الكوكب أصبح التعاون المتعدد الأطراف في حل المشاكل الدولية ضرورة لازمة " .

ويمثل إدراك الحقيقة الكاملة للحالة الدولية والتوصل الى استنتاجات متفق عليها بشأن اتجاهات مفاوضات نزع السلاح المقبلة ، بخصوص المجالات المناسبة للمفاوضات المتعددة الأطراف وكذلك معدل ونطاق هذه المفاوضات ، التحديات الصعبة التي كان على الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح كخلف للأولى أن تواجهها . ولا ينبغي أن نحكم على نجاح أو فشل هذه المواجهة على أساس وحيد هو الافتقار الى وثيقة ختامية متفق عليها .

وانطلاقا من توافق الآراء التاريخي للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، تشعبت مناقشات الدورة الاستثنائية الثالثة في اتجاهات شتى . واستمرت المناقشات بشأن مسائل نزع السلاح التي تغطيها الوثيقة الختامية للدورة الأولى الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح . وأمكن التعرف على اتجاهات جديدة . وقدمت مقترحات عديدة .

إن مشروع الورقة الذي قدمه الرئيس منصور أحمد من باكستان الى اللجنة الجامعة ، بفضل مهارته ، وتوازنه وحكمته ، اعتبر استخلاصا معقولا " لمنتصف الطريق " للمناقشات التي أجريت في أفرقة العمل الثلاثة بالإضافة الى الآراء التي لم تدرج في تقارير رؤساء الأفرقة الثلاثة . وعلى سبيل المثال ، فإن الإشارة الى مناطق السلام في أجزاء مختلفة من العالم ، بما في ذلك المحيط الهندي ، التي لم ترد في ورقة رئيس الفريق العامل الثاني ، قد شملتها ورقة السفير أحمد . وهكذا ، أصبحت الورقة هي الأساس العملي الذي قامت عليه اللقاءات التفاوضية في الدورة الاستثنائية .

وبينما نجد أنه من الحقيقي ، بطبيعة الحال ، أن العمل انطلق على أساس أنه لا يوجد اتفاق طالما لم يتم التوصل الى اتفاق على كل شيء ، فلا ينبغي ، رغم ذلك ، أن نضيع تماما مكاسب التفاهم المبدئي الذي تم التوصل اليه بشأن مسائل فردية أثناء هذه اللقاءات التفاوضية .

وتتمثل اللقاءات التفاوضية التي جرت أثناء الدورة بصورة أساسية في أربعة أنواع . ويتمثل النوع الأول من اللقاءات التفاوضية في تلك التي انتهت بنصوص متفق عليها بصفة مبدئية بشأن مسائل مثل التحقق ، والأسلحة الكيميائية ، وعدم الانتشار ، والتكنولوجيات الجديدة ، والتجارب النووية ، وتدابير بناء الثقة وما الى ذلك . وبالمثل ، أمكن التوصل الى التفاهم بشأن جوانب آليات نزع السلاح المتعلقة بالجمعية العامة واللجنة الأولى ومؤتمر نزع السلاح ولجنة نزع السلاح وغيرها من الهيئات والمؤسسات الفرعية . ويتضمن هذا التفاهم استنتاجات هامة تحققت في لقاءات تفاوضية جادة لا ينبغي أن نتراجع عنها .

ويتمثل النوع الثاني من اللقاءات التفاوضية في تلك التي جرى بشأنها تبادل جدي لوجهات النظر في منابر مفتوحة العضوية من الدورة وكذلك في العديد من المناقشات الثنائية غير الرسمية وغيرها من المناقشات والتي كان يمكن التوصل الى اتفاقات بشأنها شريطة توفر مزيد من الوقت ودفعة إضافية من الشجاعة السياسية . ويعتقد وفدي أن الأقسام بشأن مناطق السلام ومبادرات محددة متنوعة تعتبر أمثلة للقاءات التفاوضية من النوع الثاني .

وبعد هذا هناك اللقاءات التفاوضية من النوع الثالث ، التي تعتبر ، حقا من بعض النواحي ، لا لقاءات ، من حيث أن بعض المسائل لم يتناولها الحديث في اللجنة الجامعة نتيجة لقيود زمنية وغيرها . وترد أمثلة في فقرات ورقة السفير أحمد تتعلق بمسألة القدرات النووية لإسرائيل وجنوب أفريقيا .

وأخيرا ، هناك اللقاءات التفاوضية من النوع الرابع وهي التي اتصفت بمواقف غير مرنة والتي بدا فيها التوصل الى توافق الآراء مستحيلا . وهكذا ، وللأسف ، لم يحدث توافق آراء بشأن إدراج موضوعات معينة مثل سباق التسلح البحري . وفيما يختص بتلك المجالات الخلافية ، فيجب تشجيع عرض الآراء بالكامل فيها بغية البحث عن نقاط التلاقي الممكنة والتعرف على نقاط التباعد .

وتشير اللقاءات التفاوضية المتنوعة التي جرت أثناء الدورة الى تعقيد المسائل المعنية . ودللت أيضا على مواقف وطنية يتمسك بها أصحابها ولا ينتظر أن تستجيب لحفز دولي . وفي الوقت نفسه ، فإن بعض الوفود ، في اهتمامها بالتوصل الى توافق آراء ، قبلت حلولا توفيقية كثيرة جدا فيما يتعلق بمواقف كانت تتمسك بها بقوة منذ زمن طويل . وقد قدم البعض تضحيات أكبر من البعض الآخر بشكل واضح بغية التوصل الى توافق الآراء . وحتى في تلك الحالات التي انتهت فيها المناقشات بمسارها الى مجرد طرق مسدودة تدعو الى الشعور بالإحباط ، فإن العملية وفرت رغم ذلك مؤشرات قيمة ، ليس فقط عن المواقف الفردية ، وإنما أيضا للوزن الكبير للرأي الدولي الذي يطالب إجراء تفاوض متعدد الأطراف بشأن ، مثلا ، مسائل كالفضاء الخارجي حيث حدث الكثير منذ الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . ولم يمكن التوفيق دائما بين عمليات الشد المتناقضة بين المصالح الأمنية التي يتمسك بها البعض بقوة من ناحية ، وما يراه آخرون كضرورة عالمية أوسع وأكثر صحة من جهة أخرى .

وقبل كل شيء ، أشارت اللقاءات الى قناعة اشتركت فيها ، على ما أعتقد ، جميع الوفود ومؤداها أن عملية نزع السلاح من المسائل التي تشغل تفكير المجتمع الدولي كله . وللأسف ، ففي الدورة الاستثنائية ، لم تنشط بالكامل النتيجة المنطقية التي مؤداها أن النهج المتعددة الأطراف يجب تطبيقها باستمرار بنفس الأسلوب على كل المسائل الخاصة بنزع السلاح الذي تترابط فيه مصالح بل وبقاء الجنس البشري كله .

ومما لا يمكن إنكاره هو أن الدورة الاستثنائية كانت عملية مخيبة للآمال ومحبطة ، خاصة إذا استندنا الى الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح كمقياس ، التي تبقى وثيقتها الختامية ، في رأي وفدنا ، أكمل تعبير عن التزام المجتمع الدولي بالتحقيق المطرد لأهداف نزع السلاح العام الكامل . وقد وصف ساخر تلك الوثيقة في ردهات الأمم المتحدة في الشهر الأخير في نيويورك بأنها " مثالية " ،

والمقصود بالتلميح أن النتيجة النهائية للدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح كممارسة في نزع السلاح المتعدد الأطراف ، كانت من العالم الحقيقي ، وأن الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ لم تكن كذلك . وكتب السيد بريان أوركهارت ، مساعد الأمين العام السابق ، الذي امتدت خبرته الوظيفية ٤٠ سنة في خدمة الأمم المتحدة منذ إنشائها ، والذي ظلت همته لا تفتر رغم طول التجربة في العمل متعدد الأطراف أن " المثالية التي هي خلاصة التجربة الإنسانية ، أكثر واقعية بكثير من الاستهزاء اليائس أو الانهزامية " .

إن النهج التعاوني الذي يستند الى قبول ناضج للترابط العالمي والذي تجري متابعته بطريقة ، تقر ، من منطلق حقيقي ، المساواة السيادية بين كل الدول ، هو أكثر النهج الواقعية التي يجب اتباعها في بحثنا عن السلم والأمن . وقد دعت بلدان عدم الانحياز الى مثل هذا النهج منذ وقت يرجع الى ١٩٦١ في أول قمة لها في مدينة بلغراد . وهذا النهج ، الذي يرتبط برفض الانضمام الى أي من الميثاقين العسكريين المتعاديين المواجهين ، اعتبر طوال هذه الفترة مثاليا أكثر من اللازم ، وغير عملي بل وحتى لا أخلاقي . وقد دلل الزمن على سلامة الموقف الاساسي لعدم الانحياز بأن الأمن الدولي لا يمكن أن يقوم دائما على قوة عسكرية غاشمة سواء كانت من طرف واحد أو من خلال مواثيق .

لقد اكتسبت كلمة " متعدد الأطراف " دلالة معينة " مثقلة " في لغة نزع السلاح والأمم المتحدة ، وينظر الى هذا التعبير أحيانا ، لسوء الحظ ، على أنه نقيض لمصطلح " ثنائي " . وهذا شيء مؤسف لانه يميل الى حجب حقيقة أن تعدد الأطراف في الواقع مرادف للتعاون الدولي . ولا يوجد نزاع بين النهجين متعدد الأطراف والثنائي ما لم تتخذ تدابير ثنائية بطريقة عمياء مع عدم اكتراث تام بضرورات الترابط العالمي ، وترفض الدبلوماسية متعددة الأطراف أن تأخذ في الواقع الحقائق الدولية بعين الاعتبار .

وفي الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، ربما لم يتزامن النهجان دائما بطريقة كاملة ، كما أني لا أعتقد بأنهما كانا في حالة مواجهة . وكان النهجان يقومان بمحاولة جادة للتوصل الى توافق فيما بينهما . وينبغي لهذا اللقاء السليم أن يستمر . وعليه ، فقد أدت الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح مهمة ناجعة .

الرئيس: أشكر السفير رودريغو على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئاسة . هل يرغب أي وفد آخر في تناول الكلمة ؟ لا أرى أحدا .

لقد عممت الأمانة اليوم ورقة غير رسمية تتضمن جدول اجتماعات المؤتمر وهيئاته الفرعية أثناء الأسبوع القادم . والجدول إرشادي فحسب ويخضع للتغيير . وأود أن أشير الى أنه وفقا لمقرر اتخذه المؤتمر في جلسته العامة يوم الخميس الماضي ، اتخذت ترتيبات لعقد جلستين غير رسميتين ، عقب الجلستين العامتين يومي الثلاثاء والخميس ، لمناقشة جميع جوانب مسألة تحسين وفاعلية سير مؤتمر نزع السلاح . ومن المفهوم أنه إذا استطعنا في الوقت المتاح يوم الثلاثاء القادم أن نستنفد الموضوع ، فسيلغى الاجتماع المقرر عقده يوم الخميس . وأود أيضا أن أشير الى أن المقصود من ذلك هو اجراء جولة أولى من المناقشات وأن المزيد من النظر في الموضوع سيتواصل في وقت لاحق في آب/أغسطس .

وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، فإني أعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول .

وقد تقرر ذلك

الرئيس: نظرا لعدم وجود أي أعمال أخرى لهذا اليوم ، فإني أعتزم الآن فض هذه الجلسة . وستنعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٢٦ تموز/يوليه الساعة ١٠/٠٠ . وقبل فض الجلسة أود أن أعلن أن اللجنة المخصصة للترتيبات الدولية الفعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ستجتمع فور انتهاء الجلسة العامة . والآن أعلن فض الجلسة .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

CD/PV.468
26 July 1988

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والستين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف
يوم الثلاثاء ، ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد جاسكاران سينغ تيجا (الهند)

GE.88-63825 /١٢٦١ب

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٦٨ لمؤتمر نزع السلاح .

سيواصل المؤتمر خلال هذا الاسبوع ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في بندي جدول الأعمال ١ : حظر التجارب النووية و ٢ : وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي . بيد أنه ، حسبما هو منصوص عليه في المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لأي عضو يرغب في إثارة أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

ولدي على قائمة المتكلمين اليوم ممثلا كندا وبيرو . وأعطي الكلمة لأول متكلم على القائمة ، ممثل كندا الموقر ، ولكني أود قبل أن أعطيه الكلمة أن أرحب ترحيباً حاراً بالنيابة عنكم جميعا بالوفد البرلماني لاتحاد أوروبا الغربية الذي يشهد حضوره جلستنا على الاهتمام البالغ بأعمال المؤتمر . وأعطي الكلمة الآن للسفير مارشان ممثل كندا .

السيد مارشان (كندا) (الكلمة بالفرنسية) : سأتناول ، في بياني اليوم ، البند ٥ من جدول أعمال المؤتمر ، منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وأعتزم ، في بيانات أخرى سأدلي بها فيما بعد ، أن أتحدث عن مسألتين هامتين أخريين ذواتي أولوية بالنسبة لكندا هما : الأسلحة الكيميائية وحظر التجارب النووية .

وإذ ألقي كلمتي لأول مرة في جلسة عامة منذ الدورة الاستثنائية الثالثة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، لا أستطيع أن أخفي عليكم مدى ما أشعر به من خيبة أمل لانتهاء الدورة دون التوصل الى اتفاق على وثيقة نهائية قوية . ومع ذلك فإني أعتقد شأني في ذلك شأن عدد ممن سبقوني في التحدث عن هذه المسألة ، أنه بدلاً من إسناد الخطأ الى هذا المشترك أو ذاك ، يتعين علينا أن ننطلق في هذا المؤتمر من نقطة الالتقاء التي برزت أثناء المشاورات في هذه الدورة ، وأن نواصل الحوار في الميادين التي لا تزال توجد فيها خلافات .

إن توافق الآراء الذي نشأ في الدورة الثالثة ، أكد أهمية وإلحاح منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . كذلك فإن المشتركين طالبوا مؤتمر نزع السلاح بالحاح بأن يكثف جهوده في هذا الميدان . كما أُبرزت في مشروع الوثيقة المساهمة القيّمة التي مثلها نجاح المفاوضات الأمريكية السوفياتية في تحقيق هدفنا المشترك : ألا وهو : منع سباق التسلح . وإن حكومة كندا توافق تماما على هذا التحليل الذي يعترف بأهمية المهمة التي تنتظرنا ويعطي البعد الثنائي قَدْرَهُ الصحيح .

وعلى الرغم من ذلك ، فمن الواضح أن البعد المتعدد الأطراف لمراقبة الأسلحة في الفضاء الخارجي يكتسب وسيواصل اكتساب أهمية متزايدة . وهذا واقع معترف به ضمنياً ، على النحو الواجب ، في مشروع وثيقة الدورة الاستثنائية الذي طلب فيه من جميع الدول المساهمة بنشاط في متابعة هدف الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي . وبالنظر الى إمكانات سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وزيادة عدد البلدان ذات المصالح والقدرات الهامة في الفضاء الخارجي ، والتضاعف المستمر للأنشطة في الفضاء الخارجي ؛ فإن حكومة كندا ترى من الصواب توقع أن يكتسب هذا البعد ، وينبغي أن يكتسب فعلياً ، أهمية متزايدة .

وعليه فمن الواضح أنه إذا كان يتعين أن يكتسب البعد المتعدد الأطراف مزيداً من الأهمية ، فإنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يلعب دوراً أكثر أهمية في منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . ومن أجل أن يتحقق هذا ، ينبغي لنا أن نستند الى أربعة اعتبارات هامة . أولا ، يتعين علينا أن نُعنى الى أقصى حد بدعم الاستقرار وبعدم النيل منه ؛ ثانيا ، ينبغي لمفاوضاتنا أن تكمل ، بأدق معنى للكلمة ، المفاوضات التي تجريها الدولتان الفضائيتان الكبريان ؛ ثالثا ، ينبغي أن نسلِّم بأن الفضاء الخارجي أصبح فعلياً موضع تدابير حظر وحماية كبيرة ، وأنه يتعين علينا الاستناد في جهودنا الى هذا الأساس ؛ رابعا ، ينبغي ألا يعترينا لبس أو نغفل التقسيم المفيد جداً والواقعي للعمل بين مؤتمر نزع السلاح ولجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية .

من السهل نسبيا ايجاد نقطة انطلاق ، لكن الأصعب بشكل واضح هو ما يلي ذلك . فمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي يتطلب بشكل واضح بذل جهود هامة سواء لتعريف ما هي الأسلحة الفضائية أو لتحديد الانشطة المشروعة في الفضاء الخارجي . وأي من الحاضرين بين ظهرانينا هنا تأكد بنفسه من التعقد المحير للمشاكل التي يثيرها وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي ، والقيام على الأرض بوزع أسلحة قادرة على مهاجمة الأجسام المطلقة في الفضاء . كما نعرف جميعا كم هو صعب تحديد أنواع الأنشطة العسكرية التي يجوز قانونا ممارستها في الفضاء أو لا يجوز .

إن صعوبة وتعقد هذه المهمة لا تعنيان أنه يتعين علينا أن ننفض أيدينا منها ، وإنما قد يتعين علينا بالأحرى أن نركز أكثر على التدابير التي يمكن أن تشكل نقطة انطلاق لوضع نظام دولي ملائم .

ويمكن الاكتفاء بالتأكيد على أنه ينبغي ايجاد حلول شاملة لهذه المسائل وليس معالجتها معالجة تدريجية أو جزئية . ومن ناحيتنا فإننا نستطيع قبول تدابير مرحلية

شريطة أن تكون متسقة اتساقا كاملا مع النظام القائم والمقبل ، وشريطة توفر إمكانية التحقق الفعال من الوفاء بالالتزامات القانونية التي تنشأ عن هذه التدابير .

ونعتقد أيضا ، شأننا في ذلك شأن الوفد الاسترالي الذي لاحظ ذلك في العام الماضي ، أن هذه الاهداف لن تتحقق في النهاية إلا بالقدر الذي توفر فيه الدول كل الشفافية اللازمة بشأن أنشطتها الفضائية . والواقع أنه يتعين علينا جميعا أن ندرك تماما أنه ما لم نحقق خطوات هامة نحو زيادة الشفافية في هذه المجالات ، فإن فرص التفاوض بشأن نظام شامل لحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي ستكون ضئيلة في الواقع .

وثمة مجال يمكن أن يتيح تحقيق تقدم عملي فيما يتعلق بزيادة الشفافية هو التبادل المتعدد الأطراف للمعلومات بشأن الوظائف العسكرية للأجسام الفضائية . وإن اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي توفر امكانية حقيقية لتحسين أوجه سلوكنا الجماعية على نحو يدفعنا الى وجوب الالتزام ، على نحو أفضل بنصوصها ، وبوجه خاص بروحها . فالفقرة ١ (هـ) من المادة الرابعة تنص بوجه خاص على وجوب قيام كل دولة بتزويد الامين العام بالمعلومات المتعلقة بالوظائف العامة للأجسام الفضائية المدرجة في سجلها الوطني .

وينبغي أولا وقبل كل شيء ملاحظة أن الاتفاقية الخاصة بالتسجيل لا تمثل ، بصفة رئيسية ، اتفاقا لمراقبة الأسلحة أو معاهدة لنزع السلاح . وبالاضافة الى ذلك تجدر الاشارة الى أن المعاهدة الخاصة بالفضاء الخارجي التي جرى التفاوض عليها في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية تمثل الى حد ما دون أدنى شك تدبيرا من تدابير مراقبة الأسلحة . ومن الواضح أن نص الاتفاق ، لا المصدر الذي نشأ عنه ، هو الذي يعكس أهدافه ووظائفه .

وكما أشرنا من قبل ، فإن المادة الرابعة من اتفاقية عام ١٩٧٥ تقتضي ، في جملة أمور ، أن تقوم كل دولة بتقديم المعلومات المتعلقة بالوظيفة العامة للجسم الفضائي قبل أن تباشر إطلاقه أو تعمل على مباشرة هذا الاطلاق . وحتى الآن فإن النصوص التي قدمت بهذه الصفة الى الأمين العام للأمم المتحدة تتسم بغموضها البالغ . والواقع كما أشارت المملكة المتحدة وكندا في المؤتمر في عام ١٩٨٥ لم يحدث على الإطلاق أن وصف جسم فضائي واحد تم تسجيل إطلاقه بأن له وظيفة عسكرية ، على الرغم من واقع أن أكثر من نصف جميع عمليات الإطلاق التي أجريت في الفضاء الخارجي على أدنى تقدير ، قد أجري في المقام الأول لأغراض عسكرية . وإننا لنعترف بأنه من الضروري في بعض الأحيان ، لأسباب تتعلق بالأمن الوطني الحد من نطاق المعلومات المقدمة عن الأنشطة

العسكرية في الفضاء الخارجي ومن الاشارة الى الغرض منها (لعل هذه النقطة لا تـــزال تحتاج الى بحث) ، ومع ذلك فإننا نعتقد أنه لا ينبغي أن يمتد هذا الى حد رفض وصـــف الأجسام الفضائية بوصفها ذات وظائف عسكرية . وفي هذه الحالة أيضا ، يتعلق الامـــر باستخدام عناصر النظام القانوني القائم المطبق على الفضاء الخارجي من أجل دعـــم الثقة وزيادة الشفافية بصورة فعالة .

وما نقترحه إذن فهو أن تضطلع الدول الأطراف في اتفاقية تسجيل الأجســـام المطلقة في الفضاء الخارجي ، بمسؤولياتها فيما يتعلق بالإخطار بقدر أكبر من الجدية وألا تكتفي بأن توضح ، على نحو ما هي ملزمة به ، الوظيفة العامة للأجسام الفضائيـــة وإنما أن تقدم معلومات أكثر تفصيلا وتحديدا بشأن وظيفة التابع الاصطناعي ، وأن تحدد بوجه خاص ما إذا كان التابع المعني ينجز مهمة مدنية أو عسكرية ، أو ينجز المهمتين معا . إن ما نقترحه في الواقع هو تعزيز تنفيذ الاتفاقية لأغراض مراقبة الأسلحة .

وعلى افتراض توصل الدول الأطراف في الاتفاقية الى تفاهم وقبولها القيام فـــي المستقبل بشكل منتظم ، أثناء التسجيل ، بتقديم معلومات عن الوظيفة المدنيـــة أو العسكرية للجسم الفضائي ، فإنه يمكن عندئذ للدول الفضائية التي ليست أطرافا في الاتفاقية أن تقبل قرار الجمعية العامة ١٩٢٧ (د - ١٦) لعام ١٩٦١ الذي يطلب من جميع الدول تقديم معلومات عن الأجسام التي تطلقها في الفضاء .

ولعله من الملائم في هذه المرحلة أن يطلب من أعضاء هذا المؤتمر الذيـــن أطلقوا أجساما فضائية والذين ليسوا أطرافا في الاتفاقية ، أو الأطراف في الاتفاقيـــة لكن لم يسجلوا الأجسام التي أطلقوها في الفضاء أو انتظروا عدة سنوات قبل أن يفعلـوا ذلك ، حسب الحالة ، إما أن يصبحوا أطرافا في الاتفاقية وإما أن يلتزموا على نحـــو أفضل بروح أحكامها .

وسيكون هذا بالطبع تقدماً صغيراً جداً نحو تحقيق قدر أكبر من الشفافيـــة والانفتاح . وينبغي أيضا بحث طريقة الوصول الى تحقيق هذا القدر . ولعله يتعيـــن علينا تأييد الاقتراح الذي قدمه وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في ١٩٨٧ الذي يدعـــو الى توحيد جهودنا مع جهود المحافل الأخرى التي تتوفر لها الخبرة القانونية اللازمة .

إن دعم تنفيذ اتفاقية التسجيل يمكن حتى أن يفتح الطريق لإعداد مدونة لقواعـد السلوك تطبق على الفضاء الخارجي على النحو الذي طالبت به فرنسا ، والمملكـــة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية في مؤتمر نزع السلاح في ١٩٨٥ . يمكن أن يساعـــد هذا أيضا في تحقيق تقدم بصدد المقترحات المتعلقة بالحصانة القانونية للتوابـــع

الاصطناعية . وفي هذا الصدد ، لاحظنا باهتمام كبير أن وزير خارجية فرنسا السيد دوما طالب في الدورة الاستثنائية الثالثة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بأن يعكف مؤتمر نزع السلاح بشكل جدي على عدة مسائل ، لا سيما على تعزيز نظام الإخطار الذي أرسته اتفاقية ١٩٧٥ ، ووضع مدونة للسلوك الحسن في الفضاء الخارجي . والمهم في رأينا هو أن يُفهم جيدا أنه إذا واصل هذا المؤتمر العمل على أمل أنه يستطيع ، دفعة واحدة ، وضع اتفاق شامل لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فإنه لن ينجز شيئا على الاطلاق . ومع ذلك فينبغي علينا أن نبدأ من نقطة ما . ومن المؤكد أن وضع تدابير لبناء الثقة حتى لو كانت متواضعة سيكون نقطة انطلاق جيدة .

وبشأن موضوع آخر ، فإنه لا يمكن اعتبار توزيع الموجزات بمثابة تدبير لبناء الثقة . ومع ذلك فإن ردود أفعال وفود أخرى حاضرة هنا يدفعنا الى الاعتقاد ، بمرور السنوات ، بأن الموجز الذي وضعته إدارة مراقبة الأسلحة ونزع السلاح بوزارة خارجية كندا كان مفيدا للغاية لهذه اللجنة وللمؤتمر بوجه عام . وقد طلبنا من الأمانة أن تعمم موجزي سنتي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ . وقد أرسلا الى الوفود تحت الرمز CD/OS/WP.23 في ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٨ وآمل أن يسهما على نحو ما ، ولو قليلا ، في دفع أعمال هذه اللجنة الى الأمام .

الرئيس : اشكر السفير مارشان على بيانه . وأعطي الكلمة الآن لممثل بيرو الموقر السفير دي ريفيرو .

السيد دي ريفيرو (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : السيد الرئيس ، إنها لصدفة سعيدة أن أتحدث لأول مرة في مؤتمر نزع السلاح المنعقد بكامل هيئته في الوقت الذي تتولون فيه رئاسته . إن أولئك الذين اتيحت لهم من بيننا فرصة التعرف عليكم يوقنون بأننا سنستفيد من موهبتكم وخبرتكم في البحث عن فرص جديدة لنصرة قضية نزع السلاح .

كما يود وفدي أن يشارك في الإعراب عن مشاعر التقدير الودية الموجهة الى السفراء الموقرين لبورما وهنغاريا وباكستان الذين سيتركون بمغادرتهم لنا فجوة ملحوظة في هذا المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف . ولكنهم سيتركون لدينا أيضا ذكريات جميلة لما أنجزوه من عمل .

وإنني أرحب ترحيبا حارا بالسفراء الموقرين لبلغاريا واندونيسيا وكينيا ، وأود أن أشكر بكل صدق السفراء الموقرين الذين تحدثوا قبلي لما وجهوه اليّ من

تحيات كريمة ، وأن أشدد على أنني مستعد دائما لأن أتعاون بكل ما أوتيت من قدرة في إنجاز مهمتنا .

وأود أن أركز ملاحظاتي الأولى على الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وبالطبع ، فقد كانت هناك في البداية آمال عظيمة وتفاؤل لا سبيل الى إنكاره في بعض الأوساط ، بالرغم من أننا جميعا كنا ندرك بأن الدورة الاستثنائية الثالثة لم تُعدّ إعدادا سليما وأنه لم يتم إتاحة ما يكفي من الوقت لضمان نجاحها . فإما كان الناس مغالين في ثقتهم أو أنهم اعتقدوا أنه من الممكن تحقيق الكثير في وقت قصير وبقليل من التحضير . وقد وضعت الحقيقة ، الحقيقة المجرّدة ، حدا لهذا التصور القائم على التمني . فالدورة الاستثنائية الثالثة لم تحقق أهدافها . وبوسعنا أن نسمي ذلك فشلا أو افتقاراً لتوافق الآراء أو نكسة أخرى . والمؤكد أن هذه الدورة لم تتكلل بالنجاح .

ولن يجدينا التخبط في معاتبات عقيمة أو ندب لا داعي له . وفي اعتقاد وفدي أنه بالرغم من أن أمانينا لم تتحقق ، فقد استفدنا جميعا من درس مفاده أن نزع السلاح يتعين أن يتحقق من خلال الواقعية والمثابرة . وهي مهمة عظيمة وصعبة . وأقل ما تنطوي عليه هو اقناع الدولتين العظميين بأنه يتوجب عليهما في العصر النووي أن تتخليا عن سياسة الخطوات الواسعة وأن تتبنّيا سياسة قوامها التعاون والاعتماد المتبادل . أي أنه يتوجب عليهما أن تنتقلا من العمل الثنائي الى العمل المتعدد الأطراف في عملية نزع السلاح وفي النهج إزاء الأمن الدولي .

وبعد مشاعر الاكتئاب والتشاؤم التي شلّت مناقشات نزع السلاح بسبب المجابهة الايديولوجية والسياسية بين الدولتين العظميين في الماضي ، أدى الانفراج الذي حدث مؤخرا ، والجو الواعد الذي ساد اجتماعات القمة ، وبدء سريان معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، الى جعل الكثيرين من المتحمسين المغالين في التفاؤل يتصورون أن هذه الاحداث الأخيرة أخذت تهيء ما يكفي من الامكانيات السياسية لبث الآمال في النفوس باختتام الدورة الاستثنائية بنجاح . ولكن الحال لم يكن كذلك ، فالدورة الاستثنائية كانت مع الأسف ممارسة عقيمة بقدر ما يتعلق الأمر باحراز نتائج ملموسة في عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف .

وخلاصة القول أنه يبدو أننا نواجه مفارقة . ففي السنوات الأخيرة ، لم تؤد المواجهة بين الكتلتين الى اعتماد تدابير جديدة محددة في مجال نزع السلاح في الأمم المتحدة كما أنها لا تمثل ، فيما يبدو ، بداية انفراج بينهما . وإزاء هذه الحالة ،

لربما أمكننا أن نطبق عبارة افريقية مأثورة تقول بأن الفيلة تتلف العشب إذا تقاتلت ، وهي تتلفه أيضا إذا تزاوجت .

وفي كل الأحوال ، فإن نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة قد أبرزت حقيقة أن المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف تسير على مستويات مختلفة وبسرعات مختلفة . والواقع أنه ينبغي لها أن تسير في اتجاه واحد وأن تكون متقاربة ومكملة لبعضها البعض ، كما ينبغي لها ، في نقطة معينة ، أن تؤثر على بعضها الآخر . إلا أن هذه المفاوضات تمثل عمليتين تتطور كل منهما بطريقتها الخاصة . ومن هنا اهتمامنا بمنع المفاوضات الثنائية من كبح أو تحديد مسار الجهود المتعددة الأطراف الرامية الى تعزيز نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة .

وقد أطلقت أصوات متشائمة من قبل أولئك الذين يعتقدون أنهم يشهدون في النتيجة غير السعيدة للدورة الاستثنائية الثالثة حدثا آخر ، ولربما كان حدثا مهولا ، في أزمة العمل المتعدد الأطراف . وحتى لو كانوا محقين فيما يتعلق بتزايد تعقد المواءمة بين وجهات النظر المختلفة للدول ذات السيادة ، فمن المغالاة فيما يبدو أن يستنتج من ذلك أن كل شيء قد ضاع أو يكاد يضيع . فالواقع ، كالعادة ، يتيح لنا امكانيات أقل مدعاة للتشاؤم بل ربما أمكن للمرء أن يقول أنها امكانيات تدعو الى الأمل . فنزع السلاح لن يكون نتيجة لقرار يتخذ بدافع الإيثار ، ولا هو سيتحقق بين عشية وضحاها . بل سيتعين تحقيقه على مراحل ، وما كل خطوة تتخذ ستكون دائما خطوة الى الأمام . وبالطبع فإن الفشل الذريع الذي منيت به الدورة الاستثنائية الثالثة يعني أن المجتمع الدولي قد خسر فرصة ـ وهذا صحيح . أي أنه لم يكن هناك أي مكسب وأن خسارة ما قد حدثت بالفعل . ومع ذلك فإن هذه الخسارة ليست خسارة لا تعوض ، تماما مثلما لم يكن أحد يتوقع نصرا نهائيا ساحقا في سباق التسلح .

ولربما كان الدرس الاخلاقي العظيم للدورة الاستثنائية الثالثة ، إذا كنا نريد أن ننظر الى هذه الفرصة الضائعة من الجانب الايجابي ، هو أنه يتعين علينا أن نتعلم توخي الاعتدال في توقعاتنا وتحسين تنظيم أهدافنا واستعدادنا . وعلى أية حال ، فإن لنا أن نواصل هذه الجهود وأن نعطي لأنفسنا فرصة أخرى لكي نثبت لأنفسنا أننا لم نخسر أي شيء إذا ما توفرت لدينا الارادة لتغيير واقع الحال هذا .

إن هذه السنة هي سنة احتفال بذكرى بعض الأحداث . ففي ١ تموز/يوليه ، كان قد مرّ ٣٠ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي ٥ آب/أغسطس ، سيكون قد مضى ٣٥ عاما على فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الجزئي

للتجارب . ولئن كانت لهذين الحدثين أهداف مختلفة ، فثمة علاقة لا تنفصم بينهما بسبب تأثيرهما المؤكد في كبح سباق التسلح .

وقد كانت هناك انتقادات عديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، ولكنه تظل هناك حقيقة لا يرقى اليها الشك : وهي أن هذه المعاهدة هي أول صك متعدد الأطراف يحظى بدعم دولي واسع . وعلاوة على ذلك . وبقدر ما يمكن تنفيذ المادة السادسة تنفيذا كاملا ، ستكون معاهدة عدم الانتشار مرتبطة ارتباطا لا ينفصم بنزع السلاح النووي وستكون مرجعا لعملية نزع السلاح عموما . وسيعقد المؤتمر الاستعراضي الرابع خلال سنتين . ويعتزم بلدي أن يضطلع بدور نشط فيه ، وتبعا لذلك ، فقد قرر أن يشارك في تقديم اقتراح الولايات المتحدة بأن يدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة بند بشأن تنفيذ استنتاجات المؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في معاهدة عدم الانتشار وإنشاء لجنة تحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الرابع .

كما أن معاهدة عام ١٩٦٣ تمثل صكا متعدد الأطراف لم يتم تطبيقه بالكامل طالما لم تجر المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الوقف التام للتجارب المشار اليها في الفقرة ١ (ب) من المادة الأولى . إلا أن الكلمة الأخيرة لم تقل بعد . وما من شك في أنه إذا وجد مؤتمر نزع السلاح نفسه غير قادر على إنشاء لجنة مخصصة مناسبة تتمتع بولاية التفاوض ، فسيظل هناك خيار التعديل الذي تتيحه معاهدة عام ١٩٦٣ والذي لا يمكن للدول الوديعة أن تتجنبه إذا أرادت أن تمتثل للاشتراطات المحددة .

إن إحدى المهام ذات الأولوية لمؤتمر نزع السلاح تتمثل في المضي قدما وبحزم من أجل التوصل الى اتفاق بشأن الحظر التام للأسلحة الكيميائية وتدميرها . وفي هذا الخصوص ، لاحظ وفدي مع الارتياح الاقتراح الذي قدمه وزير خارجية يوغوسلافيا في الدورة الاستثنائية الثالثة والذي كرره الممثل الموقر لذلك البلد في الأسبوع الماضي في مؤتمر نزع السلاح ، والذي يدعو الى عقد مؤتمر خاص للأمم المتحدة لاعتماد الاتفاقية بشأن الحظر التام للأسلحة الكيميائية وتدميرها . ويتطابق هذا النهج الى حد بعيد مع النهج الذي حدده وفدي في ٦ آب/أغسطس من السنة الماضية ، وهو نهج من شأنه أن يعزز الجهود التي بذلت في هذا المحفل على مدى العديد من السنوات .

ولا يمكن لمذهب تحديد الأسلحة أن يستمر في إعطاء مزايا للدولتين العظميين أو للكتلتين العسكريتين الرئيسيتين . والاتفاقية التي يجري التفاوض حولها في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية يجب أن تكون متناسقة وغير تمييزية وتعويضية . فنبذ الأسلحة الكيميائية من قبل الدول التي لا توجد لديها هذه الأسلحة أو التي لا تمتلكها لا يمكن أن يكون شيكا على بياض إذا ما احتفظت الدول التي تمتلك هذه

الأسلحة لنفسها بحقوق معينة يمكن أن تؤدي في وقت لاحق الى اضفاء الشرعية على وضعها الحالي . ومن هنا ضرورة مشاركة جميع الدول في المجتمع الدولي على أساس من التضامن لكفالة التنفيذ الكامل لاتفاق حقيقي بشأن نزع السلاح .

وأخيرا أود يا سيادة الرئيس أن أبلغكم بأن حكومة بيرو قد اختارت على نحو قاطع نصرة قضية نزع السلاح ، وتمشيا مع الرسالة التاريخية التي يتحملها بلدي لتعزيز السلم والتعاون الدولي ، فقد قرّرت حكومة بيرو أن تعيّن وفدا خاصا لكي يضطلع بدور نشط في عمل هذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد . ولتكونوا على يقين بأن مساهمة الوفد الخاص لبيرو ستكون مساهمة بناءة ولن يكون لها هدف غير تعزيز إحراز المزيد من التقدم في اتجاه نزع السلاح .

الرئيس : أشكر السفير دي ريفيرو على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . هل يود أي وفد آخر أن يدلي بكلمة ؟ إذا لم يكن الأمر كذلك فسأرفع هذه الجلسة ، ولكن قبل أن أفعل ذلك أود أن أنوه بأنه بعد الجلسة العامة ستكون هناك ، حسبما هو متفق عليه ، جلسة غير رسمية لمناقشة جميع جوانب مسألة العمل المحسن والفعال لمؤتمر نزع السلاح . وستعقد الجلسة العامة التالية للمؤتمر يوم الخميس في ٢٨ تموز/يوليه ، الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

CD/PV.469
28 July 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والستين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس : السيد جاسكاران سينغ تيجا (الهند)

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٦٩ لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل مؤتمر نزع السلاح هذا الاسبوع ، طبقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ١ من جدول اعماله : " حظر التجارب النووية " ، والبند ٢ : " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " . بيد أنه يجوز لاي عضو ، طبقا لما تنص عليه المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يطرح أية مسألة ذات صلة بأعمال المؤتمر ، اذا ما رغب في ذلك .

لدي على قائمة المتحدثين اليوم الممثلون الموقّرون لكل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وبولندا ، ومنغوليا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وأعطي الكلمة الآن الى المتحدث الاول على القائمة ، ممثل الولايات المتحدة الامريكية الموقر ، السفير فريدرسدورف .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية): سيدي الرئيس ، بما أن هذه أول فرصة تتاح لي للادلاء ببيان معد سلفا في هذا الشهر ، اسمحو لي أن ابدأ بتهنئتكم وبتهنئة وفد الهند على قيادتكم الممتازة للمؤتمر خلال شهر تموز/يوليه .

ويتقدم وفدنا أيضا بأطيب الأماني للممثلين الآخرين الذين سوف يتركوننا أو الذين غادروا المؤتمر مؤخرا وهم : السفير أحمد ممثل باكستان ، الذي عمل طويلا وبقدر كبير من الصبر هنا في جنيف وأثناء الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ؛ والسفير تيليالوف ممثل بلغاريا ؛ والسفير تين تون ممثل بورما ؛ والسفير مايستر ممثل هنغاريا الذي قام بعمل رائع بوصفه رئيسنا في شهر نيسان/ابريل الماضي ؛ والسفير تارميدزي ممثل اندونيسيا ؛ ونحن نرحب بالممثلين الجدد في هذه الهيئة ونتعهد لهم بتعاوننا معهم ، وهم : السفير كوستوف ممثل بلغاريا ، والسفير لويس ممثل اندونيسيا ، والسفير رورو ممثل كينيا ، والسفير دي ريفيرو ممثل بيرو .

وبودي أن أبدأ اليوم بتقديم الوثيقة CD/839 التي تنطوي على نصّي بيان أدلى به الرئيس ريغان وبيان أدلى به مساعد الرئيس للعلاقات الصحفية بالبيت الابيض بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وهذان البيانان يشهدان على الاهمية الكبرى التي تعلقها الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز السلم والاستقرار الدوليين عن طريق منع مزيد انتشار الاسلحة النووية . وكما يلاحظ ذلك الرئيس ريغان في بيانه فان " معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية تمثل واحدا من أهم الصكوك التي وضعها المجتمع الدولي لتحقيق عدم الانتشار بالذات .

وما انفكت الولايات المتحدة الامريكية تبذل جهودا متضافرة للتقليل من خطر الحرب النووية ولتحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار ، لا سيما بموجب المادة السادسة ، وذلك من خلال تفاوضها بشأن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي وفّق الاطراف الآن في ابرامها ، وبشأن تخفيض الترسانات الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي بنسبة ٥٠ في المائة . والولايات المتحدة الامريكية تناشد جميع الامم الاخرى أن تؤدي دورها ، بالانضمام الى معاهدة عدم الانتشار إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد ، وبالتفاني من جديد من أجل تحقيق أهداف المعاهدة اذا كانت بالفعل أطرافا فيها .

وأريد أيضا أن أقدم بالتوازي مع وفد الاتحاد السوفياتي ، وثيقتين اضافيتين هامتين لأعمالنا هنا في هذا المؤتمر . الوثيقة الأولى هي "بيان مشترك بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية " الصادر عقب اجتماع القمة الذي عقد بين الرئيس ريغان والامين العام غورباتشوف في موسكو في الفترة من ٢٩ أيار/مايو الى ١ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، والذي صدر بوصفه الوثيقة CD/846 . ويتناول هذا البيان المشترك باسهاب مسائل الحد من الاسلحة ، بما في ذلك المحادثات النووية ومحادثات الفضاء ومسائل الأسلحة الكيميائية ، التي سأتحدث عنها بمزيد من التفصيل بعد قليل . ويسجل هذا البيان أيضا تبادل صك التصديق على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، الذي هو حدث له أهمية تاريخية كبيرة لنا جميعا ، حيث أنه يسجل أول مرة يتم فيها تحقيق نزع حقيقي للسلاح النووي يشمل ازالة فئة كاملة من الأسلحة النووية الامريكية والسوفياتية . ويجري الآن تنفيذ أحكام التفتيش البعيدة المدى من تلك المعاهدة .

والوثيقة الثانية ، CD/847 ، هي الاتفاق المعقود بين الولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن الاخطار باطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات . الموقع في موسكو في ٣١ أيار/مايو ١٩٨٨ . وهذا الاتفاق هو آخر خطوة تتخذها الحكومتان ، بهدف الحد من خطر بدء الحرب النووية نتيجة لاساءة تقدير أو اساءة فهم أو عرضا . وآمل أن أفصّل الكلام في ذلك في مرحلة لاحقة من هذه الصائغة حول عدد من مسائل الحد من الاسلحة ، التي تم التطرق لها في البيان المشترك وحول اتفاق الاخطار بالاطلاق .

وفي ختام دورة الربيع لمؤتمر نزع السلاح ، كنت قد خصصت بيانين عامين لمركز مفاوضات الاسلحة الكيميائية . وفي ١٤ نيسان/ابريل كنت قد علّقت على ما كان قد تحقق حتى ذلك الحين أثناء دورة عام ١٩٨٨ . وتطلع بياني الذي أدليت به في ١٩ نيسان/ابريل الى الجزء الصيفي من دورة هذا العام . وبودي اليوم أن أعود ثانية الى الموضوع الهام المتمثل في حظر الاسلحة الكيميائية . ولقد حدث الكثير منذ أن تحدثت أمام المؤتمر آخر مرة حول هذا الموضوع .

تمّ ، في عدة مناسبات خلال الأشهر الماضية ، التطرق الى حظر الأسلحة الكيميائية على مستوى ثنائي رفيع من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي . وكما أشرت إلى ذلك بالفعل ، فان قادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي قد أجروا مناقشات هامة وشاملة حول مسائل الحد من الأسلحة ، بما في ذلك حظر الأسلحة الكيميائية . وعقدت بالاضافة الى ذلك عدة اجتماعات على المستوى الوزاري .

وفي اجتماع قمة موسكو أعاد الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشوف تأكيد أهمية الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الفريدة التي يمثلها حظر الأسلحة الكيميائية ، وذلك كمسألة ملحة على الدوام ، وللتوصل الى اتفاقية فعالة بشأنها . وأحاط علما أيضا بالتقدم الذي سبق احرازه في المحادثات ، وبالمشاكل الصعبة المتبقية فيما يتعلق بالرصد الفعال للحظر العالمي للأسلحة الكيميائية وعدم استخدام المواد الكيميائية مزدوجة الاستخدام لأغراض الأسلحة الكيميائية . وبالاضافة الى ذلك أكد الزعيمان على مشكلتي كفالة التحقق الفعال والأمن غير المنقوص لجميع الدول المشتركة في الاتفاقية .

واتفق الطرفان أيضا على الأهمية الحيوية لزيادة انفتاح الدول كطريقة لبناء الثقة وتعزيز الأسس اللازمة لعقد اتفاقية فعالة . وأكد الزعيمان أيضا على ضرورة التنسيق الوثيق على أساس متعدد الأطراف لكفالة اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية والدول التي يمكنها حيازتها ، في الاتفاقية .

وأنا أعتقد أن هذه هي وجهة النظر السائدة في المجتمع الدولي أيضا . وعلى المستوى المتعدد الأطراف ، لقي نص يعبر عن استمرار الحاح حظر الأسلحة الكيميائية تأييدا واسع النطاق أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، بما في ذلك تأييد وفد الولايات المتحدة الأمريكية .

وجميع هذه المواقف تنعكس في التعليمات المعطاة لوفدنا . واذا انعكس هذا الالتزام أيضا في التعليمات المعطاة للوفود الأخرى فأنا أعتقد عندئذ أن الآفاق المرتقبة لاحراز المزيد من التقدم تكون جيدة .

اسمحوا لي الآن أن انتقل الى جوهر المفاوضات . وأنوي اليوم التطرق إلى ثلاث مسائل رئيسية من المسائل المشار اليها في البيان المشترك بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وهي : الأهمية الحيوية لزيادة الانفتاح ؛ والمشكل الصعب الكامن في الرصد الفعال للصناعة الكيميائية ؛ وكفالة اشتراك جميع الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية والدول التي يمكنها حيازتها في الاتفاقية .

وما انفك المشاركون في المفاوضات يعترفون ، بشكل متزايد ، بالاهمية الحيوية لزيادة الانفتاح من قبل جميع الدول حول قدراتها في مجال الاسلحة الكيميائية وصناعاتها الكيميائية . وقد قدم وفد الولايات المتحدة الامريكية نفسه مساهمات كبيرة بهذا الخصوص . فعلى سبيل المثال قدمت الولايات المتحدة الامريكية ، في الوثيقة CD/711 المعروضة في تموز/يوليه ١٩٨٦ معلومات مفصلة عن مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية ، بما في ذلك مواقع التخزين . وبالاضافة إلى ذلك قدمنا في الوثيقة CD/830 المعروضة في شهر نيسان/ابريل الماضي مزيدا من المعلومات المفصلة عن الاسلحة الكيميائية نفسها .

ويتخذ وفد الولايات المتحدة الامريكية اليوم اجراء هاما آخر يرمي الى تحقيق مزيد من الانفتاح . ونحن نعلن عن موقع كل مرفق من مرافقنا لانتاج الاسلحة الكيميائية . وترد في ورقة العمل المقدمة اليوم بعنوان " تدمير مرافق انتاج الاسلحة الكيميائية " خريطة تبين هذه المواقع . ويحدونا الامل أن تساهم هذه الورقة في زيادة الثقة وفي التفاوض على أحكام الاتفاقية ذات الصلة .

وهذا الاعلان الذي نقوم به اليوم لا سابق له . ولم يوفر أي عضو آخر في المؤتمر أية معلومات عن مرافقه لانتاج الاسلحة الكيميائية . ونحن نحث البلدان الاخرى التي تمتلك مرافق لانتاج الاسلحة الكيميائية أن تعلن عن مواقع مرافقها وأن تبين كيفية تدمير هذه المرافق .

وأحرز المؤتمر في الاشهر الاخيرة تقدما كبيرا في حل المسائل العالقة منذ أمد طويل والمتعلقة بمرافق انتاج الاسلحة الكيميائية . ويعد التوصل الى وضع تعريف متفق عليه في المتناول . وتم الاتفاق على وجوب تدمير جميع مثل هذه المرافق . ويجري بالفعل إدخال التغيرات الموافقة لذلك في مشروع نص الاتفاقية المقبلة .

ولئن كان هناك اتفاق على أنه لا بد من تدمير مرافق إنتاج الاسلحة الكيميائية ، لا يتوفر لدى المؤتمر إلا قدر ضئيل من المعلومات عن كيفية القيام بذلك . وقد أشيرت هذه المسألة بالفعل في الفريق العامل باء في هذه الصائغة . ولمساعدة المفاوضات تصف ورقة العمل التي وضعناها ، بعبارات عامة ، كيف ستباشر الولايات المتحدة تدمير مرافقها للانتاج .

وبطبيعة الحال لم يكن الانفتاح حكرا على عدد قليل من الوفود . ومما يشجعنا أن مفهوم التبادل المتعدد الأطراف للبيانات قد تركز بثبات في العام الماضي أو في العامين الماضيين . وقدمت وفود عديدة معلومات ذات صلة بالموضوع في بيانات عامة أو في ورقات عمل . وما من شك أن معلومات إضافية سوف تقدم في الاسابيع المتبقية من هذه الدورة .

وتبين سجلاتنا أن قرابة اثني عشر عضوا من أعضاء المؤتمر لم يبينوا بعد ما إذا كانوا يملكون أم لا أسلحة كيميائية . ونحن نحثهم على القيام بذلك في هذه الصائفة .

وقبل الانتهاء من موضوع الانفتاح بودي أن أوجه تحذيرا هادئا . وهو أن المعلومات المقدمة للمؤتمر لا يمكن أن تسهل المفاوضات إلا اذا كانت صحيحة . ومن جهة أخرى فإنّ من شأن التصريحات غير الصحيحة أن تقلل من الثقة وتعقد الجهود المبذولة لحظر الاسلحة الكيميائية . ونحن نعتقد أنه قد تم للأسف الادلاء بالفعل بتصريحات بعدم حيازة الاسلحة الكيميائية يحتمل أن يكون لها أثر من هذا النوع . وعلى الرغم ممّا قد تتسم به الآثار من خطورة ولو إلى يومنا هذا فإن نتيجة التصريحات غير الدقيقة بعد بدء النفاذ يمكن أن تتمثل في سلسلة من التفتيشات بالتحدي بما يترتب على ذلك من النتائج السياسية . إن صدق التصريحات أساسي لكامل عملية حظر الاسلحة الكيميائية .

وما انفك المؤتمر يصارع منذ مدّة المشكل الصعب المتمثل في الرصد الفعال للصناعة الكيميائية . وتقرير اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية الذي قدم في نهاية نيسان/ابريل ، بوصفه الوثيقة CD/831 ، يبين بوضوح أن تقدما كبيرا قد أحرز . غير أن التقرير يوضح أيضا أن مسائل معقدة وشائكة لا تزال قائمة . وسوف يتطلب حل هذه المسائل ليس فقط توخي مناهج خلاقة ولكن أيضا فهما شاملا لظروف الصناعة الكيميائية المدنية .

ويعتقد وفدنا أنه بإمكان ممثلي الصناعة الكيميائية أن يقدموا اسهاما هاما في المفاوضات . وهذا الاعتقاد نابع من الاتصالات الوثيقة والقديمة العهد بين مجموعاتنا من المتفاوضين وواضعي السياسات من جهة وممثلي الصناعة الكيميائية الأمريكية من جهة أخرى . وقد تبين لنا أن الصناعة تشاطرنا هدفنا المتمثل في التوصل الى حظر للاسلحة الكيميائية على نحو شامل ويمكن التحقق منه بصورة فعالة ويكون عالميا حقا . واسمحوا لي بأن أستشهد ببيان رسمي أدلى به مؤخرا السيد روبرت رولاند رئيس الجمعية الامريكية للصناعة الكيميائية . ومنظمة الصناعة هذه تمثل شركات تستأثر بأكثر من ٩٥ في المائة من طاقة الانتاج الكيميائية للولايات المتحدة .

ودعا السيد رولاند في البيان الذي أدلى به في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٨٨ الى وضع "معاهدة دولية قوية وفعالة " لحظر الاسلحة الكيميائية . وقال إن ممثلي الصناعة الكيميائية الامريكيين والكنديين واليابانيين والاوروبيين قد ظلوا اجتهدوا طوال عدة أشهر في وضع مجموعة من التوصيات التي تعتقد جمعية الصناعة الكيميائية الامريكية أنه بامكانها أن تسهل الاتفاق على حظر للاسلحة الكيميائية . وقال السيد رولاند إنه عندما يتم الاتفاق على التوصيات "سوف ترسل هذه التوصيات الى مجموعتنا من المتفاوضين ممحوبة بتعهد صناعاتنا بالقيام بكل ما هو ممكن لجعل مثل هذه المعاهدة فعالة " .

وبودي أيضا أن أشير الى أن مجلس ادارة الجمعية المذكورة قد أعلن مؤخرا تأييده الراسخ لوضع معاهدة للأسلحة الكيميائية ، وحث على أن تعمل الصناعات الكيميائية في جميع الأمم من أجل التوصل الى توافق في الآراء بشأن المسائل الفنية .

وممّا عزّز اعتقادنا أن الصناعة توّاقة الى تسهيل المفاوضات المناقشات غير الرسمية التي أجريت مع ممثلي الصناعة في الأسبوع الماضي هنا بجنيف . والمبادلات الجدية والبناءة بين المتفاوضين والخبراء من الصناعة تحدونا على التشجيع . وهي مبادلات أبرزت الحاجة الى تخصيص المزيد من الاهتمام لوضع أحكام لحماية المعلومات التجارية السرية . كما أبرزت الحاجة الى أن تحدد بوضوح أنواع المعلومات التي يجب اعتبارها سرية . ونحن نعرب عن شكرنا لممثلي الصناعة الذين حضروا هنا بجنيف وللأشخاص الذين نظموا هذه المناقشات . وخبرتهم الفنية والعملية لها قيمة كبيرة في حل المسائل العديدة المعترف بها عموما والتي تمت معالجتها في المناقشات .

وهناك تطور ايجابي آخر هو الاقتراح الرامي الى بذل جهود متعددة الأطراف لاستنباط واختبار اجراءات لاجراء تفتيشات لمرافق الصناعة الكيميائية . وكان وفدي قد تحفظ في البداية بموقفه تجاه ذلك الاقتراح الى أن يتم تفصيله على نحو أكمل . وفي ضوء التحسينات التي أدخلها الوفد السوفياتي تؤيد الولايات المتحدة مفهوم مثل هذا الاختبار المتعدد الأطراف ، وهي مستعدة للمشاركة فيه .

ولكي يكون الاختبار ناجحا فإنه من الأساسي أن تشارك الدول الحائزة لمرافق تجارية تخضع لعمليات تفتيش روتينية بموجب الاتفاقية مشاركة واسعة النطاق . ومن المستصوب أيضا الى حد بعيد أن تشارك دول أخرى . وإنه لمن الأهمية بمكان ، في رأينا ، أن يعلن المشاركون في المفاوضات ليس فقط ما اذا كانوا يملكون أم لا يملكون أسلحة كيميائية وإنما أيضا أن يعلنوا في أقرب وقت ما اذا كانت تتوفر أم لا تتوفر لهم مرافق كيميائية مدنية تخضع للتفتيش . والولايات المتحدة تملك بطبيعة الحال مرافق من هذا النوع .

ونحن نوافق على الاقتراح الذي تم التقدم به في ٢٦ نيسان/ابريل والذي مؤداه وجوب اجراء الاختبار بطريقة متعددة المراحل . وقبل أن يتسنى وضع الاجراءات واختبارها دوليا تحتاج كل دولة من الدول الى اجراء اختباراتها الوطنية وتوفير النتائج الى مؤتمر نزع السلاح . وتعمل حكومة الولايات المتحدة بالفعل مع جمعية الصناعة الكيميائية لاستنباط واختبار اجراءات التفتيش . ونحن نحث الاتحاد السوفياتي وغيره من البلدان على ذكر ما هي بصدد اتخاذه من اجراءات .

ولا بد من القيام بالكثير من المناقشات والتخطيط في مؤتمر نزع السلاح لجعل الاختبار حقيقة . والمفهوم جيد في حدّ ذاته ولكنه في حاجة الى استكمال . ولا تزال هناك أسئلة عديدة تنتظر الجواب حول كيفية مباشرة المهمة . فعلى سبيل المثال كيف

يمكن حماية المعلومات التجارية الحساسة في ظروف ربما تنعدم فيها قواعد السرية الملزمة قانونا ؟ ونحن ننتظر من الاتحاد السوفياتي أن يتصدّر الطليعة في الرد على هذه الاسئلة .

وأخيرا بودي أن أؤكد على الحاجة الى فرض حظر حقيقي شامل على الاسلحة الكيميائية . وقد كرّس قدر كبير من الاهتمام للأمن في أوروبا . ولكن أحداث الاعوام القليلة الماضية توضح أن أكبر خطر لاستخدام الاسلحة الكيميائية يكمن خارج أوروبا - كما يتجلي ذلك بوضوح في الشرق الأوسط . ونحن نشترك في الرأي الذي أعرب عنه ممثل مصر الموقر ، السفير العربي ، في الجلسة العامة المعقودة في ٢١ نيسان/ابريل ، والذي مؤداه أنه يجب أن تكتسب الاتفاقية صفة العالمية . وانّ اتفاقية لا تتناول بشكل فعال الواقع الرهيب المتمثل في انتشار مرافق انتاج الاسلحة الكيميائية انتشارا واسع النطاق لا يمكن اعتبارها اتفاقية ناجحة .

إن هدفنا ينطوي على تحدّ كبير ألا وهو ضمان مشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية وجميع الدول القادرة على انتاج الاسلحة الكيميائية في الاتفاقية . والمتشائمون يقولون إن هذا مستحيل ويجب بناء على ذلك أن تطمح الدول إلى ما هو أدنى من ذلك بكثير . ونحن لا يسعنا أن نوافق على ذلك . بل اننا نؤيد بالعكس الاقتراح البناء والخلّاق الذي تقدم به الوفد المصري والرامي الى ايجاد طرق لاستشارة الدول الرئيسية التي لا تشارك الآن في المفاوضات . وقد أعرب عن أفكار مماثلة لذلك الاقتراح كل من السفيرة سولزبي ممثلة المملكة المتحدة ، والسفير روزه ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية . ونحن نشترك في الرأي القائل بأن من شأن المشاورات أن تساعد على تحقيق الصفة العالمية المنشودة . ونحن نتعهد بتعاوننا مع وفد مصر وسائر الدول المعنية الاخرى من أجل أن يثمر هذا الاقتراح .

الرئيس : أشكر السفير ماكس فريدرسدوف على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي توجه بها الى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن الى ممثل بولندا الموقر ، السفير سويكا .

السيد سويكا (بولندا) سيدي الرئيس ، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعرب عن سروري لتوليكم رئاسة أعمالنا خلال هذا الشهر . وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئتكم على الطريقة الفعالة والبارعة التي تضطلعون بها بواجباتكم كرئيس .

واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن امتنان وفدي لسلفكم ، السفير مايستر ممثل هنغاريا ، على مساهمته القيمة في فترة عصيبة شهدت التحضيرات استعدادا لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وإني آسف شديد الأسف لأن السفير مايستر سوف يغادر جنيف قريبا . وسوف يكون ذهابه خسارة ولا شك للمؤتمر . وإني أتمنى له كل التوفيق . وأودّ ، بالاضافة الى ذلك ، أن أعرب عن ترحيبي الحار

بزملائنا الجدد السفير لوويس ممثل اندونيسيا ، والسفير كوستوف ممثل بلغاريا ، والسفير روأورو ممثل كينيا ، وجاري السفير اوسوالدو دي ريفيرو ممثل بيرو الذين انضموا الى المؤتمر مؤخرا . وإني أتطلع الى العمل معهم ، وبودي أن أؤكد لهم تعاون وفدي الكامل .

في ١٥ و ١٦ تموز/يوليه عقدت في وارسو دورة للجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو اعتمد فيها زعماء هذه البلدان وثائق هامة تهم مباشرة عمل مؤتمر نزع السلاح ولها صلة مباشرة بأعماله . وهذه الوثائق - وهي البيان الصادر عن اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو ، وبيان صادر عن الدول الاطراف في معاهدة وارسو حول المفاوضات بشأن خفض القوات المسلحة والاسلحة التقليدية في أوروبا ، وورقة تتعلق بالآثار المترتبة على سباق التسلح في مجال البيئة وغيرها من جوانب الأمن الايكولوجي - متاحة الآن في الوثيقة CD/842 . المؤرخة في ٢٣ تموز/يوليه من هذا العام ، وهي متاحة في الوقت الحاضر فقط باللغة الرسمية للاجتماع ، ولكني متأكد من أن هذه الوثائق ستتاح باللغات الاخرى قريبا .

وتتضمن هذه الوثائق برنامجا بالأنشطة الملموسة الرامية إلى منع نشوب الحرب وتحقيق الانفراج ونزع السلاح ، والى تطوير علاقة واسعة النطاق تعود بنفع متبادل في أوروبا وفي العالم .

وفي البيان عرض زعماء منظمة معاهدة وارسو تقييمهم للتطور الحالي في الوضع الدولي ، وأعادوا تأكيد أن الدول الممثلة في الاجتماع سوف تظل تبذل كل ما في وسعها لتعزيز وتشجيع العمليات الايجابية في الحلبة الدولية بقصد جعلها عمليات لا رجعة فيها . وقد حددوا أيضا الأولويات في مجال الأمن الدولي من جميع جوانبه ، أي الجانب السياسي ، والعسكري ، والاقتصادي ، والايكولوجي ، والانساني .

ولا أنوي الدخول هنا في تحليل مفصل للبيان الخاص بالمفاوضات بشأن خفض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا . ذلك أن محتواه شارح نفسه وبيّن بذاته . وبودي مع ذلك الاشارة الى جانب أعم في هذه الوثيقة - هو طابعها التوفيقي وتركيزها على السعي الى حل توفيقي . فهي تقف فعلا موقفا توفيقيا من الاهتمامات والمقترحات الغربية ، واهتمامات البلدان المحايدة وبلدان عدم الانحياز . وهي تستند الى مبدأ أساسي من مبادىء فلسفتها في العلاقات الدولية - هو تساوي الجميع في الأمن عند مستوى من الأسلحة أدنى بشكل جذري ، والحفاظ فقط على القوات والوسائل اللازمة للدفاع ، ولكن عند مستوى لا يكفي لشن هجوم مفاجىء وللقيام بعمليات هجومية . ونحن نعتقد أن هذا النهج ، الذي هو وليد الاعتقاد بأن الوضع الحالي في أوروبا ، التي تعد موطن أكبر تركيز لأحدث الأسلحة ، يؤثّر تأثيرا سلبيّا على احتمالات توسيع التعاون في جميع الميادين ، من شأنه أن يعزز الاستقرار والأمن السياسيين - العسكريين ، وأن يسهل بناء الثقة بين الأمم وأن يحد من خطر الحرب .

والوثيقة الثالثة ، المتعلقة بآثار سباق التسلح على الأمن الايكولوجي ، هي عبارة عن تحذير موجه لنا جميعا . والدافع على هذه الوثيقة منشؤه القلق المتزايد لدى الرأي العام العالمي ازاء زيادة تدهور البيئة الطبيعية الناجم كذلك عن الانشطة العسكرية . ويمكن الاشارة الى التجارب النووية كمثال من الأمثلة على ذلك ، ولكنه أكثرها اقناعا ، وخاصة لهذا المحفل الذي آمل أن يثبت أخيرا قدرته على البدء في عمل ملموس بشأن حظر التجارب النووية .

وتتضمن الوثيقة مجموعة من المقترحات الملموسة لاستنباط وتنفيذ مفهوم للأمن الايكولوجي الدولي على أساس أوسع تعاون دولي ممكن وأكثره انفتاحا .

وقد صيغت وثائق اجتماع وارسو في وقت يتسم بأهمية خاصة . حيث أثمرت ، أولا ، الجهود التي بذلتها على مدى أعوام عديدة القوى التقدمية والتي تتجلى بالواقعية في سبيل تحديد مجال لاتفاقات ملموسة لنزع السلاح . وقد دخل أول اتفاق في هذا المجال أبرم بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية حيز النفاذ . ثانيا ، بدأت عملية التخفيف من حدة المواجهة وزادت الاتصالات بين الشرق والغرب ، الأمر الذي أرسى أساسا ملائما لكبح سباق التسلح ، وتخفيض النفقات العسكرية ، وتسوية النزاعات الاقليمية بالوسائل السلمية . والأمثلة حديثة العهد على ذلك جدّ معروفة . ثالثا ، سجلت زيادة حاسمة في اهتمام جميع الدول بالتوصل الى نزع السلاح . رابعا ، بدأت عملية تغيير العقليات الفلسفية في مجال العلاقات الدولية ؛ فالعقليات المتميزة بالنزعة العسكرية آخذة اليوم في الزوال لتحلّ محلها بالتدريج عقليات انسانية . وتتأثر هذه العملية بزيادة المشاكل العالمية للبشرية ، التي يستعصي حلها على دول مفردة أو مجموعات من الدول .

غير أن هذه التطورات الايجابية لا تزال غير مرضية الرضا كلّه . وكما جاء في البيان فانّه :

"بالرغم من ذلك ، لم يحصل تقدم جوهري . والحالة في العالم باقية على تعقيدها وتناقضها " .

واتفقت الدول الأطراف في معاهدة وارسو ، من واقع هذا التفكير ، على أولوياتها . وقيّمت أيضا أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح وأعلنت في هذا السياق تأييدها لزيادة دور الأمم المتحدة ولوضع آليات وعمليات أكثر فعالية في مفاوضات نزع السلاح . وسوف تستخدم هذه الآراء المنسقة كمبادىء توجيهية لوفود الدول الأعضاء ، بما فيها الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح .

وتم الاتفاق على أربع مهام ذات أولوية هي :

عقد معاهدة من أجل تخفيض قدره ٥٠ في المائة من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، والامتثال الصارم لمعاهدة الحدّ من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ؛

اعتماد حظر كامل وعالمي لتجارب الأسلحة النووية وكخطوات لتحقيق ذلك الهدف ، عقد اتفاقات حول تدابير التحقق الفعال ، من أجل تيسير التصديق في أبكر وقت ممكن على معاهدتي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، وعقد اتفاقات بشأن زيادة تخفيض قوة وعدد التفجيرات النووية في كلا البلدين ؛

عقد اتفاقية حول التخلّص الكامل من الأسلحة الكيميائية وتدمير مخزونات هذه الأسلحة ؛

خفض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا وخفض النفقات العسكرية وفقا لذلك .

وفيما يتعلق بتقييم أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح فان ما يسترعي الانتباه هو أن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة وارسو لم تنظر اليه بالنظر لتعذّر اعتماد وثيقة نهائية ، ولا حتّى من وجهة نظر الفوائد التي يجلبها في شكل اتاحة فرصة لاثبات العزم على وقف سباق التسلح والمضي في سبيل نزع السلاح في جميع الميادين ، ولكن من جهة الجوانب التي يجب متابعتها . ويشير البيان الى أنه " من المهم أن يستفاد في مفاوضات نزع السلاح من المقترحات البناءة والعديدة التي طرحت خلال الدورة " . وبعبارة فإن البيان لا يعبّر " عن الندم حيث لا ينفع الندم " ولا يبحث عن المسؤولين عن شأن كهذا . بل أنه يحاول استخدام العناصر الايجابية التي أفرزتها هذه المناقشة المفيدة بشكل بناء .

وبوصفي واحدا من المشاركين في هذه المناقشة ، أودّ أن أعرب عن يقيني أن كافة المشاركين قد تعلموا الكثير من هذه المناقشة . واذا ما أردنا تبعا لذلك سلوك الطريق الموصلة الى نزع السلاح - وأنا متأكد أنه لا يوجد بديل آخر - علينا أن نتعلم جميعا كيف نوفّق بين الحرص على المصالح الأمنية لبلداننا وعدم انتقاص أمن بلدان الغير في نفس الوقت . ولا يمكن أن يكون الأمن عالميا الا اذا كان غير قابل للتجزئة ، أي اذا كان متساويا ومتبادلا ، وذلك بطبيعة الحال بالتناسب الاجمالي اللازم لحجم وقوة كل بلد من البلدان . وقد علمتنا دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة لنزع السلاح جميعا التحلي بروح التوفيق . وليس صحيحا أنه حيثما تعلق الأمر بالمصالح الأمنية لدولة من الدول استعصى الحل التوفيقي . فالتوفيق مفهوم لا يألفه فقط قادة الأطراف المحاربين على ساحة القتال وان استطاعوا التوصل الى اتفاقات لوقف اطلاق النار .

والوثائق التي قدمتها منذ قليل اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو التي انعقدت دورتها في عاصمة بلدي انما هي نتيجة مسعى للتوصل الى حل

توفيقي سليم يقوم على أساس الثقة المتبادلة ودليل على ذلك المسعى ، في اطار المحاولة المقترحة لتناول المشاكل التي أصبحت تتطلب تسوية في أوروبا ، وليس فقط في أوروبا .

والعرض ملموس ، والاهداف واضحة ، والنوايا دائمة . وهو عرض يقبل المناقشة وليس العكس . وهذا هو فهمي للعديد من ردود الفعل على ذلك الحدث التي شهدناه حتى الآن .

الرئيس : أشكر السفير سويكا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها للرئيس . والآن أعطي الكلمة للمتحدث التالي على القائمة ، ممثل منغوليا الموقر السفير بايارت .

السيد بايارت (منغوليا) : السيد الرئيس ، انه من دواعي سروري الكبير في الواقع أن أراكم تترأسون مداولات مؤتمر نزع السلاح لهذا الشهر . ان التزامكم الشخصي بقضيتنا المشتركة ، وخبرتكم ، ومهاراتكم الدبلوماسية ، ستمكن المؤتمر من اكتساب قوة الدفع اللازمة للأعمال الموضوعية خلال دورته الصيفية . ويسعدني أن ألاحظ أن الهند ومنغوليا تربطهما روابط ثقافية وتاريخية عميقة الجذور وصداقة تقليدية ازدادت متانة بالزيارة الرسمية الأخيرة التي قام بها رئيس بلدكم العظيم الى منغوليا . وكلنا يعرف ويقدر تقديرا كبيرا سياسة الهند الخارجية السلمية التي تسهم اسهاما له ثقله في تحقيق الاهداف السامية المتمثلة في ضمان السلم والأمن في آسيا والعالم أجمع .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن عرفاننا بالجميل لسلفكم ، السفير مايستر من هنغاريا ، على كفاءة الطريقة التي أدار بها أعمال مؤتمر نزع السلاح في الفترة السابقة مباشرة للدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وأود أن أشكره هو والسفير أحمد من باكستان والسفير تين تون من بورما ، لاسهاماتهم الرائعة في أعمال مؤتمر نزع السلاح ، وأرجو لهم أطيب التمنيات في مهامهم المقبلة . كما أنني أشارك مخلصا المتحدثين السابقين في الاعراب عن الترحيب الحار بالسفير لويس من اندونيسيا ، والسفير كوستوف من بلغاريا ، والسفير رورو من كينيا ، والسفير دي ريفيرو من بيرو ، وأتطلع الى التعاون الوثيق معهم .

ومنذ بداية الجزء الثاني من دورة ١٩٨٨ لمؤتمر نزع السلاح ، تركزت المناقشات في الجلسات العامة على الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت مؤخرا . وهذا شيء طبيعي تماما ، اذ أن الدورة الاستثنائية تعتبر بذاتها حدثا هاما . وهو حدث يتم مرة كل سنوات قليلة باتفاق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وطبقا للقرار الذي تتخذه .

وبرغم جميع التوقعات ، لم تنجح الدورة الاستثنائية الثالثة في اعتماد وثيقة ختامية ، الامر الذي لا يمكن الا أن يكون باعثا على الاسف العميق . ومن الواضح أن ذلك يظهر أن طرق التفكير والقوالب العتيقة لا تزال قائمة . ويتعين التأكيد على أن بعض الدول الكبرى وقفت موقفا متصلبا جدا في الدورة ورفضت احترام المصالح المشروعة للأغلبية الساحقة من الدول الأخرى . ولاحظنا بخيبة أمل كبيرة كيف حاولت التراجع حتى عن المواقف التي سبق الاتفاق عليها ، والمبداة بجلاء في مجموعة من الوثائق المشتركة المعتمدة بتوافق الآراء .

ومع ذلك ، ليس في نيتي أن أحلل بتوسع أسباب عدم تتويج الدورة الاستثنائية بالنجاح . وعلى الرغم من كل شيء ، وكما أشرت سابقا ، تعتبر الدورة الاستثنائية حدثا هاما في الحياة الدولية المعاصرة . فهي كانت مرحلة هامة في قيام حوار بناء حول مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالأمن ونزع السلاح ، ومكّنت الدول من اكتساب خبرة كبيرة في التفاعل والتعاون على صعيد البحث المشترك عن الطرق والسبل الكفيلة بتحقيق أهداف نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي .

ونحن نرى أن الدورة الاستثنائية أظهرت بجلاء ادراك الدول ، على نحو لم يسبق له مثيل على الاطلاق ، للحاجة الى البحث المستمر عن حلول سياسية للمشاكل الاساسية للتنمية العالمية ، بالمقارنة بالطرق العسكرية والذراع القوية ، وتصميمها المتزايد على الاسهام الفعلي في تحقيق هذه الغاية . ومن الواضح أن هذه الاتجاهات تفسّر العدد الكبير من المقترحات الهامة والأفكار القيّمة ، والآراء التي طرحت خلال الدورة بغية ضمان تقدم مستمر ومستقر في عملية نزع السلاح .

ويرى وفدي أن احدى مزايا الدورة الاستثنائية تكمن في أنها حسّنت مرة أخرى الفهم المشترك وصقلت المسائل التي تختلف حولها مواقف الدول . وبامكان المرء أن يفترض أن توضيح الوضع هذا سوف يساعدنا كثيرا على تعزيز الايجابي من انجازاتنا في الماضي وتركيز جهودنا الرئيسية على المسائل المعلقة .

وكون الدورة الاستثنائية لم توفق في الخروج بوثيقة ختامية ، أي لم تتوصل الى اتفاقات ملموسة حول مسائل نزع السلاح ، سوف يحدو مؤتمرنا على بذل كل ما في وسعه لايجاد حلول عملية للمشاكل التي يتعين معالجتها ، دون اضاعة للوقت . وهذه المشاكل متعددة .

وتسلّم أغلب الدول بأن الأسلحة النووية ليست وسيلة للحرب وانما هي بالاحرى وسيلة للابادة ، ولذلك يشكل تكديس الأسلحة النووية تهديدا لذات وجود الجنس البشري . ولنفس هذا السبب ، فان تبادل صكوك التصديق على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى خلال قمة موسكو بين الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي

للاتحاد السوفياتي ، م . س . غورباتشوف ، ورئيس الولايات المتحدة الامريكية ، ر . ى . ريغان ، أي بدء نفاذ الاتفاقية ، له أهمية تاريخية بحق . ولقد أعطت قمة موسكو قوة دافعة للعمل على وضع اتفاق بخفض ٥٠ في المائة من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية ، واتفاق منفصل يتعلق بمعاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وتأمل منغوليا في أن يبذل الجانبان كل ما وسعهما من جهد للتوقيع على هذين الاتفاقين هذا العام ، كما يطالب المجتمع الدولي .

وثمة ترابط وثيق وتوافق بين الجهود المبذولة للتعجيل بعملية نزع السلاح النووي وبين الأعمال الرامية الى تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . واقتناعنا أنه للحفاظ على معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها ، وهي التي فُتح باب التوقيع عليها منذ ٢٠ سنة ، فإن من الأهمية بمكان الآن بوجه خاص أن نبذل الجهود وأن نتفاوض في جميع ميادين نزع السلاح بالتوازي ، وأن نشرع في الأعمال العملية داخل مؤتمر نزع السلاح المتعلقة بالبنود الثلاثة الأولى من جدول الأعمال . وفي هذا الصدد ، من الأساسي التأكيد على ضرورة الخروج من المأزق بصدد مشكلة حظر التجارب النووية ، التي ما لم تحل ، استحال منع الانتشار الأفقي أو الرأسي للأسلحة النووية على السواء .

ولقد استرعى ممثلا الجمهورية الديمقراطية الألمانية وتشيكوسلوفاكيا الموقران ، في بيانيهما الأخيرين ، انتباه المؤتمر الى النص غير الرسمي لمشروع ولاية للجنة مخصصة للبند ١ ، الذي صاغه السفير م . فيجفودا بصفته رئيس المؤتمر في شهر نيسان/ابريل منذ عام خلى ، باعتباره مخرجا ممكنا من الوضع القائم . ونرى أن مشروع الولاية الذي اقترحته مجموعة الـ ٢١ ، والوارد في الوثيقة CD/829 ، يمكن أن يخدم نفس الغرض أيضا .

وهنا أود أن أبدي ملاحظات قليلة فيما يتعلق بنتائج الاجتماع الذي عقدته مؤخّرا اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، وهي النتائج التي قدمها منذ هنيهة الى مؤتمر نزع السلاح ممثل بولندا الموقر ، السفير سوجكا . وبلدي يرحب بالمبادرات البناءة الرئيسية المطروحة في الوثائق التي اعتمدها ذلك الاجتماع ويلاحظها بارتياح ، وهي التي ترمي الى حل المشاكل الهامة والملحة المتعلقة بخفض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا ، وكبح سباق التسلح ، وضمان الأمن الايكولوجي . وتعتبر المناشدة التي أطلقتها الدول الأطراف في معاهدة وارسو لتكثيف الجهود بغية الاسراع في ابرام اتفاقات هامة حول خفض الأسلحة والقوات المسلحة ، وتعزيز الأمن والاستقرار ، والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تخلق عقبات في طريق التقدم في تلك الاتجاهات ، هي مناشدة تتفق مع الاحتياجات الراهنة .

ومنغوليا مقتنعة بأن الفضاء الخارجي هو تراث مشترك للانسانية وأنه ينبغي استكشافه واستخدامه في الأغراض السلمية حصرا ولصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية

والعلمية لجميع الدول . ان امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي لا يجعل استكشافه واستخدامه في الاغراض السلمية مستحيلا فحسب وانما يمكن أيضا أن يعرض للخطر عملية الحد من سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الجارية . وفي هذا السياق بالذات نلاحظ الحاجة الماسّة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وكذلك المسؤولية الكبيرة التي يتحملها مؤتمرنا باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الاطراف لنزع السلاح في هذا الميدان .

وتواصل اللجنة المخصصة لمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي أعمالها في ظل القيادة المقتدرة للسفير تييلهاردات من فنزويلا . ونود أن نركز مرة أخرى على أن الوقت قد حان لانعام النظر في جميع المقترحات والمبادرات المعروضة على اللجنة المخصصة ، بما في ذلك تلك التي قدمتها وفود البلدان الاشتراكية . تشتمل هذه المبادرات أولا الاقتراح السوفياتي (CD/817) بشأن انشاء نظام للتحقق الدولي من عدم نشر الاسلحة أيا كان نوعها في الفضاء الخارجي ، وهو الاقتراح الذي يتوخّى ايجاد محطة تفتيش فضائية دولية ؛ و "أحكام رئيسية لمعاهدة بشأن حظر الاسلحة المضادة للتوابع وسبل تأمين حصانة الاجسام الفضائية " (CD/777) والتي اشترك في تقديمها وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية ووفدي ؛ واقتراح الجمهورية الديمقراطية الالمانية بهيكل لمناقشة البند ٣ من برنامج عمل اللجنة المخصصة (CD/OS/WP.18) ؛ ومجموعة تعاريف للاسلحة الفضائية ، التي تشتمل على تعاريف اقترحتها بلغاريا وهنغاريا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية (CD/OS/WP.14) . وغني عن القول اننا على استعداد لان ننظر بروح بناءة في المبادرات القيمة التي تقدمها الوفود الاخرى المشتركة في أعمال اللجنة المخصصة .

ولتحليل المبادرات والمقترحات القائمة ، وكذلك لتحديد تدابير محددة على هذا الاساس بغية منع نشر الاسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي ، فان انشاء فريق خبراء حكومي على النحو الذي اقترحه الوفد السويدي يمكن أن يكون مفيدا . ونعتقد أن أعمال اللجنة المخصصة قد وصلت بالفعل الى النقطة التي يمكن أن يكون عندها انشاء هذا الفريق بولاية محددة مفيدا كثيرا ويسهم في الاعمال المثمرة والموجهة نحو الهدف في اطار اللجنة المخصصة ، كما انه يسهل تطوير نهج متعدد الاطراف بحق بشأن مسالة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

وأما اتمام اتفاقية بشأن منع الاسلحة الكيميائية ، فيظل أحد أهم أعمال مؤتمرنا . ولسوء الحظ ، تعتبر السرعة التي تسير بها المفاوضات حاليا في هذا الميدان لا تساير اطلاقا الحاح وحتمية الاهداف المراد تحقيقها . وهناك قدر كبير من العمل ما زال ينتظر الانجاز ، اذا ما أردنا أن نجد حلولاً للمسائل التي لم تسوّ ، وهي بالدرجة الاولى مسائل تقنية . وللمرء أن يضيف أن من بينها بعض المشاكل التي تنجم عنها آثار سياسية معينة . ومجمل القول أنني أود التركيز على أن هناك قدرا كبيرا من العمل ينبغي لنا القيام به باقصى قدر ممكن من السرعة بغية تحقيق تقدم حقيقي قبل انتهاء الدورة الحالية للمؤتمر .

وأعضاء المؤتمر يدركون أن وفدي سبق وأن قدم مقترحات وأفكارا واقعية فيما يتعلق بنظام تدمير الأسلحة الكيميائية ، ولعلهم يذكرون أنني في نهاية دورة الربيع قد تناولتها بشيء من التفصيل . وهذه المرة أود مجرد طرح فكرة النظر في ترتيب تدمير الأسلحة الكيميائية بالارتباط ، إن أمكن ، بتدمير مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية .

وفي الختام ، أود أن أعرب عن ارتياح وفدي لاعادة انشاء اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح في ظل توجيه السفير غارسيا روبلز من المكسيك . وبينما أؤكد له مساندة وفدي التامة وتعاونه الكامل معه ، أرجو له مخلصا النجاح في هذه المهام الصعبة ولكن الاساسية والتي لا غنى عنها .

الرئيس : أشكر السفير بايارت على بيانه وعل كلماته الرقيقة التي خصّ بها بلدي والرئاسة . وأعطي الكلمة للمتحدث التالي على القائمة ، ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الموقر ، السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : يقدم الوفد السوفياتي اليوم ، بالتوازي مع وفد الولايات المتحدة الأمريكية ، وثيقتين رسميتين لمؤتمر نزع السلاح وهما بيان مشترك صادر عن قمة موسكو (CD/844) ، والاتفاق المعقود بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاخطار باطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات (CD/845) .

وكان اجتماع قمة موسكو حدثا رئيسيا في الحياة الدولية . وتمثلت نتيجته الرئيسية في المزيد من تطوير الحوار السياسي بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، والذي يغطي الآن جميع المشاكل الأساسية في العلاقات الثنائية والسياسة الدولية . ولأن الحوار السوفياتي الأمريكي يرسي قواعد بناءة من أجل التطور طويل الأجل للعلاقات بين البلدين ، فانه يساعد على توجيه تلك العلاقات في قنوات عادية وسليمة ويجعلها أكثر استقرارا وقابلية للتنبؤ بها .

ويعتبر بيان القمة المشترك وثيقة سياسية هامة مؤشّرة لبدء مرحلة جديدة كلية في العلاقات السوفياتية الأمريكية . وفي الوقت نفسه يؤكد البيان نوعا من جدول الأعمال للحوار السوفياتي الأمريكي المقبل . وأهم أجزاء البيان هي تلك المتعلقة بأهمية مواصلة الحوار السياسي بين البلدين والارتكاز عليه وتكثيف المفاوضات .

ان الاتفاق بشأن الاخطار باطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات ، الموقع بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع موسكو ، هو خطوة عملية جديدة الى

الامام تعكس رغبة الطرفين في تقليل خطر اندلاع حرب نووية ، نتيجة لاساءة التفسير أو خطأ التقدير أو لحادث عرضي بوجه خاص .

وفيما يتعلق بالبيان الذي ألقاه اليوم ممثل الولايات المتحدة الامريكية الموقر السفير فريدرسدورف ، أود أن أذكر الآتي : سوف ندرس بعناية ، طبعا ، هذا البيان المثير للاهتمام . غير أنّني أود أن أرحب ، في هذه المرحلة ، بموافقة الولايات المتحدة على الاشتراك في التجربة التي نقترحها بشأن اجراءات الاختبار للتحقق من عدم انتاج الاسلحة الكيميائية في الصناعة التجارية . ونرى أنه يلزم الآن اتخاذ خطوات عملية لتنظيم هذا المسعى المتعدد الأطراف . وبامكاني اخطاركم أن الوفد السوفياتي سوف يتخذ الخطوات المناسبة في هذا الصدد ، وسيقوم بوجه خاص باجراء مشاورات مع رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، السفير سويجكا من بولندا .

الرئيس : أشكر السفير نازاركين على بيانه . هل يرغب أي وفد آخر في القاء كلمة ؟ حيث لا يرغب أحد في ذلك ، أود أن أذكر أن الامانة قد عممت اليوم ورقة غير رسمية تحتوي على جدول زمني لجلسات المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع المقبل . والجدول الزمني لمجرد البيان وهو خاضع للتغيير . فاذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول الزمني هذا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : أود أيضا أن ألاحظ أنه في أعقاب الجلسة العامة ، وكما هو متفق عليه ، ستعقد جلسة غير رسمية لمواصلة مناقشة جميع جوانب مسألة تأمين السير الحسن والفعّال لأعمال مؤتمر نزع السلاح . والآن أود أن أقرأ بياني الختامي كرئيس للمؤتمر لشهر تموز/يوليه .

ها إن الشهر الأول من الدورة الصيفية يوشك على النهاية . ولقد استأنفنا أعمالنا هنا منذ ثلاثة أسابيع ، كانت تخيم فيها ظلال الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي انتهت مؤخرا . وكنا جميعا مدركين أننا لم نستطع في نيويورك التوصل الى اتفاق بشأن بيان ختامي . وذلك الادراك كان كاملا مخفّفا . وعلى الرغم من ذلك ، اعتقد أن هذه الحقيقة قد جعلتنا ، في هذا المؤتمر ، أكثر وعيا بمسؤوليتنا . كما جعلتنا نولي قيمة أكبر لتوافق الآراء الذي توصلنا اليه ، برغم أنه ربما يكون هشّا أحيانا ، بشأن شتى البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح .

وتُعزى سلاسة الانطلاق في أعمالنا في الدورة الصيفية ، بدرجة رئيسية ، الى ما أظهرته الوفود من تفاهم بصدد التزامها المشترك بالاهداف المقبولة عالميا . ومن دواعي التشجيع البالغ حقيقة ، أنه بينما قيّم عدد من الممثلين الموقرين من جهتهم

الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، لم يصفها أحد منهم بالفشل . بل على العكس ، رأت جميع الوفود تقريبا بعض النواحي الايجابية في اللقاءات التفاوضية للدورة الاستثنائية الثالثة . ومبلغ الاجماع الذي ساد حول بعض النقاط الآتية جدير حقّا بالملاحظة .

أولها ، أن المجتمع الدولي برهن في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، على ارادته للحفاظ على السلم والامن الدوليين ووضع نهاية لسباق التسلح . ويشهد على هذه الحقيقة شهادة كافية العدد الكبير من بيانات زعماء العالم ، واشتراك العديد من المنظمات غير الحكومية اشتراكا نشطا . كما أن هناك اتفاقا عاما على أن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أتاحت الفرصة لاجراء تقييم موضوعي للوضع الدولي . فقد أحاطت علما بالاتجاهات الجديدة ، الثنائية والمتعددة الاطراف على السواء ، وبالتطورات في ميدان التكنولوجيا وما يقترن بها من آثار على الامن الدولي . وأخيرا ، والاهم ، أن جميع المندوبين ركزوا في تحليلاتهم على أن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح أعادت تأكيد حق ومسؤولية كل دولة في الاسهام الكامل والفعال في الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح الثنائي .

كما شهد هذا الشهر اجتماع خبراء الصناعة الكيميائية من جميع أنحاء العالم لمناقشة وتقييم جهودنا تقييما أفضل والاسهام فيها ، وهي الجهود المبذولة في ميدان التحقق من عدم الانتاج . وكلنا على بيّنة من تعقيدات اتفاقية شاملة وقابلة للتحقق الفعال منها . وهذه التعقيدات لا تواجه في مرحلة المفاوضات فحسب ، وانما تواجه أيضا في مرحلة التنفيذ . ولذلك ، ومهما جرى من التركيز على أهمية التعاون من جانب الصناعة من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقية الاسلحة الكيميائية فلن يكون في الامر مبالغة .

كما استأنفنا أعمالنا في اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، واللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية والاسلحة الاشعاعية أو التهديد باستعمالها ضدها . ولقد أعيد انشاء اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح تحت الرئاسة المقتدرة للسفير غارسيا روبلز من المكسيك وسوف تبدأ أعمالها بعد ظهر اليوم . ولا يزال يتعين بذل جهود اضافية مكثفة للتوصل الى ترتيبات تنظيمية بشأن البنود ١ الى ٣ من جدول الاعمال . كما أجريت مشاورات غير رسمية فيما يتعلق بالمواضيع الاخرى المعلقة . وهذه المشاورات يلزم أن تتواصل هي الاخرى - لا سيما فيما يتعلق بتوسيع عضوية المؤتمر .

ولقد استأنفنا المناقشة حول تحسين سير أعمال مؤتمر نزع السلاح وفعاليتها . وكان التقريران المقدمان من مجموعة السبعة من المدخلات القيمة في حفز مناقشتنا بشأن هذا الموضوع .

وقبل أن أختتم ملاحظاتي ، أود أن أشكر جميع الوفود على ما قدمته لي من مساعدة أثناء رئاستي . وأعرب عن عرفاني بوجه خاص للمنسقين ، السفير تين تون من بورما ونائبه السيد نياشان ، والسفير سولسبي من المملكة المتحدة ، والسفير سوجكا من بولندا ، والسفير فان من الصين ، الذين ساعدوا في حل بعض المسائل المذكورة أعلاه . واسمحوا لي كذلك أن أعرب عن عرفاني لسلفي ، السفير ميستر من هنغاريا . وأتمنى النجاح لخلفي السفير لويس من اندونيسيا ، وأود أن أؤكد له المساندة التامة من وفدي وتعاونه الكامل معه . ونيابة عن أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن أطيب تمنياتنا للسفير ميستر من هنغاريا الذي سوف يتركنا عما قريب .

وبالنيابة عن جميع المشتركين في المؤتمر ، أود أن أعرب عن تشكراتي المخلصة لوكيل الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح ،السيد آكاشي ، ولأمين عام مؤتمر نزع السلاح ، السفير كوماتينا ، ولنائب الأمين العام للمؤتمر ، السفير بيراساتيغي ، ولأعضاء الأمانة الآخرين وكذلك لادارة خدمات المؤتمرات ، وللمترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين وغيرهم ، وذلك لاسهامهم في نجاح مجهوداتنا .

واسمحوا لي الآن أن أنهي هذا البيان بملحوظة شخصية . حيث ستكون هذه هي المرة الأخيرة التي أحضر فيها مؤتمر نزع السلاح هذا كممثل دائم للهند لدى الأمم المتحدة ورئيس للوفد الهندي لدى مؤتمر نزع السلاح ، أود مخلصا أن أشكر جميع زملائي في مؤتمر نزع السلاح لصداقتهم وتعاونهم . ولقد استمتعت بالعمل معكم جميعا في شتى المراحل وفي مختلف فترات أعمالنا ، وانني أترك هذا المحفل بشعور من الارتياح العميق لاننا قطعنا شوطا لا بأس به خلال السنتين اللتين تشرفت فيهما بتمثيل بلدي فيه . وأعتقد أن هذا العمل لم ينته بعد ، بيد أنه على جانب من الاهمية لا يجوز معها تركه للصدف أو لأي موقف يائس . حقّاً ، ان ما يتسم به جدول أعمالنا من أهمية بالنسبة لخير الانسانية ، وللحرب والسلام ، ولرفاهية البشر ، تتطلب منا أن نضاعف جهودنا وكلّنا ادراك للحاجة الى الاعداد الكامل والى نهج متطلع وواقعي وهادف .

كما أود أن أقدم أطيب تمنياتي للأعضاء الأصغر سنّا في وفود مؤتمر نزع السلاح ووفود المراقبين ، بما في ذلك وفدي ، الذين أنجزوا قدرا هائلا من العمل ولولا مجهوداتهم أنا متأكد أنه ما كنّا ، نحن رؤساء الوفود ، لنتمكن من القيام بهذا الدور الذي قمنا به . كما أود أن أعرب عن شكري وعرفاني لشتى ممثلي المنظمات غير الحكومية ، ورجال الاعلام ، وكافة الذين اشتركوا في المداولات والذين هم نشطون جداً وان لم نرهم ، وبامكاننا الاعتماد على اهتمامهم المتواصل لكي نصل الى جمهور أكبر أشق في أنه يبقى مهتما بهذه الأعمال .

CD/PV.470
2 August 1988
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السبعين بعد المائة الرابعة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،

يوم الثلاثاء ، ٢ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ويزبر لويس (اندونيسيا)

GE.88-63839 /١٢٣٨ب

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٧٠ لمؤتمر نزع السلاح .

وأود في البداية أن اتلو رسالة موجهة إلى المؤتمر من رئيس جمهورية اندونيسيا ، فخامة السيد سوهارتو .

" إنه خلال شهر آب/أغسطس تتشرف اندونيسيا بأن تتولى للمرة الثانية رئاسة مؤتمر نزع السلاح ، وهو محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح . ويتسم ذلك بمغزى خاص لاندونيسيا إذ أن الشعب الاندونيسي سيحتفل في ١٧ آب/أغسطس بالذكرى السنوية الثالثة والأربعين لاستقلاله الوطني .

" لقد وُلدت جمهورية اندونيسيا في خضم المعاناة الناجمة عن الحرب العالمية الثانية وهي الحرب التي تسببت في أضرار مادية لا حصر لها وفضلا عن التسبب في فقدان عدد كبير من الأرواح البشرية . ووعيا لهذه العواقب المأساوية ، يقضي دستور جمهورية اندونيسيا لعام ١٩٤٥ بأن يقوم شعبها بدور نشط منعا لتكرار حدوث كارثة أخرى بهذه الضخامة وذلك باقامة نظام عالمي دولي وتعزيز رفاهة البشرية على أساس الاستقلال والسلم الدائم والعدالة الاجتماعية .

" ومن أجل الوفاء بهذا الواجب الدستوري ، قامت جمعية الشعب الاستشارية ، وهي الجهاز الأعلى للدولة ومستودع سيادة الشعب ، بمنحى مهمة ادارة سياسة خارجية تهدف إلى زيادة دور اندونيسيا في المساعدة على حل المشاكل الدولية التي تعرض السلم والنظام الدوليين للخطر ، والتي تتنافى مع العدالة والانسانية ، مثل مشكلة سباق التسلح .

"فسباق التسلح ، لا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية ، قد وصل إلى مرحلة تهدد السلم والأمن الدوليين جديا .ويشعر المجتمع الدولي بقلق بالغ ازاء هذه الحالة بالنظر إلى أنها يمكن أن تكون سببا في نشوب حرب مرعبة تعرض بقاء البشرية وحضارتها لخطر جسيم .

" ويمكن اعتبار إبرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية خطوة أولى صوب بذل مزيد من الجهود لتحقيق نزع السلاح العام والكامل . لذلك يؤمل أن تلي هذه الخطوة الأولى اتفاقات أخرى تفضي الى الازالة الكاملة للأسلحة النووية .

" وقد شهد التاريخ على أن الخطوات الواسعة الكبرى التي تحققت في ميداني العلم والتكنولوجيا قد أتت بمزيد من التحسينات على نوعية حياة

الانسانية . ولا شك أن لهذا التقدم جانبا آخر يمكن ان يعرض بقاء الانسانية وحضارتها للخطر ، نظرا إلى أنه يمكن استخدامه ليس فقط لخدمة جهود التنمية والسلم ، بل كذلك لأغراض عسكرية ، لا سيما لانتاج أسلحة التدمير الشامل . وإذا سُمح لهذه الحالة أن تستمر ، فانها ستسفر عن تكثيف سباق التسلح وزيادة تفاقم وضع الأمن الدولي . وفضلا عن ذلك فإن سباق التسلح ما زال يمتص أموال وموارد العالم المحدودة التي تشتد إليها في الواقع حاجة بلدان العالم اجمع لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية .

" ولا بد لنا ، ونحن نتغلب على هذه المشاكل ، أن نمارس في الحال مساعينا المشتركة لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة . لذلك أود أن أناشد مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في ميدان نزع السلاح أن يعزّز دوره وأن يفي بالالتزامات والواجبات التي عهد إليه بها المجتمع الدولي لتحقيق نتائج ملموسة في جميع ميادين المفاوضات .

" واقدم في الختام أطيب تمنياتي إلى جميع المندوبين في أعمالكم التي تضطلعون بها ، وعجّل الله خطواتكم وأرشدكم إلى تحقيق هذه الأهداف السامية " .

وقد اختتمت بذلك الرسالة الواردة من رئيس جمهورية اندونيسيا .

وأود كرئيس للمؤتمر لشهر آب/أغسطس أن أوجه الشكر إلى السيد تيجا ، سفير الهند ، على الطريقة الفعالة التي أدار بها مداولاتنا خلال شهر تموز/يوليه . فقد أتاحت مهاراته الدبلوماسية بداية طيبة للجزء الثاني من دورة عام ١٩٨٨ بتصنيف عدد من القضايا الاجرائية التي لا يسهل أحيانا تسويتها . وقد استعرض السفير تيجا في بيانه الختامي جميع المسائل التنظيمية المعلقة التي تواجهنا . وقد فعل ذلك باقتدار لا أحتاج معه الى سردها مرة أخرى . وفي حين أنني لا أقلّل من شأن الصعوبات التي ينطوي عليها الأمر ، فانني سأبذل كل جهد للتصدي لها في إطار الاتصال الوثيق مع المنسقين ومع كل واحد منكم بطبيعة الحال . وإنني واثق ، كما هو الحال دائما ، من أنني أستطيع أن أعوّل على تعاونكم في تصريف مسؤولياتي الرئاسية قدر استطاعتي . وانني مقتنع من أنني أستطيع أيضا أن أعوّل على مساعدة السفير كوماتينا ، الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة ، والسفير بيراساتيفي ، نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح وعلى موظفيهما .

وسيبدأ المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله في النظر في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون " منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي " . بيد أنه طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لأي عضو يرغب في أن يشير أي موضوع متصل بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

ولدي اليوم ممثل نيوزيلندا على قائمة المتحدثين أمام المؤتمر ، ووفقا للقرار الذي اتخذه المؤتمر في جلسته العامة ٤٣٦ ، فإنني أعطي الكلمة للسفير فورتشن .

السيد فورتشن (نيوزيلندا) : السيد الرئيس ، انه لمن دواعي سروري أن أكون أول من يحييكم بصفتكم رئيس مؤتمر نزع السلاح لهذا الشهر . وانكم تمثلون بلدا تحتفظ معه نيوزيلندا بروابط وثيقة تاريخيا في مجالات كثيرة من علاقتنا الثنائية . ولدينا أتم ثقة في قدرتكم على توجيه أعمالنا إلى غايتها الطيبة خلال هذا الشهر .

وتود نيوزيلندا أن تعلن آراءها بشأن عدد من القضايا ذات الأهمية لهذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح . وقد كان هذا العام عاما طويلا بالفعل لعملية نزع السلاح المتعدد الأطراف ، ومن الطبيعي أن يسود المؤتمر شعور بالارهاق مع حر جنيف هذا الصيف . ونحن نأمل أن تكون هذه الفترة فترة عابرة . ويجب عدم السماح بأن تؤثر على معدّل سير أعمال مؤتمر نزع السلاح ووجهته . فالقضايا المعنية أهم من أن تتأثر بذلك . وقد آن الأوان لنبرهن على التزامنا المشترك والعميق بتحقيق السلم العالمي واحراز تقدم في ميدان نزع السلاح وهو الالتزام الذي أعلناه في الدورة الاستثنائية وما بعدها .

لقد أتت الدورة الاستثنائية ومضت ، وما زال عالم نزع السلاح لم يتأثر بها كثيرا . وقد لوحظ التقدم الموضوعي الذي أحرز مؤخرا في المجال الثنائي وحظي بتأييد حار . وإننا نأمل كغيرنا أن يستمر هذا التقدم في مساره البناء الحالي . ولكن ما من شيء قد تغير في المجال المتعدد الأطراف . والعمل ماض إلى نهاية ايجابية في مفاوضات حظر الأسلحة الكيميائية . أما فيما يتعلق بالقضايا النووية الحساسة ، فإن تصدّعين متقاطعين في أرضية الوضع الدولي ما زالا يعترضان إحراز تقدم . أولا فإن احراز تقدم في تحقيق الاستقرار العالمي وتعزيزه عند مستويات أدنى من الأسلحة النووية ما زالت تعرقله الآراء المتضاربة بين القوتين الكبريين بشأن ما ينبغي أن يشكل أساس الاستقرار الاستراتيجي في المستقبل . ثانيا ، فإن احراز تقدم في مجال عدم الانتشار الأفقي هو أمر تعوقه الخلافات المستمرة في التصورات بشأن مزايا معاهدة عدم

الانتشار ودورها . ولم يتغير أي شيء في مجال آلية نزع السلاح . فقد تم التوصّل إلى رأي مفاده أنه على الرغم من ضآلة التقدم الذي سُجّل خلال العقد الماضي في ميدان نزع السلاح المتعدد الاطراف فإن هذه الآلية جيدة التصميم والبناء وتسير سيرا سلساً بما فيه الكفاية . ولا تشترك نيوزيلندا في هذا الرأي الذي لا بد أن يبدو كمفاجأة لجمهور دولي يقلقه التهديد المستمر لبقائه بفعل الاسلحة النووية .

وعلي أن اعترف بأن نيوزيلندا ليست من المدرسة الفكرية التي ترى أن الدورة الاستثنائية هي حتى نجاح متواضع . فاذا كانت الدورة الاستثنائية قد تركت أي درس على الاطلاق فهو أنه في عالم الأمن الجماعي يجب ألا نصم آذاننا عن كلام الآخرين . وفي أعقاب الدورة الاستثنائية ما زال مؤتمر نزع السلاح قائما لكي يتم استخدامه . ذلك أنه إذا أريد في يوم ما تحقيق الأمن العالمي تحقيقا كاملا ، فلا بد من اتخاذ الخطوات الحساسة المتعددة الأطراف في اطار مؤتمر نزع السلاح . وهو ما زال مفتوح الأبواب أمام أعضائه والدول المهتمة الاخرى لاستخدامه لتحقيق أثر طيب وبناء . وسيظل ذلك هو التحدي الدائم ولن يختفي من الوجود .

وتريد نيوزيلندا أن تقوم بدور كامل وبناء في هذه العملية ، ولكننا ما زلنا نشعر باحباط في هذا الصدد ، كما يعلم الاعضاء ، في ظل القواعد الراهنة لمؤتمر نزع السلاح . ففي الدورة الاستثنائية ، تقدمت نيوزيلندا هي والدانمرك وايرلندا ببعض الاقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها لمؤتمر نزع السلاح أن ييسر زيادة مشاركة الدول المراقبة . وقد استُرشد في الآراء المطروحة بتقرير الفريق السباعي الذي قُدم إلى مؤتمر نزع السلاح في نيسان/أبريل . ونحن نؤيد الاقتراحات الأخيرة الداعية إلى أن ينظر مؤتمر نزع السلاح في تقرير الفريق وأن يسعى إلى التوصل إلى اتفاق على الاقل بشأن بعض المقترحات الواردة فيه . ونأمل أن تظهر مشاركة المراقبين في هذه المقترحات . وسيسر وفدي بالتأكيد أن يتناول هذه القضية بالتفصيل في المناقشات غير الرسمية .

السيد الرئيس ، لقد قُدم كثير من التعليقات على مر الاعوام ، ليس أقلها ما قُدم في الدورة الاستثنائية التي عُقدت في الشهر الماضي بشأن ما يسمى باستقلال مؤتمر نزع السلاح . وتود نيوزيلندا أن توضح آراءها تمام التوضيح بشأن هذا الموضوع . إن من الصحيح أن المؤتمر بكل ما مثله في الماضي قد ضُمّم وأنشئ كجهاز منفصل ومستقل عن منظومة الامم المتحدة . ولم يطرأ أي تغيير رسمي على هذا التراث . ولكن يجب عدم النظر إلى المؤتمر على أنه يعمل كهيئة مستقلة . إذ أن ذلك معناه أن الهيئة بدولها الاعضاء الاربعين لها مصالح مستقلة عن مصالح المجتمع الدولي ككل . وأي كان تاريخ مؤتمر نزع السلاح ، فانه يتفاوض اليوم نيابة عن المجتمع الدولي

باسره . ولا ينكر أحد أن انهيار نظام الأمن الدولي اليوم من شأنه أن يرتب عواقب على الصعيد العالمي . ولما كان الأمر كذلك ، يجب النظر إلى مؤتمر نزع السلاح لا كهيئة مستقلة ذات سيادة بل كهيئة مسؤولة أمام أعضاء الأمم المتحدة ككل .

واود الآن أن أنتقل إلى أهم بنود مدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . لقد مرت أربع سنوات على ما حدث آخر الأمر من إنشاء لجنة لتناول البند المتعلق بحظر التجارب النووية . وهذا إقرار بالفشل من جانب المؤتمر . ذلك أن الملتزمين بالتوصّل في وقت مبكر إلى فرض حظر شامل للتجارب يفضلون اجراء مفاوضات عاجلة . أما الذين يعتبرون حظر التجارب الشامل هدفا طويل الاجل ، فانهم يفضلون القيام بعمل موضوعي في اللجنة لا يصل إلى مستوى المفاوضات . فلم يتم إيجاد أرضية مشتركة ولم يبدأ العمل نتيجة لذلك .

فلنتعظ من الدورة الاستثنائية ولنسعى إلى ايجاد الأرضية المشتركة . ولتبدأ المناقشات في اللجنة بشأن ولاية تشمل ، كبند أول في برنامج العمل ، دور فرض حظر للتجارب في عملية نزع السلاح ، بما في ذلك توقيت هذا الحظر في اطار تلك العملية . وهذا سيمكن أولئك الذين يرون أن لديهم أسبابا وجيهة لارجاء فرض حظر شامل للتجارب من أن يشرحوا للمؤتمر الأسباب التي تبرر هذا الإرجاء . كذلك فإنه سيمكن أولئك الذين يرون ميزة في عقد معاهدة بصورة عاجلة لحظر التجارب الشامل ، بما فيهم نيوزيلندا ، من شرح أسباب ضرورة وقف التجارب الآن . ولن يفيد ذلك إلا في تناول القضية من جديد وعلى أمل إتاحة فهم أفضل لها . وإن لم يتحقق شيء آخر ، فان هذا القدر سيكون بمثابة تقدم .

ويتواصل العمل في لجنة الأسلحة الكيميائية صوب ابرام اتفاقية عالمية وشاملة لحظر جميع الأسلحة الكيميائية . وتسلّم نيوزيلندا بالصعوبات التقنية التي تعترض طريق ابرام اتفاقية ناجحة . بيد أننا لا نعتقد أن ابرام اتفاقية ما قبل وقت طويل ليس في وسعنا . فالعقبات التقنية المعقدة يمكن أن تُذلّل بسرعة كبيرة كما دلت على ذلك المفاوضات الناجحة المتعلقة بالقوات النووية المتوسطة الأجل . وهذا الانجاز ينبغي أن يفيد كمصدر الهام للمفاوضات التي تنتظرنا . وإذا روعيت حق المراعاة تعقيدات المفاوضات المتعددة الأطراف ، فان الشيء نفسه ينطبق في مجال الأسلحة الكيميائية . وفي غضون ذلك ، ومن أجل التعجيل بابرام الاتفاقية ، سيكون من المهم اتخاذ تدابير أخرى تتعلق بالشفافية . وكآخر تدبير اتخذ في هذا الصدد ، فإننا نرحب بوجه خاص بالمبادرة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الامريكية في الأسبوع الماضي باصدار اعلان فيما يتعلق بمرافق انتاجها للأسلحة الكيميائية .

وتتناول لجنة الفضاء الخارجي إحدى أهم القضايا المطروحة على المجتمع الدولي اليوم . وفي رأي نيوزيلندا أنه ينبغي التعجيل داخل اللجنة بقدر كبير من الأعمال . وإن أنجع طريقة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي هو ضمان عدم وزع أي أسلحة فيه أبداً . فعلى مدى أربعة عقود ، ساند العالم ما وصف بالاستقرار العالمي على أساس خلو الفضاء الخارجي من الأسلحة . وينبغي لعملية زيادة تعزيز الاستقرار العالمي أن تسير في إطار الالتزام بهذا القيد . وإن ميثاق الأمم المتحدة لن يكفي في حد ذاته لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، كما لم يكف في احتواء سباق التسلح النووي على الأرض . وقد استُكمل الميثاق باتفاقات تتعلق بتحديد الأسلحة النووية كمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب ومعاهدة عدم الانتشار . كذلك استُكمل الميثاق بمعاهدة الفضاء الخارجي ـ فهذه المعاهدات لم تقوض الميثاق ولم تجعله كلاما مكروراً ، بل استكملته وعززته . وتوزع الأسلحة النووية على الأرض باسم أحكام الدفاع عن النفس المنصوص عليها في الميثاق . ويمكن الانطلاق من نفس المنطق لوزع الاسلحة النووية في الفضاء الخارجي . ولكن المجتمع الدولي قد حظر ذلك في معاهدة الفضاء الخارجي . لذلك فمن الواضح أن حق وزع الأسلحة النووية باسم الدفاع عن النفس ليس حقا نهائيا ، ولكن يجوز ، وقد حدث ، اسقاطه في ظروف معينة من أجل الصالح المشترك . ويمكن أن ينطبق نفس المنطق على جميع أسلحة الفضاء الخارجي . فالمشاكل التقنية مثل التعاريف والتحقق غير متعذرة الحل .

وقد تلقت اللجنة المعنية بضمانات الأمن السلبية بعض المقترحات المثيرة للاهتمام في الدورة الأخيرة . وبدأ يظهر على ما يبدو إحساس جديد بالهدف . وتتابع نيوزيلندا هذه القضية باهتمام شديد نظرا إلى أن توسيع نطاق وتوطيد ضمانات الأمن السلبية ، المتمشية مع حتمية الاستقرار الاستراتيجي ، ينبغي اعتبارهما أحد الأهداف الرئيسية في السعى نحو ايجاد نظام بديل للأمن الدولي يكون أكثر أمانا . ومن رأي نيوزيلندا أن أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لن يتعزز بمجرد ادراج الضمانات الراهنة الأحادية الطرف في قرار الجمعية العامة غير الملزم . ونحن نفضّل أن نرى الضمانات الجديدة قد حُصرت في صيغة متفق عليها يحبذ أن تتمثل في صك دولي رسمي . ومن رأينا أن ما يفصل بين الصيغ الخمس لضمانات الأمن السلبية هو أقل في الواقع مما يبدو للأعين . وتأمل نيوزيلندا أن يتسنى جعل الجو الجديد الذي اتسمت به العلاقات الثنائية في العام الماضي في مجال تحديد الأسلحة يؤثّر على القضية الحساسة المتمثلة في ضمانات الأمن السلبية . ويمكن حتى الآن احراز تقدم كبير في هذه المفاوضات .

وهذه القضايا هي في رأي حكومتي أهم القضايا المطروحة حاليا على مؤتمر نزع السلاح ـ أي قضايا تجارب الاسلحة النووية ، والاسلحة الكيميائية ، ومنع سباق التسلح

في الفضاء الخارجي وضمانات الامن السلبية . وفي الوقت الحاضر لا يبدو أنه يوجد تقدم إلا في واحدة من هذه القضايا . ويمكن في قضيتين أخريين التعجيل بالتقدم نحو بلوغ الهدف المشترك اذا ما أمكن فقط جعل النهج البناء الذي أبدي في المفاوضات الثنائية يؤثر على الآلية المتعددة الاطراف . فهذه الروح نفسها ، إذا نقلت من المفاوضات الثنائية الى المفاوضات المتعددة الاطراف ، من شأنها أن تجعل اللجنة المعنية بالحظر الشامل للتجارب تنطلق في طريقها . وبطبيعة الحال كانت عملية نقل الروح هذه هي مطمح الدورة الاستثنائية الثالثة . وهو مطمح تُرك دون تحقق ، ولكن تحقيقه ليس أكبر من تفكير المؤتمر وقدرته .

الرئيس : أشكر ممثل نيوزيلندا على بيانه وكذلك على الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . هل يود أي عضو آخر ان يأخذ الكلمة في هذه المرحلة ؟

بما أنه ليس لدي أعمال أخرى اليوم ، فانني أعتزم رفع هذه الجلسة العامة . وستُعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس الموافق ٤ آب/أغسطس في الساعة العاشرة صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

CD/PV.471
4 August 1988
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الخميس ٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ويسبر لويس (اندونيسيا)

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٧١ لمؤتمر نزع السلاح .

سيواصل المؤتمر ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" . ومع ذلك ، طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يجوز لأي عضو أن يثير أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر اذا رغب في ذلك .

يوجد على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو النمسا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وكندا وفنزويلا وبلغاريا . ووفقا للمقرر الذي اتخذه المؤتمر في جلسته العامة ٤٣٦ ، الكلمة الآن لممثل النمسا ، السفير سيسكا .

السيد سيسكا (النمسا) : السيد الرئيس ، ان مما يشكل امتيازا لي أن تكون أول كلمة ألقيها أمام جلسة المؤتمر العامة في ظل رئاستك . واسمح لي أن أضم صوتي الى الذين هنأوك على توليك هذه المسؤولية لشهر آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وأعرب لك عن أطيب تمنياتي بالتوفيق .

وبينما أشكرك على دعوتي الى التحدث ، أود أن أركز كلمتي على جوانب حظر محتمل للأسلحة الكيميائية ، ونظرا لأن هذا الموضوع ظل في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ومؤتمر لجنة نزع السلاح طوال ما يقرب من عشرين عاما ، فان تاريخ المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية هنا في جنيف هو تاريخ طويل له نجاحه وفشله ، مع فترات طويلة لم يكن فيها أي شخص يعتقد حقا أن من الممكن الوصول الى اتفاق نظرا لتعقد المسألة . ومع ذلك فان الذين واصلوا بصبر البحث عن الحلول ولم ييأسوا أمام ضخامة المهمة ، كانوا على حق . وهناك اليوم اعتقاد عام بأنه توجد احتمالات حقيقية لمولد اتفاقية متعددة الأطراف لحظر الأسلحة الكيميائية ، حتى وان كان ينبغي تصحيح التقديرات المتفائلة التي أجريت في أواخر ١٩٨٧ ، والتي تنم عن اعتقاد بأنه لا يستحيل عقد اتفاق خلال عام ١٩٨٨ .

ومن بين العوامل التي تجعلنا نأمل أن تتوج المفاوضات باتفاق في المستقبل غير البعيد ، أود أن أشير الى ما يلي . منذ بدء المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية ، أدرك الجميع الصعوبات الضخمة التي ينطوي عليها التحقق على النحو الملائم من تطبيق مثل هذا الاتفاق . وقد وصلنا الآن الى مرحلة دراسة شاملة والى التفاوض على مستوى تقني للغاية والى العمل الموجه إلى عقد اتفاق بالتعاون الوثيق جزئيا مع الصناعات الكيميائية المدنية في بلداننا . وهي ظاهرة جديدة نسبيا تسم بالأمل بداية المرحلة الأخيرة . وفي نفس الوقت ، يجب ألا ننسى أن هناك اتفاقية متعددة الأطراف لها أهمية مماثلة ، أشار فيها الرصد الفعلي مشاكل تقنية ضخمة ، تحققت هنا في جنيف في ١٩٧٢ - وهي اتفاقية حظر واستحداث وانتاج وتخزين الأسلحة

البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة . ان احتمالات الحرب البيولوجية تبعث على الفزع مثل استخدام المواد الكيميائية ، لما لها من قدرة على ابادة الأرواح أو اصابة الأشخاص بالعاهات على نطاق شامل وبتكلفة قليلة . وان حظر المواد البيولوجية مثل التكسينات حظرا فعليا ، يشجع الذين حاولوا طوال عقود تحقيق حظر للأسلحة الكيميائية .

وبالرغم من أنه لست بحاجة الى أن أقول لهذا المحفل عن الصعوبات السياسية والتكنولوجية الضخمة التي لا يزال يجب التغلب عليها قبل تحقيق حظر شامل ، اسمحوا لي مع ذلك أن أطرح بضعة نقاط . من الناحية السياسية ، سيلزم العثور على اجابات على عدد من الأسئلة الأساسية . هل ستسلم جميع البلدان الحائزة لأسلحة كيميائية بهذه الحقيقة ؟ هل ستتخلى جميع البلدان التي لها قدرة على انتاج الأسلحة الكيميائية ، عن هذه القدرة ؟ هل ستكون جميع البلدان الحائزة لأسلحة كيميائية مستعدة لتدمير مخزوناتها في ظل تحقق دولي ملائم وهل ستتخلى عن انتاجها أو حيازتها في المستقبل ؟ وبعبارة أخرى ، هل ستكون جميع البلدان التي يكون اشتراكها ضروريا لنجاح هذا الحظر وفعاليته مستعدة للانضمام الى الاتفاقية التي تحظر الأسلحة الكيميائية ؟ وفي هذا السياق ، أرحب بالمعلومات الشاملة التي قدمها السفير فريدرسدورف في بيانه الذي ألقاه أمام مؤتمر نزع السلاح في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ بشأن مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية في الولايات المتحدة .

وتتصل الصعوبات التكنولوجية بالطبع بالتحقق الكافي . ويؤمل أن يثبت أن مفاهيم التحقق المخطط لها ، بما فيها التفتيش بالتحدي ، كافية لضمان الامتثال للاتفاقية . ولتحقيق هذا الهدف ، علينا ، ضمن جملة أمور ، أن نضع في الاعتبار انتاج الصناعات المدنية وظاهرة الأسلحة الثنائية . وبالرغم من أننا نبحث عن أكمل رصد ممكن ، فانه ينبغي لنا أن نسلم بأن التحقق مائة في المائة ليس ممكنا . ونتيجة لذلك ، ينبغي تصور التفتيش بالتحدي بحيث يوجد لمنتهكي المعاهدة المحتملين خطرا كبيرا بما يكفي لردعهم فعلا عن القيام بذلك .

وبالطبع ، لا يزال هناك مشاكل كثيرة ينبغي حلها . ومن بين هذه المشاكل سوف ينبغي وضع ترتيبات مالية تتعلق بنظام التحقق . ونظرا لنطاق هذه المهمة ، لن تكون مسألة تمويل اجراءات التحقق مسألة تافهة ، وسوف يتعين ايجاد حلول منصفة .

وثمة شرط أساسي هام لاتفاق هادف هو أن تكون الصناعات الكيميائية في جميع البلدان مستعدة للتعاون على نحو كامل . وفي هذا السياق ، يعلق بلدي أهمية كبيرة على اجتماع الخبراء الكيميائيين الذي شهدناه الأسبوع الماضي . واشترك في أعماله خبير نمساوي . وكما في بلدان أخرى ، لم يكن من السهل في البداية اقناع الصناعة

الكيميائية النمساوية بالتعاون . وتتعلق الاهتمامات الرئيسية لهذه الصناعة بمعلومات سرية عن تقنيات الانتاج وعن العملاء ، وينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار بالقدر اللازم . وبمساعدة عملية اعلامية وتفسيرية ، أصبح ممثلو الصناعة الكيميائية مستعدين لتقديم اسهامهم في الاتفاقية المقبلة .

وأنتهز هذه الفرصة لكي أضيف أن النمسا قررت أن تنشىء ضوابط بشأن نقل وتصدير ثماني مواد كيميائية عالية السمية ، ينتمي خمس منها الى فئة "السلائف الرئيسية" ، وهي حاليا تدرس المتطلبات التشريعية ، بحيث يمكن انفاذ النظم اللازمة في أقرب وقت ممكن . وأود أيضا أن أؤكد أن نائب مستشار النمسا ووزير خارجيتها الفيدرالي ، السيد موك ، أشار في مؤتمر نزع السلاح في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، بالتحديد ، أنه على أساس "النص المتعلق بالمصفوفات" والوارد في الوثيقة CD/CW/WP.193 يجري القيام ببحث شامل على نطاق البلدان عن البيانات المتعلقة بمرافق الانتاج والمواد الكيميائية المدرجة في الجدولين ٢ و ٣ من مرفق المادة السادسة للاتفاقية .

بعد التجارب المروعة التي مرت بها أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى ، عندما استخدمت الغازات السامة على نطاق واسع وتسببت في موت وعجز آلاف من الجنود ، لم تستخدم الأسلحة الكيميائية على مثل هذا النطاق طوال ٦٠ عاما تقريبا . وأدت فظاعة هذه التجربة الى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية . وهذا البروتوكول ، وان كان غير كامل ، حيث أنه لم يمنع انتاج أو تخزين هذه المواد ولم يضع أي اجراءات للتحقق ، كان يراعى حتى خلال أكثر أوقات الحرب العالمية الثانية تخريبا .

ومع ذلك ، استخدمت الأسلحة الكيميائية مؤخرا على نطاق شامل في حرب الخليج . وشهد العالم بذعر هذه الأحداث بمساعدة وسائل الاعلام الحديثة . وأصبح الرأي العام في جميع أنحاء العالم أكثر ادراكا لكون أن استخدام مواد كيميائية مميتة في نزاعات مسلحة ، في نهاية القرن العشرين ، هو ليس مجرد حلم مزعج وانما هو حقيقة مرعبة ، ان تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية في حرب الخليج هو حقيقة في الواقع ، وأرى شيئا من الخطورة في أن يعتاد الجنس البشري على فكرة اعتبار الأسلحة الكيميائية أسلحة عادية وعلى أن تصبح الحرب الكيميائية مسألة روتينية . فمن الضروري اذن تنبيه المجتمع الدولي بغية تفادي ظهور حالة ذهنية عامة ربما تقبل في النهاية الارتكاب الروتيني لمثل هذه الانتهاكات للقانون الدولي . واذا نجحنا من خلال اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية في ازالة هذه الأسلحة من ترسانات جميع البلدان ، فاننا لن نقتصر بذلك على التخلص من التهديد باستخدامها خلال نزاع عسكري فحسب ، وانما سوف يعني ذلك أيضا أنه لا يمكن استخدام هذه الفئات من الأسلحة كأداة للضغط السياسي خارج مواجهة عسكرية .

ان الحرب الكيميائية ، التي كانت طوال سنوات عديدة عنصرا من عناصر تاريخ الحرب أكثر منها وسيلة للقتال تستخدم فعلا ، عادت خلال السنوات القليلة الأخيرة بوصفها حقيقة قاسية ، وقع ضحية لها الجنود والسكان المدنيين على السواء - كبار السن والنساء والأطفال والأبرياء ، فهي قدر أعمى يضرب الغافلين بتمزيق الحياة اليومية على نحو لاانساني حقا . وفي هذا الصدد ، بعد أن قرأنا التقريرين اللذين أصدرهما مجلس الأمن S/20060 المؤرخ في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٨ و S/20063 المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، لا يمكن الا أن يصدمنا ، بعد أن تأكد استخدام الأسلحة الكيميائية في الماضي القريب في النزاع الايراني العراقي . لقد لقينا في النمسا مناسبة لمعالجة ضحايا من هذا النوع من الحرب . وحاولنا العثور على وسائل جديدة من الرعاية الطبية لمعالجة الضحايا واعادة تأهيلهم واستحداث مواد جديدة للحماية وللاسعافات الأولية . ونرى أن هذه احدى الطرائق المحددة التي يمكن أن يسهم بها بلد محايد على الدوام لوقف موجة الآلام التي تسببها الأسلحة الكيميائية . لكن ذلك ليس كافيا .

ان النمسا تشعر بأنها ملتزمة التزاما قويا بالتعاون على نحو كامل في المعركة التي يشنها المجتمع الدولي ضد الأسلحة الكيميائية ، وبوجه خاص في جهود مؤتمر نزع السلاح في جنيف ، باعتباره الجهة المكلفة بذلك من قبل المجتمع الدولي بأسره . ان النمسا لا تمتلك ولا تنتج أسلحة كيميائية ، وليس لها مرافق لانتاج مثل هذه الأسلحة . وتنوي الحكومة النمساوية اتخاذ الخطوات اللازمة لكي تكون ضمن أول مجموعة من الدول توقع على اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية وتدميرها على نحو كامل وعام . ونأمل بصدق أن يتم قريبا وضع مثل هذه الاتفاقية بالرغم من المسائل العديدة التي لا يزال ينبغي حلها .

ونحن نواجه في الوقت الحالي بارامترات سياسية مواتية لم نشهدها منذ زمن طويل . فالعلاقات بين الشرق والغرب بوجه عام ، والعلاقات بين الدولتين العظميين بوجه خاص ، تبين الرغبة في الوصول الى ضروب من التفاهم متبادلة النفع ، والنزاعات الاقليمية التي تسببت في توتر العلاقات الدولية بشدة طوال سنوات عديدة تبدو في طريقها الى الحل . والتطورات في أفغانستان وفي حرب الخليج وبشأن كمبوتشيا وأنغولا تبعث على الأمل في مستقبل يقل فيه التوتر الدولي . وهذه الظروف المواتية ينبغي أن تجعل من الممكن خلق الارادة السياسية اللازمة لابعاد شبح الحرب الكيميائية . ولا ينبغي أن نترك هذه الفرصة السانحة تفلت من أيدينا .

<u>الرئيس</u> : أشكر ممثل النمسا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . والكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : اسمح لي ، قبل كل شيء يا سيدي ، بأن أعرب عن ارتياحي في بداية رئاستك ، وبأن أتمنى لك التوفيق في هذا المنصب . ويسعدنا أيضا أن نرى بجانبك سلفك في منصب ممثل أندونيسيا لدى مؤتمر نزع السلاح ، السفير تارميدزي .

ان مسألة العلاقة المتبادلة بين الجهود المتعددة الأطراف والثنائية في ميدان مفاوضات نزع السلاح كثيرا ما أثيرت في الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية ، وبوجه خاص هنا في مؤتمر نزع السلاح . وكما تبين من المناقشة ، تكون رأي عام يقول ان الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف ينبغي أن تكون متوازية ، كل منها يكمل الآخر ويثريه . وان احدى الوسائل لضمان هذا الاثراء المتبادل ، في رأينا ، هو توفير معلومات للمشتركين في المحافل المتعددة الأطراف عن سير المفاوضات الثنائية .

ان ممارسة إعلام المشتركين في المحافل المتعددة الأطراف عن التقدم المحرز في المحادثات الثنائية ممارسة سبق أن تطورت جيدا الى حد ما . ويجوز لي أن أذكر في هذا المقام ان قيام الوفدين السوفياتي والأمريكي الى مؤتمر نزع السلاح في نفس الوقت بتقديم وثائق قمة واشنطن ، بما في ذلك معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى والاتفاق السوفياتي الأمريكي بشأن اقامة مراكز لتقليل الخطر النووي الى جانب البروتوكولين الخاصين به ، وبيان مشترك في قمة موسكو ، والاتفاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن الاخطارات باطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات . وبهذه الوسيلة استجاب كل من اتحاد السوفياتي والولايات المتحدة لنداء من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي دعت الحكومتين في القرار ٣٨/٤٣ ألف المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ الى "أن تبقيا سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على علم على النحو الواجب بالتقدم المحرز في تلك المفاوضات" .

لقد درسنا أيضا بعناية المقترحات التي قدمت خلال دورة الربيع للمؤتمر بشأن ضرورة اخطار المؤتمر بصفة منتظمة بالتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية السوفياتية الأمريكية ، وكذلك بشأن المشاكل والصعاب التي تظهر . ونحن نتفق مع الرأي القائل إن توفير هذه المعلومات يمكن أن يكون بمثابة دافع الى التقدم لدى النظر في المشاكل المدرجة في جدول أعمال المؤتمر . وعلى سبيل المثال ، يمكن للمؤتمر أن يكتسب خبرة ذات قيمة بالنسبة للعمل في وضع اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ، وذلك من أحكام التحقق الموضوعة من أجل معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وبالاضافة الى ذلك ، تتصل الأهداف التي نعمل من أجل بلوغها في اطار البندين ٣ و ٥ من جدول أعمال المؤتمر بموضوع المفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية والفضائية .

وفي نفس الوقت ، نرى أنه يمكن أن تنشط المناقشات المتعددة الأطراف بدورها المفاوضات الثنائية . ويخطو الاتحاد السوفياتي اليوم خطوة جديدة في هذا الاتجاه وهو يواصل اتباع نهجه المبدئي فيما يتعلق بتدويل جهود نزع السلاح وتوفير المعلومات للمجتمع الدولي بشأن التقدم المحرز في محادثاتنا الثنائية مع الولايات المتحدة بشأن المجموعة المعقدة من قضايا تحديد الأسلحة وتخفيضها واسمحوا لي بأن أقدم لكم رئيس الوفد السوفياتي في المفاوضات السوفياتية الأمريكية بشأن الأسلحة النووية والفضائية ، السفير أوبوخوف ، الذي سيعلم المؤتمر بالتقدم المحرز في هذه المفاوضات . وبعد اذنك يا سيادة الرئيس ، أود الآن أن أترك الكلام للسفير أوبوخوف .

السيد أوبوخوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : قبل كل شيء أود أن أعرب عن تقديري لاتاحة الفرصة لي للتحدث في جلسة من الجلسات العامة لمؤتمر نزع السلاح ، واعلام المشتركين فيها بالتقييم السوفياتي لحالة الأمور في المفاوضات السوفياتية الأمريكية بشأن الأسلحة النووية والفضائية الجارية في جنيف .

أولا ، هذه كلمات قليلة عن تاريخ هذه المفاوضات . كما تعلمون ، وفقا لاتفاق تم التوصل اليه على مستوى وزيري الخارجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، بدأت المحادثات بشأن الأسلحة النووية والفضائية في ربيع ١٩٨٥ ومنذ بداية هذه المفاوضات ، التي يمثل فيها كل طرف وفد واحد ، أنشئت ثلاثة أفرقة ، بشأن الأسلحة الفضائية ، والأسلحة الهجومية الاستراتيجية وكذلك المنظومات النووية المتوسطة المدى . وعقدت تسع جولات . وفي ١٢ تموز/يوليه من هذا العام بدأ العمل في الجولة العاشرة من هذه المفاوضات . هذه هي الاحصاءات .

والآن ما هي النتائج الملموسة لعمل الوفدين خلال السنوات الثلاث ونصف السنة الأخيرة ؟ حتى هذا اليوم ، أهم نتيجة هي المعاهدة بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن إزالة القذائف المتوسطة المدى والقذائف الأقصر مدى . إن الدلالة التاريخية لذلك الاتفاق الذي وقع خلال القمة السوفياتية الأمريكية في واشنطن في كانون الأول/ديسمبر الماضي ، هي أنه لأول مرة يزيل فئة بأكملها من الأسلحة النووية السوفياتية والأمريكية ويضع معايير جديدة لتحديد الأسلحة . وسوف يجري إزالة ما مجموعه ٥٠٠ ٢ قذيفة تقريبا . وتعهد الطرفان بألا ينتجا في المستقبل قذائف تسيارية ذات قواعد برية أو قذائف انسيابية يتراوح مداها ما بين ٥٠٠ و ٥٠٠ ٥ كيلومتر وبألا يختبرا طيرانهما . وهكذا تحققت بداية عملية في مجال بناء عالم بلا أسلحة نووية . لقد دخلت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى حيز النفاذ - ووقع بروتوكول بشأن تبادل صكوك التصديق على المعاهدة في اجتماع القمة السوفياتي الأمريكي في موسكو في أيار/مايو - حزيران/يونيه من هذا العام . ومنذ ذلك الحين ،

جرى القيام بعدد من الأنشطة المتعلقة بوظائف التفتيش المنصوص عليها في المعاهدة . وبدأت عملية إزالة القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى ، التي يجري رصدها بدقة . إن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى تعبير ملموس لطريقة تفكير جديدة في مجال السياسة ، في الوقت الحالي الذي تواجه فيه البشرية مشكلة تأمين بقائها ومنع حدوث كارثة نووية بكل ضخامتها .

وينبغي التأكيد على أن برنامج نزع السلاح النووي الذي اقترحه السيد م.س. غورباتشوف في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ كان له أهمية أساسية في تطوير النهج السوفياتي المتبع في مفاوضات الأسلحة النووية والفضائية بوجه عام وقضية القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى بوجه خاص . ويضع هذا البرنامج الذي يستند الى حقائق الحالة الدولية الحالية والامكانيات العملية النابعة منها ، جوانب مفاهيمية وعملية في نفس الوقت للكفاح من أجل تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية مع مجيء عام ٢٠٠٠ . وبذلك توفرت للدبلوماسية السوفياتية مبادىء توجيهية واضحة من أجل بذل جهود فعالة ترمي الى بلوغ هذا الهدف .

وكان للقمة السوفياتية الأمريكية التي عقدت في جنيف في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٥ وللقمة التي عقدت في ريكيافيك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ أهمية قصوى في دفع الجانبين نحو عقد معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وهكذا كان للتفاهم المتبادل الذي تم التوصل اليه في قمة جنيف وعلى أن يواصل كل من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الاسترشاد بالاقتناع بأنه لا ينبغي أبدا خوض حرب نووية وبأنه لا يمكن الانتصار فيها ، أهمية كبيرة لاحراز تقدم بناء في المفاوضات . وفي ذلك الوقت ، قال الجانبان إنهما عازمان بقوة على منع نشوب أي حرب ، سواء كانت نووية أو تقليدية ، بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وأن احدهما لن يسعى الى التفوق العسكري على الآخر . وأكد الجانبان من جديد هذا الاعلان الذي صدر في جنيف ، في الاجتماع الذي عقد بين م.س. غورباتشيف و ر. ريغان في واشنطن .

وكل الأسباب تدعو الى قول إن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى تتضمن هذا الاعلان في المجال المحدد الذي تغطيه . فعندما ظهرت في المفاوضات صعاب بدا أنه لا يمكن التغلب عليها ، استمر البحث المبدع للعثور على أكثر الحلول ملاءمة . والمبادرات التي قام بها في هذا الصدد م.س. غورباتشيف خلال عام ١٩٨٧ توفر أمثلة ملفتة للنظر للتوازن الحكيم والمرونة والقدرة على وضع جميع العوامل في الاعتبار في البحث عن حلول تخدم مصالح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وحلفائهما ، وكذلك بلداننا أخرى . ومن الضروري أيضا توكيد الدور الذي لعبته الاجتماعات السوفياتية الأمريكية على مستوى وزيري الخارجية في وضع معاهدة القوات

النووية المتوسطة المدى . لقد عقدت خمسة من هذه الاجتماعات فيما بين نيسان/ابريل وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، أي خلال الفترة التي اضطلع فيها بأكثر الأعمال فعالية وبالأعمال الأساسية الى أقصى حد فيما يتعلق بالمعاهدة . وتوصل كل من وزير الخارجية السوفياتي ، ا.ا. شيفاردنادزه ووزير خارجية الولايات المتحدة ج. شولتز الى حل قضايا كثيرة ذات أهمية أساسية كانت تسد الطريق نحو الاتفاق . ونتيجة لذلك - ومع تأييد فعال من الرأي العام العالمي ومن كثير من الدول - وضعت وثيقة تنطوي على توازن بين مصالح الجانبين ويفيد على نحو موثوق به في تعزيز الأمن العالمي .

والاتحاد السوفياتي وهو على اخلاصه لمبادىء نزع السلاح النووي ، يعتبر معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى خطوة عملية أولى على هذا الطريق الصعب ولكن الملائم تماما . ومن باب أولى أن ينزعج المرء بسبب ما يتردد حاليا في بعض دوائر منظمة حلف شمال الأطلنطي عن تدابير "للتعويض" عن القذائف الأمريكية التي يجري ازالتها من غرب أوروبا . ومن الواضح أن ذلك سيناقض الاتجاه المتزايد نحو تخفيض الأسلحة النووية وتقليل الخطر النووي .

ولا ينبغي أن تبقى معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى حدثا منعزلا في الكفاح من أجل ازالة الأسلحة النووية . ان ابرام هذه المعاهدة يعني أن المجتمع الدولي بأسره اكتسب خبرة عملية لا تقدر بثمن تمكنه من زيادة التقدم دون أن يفقد القوة الدافعة . ففي عملية نزع السلاح لا يمكن قبول التأخير . ويود الجانب السوفياتي أن يرى تقدما في جميع ميادين نزع السلاح دون أي شروط مقدمة أو ارتباطات .

لقد أتت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بجديد بالنسبة لهدفها - الازالة التامة لفئة بأكملها من الأسلحة النووية السوفياتية والأمريكية - وبالنسبة لجدة ما فيها من أحكام ونطاقها . ان نظام تدابير التحقق من الامتثال للالتزامات التي تعهد بها الجانبان بموجب المعاهدة لم يسبقها مثيل حقا من حيث النطاق والعمق . ونحن نرى ان مسائل التحقق لها أهمية خاصة أيضا لأن ما يتعلق به الأمر هنا هو ازالة فئة بأكملها من القذائف النووية السوفياتية والأمريكية ، وفي ظل هذه الظروف لا يصبح التأكد من أن المعاهدة سوف يتم التقيد بها تماما مسألة من مسائل بناء ثقة فحسب وانما أيضا مسألة الاستجابة لمصالح الأمن المشروعة . ولهذا السبب ذاته نادى الجانب السوفياتي منذ البداية بأنه ينبغي السعي الى تحقيق الاتفاق على أساس نظام تحقق فعال وصارم في اطار معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، يستند الى استخدام الوسائل التقنية الوطنية للتحقق الى جانب عمليات التفتيش الموقعية .

وأود أن أتناول باختصار البارامترات الأساسية لنظام التحقق المنشأ بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . ان قيام الطرفين بتوفير بيانات أساسية ، في إطار مذكرة تفاهم هي جزء لا يتجزأ من المعاهدة ، يسهّل تنفيذ اجراءات التحقق .

وتشمل هذه البيانات سواء مؤشرات عددية أو بعض الخصائص النوعية للأسلحة التي ينبغي ازالتها . ومستوى التفاصيل وحجم البيانات لم يسبق لهما مثيل . واتفق الطرفان ، لتأمين التحقق الدقيق وتحقيق الأهداف المتفق عليها ، على وضع وثائق على مائدة المفاوضات تشمل صور للأسلحة ورسوم بيانية للقواعد العاملة للقذائف ومرافق صيانة القذائف ، ومن بينها مرافق الانتاج ، وقد جرت العادة على الاحتفاظ بها في خزائن سرية ومختومة كما يقال بسبعة أختام . وهذا مظهر ملفت للنظر من مظاهر "الغلاسنوست" (glasnost) في المرحلة الجديدة الكفاح من أجل نزع السلاح النووي التي استهلتها معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى .

ان احدى السمات المميزة للمعاهدة هي أنها لا تنص على الازالة التامة لجميع القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى الموزوعة وغير الموزوعة فحسب ، وانما أيضا تنص على وقف انتاجها . وفي نفس الوقت ، ينص أيضا على تحقق ملائم من الامتثال لهذا الالتزام . وبوجه خاص ، اتفق على بدء رصد مستمر للانتاج عند مخارج مصنع في فوتكينسك في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ومصنع أمريكي في ماغنا ، في ولاية يوتاه . وسوف يوفر ذلك تأكيدا بأن الجانب السوفياتي قد أوقف انتاج القذائف من طراز SS-20 وأن القذائف من طراز برشينغ ـ ٢ لم تعد تنتج في الولايات المتحدة . وسوف تساعد عمليات التفتيش الدورية على التحقق من عدم انتاج أجهزة لاطلاق قذائف ذات قواعد برية وقذائف انسيابية ذات مدى مناسب . وتحتوي مذكرة التفاهم على قائمة للمرافق التي تخضع لعمليات التفتيش هذه . وينص على عمليات تفتيش موقعية في كل من أراضي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وأراضي البلدان الموزوعة فيها قذائف ينبغي ازالتها وهي الجمهورية الديمقراطية الالمانية وتشيكوسلوفاكيا من ناحية ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبريطانيا العظمى وايطاليا وبلجيكا وهولندا من ناحية أخرى . ومن الممكن اجراء عمليات التفتيش في حدود عدد مقرر طوال كامل فترة ازالة القذائف وخلال السنوات العشرة التالية . ومن حق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة اجراء ٢٠ عملية تفتيش سنويا خلال السنوات الثلاث الأولى بعد بدء نفاذ المعاهدة ، و ١٥ عملية تفتيش في السنوات الخمس التالية لها و ١٠ عمليات تفتيش في السنوات الخمس بعد ذلك .

وبالاضافة الى الرصد المستمر عند مخارج المصانع وعمليات التفتيش في حدود العدد المقرر للتحقق من أنه لا يجري انتاج أجهزة اطلاق للقذائف التسيارية والانسيابية ، ينص على اجراء عمليات التفتيش التالية : عمليات تفتيش أساسية ، عمليات تفتيش لتأكيد أن القواعد العاملة للقذائف ومرافق صيانة القذائف (باستثناء مرافق انتاج القذائف) قد أزيلت ، والتفتيش على عملية الازالة فيما يتعلق بالقذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى . وينص أيضا على عمليات تفتيش على القواعد العاملة السابقة للقذائف والمرافق السابقة لصيانة القذائف التي تمت ازالتها بموجب المعاهدة ، باستثناء المرافق السابقة لانتاج القذائف .

وتم الوصول الى اتفاق بشأن الالتزامات المشتركة للطرفين فيما يتعلق باجراء ارسال الاخطارات بنية اجراء تفتيش ، والتزامات الطرف الذي يجري التفتيش عليه والطرف الذي يقوم بالتفتيش فيما يتعلق بهذه الاخطارات ، والاجراءات المتعلقة بوصول المفتشين واقامتهم ونقلهم الى موقع التفتيش ، بما في ذلك اجراءات استخدام معدات القياس ، والقواعد العامة لاجراء عمليات التفتيش ، وامتيازات المفتشين وأعضاء الطاقم الجوي وحصاناتهم ، الخ . ويخضع اجراء القيام بعمليات تفتيش على أراضي البلدان التي فيها قواعد لاتفاقات مع هذه البلدان على قائمة الأحكام ذات الصلة في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى .

ومن الاتفاقات التي لها أهمية خاصة الاتفاق السوفياتي الأمريكي بشأن مراكز تخفيض الخطر النووي الذي وقع في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ على مستوى وزيري الخارجية . ويستخدم خط الاتصال بالمطبوعات اللاسلكية بين هذه المراكز لابلاغ الاخطارات وغيرها من المعلومات ذات الصلة المتعلقة بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . واتفق الطرفان على انشاء لجنة تحقق خاصة للنظر في المسائل المتعلقة بالامتثال للمعاهدة وايجاد حلول لها . وكل هذا يوفر نظاما موثوقا به للتحقق من أنه تم الامتثال للالتزامات الملتزم بها على نحو تام وثابت . ان نظام التحقق المنصوص عليه في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى يثبت فعلا امكانياته . هذا ، وهكذا تمكن الجانبان ، أثناء عملية تحضير المعاهدة للتصديق عليها ، مستخدمين أحكام المعاهدة كأساس ، من التوصل الى حلول مقبولة من الطرفين لعدد من القضايا المتصلة بتنفيذ تدابير التحقق . وهذا دليل على أنه عندما يتوفر حسن النية من كلا الجانبين ورغبة مشتركة في بناء الثقة وازالة القلق ، يكون من الممكن حل أكثر مشاكل التحقق تعقدا على نحو مرض . وقد ثبت ذلك على نحو جلي من الخبرة المكتسبة في ابرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى والخطوات الأولى في تنفيذها . وأرى أنه لا ينبغي أن تقتصر هذه الخبرة على هذه المعاهدة وحدها . ومن الممكن استخدامها وينبغي ذلك - مع ايلاء الاعتبار الخصائص المعينة لكل مسألة ، بالطبع - لدى وضع اتفاقات أخرى ثنائية أو متعددة الأطراف في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

وينبغي قول إن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة قررا استخدام هذه الخبرة على نحو خلاق في عملية الوصول الى اتفاق بشأن أحكام التحقق في مشروع المعاهدة الخاصة بتخفيض ٥٠ في المائة من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . ونتيجة لذلك ، تم الاتفاق بالفعل على عدد من الأحكام ذات الأهمية الأساسية في هذا الميدان . ونحن نرى أن روح الابتكار الملازمة لآلية التحقق التي أنشئت بموجب معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وكذلك بعض النهج والحلول المحددة الواردة فيها ، يمكن أن تستخدم بنجاح في معالجة المشاكل التي تظهر فيما يتعلق بالتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية ووقف انتاجها واعداد مشروع اتفاقية بشأن هذا الموضوع .

ان ابرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى أثبت على نحو هائل ان التحقق ، مهما كان تعقد بعض جوانبه ، لا يجب أن يكون عقبة أمام إزالة أسلحة التدمير الشامل ، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية . ان نزع السلاح هو مشكلة عالمية ، وينبغي معالجته بحيث تصلح المكاسب المحققة في أحد الميادين حافزا ودافعا لمحصول جيد يحصد في ميادين أخرى .

وبعد ابرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، أعيد تنظيم المفاوضات بشأن الأسلحة النووية والفضائية الى حد ما . ومن بين الأفرقة الثلاث الأصلية في المفاوضات ، يتبقى الآن فريقان ، أحدهما معني بالأسلحة الاستراتيجية الهجومية والآخر معني بالأسلحة الفضائية . ولذا فان العمل في هذه المفاوضات يتركز في الوقت الحالي على الهدفين الرئيسيين وهما إعداد مشروع معاهدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية بنسبة ٥٠ في المائة واتفاق منفصل بشأن القضايا المتعلقة بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

ان المفاوضات بشأن الأسلحة النووية والفضائية هي جزء من عملية التغيرات الايجابية الجارية حاليا في العالم . والنتيجة الرئيسية لهذه التغيرات هي أن خطر الحرب النووية قد قل . وفي أعقاب الاتفاقات الكبيرة التي تم الوصول اليها ، يتحول التركيز في الشؤون الدولية من المواجهة الى التعاون ، والتفاهم المتبادل ، والى المفاوضات مع توقع تحقيق نتائج ملموسة ، وبصفة رئيسية في ميدان أسلحة التدمير الشامل . وقد تحسنت العلاقات السوفياتية الأمريكية . وأصبحت عملية البلدان الأوروبية بصفة أقوى على كل من الصعيد الدولي وعلى صعيد المشاركة الجماهيرية بوجه خاص . وتم ابرام اتفاقات جنيف ، وبدأ انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان .

ويتمنى الجانب السوفياتي أن تكون المفاوضات الخاصة بالأسلحة النووية والفضائية ، والاتفاقات التي يمكن الوصول اليها في هذا الصدد ، بمثابة اسهام قوي في زيادة تطبيع الوضع الدولي . وهذا ضروري من باب أولى لأن الوضع في العالم لا يزال معقدا ومتناقضا . فلم يحدث بعد تغير جذري الى الأفضل . وخطر ابادة الحضارة الانسانية والحياة ذاتها لا يزال قائما . ومن هنا الحاجة الى بذل جهود قوية جديدة تستهدف تخفيض الانفاق العسكري ، وانقاص خطر نشوب حرب نووية ثم ازالته في النهاية . ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحلفائه متحدون في رغبتهم في تحقيق هذه الأهداف . وتثبت ذلك نتائج الاجتماع الأخير الذي عقد في وارسو للجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو . وبتحليل الموقف في أوروبا والعالم عموما ، وكذلك قضايا اليوم الساخنة - منع الحرب - وقف سباق التسلح والتحول الحاسم نحو نزع السلاح ، لخص اجتماع اللجنة الأولويات في هذا المجال . ومن بينها ابرام

معاهدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، رهنا بالامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية على النحو الذي وقعت به في ١٩٧٢ وعدم الانسحاب منها لفترة متفق عليها .

ما هو ، بعبارات محددة ، الوضع حاليا في المفاوضات ؟ كما تعلمون ، اتخذت في وقت يرجع الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ في قمة واشنطن قرارات رئيسية بشأن كامل مجموعة قضايا الأسلحة النووية والفضائية . وتم التوصل الى اتفاق بشأن عدد من المشاكل المفاهيمية المتعلقة بالمفاوضات ، وصدرت تعليمات الى كل من الوفدين للعمل بنشاط من أجل استكمال مشروع مشترك للمعاهدة المقبلة . وفضلا عن ذلك ، تم التوصل الى صيغة تتعلق بالامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعدم الانسحاب منها . ومنذ قمة واشنطن ، قام كل من الجانبين بالكثير من أجل الوصول الى اتفاق لتخفيض من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . ولعبت الاجتماعات السوفياتية الأمريكية التي تنعقد بصفة منتظمة - كل شهر تقريبا - على مستوى وزيري الخارجية ، دورا خاصا في هذه العملية مرة أخرى ، وهي اجتماعات تناقش فيها أهم المشاكل في المفاوضات الجارية . ونتيجة لذلك ، أعدت المشاريع المشتركة لاربعة وثائق هي المشروع ذاته لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية بنسبة ٥٠ في المائة . وكذلك مشاريع مذكرة تفاهم ، وبروتوكول لعمليات التفتيش وبروتوكول للتحويل أو الازالة .

ويتضح في المشروع المشترك للمعاهدة التفاهم السابق بشأن انشاء حدود قصوى لا تتجاوز ١ ٦٠٠ منظومة من منظومات النقل الاستراتيجية و ٦ ٠٠٠ رأس من الرؤوس الحربية ، وكذلك اتفاق بشأن حدود قصوى فرعية تبلغ ٤ ٩٠٠ لمجموع الرؤوس الحربية للقذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من البحر و ١ ٥٤٠ رأسا من الرؤوس الحربية في ١٥٤ قذيفة من القذائف الثقيلة . ويسجل مشروع المعاهدة أيضا اتفاقا بين الطرفين مفاده أنه نتيجة للتخفيضات ، سيخفض مجموع حمولة الاطلاق للقذائف السوفياتية التسيارية العابرة للقارات والقذائف السوفياتية التسيارية المطلقة من البحر الى ٥٠ في المائة تقريبا من المستوى الحالي ، وانه لن يتم تجاوز هذا المستوى . وتم التوصل أيضا الى تفاهم مؤداه أن الطرفان سوف يتصرفان في الأعمال المقبلة المتعلقة بالمعاهدة ، على أساس أنه فيما يتعلق بما هو موزوع من القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من البحر من الأنواع الحالية سوف تشمل قاعدة العد عدد الرؤوس الحربية المشار اليها في البيان المشترك المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وعدد الرؤوس الحربية الذي سوف يخصص لكل نوع جديد من القذائف التسيارية الذي يكون خاضعا للتفاوض . وتم التوصل أيضا الى اتفاق بشأن قاعدة تقول ان قاذفات القنابل الثقيلة المجهزة فقط لقنابل الجاذبية النووية وللقذائف القصيرة المدى سوف تحسب باعتبارها مركبة ناقلة واحدة في ضوء سقف الحد البالغ ١ ٦٠٠ ورأسا حربية واحدة في ضوء الحد البالغ ٦ ٠٠٠ . وبالطبع ، فان

قاعدة العد هذه ، التي اتفق عليها من قبل في ريكيافيك ، ستنطبق اذا استخدمت العتبة البالغة ٦٠٠ كيلومتر ، التي اتفق عليها أيضا من قبل ، وذلك لتقسيم القذائف جو ـ سطح الى قذائف طويلة المدى وقذائف أقصر مدى .

وتستند مشاريع بروتوكول التفتيش وبروتوكول التحويل أو الإزالة ومذكرة التفاهم ، وهي جزء لا يتجزأ من المعاهدة ، الى أحكام التحقق في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، وتوسع نطاقها وتحسنها حسب الضرورة للاستجابة للمتطلبات الأكثر تشددا لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . وسوف تشمل تدابير التحقق كحد أدنى تبادل وتحديث البيانات ، وعمليات تفتيش أساسية ، والمراقبة الموقعية لعمليات ازالة المنظومات ذات الصلة ، والرصد الموقعي المستمر لمحيط وبوابات مرافق الإنتاج البالغة الاهمية لتأكيد أن انتاج الأسلحة محدود الخ .

وللأسف ، ينبغي ملاحظة أننا فشلنا في الوصول الى اتفاق كامل بشأن مشاريع نصوص الوثائق المذكورة أعلاه في الوقت الذي انعقدت فيه قمة موسكو . وكانت الصعاب التي ظهرت في هذا الصدد موضوعية الى حد كبير من حيث طبيعتها . وتسببت فيها شدة تعقد طبيعة المشاكل الجاري مناقشتها ـ فالأمر ينطوي رغم كل شيء على تخفيضات بالغة للأسلحة من شتى الأنواع والضروب . ومن الضروري التوصل الى نهج متفق عليها لكل منها ، سواء من حيث أساليب تحديدها تحديدا فعالا أو من حيث التحقق من الامتثال للالتزامات على نحو موثوق به . وهذه ليست بمهمة سهلة .

لقد أعطت القمة السوفياتية الأمريكية دفعة جديدة هامة لأعمال الوفدين في محادثات جنيف ، وبالتالي فقد أدت المحادثات في موسكو الى توسيع مجال التقاء الرأي كثيرا فيما يتعلق بمسائل هامة مثل التحقق من أجهزة الاطلاق المتحركة للقذائف التسيارية العابرة للقارات ، وكذلك بشأن تحديد القذائف الانسيابية الطويلة المدى المطلقة جوا وقاذفات القنابل الثقيلة . وتسجل هذا الالتقاء الاضافي في الرأي في وثائق تم تبادلها بين الجانبين . وسوف يسجل الوفدان هذه الاتفاقات التفاهمية رسميا في مشروع النص المشترك لمعاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية . ولكن من الضروري بالطبع المضي الى أبعد من ذلك والسعي الى حل القضايا المذكورة أعلاه تماما .

ومما له دلالة كبيرة أيضا لتطور المفاوضات الايجابي هو أن البيان المشترك الذي اعتمد في نهاية اجتماع موسكو أكد من جديد الألفاظ المتعلقة بقضايا معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية الذي اتفق عليها في قمة واشنطن في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧ . وأصدر الزعيمان السوفياتي والأمريكي تعليمات الى ممثليهما في المفاوضات باعداد مشروع مشترك لاتفاق منفصل وبالاستمرار في العمل في البروتوكول المتصل به . وكنتيجة لاجتماع موسكو ، أعرب الطرفان عن اقتناعهما المشترك بأن العمل

الواسع النطاق الذي جرى القيام به يوفر الأساس لابرام معاهدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها وهو سيعزز الاستقرار الاستراتيجي ويدعم الأمن لا للشعبين السوفياتي والأمريكي فحسب ، ولكن للبشرية بأسرها . واتفق الطرفان على مواصلة بذل جهودهما في هذا الميدان بنشاط وعلى نحو هادف . وتوصلا أيضا الى تفاهم من حيث المبدأ على أنه بمجرد أن يتم حل المشاكل المتبقية وأن يتفق على المعاهدة والوثائق المتصلة بها ، سيوقع عليها بلا تأخير . وهكذا تعطي قمة موسكو لكلا الفريقين المتفاوضين ولاية مشتركة ، مع الاستفادة من التقدم الذي سبق احرازه ، للسعي من أجل سرعة إعداد المعاهدة المتعلقة باجراء تخفيضات قدرها ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية مع الامتثال الدقيق لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

وبهذه النية ، عاد الوفد السوفياتي الى جنيف من أجل الجولة الحالية للمفاوضات . واتبع الوفد السوفياتي تعليمات صادرة اليه من رئاسته ، فسلك طريق التعجيل بالعملة التفاوضية منذ أول لحظة من بداية الجولة . وطوال الأسابيع الثلاثة الماضية ، قمنا بعرض مجموعة كاملة من المقترحات لتأمين المزيد من التقدم . وتشمل هذه المقترحات مشروع البروتوكول السوفياتي بشأن مجموع الحمولة الإطلاقية للقذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من البحر ، التي قدمت في وقت يرجع الى الجلسة العامة الأولى لهذه الجولة . وهذا الاقتراح السوفياتي الذي يأخذ في الحسبان الاعتبارات التي قدمها وفد الولايات المتحدة ، يسمح لنا بحل قضية الحمولة الإطلاقية على أساس حل وسط مقبول للطرفين . وقدم الجانب السوفياتي مقترحات بناءة تتعلق بفرع المعاهدة المقبلة المتعلق بالتحويل أو الازالة الذي ينبغي تنفيذه أو التي ينبغي تنفيذها بهدف تحقيق تخفيض بالغ لمجموع الحدود المقررة للمنظومات ذات الصلة بموجب المعاهدة والابقاء على هذه الحدود . ويجعل النهج السوفياتي من الممكن الوصول الى اتفاق كامل بشأن هذا الفرع في المعاهدة المقبلة . واتبع وفد الاتحاد السوفياتي أيضا أسلوبا فعالا فيما يتعلق بتحقيق ميادين اتفاق جديدة بشأن مسائل تتعلق بالتحقق من أجهزة الاطلاق المتحركة للقذائف التسيارية العابرة للقارات ، وكذلك بشأن القيود المفروضة على القذائف الانسيابية البعيدة المدى المطلقة جوا وقاذفات القنابل الثقيلة . وقدمنا مجموعة من الصيغ بهذا المعنى لادراجها في الوثائق الجاري إعدادها . ونحن نتطلع الى استجابة بناءة من الجانب الأمريكي لهذا الاقتراح وغيره من المقترحات السوفياتية .

وينبغي ملاحظة أن الأسابيع الأولى من هذه الجولة من المفاوضات سبق أن شهدت درجة من التقدم في بعض الميادين . ولكن ينبغي لنا أن نمارس النقد الذاتي - فنقول ان هذا التقدم كان متواضعا جدا . ونحن على اقتناع بأنه كان من الممكن أن يكون أكثر من ذلك بكثير . فلا يزال هناك قدر هائل من العمل ينبغي القيام به لحل القضايا

المعلقة ولانجاز هذا العمل ، يحتاج كلا الجانبين الى حسن النية والاستعداد للبحث عن حلول ، تدعمهما خطوات محددة وبناءة في المفاوضات .

ويجب ملاحظة أن التقدم في المفاوضات يتوقف الى حد كبير على حل قضايا مثل الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعدم الانسحاب منها ، وكذلك وضع حدود لنشر القذائف الانسيابية الطويلة المدى المطلقة من البحر .

لماذا انتقلت هذه المسائل الآن الى المقدمة في المفاوضات ؟ فلنتناول قضايا الفضاء الخارجي . فالمسألة هي أن هناك علاقة متبادلة عميقة وأساسية بين التخفيضات البالغة للأسلحة الهجومية الاستراتيجية والوصول الى اتفاق يؤكد التزامات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة فيما يتعلق بالامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية للسنوات التسع أو العشرة القادمة . وبالفعل ، ان امتداد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي سوف يكون محفوفا بخطر حدوث زعزعة خطيرة جدا لاستقرار الوضع العالمي بأسره . لقد أكد م.س. غورباتشيف أن : "المنطق العادي لا يمكن أن يدرك فكرة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية على الأرض في حين يجري بناء جسر لتوسيع نطاق سباق التسلح ليشمل الفضاء الخارجي" . ومن الجلي ان هذين الاجرائين متعارضان .

ما هو بعبارة واضحة النهج السوفياتي في معالجة القضايا المتعلقة بمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ؟ اننا نود أن يظهر الاتفاق الذي تم الوصول اليه في واشنطن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ بدقة وتماما في لغة قانونية مناسبة في أحكام اتفاق منفصل بهذا المعنى . وبعبارة أخرى ، ينبغي أن يشمل الاتفاق الذي يجري اعداده الالتزام بالامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بصورتها الموقع عليها في عام ١٩٧٢ ، وعدم الانسحاب من المعاهدة لفترة متفق عليها ، وعقد مناقشات مكثفة بشأن الاستقرار الاستراتيجي في موعد لا يتجاوز ثلاث سنوات قبل انتهاء فترة عدم الانسحاب .

ان ابرام اتفاق بشأن الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعدم الانسحاب منها لفترة متفق عليها هو شرط أساسي ضروري للتخفيضات البالغة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . وبدون هذا الشرط تكون التخفيضات مستحيلة . وفي هذا الصدد ، نعتقد أن الالتزام بعدم الانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ينبغي أن يكون واضحا ولا لبس فيه . وينبغي أن يكون التزاما مطلقا . وحينئذ فقط سوف يلعب دورا محققا للاستقرار في إطار تخفيضات كبيرة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . وينبع هذا النهج مباشرة من جوهر اتفاق واشنطن . كما ينص هذا الاتفاق بوضوح على ضرورة الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية

بصورتها الموقع عليها في عام ١٩٧٢ . ولذا فان الألفاظ التي اتفق عليها في واشنطن تؤكد من جديد الحدود التي تفرضها على الطرفين معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ولا يمكن اعتبار انها تسمح بما يسمى تفسير معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية "تفسيرا واسعا" . ومما سيتعارض مع روح ونص اتفاق واشنطن اقرار حق الطرفين في نشر منظومة قذائف مضادة للقذائف التسيارية واسعة النطاق ، بما في ذلك منظومة ذات قاعدة فضائية ، بعد فترة عدم الانسحاب مباشرة . وهذا النهج هو بمثابة محاولة لتحديد مسبق نتيجة المفاوضات المقبلة بشأن الاستقرار الاستراتيجي . وبالتالي فاننا نؤيد الوصول الى اتفاق بشأن الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وعدم الانسحاب منها لفترة متفق عليها ، وليس الإتفاق على تحول مشترك الى نشر منظومات من القذائف المضادة للقذائف التسيارية تحظرها هذه المعاهدة .

نجح الطرفان خلال الجولة التفاوضية السابقة في إعداد مشروع مشترك لبروتوكول معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ومع ذلك ، تتطلب الأقواس العديدة الباقية في المشروع مزيدا من العمل الجاد لازالة الاختلافات في نهجي الطرفين . وينبع نهج الجانب السوفياتي من الرأي القائل ان تدابير التحقق وبناء الثقة وقابلية التنبؤ المتضحة في البروتوكول ينبغي أيضا ان تستهدف توفير ضمان ثابت للطرفين بانه سيجري الامتثال تماما لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وتحقيقا لهذا الغرض ، نقترح تنفيذ التدابير التالية . أولا ، اجراء تبادل للبيانات بشأن الأعمال ذات الصلة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية ، اجتماعات للخبراء ، زيارات متبادلة لاختبار النطاقات التي يجري العمل فيها في هذا المجال ، ثانيا ، تبادل المعلومات لمنع الشك فيما يتعلق بالامتثال للالتزامات التي يتعهد بها الطرفان . ثالثا ، التحقق من الامتثال للالتزامات المتعهد بها ، عن طريق تدابير بما فيها التفتيش على المرافق التي يشعر الطرفان بقلق ازاءها . رابعا ، اجراء مشاورات لدراسة الحالات التي يرى أحد الأطراف انها تعرض مصالحه العليا للخطر . وخلال المشاورات ، سيستخدم الطرفان جميع الوسائل المتاحة لايجاد حل للأوضاع على أساس يكون مقبولا للطرفين . وهكذا فان هذه المقترحات السوفياتية تصلح أيضا كأساس جيد للاتفاق .

والوفد السوفياتي في المحادثات عاقد العزم على عمل كل ما تدعو اليه الضرورة لتنفيذ التعليمات التي أعطاها زعيما اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة نتيجة لاجتماعهما في موسكو ، أي اعداد مشروع مشترك لاتفاق منفصل يعبر بوضوح وتماما عن صيغة واشنطن المتعلقة بقضايا معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، واتمام بروتوكول هذه المعاهدة .

ان الحد من القذائف الانسيابية الطويلة المدى المطلقة من البحر يطرح مشكلة أخرى ذات أهمية قصوى للمعاهدة المقبلة بشأن الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . فهذا النوع الجديد والخطر من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ينبغي الحد منه على نحو يمكن الوثوق به . فهذا أمر لا غنى عنه لضمان فعالية المعاهدة المقبلة ودوامها ، ولضمان عدم التحايل بشأنها . ويدرك كلا الطرفين ، حسب ما نفهمه ، أهمية هذا الموضوع . ويتضح ذلك من الالتزام المتبادل الذي تم التعهد به في اطار بيان واشنطن المشترك لانشاء حدود قصوى للقذائف الانسيابية الطويلة المدى المطلقة من البحر مع تحقق فعال . وخلال المفاوضات ، قام الجانب السوفياتي ، تمشيا مع ذلك الالتزام ، بعرض برنامج شامل لتدابير بعيدة المدى في هذا الميدان وحقق هذا البرنامج الذي يشتمل على اقتراح يتعلق بحدود عددية معينة بشأن نشر القذائف الانسيابية الطويلة المدى المطلقة من البحر . وأود أن أتناول قضايا التحقق بمزيد من التفصيل ، لأن هذه المسائل هي ، كما لاحظ شركاؤنا المفاوضون ، التي تثير أكبر قدر من الصعوبة .

لقد اقترح الجانب السوفياتي أن تكون الدورة الكاملة لعمر القذائف الانسيابية المطلقة من البحر ، اذا جاز هذا التعبير ، خاضعة لتحقق صارم . وسيبدأ التحقق باقامة رصد مستمر عند محيط مرافق انتاج هذه القذائف وبواباتها . وعلى هذا النحو ، يمكن على الفور عد كل قذيفة من هذه القذائف يتم انتاجها . ويمكن أيضا انشاء تحقق مستمر في محطات تسليح معينة حيث تجهز هذه القذائف برؤوس حربية نووية ، ثم تحمل بعد ذلك على غواصات وسفن سطحية من النوع المتفق عليه . ونقترح تحديد عدد محطات التسليح هذه ، وان يحظر تحميل القذائف الانسيابية المطلقة من البحر على ظهر الغواصات والسفن السطحية في أماكن أخرى ، بما في ذلك في عرض البحر . واذا كان لاي من الطرفين ، وقت بدء نفاذ معاهدة الأسلحة الاستراتيجية الهجومية غواصات أو سفن سطحية سبق تجهيزها بقذائف انسيابية طويلة المدى تطلق من البحر ، على هذا الطرف أن يعرض عن هذه القذائف لأغراض العد . ويؤيد الجانب السوفياتي أيضا الاستخدام الواسع النطاق لوسائل التحقق التقنية الوطنية . وقد تلقى الجانب الأمريكي اقتراحا للقيام بتجربة مشتركة تنطوي على استخدام أجهزة للتحقق عن بعد لتحديد وجود أسلحة نووية على ظهر السفن .

واذا ظهر ما يدعو إلى القلق أثناء عملية التحقق باستخدام هذه الوسائل ، يمكن اجراء عمليات تفتيش مباشرة على سطح غواصة أو سفينة سطحية كان يجري لها هذا التحقق . ومن شأن ذلك أن يزيل أي سوء تفاهم محتمل . ويعلق في النهج السوفياتي المتبع في معالجة قضايا التحقق من القذائف الانسيابية الطويلة المدى التي تطلق من البحر أهمية كبيرة على عمليات التفتيش بوجه عام . ونقترح مثلا القيام بعمليات تفتيش بعد اخطار قصير المهلة في المواقع التي يرى أي من الجانبين أنه يجري فيها خفية وزع قذائف انسيابية طويلة المدى تطلق من البحر . ويعني ذلك انه ستكون سفينة

حربية لأي من الجانبين خاضعة عند الضرورة للتفتيش على أساس متبادل . وأعتقد أن مثل هذا التدبير الجذري للتحقق لا يحتاج الى دليل . ومن الواضح أن جميع أحكام المعاهدة التي يمكن التحقق بموجبها من الحدود الموضوعة ، سوف تطبق على القذائف الانسيابية التي تطلق من البحر وغيرها من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . ويشمل ذلك تبادل البيانات ذات الصلة ، وتقديم الاخطارات والقيام بعمليات تفتيش للتحقق من دقة البيانات الأساسية التي سوف يتبادلها الجانبان فور بدء نفاذ المعاهدة ، وكذلك التحقق من اجراءات الازالة ، الخ . وسوف تكفل الثقة بالتحقق أيضا بواسطة الاقتراح السوفياتي الداعي الى الحد من عدد أنواع السفن السطحية والغواصات التي قد يمكن أن توضع عليها قذائف انسيابية طويلة المدى تطلق من البحر . وتوفر جميع أشكال وأساليب التحقق هذه معا ضمانا للطرفين بأن الالتزامات المتعهد بها يتم التقيد بها تماما . وباختصار ، يمكن وينبغي ايجاد حل لمشكلة الحد من عدد القذائف الانسيابية الطويلة المدى التي تطلق من البحر مع التحقق الملائم . وبدون ذلك ، فان المعاهدة المتعلقة باجراء تخفيضات قدرها ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية سوف تكون غير فعالة .

سوف نحاول ، خلال المفاوضات ، اقناع الولايات المتحدة بقبول الأساليب الفعالة والبعيدة الأثر التي اقترحناها للتحقق من القذائف الانسيابية الطويلة المدى التي تطلق من البحر . وأود مرة أخرى أن أوكد أن الجانب السوفياتي يعلق أهمية خاصة على مسائل التحقق الدقيق من الامتثال للحدود التي سيتم وضعها . وأكد م.س. غورباتشيف من جديد هذا النهج المبدئي في تقريره الى المؤتمر التاسع عشر لعموم حزب الاتحاد الذي عقد مؤخرا . وينوي الوفد السوفياتي ، كما في الماضي ، مواصلة اتباع هذا النهج باستمرار في الأعمال ذات الطابع العملي في المفاوضات . ونحن على اقتناع بأن تدابير التحقق الفعالة ينبغي أن تطبق على حد سواء على جميع الأسلحة الاستراتيجية الهجومية التي ستشملها الاتفاقية المقبلة ، بما في ذلك القذائف التسيارية العابرة للقارات ، والقذائف التسيارية التي تطلق من البحر ، وقاذفات القنابل الثقيلة والقذائف الانسيابية الطويلة المدى المطلقة جوا وتلك التي تطلق من البحر . ولا يمكن في هذا الصدد قبول أي تمييز أو أي نهج انتقائي . ونحن نتطلع الى التعاون البناء مع الجانب الأمريكي في وضع نظام للتحقق موثوق به يلائم أهداف الاتفاقية المقبلة ومقاصدها .

لقد سبق أن أحرز تقدم ملموس صوب معاهدة لاجراء تخفيضات قدرها ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية . ووفقا للتعليمات التي أعطاها زعيما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الى الوفدين في اجتماعهما الذي عقد في موسكو ، فان الجانب السوفياتي مستعد للعمل على نحو ايجابي ومنتج في الفريق المعني بأسلحة الفضاء والفريق المعني بالأسلحة الاستراتيجية الهجومية على حد سواء . ونحن لا نرغب

في فقدان القوة الدافعة ، لكن نريد مواصلة وضع اللمسات الاخيرة في مشاريع الوثائق المشتركة ، بالتعاون مع ممثلي الولايات المتحدة في هذه المفاوضات . ان المعاهدة المقبلة لا يمكن أن تكون الا ثمرة الجهود المشتركة لكلا الجانبين . ان جميع البلدان وجميع الشعوب تمنّي نفسها بأن المعاهدة السوفياتية الامريكية المتعلقة باجراء تخفيضات قدرها ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية الهجومية في اطار الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية سوف تصبح حقيقة قريبا . ان مصالح الأمن الشامل ومنع تهديد الحرب يتطلبان ذلك .

الرئيس : أود أن أشكر السفير أوبوخوف ، رئيس الوفد السوفياتي الى المفاوضات الثنائية حول الأسلحة النووية والفضائية ، على المعلومات التي أبلغنا اياها منذ لحظات . كما أود الإعراب عن تقديري له لقدومه الى المؤتمر لعرض وجهات نظر حكومته بشأن مسائل ذات أهمية حيوية لهذا المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد . وبالإضافة الى ذلك ، أود أن أشكر السفير نازاركين على بيانه الاستهلالي . والكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمتي ، ممثل كندا ، السفير مارشان .

السيد مارشان (كندا) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أبدأ بالترحيب بكم رسميا أحر ترحيب وبأن أهنئكم على توليكم الرئاسة لهذا الشهر . ولما كنت أنا من الوافدين حديثا نسبيا ، بوسعي أن أقدر تماما الموقف الذي تجدون نفسكم فيه بتوليكم هذه المسؤولية الهامة بعد فترة وجيزة من وصولكم الى جنيف ؛ وأتعهد لكم بكامل تعاوني وتعاون وفدي في مساعدتكم في عملكم . كما أود الإعراب عن تقدير وفدي للعمل البارز الذي أداه سلفكم المباشر ، السفير تيجا ، ووفده ، أثناء توليه الرئاسة لشهر تموز/يوليه . وبالاضافة الى ذلك ، أرحب باسمي وباسم وفدي ترحيبا حارا بالممثلين الآخرين الجدد لدى المؤتمر ، وأقدم الى السفير ترميدزي وغيره من الزملاء المغادرين أطيب تمنياتنا بالنجاح المتواصل .

قدمت في الأسبوع الماضي بعض الملاحظات بشأن نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح والآثار التي رأتها كندا فيما يتعلق بعملنا المقبل بشأن الفضاء الخارجي . وأود هذا الاسبوع التعليق بإيجاز على مفاوضاتنا الراهنة بشأن عقد اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية ، وعلى وجه التحديد على القضايا التي نتناولها خلال هذه الدورة الصيفية . وأثناء التركيز على بعض القضايا التي تثير اهتمامات معينة لدى كندا ، لن تكون ملاحظاتي شاملة أو باتة بأي حال من الاحوال .

من الممكن أن يلاحظ في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح قدر من التوافق في الآراء يدعو للارتياح ، بشأن ما لتحقيق الاتفاقية المقترحة بشأن الأسلحة الكيميائية من أهمية والحاح . وينبغي أن نستند الى ذلك خلال الفترة المتبقية من دورة ١٩٨٨ . وبالفعل ، رغم أنه لم يمض سوى أربعة أسابيع تقريبا على

بداية الدورة الصيفية ، يسرنا أن نلاحظ النهج الجاد والعملي الذي يتبعه المتفاوضون في بحثهم القضايا المعلقة . وكما قلت في الربيع الماضي ، تحبذ حكومتي هذه السرعة المروى فيها ، بدون تحديد مواعيد نهائية مصطنعة . لكن الحكومة الكندية تدرك أيضا أن هناك أسبابا مرغمة تدعونا للاستعجال في التقدم بأقصى ما نستطيع من جهد في مفاوضاتنا . وليس هدفنا أوضح رؤية فحسب ، لكن تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرا يشير تزايد خطر ظهور فعالية الأسلحة الكيميائية كأسلحة حرب . لذلك تشاطر حكومتي في الشعور بالحاجة الملحة الى إخماد أو كبت اغراء هذه الأسلحة . وإن حكومتي على اقتناع بأن هذا جنّي يمكن بل ويجب أن نعيده الى القمقم - وسريعا .

وينبغي لي ، أثناء تقديمي بعض الملاحظات حول القضايا الجاري مناقشتها حاليا في اللجنة المخصصة وأفرقتها العاملة ، أن أشدد ثانية على أننا عموما مسرورون بما تتبعه الوفود من نهج جاد خال من الجدل العنيف . وإننا نشاهد العديد من التطورات المشجعة . ونرى كذلك بعض التطورات التي قد لا تكون مشجعة الى هذا الحد . ونرحب بدلائل التقدم المبشرة بالخير فيما يتعلق بالقضايا الأساسية وحتى البالغة الأهمية في المادتين الثامنة والتاسعة وفي المواد الختامية . واننا نأمل أن نرى دلائل مماثلة في مناقشاتنا بشأن المادتين العاشرة والحادية عشرة ، على الرغم من أنني مضطر لأن ألاحظ أن بعض المقترحات المقدمة هذا الأسبوع بشأن المادة العاشرة تبدو ارتدادية أكثر منها تقدمية ، من حيث التوافق في الآراء الذي بدا أنه أخذ ينشأ خلال مناقشاتنا الربيعية .

غير أننا بالأحرى أشد قلقا بشأن المناقشات حول المادة السادسة حيث يبدو ان تبادل الآراء يدور في حلقة الى حد ما . وأشير خصوصا الى دراسة الجدول ١ والجدول ٤ التي انتهت مؤخرا ، والتي توجد فيها دلائل قليلة على احراز تقدم حقيقي منذ مناقشات كانون الثاني/يناير الماضي . ويتعين أن نتذكر أن القضايا التي تجري مناقشتها في اطار هذه الفروع تشكل أحد أخطر المجالات التي ما زال يتعين مجابهتها . ونعتقد أنه يمكن أن نستدل على أصل عدد من مشاكلنا هنا الى افتقارنا الى تعاريف مفهومة بوضوح ، وخصوصا ما الذي يشكل سلاحا كيميائيا . وإذا استمرت هذه الحالة ، وإذا لم تؤد مناقشاتنا في الفريق العامل باء الى تحسين فهمنا المشترك للتعاريف كثيرا ، ربما ينبغي لنا النظر في تخصيص المادة الثانية لتكون المسألة ذات الأولوية من أجل مناقشات أكثر تفصيلا خلال اجتماعات ما بين الدورات في الشتاء القادم .

وفيما يتعلق بمناقشات الفريق باء بشأن المادة الخامسة ، كنت آمل أن أعلق تعليقا حسنا على تقدمه في استعراض مقترحات الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية . غير أن وفدي ، شأنه شأن العديد من الوفود الأخرى ، قلق عندما علم في الأسبوع الماضي بما اعترض جهود

السيد ماسيدو من صعوبات في إدخال عناصر هذه المقترحات في نص المادة الخامسة . وإننا نؤيد بقوة دعوة السيد ماسيدو الى إيجاد حل سريع لهذه المشاكل - التي يؤمل أن تكون ثانوية - كيما يمكننا البدء في تعديل نص المادة الخامسة تعديلا ملائما .

وفيما يتصل بما تبقى من جدول الأعمال الحالي للفريق باء ، أود الادلاء بتعليق محدد بشأن المادة الرابعة والمسألة العامة المتمثلة في نظام التدمير . وان حكومتي ، بوضعها نظام متفق عليه للتدمير المرحلي للأسلحة الكيميائية ، تقر بأن أحد الاهتمامات الرئيسية هو ضمان ألا تسبب هذه العملية أي انتقاص للأمن القومي لأي دولة من الدول الأطراف خلال مرحلة التدمير الحساسة جدا البالغة مدتها عشر سنوات . لكني يجب أن أذكر ثانية أن حكومتي لا يسعها تأييد مقترحات رامية الى معالجة هذه الاهتمامات المشروعة بشأن الأمن والتي تكون نتيجتها الصافية هي السماح بإنتاج الأسلحة الكيميائية خلال هذه المرحلة الحاسمة وانتشارها . ونظرا لأن الغرض الرئيسي للاتفاقية هو ازالة الأسلحة الكيميائية إزالة تامة الى الأبد ، يبدو من غير المنطقي أساسا أن تقر الاتفاقية أي إنتاج للأسلحة الكيميائية بعد أن يبدأ نفاذها .

وننتقل الى المادة الثامنة فنقول ، اننا معجبون بما أحرزه الفريق العامل جيم من تقدم متواصل برئاسة السيد نوماتا المتسمة بالبراعة . ونتطلع الى أن يحقق ذلك الفريق مزيدا من التقدم الكبير بشأن القضايا السياسية الموضوعية المتبقية ، ولا سيما بشأن مسألة تكوين المجلس التنفيذي واجراءاته واتخاذه القرارات . وأود أن ألاحظ هنا أن حكومتي تواصل تركيز جزء كبير مما تبذله من جهود البحث في مجال هيئة التفتيش الدولية - والمجال المتصل بها نوعا ما والمتمثل في الهيئة الوطنية (المادة السابعة) - وتأمل في تقديم نتائج أبحاثنا لتنظر فيها اللجنة في وقت مبكر في دورة السنة القادمة . (وفي هذا الصدد ، قد أستطيع أن ألاحظ أيضا بصفة رسمية أننا نقوم بتوزيع آخر الإضافات الى ما أعددناه من خلاصة وافية لوثائق الأسلحة الكيميائية) .

وبالمثل ، لقد سرنا أن نلاحظ المناقشات المثمرة التي دارت في الفريق جيم بشأن عمليات التفتيش بالتحدي (المادة التاسعة) . وإننا ، شأننا شأن غيرنا ، نؤيد وجهة نظر السيد نوماتا التي تقول إن الخلافات قد تكون ظاهرية أكثر منها حقيقية ، ونعتقد أن المناقشات المفتوحة العضوية التي أجراها السيد نوماتا تثبت صحة هذا الرأي . ونحن ندرك أن أحد الأغراض الرئيسية للتفتيش بالتحدي هو تبديد قلق الدولة الطالبة . ولكننا نؤيد أيضا الحجة القائلة إن أحداثا من هذا القبيل لها نفس الأهمية بالنسبة للاتفاقية عموما وبالتالي بالنسبة لجميع الدول الأطراف . ويعبر تفكيرنا في هذا الصدد عن إيمان كندا الطويل الأمد في مذهب تعدد الأطراف الحقيقي وعن الالتزام به ، ونعتقد اعتقادا راسخا بأنه إذا أريد أن تحتفظ الاتفاقية الجاري التفاوض عليها هنا بنفوذها وشرعيتها بالنسبة لجميع الدول الأطراف ، يجب أن تكون معاهدة فعالة متعددة الأطراف .

وقد تابع وفدنا باهتمام بالغ المناقشات التي دارت بشأن المواد الختامية للاتفاقية ، ونقدر بالغ التقدير تغيير الاتجاه البارع الذي قام به السفير سوجكا في هذه المياه الضحلة المجهولة نسبيا . وقد نظرت حكومتي بعناية في الحجج التي سيقت مؤخرا في تبادل الآراء حول المادة الثانية عشرة المتعلقة بعلاقة الاتفاقية ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وقد لفتت نظرنا بوجه خاص حجج السفير فون ستولنباغل والممثل البلجيكي . وعند التفكير في الأمر ، ترى سلطات بلادي أنه ، من وجهة نظر قانونية بحتة ، قد لا تكون المادة الثانية عشرة لازمة بالفعل . وفي ضوء أوجه الحظر الواضحة الموجودة في المادة الأولى (خصوصا الفقرتان ١ و ٣) ، وأحكام المادة ٥٩ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ، ربما تكون المادة الثانية عشرة زائدة عن الحاجة ويمكن حذفها .

وعلى نحو أعم ، أود التعليق على مسألة قانونية أخرى ذات صلة بعدد من الأحكام الواردة في الاتفاقية - مسألة استخدام مصطلحي "الاختصاص والمراقبة" . وتجد كندا صعوبات معينة فيما يخص إحدى نواحي هذين المصطلحين المستخدمين على نحو شائع ، لكنهما غير مفهومين على نحو شائع : وهذا يتعلق بمسألة مسؤوليات الدول الأطراف عن الأنشطة التي تقوم بها خارج أراضيها فروع منشأة في الخارج لشركات خاصة مؤسسة بمقتضى قوانينها الخاصة بها .

ولأسباب لن أخوض في تفاصيلها هنا ، لقد اتبعت الحكومات الكندية منذ أمد طويل سياسة عدم قبول أن يكون بوسع دولة ممارسة اختصاص خارج أراضيها على شركات تنشأ بموجب قوانين دولة أخرى ، حتى وإن كانت شركات فرعية يملكها أو يشرف عليها رعاياها . وترى حكومتنا على نحو ثابت بأن الدولة التي تنشأ شركة فرعية بموجب قوانينها يكون لها وحدها ولاية بالنسبة لأنشطة هذا الكيان القانوني المستقل داخل أراضيها . وهذه السياسة الأساسية هي أساس النهج الذي تتبعه حكومتنا إزاء مجموعة كبيرة من القضايا التي تنشأ في الساحة الدولية . وفي حين أننا نستطيع أن نفهم جيدا اهتمامات أولئك الذين يدافعون عن توسيع نطاق الولاية الى ما بعد حدود الأراضي بمقتضى اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، ينبغي لي القول رسميا أن حكومتي لم تسمع بعد أي حجج مثيرة للاهتمام تجعلها تغير سياستها الأساسية بشأن هذه المسألة لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية . وبالاضافة الى ذلك ، نعتقد بأنه يمكن تحقيق أغراض هذه الاتفاقية دون اللجوء الى أحكام تشمل نطاقا خارج حدود الأراضي . ولسنا على اقتناع بالحاجة لإدراج أي إشارات الى قضايا تتعلق بالولاية في الاتفاقية .

وناقش السفير فريديرسدورف ، في كلمة ألقاها مؤخرا ، مسألتين أخريين ، أود أن أعلق عليهما بإيجاز . المسألة الأولى تتعلق بالاقتراح السوفياتي المتعلق بعملية تجريبية متعددة الأطراف لاستحداث واختبار إجراءات لعمليات تفتيش مرافق الصناعة

الكيميائية . وان أحد الاعتبارات الرئيسية بالنسبة لكندا هو أن الدراسات الاستقصائية الأولية لصناعتنا تبين ، استنادا الى العتبات التي سيتم الاتفاق عليها في النهاية ، أنه لا يمكن لكندا حيازة مرافق تجارية تكون خاضعة لعملية تفتيش روتيني بمقتضى الاتفاقية . بيد أنه على الرغم من هذه الإمكانية ، نرى أن الاقتراح السوفياتي يستحق تأييدنا من حيث المبدأ ودراستنا له على نحو دقيق . وستكون نتائج أية عملية متعددة الأطراف من هذا القبيل ، شريطة وضع هيكلها وتنظيمها على النحو الصحيح ، وثيقة الصلة للغاية فيما يتعلق بأعمالنا الأخرى بشأن المادة الثامنة وتنظيم هيئة التفتيش الدولية .

وتتعلق المسألة الثانية بحماية المعلومات التجارية السرية . فقد احتلت هذه المسألة مكانا كبيرا في مشاوراتنا مع الممثلين الصناعيين قبل أسبوعين ، وهي موضوع له أهمية خاصة بالنسبة لوفدنا وكذلك للعديد من الوفود الأخرى حول هذه المائدة . ومن الواضح أن الاعتبار الرئيسي بالنسبة الينا ، نحن المتفاوضون ، هو التأكد من أن الصناعة هي التي تقدم المعلومات اللازمة لتنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعالا . ولكن يجب أن نكون مستعدين أيضا لايلاء الاعتبار الكافي لاهتمام الصناعة المشروع بتوفير حماية كافية للبيانات الحساسة من الناحية التجارية . وشدد السفير فريديرسدورف ، في جملة أمور ، على ضرورة أن تحدد الصناعة أنواع المعلومات التي هي سرية حقا . وأوافق على أن هذا مطلب أساسي . ولكن أود أن أؤكد أيضا أن إحدى نواحي التركيز ذات الأولوية بالنسبة الينا هنا هي أن ندرس على نحو أكثر أدق السبل الفعلية التي يمكن من خلالها حماية هذه المعلومات ، وربما - كما اقترح آخرون - بالاستفادة من سوابق متاحة من منظمات دولية أخرى ومن إجراءاتنا الوطنية الخاصة بنا . وقد نظرت سلطات بلادي في النهج المؤدية الى مسألة حماية السرية وتأمل تقديم المزيد من آرائنا في المناقشات المقبلة .

وأعتقد أنه يتضح من عدد المسائل التي أثرتها أن مفاوضاتنا تتناول اهتمامات أساسية بطريقة جادة . وأجد ذلك مشجعا ، وأعتقد أنه إذا تمكنّا من المحافظة على القوة الدافعة ومن مواصلة البحث عن حلول عملية لمشاكلنا ، ستثبت دورة ١٩٨٨ بحق أنها واحدة من أجدى ما عقدناه من دورات حتى الآن .

الرئيس : أشكر ممثل كندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . ونيابة عن الوفد الاندونيسي ، اسمحوا لي بأن أشكر السفير مارشان على كلماته الرقيقة الموجهة الى السفير ترميدزي . والكلمة الآن لممثل فنزويلا السفير تيلهاردات .

السيد تيلهاردات (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : شكرا يا سيادة الرئيس . قبل أن أبدأ بياني ، أود أن أقول مبلغ سروري لرؤيتكم تشرفون على أعمالنا

خلال شهر آب/أغسطس الحالي . ونود أن نقدم لكم تعاوننا التام متمنين لكم كل نجاح في الاضطلاع بمهمتكم الحساسة جدا . كما أود أن أشدد على امتناننا لسلفكم في الرئاسة ، السفير تيجا من الهند ، على الطريقة الحكيمة والذكية جدا التي وجه بها أعمال المؤتمر خلال شهر تموز/يوليه .

وخلال هذه الدورة الصيفية ، غادر العديد من الزملاء مناصبهم كممثلين لبلدانهم في المؤتمر . وسوف نفتقدهم جميعا ونود أن نتمنى لهم السعادة الشخصية وكذلك النجاح في مهامهم المقبلة . وخلال هذه الدورة الصيفية أيضا ، انضم الينا في المؤتمر ممثلون جدد ، بما فيهم أنتم ، يا سيدي ، وكذلك السفير كوستوف من بلغاريا ، والسفير رووروا من كينيا ، والسفير دي ريفيرو من بيرو ، ونود أن نرحب بهم ترحيبا قلبيا وأن نقدم اليهم تعاوننا .

انني أود ، شأني شأن غيري من المتكلمين الذين تحدثوا خلال هذه الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح ، أن أخصص الجزء الأول من بياني للادلاء بتعليقاتي على دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح التي اختتمت مؤخرا . وعندما اقترب وقت بدء الجمعية ، تردد سؤال حول المؤتمر : ماذا تكون الدورة الاستثنائية الناجحة ؟ وكان الرد الذي سمع في أكثر الأحيان والأقل تفاؤلا هو أن دورة استثنائية ثالثة ناجحة هي دورة تعزز فيها الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ والتي فيها يعتمد على ذلك الصك بتدعيم أهدافه وتنشيط جهود المجتمع الدولي المبذولة في سبيل نزع السلاح .

ان مساعي الانسان تقاس بنتائجها . ويصدق القول ذاته على مساعي الحكومات والدول . ويقودنا ذلك الى قول ان الدورة الاستثنائية الثالثة كانت فاشلة نظرا لأنها لم تتمخض عن نتائج ملموسة . يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا وأن نقر بالحقيقة ، وأن نسمي الأشياء بأسمائها . ولا فائدة من محاولة اخفاء الفشل باظهار جوانب ، وان كانت هامة ، لا تخفي الحقيقة . لقد قيل ان احدى نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة كانت مشاركة عدد كبير من رؤساء الدول ووزراء الخارجية وغيرهم من الشخصيات البارزة . ويقال القول نفسه بصدد حضور أعداد كبيرة من المنظمات غير الحكومية أثناء الجمعية . ورغم اقرارنا بأهمية هذه الحقائق ، فان أيا منها لا تشكل انجازا في حد ذاتها . وان نجاح محاولة تعبئة الرأي العام الدولي فيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الثالثة التي توجت بهذه المشاركة الواسعة النطاق للمنظمات والشخصيات غير الحكومية ، لم ينتج الأثر المنشود الذي تمثل في ايجاد الظروف التي من شأنها أن تسهم في نجاح الاجتماع والوصول الى النتيجة المطلوبة . وقيل أيضا ان الدورة الاستثنائية الثالثة مكّنت من تبادل الآراء ووجهات النظر ، وكانت بمثابة محفل لمناقشة القضايا الهامة ذات الصلة بنزع السلاح . وهنا نقول مرة أخرى اننا نعتقد أنه يجري حاليا عكس طرفي المعادلة . وهذا التبادل للأفكار والآراء وهذه المناقشات التي نعتقد نحن أيضا انها مفيدة للغاية ، لا يشكل انجازا ، ولكن ينبغي أن يكون الوسيلة لتحقيق النتيجة المنشودة .

ومع ذلك ، يجب التسليم بأن البيانات التي استمعنا اليها في الجلسة العامة للجمعية تحملنا على الاعتقاد بأنه يوجد اليوم قلق أشد وأكثر انتشارا بشأن سباق التسلح . ويبدو أن قضية نزع السلاح اكتسبت باطراد مؤيدين لها حتى في البلدان المتقدمة الهامة من الناحية العسكرية .

وقيل أيضا ان الدورة الاستثنائية الثالثة مكّنت من تحقيق التقاء للآراء على نطاق واسع حول العديد من القضايا الهامة ، وان التوصل الى توافق في الآراء كان وشيك الحدوث . وقيل كذلك انه تم التوصل في نيويورك الى شبه توافق في الآراء حول أغلبية القضايا المنظورة . وفي رأينا أن مفهوم التوافق في الآراء هو مفهوم مطلق . فاما ان يكون هناك توافق في الآراء أو لا يكون . ولا يمكن للمرء أن يتحدث عن شبه توافق في الآراء . ولقد قلنا ذلك في مناسبات أخرى ، وهو أمر صحيح خصوصا في مجال نزع السلاح ، حيث يكون القرار أو التدبير الذي لا يتمتع بتوافق في الآراء قليل القيمة أو لا قيمة له .

ومن حطام الدورة الاستثنائية الثالثة ، من الممكن فقط استخلاص نتيجتين محددتين يلزم المحافظة عليهما بأي ثمن . أولا ، ظلت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى سليمة ، وان صلاحية هذه الوثيقة بوصفها الأداة الأساسية المتاحة لنا لتوجيه الاجراء الدولي المتعلق بنزع السلاح لم تتناقص فحسب ، بل انها تعززت . وثانيا ، ان ثقة المجتمع الدولي في مؤتمر نزع السلاح بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للمفاوضات حول نزع السلاح قد تدعم . وبالتالي تقع على عاتقنا الآن ، نحن الدول الأعضاء فيه ، مسؤولية أكثر خطورة تتمثل في الاسهام في التأكد من أن أعمال المؤتمر تصل الى مستوى توقعات المجتمع الدولي .

ونحن نشاطر رأي أولئك الذين يرون انه لا جدوى من محاولة القاء اللوم بسبب فشل الدورة الاستثنائية الثالثة . ونعتقد أيضا أنه بدلا من النواح على هذا الحادث المؤسف ، ينبغي أن نستخلص منه العبر التي ستمكننا من مواصلة جهدنا المبذول لصالح نزع السلاح بقوة متجددة . ولكن هذا لا يمنعنا من بذل جهد لنفسر لأنفسنا ما حدث في نيويورك ومحاولة تحديد سبب الفشل .

ان سبب فشل الدورة الاستثنائية الثالثة ، في رأينا ، هو أنه يوجد مفهومان مختلفان ، ونهجان متعارضان تماما للدور الذي ينبغي أن تلعبه الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح . المفهوم أو النهج الأول الذي يمكن أن نسميه شموليا يتضمن اعتقادا بأن نزع السلاح هو قضية لها أهمية عامة يدعى فيها المجتمع الدولي المنظم الى أن يلعب دورا حاسما من خلال اتخاذ الهيئات المتعددة الأطراف التي أنشأها المجتمع الدولي نفسه تدابير محددة وفعالة تستهدف وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه .

ونقطة البداية لهذا النهج هو التسليم بالدور الرئيسي الذي ينبغي أن تلعبه الأمم المتحدة ، دون تقليل أهمية المحافل الأخرى ذات الطبيعة الأضيق نطاقا أو تجاهل الدور الأساسي الذي تلعبه المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين . ويتضح هذا النهج بأمانة في الفقرة ٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح ، والتي نصها :

"وإن أعضاء الأمم المتحدة يدركون تماما إقتناع شعوبهم بأن مسألة نزع السلاح العام الكامل تتسم بأهمية قصوى وبأنه لا يمكن الفصل بين السلم والأمن والتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، ومن هنا فإنهم يسلّمون بأن الإلتزامات والمسؤوليات المقابلة لذلك هي إلتزامات ومسؤوليات عالمية" .

والنهج الثاني ، الذي يمكن تسميته بالنهج الحدي ، وان كان يسلم أيضا بأن مسألة نزع السلاح هي مسألة لها أهمية عامة ، وربما باستثناء وحيد هو الأسلحة الكيميائية ، لا يقبل أن تلعب الأمم المتحدة دورا حاسما في الجهود المبذولة لوقف سباق التسلح . وينظر مؤيدو هذا النهج الى عمل الأمم المتحدة أو هيئاتها المختصة بوصفه نشاطا هامشيا ينبغي أن يقصر على القيام بمهمة أكثر اتساما بالطابع النظري تتمثل في النظر في القضايا العامة وتحديد القضايا المجردة ، مع اتخاذ اجراء ملموس لا يتعدى اعتماد وتنفيذ تدابير ثانوية ، كما تسمى بالانكليزية على ما أعتقد ، تهدف الى معالجة النواحي الهامشية لنزع السلاح مثل التدابير الرامية الى المساعدة في مجال بناء الثقة ، أو زيادة الانفتاح أو الشفافية ، أو تعزيز الأمن ، أو إنشاء آلية لتبادل المعلومات أو نشر البيانات عن الانفاق العسكري ، الخ . ويرفض هذا النهج حتى امكانية أن يكون بوسع الأمم المتحدة أن تلعب أي دور ذا شأن في ميدان التحقق . ويدعي ، على نقيض ذلك ، ان المجتمع الدولي مستعد دائما لأن يدعى ، عند الحاجة ، الى تأييد الاتفاقات التي يتم التوصل اليها في المفاوضات الثنائية أو في المحافل الأكثر تقليدا والتصفيق لها . وأكرر أننا ندرك ، على الأقل في حالة الأسلحة الكيميائية ، انه يجري احراز تقدم في العمل الهادف الى حظر هذه الأسلحة حظرا فعالا .

والمجابهة بين هذين المفهومين لدور الجهود المتعددة الأطراف المبذولة في مجال نزع السلاح أصبحت واضحة عند بداية الدورة الثالثة . ومن الصحيح أنه أمكن التوصل الى اتفاق بشأن مشروع الوثيقة الختامية . ولكن تم التوصل الى الاتفاق على حساب أولئك الذين يدافعون عن النهج الشمولي . وان عدم امكان التوصل الى اتفاق بشأن مشروع الوثيقة الختامية اجمالا كان سببه التنازلات الكثيرة جدا التي قدمت للمفهوم الحدي . وان المضي الى أبعد من ذلك كان سيعني تقييد دور المجتمع الدولي المنظم في مسائل نزع السلاح الى درجة غير مقبولة .

وهذا الاختلاف في النهج تجاه جهود نزع السلاح يجد تعبيرا محددا له في مشكلة التكامل بين الاجراء المتعدد الأطراف والاجراء الثنائي . وأولئك من بيننا الذين يؤيدون النهج الشمولي يدركون أن الدولتين العظميين هما اللتان توجد في ترسانتهما

الأسلحة النووية وهما اللتان تحوزان التكنولوجيا العسكرية والفضائية الأكثر تقدما ، وان اهتماماتهما ومصالحهما في المسائل الأمنية تثير مشاكل حساسة تقتضي اهتماما خاصا . وبالتالي فاننا لا نقر بمسؤليتهما الخاصة في كل ما يتعلق بنزع السلاح فحسب ، بل اننا نطالب بها . ولهذا السبب نشدد على وجود ترابط وتكامل عميقين بين الجهود التي يجري بذلها على مختلف المستويات وفي شتى المحافل الثنائية والاقليمية المتعددة الأطراف والعالمية المتعددة الأطراف . وما من أحد يدعي أن بوسع الهيئات المتعددة الأطراف أن تفرض أي تدابير محددة تتعلق بنزع السلاح على الدولتين العظميين . لكن من المشروع طلب منح المجتمع الدولي المنظم اعترافا بالدور الذي ينبغي أن يلعبه في المفاوضات حول تلك التدابير ، ولا سيما عندما يجب أن تكون عالمية الأثر والنطاق .

ويمكن إجمال العبرة التي ينبغي استخلاصها من خبرة الدورة الاستثنائية الثالثة بأنها الحاجة الى أن نبيّن بأوضح العبارات الممكنة العلاقة المتبادلة التي ينبغي أن توجد بين شتى الهيئات التي يعبر فيها عن مشاكل نزع السلاح والدور الذي يطلب الى كل منها أن تلعبه من أجل ضمان تحقيق الهدف المشترك الذي نسعى اليه جميعا ألا وهو تحقيق نزع السلاح العام الكامل تحت رقابة فعالة ، وفي الوقت نفسه تدعيم دور الأمم المتحدة ومسؤوليتها في مجال نزع السلاح ، ولا سيما من خلال هذا المحفل المتعدد الأطراف الذي نعمل فيه كممثلين لبقية المجتمع الدولي .

هذه هي الأفكار التي أردت مشاطرتها مع أعضاء المؤتمر الآخرين حول الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وأود الآن الاشارة على نحو خاص الى البند ٥ من جدول الأعمال ، منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، الذي يجري النظر فيه في الوقت الحاضر في جلسة المؤتمر العامة .

ويوجد قلق جاد ومشروع في المجتمع الدولي بشأن توقع امكان تحويل الفضاء الخارجي الى مسرح لاستمرار سباق التسلح الذي نشهده حاليا على الأرض . ويزداد هذا القلق لأن التقدم في علم الفضاء وتكنولوجيته ، الى الحد الذي يستطيع عنده استحداث الأسلحة الفضائية وانتاجها . ولهذا السبب ، تصر الأغلبية العظمى من البلدان على أن تتخلى البلدان القليلة التي لديها قدرة على وزع أسلحة في الفضاء عن إمكانية القيام بذلك . وقد أعرب المجتمع الدولي بوضوح من خلال عدة صكوك عن تصميمه المطلق على حماية الفضاء من المنافسة العسكرية السائدة على الأرض ، وعن عزمه على تخصيص استخدام هذه البيئة للأغراض السلمية وحدها . وقد امتثل لهذه الرغبة عمليا حتى الآن .

ومن الصحيح ان للعديد من الأنشطة المضطلع بها في الفضاء أهمية عسكرية . ونحن نعلم أن زهاء ثلاثة أرباع الأجسام التي هي من صنع الانسان وتدور حاليا حول الأرض تؤدي وظائف عسكرية . ولكن كما قيل مرارا وتكرارا ، ان لهذه الوظائف في العديد من

الحالات أثر مثبت أو أنها تلعب أيضا دورا مفيدا من الناحية المدنية . ومع ذلك ، لا ينتقص ذلك من التأكيد القائل إن طبيعة الفضاء بوصفه أحد "أقاليم الجنس البشري" مخصصا في المقام الأول لمصلحة الشعوب المشتركة من خلال استخدامه في الأغراض السلمية ، قد تم الحفاظ عليه عمليا حتى الآن . وما من شك في أنه أمكن القيام بذلك بفضل وجود نظام قانوني دولي استطاع حتى الآن الحيلولة دون استخدام الفضاء من أجل وزع الأسلحة . ولكن هذا النظام القانوني أثبت عدم كفايته أمام التقدم المتهور لعلم الفضاء ، والذي يقربنا دائما من اللحظة التي يمكن فيها اطلاق العنان لسباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

وعندما نتحدث عن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، فاننا نشير الى شيء لم يحدث بعد لكن من الممكن حدوثه . ويعني المنع احباط حدوث شيء لم يحدث بعد ، والحيلولة دون حدوثه مقدما وتجنبه . وبقدر ما نعلم ، لم يضع أحد حتى الآن أسلحة في الفضاء ، ويمكن حتى القول إن لا وجود حتى الآن لأسلحة فضائية حقيقية . ولذلك ما زال لدينا الوقت لمنعه ، وما زال بوسعنا ايقاف حدوثه . وعلينا أن نتجنب وضعا تصبح فيه الدول التي تحوز القدرة التكنولوجية على القيام بذلك حبيسة في منافسة في مجال الأسلحة الفضائية . وان أنجع طريقة لتحقيق هذا الهدف ، في رأينا ، هي إقامة حظر عام وتام على الأسلحة الفضائية ، يشمل استحداث الأسلحة الفضائية وتجريبها وانتاجها ووزعها وتكديسها واستعمالها .

سبق أن أقامت معاهدة الفضاء الخارجي حظرا جزئيا على الأسلحة الفضائية بمنعها وزع الأسلحة النووية وأسلحة التدمير الشامل في الفضاء . وان ما يلزم الآن هو توسيع نطاق هذا الحظر ليشمل أي نوع آخر من أنواع الأسلحة يمكن تصميمه لاستخدامه في الفضاء أو لاطلاقه من الفضاء أو اليه . ويمكن القيام بذلك ، في رأينا ، بتعديل المادة الرابعة من معاهدة الفضاء الخارجي . وجلي ان هذا الصك يحوي ثغرة أو منفذا لا بد من سدهما . وللقيام بذلك ، سيكفي وجود تعديل باضافة حكم تتعهد بموجبه الدول الأطراف بعدم وضع أي نوع من أنواع أسلحة الفضاء أو منظومة من هذه الأسلحة في مدار حول الأرض أو وزعها في أراضيها أو في أي مكان آخر يخضع لولايتها . ويجب أن ينص التعديل أيضا على التزام الدول الأطراف بالامتناع عن استحداث أو انتاج أو تجريب أو تخزين أو استخدام أي شكل من أشكال هذه الأسلحة .

وقد يقال إن هذه الفكرة في غاية البراءة أو في غاية السذاجة لتكون سليمة من الناحية العملية . وفيما يتعلق بهذه المسألة ، من المفيد الاشارة في هذا اليوم بالذات الموافق ٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، عشية الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، اتصلت مجموعة من ست دول أطراف في هذا الصك ، بما فيها بلدي ، بحكومات الدول الوديعة الثلاث لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب طالبة

عقد مؤتمر يهدف الى ادخال التعديلات اللازمة على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب لتحويلها الى معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية . وهذه فكرة لم يصفها أحد حتى الآن بأنها بريئة أو ساذجة . وعلى النقيض ، فقد نمت باطراد لدرجة أن قرار الجمعية العامة الأخير بشأن هذه المسألة قد اعتمدته أغلبية ساحقة ، ولم تصوت ضده سوى فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة . واذا وضعنا في اعتبارنا أن الاجراء المتعلق بالتعديل والمنصوص عليه في معاهدة الفضاء الخارجي أبسط بكثير من الاجراء الوارد في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، لا ينبغي أن تسبب المبادرة الهادفة الى توسيع نطاق المعاهدة الثانية أي صعوبات لا يمكن التغلب عليها .

ويمكن أن يقال أيضا ان حظرا شاملا من هذا النوع يتطلب آلية للتحقق فعالة وموثوقا بها جدا . والتحقق هو في رأينا ضروري تماما لأي تدبير من تدابير نزع السلاح . ولكن وضع ترتيبات للتحقق ملائمة لحظر للأسلحة الفضائية لا ينبغي أن يسبب صعوبات لا يمكن تذليلها . ونحن ندرك أن أصعب المشاكل في مجال التحقق من حظر للأسلحة الفضائية ستنجم فيما يتصل بالأسلحة المقامة على الأرض . وهذه المشاكل تشبه في نواح عديدة تلك التي تنجم عن رصد الامتثال لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى والاتفاق بشأن الأسلحة الاستراتيجية الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا . وأبدت الدولتان العظميان بالفعل خيالا وإبداعا في وضع تدابير الرصد والتحقق التي ستطبق على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وقد قدم لنا السفير أوبوخوف ، رئيس الوفد السوفياتي الى المفاوضات الثنائية ، صباح اليوم ، معلومات كاملة ومفصلة ومثيرة جدا للإهتمام عن ترتيبات التحقق التي اتفق عليها من أجل معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، وكذلك المشاكل التي يثيرها التحقق من معاهدة المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية . ويمكن بذل جهد مماثل من أجل الأسلحة الفضائية ، يمكن بالإضافة أن يفيد من التقنيات والأساليب المنطبقة على القوات النووية البعيدة المدى والمتوسطة المدى .

وأصل الى الأسلحة المقامة في الفضاء ذاته ، فأقول إن المشكلة كما نفهمها أقل تعقيدا . وبقدر ما نعلم ، ونظرا للوضع الحالي للعلم ، من المستحيل إخفاء أي شيء في الفضاء . فيمكن اكتشاف أي جسم فضائي والتعرف عليه وتفسير وظائفه بدقة شبه كاملة . ومنذ سنوات قليلة ، قيل إنه يمكن ذلك فيما يتعلق بأي جسم في حجم البرتقالة يقع في الفضاء . وما طرأ من تطور على تكنولوجيا الفضاء منذ ذلك الوقت يجعل من الممكن بالتأكيد فعل الشيء نفسه اليوم حتى بجسم أصغر .

ويجب ألا يغيب عن البال أيضا أن هناك معاهدات سارية المفعول نفذت بدون تحقق . فالحظر الجزئي الذي تتضمنه معاهدة الفضاء الخارجي نافذ المفعول منذ أكثر من عشرين سنة بدون وجود نظام حقيقي للتحقق ، ولم يقل أحد أن تنفيذ هذا الصك قد

تأثر بذلك . وهناك أمثلة أخرى عن معاهدات شاملة نفذت بدون تحقق : معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، ومعاهدة حظر وضع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل على قاع البحار والمحيطات في باطن أرضها لعام ١٩٧١ ، ومعاهدة حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام ١٩٧٢ ، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى لعام ١٩٧٧ ، والمعاهدة المنظمة لأنشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى لعام ١٩٧٩ . ولم تتطلب أي من هذه الاتفاقات آلية تحقق متطورة أو معقدة .

وكما نعلم ، يستحيل وضع واستحداث ترتيبات للتحقق يمكن أن تعتبر مأمونة مائة في المائة ، ويمكن عرض هذه المشكلة من خلال طرح السؤال التالي . ما هو مقدار التحقق اللازم؟ - وما هو مقدار التحقق الكافي؟ وحول هذه النقطة ، من الجدير بالذكر ان معاهدة الفضاء الخارجي تتضمن بالفعل عناصر بدائية لآلية للتحقق . وتنص المادة التاسعة على انه يجوز لدولة من الدول الأطراف في المعاهدة ، يكون لديها سبب يحملها على الاعتقاد بأن ثمة نشاطا أو تجربة مزمعا من دولة أخرى في الفضاء الخارجي ، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى ، سيتسبب في عرقلة ، محتملة الإضرار ، لأنشطة يضطلع بها في ميدان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية أن تطلب اجراء مشاورات فيما يتعلق بذلك النشاط أو التجربة . وتنص المادة العاشرة على انه يجوز لدولة من الدول الأطراف أن تطلب أن تتاح لها فرصة لمراقبة طيران الأجسام الفضائية التي تطلقها دولة أخرى . وتضع المادة الحادية عشرة التزاما على الدول الأطراف بابلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بطبيعة أنشطتها الفضائية واجرائها ومكانها ونتائجها . وتنص نفس المادة أيضا على انه ينبغي للأمين العام أن ينشر تلك المعلومات فعلا . وتنص المادة الثانية عشرة على أن تتاح لممثلي الدول الأخرى زيارة جميع المحطات والمنشآت والمعدات والمركبات الفضائية التي توجد على القمر أو على الأجرام السماوية الأخرى . ويمكن استكمال هذه الأحكام بصك ملائم لجعلها متمشية مع معاهدة تحظر الأسلحة الفضائية حظرا تاما .

إن تحويل معاهدة الفضاء الخارجي الى معاهدة تحظر الأسلحة الفضائية حظرا تاما يقتضي منطقيا أن تكون لدينا فكرة واضحة ودقيقة عما يقصد بالأسلحة الفضائية . ولذا يجب أن تنص التعديلات المزمع إدخالها على هذا الصك على إدراج تعريف للأسلحة الفضائية في المعاهدة . وكما نعلم ، قدمت خلال مداولات مؤتمر نزع السلاح حول البند ٥ من جدول الأعمال ، عدة تعاريف مقترحة . ولجميع هذه التعاريف عناصر مشتركة ، تقود المرء الى الاعتقاد بأنه ينبغي ألا يكون من الصعب وضع تعريف يشمل على نحو ملائم شتى أنواع الأسلحة الفضائية الممكن تصورها .

وكما يعرف الجميع ، لقد اهتم بلدي اهتماما خاصا بمسألة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . واثبت هذا الاهتمام بمشاركتنا في المناقشات ، وبتقديم

المقترحات ، وفي وقت أقرب عهدا ، من خلال أدائي لمهام رئيس اللجنة المخصصة التي تعالج هذا الموضوع . ويود وفدي الآن أن يقدم مساهمة إضافية بتقديم ورقة عمل تشتمل على تعديل مقترح ادخاله على معاهدة الفضاء الخارجي . وقد وزعت هذه الوثيقة اليوم تحت الرمز CD/851 . وهذه الوثيقة التي تستند الى الأفكار التي قدمناها في عدد من المناسبات ، والتي زدت تفصيلها في بياني اليوم ، تهدف الى أن تكون بمثابة أساس لتركيز المناقشة على ايجاد حل عالمي وشامل للمشكلة التي تثيرها أسلحة الفضاء .

وإننا نعلم أن بعض البلدان تفضل النهج الجدي في معالجة هذا الموضوع . وتود بعض البلدان أن يقصر مؤتمر نزع السلاح نفسه على تدابير ثانوية ، مثل إعداد "مدونة قواعد لطرق مرور الأجسام الفضائية" وما شابه ذلك . وقيل حتى أنه "إذا واصل هذا المؤتمر العمل على أمل أن يستطيع ، بضربة واحدة ، وضع اتفاق شامل لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، عندئذ لن ينجز أي شيء أبدا" . ويذهب الرأي نفسه الى أن ما ينبغي أن نفعله هو "أن نبدأ من مكان ما" ، ولهذا الغرض "فإن وضع تدابير لبناء الثقة ، حتى وان كانت متواضعة ، سيشكل يقينا بداية نافعة" . إننا نحترم هذا الرأي ، ولكننا نعتقد أنه إذا وجدت الإرادة السياسية ، سيكون من الممكن دائما التوصل الى حل عالمي وشامل ، كما حدث بالنسبة للأسلحة الكيميائية .

إن وثيقتنا ، تمشيا مع هذا الموقف ، تستند ، كما هو منطقي ، الى أساس نهجنا الشمولي ازاء جهود نزع السلاح ويبعث عليها ما نشعر به من قلق عميق بشأن احتمال أن يطلق العنان خلال وقت قصير لسباق للتسلح في الفضاء الخارجي له أبعاد - من حيث ما سيستهلكه من موارد بشرية ومادية ومالية - لا يمكن التنبؤ بها ولا يمكن تبريرها على الاطلاق من الناحية الأخلاقية ، حتى وإن بذلت جهود لتقديمه بوصفه وسيلة لوضع حد للخطر النووي .

إننا على ثقة بأن الوفود ستدرس اقتراحنا بما يستحقه من العناية ، وإننا من ناحيتنا سنتلقى ونحلل باهتمام أي تعليقات أو ملاحظات يدلى بها .

الرئيس: أشكر ممثل فنزويلا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . والكلمة الآن لممثل بلغاريا ، السفير كوستوف .

السيد كوستوف (بلغاريا) : السيد الرئيس ، انني وأنا أتكلم للمرة الأولى في هذه القاعدة ، يسرني بالغ السرور أن أحييكم بوصفكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح لشهر آب/أغسطس . ويسر وفدي أن يعمل في ظل توجيهكم البارع ، بوصفكم ممثل أندونيسيا الموقر ، التي تحتفظ بلغاريا معها تقليديا بعلاقات ودية جدا . وأود كذلك الاعراب عن تقديري للطريقة الدالة على كفاءة التي وجه بها سلفكم ، السفير تيجا من

الهند ، أعمال المؤتمر خلال الشهر الأول من دورته الصيفية . وسوف نفتقد خبرته وحكمته ، إذ غادر المؤتمر لتولي مهام هامة أخرى . وسيواصل وفد بلغاريا التعاون مع الأمين العام الموقر لمؤتمر نزع السلاح ، السفير ميلان كوماتينا ، ومع نائبه ، السفير بيراساتيغي ، وكذلك مع من يعمل معهما من الموظفين .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر جميع الزملاء الذين أدلوا بعبارات الترحيب عند تعييني رئيسا لوفد بلغاريا لدى مؤتمر نزع السلاح . وسيشرفني أن أعمل مع جميع الممثلين ، وأتعهد بتعاون وفدي التام . وأتمنى كل النجاح لزملائنا المغادرين ، السفير دافيد مايستر من هنغاريا والسفير منصور أحمد من باكستان والسفير ثين تون من بورما .

ويتشرف المؤتمر اليوم بحضور رئيس الوفد السوفياتي الموقر الى المفاوضات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن الأسلحة الفضائية والنووية ، السفير ألكسي أوبوخوف . ويشعر وفدي بالامتنان لما قدمه لنا اليوم من معلومات مثيرة للاهتمام ومفصلة جدا حول حالة المفاوضات . وأتمنى للسفير أوبوخوف مزيدا من النجاح في المحادثات الثنائية ، وهو الذي يلعب دورا أساسيا في مجال نزع السلاح يعسر المبالغة في تصويره .

السيد الرئيس ، بعد مرور شهر على الدورة الاستثنائية الثالثة ، يواصل مؤتمر نزع السلاح أعماله متأثرا بشدة بالآمال وخيبة الأمل التي تولّدت في الدورة المعقودة في نيويورك . ولقد أشير مرارا وتكرارا في هذه القاعة الى أنه بالرغم من أن الدورة الاستثنائية أنجزت عملا رائعا في مجال النظر في عدد من المقترحات الهامة ، فإنها لم تنجح في استكمال أعمالها بوثيقة ختامية متفق عليها . وهذا الحدث المؤسف هو مسألة تدعو الى القلق ليس فقط بالنسبة لأولئك الذين يجتمعون في مؤتمر نزع السلاح . وتقوم بتحليله بتعمق الحكومات والحركات السياسية والمنظمات المعنية بالسلم في جميع أنحاء العالم .

قبل بضعة أيام ، نظمت لجنة الشؤون الخارجية التابعة للبرلمان البلغاري سلسلة من الجلسات أدلى فيها مسؤولون من وزارة الخارجية بشهاداتهم حول نتيجة الدورة الاستثنائية . وكانت احدى النقاط الرئيسية التي استرعي اليها الاهتمام في تلك الاجتماعات هي أنه ينبغي للمجتمع الدولي ، بدلا من انهماكه في مناقشة مطولة بشأن الغرض الضائعة ، أن يواجه الحالة الحاضرة بشعور جديد من التصميم ، مع استخلاص الاستنتاجات اللازمة ومواصلة سعيه الى تحقيق نزع السلاح .

وبهذه الروح يؤيد وفد بلغاريا الفكرة التي أعربت عنها سفيرة السويد الموقرة ، السيدة ثيورين ، في بيانها الذي ألقته في الجلسة العامة في

٧ تموز/يوليه ، والقائلة إنه ربما يحق لنا جميعا تقديم تفسيرات مؤقتة على أساس لهجة التوافق في الآراء الآخذة في الظهور واستخدامها كنقطة انطلاق لمزيد من الاجراءات المشتركة في مجال نزع السلاح . وان التطورات الايجابية الحادثة في الدورة الاستثنائية مشجعة حقا . ويجب المحافظة عليها وتدعيمها . وأعيد أيضا ذكر ما لمؤتمر نزع السلاح من دور لا غنى عنه . وينبغي لهذا المحفل مضاعفة جهوده لاحراز تقدم موضوعي بشأن بنود مثل نزع السلاح النووي . وفرض حظر على التجارب النووية ، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ووضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية .

وتقدر بلغاريا المساهمات التي يقدمها العديد من الوفود في مجال النظر في قضايا نزع السلاح ذات الأولوية في الدورة الاستثنائية . وعقد تبادل للآراء على نطاق واسع حول مفاهيم ناشئة حديثا مثل التهديدات غير العسكرية للسلم والأمن ، والدفاع غير الاستفزازي ، والاكتفاء المعقول والمواقف العسكرية غير الهجومية . وأود الاشارة الى المقترحات التي قدمها وزير الخارجية السوفياتي أ. شيفاردنادزه بشأن تدابير بناء الثقة في مجال القوات البحرية ، وانشاء وكالة دولية للرصد والتحقق تحت اشراف الأمم المتحدة ، ووكالة دولية لرصد الفضاء . ومما يماثل ذلك من حيث الطبيعة المبادرة الجديدة التي تقدمت بها الدول الست والمتعلقة بانشاء نظام تحقق متكامل ومتعدد الأطراف تابع للأمم المتحدة واعداد دراسة بواسطة خبراء تضع الخطوط العريضة لوظائفه . وما يعادل ذلك في الأهمية المقترحات التي قدمها عدد من بلدان حركة عدم الانحياز وتدعو الى استخدام الانجازات العلمية والتكنولوجية من أجل استحداث أسلحة جديدة للتدمير الشامل ومنظومات جديدة من الأسلحة التقليدية وانتاجها . وتهدف خطة العمل التي قدمها رئيس وزراء الهند ر. غاندي الى تحقيق نزع سلاح عام كامل بقدوم عام ٢٠١٠ . وقد يتيح عدد من المقترحات الأخرى التي لن أشير اليها هنا بسبب عدم توفر الوقت ، بما فيها مقترحات قدمتها البلدان الاشتراكية ، فرصا جديدة لاحراز تقدم سريع في مجال نزع السلاح .

والدورة الاستثنائية ، شأنها شأن أي عمل بشري لقنتنا بعض الدروس التي قد تكون في غاية الأهمية للمستقبل . واسمحوا لي أن أناقش بعضا منها بايجاز .

ذكر وفدي ، مع غيره من الوفود ، في المرحلة التحضيرية ، امكانية قصر المداولات في الدورة الاستثنائية على عدد قليل من المسائل المحددة المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح . ويجوز للدول أن تقرر في مناسبات مماثلة مستقبلا بعد أن أصبحت الوثيقة الختامية التاريخية قريبة المنال ، ألا تتناول سوى عدد قليل من المقترحات المحددة . واذا بدأت مثل هذه العملية في وقت مبكر بما فيه الكفاية خلال التحضير لعقد دورة استثنائية ، قد يمكن في النهاية ادراج عبارات لتوافق محتمل في الآراء في وثائق تركز على مثل هذه المقترحات بدلا من محاولة اعادة صياغة صكوك دولية أساسية مثل الوثيقة الختامية .

اننا ندرك أن قضايا نزع السلاح مترابطة . ويتضح ذلك بما فيه الكفاية في الوثيقة الختامية ، التي تحافظ على صلاحيتها اليوم ، على الرغم من أن بعض أحكامها ربما تكون قد أصبحت عتيقة نوعا ما . ويمكن تبين تشابه معين مع ميثاق الأمم المتحدة ، مع احتمال أن يكون في ذلك خطأ طفيفا . ويحوي الميثاق أيضا أحكاما قد تبدو الآن قديمة بعض الشيء دون أن تجعل كامل الاطار القانوني عديم الجدوى تماما . وعلى العكس ، فان الميثاق يستخدم كأساس معترف به عالميا لجميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة .

وتلعب الوثيقة الختامية لعام ١٩٧٨ دورا مماثلا في مجال نزع السلاح . وينبغي اعادة النظر في الاستراتيجية الموضحة فيها وزيادة تطويرها بانتظام على نحو فعال . ويجب احترام الترابط القائم بين قضايا نزع السلاح . لكن ينبغي ألا يكون التقدم مرهونا باتفاق بشأن استراتيجية نزع السلاح عموما . وإلا قد نجد أنفسنا في حالة سخيفة يمكن أن يستحيل فيها حتى اتخاذ خطوات متواضعة ما لم يتم التوصل الى توافق عام في الآراء بشأن جميع بنود نزع السلاح - سواء هامة أكانت أم ثانوية أم عالمية أم اقليمية . وقد يصبح الاجتهاد للوصول الى الشمولية عقبة في طريق التقدم بشأن القضايا الجاهزة للحل .

وثانيا ، قد نحتاج الى تعريف الدور لتوافق الآراء بدقة . وهذه الطريقة هي بدون شك بالغة الأهمية في معالجة القضايا الأمنية . والقرارات التي تتخذ بتوافق الآراء تكتسب سلطة أدبية وسياسية اضافية ويكون احتمال تنفيذها أكبر . ومع ذلك ، ينبغي عدم اعتبار قاعدة توافق الآراء حقا للاعتراض فحسب . انها تعني كذلك التزاما على الدول بأن تنظر في المقترحات البناءة على نحو تعاوني ، مع مراعاة المصالح الأمنية المشروعة للدول الأخرى . وينبغي أن تعني كذلك بذل جهود صادقة للاستجابة للاهتمامات المعرب عنها ، جزئيا على الأقل ، والسعي بنشاط الى ايجاد قواسم مشتركة يمكنها أن تضمن احراز تقدم في مصلحة الجميع . وقد تكون ملاحظة من هذا القبيل صالحة للدورات الاستثنائية للأمم المتحدة ولمؤتمر نزع السلاح على السواء .

استهلت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى عملية حقيقية لنزع السلاح النووي . والبداية مشجعة وتفسح المجال لتوقعات عظيمة في المستقبل . وهذا هو تقدم يؤمل أن يسمح اتخاذ مزيد من الخطوات من أجل توسيع مجالات الاتفاق وتعميقها . وأي محاولة "لتعويض" الأسلحة التي يجري تدميرها تتعرض لخطر انكار قيمة المعاهدة نفسها . وسيمكن تحقيق القليل من الأمن والاستقرار اذا استخدمت تدابير نزع السلاح في أحد المجالات حجة لبدء سباق للتسلح في مجال آخر . كما يتوقع المجتمع الدولي اتفاقا سريعا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تخفيض ترساناتهما الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . والتزمت الدولتان الرئيسيتان الحائزتان للأسلحة النووية التزاما سياسيا هاما بتحقيق ذلك الهدف . واليوم ، أعاد السفير أوبوخوف من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تأكيد تصميم بلاده على تحقيق الهدف المعلن .

وما من شك في أن مثل هذه النتيجة ستصبح تقدما آخر في مجال نزع السلاح النووي ، معززة الاستقرار الاستراتيجي مع زيادة تحسين المناخ الدولي .

ومن الواضح أن المفاوضات الثنائية حول نزع السلاح النووي غير كافية . فوجود الأسلحة النووية يهدد بقاء جميع الدول . ومن هنا توجد ضرورة لبذل جهود متعددة الأطراف للتقليل من الخطر النووي من خلال الاستناد الى النجاحات الثنائية ، كما يلزم اتباع نهج متعدد الأطراف إذ يوجد أكثر من دولتين حائزتين للأسلحة النووية في العالم . ولا تتعارض الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف مع بعضهما وينبغي اعتبارهما متكاملتين .

وتيسر عضوية مؤتمر نزع السلاح بدء عملية متعددة الأطراف من هذا القبيل ، يمكن توجيهها من خلال هيئة فرعية ملائمة . وقد بدىء في ذلك بعقد جلسات عامة غير رسمية بشأن البند ٣ ، ينبغي أن يعقبها انشاء لجنة مخصصة ذات ولاية تفاوضية . وإن مشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية نزع السلاح النووي أمر لا غنى عنه . واقترح وفد بلغاريا في العديد من المناسبات أن ينشيء مؤتمر نزع السلاح لجنة فرعية تتألف من الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ، وتكون لها ولاية تفاوضية ، بهدف المساعدة على أن ينظر المؤتمر نفسه في البند ٣ على مستوى متعدد الأطراف . ويمكن لمثل هذه الهيئة أن تبدأ بوضع الشرط الأساسي المحدد اللازم لكي تنضم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية الى عملية تخفيض الأسلحة النووية . ويمكن أن يشير ذلك الى بداية مرحلة ثانية من مراحل نزع السلاح النووي .

وفي السنوات الأخيرة ، لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من الانتقال الى ما بعد النظر في البند المتعلق بفرض حظر على التجارب النووية في جلسة عامة . وأعربت دول عديدة عن قلقها الحقيقي بشأن هذه الحالة في الدورة الاستثنائية . وإن استمرار اختبار تصاميم جديدة للأسلحة النووية يعني أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تتنبأ بامتداد التهديد النووي الى مستقبل البشرية . ونحن نعتقد أن السبب الرئيسي لانعدام التقدم الحالي هو أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل الاعتماد على صيغ "القوة المضادة" للرادع النووي . وتقر الحكومات والجماهير والمجتمعات العلمية على نطاق واسع بما لهذه المفاهيم العسكرية من أثر مزعزع للاستقرار في العلاقات الدولية . وتربط الدول دائما نزع السلاح بالأمن . وقد يكون ذلك هو أحد الأسباب الهامة التي تجعل من الواجب على البلدان الممثلة في مؤتمر نزع السلاح أن تعلق أهمية أكبر على النواحي المذهبية لحظر على التجارب النووية ، مما يساعد على تحديد العناصر التي تسبب قلقا أمنيا خطيرا لدى الدول الأخرى ويعيق احراز تقدم .

يحتفل المجتمع الدولي هذه السنة بالذكرى السنوية العشرين لتوقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي زادت أهميتها مع بدء عملية حقيقية لنزع السلاح

النووي . وسنحتفل غدا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لصك آخر أساسي متعدد الأطراف هو معاهدة موسكو لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء . وهذه أيضا مناسبة أخرى للتأكيد على الدور الذي يلعبه حظر التجارب النووية في عملية نزع السلاح عموما . وتشتمل معاهدة موسكو على التزام ، أعيد تأكيده في معاهدة عدم الانتشار ، بأن تسعى جميع الدول ، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، الى تحقيق "وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية الى الأبد" و "مواصلة المفاوضات تحقيقا لهذه الغاية" . وينبغي أن يظل البند المتعلق بحظر التجارب النووية مدرجا على جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح بوصفه احدى القضايا ذات الأولوية القصوى .

وترحب بلغاريا بما أحرز من تقدم أولي في المفاوضات الكاملة النطاق والتدريجية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن القضايا المتصلة بالتجارب النووية . ونأمل كثيرا جدا أن تفضي هذه المفاوضات الثنائية في المستقبل القريب الى تحقيق الهدف النهائي وهو معاهدة لحظر شامل للتجارب . ومؤتمر نزع السلاح هو أكثر المحافل ملاءمة للتفاوض الثنائي على معاهدة بشأن حظر عام كامل لتجارب الأسلحة النووية . ويكون الوضع غير محتمل حين يتلكأ المؤتمر خلف الجهود الثنائية ، حتى من حيث التحقق فقط . وتضم عضوية مؤتمر نزع السلاح أيضا دولا أخرى حائزة للأسلحة النووية وعددا من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ويتعين اشراكها في عملية المفاوضات ، اذا أردنا التوصل الى معاهدة عالمية التطبيق . وينبغي أن تشمل هذه المفاوضات جميع النواحي المترابطة لحظر شامل للتجارب . وأعاد ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر ، السفير فييفودا ، مؤخرا تحقيقا لهذه الغاية ، عرض اقتراح هام ينص على اطار أكثر مرونة من أجل البدء في العمل الفعلي المتعلق بحظر للتجارب النووية . وقبول هذا الاقتراح لن يمنع مؤتمر نزع السلاح من اتباع النهج التدريجي ، الذي يمكن أن يبدأ بالنظر في المسائل المتصلة بالتحقق من المعاهدة المقبلة والامتثال لها . ويعتقد الوفد البلغاري أنه ينبغي للمؤتمر الإفادة أيضا من اقتراح الوفد السوفياتي الداعي الى انشاء فريق من الخبراء العلميين لإعداد توصيات بشأن هيكل نظام للتحقق ووظائفه من أجل أي اتفاق بشأن حظر التجارب النووية .

وتعلق بلغاريا أهمية كبيرة على ضمانات الأمن السلبية المقدمة الى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وسيحسن تنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى بدرجة كبيرة أمن العديد من الدول . ومع ذلك ، ما زالت عدة أنواع من الأسلحة النووية مقامة في جميع أنحاء العالم ، فتهدد بذلك بقاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وريثما يتحقق نزع للسلاح النووي ، ينبغي ضمان أمن هذه الدول ، التي ليست في وضع يسمح لها بأن تصبح مصدر تهديد نووي ، وذلك على نحو موحد وغير مشروط بشكل

ملزم قانونيا ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . وتجري المفاوضات من أجل تحقيق هذه الغاية منذ عشر سنوات الآن . وحسبما أوضح وزير خارجية بلغاريا بيتار ملادينوف لمؤتمر نزع السلاح في نيسان/ابريل الماضي :

"إننا على اقتناع بأنه قد آن الأوان لاتباع نهوج أكثر جسارة من شأنها أن تحول المفاوضات عن حالة الجمود التي توجد فيها . وقد حثتنا الجمعية العامة للأمم المتحدة على أن نفعل ذلك . وتوجد من قبل مقترحات مثيرة للاهتمام حول هذا الموضوع . ومن شأن القيام بتحرك إيجابي في هذا الاتجاه أن يكون له أثر ذو شأن على تدعيم نظام عدم الانتشار" .

إن منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي هو أيضا قضية ذات اهتمام عالمي . إنه هدف اتفق عليه بتوافق الآراء سواء على مستوى ثنائي أو متعدد الأطراف في مؤتمر نزع السلاح . وتتيح اللجنة المخصصة للبند ٥ فرصة لجميع الدول الأعضاء للمساهمة في تحقيق ذلك الهدف المشترك .

ويعتقد وفد بلغاريا أنه ينبغي أن يتركز العمل في هذه اللجنة على ما يوجد من مقترحات وعلى المبادرات المقبلة ، بهدف الاتفاق على تدابير ملائمة لحظر إدخال أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي . واليوم قدم زميلنا الموقر السفير تايلهاردات من فنزويلا ورقة مثيرة للاهتمام حول امكان اتباع نهج في معالجة هذه المسألة . وسيدرس وفدي هذه الورقة بعناية . وهناك عدة مقترحات أخرى قدمت في اللجنة المخصصة ، ونعتقد أن الوقت قد حان الآن للبدء في حظر الأسلحة المضادة للتوابع . ولا يتعارض النظام القانوني القائم المتعلق بالفضاء الخارجي مع إمكانية استحداث أنواع تقليدية من هذه الأسلحة . والوقف الاختياري الحالي لتجارب منظومات الأسلحة المضادة للتوابع ، الذي يحترمه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على السواء ، ييسر بداية لمفاوضات حقيقية حول حظر من هذا القبيل . وورقة العمل بشأن "أحكام رئيسية لمعاهدة بشأن حظر الأسلحة المضادة للتوابع وسبل تأمين حصانة الأجسام الفضائية" (CD/777) التي قدمها وفدا الجمهورية الديمقراطية الالمانية ومنغوليا يمكن أن تكون بمثابة أساس مفيد لمثل هذا العمل . ويمكن أن تستخدم أيضا بنجاح عدة عناصر من الفكرة السوفياتية الداعية الى انشاء نظام دولي للتحقق من عدم وزع أسلحة من أي نوع في الفضاء الخارجي لأغراض فرض حظر على الأسلحة المضادة للتوابع .

ويوجد عدد من المسائل المعقدة المتعلقة بالتعريف ومسائل تقنية يتعيّن تناولها عند معالجة مسألة حظر الأسلحة المضادة للتوابع . وينبغي أن ينظر في هذه المشاكل فريق مختص من الخبراء الحكوميين لتقديم الدراية الفنية والتوجيه الى اللجنة المخصصة في التغلب على الصعوبات المحتملة . وقدم الوفد البلغاري مقترحات محددة تهدف الى إحراز تقدم في هذه المسألة داخل اللجنة .

وعلمنا باهتمام شديد بالاقتراح الذي قدمه ممثل الأرجنتين الموقر ، السفير كامبورا ، والذي يدعو الى أن يصدر أعضاء مؤتمر نزع السلاح إعلانات رسمية من جانب واحد تفيد أن أيا منهم لم يوزع أسلحة في الفضاء الخارجي على أساس دائم . ويمكن أن يصبح تنفيذ هذا الاقتراح تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة ، مع ادخاله مزيدا من الانفتاح والشفافية في أنشطة الفضاء الخارجي المتصلة بالمسائل العسكرية . ولا تتطلب مثل هذه الخطوات المتخذة من جانب واحد تحققا بسبب طبيعتها المتعلقة ببناء الثقة ، وستكون نقطة انطلاق طيبة لمزيد من التدابير الجزئية المحددة المتخذة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

وإن حظر الأسلحة الكيميائية مسألة هامة أخرى أعتزم مناقشتها على نحو أكثر تفصيلا في بعض المناسبات الأخرى . ويأسف وفدي لأن مؤتمر نزع السلاح لم يحرز حتى الان الكثير من التقدم في عمله الموضوعي المتعلق بالعديد من البنود طوال عدد من السنين . ويبدو أن المؤتمر يبتعد ببطء عن الاضطلاع بمسؤولياته كهيئة تفاوضية . ونرى أنه ينبغي ايقاف هذه النزعة . ويعتقد وفد بلغاريا أنه قد آن الأوان لكي يضطلع مؤتمر نزع السلاح بإجراء ملموس بشأن جميع البنود ذات الأولوية المدرجة على جدول أعماله ، وهو مصمم على تقديم مساهمته من أجل تحقيق هذه الغاية .

الرئيس : أشكر ممثل بلغاريا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئيس . وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين الموجودة أمامي لهذا اليوم . أود أن أعرف ما إذا كان هناك أي عضو آخر يرغب في التكلم في هذه المرحلة .

لقد طلب ممثل سويسرا التكلم . ووفقا للمقرر الذي اتخذه المؤتمر في جلسته العامة ٤٣٦ ، فليتفضل بالكلام .

السيد أوشنير (سويسرا) : أشكركم ياسيادة الرئيس . ومع أطيب تمنياتنا لرئاسة ناجحة ، أود استرعاء انتباهكم بإيجاز وبكل تواضع واجب الى مشكلة ذات طبيعة إدارية الى حد ما ، لكنها ليست دون أهمية معينة لبلدنا . في يوم الاثنين الماضي ، احتفل الاتحاد الفدرالي السويسري بذكراه السنوية ٦٩٧ . ويعتبر الأول من آب/أغسطس في جميع أنحاء بلدنا عيدنا القومي . ولم يكن تجاهل هذا اليوم في الواقع عقبة رسمية بالنسبة لمقر الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح . والسؤال الذي ينشأ هو ما إذا كان لا يمكن ، تعبيرا عن مجاملة دولية ، ربما احترام بعد ظهر ذلك اليوم ، وأكرر ، بعد ظهر الأول من آب/أغسطس في المستقبل . هل يمكنكم تصور عقد اجتماع لمؤتمر دولي ، حتى في ظل مركز الأمم المتحدة في يوم عيد الاستقلال في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر في الاتحاد السوفياتي أو في ١٤ تموز/يوليه في باريس ؟

إننا لا نريد بالفعل أن نجعل من ذلك مسألة رسمية . وقد يبدو حتى للوهلة الأولى أن سكان جنيف ، فيما يتعلق بالسويسريين منهم ، لا يعيرون هم أيضا اهتماما كبيرا لهذا اليوم . ولكن ليس هذا صحيحا حقا وليست الحال كذلك بالتأكيد في البلديات المحيطة وفي بقية المدن والقرى البالغ عددها ٣ ٠٠٠ في جميع أنحاء البلاد . أما فيما يتعلق باجتماع الفريق العامل باء التابع للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية المعقود بعد ظهر يوم الاثنين ، فنأمل أن نكون ، بقبولنا الوقائع بصمت ، قد قدمنا مساهمة صغيرة جدا في تعجيل المفاوضات حول الموضوع ذي الصلة .

وحتى الآن يشكل ذلك ملحوظة هامشية مرت بخاطرنا بشأن المشكلة لمجرد وضعها في الاعتبار في عام ١٩٨٩ ، للعمل بها أو تركها ، ولا نتوقع أي رد رسمي عليها .

الرئيس : أشكر ممثل سويسرا على بيانه وعلى ما وجهه إليّ من تمنيات . وبصدد بيانه ، أود أن أوكد له أن المؤتمر يقدّر تماما ما تقدمه سلطات جنيف والسلطات السويسرية من حسن وفادة ، وأن استمرار عملنا أثناء الذكرى السنوية الفدرالية السويسرية لا ينبغي أن يؤوّل بأي حال من الأحوال بأنه يعني نسيان مثل هذا الحدث الهام .

عممت الأمانة اليوم ورقة غير رسمية تحتوي قائمة بالجلسات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع القادم ، وكالعادة ، لا يشكل الجدول الزمني الوارد فيها الا جدولا ارشاديا وهو بالتالي عرضة للتغيير اذا دعت الضرورة الى ذلك . وإذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : نظرا لعدم وجود أي عمل آخر لهذا اليوم ، أعتزم الآن رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٩ آب/أغسطس ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥

CD/PV.472
9 August 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة بقصر الامم في جنيف ،
يوم الثلاثاء الموافق ٩ آب/اغسطس ١٩٨٨ الساعة ١٠/-

الرئيس : السيد فيسبر لويس (اندونيسيا)

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : الآن تفتتح الجلسة العامة ٤٧٢ لمؤتمر نزع السلاح .

يبدأ المؤتمر اليوم النظر ، وفقا لبرنامج عمله ، في البند ٣ من جدول أعماله ، المعنون "منع الحرب النووية بما في ذلك كافة الأمور ذات الصلة" ، ولكن يجوز لأي وفد أن يثير أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر اذا رغب في ذلك ، وفقا للمادة ٣٠ من نظامه الداخلي .

أمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو المكسيك وبيرو وباكستان . الكلمة الآن لممثل المكسيك السفير غارسيا روبليس .

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، انه لمن دواعي سرور وفدي أن يراكم تترأسون مناقشاتنا خلال هذا الشهر ، الذي لا شك في أنه يمثل كل عام شهرا من أهم الشهور بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح ، ولا شك في أن المؤتمر سيستفيد مما تتميزون به ونعرفه تماما من خبرة ومعرفة بالموضوع ، ويمكنكم فيما يتعلق بوفدي الاعتماد على تعاوننا غير المشروط . كما أتوجه بتهانئي الى ممثل الهند المبجل الذي كان رئيسا للمؤتمر خلال الشهر الماضي ، وكذلك الى الممثلين الذين يشتركون في أعمال هذا المحفل لأول مرة .

ان الاجتماع الذي يعقده اليوم مؤتمر نزع السلاح هو الأول منذ يوم الجمعة الماضي ، ٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، الذي وافق الذكرى الخامسة والعشرين لتوقيع معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء في موسكو . وفي ذلك اليوم قدمت حكومات خمسة بلدان - اندونيسيا وبيرو وسري لانكا والمكسيك ويوغوسلافيا - من خلال ممثليها في مؤتمر نزع السلاح ، اقتراحا مشتركا بتعديل المعاهدة التي أشرت اليها لتوي والتي ترد في الوثيقة CD/852 ، للنظر فيه في مؤتمر تعقده أطراف المعاهدة وفقا لأحكام المادة الثانية منها ، اقتناعا منها بأن هذا أنسب شيء للاحتفال بمثل هذه الذكرى السعيدة .

ولهذا السبب أعلنت في ديباجة المعاهدة ، في وقت يرجع الى عام ١٩٦٣ ، عن تصميمها على السعي للتوصل الى وضع حد لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية ، وأؤكد هنا كلمة جميع ، ولمواصلة المفاوضات الرامية الى تحقيق هذه الغاية . وبعد ذلك بخمسة أعوام أي في عام ١٩٦٨ ، وقعت معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، التي تشير في ديباجتها الى ما أعربت عنه معاهدة موسكو التي أشرت اليها لتوي من تصميم الأطراف فيها ، كما تتضمن في المادة السادسة منها تعهدا "بمواصلة المفاوضات بحسن

نية حول تدابير فعالة تتصل بوقف سباق التسلح النووي في أقرب وقت ممكن ، وبنـــزع السلاح النووي" . وألقى الأمين العام للامم المتحدة في الجلسة الافتتاحية لدورة عـــام ١٩٧٣ بيانا أعلن فيه ما يلي :

"ما من مسألة في ميدان نزع السلاح حظيت بكل ما حظيت به مسألة وقـــف تجارب الأسلحة النووية من دراسة ومناقشة . وانني لأعتقد أن كل الجوانـــب التقنية والعلمية للمشكلة قد استقصيت تماما لدرجة أنه لم يعد يلـــزم الآن الا قرار سياسي لتحقيق الاتفاق النهائي" .

وقد أعرب المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النوويـــة ، في اعلانه الختامي الذي اعتمد بتوافق الآراء في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، عن " بالـــغ أسفه لعدم الاضطلاع الى الآن بعقد معاهدة للحظر الشامل المتعدد الأطراف للتجـــارب النووية تحظر جميع التجارب النووية من قبل جميع الدول في جميع البيئات الـــى الأبد" . ودعا جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية الى الاشتراك في التفاوض العاجـــل في مؤتمر نزع السلاح على مثل هذه المعاهدة وعقدها بوصف ذلك مسألة ذات أولويـــة عليا . كما أشار رؤساء دول أو حكومات البلدان الستة ـ الأرجنتين وتنزانيا والسويـــد والمكسيك والهند واليونان ، الذين اجتمعوا في عام ١٩٨٥ وأصدروا اعلانات مشتركـــة لتعزيز السلم ونزع السلاح ، اشارة صريحة منذ البداية الى ضرورة وضع حد لكل تجـــارب الأسلحة النووية . فورد في اعلان دلهي الذي تم اعتماده في العاصمة الهندية فـــي ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ ما يلي :

" كما نحث الدول الحائزة للاسلحة النووية على أن توقف فورا تجـــارب كل أنواع الاسلحة النووية وأن تعقد في وقت مبكر معاهدة لحظر التجـــارب النووية ، إذ أن مثل هذه المعاهدة ستكون خطوة كبرى نحو إنهاء التحديـــث المستمر للترسانات النووية " .

كما أعلنوا ما يلي في اعلان المكسيك المعتمد في مدينة إكستابا فـــي ٧ آب/ أغسطس ١٩٨٦ :

"ما زلنا على اقتناعنا بأنه ما من قضية أكثر الحاحا وأهمية اليـــوم من وضع حد لجميع تجارب الأسلحة النووية ، اذ أن التطوير النوعي والكمـــي للاسلحة النووية يؤدي الى تفاقم سباق التسلح ، وكلاهما سيكبحه الغاء تجـــارب الاسلحة النووية الغاء كاملا".

"ومن الواضح أيضا أن استمرار من في حوزتهم فعلا أسلحة نووية فـــي تطويرها يضير بالجهود المبذولة لمنع الدول الأخرى التي أحجمت حتى الآن عـــن احتياز الاسلحة النووية من احتيازها . ويتعين علينا الاقرار بأنه كما لا يمكـن شفاء مدمن العقاقير بحقنه بالمزيد منها ، لا يمكن انقاذ عالم أدمن الأسلحـــة من الحرب بتكديس الاسلحة الى ما لا نهاية ، فوقت التوقف هو الآن" .

وفي الاعلان الذي يحمل اسم عاصمة السويد حيث أعتمد في ٢١ شباط/فبراير من هذا العام ، أعلنوا ما يلي :

"ويتعين تدعيم الاتفاقات المتعلقة بتخفيض الترسانات النووية القائمة بتدابير حاسمة لكبح جماح استحداث أجيال جديدة لا تنفك تزداد ترويعا وتعقيدا من الأسلحة النووية . والتدبير الأوحد والأفعل هو انهاء جميع تجارب الأسلحة النووية من جانب جميع الدول . ومن شأن خطوة كهذه أن تكون ذات أهمية حاسمة ليس لتحقيق هذا الهدف فحسب بل وأيضا لمنع انتشار الأسلحة النووية الى بلدان أحجمت عن احتيازها حتى الآن .

"ولقد بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مفاوضات ثنائية بشأن التدرج في وضع حدود دنيا للتجارب النووية . وأي اتفاق يترك متسعا لاستمرار التجارب سيكون غير مقبول . ونشدد مرة أخرى على أنه قد طال بالفعل أمد انتظار وضع حظر شامل للتجارب . والى أن يتم هذا ، نكرر دعوتنا الى وقف جميع التجارب النووية فورا من جانب جميع الدول ".

وبصدد هذه المسألة ، أدرجت الجمعية العامة في ثلاثة قرارات اتخذتها على التوالي في الاعوام ١٩٨٥ و ١٩٨٦ و ١٩٨٧ توصيات توجتها في آخر هذه القرارات الثلاثة بطلب موجه الى الدول غير الحائزة للاسلحة النووية الاطراف في معاهدة موسكو " أن تقدم رسميا الى الحكومات الوديعة اقتراحا بالتعديلات بغية عقد مؤتمر في أقرب موعد ممكن للنظر في التعديلات المراد إدخالها على المعاهدة لتحويلها الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ."

وبغية تأمين متابعة هذا الطلب أو هذه التوصية قدم الممثلون الخمسة الذين أشرت اليهم في البداية ، باسم حكوماتهم ، اقتراح تعديل معاهدة موسكو لينظر فيه مؤتمر للاطراف في المعاهدة ينعقد لهذا الغرض ، بمجرد أن يطلب ثلث الاطراف أو أكثر عقد مثل هذا المؤتمر ، وهو شرط نأمل أن يتحقق هذا العام بالذات .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : شكرا لممثل المكسيك على بيانه وعلى ما وجهه للرئيس من كلمات رقيقة . الكلمة الآن لممثل بيرو السفير دي ريفيرو .

السيد دي ريفيرو (بيرو) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة عن الانكليزية) : سيادة الرئيس ، اود بادئ ذي بدء ان اعرب عن ارتياح وفدى لرؤيتكم تترأسون اعمالنا خلال هذا الشهر ، ولا نشك في أن خبرتكم الغنية وبراعتكم العظيمة سيساهمان مساهمة كبيرة في المسعى المشترك الذي يجمعنا هنا جميعا في محفل التفاوض هذا .

إن الصعوبات الخطيرة التي تواجه مؤتمر نزع السلاح في انجاز ولايته في إطار البند ١ من جدول اعماله ، المعنون " وقف التجارب النووية وقفا تاما " ، اثبات بليغ لاستمرار من يفترض انهم تعهدوا بالتفاوض على تدابير متعددة الاطراف لنزع السلاح في هذا المحفل في اتباع مواقفهم بدون تغيير ، كما تبين هذه الصعوبات بوضوح اوجه القصور المتأصلة في مؤتمر نزع السلاح فيما يتعلق بالاهتمام بالنداء الجماعي الموجه من شعوب العالم لوقف التجارب النووية في جميع البيئات وبمراعاته على نحو افضل. فلو قررت جميع الحكومات تنظيم استفتاء عالمي لوجد ان اجابة الاغلبية الساحقة من مواطني جميع البلدان هي بلا ادنى شك تأييد وقف التجارب النووية فورا ثم حظرها . والى حد ما يعني تجنب مؤتمر نزع السلاح بانتظام هذه الحاجة العاجلة انه يدير ظهره للحقيقة ويتجاهل نداء المجتمع الدولي ، ويرد عليه بتصور جامد للامن القومي يقوم على اساس سياسة القوة لا على اساس شكل شامل من الامن على اساس المساواة ينبثق من اتباع نهج ديمقراطي في العلاقات الدولية .

وقد دللت مجموعة الـ ٢١ في هذا الصدد على مرونة وانفتاح عظيمين ، فقد قدمت تنازلات واتبعت مؤخرا مواقف ابعد ما يكون عن موقفها الاصلي ، بل ان هناك فارقا عظيما بين ما طرحته المجموعة في الوثيقة CD/492 المؤرخة في آذار/ مارس ١٩٨٤ ، التي طالبت بالبدء فورا في مفاوضات متعددة الاطراف ، وموقفها الذي اعربت عنه في شهر نيسان/ابريل من هذا العام في الوثيقة CD/829 ، حيث طلبت انشاء لجنة مخصصة هدفها اجراء مفاوضات متعددة الاطراف ، بدون اي اشارة الى ضرورة اجرائها فورا .

ومن المهم ان تعرف شعوب العالم ان ما يجعل مؤتمر نزع السلاح يتهرب من مسؤلياته بصدد وقف التجارب النووية وقفا تاما ليس تشدد مجموعة الـ ٢١ او افتقارها للواقعية وانما عناد من يتمادون بكل ما في ترساناتهم من اسلحة نووية ، في اتباع مواقف معقدة تقوم على اساس أفكار نظرية مما يمثل ضربة قاصمة لنظام منع انتشار الاسلحة النووية . وتعتقد بيرو ان مشروع الولاية الوارد في وثيقة مجموعة الـ ٢١ (CD/829) محايد تماما وانه انسب ما يمكن للمواقف المحددة التي قد تتخذها الدول الممثلة في هذا المحفل . ورغم اقرارنا بان مشروع الولاية هذه يتضمن التزاما بالمفاوضات المتعددة الاطراف مستقبلا فانه لا يحتّم ان تجري فورا ، ولا يحدد خطاها ، فهو بعبارة اخرى يحقق توازنا بين المصالح الفردية ومصالح المجتمع الدولي عموما . وفي هذا الصدد سيبدو أي تأخير او تشبث بمواقف متشددة غير مفهوم وغير منطقي في اعين الرأي العام العالمي ، وسيقلل بالطبع مع الزمن من الدور الذي يلعبه هذا المحفل في عملية نزع السلاح .

ولاسباب اهمها أن جهود مؤتمر نزع السلاح لانشاء لجنة مخصصة لوقف التجارب النووية وقفا تاما قد أحبطت مرارا ، تعمل بيرو منذ عام ١٩٨٥ مع اندونيسيا وسري لانكا والمكسيك ويوغوسلافيا على الترويج لفكرة عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، ونتيجة لهذه العملية المتدرجة المتأنية ، التي قادها مناضل لا يني من اجل نزع السلاح هو السفير الفونسو غارسيا روبليس ، نقل ممثلو هذه البلدان الخمسة في الاسبوع الماضي الى الدول الوديعة اقتراحا بتعديل ، بالاضافة الى طلب الدعوة الى عقد مؤتمر للاطراف للنظر في اقتراحهم . كما ايدت حكومة فنزويلا هذه المبادرة . وهذا الصباح ابلغ سفير الاتحاد السوفياتي المبجل السيد يوري نازاركين مقدمي مشروع التعديل بما اتخذه بلده من خطوات بوصفه دولة وديعة لبدء الاجراءات المنصوص عليها في المادة الثانية من المعاهدة المذكورة . ونأمل ان تتخذ الدولتان الوديعتان الاخريان اجراءات مماثلة . وليس هذا النهج ازاء التعديل ردا عاطفيا على ما ابدته دولة عظمى من معارضة عنيدة ، وانما عمل ينبثق من حكم من احكام معاهدة عام ١٩٦٣ ينص على عقد اتفاق حول المسألة . ومن المأمول بالتالي ان ترتفع الدول الوديعة الى مستوى التزاماتها وتمهد الطريق لعقد هذا المؤتمر الاستعراضي .

وتواصل اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية عملها بطريقة عادية على ما يبدو ، ولكن لدينا انطباعا بانها قد تباطأت ، او على الاقل ان الدول الحائزة للاسلحة الكيميائية الممثلة في المؤتمر تفتقر حتى الان الى الارادة السياسية الكافية لتذليل الاختلافات المتبقية في مجالات حاسمة معينة . وكمساهمة في بناء الثقة وبما يتفق تماما مع ما تؤيده بيرو من صراحة في مجال الانشطة العسكرية ، يسرني ان اعلن اليوم في هذا المحفل ان بلدي لا يمتلك او ينتج اسلحة كيميائية ، ومن ثم عندما نقول ان الاتفاقية المقبلة يجب ان تتضمن آلية تعويضية فاننا نعني انها يجب ان تتضمن احكاما تستخدم اذا ما اصبحت الاتفاقية باطلة ، اي ان احكامها لا ينبغي باي حال ان تعطي الدول الاطراف التي تمتلك اسلحة كيميائية مبررات لزيادة ترساناتها خلال فترة التدمير المقرر ان تستمر عشرة اعوام ، كما ينبغي لها الا تستحدث او تنتج او تجرب انواعا جديدة من الاسلحة الكيميائية . فاذا ما بقيت في ترسانات الاسلحة الكيميائية لدولة طرف او اكثر اي اسلحة كيميائية بعد انتهاء هذه الفترة تصبح الاتفاقية باطلة لانها فقدت سبب وجودها ، ومن ثم تنقضي الالتزامات التي دخلت فيها كل الدول .

وقد عرض سفير كندا المبجل في الاسبوع الماضي موقف بلده فيما يتعلق بالولاية والمراقبة ، وأبدى تعليقات يعتبرها بلدي مناسبة جدا . ففيما يتعلق بشركة تابعة تعمل في اقليم ينتمي الى دولة طرف او يقع تحت ادارتها او مسؤوليتها الدولية من الواضح انه على هذه الدولة تطبيق تشريعاتها السارية ، ولكن يمكن استكمال ذلك باقامة سبيلين للتعاون بغية سد الطرق غير المباشرة للتحايل على الاتفاقية ، ونحن

اذ نقول هذا نشير بالتحديد الى التعاون الثنائي بين الدولة الطرف والدولة التي بها مقر الشركة الرئيسية ، سواء كانت هذه الدولة طرفا في الاتفاقية أم لا ، والى التعاون المتعدد الأطراف من خلال المنظمة الدولية المقبلة اذا ما اتضح أن التعاون الثنائي غير عملي أو كاف . فالمهم ألاّ يترك لدولة طرف عذر يعفيها من التزاماتها بصدد شركة تستضيفها بأي صورة ، لها دور في صناعة الكيماويات .

ولقد أصبح منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي بندا ذا أولوية في جدول أعمالنا ، ورغم ذلك ما زال تناول هذا الموضوع معقدا بسبب تنوع ما ينطوي عليه من مصالح وبسبب وجود اطار قانوني يضم ، رغم نقائصه ، عددا كبيرا من الدول . وقد قدمت الكثير من الاقتراحات لمنع ما أطلقت عليه الصحافة اسم "حرب النجوم" ، بيد أن الواقع هو ، بغض النظر عن ردود الأفعال المبالغ فيها لخطر تحول هذا التهديد الى حقيقة ، أن المسائل لم تخرج بعد عن سيطرتنا لحسن الحظ ، وأن المفاوضات مستمرة في الوقت نفسه بين الدولتين العظميين للتوصل الى حل وسط يبعد الخطر المباشر .

فمن المرجح جدا أن الاعتقاد السائد عندما اعتمدت معاهدة المبادىء المنظمة لانشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي بما في ذلك القمر والاجرام السماوية الاخرى كان أن هذه المعاهدة كفيلة باستبعاد التنافس العسكري في الفضاء الخارجي ، ولكن هذا لم يتحقق لسوء الحظ ، فالعلم والتكنولوجيا يطرحان أمامنا تحدّيا جديدا ، فأصبحت معاهدة عام ١٩٦٧ شاهدا على الطابع النسبي للاتفاقات المندرجة تحت مذهب الحد من الاسلحة . صحيح أنها ليست سيئة كصك متعدد الأطراف وأنها لا تغفل الأساسيات ، ولكنها معاهدة صحيحة في زمنها وتتفق مع الديناميات التي يفرضها دائما التطور العلمي والتكنولوجي . وقد كان هذا بالذات هو السبب الذي حدا ببيرو في هذا المحفل في آب/أغسطس ١٩٨٧ الى أن تشير ضرورة تعديل المعاهدة ، والآن في يدينا مشروع من فنزويلا . وعندما أثارت بيرو في العام الماضي مسألة تعديل معاهدة عام ١٩٦٧ أكدت حينئذ ضرورة حظر وضع أي جهاز يحمل أي نوع من الاسلحة في مدار ، وهذا المنهج يتسم بالمزيد من الصفة النفعية السريعة العملية ، فهو لا يسعى الى تحديد الاسلحة الفضائية لأن هذا لن يقل في صعوبته عن محاولة التوصل الى تعريف مقبول عموما من الجميع للأسلحة الموضوعة على الأرض . فالحيز أو المنطقة اللذان يعمل فيهما أي سلاح ليست لهما نفس أهمية وظيفته وأثره كسلاح ، بالاضافة الى وجود قصد عدواني دائما . ومن ثم ليس من المهم التمييز بين الصفة الدائمة وشبه الدائمة لوجود جهاز يحمل أي نوع من الاسلحة في الفضاء ، ولا المبدأ الذي يعمل وفقا له . فنظرا لأن وضع سلاح ما في مدار ليس السبيل الوحيد لاحداث أثر في الفضاء يلزم تحويل الالتزامات الاساسية بموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية الى أساس متعدد الاطراف ، بغية استبعاد أي امكانية للتحايل على روح معاهدة عام ١٩٦٧ التي تقصر استخدام الفضاء الخارجي على الاغراض السلمية .

والتحقق هو تعبير عن الثقة المتبادلة والمطلوب منه توليد ثقة أكبر ، فهو ليس نشاطا على غرار أنشطة الشرطة ، وانما وظيفته الرئيسية هي الردع ، فهو لا يشير الى النوايا المقبلة للدول ، وانما يقتصر على الكشف عن عدم الامتثال سواء بفعل أو بإغفال . وهذه الملاحظة العارضة تنطبق على البند ٥ من جدول أعمالنا ، ويمكن أن يجري التحقق في الفضاء الخارجي باستخدام وسائل التحقق الوطنية وكذلك عن طريق العمل المتعدد الأطراف . ولما كانت معاهدة عام ١٩٦٧ تقوم أساسا على وسائل التحقق الوطنية فمن الواضح أنه يلزم ، اذا ما أريد تعديلها ، ايلاء الأولوية للتحقق المتعدد الأطراف ، وبالتالي ينبغي أن تتضمن تعديلات معاهدة عام ١٩٦٧ ، بالاضافة الى تحسين آلية التحقق القائمة ، أحكاما صريحة تتصل بمؤتمرات الاستعراض لكي يتسنى للدول الأطراف التي بامكانها اجراء اصلاحات داخلية تكييف آليات التحقق مع مستلزمات العلم والتكنولوجيا . والخبرة الهامة المكتسبة في عام ١٩٨٦ بمناسبة المؤتمر الاستعراضي الثاني للأطراف في معاهدة عام ١٩٧٢ للأسلحة البيولوجية والتكسينية هي مثال نافع جدا وحافز قوي لما يمكن عمله عندما تتوفر لدى الدول الارادة السياسية اللازمة .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : شكرا لممثل بيرو على بيانه وعلى ما وجهه للرئيس من كلمات رقيقة . الكلمة الآن لممثل باكستان السيد إزدي .

السيد عاصف ازدي (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، أود أن أبدأ بياني بتهنئتكم على توليكم رئاسة المؤتمر لشهر آب/أغسطس ، وأن أذكر أن باكستان وأندونيسيا ، بصفتهما بلدين آسيويين شقيقين تربطهما معاً روابط عقيدة مشتركة ، لهما سجل حافل بالتعاون في المحافل الدولية . وأود أو أؤكد لكم مساندتنا التامة في أدائكم لواجباتكم الهامة ، ونحن إذ نعلم براعتكم وخبراتكم الدبلوماسية نعرب عن ثقتنا أن أعمال المؤتمر خلال هذا الشهر ستوجه بدرجة قصوى من الكفاءة .

كما أود أن أعرب عن تقديري لما أبداه سلفكم المبجل السفير تيجا من الهند خلال الشهر الماضي من توجيه قدير لأعمال المؤتمر . وقد حرم المؤتمر برحيله فضلاً عن رحيل السفير تن تون من بورما والسفير مايستر من هنغاريا من حنكة ثلاثة من أبرز رؤساء الوفود ، إذ قدم كل منهم مساهمات هامة في أعمالنا ، ونتقدم لهم بأفضل أمانينا بالتوفيق في مهامهم وحياتهم الوظيفية مستقبلاً .

لقد وافق يوم الجمعة الماضي العيد الخامس والعشرين لتوقيع معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، التي كان توقيعها في ٥ آب/أغسطس منذ ربع قرن مضى لحظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء حدثاً تاريخياً ، فلقيت ترحيباً واسع النطاق باعتبار أنها أزالت خطر السقاطة المشعة على صحة الانسان وبقاء البشرية .

كما قوبلت معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية بالترحاب لما أثارته من آمال في اتخاذ المزيد من الخطوات على طريق نزع السلاح النووي ، فقد توقع المجتمع الدولي اتخاذ المزيد من التدابير لتبديد شبح الكارثة النووية المخيم على العالم أجمع . وقد أعرب يو ثانت الأمين العام للأمم المتحدة حينئذ عن هذا الشعور حينما أعرب عن أمله في اتخاذ المزيد من الخطوات لوقف كل التفجيرات التفجيرية النووية الى الأبد ومنع استمرار انتشار الأسلحة النووية وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق جغرافية شتى من العالم .

ولقد أعربت حكومة باكستان ، وقت توقيع معاهدة الحظر الجزئي للأسلحة النووية ، عن أملها القوي في أن تلي المعاهدة في القريب العاجل اتفاقات لوقف التجارب تحت سطح الأرض ولمنع استمرار انتشار الأسلحة النووية ، وأوضحت أنه ما لم تتخذ هذه التدابير وغيرها من تدابير نزع السلاح النووي فقد يتبين في نهاية المطاف أن هذه المعاهدة ، رغم أنها في حد ذاتها أمر جدير بالترحيب ، ليست لها إلا قيمة وهمية في تبديد مخاوف الحرب النووية .

وعندما ننظر الى ما طرأ من تطورات في ربع القرن الماضي لا مفر لنا من استنتاج أن أغلب ما ثار من توقعات وقت توقيع المعاهدة لم يتحقق ، فما زال هدف حظر التجارب حظراً شاملاً بعيد المنال ، ولم تتباطأ خطى التجارب النووية منذ توقيع المعاهدة ، بل أصبحت تجري بمزيد من النشاط ، وأصبحت الترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية أكبر اليوم مما كانت في عام ١٩٦٣ . وفي هذا الجو القاتم يمثل بدء نفاذ معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى لإزالة فئة كاملة من الأسلحة النووية شعاعاً من الأمل ، فالعالم ينتظر الآن أن يعقد عما قريب اتفاق بين الدولتين العظميين من أجل ما وعد به من تخفيض أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . ولكن أثر أي تخفيض كمي من هذا النوع قد يبطل إذا ما امتد سباق التسلح الى الفضاء الخارجي أو بُذلت جهود لتعويض هذه التخفيضات بإجراء تحسينات نوعية في الأسلحة النووية .

وسباق التسلح يستمد اليوم قوته الدافعة ، إلى حد كبير جداً ، من الجهود الرامية الى تحسين الأسلحة النووية تحسيناً نوعياً ، الأمر الذي يعتمد بدوره على مواصلة التجارب النووية . ومن ثم إذا أوقفت التجارب النووية تنكسر حلقة رئيسية في سباق التسلح النووي ، مما يجعل حظر التجارب النووية حظرا شاملاً أهم خطوة من وجهة نظر وقف التطوير النوعي للأسلحة النووية ، يضاف الى هذا أنه سيكون ضابطا فعالاً للغاية لانتشار هذه الأسلحة أفقياً . ولهذين السببين ، أولا بإبطاء السباق من أجل التوصل الى أنواع جديدة أكثر تقدما من الأسلحة النووية وثانيا بتقوية نظام عدم الانتشار سيشكل حظر التجارب النووية حظرا شاملاً خطوة كبرى نحو نزع السلاح النووي .

فحظر التجارب النووية حظرا شاملاً تدبير لا غنى عنه لإبطاء سباق التسلح ووقفه وعكس اتجاهه ، فضلاً عن أنه إمكانية واقعية إذا ما وجدت الإرادة السياسية ، إذ لم تعد هنالك أي عقبات تقنية أمام مثل هذا الحظر ولم يعد بالإمكان استخدام قضايا التحقق لتأجيل هذه المفاوضات ، إذ يمكن في رأي الخبراء التعرّف على التفجيرات النووية وكشفها حتى اذا لم تتجاوز قوتها كيلوطناً واحداً ، مما يستبعد إمكانية مواصلة ما يلزم من التجارب الهامة العسكرية سراً من أجل استحداث تصميمات جديدة للأسلحة وأجيال جديدة من الأسلحة النووية والأسلحة المبتكرة ، وهي أمور أصبحت الآن الغرض الرئيسي للتجارب النووية .

وليس لدى وفدي أسباب وجيهة تدعوه الى الاعتقاد بأن المفاوضات الجارية التي تقوم على أساس خطوة بخطوة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التجارب النووية ستجعل غاية حظر التجارب حظرا شاملاً أقرب من ذي قبل ، بل على العكس يمكن لهذه المحادثات تأجيل مثل هذا الحظر ، إذ أن عتبة القوة التي حددتها بمقدار ١٥٠ كيلوطنا معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية عالية بما يكفي لإتاحة إجراء كل التجارب اللازمة لتحسين الأسلحة النووية نوعيا ، إذ أن التقنيات الجديدة كافية تماما للتحقق من التجارب الأقل قوة بكثير من هذه العتبة . ولذا لن يكون للتصديق على هاتين المعاهدتين ، المفروض أن يتحقق في المرحلة الأولى من المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، تأثير ذو بال في تقييد برامج الأسلحة النووية للطرفين ولن يلبي توقعات المجتمع الدولي . وعلى نفس المنوال فإن أي تخفيض في عدد وقوة التفجيرات النووية الجوفية لا يكبح التطوير النوعي للأسلحة النووية ، ولا يعقد في سياق حظر شامل للتجارب في إطار فترة قصيرة ، سيعتبر محاولة لإضفاء غلة الشرعية على التجارب النووية لزمن طويل في المستقبل بدلاً من أن يعتبر خطوة ذات قيمة نحو التوصل الى حظر شامل .

إن أي تأخير آخر في التوصل الى حظر شامل للتجارب سيضر بقضية نزع السلاح ، فضلاً عن أنه محفوف بمخاطر إضعاف نظام عدم الانتشار . ومن ثم يتعين بدء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر التجارب حظرا شاملاً بدون تأخير في هذا المؤتمر . وقد قدمت مجموعة الـ ٢١ في شهر نيسان/ابريل الماضي اقتراحا بناءً ورد في الوثيقة CD/829 بولاية للجنة مخصصة تنشأ في إطار البند ١ . ويعكس اقتراحها هذا ، الذي ما زال قائما ، روح الأخذ والعطاء ، فضلا عن أنه برهان آخر على مرونة مجموعتنا في هذه المسألة ، ولكن من سوء الحظ أن هذه الروح لم تجد حتى الآن نظيرها من جانب المجموعة الغربية .

وقد أكدت عدة وفود في الشهر الماضي أهمية معاهدة عدم الانتشار ، بمناسبة الذكرى العشرين لتوقيعها والتزام باكستان بقضية عدم الانتشار قديم العهد وحازم لا يتزعزع . وقد حذر رئيس جمهورية باكستان في عام ١٩٦٢ في خطابه أمام الدورة السابعة عشرة للجمعية العامة للامم المتحدة من "الخطر الواضح القائم المتمثل في انتشار الأسلحة النووية" ، وأكد أن سباق التسلح النووي سيصل حتما الى أجزاء أخرى في العالم في المستقبل القريب ما لم تتخذ الامم المتحدة اجراءات فعالة وعاجلة ضد انتشار الأسلحة النووية . كما قال ان هذا الخطر المخيم يتطلب من الجمعية العامة ان تنظر على سبيل العجلة في عقد معاهدة لحظر استمرار انتشار الاسلحة النووية .

ورغم أن معاهدة عدم الانتشار تمييزية ولا تحقق المساواة فقد صوتنا مؤيدين للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في عام ١٩٦٨ للتوصية بها ، اذ أيدنا أهدافها تأييدا تاما ، ولاحظنا الالتزام الأساسي في المعاهدة ، الوارد في المادة الثانية منها . ونحن على اقتناع بأن انتشار الاسلحة النووية إلى ما هو أكثر من الدول الخمس الحائزة حاليا على الاسلحة النووية سيزيد من احساس عدم الأمن في عالمنا حتى عما هو عليه حاليا . ولذا نود أن نرى نظام عدم الانتشار الحالي يصان ويقوى . وستزداد موثوقية معاهدة عدم الانتشار اذا ما ارتفعت الدول الحائزة للاسلحة النووية باخلاص الى مستوى الالتزامات التي قطعتها على نفسها في المعاهدة بشأن التوصل الى حظر شامل للتجارب ونزع السلاح النووي والتعاون مع الدول غير الحائزة للاسلحة النووية في التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية .

ولكن معاهدة عدم الانتشار ليست الا عنصرا واحدا في نظام فعال لعدم الانتشار . فلكي يكون نظام عدم الانتشار شاملا مستديما قادرا على البقاء يجب اتخاذ تدابير أخرى على الصعيد العالمي والاقليمي لطمأنة الدول غير الحائزة للاسلحة النووية فيما يتعلق بمشاغلها الامنية ، وتوفير تأكيدات لها بأنه لن توضع عراقيل في سبيل برامجها السلمية للطاقة النووية . وقد أعلن وزير خارجية باكستان في البيان الذي ألقاه أمام الدورة الثالثة والعشرين للجمعية العامة في عام ١٩٦٨ ما يلي :

"من الواضح - وكما أقر أهم من صاغوا المعاهدة - أنها ليست سوى الخطوة الاولى نحو عدم انتشار الاسلحة النووية ، فما لم تكملها تدابير أخرى تشكل هي الاخرى جزءا لا يتجزأ في عملية التوصل الى نظام لعدم الانتشار فستقل قوتها وقدرتها على البقاء" .

وقد بذلت باكستان جهودا متسقة دائما للتوصل الى تقوية نظام عدم الانتشار عن طريق اتخاذ تدابير اضافية مثل انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في أجزاء شتى من العالم واعطاء تأكيدات لتأمين الدول غير الحائزة للاسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، وتشجيع التعاون في استخدام التكنولوجيا النووية في الاغراض السلمية .

واننا لنرحب بما اتخذته بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة جنوب المحيط الهادي من خطوات لكي يظل اقليم كل منهما خاليا من الاسلحة النووية ، ونأمل أن تضطلع الدول المعنية الحائزة للاسلحة النووية في وقت قريب بالالتزامات القانونية الضرورية لاحترام المركز الخالي من الاسلحة النووية لكل من هذين الاقليمين . كما نشيد بحرارة بما اتخذته الأرجنتين والبرازيل على الصعيد الثنائي من خطوات لحماية اقليميهما من خطر ادخال الاسلحة النووية وتعزيز تهيئة جو من الثقة المتبادلة المتزايدة في الميدان النووي ، فضربتا بها مثلا جديرا بالاحتذاء في شتى أجزاء العالم .

أما في اقليم جنوبي آسيا فتبذل باكستان جهودا لا تني لكي تظل المنطقة خالية من الاسلحة النووية ولتشجيع الثقة المتبادلة بين بلدان المنطقة حول البرامج النووية لكل منها ، فمشاغل الانتشار النووي في جنوبي آسيا تنبثق من تاريخ يتميز بالتوترات والمنازعات الاقليمية ، وتتغذى على الشكوك المتبادلة بصدد البرامج النووية ، ومن ثم لا يمكن معالجة هذه المشكلة علاجا فعالا الا باتباع نهج اقليمي ، وهذا هو النهج الذي تتبعه باكستان . وقد اعلنت كل دول جنوبي آسيا على أعلى المستويات عن عزمها على عدم احتياز أو انتاج أسلحة نووية ، وما يلزم الآن هو تحويل هذه الاعلانات الصادرة من طرف واحد الى تعهدات قانونية ملزمة . وقد قدمنا عددا من الاقتراحات في هذا الصدد ، وما زلنا على استعداد للانضمام الى معاهدة عدم الانتشار اذا ما انضمت اليها الهند وفي نفس الوقت ، ولقبول تطبيق الضمانات الشاملة النطاق على برامجنا النووية اذا ما وافقت الهند على ذلك وفي نفس الوقت ؛ ولعقد اتفاق ثنائي مع الهند على أن يقوم كل منا بالتفتيش على المرافق النووية للطرف الآخر ؛ ولاصدار اعلان مشترك مع الهند ننبذ فيه الاسلحة النووية ؛ وللدخول في معاهدة ثنائية مع الهند لحظر التجارب النووية .

اننا على استعداد لقبول أي اتفاق عادل غير تمييزي يتضمن ترتيبات فعالة للتحقق ، ويلزم بلدان المنطقة قانونا بعدم احتياز أو انتاج الاسلحة النووية . وبغية استكشاف امكانية التوصل الى مثل هذا الاتفاق اقترحنا في العام الماضي عقد مؤتمر لعدم الانتشار النووي في جنوبي آسيا تحت اشراف الامم المتحدة ، على أن تشترك فيه دول المنطقة بالاضافة الى الدول المهتمة الاخرى .

وقد بادرت باكستان في عام ١٩٧٤ ، بعد أن أجرت الهند تفجيرها النووي ، باقتراح انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوبي آسيا ، ولقي هذا الاقتراح من حيث المبدأ تأييد الجمعية العامة للامم المتحدة في كل من دوراتها السنوية منذ ذلك الحين ، ويتمتع بتأييد متزايد على الدوام من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، اذ أن إقليم جنوبي آسيا اقليم متميز من الجانبين السياسي - الجغرافي والتاريخي ،

وقد أعلنت الدول الواقعة في الاقليم من طرف واحد أنها لن تنتج أو تحتاز أسلحة نووية . ومن ثم توجد الظروف اللازمة لانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوبي آسيا .

واننا لنرحب بتزايد الاعتراف بالجوانب الاقليمية للمشكلة النووية في جنوبي آسيا وبتزايد التأييد في الآونة الاخيرة لفكرة الحل الاقليمي ، وفي نفس الوقت ما زالت اقتراحاتنا التي ترمي الى ابقاء المنطقة خالية من الاسلحة النووية قائمة .

وفضلا عن هذا يتطلب أي نظام فعال لعدم الانتشار طمأنة الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ، فيما يتعلق بمشاغلها الأمنية اذ أن الاعلانات الحالية الصادرة من طرف واحد ، من أربع من الدول الخمس الحائزة للاسلحة النووية ، بشأن الامتناع عن استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للاسلحة النووية مثقلة بالشروط والاشتراطات والاستثناءات ولا يقصد منها قطعا تعزيز الاحساس بالأمن بين الدول التي تخلت طوعا وبلا شرط عن خيار الاسلحة النووي ، وما من شك في أن وصول مؤتمر نزع السلاح الى طريق مسدود بشأن هذه المسألة أمر مؤسف للغاية .

فمنذ أقل من شهرين انتهت الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، بعد ان استمرت أربعة أسابيع تداولت فيها بلدان العالم حول قضايا لا تؤثر فقط في أمنها وبقائها فرادى وإنما أيضا حول تهديد الفناء النووي الذي يخيم على كوكبنا بأسره ، فأكد الوفد تلو الوفد العلاقة الوثيقة القائمة بين نزع السلاح والتنمية والأمن وحثوا على تقوية عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف . ويجب على مؤتمر نزع السلاح بوصفه محفل التفاوض الوحيد المتعدد الأطراف المتاح لدى المجتمع الدولي الاهتمام بهذا النداء ، فيجب علينا تناول جدول أعمالنا بتصميم متجدد وإحساس أكبر بالإلحاح . فإذا ما توفرت الإرادة السياسية لدى كل أعضاء المؤتمر واتبعوا نهجا بناء فلن يكون هناك ما يحول بين المؤتمر وإنجاز الدور المتوقع منه .

ومن الطبيعي أن يكون عجز الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح عن اعتماد وثيقة ختامية مبعثا لخيبة الأمل ، بيد أن ما جرى من نقاش طويل ومفاوضات مكثفة حول المشروع المقدم من رئيس اللجنة الجامعة لم يضع سدى . صحيح أن هذه المناقشات أبرزت الاختلافات القائمة حول مسائل جوهرية معينة ، ولكنها كشفت أيضا عن وجود اتفاق على الكثير من القضايا الهامة وعن ظهور بوادر توافق في الآراء حول عدد آخر غيرها .

وهذه مكاسب حقيقية وإن لم تكن مثيرة ، وعلينا نحن الآن الحفاظ عليها واتخاذها أساسا نبني عليه . وقد أبديت إشارة بالفعل في هذا المؤتمر إلى توافق الآراء الضمني المتجسد في أجزاء من مشروع الوثيقة الختامية ، وأود بصفة خاصة الإشارة الى بيان السفير كوستوف من بلغاريا في الاسبوع الماضي ، الذي لاحظ فيه إمكانية استخدام صيغة توافق الآراء الوليد الواردة في الوثيقة كنقطة بدء لمواصلة العمل في مجال نزع السلاح .

وقد استند المؤتمر نفسه الى هذه الصيغة عندما قرر إعادة إنشاء اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح في ١٩ تموز/يوليه . وكما لاحظ رئيس المؤتمر لشهر تموز/يوليه السفير تيجا من الهند في البيانات التي ألقاها في ١٢ و١٤ و١٩ تموز/يوليه تتضمن ولاية اللجنة الصيغة الواردة في مشروع الوثيقة الختامية . ولا شك في أننا سنسمع المزيد عن الوثيقة في الأسابيع والشهور القادمة ولا سيما في الدورة العادية القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، عندما تجري متابعة أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

كما بينت هذه الدورة الاستثنائية تقاربا متزايدا في الآراء على توسيع جدول الأعمال المتعدد الأطراف المتعلق بنزع السلاح في الأعوام القادمة وعلى الحاجة الى اتباع نهج متعدد الأبعاد إزاء هذه القضايا ، مع التحرك قدما في الوقت نفسه على جبهة عريضة ، بما في ذلك الخطوات التبعية . وكلنا ثقة ان هذه الاتجاهات ستكون ذات تأثير إيجابي على عملية نزع السلاح .

إن مسألة تطبيق تكنولوجيات جديدة على استحداث الجديد من الأسلحة ومنظومات الأسلحة ستثار بصفة متزايدة في أعمال نزع السلاح ، ففي الشهر الماضي اقترنت الأسلحة التي تقوم على تكنولوجيا بالغة التقدم بخطأ في الحسابات فكانت نتيجة اقترانهما فاجعة بالنسبة لركاب طائرة مدنية أبرياء . وليس من المستحيل تصور كارثة تحيق بالعالم أجمع تقع نتيجة خطأ إنساني أو خطأ في الحساب أو حادثة فيما يتعلق بمعدات تقوم على تكنولوجيا بالغة التقدم . وقد كان الواجب منذ زمن طويل هو وضع كوابح على أنشطة البحث والتطوير الموجهة الى استحداث أسلحة جديدة ، وينبغي النظر جديا في هذا .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : شكرا لممثل باكستان على بيانه وعلى ما وجهه للرئاسة من كلمات رقيقة . بهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . هل هناك أي عضو يود ان يتحدث في هذه المرحلة؟ أرى سفير فنزويلا المبجل يود أخذ الكلمة .

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة عن الانكليزية) : إن فنزويلا كما تعلمون من البلدان التي تدعو ، مع أندونيسيا وبيرو

وسري لانكا والمكسيك ويوغوسلافيا ، لمبادرة ترمي الى تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية بهدف تحويلها إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . وبالتالي قدمت فنزويلا والبلدان الاخرى التي ذكرتها لتوي في الجمعية العامة للامم المتحدة مشاريع قرارات شتى نظرت فيها الجمعية العامة ولقيت تاييدا متزايدا ، كانت نتيجتها ان أحدث هذه المشاريع ، الذي أصبح باعتماده القرار ٤٢/٣٦ ، قد اعتمد بتأييد الجميع ، ولم يصوت ضده إلا الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . وما زالت فنزويلا جزءا من هذه المبادرة وهي تساندها وتشارك فيها تماما ولكن لا بد ان أعضاء مؤتمر نزع السلاح قد لاحظوا ان فنزويلا ليست من البلدان التي وقعت الرسالة الواردة في الوثيقة CD/852 التي وزعت هذا الصباح ، والتي أشار اليها هذا الصباح إشارة صريحة ممثل المكسيك المبجل السفير غارسيا روبليس . وليس السبب الذي حدا بي إلى عدم التوقيع مع الممثلين الآخرين المبجلين ، أي ممثلي أندونيسيا وبيرو وسري لانكا والمكسيك ويوغوسلافيا ، على صلة بجوهر المبادرة التي تتمتع بتأييد فنزويلا بحماس ، كما سبق لي ان قلت . فالواقع ان فنزويلا لم توقع الرسالة لاسباب تتعلق بالشكل ، لان حكومة فنزويلا ارتأت ، نظرا لاهمية هذه المسألة والآثار المترتبة عليها ، ومراعاة لرتبة الموجهة اليهم ، أنه كان ينبغي لوزير الخارجية نفسه توقيع الرسالة وإرسالها الى وزراء خارجية الدول الوديعة الثلاث . ولذا أرسل الدكتور خيرمان نافا كاريو وزير خارجية فنزويلا ، يوم ٤ آب/أغسطس أي عشية الذكرى الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، الرسالة التالية الى وزراء الخارجية ، أي الى وزير الدولة ووزير الدولة للشؤون الخارجية ووزير الشؤون الخارجية :

"صاحب السعادة ،

"بصفتي وزير الخارجية لدولة طرف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، أوجه لكم هذه الرسالة بصفتكم وزير خارجية احدى الحكومات الوديعة للمعاهدة . وقد وجّهت رسالتان مطابقتان إلى الحكومتين الوديعتين الاخريين .

"ووفقا للمادة الثانية من المعاهدة ولقرار الجمعية العامة للامم المتحدة ٤٢/٣٦ باء ، أقدم رسميا باسم حكومتي اقتراح التعديل من أجل النظر في مؤتمر للدول الاطراف في المعاهدة يعقد لهذا الغرض . وفي هذا الشأن ، أكون شاكرا لو تفضلتم ، وفقا لاحكام المادة الثانية من المعاهدة ، بتعميم نسخ من التعديل المقترح على جميع الاطراف وباتخاذ الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر متى قام ثلث الدول الاطراف بطلب ذلك .

"وأنتهز هذه المناسبة لاكرر لكم أسمى مشاعر التقدير .

خيرمان نافا كاريو

وزير الخارجية لجمهورية فنزويلا"

ويناظر نص هذه الرسالة ، من ناحية المضمون ، النص الوارد في الوثيقة CD/852 ولا يختلف إلا من حيث الشكل كما سبق لي ان ذكرت .

لقد ارتأيت ضرورة ذكر هذا التوضيح لكي أسجل ان حكومة فنزويلا ما زالت ضمن من الدول التي تبنت اقتراح تحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

وأود ان أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بشكري لممثل الاتحاد السوفياتي المبجل ، ولحكومته من خلاله ، كما فعل ممثل بيرو ، لرده الفعال فورا على مبادرة البلدان الستة ، وأملنا ان تدرس الدولتان الوديعتان الأخريان الاقتراح بنفس الطريقة السريعة الفعالة التي اتبعتها حكومة الاتحاد السوفياتي .

كما نود انتهاز هذه الفرصة للإعراب عن أملنا في ان تلقى هذه المبادرة تاييد عدد متزايد من البلدان لكي يتسنى الوصول بأسرع ما يمكن الى العدد اللازم من الدول الأطراف في المعاهدة للبدء في الدعوة الى عقد المؤتمر ، وهو ثلثا الأطراف .

وسيقدم وفدي للأمين العام للمؤتمر في الوقت المناسب نص الرسالة التي بعث بها وزير خارجية فنزويلا الى وزراء خارجية الاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة لكي يتسنى أيضا طبعها كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) شكرا لممثل فنزويلا المبجل على بيانه . أرى ان ممثل الاتحاد السوفياتي يود أخذ الكلمة .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية ومترجمة عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء ان أشكر ممثلي بيرو وفنزويلا المبجلين لما أعربا عنه من تقدير لحكومة الاتحاد السوفياتي بصدد ما اتخذته من إجراءات بوصفها دولة وديعة لمعاهدة موسكو ، كما أود ان استرعي الاهتمام لما ورد في الترجمة الشفوية لبيان ممثل فنزويلا المبجل السفير تايلهاردات من ان الاتحاد السوفياتي قد صوت ضد القرار ٣٦/٤٢ باء ، ولا بد ان هذا خطأ فني لأن الاتحاد السوفياتي قد صوت مؤيدا للقرار .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): شكرا لممثل الاتحاد السوفياتي على بيانه ، أرى أن سفير فنزويلا يود التحدث .

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية ومترجمة عن الانكليزية): أقدم اعتذاري لممثل الاتحاد السوفياتي المبجل ، وأعتقد ان إشارتي الى الاتحاد السوفياتي كانت نتيجة لسهو مني ، إذ ان البلد الآخر الذي صوت ضد القرار كان فرنسا . وأعتذر مرة ثانية لممثل الاتحاد السوفياتي المبجل .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): هل هناك أي عضو آخر يود التحدث في هذه المرحلة ؟ الكلمة الآن لسفير استراليا .

السيد بتلر (استراليا) (متحدثا بالانكليزية): سيادة الرئيس ، أتقدم اليكم بتهنئتي على طريقة تصريفكم لاعمال المؤتمر في هذا الشهر من رئاستكم . أعتزم ان ألقي بيانا في مناسبة أخرى بشأن قضية التجارب النووية ، ولكني أتحدث هذا الصباح للإشارة الى بيانين ذكرا ان هذا المؤتمر يواجه التشدد من المجموعة الغربية بشأن المسألة المندرجة في البند ١ من جدول أعمالنا ، إذ ان استراليا دولة غربية ولزاما علي ان أرفض هذه التهمة ، فوفدي يؤيد الولاية الواردة في الوثيقة CD/521 منذ شهر حزيران/يونيه ١٩٨٤ ، ويبدى استعداده دائما لمناقشة هذه الولاية مع غيره ، وتهمة التشدد هذه لا تتفق مع الحقائق المعروفة وهي على أي حال تهمة فارغة ، بحكم الطبيعة ، في مؤتمر يتعين عليه العمل على أساس توافق الآراء .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية): شكرا لممثل استراليا على بيانه وعلى تهنئته للرئاسة .

سنعقد يوم الخميس المقبل ، حسبما اتفق عليه المؤتمر ، جلسة رسمية للمؤتمر بعد انتهاء الجلسة العامة فورا ، تخصص للنظر في جميع جوانب تحسين أدائه وزيادة فعاليته ، بما في ذلك النظر في التقريرين المقدمين من فريق السبعة في الوثيقتين CD/WP.286 وCD/WP.341 ، وكذلك نظر المؤتمر في هذا الموضوع مستقبلا .

ونظرا لعدم وجود أعمال أخرى هذا اليوم أعتزم الآن رفع هذه الجلسة . ستنعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس الموافق ١١ آب/أغسطس الساعة العاشرة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٥

CD/PV.473
11 August 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ١١ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ويسبر لويس (إندونيسيا)

GE.88-63936/١٣٢٤ب

الرئيس :(الكلمة بالانكليزية) أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٧٣ لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٣ من جدول الأعمال وعنوانه " منع نشوب حرب نووية بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " . وطبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يجوز لأي عضو يرغب في اثارة أي مسألة ذات صلة بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

ولدي على قائمة المتكلمين لهذا اليوم ممثلو إيطاليا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ونيجيريا . أعطي الكلمة الآن للمتكلم الأول على القائمة ، ممثل إيطاليا ، السفير بوغلييسي .

السيد بوغلييسي (إيطاليا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود ، وأنا أتكلم لأول مرة منذ بداية دورتنا الصيفية ، أن أشارك في التهاني الحارة والتمنيات الطيبة التي وُجّهت إليكم من المتكلمين الذين سبقوني ، بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر لشهر آب/أغسطس . ونحن لدينا أتم الثقة في مقدرتكم الشخصية على توجيه أعمالنا ، وأود أن أؤكد لكم التعاون الكامل من جانب الوفد الإيطالي خلال هذا الشهر . كذلك فإنني أود أن أعرب عن تقديري لسلفيكم الموقرين ، السفير تيجا من الهند والسفير ميستر من هنغاريا .

واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بزملاء آخرين انضموا إلينا مؤخرا - السفراء كوستوف من بلغاريا ، وريورو من كينيا ، ودي ريفيرو من بيرو . وأتمنى لزملائنا الذين يغادروننا أو الذين غادروا جنيف مؤخرا والذين نقدّر تعاونهم بالغ التقدير كل التوفيق في مهامهم الجديدة .

لقد استؤنفت الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح في إطار سياسي دولي ما زال يتميز بديناميات تفاوضية متواصلة - ثنائية ومتعددة الأطراف - بشأن قضايا نزع السلاح . وقد سُجّل بصفة خاصة حدثان رئيسيان في ميدان تحديد الأسلحة : قمة موسكو ، ودورة الأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح .

وقد أكد الحدث الأول تماما الاتجاه الإيجابي للعلاقات بين الشرق والغرب . والحق أن المغزى السياسي لاجتماع القمة الرابع بين الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشيف هو ، من وجهة نظرنا ، مؤشر على مزيد من الاستقرار في الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وتفاهما أعمق بين الدولتين العظميين بشأن قضايا نزع السلاح . وفي إطار هذه التوقعات المشجعة ، نعتقد أن أوجه الالتقاء التي تم التوصل

إليها في موسكو بشأن الحد من التفجيرات النووية وحظر الاسلحة الكيميائية لها مغزى خاص ، ومن المحتمل أن يكون لها تأثير إيجابي على تقدم أعمالنا .

وإن اتفاق موسكو بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التجارب المشتركة للتحقق والعزم الذي أكده زعيما هذين البلدين على التوصل إلى نتائج فورية بشأن فرض حظر شامل على الاسلحة الكيميائية ، يشكّلان إسهاما رئيسيا تجاه إحراز مزيد من التقدم بشأن هذين البندين في هذا المحفل .

وقد عُقدت الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح في نيويورك في سياق الاتجاه الواعد في العلاقات بين الدولتين العظميين . وكما أكد الوزير أندريوتي في كلمته ، فإن الحكومة الايطالية قد توقعت أن تتيح الدورة فرصة لإضفاء زخم جديد على عملية السعي إلى تحقيق أهداف نزع السلاح وذلك بمنع حدوث جمود في المفاوضات المتعددة الأطراف وهو ما يتناقض مع الدينامية الموجودة على الصعيد الثنائي . ونحن نرى أنه لإضفاء الزخم على المفاوضات المتعددة الاطراف فإن من الضروري بصفة خاصة أن نبحث بالتخيل والواقعية ـ كما ذكر ذلك أيضا الامين العام للامم المتحدة في خطابه الافتتاحي في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ـ عن طريقة التوفيق بين شتى الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول .

وعلى الرغم من أنه لم يتحقق قبول مشروع الوثيقة الختامية بتوافق الآراء والموافقة عليها ، فإننا نعتقد أن الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح لم تأت مخيبة تماما للأهداف التي أشار إليها الامين العام للامم المتحدة . فنحن نرى أن الدورة الاستثنائية الثالثة قد أتاحت بالفعل فرصة هامة للتأمل ؛ فهي على الاقل قد أسهمت في التوّصل إلى تحديد أكثر دقة للصعوبات القائمة وللخيارات التقنية والسياسية لحلها ، في إطار الالتزام العام ، المكرر الاعلان عنه ، بالحوار والحل التوفيقي ـ الامر الذي لم يزايلنا إلا خلال المرحلة الاخيرة من عملنا .

ولو كان من الصحيح أن نستنبط هذا الدرس من الدورة الاستثنائية ، فاننا مع هذا نعتقد أن ثمة حاجة إلى إقامة نمط مفيد من التزاوج التهجيني بين المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الاطراف . ويبدو لنا أن ثمة عنصراً ثانياً يستحق النظر فيه ويُستقى من الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح هو تأكيد أن المنازعات الاقليمية تعوق بشكل جوهري تحقيق تقدم ذي بال على طريق نزع السلاح . فبدون تخفيف التوترات التي تولدها هذه المنازعات ، يصعب الامل في أن تحرز عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف تقدما بخطوات ثابتة . لذا فنحن نرى أن من الملائم النظر في الحلول القادرة على منع استخدام القوة ، باعتبارها الامر المناسب لتحقيق تحديد الأسلحة وكذلك نزع السلاح .

وفيما يتعلق بقضية التجارب النووية ، فقد سجلت الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح تلاقياً معينا في الآراء بخصوص إعادة تأكيد الهدف من وقفها ، في إطار عملية فعالة لنزع السلاح النووي . كذلك سُجّل اتجاه عام بشأن الدور الذي يجب على مؤتمر نزع السلاح القيام به في هذا الميدان ، جنبا إلى جنب مع الدور الذي تقوم به الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالفعل في مفاوضاتهما الثنائية .

وبمناسبة قمة موسكو المعقودة بين الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشيف ، فقد أمكن ملاحظة إحراز بعض التقدم المهم في المفاوضات الدائرة بين الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن تخفيض ترساناتيهما من الأسلحة النووية الاستراتيجية . وهذا أساس جيد لاحراز مزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح النووي بين الدولتين العظميين في سياق الحفاظ على أمن لا يتضاءل . غير أن الأمر الأكثر أهمية هو أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد أبرما في موسكو اتفاقا مفصلا بشأن التجارب المشتركة للتحقق . ومن المؤكد أن هذا يمهد الطريق - في إطار تدابير التحقق المتفق عليها والفعالة - نحو التصديق على معاهدة عتبة حظر التجارب لعام ١٩٧٤ ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ ، ونحو إجراء مفاوضات لاحقة بشأن زيادة الحد من التجارب ، من حيث القوة التدميرية والعدد . ونحن نعتبر مثل هذا النهج المتدرج والعملي أنسب ما يكون لضمان المتطلبات الأمنية العامة ، وهو لذلك يُحتمل أن يتيح إنجازا تدريجيا لهدف وقف جميع التجارب النووية .

وتقودنا هذه التطورات إلى الأمل في أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح استئنافاً حقيقياً أعماله بشأن هذه القضية . وينبغي أن تكون نقطة البداية هي إجراء مناقشة بشأن الجوانب الموضوعية للحظر المقبل - مثل مداه ونظام التحقق - بما يتمشى مع المقترحات الخاصة بالولاية وبرنامج العمل والمقدمة من المجموعة الغربية . ونحن نعتقد أن الانطلاق من نهج واقعي ، يقوم على الدراسة الدقيقة للقضايا العملية ، هو وحده الذي يجعل من الممكن إرساء الأسس التي لا غنى عنها للمفاوضات المتعددة الأطراف المقبلة بشأن مسائل لها هذه المضامين الاستراتيجية والأمنية الواسعة النطاق . ونحن مقتنعون بأن الإسهام الذي يمكن لفريق الخبراء العلميين أن يقدمه في تحديد نظام عام وفعال للتحقق ستكون له أهمية رئيسية . وإن تدابير التحقق الملائمة ، القادرة على ضمان احترام الأطراف كافة للاتفاقات ذات الصلة بالموضوع ، تمثل عنصراً رئيسياً في عملية تدريجية تهدف إلى إبرام حظر شامل للتجارب النووية .

وقد أشار وزير الخارجية الإيطالي ، في خطابه أمام الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، إلى الاقتناع الراسخ لدى الحكومة الإيطالية بأنه في إطار نزع السلاح العام الكامل - لا بد من تكريس الفضاء الخارجي تماما للأغراض السلمية وأعرب

الوزير أندريوتي ، بصفة خاصة بهذه المناسبة ، عن أمله في أن يحقق مؤتمر نزع السلاح بعض التقدم في هذا المضمار ، على الرغم مما ينطوي عليه الأمر من صعوبات سياسية واستراتيجية وتكنولوجية لا يمكن إنكارها .

ولقد تمكّنا ، خلال أعمال الدورة الاستثنائية من ملاحظة وجود تلاق في الآراء سواء بشأن وجوب أن يكشف مؤتمر نزع السلاح جهوده في هذا المجال وبشأن المسؤولية التي تقع على عاتق جميع الدول فيما يتعلق ببلوغ هدف استخدام الفضاء في الأغراض السلمية . وأحد الإسهامات الهامة - إن لم تكن الحاسمة تماما - في تقدم المناقشات في هذا المحفل ربّما يُستقى من التطور الإيجابي للمفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ونحن نأمل من الأعماق أن يتم الاتفاق على نهج مشترك في المباحثات الثنائية الجارية حاليا في جنيف ، وفيما يتعلق أيضا بالعلاقة بين الهجوم والدفاع .

وفيما يخص امكانية أن يحدث عما قريب في هذا القطاع أيضا من نزع السلاح تقارب بين الموقفين الأمريكي والسوفياتي ، يبدو لنا أن المبادرة الجديدة في ميدان التعاون في الفضاء من أجل الأغراض المدنية ، والمتفق عليها في قمة موسكو مؤخرا ، تبرر بعض التفاؤل . وفي أثناء انتظار تحقق هذه التطورات المرغوبة في المفاوضات ، يظل من المهم أن يقوم مؤتمر نزع السلاح ، عن طريق هيئته الفرعية ، بمواصلة الأعمال المضطلع بها حتى الآن . فمن ناحية ، ينبغي أن يحدد المؤتمر بمزيد من التفصيل شتى جوانب النظام القانوني الذي ينطبق على تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي ، وينبغي له من الناحية الأخرى أن يدرس بعض الأنشطة التي يجري القيام بها في الفضاء في الوقت الحاضر .

وفيما يتعلق بالنظام القانوني ، فإننا نرى أنه ما زال من الضروري إجراء دراسة متعمقة بغية تحديد بعض الجوانب التكنولوجية بطريقة لا يشوبها غموض ، والتوصل إلى تفهم أكثر دقة للمدى والأهداف الحقيقية للقواعد المستقبلية في ميدان تحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي . بيد أننا نود في هذا السياق ، أن نبرز الإسهام الرئيسي في تعزيز النظام القانوني القائم ، وهو الالتزام الذي يُستمد من الالتزام الأكثر صرامة بالاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف التي يتكون منها هذا النظام ، فضلا عن الانضمام إلى هذه الاتفاقات على نطاق أوسع . وبالإضافة إلى المواضيع القانونية ، فإننا نعتقد أنه ينبغي إحراز بعض التقدم في ميدان التحقق وطرائق ضمان الامتثال للاتفاقات .

وختاما ،فإننا نود التأكيد على أنه - تمشيا مع نهج واقعي وروح تعاون متجددة - ينبغي ألا تغيب عن البال في تفكيرنا المشترك بشأن الفضاء الخارجي

التطورات الآخذة في التبلور في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، مع القيام في الوقت نفسه بتشجيع بلوغها نتيجة ايجابية .

وثمة بند آخر في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ظهرت بشأن أوجه تلاق هامة في الرأي خلال الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح هو فرض حظر عام على الأسلحة الكيميائية . وبالفعل فان دورة الربيع الأخيرة لمؤتمر نزع السلاح تبدو لنا وقد حققت مزيدا من التقدم في تحليل المسائل الهامة التي لم تحسم بعد ، وهكذا بينت أن أمامنا الآن فرصة ملموسة لنزيل مرة وإلى الأبد التهديد الخطير للسلم ولرفاه البشرية المتمثل في هذه الطائفة من الأسلحة البشعة بوجه خاص .

وتشير الأحداث الإقليمية المفجعة الأخيرة إلى مدى خطر انتشار الأسلحة الكيميائية . وهي تثبت كذلك أن هذه الأسلحة لا تشكل تهديدا محتملا فحسب بل إنها كذلك سهلة الاستخدام فتوقع آثارا مدمرة على السكان المدنيين ؛ لذلك فنحن نعتقد أنه لا بد من تكثيفها الجهود الجارية لكي تضفي على عملية التفاوض زخما أكبر . وإن وصول جهدنا إلى نتائج في أقصر وقت ممكن لازم للحل التعاوني لصعوبات التفاوض الرئيسية هو الأمر الوحيد الذي يمكن أن يتيح استجابة كافية لشواغل كثير من الحكومات ولتساؤلات الجمهور القلقة .

وما زال يتعين أن نحدّد بعض جوانب الحظر ، وبصفة رئيسية ما يتطلب منها مزيدا من العمل السياسي والقانوني وأذكر في المقام الأول نظام بتدمير الأسلحة الكيميائية وكذلك شتى القضايا التي ينطوي عليها الجانبان المتمثلان في الولاية القضائية والمراقبة في الحظر المقبل . وثمة جوانب أخرى ، كالتحقق من تدمير الترسانات ومراقبة الأنشطة الصناعية المسموح بها والخاضعة لنظام الحظر ، أصبحت مقبولة على نطاق أوسع من حيث المبادئ الأساسية المتعلقة بها . بيد أن عدداً من الآثار التقنية وارد أيضا وما زال يتطلب النظر فيه بصورة متعمقة وافية وتحديده تحديدا نهائيا .

ونحن نرى أن هذا المجال يتيح التوصّل إلى حلول مبتكرة وواقعية أيضا . وسيعتمد الاتفاق بشأنها بقدر كبير على الطبيعة العملية والجامعة للأسس تقوم عليها هذه الحلول . وبصفة خاصة فإنني أشير إلى ضرورة إجراء تقييم ملائم ومناسب من حيث التوقيت للآثار التي قد تلحقها التطورات التكنولوجية بتلك المركبات الكيميائية الواقعة على الخط الفاصل بين المواد الكيميائية السامة والمواد الكيميائية التي لا تقع أغراضها في نطاق الحظر ؛ ووضع تعريف صحيح لخصائص مرافق الإنتاج التي يمكن أن تعمل على الهامش بين الإنتاج القانوني والأنشطة المحظورة بموجب الاتفاقية ، وتحديد

الإجراءات والاساليب والمعدات (ولا سيما أكثرها ابتكارية) التي يمكن استخدامها للتحقق من الانتاج الصناعي ومراقبته ؛ والطرائق المستخدمة في حماية براءات الاختراع الصناعية وأية معلومات سرية تتعلق بالانتاج حين يكون المصنع خاضعا للتفتيش أو الرقابة .

وإن التحديد المفصل للمسائل التقنية العديدة الملازمة لهذه المشاكل يمكن أن يفيد من تعاون العلماء والخبراء من جميع البلدان المعنية تعاونا على نطاق أوسع في تحليلها . وقد سلّم بضرورة قيام هذا التعاون العلماء المجتمعون في محفل عقده في روما في شهر أيار/مايو الماضي مركز إيتوري ماجورانا ، وهو رابطة علمية إيطالية مشهورة مكرسة للنهوض بالعلاقات الاكاديمية الدولية .

ونظرا إلى قصر مدة هذا الاجتماع فانه لم يهدف إلى تقديم حلول شاملة للمشاكل العديدة المذكورة أعلاه . بل كان الهدف منه هو إبراز بعض المبادئ التوجيهية المنهجية القادرة على تحسين فعالية التعاون الدولي بشأن عدد من الجوانب الحاسمة الاهمية الملازمة لحظر الاسلحة الكيميائية . ويجري الآن نشر تقرير عن هذه الاعمال ونعتزم تقديمه إلى المؤتمر في حينه . وإلى أن يحدث ذلك فقد يكون من المفيد أن نقدم بعض الاشارات إلى النتائج التي توصل إليها العلماء الدوليون الذين شاركوا في هذا المحفل . فلقد أشاروا إلى الحاجة ذات الاولوية إلى الإسراع بتحديد إجراءات التحقق والمراقبة ، وإلى الحاجة الملحة إلى المبادرة بإقامة تعاون أوسع بين العلماء والخبراء من جميع البلدان المعنية بغية حل المشاكل المذكورة ؛ وفي هذا الإطار أشاروا إلى الفائدة التي يتسم بها تركيز البحوث على إمكانية التوحيد القياسي لأساليب التحليل وأدواته وإجراءات التحقق ؛ واستصواب تصور تدابير لمراقبة البحث والتطوير ، في المستقبل ، للعوامل الكيميائية السامة منعا لتطوير أسلحة كيميائية جديدة ، وكذلك لدراسة صياغة قائمة معلنة بالعوامل الكيميائية التي يمكن أن تنشأ عنها مخاطر محتملة على استقرار وفعالية الحظر الجاري التفاوض عليه ؛ وأخيرا ، مدى فائدة الاسهام الذي يمكن أن يقدمه اللجوء المنهجي إلى أسلوب تجريبي لتقييم الإجراءات المستخدمة بمقتضى المادة السادسة من المشروع الحالي للاتفاقية (ولا سيما فيما يتعلق بالقائمة الحرجة للسلائف الرئيسية) وذلك بمساعدة من الخبراء الدوليين .

ونحن نعتقد أن هذه الاشارات - بالنظر إلى سلطة واستقلالية المصادر المستقاة هي منها والتي تمثل كذلك مجموعة واسعة من الآراء - تستحق الاهتمام الدقيق وتستأهل النظر فيها من وجهة نظر عملية وملموسة . لذا فإن إيطاليا تبحث إمكانية الإسهام الوطني في هذا الاتجاه . ونحن ندعو الدول الأعضاء في المؤتمر أن تستمد من الإشارات

السالفة ما يشجع على مواصلة زيادة التصميم على المضي في الطريق الموصلة إلى حل الصعوبات التقنية التي ما زالت تحول بيننا وبين الفراغ من مشروع المعاهدة التي تستهدف فرض حظر شامل على الاسلحة الكيميائية . وسيمكن بلوغ ذلك فعلا اذا اتفقنا على أن نسترشد بروح تعاونية حقا .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل إيطاليا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . أعطي الكلمة الآن لممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاكين .

السيد نازاكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية ومترجمة من الانكليزية) : السيد الرئيس ، لقد كان من نصيبكم أن تتولوا الرئاسة في شهر له دور خاص في تاريخ العصر النووي . ففي ٦ آب/أغسطس ١٩٤٥ تعرضت هيروشيما لقصف ذري ، وتبعتها نغازاكي في ٩ آب/أغسطس . ويلف الاسى الشعب السوفياتي ، هو البشرية جمعاء ، بسبب الخسائر التي تكبدها الشعب الياباني نتيجة لاستخدام الاسلحة النووية من جانب الولايات المتحدة . وقد واجهت مأساة هاتين المدينتين اليابانيتين العالم بأسره بالحقيقة المرة وهي أن البشرية قد دخلت العصر النووي . ومن المفارقات البشعة أن يستخدم أعظم انجازات العلم ، وهو تفتيت نواة الذرة ، في ايجاد أسلحة التدمير الشامل وليصبح تهديدا لبقاء البشرية نفسه .

وفي الوقت ذاته ، فإن شهر آب/أغسطس يشهد أحداثا ذات طبيعة مختلفة تماما ، توحي بالأمل والتفاؤل . ففي ٥ آب/أغسطس ١٩٦٣ أبرمت معاهدة حظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، في حين أنه في ٦ آب/أغسطس ١٩٨٥ وهو اليوم الذي يصادف الذكرى السنوية الأربعين لمأساة هيروشيما ، أعلن الاتحاد السوفياتي وقفه للتجارب النووية من جانب واحد وظل ملتزما بذلك بصرامة لمدة ١٨ شهرا . وأخيرا يأتي اليوم التاريخي ، يوم ١ آب/أغسطس ١٩٨٨ ؛ فعند منتصف النهار بتوقيت موسكو ، وفي منطقة تجارب تقع إلى الشمال الغربي من مدينة ساريوزيك ، تم تدمير مجموعة من أربعة صواريخ من طراز OTR-22 وهي الدفعة الاولى من ٤٠٠ ٢ صاروخ نووي سوفياتي وأمريكي من المقرر إزالتها بمقتضى معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وقد قضت البشرية ٣٣ عاما كيما تنتقل من نقطة أول استخدام لأسلحة نووية إلى نقطة البدء في تدميرها .

إن الكلمات التالية قد نُقشت على النصب التذكاري في هيروشيما : " ارقدوا في سلام ؛ فلن يتكرر الخطأ أبداً " . ومن الامور الجادة في هذا الاتجاه معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي يمقتضاها سيجري ، وفقا لحسابات الخبراء إزالة

ما يعادل ٠٠٠ ٣٣ قنبلة من طرازقنابل هيروشيما ، من الترسانات النووية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة على مدى ثلاثة أعوام . وهذا لا يشكل في مجموعه سوى ٤ في المائة من مخزونات الأسلحة النووية لدى الطرفين . ولكنه مجرد بداية . وقد جاء إبرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى كنتيجة مادية ملموسة للتغيرات التي حدثت خلال العامين أو الثلاثة أعوام الماضية في موقفنا بشأن قضايا نزع السلاح باعتبار ذلك جزءا من إعادة هيكلة عميقة شاملة تجري في بلدنا . وتأتي التغيرات في مجال السياسة الخارجية نتيجة للتغيرات الداخلية التي تحدث في حياتنا . وبعبارة أخرى فإن التغيرات الرئيسية داخل وطننا قد استلزمت الأخذ بنهج جديدة إزاء الشؤون الدولية أيضا .

وكان من الضروري إزاء التحدي النووي الذي واجهناه نحن والعالم الاشتراكي بأسره أن نحقق التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة . وقد تم إنجاز ذلك . لكننا في الوقت الذي نكرس فيه موارد واهتمامات هائلة للجانب العسكري ، لم نكن دائما نفيد من الفرص السياسية التي أتاحتها التغيرات الجوهرية في العالم لضمان أمن الدولة وتخفيف التوتر وتحقيق التفاهم المتبادل بين الأمم . ونتيجة لهذا ، فقد سمحنا لأنفسنا أن ننجر إلى سباق للتسلح لا يمكن إلا أن يؤثر على التنمية الاجتماعية الاقتصادية للبلد وعلى وضعه الدولي . وفي الوقت نفسه ، كان سباق التسلح يقترب من نقطة حرجة . ولولا أننا لم نقلب منطق هذا التسلسل للأحداث ، لكنا قد وجدنا أنفسنا بالفعل على شفا المواجهة العسكرية . وكانت هذه هي نقطة البداية لما نسميه الآن التفكير السياسي الجديد .

وبتحليلنا للعالم المعاصر أدركنا بجلاء أكثر أن العلاقات الدولية ، دون أن تفقد طابعها الطبقي ، تتخذ على نحو متزايد شكل العلاقات بين الأمم . ولاحظنا تنامي دور الشعوب والأمم والكيانات الوطنية الجديدة الآخذة في الظهور في الشؤون العالمية . وهذا يعني أنه لا سبيل إلى تجاهل اختلاف المصالح في الشؤون الدولية . ومن وجهة نظر الوقت الحاضر الذي يتسم بتصاعد التهديد النووي وارتفاع حدة المشاكل العالمية الأخرى واصطباغ جميع العمليات في العالم بصبغة دولية تدريجيا ، وهو العالم الذي يزداد تكاملا وترابطا على الرغم من جميع متناقضاته فإننا قد التمسنا تفهما أعمق للعلاقة المتبادلة بين الطبقات ومصالح البشرية جمعاء . وأدى بنا ذلك إلى نتيجة مفادها أن للقيم الإنسانية المشتركة أولوية في عصرنا هذا . وفي الواقع فإن بقاء الحضارة ذاته قد أصبح الآن المشكلة العالمية الرئيسية .

وفي تقييمنا أن ثمة اتجاهات مؤاتية معينة يمكن ملاحظتها في الحياة الدولية في الوقت الحاضر . ويتجلى ذلك في الهبوط الناشئ في المواجهة ، وفي الاتصالات

المتنامية بين دول الشرق والغرب ، وفي تهيئة المتطلبات الأساسية لكبح جماح سباق التسلح وتسوية المنازعات الإقليمية . وفي الوقت ذاته ، فإنه لم يحدث بعد أي تغير جذري نحو الأفضل . وما زالت الحالة في العالم معقدة ومتناقضة . وما زالت هنالك أعداد كبيرة من الأسلحة النووية ، وتتواصل التجارب النووية ، ويجري انتاج أنواع جديدة من الأسلحة ، ولم يُزل بعد خطر إفناء البشرية بل والحياة ذاتها على كوكبنا . وهذا هو السبب في أن القضية الجوهرية في عصرنا هي منع نشوب الحرب ، ووقف سباق التسلح ، والتحرك الحاسم نحو نزع السلاح ، وأولا وقبل كل شيء ، نزع السلاح النووي .

لقد اعتمد المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي نهج القيادة السوفياتية إزاء مشكلة إزالة خطر الحرب عن طريق الحوار الصريح البنّاء ، ونزع السلاح الأمر الذي فتح الطريق أمام إبرام معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وتحقيق تحول إلى المستوى العملي في المفاوضات المتعلقة بالأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية .

وإذ أنتقل إلى القضايا المتعلقة بأنشطة مؤتمر نزع السلاح ، فإنني أود أن أبدأ بالحالة في المفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية . فخلال فترة التوقف السابقة لاستئناف المفاوضات وقعت أحداث هامة - أهمها اجتماع القمة السوفياتي - الامريكي والدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . فقد احتلت القضايا التي ينطوي عليها حظر الأسلحة الكيميائية مكانا بارزا في اجتماع كبار قادة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وكذلك في الدورة الاستثنائية . وأكد البيان المشترك الصادر بشأن الاجتماع السوفياتي الأمريكي في موسكو على استمرار الضرورة الملحة لإبرام اتفاقية فعالة بشأن فرض حظر شامل على الأسلحة الكيميائية يمكن التحقق منه بفعالية ، ويكون عالميا حقا ، بحيث يشمل جميع الدول القادرة على حيازة الأسلحة الكيميائية . ولا ريب أن المشتركين في المؤتمر يأخذون في اعتبارهم الاهتمام الكبير المبدى فيما يتعلق بمفاوضات الأسلحة الكيميائية في الدورة الاستثنائية الثالثة . فلم يكن هناك وفد واحد لم يتناول قضية حظر هذه الأسلحة . وهكذا فإن المفاوضات قد استؤنفت في ظروف سياسية مواتية للغاية . والمهم الآن هو التوصل إلى نتائج وترجمة هذه الظروف إلى لغة الاتفاقات المحددة بشأن القضايا التي ما زالت لم تُحسم . ومن بين هذه القضايا التي لم تُحسم ، أذكر قبل كل شيء مشكلة عدم انتاج أسلحة كيميائية في الصناعات التجارية . وهذه المسألة معقدة ولو لم يكن لسبب إلا ضرورة وضع نظام يكون فعالا من ناحية عدم إنتاج أسلحة كيميائية وفي الوقت ذاته لا يعوق التطوير الطبيعي للكيمياء من أجل الأغراض السلمية . وأحد جوانب هذه المشكلة هو كفالة سرية المعلومات المتعلقة بالمرافق والتي يلزم تقديمها إلى الأمانة التقنية . ونحن نشترك في الرأي الذي أعرب عنه ممثل

كندا الموقر ، السفير مارشاند ، ومفاده أن من الضروري النظر في دراسة الطرق العملية لحماية هذه المعلومات ، على أن يكون ذلك بطبيعة الحال دون الإخلال بالتنفيذ الفعال للاتفاقية المقبلة . وثمة إسهام ايجابي في النظر في هذه القضية قد قدمه اجتماع ممثلي الصناعات الكيميائية الذي عُقد في تموز/يوليه .

ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا أنه عند حل مشكلة عدم الانتاج ، فإن علينا أن نتناول أشكالا أخرى من الملكية ، الخاصة منها والعامة . وبعبارة أخرى ، فإن للاختلافات في النظم الاجتماعية للدول صلة مباشرة بهذه القضية . ومن الواضح أن هذا العنصر متداخل أولا وقبل كل شيء في الطبيعة المعقدة للبحث عن حل مقبول بصورة متبادلة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية المدرجة في الجدول رقم ١ . وكما تعلمون فإننا قد اقترحنا أن يجري تركيز جميع الانتاج المباح من هذه المواد الكيميائية في مرفق صغير واحد متخصص لدى كل طرف من الأطراف .

ونحن ننطلق من منطلق مفاده أنه لا ينبغي أن تقتصر الاتفاقية على كفالة تدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة اليوم ، بل ينبغي كذلك أن تمنع ظهور أنواع جديدة من هذه الأسلحة في الغد تكون أكثر خطورة وتظل بالاضافة إلى ذلك أصعب في التحقق منها . وينبغي أن تتضمن الاتفاقية ضمانات ضد عودة هذه الوسيلة من وسائل التدمير الشامل . ويعتزم الوفد السوفياتي مواصلة مشاركته النشطة في السعي إلى إيجاد حل لهذه المشكلة يكون مقبولا من جميع الأطراف .

إن التجربة التي اقترح الوفد السوفياتي اجراءها في المصانع الكيميائية يمكن أن تؤدي دورًا مفيداً في اتمام التوصل إلى اتفاق بشأن نظم التحقق من عدم انتاج أسلحة كيميائية . ونحن نلاحظ مع الارتياح أن الاهتمام بهذه التجربة يتنامى وأن الأعمال التحضيرية لها قد دخلت مرحلة عملية . وما زال ترتيب تدمير مخزونات الأسلحة النووية ومرافق الانتاج دون حل . ومن المهم في الوقت الذي يجري فيه وضع ترتيب التدمير أن يُراعى بدقة مبدأ عدم الانتقاص من أمن الدول . ونحن نرى أن الخطوة التالية ينبغي أن تكون إتمام الأعمال المتعلقة بتضمين "النص المتطوّر" تضمينا عضويا في الأجزاء الملائمة منه في الوثيقة السوفياتية ـ الامريكية بشأن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية المقدمة في نيسان/ابريل من هذا العام .

ومما يؤسف له أننا لم نحرز بعد تقدما بشأن المادة العاشرة المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الدول الأطراف في الاتفاقية في مجال الوقاية من الأسلحة الكيميائية . وهذه مشكلة هامة ترتبط بأمن الأطراف في الاتفاقية وتستأهل الدراسة الجادة . وبالنظر إلى أن موقفنا من محتوى المادة العاشرة مرن ، فإن بوسعنا تأييد وضع أحكام بشأن

تدابير جماعية تتخذها الدول الأطراف في الاتفاقية لمقاومة استعمال الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستعمالها ، بما في ذلك القيام في إطار الاتفاقية بانشاء جهاز متعدد الأطراف للمساعدة المتبادلة فيما بين الدول الأطراف في هذا المجال . ومن رأينا أن إحدى طرق حل هذه المشكلة يمكن أن تتمثل في إبرام اتفاقات خاصة بين الدول الأطراف والأمانة التقنية تحدد أشكال وأنواع وترتيب تقديم المساعدة طبقا لمقررات المجلس التنفيذي .

إن الوفد السوفياتي مستعد أيضا للموافقة على أن تتضمن الاتفاقية أحكاما بشأن التعاون فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية في مجال الدفاع ضد الأسلحة الكيميائية على أساس اتفاقات طوعية ثنائية ومتعددة الأطراف . وفضلا عن ذلك فإننا نعتقد أن التوصل إلى اتفاق بشأن حظر الهجمات العسكرية على ما يخص الدول الأطراف من مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق التدمير وغيرها من المرافق المعلن عنها في الاتفاقية والتي تشملها هذه الاتفاقية من شأنه الإسهام في تعزيز أمن الدول الأطراف في الاتفاقية والتنفيذ الفعال للاتفاقية .

ويلاحظ الوفد السوفياتي مع الارتياح ما أحرز من تقدم في وضع أحكام الاتفاقية المتعلقة بتعيين مفتشين لعمليات التفتيش بالتحدي ، فضلا عن فحص التقارير المقدمة من أفرقة التفتيش المضطلعة بعمليات التفتيش هذه . ونأمل أن يمكّن هذا التقدم في المستقبل القريب جدا من الانتقال إلى النظر في المشاكل الرئيسية في المادة التاسعة التي لا تزال تحول دون اعتمادها . وفي ذهني الآن قبل كل شيء الحاجة إلى تضمين الاتفاقية أحكاما تكفل التفتيش الاجباري بالتحدي دون حق الرفض بناء على طلب أية دولة طرف في الاتفاقية عند أية نقطة وفي أي مرفق تابع لطرف آخر . كذلك فإننا ننطلق أيضا من فهم مفاده أنه ينبغي ألا تخل إجراءات التفتيش بالتحدي إطلاقا بمبدأ التحقق الإجباري والفعال .

وفي رأينا أنه قد آن الأوان للتصدي بفعالية للقضايا المرتبطة بتكوين المجلس التنفيذي والجوانب الأخرى لإنشاء وأنشطة الهيئات المسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية المقبلة ، بما في ذلك القضايا المالية . ونرى على وجه الخصوص أن فكرة إمكانية تقسيم ميزانية المنظمة المقبلة إلى جزأين ، مصروفات إدارية وتشغيلية فكرة مفيدة . إذ يغطي الجزء الأول الإنفاق على الموظفين والأنشطة الادارية الجارية وعقد اجتماعات شتى الهيئات وما شابه ذلك ؛ في حين يشمل الجزء الثاني الأنشطة العملية الرامية إلى ضمان التحقق الدولي المنهجي من الامتثال للاتفاقية . وتقدّر أنصبة الدول في المصروفات الادارية على أساس قواعد وممارسات تمويل الأمم المتحدة . ويكون نصيب دولة ما لتغطية المصروفات التشغيلية معادلا تقريبا لمستوى المصروفات اللازمة للتحقق الدولي المنهجي في أراضي تلك الدولة الطرف .

وتمضي قدما الاعمال المتعلقة بالاحكام الختامية للاتفاقية ، وذلك في ظل التوجيه المباشر من رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ممثل بولندا الموقر ، السفير سويكا . وهكذا فإننا نرى أنه يمكننا أن نعوّل على إحراز تقدم أكيد في المفاوضات بحلول نهاية الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح . ومع ذلك فإنه لا يمكن اعتبار معدل سير المفاوضات مرضيا . ويعتقد الوفد السوفياتي أن من المهم كذلك الاستفادة القصوى من فترة ما بين الدورات لأغراض التفاوض . ونرى أنه يمكن لهذا الغرض أن نفيد من أربعة أسابيع على الاقل في تشرين الثاني / نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر من هذا العام بعد اتمام أعمال اللجنة الاولى في نيويورك وكذلك وعلى نحو عملي شهر كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بأكمله . وإذا أريد لعمليات التحضير للعمل فيما بين الدورات أن تثمر بقدر أكبر فمن الضروري أن تُحدد مسبقا القضايا التي يتم التركيز عليها في فترة ما بين الدورات .

ونرى أن التقدم نحو وضع اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية على طاولة المفاوضات يجب تكملته ودعمه .كذلك بجهود منسقة على نطاق دولي أوسع . وأحد المجالات التي يمكن أن تُبذل فيه هذه الجهود هو اتخاذ تدابير تكفل بناء الثقة والصراحة . ولتعزيز حل هذه المشكلة ، قدم الوفد السوفياتي في ١٨ شباط/فبراير ١٩٨٨ مذكرة بشأن تبادل البيانات المتعدد الأطراف فيما يتعلق بالاتفاقية التي يجري التفاوض بشأنها الآن . وقد أثارت هذه المذكرة اهتماما كبيرا ورد فعل واسعا . وقُدمت مقترحات مضادة مفيدة ولا سيما من وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في الوثيقة CD/828 . ونحن على استعداد للموافقة على إدخال تعديلات على حجم وترتيب عملية تبادل البيانات المتعدد الأطراف التي اقترحناها ، آخذين في الاعتبار مقترحات مقدمة أخرى ، ولا سيما في إطار المخطط المبين في المقترح الذي أشرت إليه والمقدم من جمهورية المانيا الاتحادية ، والذي نص على الإعلان عن وجود أسلحة كيميائية على الأراضي الوطنية والأجنبية ، وعن العدد الإجمالي لجميع المرافق التي يقترح أن تشملها الاتفاقية المقبلة في تلك الدولة ، (مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ، ومرافق تخزين الأسلحة الكيميائية ، ومصانع إنتاج المواد الكيميائية الواردة في الجداول ١ و ٢ و ٣ ، والمواد الكيميائية ، الخ) ، وكذلك أسماء المواد الكيميائية المنتجة لأغراض الأسلحة الكيميائية ، وأنواع الذخائر وعوامل الحرب الكيميائية ، وأسماء المواد الكيميائية المدرجة بالجدولين ٢ و ٣ والمنتجة في الصناعات التجارية ، وخطط وأساليب تدمير الأسلحة الكيميائية . بيد أنه يبدو لنا أن من المهم من حيث المبدأ أن تتضمن عملية تبادل المعلومات المتعددة الأطراف الإعلان عن أحجام مخزونات الاسلحة الكيميائية ، وهو أمر هام بوجه خاص باعتباره تدبيرا من تدابير بناء الثقة وباعتباره نقطة إنطلاق للتفاوض بشأن عدد من الأحكام المحددة في الاتفاقية ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بترتيب تدمير المختزنات .

ويجب بالتأكيد أن تكون المعلومات المقدمة في إطار عملية تبادل البيانات المتعددة الأطراف دقيقة وصادقة . وفي هذا الصدد فإننا متفقون تماما مع الرأي الذي أعرب عنه ممثل الولايات المتحدة الموقر السفير فريدرسدورف في بيانه الذي أدلى به في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ . أما فيما يتعلق بالمعلومات المقدمة مؤخرا من الولايات المتحدة بشأن مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية بها فنحن نقوم الآن بدراسة الوثيقة الأمريكية .

وثمة مجال آخر للجهود المبذولة خارج المفاوضات يمكن وصفه بأنه الاستعداد الأخلاقي والسياسي لبدء نفاذ الاتفاقية . ونحن نرحب بما ذكره ممثل النمسا الموقر في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح المعقودة في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ من أن حكومته "تعتزم اتخاذ الخطوات اللازمة كيما تكون ضمن أول مجموعة من الدول توقع على الاتفاقية " . وسيكون مفيدا أن توضح الدول الأخرى موقفها في هذا الصدد .

إن إنتشار الأسلحة الكيميائية ، الذي أدى بالفعل إلى نتائج مأساوية ، أحدث مؤخرا مزيداً ومزيداً من القلق في جميع أرجاء العالم . وقد جرى الاعراب بصفة خاصة عن القلق بشأن هذا الموضوع في البيان الذي أدلى به الوزير الاسترالي للشؤون الخارجية والتجارة ، السيد هايدن ، الذي جرى تعميمه اليوم ، وأعرب كثير من الممثلين في مؤتمر نزع السلاح عن الانزعاج والشجب إزاء إنتشار واستخدام الأسلحة الكيميائية . والوفد السوفياتي يوافقهم على ذلك . واننا مقتنعون اقتناعا عميقا بأن الاستنتاج الصحيح الوحيد الذي ينبغي استخلاصه من ذلك هو أن من الضروري الإسراع بكل وسيلة ممكنة بإبرام اتفاقية بشأن فرض حظر شامل عالمي على الأسلحة الكيميائية باعتبار ذلك أفضل ضمان يعوّل عليه لعدم الانتشار وعدم الاستعمال . ونحن ندعو جميع المشتركين في المفاوضات إلى هذه المهمة . وإننا نلاحظ مع الارتياح أن هذا الاستنتاج ذاته قد توصل إليه اليوم ممثل إيطاليا الموقر ، السيد بوغلييسي .

ويظهر "حظر التجارب النووية" باعتباره البند الأول في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وقد أدرج هذا البند في جدول أعمال لجنة نزع السلاح في عام ١٩٦٢ ثم نُقل إلى جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . وعلى وجه الإجمال فإن هذا البند قد ظل مدرجا في جدول أعمال هيئة التفاوض المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح لأكثر من ٢٥ عاما . بيد أنه يجب أن نلاحظ مع الأسف الشديد أننا لم نتمكن قط خلال ربع قرن من أن نبدأ المفاوضات بشأن هذا البند من جدول الأعمال ، على الرغم من أن هذا هو بالضبط ما يتطلبه مركز المؤتمر نفسه . فما السبب في أن من غير الممكن تحريك العمل بشأن فرض حظر متعدد الأطراف على التجارب النووية ؟ فقد ظللنا لفترة طويلة يقال لنا إن العقبة الرئيسية هي عقدة التحقق . فلنلق نظرة على حالة الأوضاع في هذا الصدد .

لقد ظل فريق خبراء الاهتزازات يعمل تحت رعاية المؤتمر منذ عام ١٩٧٦ ، وأكمل مؤخرا دورته العادية السادسة والعشرين . وظل الفريق يؤدي عملا مفيدا في مجال إقامة شبكة دولية لتبادل المعلومات الاهتزازية بما في ذلك التحضير لتجربة تبادل بيانات المستوى الثاني . ولا ريب في أن هذا التبادل للبيانات الاهتزازية يمكن أن يقوم بدور هام في التحقق من معاهدة للحظر الشامل للتجارب . إلا أننا لا يجب أن تغفل طرقاً أخرى قائمة . ففي ٧ تموز/يوليه من هذا العام ذكّرنا بهذه الحقيقة ممثل السويد ماج بريت شيورين ، على نحو صحيح للغاية عندما أشار إلى تبادل بناء للآراء في مؤتمر عقد في "لنكوبينغ" بالسويد في أيار/مايو من هذا العام . إذ قال ب . شيورين " تم التشديد في هذا المؤتمر على ضرورة التحقق الكافي ، ونوقشت أساليب شتى منها الرصد الاهتزازي والتحقق بالتوابع والتفتيش الموقعي" . وأود في هذا الصدد أن أذكركم بالمقترح الذي قدمناه في العام الماضي بإنشاء فريق خبراء علميين خاص لإعداد مقترحات عملية لنظام للتحقق من عدم إجراء تجارب نووية ، وكذلك إنشاء نظام دولي لرصد السلامة العالمية من الاشعاع باستخدام حلقات اتصال فضائية . واقتُرح أن يتكون الفريق من خبراء في ميادين الجيوفيزياء وكيمياء الإشعاع والاهتزازات القريبة المدى والإشعاع الجوي وما شابه ذلك . ونعتقد أنه ينبغي عدم الحكم على فعالية التحقق من الحظر الشامل للتجارب النووية بإمكانات كل من هذه الأساليب على حدة بل بامكاناتها جميعا .

وقد احتُفل مؤخرا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمعاهدة موسكو للحظر الجزئي للتجارب . وعند إبرام هذه المعاهدة إتضح أن من المستحيل الاتفاق على التحقق من حظر للتجارب الجوفية . وفي ذلك الوقت كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تأخذ بنهج مختلفة إزاء قضية التحقق . وكان من العسير للغاية إيجاد قاسم مشترك أو توازن في المصالح في هذا المجال . ويؤيد الاتحاد السوفياتي الآمن بنشاط التحقق المنّوع ، الوطني والدولي على السواء ، مع التفتيش الموقعي . وهكذا لم يعد التحقق عقبة أمام فرض حظر شامل على التجارب . ويسعى وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى إنشاء هيئة فرعية خاصة يمكنها إجراء مفاوضات بشأن مسألة فرض حظر على التجارب النووية . وفي الوقت ذاته فإننا نأخذ في اعتبارنا الصعوبات الحقيقية التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح في مناقشة هذه القضية . لذا فإننا نرى أن من الضروري التوصل إلى حل توفيقي سديد يأخذ في الاعتبار المقترحات القائمة في هذا الصدد . وأود أن أعرب عن تأييدي للمقترح المقدم من ممثل تشيكوسلوفاكيا الموقر ، السيد فيغودا . (وكان في بادئ الأمر قد تقدم بهذا المقترح بطريقة غير رسمية بصفته رئيس المؤتمر في نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، وأعاد تأكيده في كلمته في الجلسة العامة المعقودة في ٢١ تموز/يوليه من هذا العام) . ونحن نرى أن هذا المقترح يأخذ في الحسبان اهتمامات المجموعات المختلفة

من الدول ويتيح امكانية التوصل إلى حل توفيقي بشأن إنشاء هيئة عاملة في اطار البند ١ من جدول الأعمال . لقد كنا وسنظل من أنصار ايجاد حل جذري - أي فرض حظر فوري وشامل على التجارب النووية . لكننا لا ننهج نهجا متطرفا - كل شيء أو لا شيء . فنحن إذ نأخذ في حسباننا واقع ودرجات إستعداد الدول النووية الاخرى ، وأولها الولايات المتحدة ، فإننا نحبذ التسوية المتدرجة المرحلية لهذه المشكلة الهامة ، عن طريق حلول وسط مثل فرض حدود على عدد التجارب النووية وقوتها . وهذا هو السبب في أننا نجري مفاوضات ثنائية بشأن هذه القضية مع الولايات المتحدة الامريكية . فاذا ما تم التوصل إلى تفاهمات بشأن تدابير محسنة للتحقق من معاهدتي عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ ستسنح الفرصة للتقليل بشدة من الحدود العليا للتفجيرات النووية ومن عددها سنويا . وكلما حدث ذلك أسرع كان أفضل . وعلى أية حال ، فلن نكون مقصرين في هذا الشأن . غير أن ذلك لا ينبغي أن يكون هدفا في حد ذاته . فنحن نرى أن من الضروري أن نتقدم بخطى أسرع نحو إبرام معاهدة بشأن الحظر الشامل والعام لتجارب الأسلحة النووية . وإن الاتحاد السوفياتي ، إذ يدرك أهمية وإلحاح هذه المشكلة ، مستعد لاغتنام أية فرصة لبلوغ هذا الهدف . ونحن نحبذ إجراء محادثات متوازية متعددة الأطراف وثنائية سوفياتية - أمريكية بشأن التجارب النووية ، وأيا كان الأمر ، فإن المفاوضات الثنائية يمكن ألا تؤدي إلا إلى تدابير ثنائية . بيد أن بعض الدول الاخرى تقوم أيضا بإجراء تجارب . وإلى جانب ذلك ، فإن فرض حظر متعدد الأطراف للتجارب النووية سيشكّل وسيلة فعالة لمواجهة انتشار الأسلحة النووية تكمل معاهدة عدم الانتشار النووي .

ونحن ننظر بعين التفهم إلى المقترح المقدم من المكسيك واندونيسيا وبيرو وسري لانكا ويوغوسلافيا وكذلك فنزويلا والداعي إلى تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ . وقد ذكر الاتحاد السوفياتي من قبل أنه يؤيد من حيث المبدأ فكرة توسيع نطاق معاهدة موسكو بتضمينها حظر للتجارب الجوفية . كذلك تجلّى نهجنا هذا خلال الدورة الاخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تأييدنا للقرار ٣٦/٤٢ باء بشأن هذه القضية .

ولم يبق على انتهاء هذه الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح إلا ما يربو قليلا على شهر . فما هي النتائج التي سنحملها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ؟ وما هو النجاح المحرز في وضع تدابير لنزع السلاح حتى نبلغه للمجتمع العالمي ؟ سيكون علينا قريبا أن نلخص النتائج المتحققة في هذا الجانب . وفي الفترة المتبقية حتى نهاية الدورة يعتزم الوفد السوفياتي أن يفعل كل ما في مقدوره لجعل نتائج الدورة الحالية جوهرية بقدر الإمكان .

الرئيس : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على كلمته . أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا ، السفير أزيكيوي .

السيد أزيكيوي (نيجيريا) : السيد الرئيس ، نظرا إلى أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول الكلمة فيها منذ تعيينكم ممثلا لبلدكم في مؤتمر نزع السلاح ، فإنني أود قبل كل شيء أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الترحيب بكم ، نيابة عن الوفد النيجيري ،إلى مؤتمر نزع السلاح . ويسر الوفد النيجيري بصفة خاصة أن يراكم ، الممثل الموقر لإندونيسيا البلد الذي تتمتع نيجيريا بأفضل العلاقات الودية معه ، ترأسون أعمال هذا المؤتمر خلال شهر آب/أغسطس . ونحن على ثقة بأنكم بمهارتكم الدبلوماسية وثراء تجربتكم ستتمكنون من توجيه أعمال المؤتمر بأنجع طريقة فعّالة . وأود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل ومساندته لكم في تصريف مسؤوليتكم .

وأرجو السماح لي باغتنام هذه الفرصة للإعراب عن امتنان وفدي للطريقة الفاعلة التي قام بها سلفكم ، السفير تيجا من الهند ، بادارة أعمال المؤتمر في شهر تموز/يوليه . ونحن نأسف لكون السفير تيجا هو وزملاء موقرون آخرون ـ السفراء مايزستر من هنغاريا ، وأحمر من باكستان ، وتين تون من بورما ـ قد نقلتهم حكوماتهم من مؤتمر نزع السلاح إلى مهام أخرى . فنرجو لهم نجاحا أكبر في مهامهم الجديدة . كذلك يود الوفد النيجيري أن يرحب بالسفراء كوستوف من بلغاريا وريورو من كينيا ودي ريفيرو من بيرو الذين عينتهم حكوماتهم مؤخرا لمؤتمر نزع السلاح . ونحن نتطلع إلى العمل معهم .

وقبل إمعان النظر في بنود جدول أعمال هذا المؤتمر أود أن أعلق بإيجاز على دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح والتي اختُتمت مؤخرا . وكما يمكننا أن نشهد جميعا ، عُقدت الدورة في مناخ دولي مؤات للغاية وفي فترة ملائمة للغاية في تاريخ عملية نزع السلاح . ذلك أن العلاقات بين الدولتين العظميين الرئيسيتين قد تحسنت كثيرا ، وهي التي كثيرا ما كانت مريرة وتعوق باستمرار إحراز تقدم في جهود نزع السلاح ، فنجم عن هذا ، النجاح في ابرام المعاهدة التاريخية المتعلقة بالقوات النووية المتوسطة المدى بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية مما حرّك العملية الفعلية لنزع السلاح النووي . كذلك فإنه يجري تكشيف الجهود من أجل عقد اتفاق بشأن إجراء تخفيض قدره ٥٠ في المائة في الأسلحة النووية الاستراتيجية للدولتين العظميين .

وكانت نيجيريا ، وأعتقد عدة بلدان أخرى أيضا ، تأمل أن ينعكس الزخم المتولد عن هذه التطورات الهامة التي سبقت الدورة الاستثنائية الثالثة على أعمال

الدورة بما يكفل اختتامها بنجاح . ولذا فإن مما يؤسف له أن الدورة قد عجزت عن اعتماد وثيقة تحظى بتوافق الآراء يكون من شأنها إعطاء مزيد من الزخم اللازم لعملية نزع السلاح المتعدد الأطراف ، مما يعزّز ويكمّل المنجزات المتحققة في العملية الثنائية . وبقدر ما لا نستطيع إخفاء خيبة أملنا إزاء عجز الدورة عن اعتماد وثيقة ختامية يكون مع ذلك من الخطأ ومن المضلّل ، أن يستنتج أحد أن الدورة قد فشلت . ففي الواقع أنه يكون من غير الواقعي اغفال التقدم الهائل الذي تحقق خلال الدورة الاستثنائية لمجرد أنه لم تتم الموافقة حين انتهى الوقت على بضع فقرات من مشروع وثيقة الدورة المكون من ٦٧ فقرة والذي قدمه رئيس اللجنة الجامعة ، السفير أحمد من باكستان .

إن اشتراك رجالات على مستوى رفيع للغاية يشهد على الأهمية التي علقها المجتمع الدولي على الدورة وعلى عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف . كذلك كشفت المناقشة العامة عن أن المجتمع الدولي كان أكثر قلقا من أي وقت مضى على صون البشرية والحضارة . وأولي للتحقق مكان بارز خلال الدورة وظهر توافق آراء يطلب من الأمين العام أن يضطلع ، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين المؤهلين ، بإجراء دراسة متعمقة لدور الأمم المتحدة في ميدان التحقق . وأكد وزير خارجيتنا ، فيما أسهم به في المناقشة العامة في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، على أهمية التحقق في اتفاقات نزع السلاح . بيد أنه أعرب عن رأي مفاده أن التحقق لا يمكن أن يكون بديلا عن إرادة الدول لبلوغ اتفاق ، أو أن يفي مع حسن النية ، بتعهداتها في هذه الاتفاقات .

وقد ظل وفدي يرى دائما أن عبء رصد الامتثال لأحكام أي اتفاق لنزع السلاح يقع بصورة رئيسية على الأطراف . بيد أنه حتى في اتفاقات نزع السلاح الثنائية التي تمس الأسلحة النووية ، فإن الخوف العالمي الذي يتسبب فيه وجود هذه الفئة من السلاح وإمكانية استخدامها تجعل مما لا بد منه الإصرار على إيلاء دور لآلية تحقق متعددة الأطراف تتبع الأمم المتحدة . ومن المحتمل أن يتكرر في كثير من الاتفاقات اللاحقة النص على التحقق بالتحدي ، الذي يبرز في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وهذا مجال ملائم تقوم الأمم المتحدة فيه بدور . ومن الجلي أن اللجوء إلى التحدي لن يكون مقبولا ببساطة لدى أي من طرفي الاتفاق . غير أنه إذا نشأت هذه الحالة ، فإن وجود طرف ثالث للتفتيش يؤخذ من آلية الأمم المتحدة سيكون أمرا مطمئناً . وهذا لا يتطلب جهازا باهظ التكلفة في الأمم المتحدة ، وخاصة في هذه المرحلة الأولية من نزع السلاح النووي . ولكنه يتطلب إدراكا من الدولتين العظميين لكون الأمم المتحدة تجسد المصالح الدولية في ميدان نزع السلاح النووي .

ولعلكم تذكرون أن توافقاً في الآراء ظهر كذلك خلال الدورة على أن مؤتمر نزع السلاح ، وهو الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف في المجتمع الدولي ، ما زال محفلا لا غنى عنه في ميدان نزع السلاح ، وحُثَّ المؤتمر على تكثيف أعماله بشأن شتى البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله . وينتظر المجتمع الدولي من هذا المؤتمر نتائج سريعة وإيجابية . ولذا ينبغي أن نعيد تكريس أنفسنا للأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها هذا المؤتمر وأن نتعهد بالعمل في تواؤم استجابة للتطلعات العميقة للانسانية - وهي تحقيق السلم والأمن .

وقد صادف يوما ١ تموز/يوليه و ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ الذكرتين السنويتين العاشرة والخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتوقيع على معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، على التوالي . ونيجيريا طرف في الاتفاقيتين كلتيهما ، وكانت في الواقع أول دولة من بين الأعضاء الـ ٤٠ في مؤتمر نزع السلاح تصدّق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨ . وكانت نيجيريا تأمل أن تساعد المعاهدتان كلتاهما على إيجاد عالم أكثر أمنا عن طريق الاثناء عن إجراء تجارب أخرى للأسلحة النووية ومن ثم إنهاء الانتشار سواء أكان رأسيا أم أفقيا . فالمعاهدتان تفرضان التزامات محددة على الحكومات الوديعة لهما تفرض ، في جملة أمور ، على الدولتين الرئسيتين الحائزتين للأسلحة النووية أن " ... تسعيا إلى تحقيق الكف عن جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أبد الدهر وأن تواصلا المفاوضات لتحقيق هذه الغاية " .

ومنذ بدء سريان هاتين المعاهدتين وتجارب الأسلحة النووية ، ولا سيما من جانب الدولتين العظميين ، مستمرة دون هوادة مما نتج عنه تكديس هائل في الأسلحة النووية ، وإلى إتقانها بدرجة لم يسبق لها مثيل من حيث الدقة والفتك ، مما وضع البشرية على شفا الكارثة .

ومهما قيل من أنه لم تظهر دول جديدة حائزة للأسلحة النووية منذ بدء سريان معاهدة عدم الانتشار ، فإنه من قبيل تعليل النفس بالأماني أن يتصور المرء أن كل شيء على ما يرام في نظام عدم الانتشار . فالتقارير المستمرة التي يسمعها المرء عن برامج السلاح النووي لدى جنوب أفريقيا لم يعد من الممكن تجاهلها . وإن نيجيريا يساورها القلق بصفة خاصة حول توازن الأمن في المنطقة الافريقية حيث يتواصل البرنامج النووي لنظام جنوب أفريقيا دون قيد أو كلل .

وإذا أريد زيادة منع انتشار الأسلحة النووية فينبغي لنا حينئذ أن نبدأ حالا في إجراء مفاوضات عاجلة بشأن فرض حظر على التجارب النووية . ولا خلاف على أن حظر

التجارب النووية سيقوض الأجهزة التي تتولى التحسين النوعي للأسلحة النووية وتطوير أنظمة جديدة وبذلك سينشئ الثقة التي تمس الحاجة إليها من أجل التقدم في ميدان نزع السلاح .

ويدرك الوفد النيجيري أن ثمة مفاوضات ثنائية تجري بالفعل بين الدولتين الرئيسيتين الحائزتين للأسلحة النووية بشأن مسألة فرض حظر على التجارب النووية . بيد أنه مما يؤسف له أن نهج الخطوة خطوة الذي تعتمدانه والذي يسمح بالتجارب بقوة متفق عليها وعلى فترات زمنية محددة إنما يؤدي إلى الترخيص باجراء التجارب النووية ولن يحول بالضرورة دون التحسين النوعي للأسلحة النووية . أما القضية محل النقاش فهي الحظر العام للتجارب النووية . وما دام الموضوع يهم مصالح الأمن الحيوية لجميع الدول فإنه يقع بصورة أكثر ملاءمة في نطاق عمل هذا المؤتمر . لذا فإنه لا ينبغي أن يحدث مزيد من التأخير في إنشاء هيئة فرعية للبدء في مفاوضات فعالة بشأن فرض حظر على التجارب النووية . ويعتقد وفدي أنه يجب إيلاء الأولوية القصوى لمسألة ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية نظرا إلى أنها ستعزّز الثقة المتبادلة ليس بين الدولتين العظميين فحسب بل وفي جميع المناطق .

والأسلحة الكيميائية هي أسلحة تدمير شامل تلي الأسلحة النووية من حيث فتكها . وقد حُظر استعمال هذه الأسلحة المرعبة بمقتضى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وظل عقد اتفاقية في هذا الشأن موضع تفاوض خلال العقدين الماضيين . وعلى الرغم من أنه قد جرى إحراز تقدم كبير في إعداد الاتفاقية في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وأصبح إبرامها الآن على مرمى البصر ، فإن التقارير المؤكدة عن استخدام أسلحة كيميائية بصورة متواصلة في الحرب يبرز بطريقة مؤسفة حقا الضرورة الملحة للإسراع بخطى العمل لضمان إبرام إتفاقية بخصوص هذا البند في وقت مبكر . ونحن نأمل أن تكشف اللجنة المخصصة جهودها للفراغ من الأعمال المعلقة بشأن الاتفاقية في أقرب وقت ممكن . ويتطلب الأمر في هذه المرحلة أن تسود روح التنازلات المتبادلة والحلول التوفيقية الأكثر نضجا للتغلب على الخلافات المعلّقة .

وأود الآن أن أسترعي انتباهكم وانتباه زملائنا إلى مسألة الأسلحة الإشعاعية . فنيجيريا تعلّق أهمية عظيمة على مسألة الإبقاء السري والعدائي للنفايات المشعة في المنطقة الافريقية . وتحتاج أفريقيا إلى مساندة المجتمع الدولي في الحفاظ على موقفها ضد مخاطر المواد التي لا تنتجها والتي هي غير مؤهلة تكنولوجيا لتناولها . ويلاحظ وفدي مع الارتياح التوصل خلال الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح إلى توافق آراء بشأن خطر الاشعاع الناتج عن الالقاء السري للنفايات النووية .

وكما ندرك جميعا ، فإن اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ظلت تعمل في إعداد اتفاقية لا تحظر فقط استحداث الأسلحة الاشعاعية وانتاجها وتخزينها واستخدامها بل إنها وهذا هو الأهم ، تحظر جميع طرق شن الحرب الإشعاعية . وأنا أقول هنا " وهذا هو الأهم " لمجرد أن الأسلحة الإشعاعية بهذا الوصف لا وجود لها حتى الآن ، في حين تم تحديد طريقتين أخريين لشن الحرب الاشعاعية . وتنطوي إحدى هاتين الطريقتين على الهجوم على المنشآت النووية . ويجري التفاوض الآن بشأن حظر الهجمات على هذه المنشآت ، في اللجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية في إطار فريق الاتصال باء .

إن التأثير الفتاك للإشعاع والذي سينجم عن الالقاء العدائي للنفايات المشعة يجعل الالقاء العدائي لهذه النفايات أو استخدامها في المنازعات المسلحة وسيلة فعالة لشن حرب إشعاعية ، فالقاء نفايات مشعة لأغراض عدائية هو مسألة تثير قلقا شديدا لنيجيريا ، ونحن نعتقد أن بلدانا أخرى كثيرة تشاركنا هذا القلق ، ولذا فإننا نرى أنه لا بد من التصدي لهذه القضية بطريقة واضحة لا يكتنفها غموض في اتفاقية الأسلحة الإشعاعية التي يقوم بدراستها فريق الاتصال ألف . وتعتقد نيجيريا أنه ينبغي أن يكون من الأمور الأساسية أن تتعهد كل دولة طرف في الاتفاقية بألا تلقي أبدا ، وتحت أي ظرف ، نفايات مشعة لأغراض عدائية أو في نزاع مسلح في اقليم دولة أخرى .

ولم يعد بالإمكان إخفاء قضية الفضاء الخارجي أو التستر عليها بالبلاغة . ولم يعد بوسعنا إنكار أن النظام القانوني الذي ينظّم أنشطة الدول في الفضاء الخارجي غير كاف إلى حد بعيد لمهمة منع حدوث سباق تسلح هناك . فقد تخلّف النظام القانوني عن ملاحقة تطورات سريعة في العلم والتكنولوجيا لم تكن مرئية عند وضع المعاهدات . وعلى الرغم من أن الأنشطة العسكرية التي تحدث في الفضاء حاليا لا تشمل حتى الآن استخدام أسلحة ، فإنه يكون من الملائم زمنيا في هذه المرحلة اعتماد تدابير ضرورية لمنع إمتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي . فمثل هذا السباق سيكون باهظ التكاليف إلى أبعد حد ومزعزعاً للاستقرار على نحو بالغ . والفضاء الخارجي هو التراث المشترك للانسانية ويجب أن يقتصر استخدامه على الأغراض السلمية لمصلحة الانسانية . ولا ينبغي أبدا السماح للأماكن الحدودية الأخيرة للانسانية أن تصبح ساحة لسباق التسلح . ونحن نأمل أن يجري منح اللجنة المخصصة للفضاء الخارجي ، في أقرب وقت ، الولاية الملائمة كيما تدرس هذه المسألة دراسة جادة .

ويسر الوفد النيجيري أن يلاحظ العمل النشط الجاري حاليا في اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية بغية فتح الطريق المسدود الذي ظل يؤثر على هذا البند طوال العقد الماضي . وكما تعلمون بلا شك ، فإن الوفد النيجيري كان قد قدم مقترحا خلال

دورة عام ١٩٨٧ (CD/768) يحدد فئات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية حسب تنوع أوضاعها الأمنية ، ويقترح تعهدات تلتزم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة . وقد أخذ ذلك المقترح في الاعتبار الشروط المختلفة التي تفرضها الدول الحائزة للأسلحة النووية في شتى إعلاناتها الانفرادية ، وكان يهدف إلى كسر الركود في هذه المسألة . وخلال دورة الربيع لهذا العام ، قدم الوفد النيجيري مرة أخرى خياراً بديلاً مفاده أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تطرح جانبا إعلاناتها الانفرادية المختلفة من أجل تيسير إجراء مفاوضات فعالة بشأن اتفاقية ما واعتماد هذه الاتفاقية على أساس صيغة مشتركة . وبمقتضى هذا الخيار يكون من حق الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تسجّل تحفظات عند التصديق على الاتفاقية . ونحن نأمل أن يقوم المجتمع الدولي في نهاية المطاف بوضع تدابير فعالة تطمئن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها .

وختاما لهذه الكلمة ، اسمحوا لي أن أؤكد من جديد على أنني إذ أنتمي إلى بلد درج على تكريس نفسه لقضية السلم الدولي ، فإننا سنواصل بذل أفضل مساعينا لضمان المشاركة البناءة في أعمال مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس : أشكر ممثل نيجيريا على كلمته وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة . وبذلك تنتهي قائمة المتكلمين لهذا اليوم . طلب ممثل الهند الكلمة . وأنا أعطيه الكلمة .

السيد سود (الهند) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأهديكم تهاني وفدي بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر لشهر آب/أغسطس . ونحن سعداء حقا لأن نرى ممثل اندونيسيا الموقر الذي تتمتع معه الهند بروابط ثنائية وثيقة قوامها الصداقة والتعاون ، يترأس مداولاتنا . وأود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل في تصريف مسؤولياتكم . كذلك اسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لشكر الوفود على كلماتهم الرقيقة الموجهة للسفير تيجا والتي نُقلت إليه كما ينبغي .

لقد رأى ممثل باكستان الموقر أن من الملائم أن يشير ، في هذا المحفل الذي هو أساسا متعدد الأطراف بالضرورة ، مسائل ذات طبيعة ثنائية بحتة بين الهند وباكستان . وهذه مسائل تتعلق بالعلاقات الهندية ـ الباكستانية التي لها تاريخ فريد نظراً إلى عوامل محددة صاحبت تقسيم شبه القارة . وهذه أيضا مسائل أكثر عمقا وأوسع نطاقا من مجرد البرامج النووية التي يضطلع بها البلدان .

وعلى حد علمي فقد ظلت الهند وباكستان تعكف لبضع سنين على المهمة الصعبة المتمثلة في إرساء أساس سليم ودائم وشامل لتحسين علاقاتهما الثنائية . ولا ييسر من هذه المهمة اطلاقا اختيار هذا المحفل ، كما فعل ممثل باكستان ، لعرض آراء وفده بشأن مسائل تحظى حاليا باهتمام ثنائي . ولا أعتزم أن أحذو حذو ممثل باكستان الموقر . ولذا فإنني سأقتصر على ممارسة حقي في الرد وإذ أفعل ذلك ، بقدر ما يمكن من الايجاز فإنني سأقتصر على شرح أساسيات سياسة الهند .

أولا ، لقد أعلن كل رئيس وزراء للهند منذ استقلالنا أمام برلماننا أن أنشطة الهند النووية موجهة فقط للأغراض السلمية . وتتفهم معظم الحكومات تماما هذه السياسة . ويعلم الخبراء أن برنامج الطاقة النووية في الهند ليس أمراً جديداً وإنما هو عنصر لا يتجزأ من استراتيجية الهند الإنمائية . وقد نوقش برنامج تطوير الطاقة النووية حتى عام ٢٠٠٠ في برلماننا . وفضلا عن ذلك ، فإنه تديره وزارة مدنية . وهذه الجوانب تضفي على برنامجنا لتطوير الطاقة النووية طابعاً علنياً على نحو يتميز بشكل حاد عن برنامج باكستان .

وثانيا ، إنه لا يبدو أن من الأسباب الوجيهة أن تحاول الهند تهدئة مخاوف باكستان التي توحي بها لنفسها وذلك بأن تقبل مقترحاتها بالانضمام إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية ، أو التوقيع على معاهدة عدم الانتشار ، أو الموافقة على الضمانات الكاملة ، أو قبول عمليات التفتيش المتبادل ، أو حظر إقليمي للتجارب النووية . إن معارضة الهند من حيث المبدأ لمعاهدة عدم الانتشار قد ظلت متساوقة وهي تقوم على مبادئ عدم التمييز والمعاملة المتساوية . أما موقف الهند فيما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فهو يتمشى مع أحكام الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨ في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح . وقد جرى الاعلان عن مواقفنا من هذه الجوانب والجوانب الأخرى المتصلة بها في محافل أخرى ولا أعتزم تكرارها هنا .

ومع هذا فإن من الخطأ الجسيم تصور أن تحسين العلاقات الهندية ـ الباكستانية يتوقف على المسألة النووية وحدها . فثمة مسائل أخرى كثيرة تؤثر في علاقاتنا الثنائية . وإضفاء السمة الاقليمية أو المتعددة الأطراف على هذه المسائل لن يحسن بالتأكيد العلاقات الثنائية التي يمكن ، على العكس من ذلك ، أن تزداد تعقيدا .

ويود وفدي العودة إلى هذه المسألة في تاريخ لاحق ، إذا كان ذلك ضروريا .

الرئيس : أشكر ممثل الهند على كلمته وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة إلى الرئاسة . هل يرغب أي عضو آخر في أن يأخذ الكلمة في هذه المرحلة ؟ لا أرى أحدا يريد ذلك .

لقد عممت الأمانة اليوم ورقة غير رسمية تضم قائمة بالجلسات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الأسبوع القادم . وكالعادة فإن هذا الجدول الزمني إرشادي فحسب وقابل للتغيير إن لزم الأمر . فإن لم يكن ثمة اعتراض فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : كما ذكرت في جلستنا العامة يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع ، فإننا سنعقد الآن ، بعد رفع هذه الجلسة العامة مباشرة ، جلسة غير رسمية تُخصص للنظر في جميع جوانب تسيير الأداء المحسن والفعال لأعمال المؤتمر ، بما في ذلك التقريران اللذان قدمتهما مجموعة السبعة (CD/WP.286 و CD/WP.341) فضلا عن نظر المؤتمر مستقبلا في هذا الموضوع .

وقد اقترح منسق المجموعة الغربية أن تُعقد يوم الخميس ١٨ آب/أغسطس الجلسة غير الرسمية التالية المتعلقة بالأداء المحسن والفعال لأعمال المؤتمر ، والتي كان محددا لها يوم الثلاثاء ١٦ آب/أغسطس . وكما نعلم جميعا فإن الجدول الزمني لجلساتنا إرشادي فقط وقابل للتغيير حسبما يكون مناسبا . فهل أعتبر أن المؤتمر يوافق على إعادة جدولة الجلسة غير الرسمية التالية المتعلقة بالأداء المحسن والفعال لأعمال مؤتمر نزع السلاح ، كما هو مقترح أعلاه ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : تعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ١٦ آب/أغسطس الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠

CD/PV.474
16 August 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الرابعة والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ، ١٦ آب / اغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ويسبر لويس (اندونيسيا)

GE.88-63976 / ١٣١٠ب

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : الآن تفتتح الجلسة العامة ٤٧٤ لمؤتمر نزع السلاح .

سيبدأ المؤتمر هذا الاسبوع ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٤ من جدول أعماله ، المعنون "الاسلحة الكيميائية" . بيد أنه يجوز لأي عضو ، طبقا لما تنص عليه المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يطرح أي موضوع يتعلق بعمل المؤتمر ، اذا رغب في ذلك .

لديَّ على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة . الكلمة الآن للمتحدث الأول على القائمة ، ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية الموقر ، السفير فون شتولبناغل .

السيد فون شتولبناغل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، بما أنني أتحدث لأول مرة تحت رئاستكم ، أود أولاً أن أهنئكم وأن أهنئ وفدكم على توليكم الرئاسة لشهر آب/أغسطس . ومن دواعي سروري وسرور زملائي ، من الناحيتين المهنية والشخصية على حد سواء ، أن نراكم ترأسون مناقشات المؤتمر . وأود أيضا أن أزجي الشكر الى رئيسنا السابق ، السفير تيجا ، الذي سنفتقده كثيرا ، على الاسلوب الممتاز الذي أدار به جلساتنا خلال شهر تموز/يوليه . واسمحوا لي بأن أرحب ترحيبا حارا بالسفراء الذين وصلوا مؤخرا ، وأخصّ بالذكر السفير لويس من اندونيسيا ، والسفير كوستوف من بلغاريا ، والسفير رووروو من كينيا ، والسفير دي ريفيرو من بيرو . وأود أيضا أن أرحب بالحاصلين على الزمالات في مجال نزع السلاح الذين يتابعون جلسات مؤتمرنا قبل أن يسافروا الى مختلف البلدان التي وجهت اليهم الدعوة .

وقد لاحظت بأسف أنا وزملائي أن بعضنا قد غادر ، مدينة جنيف وأن بعضنا الآخر سيغادرها في المستقبل القريب ولا سيّما صديقي العزيز السفير منصور أحمد من باكستان ، الذي لن أنسى أبدا مهارته الدبلوماسية الممتازة ، والسفير تن تون من بورما ، والسفير تيجا من الهند الذي أشرت اليه من قبل ، والسفير مايستسر من هنغاريا الذي رأس المؤتمر بأسلوب ممتاز ومتوازن خلال شهر نيسان/ابريل وتولى توجيه أعمالنا خلال شهري أيار /مايو وحزيران / يونيه .

في ١٤ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، كان لي الشرف أن أقدم باسم مجموعة من البلدان الغربية ورقة عمل بشأن توفير البيانات ذات الصلة باتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية .وفي معرض تقديمي للورقة ، أكّدت أن التبادل المتعدد الاطراف للبيانات قبل توقيع اتفاقية من هذا القبيل لا يشكل تدبيرا لبناء الثقة فحسب وانما يعتبر

أيضا شرطا مسبقا ضروريا لاعداد مشروع لاتفاقية فعالة وضمان إعمالها في وقت مبكر . ومنذ تقديم الورقة ، اتخذت بعض الخطوات المشجعة . وبهذا الصدد ، أود أن أسترعي الانتباه الى ورقة العمل المقدمة من هولندا (CD/CW/WP.203) المؤرخة في ١٩ تموز / يوليه ١٩٨٨ التي تضمنت معلومات تفصيلية حسب الصيغة المقترحة ، في الوثيقة CD/828 ؛ والى الاعلان عن مواقع مرافق انتاج الاسلحة الكيميائية في الولايات المتحدة ، الذي قدمه السفير فريدرسدورف في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ ؛ والى العرض المفصّل المقدم من المملكة المتحدة بشأن انتاج المواد الكيميائية المدرجة في الجدولين [٢] و [٣] ، في الوثيقة CD/CW/WP.206 المؤرخة في ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ . ومرة أخرى ، أثبتت الدول الغربية ، باتخاذها هذه الخطوات ، التزامها بزيادة الانفتاح والشفافية - وهما مفهومان نعتبرهما أساسيين في جميع مجالات تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

وأود اليوم أن أعرض ، حسب الصيغة المقترحة في الوثيقة CD/828 ، البيانات الخاصة بجمهورية ألمانيا الاتحادية التي أوردناها في ورقة عمل وزعت تواً . وأود في بادئ الامر أن أؤكد على أمر أعلنته حكومتي في عدد من المناسبات في هذا المحفل وغيره من المحافل : إن جمهورية ألمانيا الاتحادية لا تحتاز أسلحة كيميائية . كما أن المواد الكيميائية الواردة بالجدول [١] من المادة السادسة لا تنتج في بلدي .

وطبقا لمعلومات قدمتها ، على أساس طوعي ، شركات تعمل في مجال الصناعة الكيميائية ، يجري في الوقت الحاضر في جمهورية ألمانيا الاتحادية انتاج أو تجهيز أو استهلاك أربعة مركّبات من الجدول [٢] وكذلك ، باستثناء الكلوربكرين (chlorpicrin) ، جميع المركّبات الواردة في الجدول [٣] . وعلى أساس عتبات الاعلان المقترحة في ورقة العمل CD/802 المؤرخة في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٨ ، يجري انتاج أو تجهيز أو استهلاك هذه المركّبات الـ ١٥ في ٥٢ مرفقا . وتعكس البيانات الوضع في بداية عام ١٩٨٨ ، ويمكن تغييرها وفقا لظروف وتطورات السوق من حيث حالة التكنولوجيا .

ويحدوني الامل ألاّ تمثل مفاوضاتنا سوى بداية لعملية تقدم جميع الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح قبل نهايتها بيانات عن صناعتها الكيميائية وقدراتها في مجال الاسلحة الكيميائية . فتقديم البيانات لا يمثل فحسب اسهاما ضروريا في المفاوضات والإعمال الفعال لاحكام اتفاقية للاسلحة الكيميائية ، وانما سيوفر أيضا لجميع المشتركين ضمانا متجددا لاجراء المفاوضات بنيّة حسنة . ونحن نعرب في هذا السياق عن أسفنا لان عددا من أعضاء مؤتمر نزع السلاح لم يعلن بعد ، كخطوة أولى وعلى الرغم من الاعتراف المتزايد والمنحوظ بأهمية زيادة الانفتاح ، عمّا اذا كانت لديه أسلحة كيميائية أم لا . لذلك ، أكرر ندائي لجميع المشتركين لان يقدموا في أقرب وقت ممكن البيانات ذات الصلة باتفاقية الاسلحة الكيميائية .

وقد سبق لي أن أعربت ، بمناسبة عرض الوثيقة CD/828 ، عن اعتقادي بأن التبادل المتعدد الاطراف للبيانات سيؤثر تأثيرا ايجابيا على سير مفاوضاتنا . وباستعراض الحالة الراهنة لهذه المفاوضات ، لا يسعني أن أخفي ما أشعر به من خيبة أمل لضآلة ما استطعنا انجازه حتى الآن خلال الصيف . ولئن كنت راضيا عن الجو العملي الجاد السائد في مفاوضاتنا - وأنا هنا أؤيد تماما الرأي الذي أعرب عنه السفير مارشان في بيانه يوم ٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ - فانني لا أزال أشعر بالقلق بسبب عدم تحقيق تقدم في عدد من القضايا . واسمحوا لي أن أستعرض بايجاز الوضع خلال الدورة الصيفية وأن أقدم تقييمنا له .

لقد بذل رئيس اللجنة المخصصة ، السفير سويكا ، ورؤساء الافرقة العاملة ، السيد سيما من تشيكوسلوفاكيا والسيد ماسيدو من المكسيك والسيد نوماتا من اليابان ، جهودا مضنية لدفع المفاوضات قدما . ونعرب لهم عن امتناننا الشديد لتفانيهم وحيويتهم وعملهم الممتاز .

وقد تناول الفريق العامل ألف ، برئاسة السيد سيما ، عددا من القضايا الهامة المتعلقة بعدم انتاج الاسلحة الكيميائية . ولا شك في أن المناقشات التي دارت حول بعض المشاكل التي طال أمدها قد أسهمت في توضيح المواقف . بيد أننا نأسف لعدم تمخض المناقشات للآن عن وضع حلول مقبولة للجميع فضلا عن وفائها بمعايير انشاء آلية تحقق فعالة . وأعني ، بهذا الصدد وعلى وجه الخصوص ، المداولات حول نظام الجدول [١] وما يسمّى بمشكلة المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمّية ، حيث تستمر مع الأسف المطالبات التي تتجاهل ضرورة التوصل الى حلول فعالة ممكنة التطبيق تراعي المسألة الاساسية وهي ما الذي يمكن واقعيا التحقق منه .

وفي إطار الفريق العامل ألف جرت أيضا مناقشة مهمة جدا حول مفهوم عمليات المراقبة الخاصة الذي اقترحناه أصلا في ورقة العمل CD/791 . ولا أريد أن أتوسع هنا في عرض رأينا حول هذه المسألة ، فقد فعلنا ذلك في عدد من المناسبات خلال الاسابيع الماضية ، وانما سنفكر فيما أبدي من التعليقات المثيرة للاهتمام ، ونعتزم أن نقدم قريبا أفكارا أكثر تحديدا عن نظام لعمليات المراقبة الخاصة في اطار المادة السادسة .

في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ عقدنا اجتماعا هاما مع خبراء صناعيين آمل أن يكون بداية لحوار مكثف مع ممثلي الصناعة الكيميائية ، فلديّ قناعة بأن حوارا من هذا القبيل يمكن أن يسهم في تحسين التفاهم بين المفاوضين هنا في جنيف والصناعة الكيميائية التي ستخضع بالضرورة لرقابة صارمة وفعالة لضمان عدم انتاج الاسلحة الكيميائية . ولديّ أيضا قناعة بأن هذا الحوار سيكون مثمرا جدا بالنسبة لمهمتنا

المتمثلة في اعداد نص للمادة السادسة شامل وفعال وسهل التطبيق في الوقت نفسه . ومثلما تبين بوضوح من المناقشة التي جرت في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، يلزم تبادل وجهات النظر بمزيد من التفصيل مع ممثلي الصناعة الكيميائية ، بشأن مسائل مثل حماية المعلومات السرية . ويسرني أن أعلن أن الصناعة الكيميائية في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، التي لنا معها اتصالات وثيقة وقديمة العهد ، تؤيدنا دون أي تحفظ في هدفنا ذي الأولوية ، وهو التوصل الى حظر الأسلحة الكيميائية حظرا شاملا فعالا يمكن التحقق منه .

واسمحوا لي أن أعلق تعليقا موجزا أيضا على مسألة التفتيشات التجريبية في الصناعة الكيميائية . لقد رحبنا بالاقتراح المقدم في هذا الصدد في ١٨ شباط/فبراير من هذا العام من السيد بتروفسكي ، نائب وزير الشؤون الخارجية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، إذ أن هذه التفتيشات ، التي ستجري على أساس متعدد الأطراف ، ستزودنا بمعلومات وأفكار لا شك في أن الأيام ستثبت أنها مفيدة أيّما فائدة وربما لزمت لوضع اجراءات التفتيشات في مرافق الصناعة الكيميائية . ونحن على استعداد للاشتراك في مثل هذه التجربة المتعددة الأطراف . وفي الوقت الحاضر ، تدرس حكومتي المسألة بتعمق ، وتجري الأعمال التحضيرية لتجربة وطنية ممكنة . ونحن نؤيد توافق الآراء الناشئ حول اتباع نهج تدريجي ازاء المسألة ، ونرحب بفكرة انشاء فريق غير رسمي للاضطلاع بالأعمال التحضيرية للتفتيشات التجريبية المتعددة الأطراف ، يمكن في اطاره تبادل الخبرة المكتسبة من الجهود المبذولة على الصعيد الوطني ، كما يمكن نتيجة لذلك ، وضع نهج موحّد للتجربة المتعددة الأطراف .

واسمحوا لي أن أعود الآن لتناول أعمال الفريقين باء وجيم . لقد كان أملنا أن يتسنى ، خلال الدورة الصيفية ، وفي محاولة لاعداد الصيغة النهائية للمادة الخامسة ، ادخال عناصر من الاقتراح المشترك المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن مرافق انتاج الأسلحة الكيميائية ، الى "النص المتجدد" . بيد أننا علمنا أن الجهود المبذولة لهذه الغاية قد واجهت صعوبات . ونحن نؤيد بشدة السيد ماسيدو ، رئيس الفريق العامل باء ، في مساعيه المكثفة للتغلب على الصعوبات بحيث يمكن ادخال التعديل الملائم على نص المادة الخامسة خلال هذه الدورة الصيفية .

وفيما يتعلق بالمادة العاشرة ، وهي بند آخر مدرج على جدول أعمال الفريق العامل باء ، لاحظنا مع الأسف أن المفاوضات قد تقهقرت الى حد ما ، ذلك أن ورقة المناقشة الخاصة بهذه المادة تتضمن الآن عددا من الأقواس والحواشي ، مما يدل على وجود مواقف يصعب على ما يبدو التوفيق بينها . ونحن نحث على مواصلة العمل الخاص بهذه المادة بروح التراضي وباحساس بأهميتها النسبية . وينبغي ألّا تغيب عن أعيننا

الاهداف الرئيسية للاتفاقية التي نتفاوض عليها ولا ما يمكن القيام به من الناحية الواقعية لتحقيق هذه الاهداف .

وقد تابعنا بكثير من الاهتمام الاعمال الجارية في اطار الفريق جيم برئاسة السيد نوماتا ، ونعتبر الورقة الناتجة عن مناقشة الموضوع بعد تقديم التقرير عن عمليات التفتيش بالتحدي أساسا سليما لحل المسألة أو للاقتراب من هذا الحل ، ونأمل أن ينعكس ذلك في تقرير اللجنة المخصصة الى مؤتمر نزع السلاح .

وفيما يتعلق بالمناقشات ، التفصيلية المتعثرة أحيانا الى حد ما ، بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بهيئة التفتيش الدولية ، فانني مقتنع بأن علينا اجتياز هذه المرحلة التي ثبت أنها مفيدة وأظهرت على السطح بعض المشاكل التفصيلية التي يتعين علينا التصدي لها . وأود أن أعرب عن تشجيعي للسيد نوموتا على مواصلة المشاورات حول الموضوع ، وإن كانت أحيانا صعبة وتستغرق وقتا طويلا . فهذه المشاورات ستسهم اسهاما كبيرا في تحسين فهم اجراءات التفتيش وستساعد أيضا على حل القضايا المتبقية فيما يتعلق بعمليات التفتيش الموقعي بالتحدي .

وفي الختام ، أود أن أشكر السفير سويكا ، رئيس اللجنة المخصصة ، على عمله النشط بشأن الاحكام الختامية للاتفاقية . ونرحب بورقة المناقشة المنقحة التي عرضها في الاسبوع الماضي والتي نأمل أن توفر أساسا لاحراز التقدم بشأن المواد من الثانية عشرة الى السادسة عشرة . وقد تبين بوضوح من المناقشات السابقة حول هذه المواد أنها تنطوي على بعض القضايا الشديدة الاهمية التي تستحق منا اهتماما خاصا ، نظرا لأن حلها سيؤثر تأثيرا مباشرا على بقاء الاتفاقية وفعاليتها . وبهذا الصدد ، أود أن أشير فقط الى مسألة التحفظات والتعديلات التي ركزت عليها مناقشات كثيرة مما أجراه السفير سويكا في اطار المشاورات المفتوحة غير الرسمية ، فأظهرت اختلافات وجهات النظر .

وفي الختام ، أود أن أناشد جميع المشتركين أن يستغيدوا على أفضل وجه من الوقت المتبقي خلال هذه الدورة الصيفية لاحراز تقدم ملموس في مفاوضاتنا حول وضع اتفاقية للاسلحة الكيميائية . وينبغي لنا أن نبذل كل جهد ممكن لتمهيد السبيل وتهيئة أفضل الظروف لمواصلة أعمالنا في أي اجتماعات قد نقرر عقدها فيما بين الدورات اعتبارا من نهاية هذا العام .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : شكرا للسفير فون شتولبناغل على بيانه وعلى كلماته الرقيقة الموجهة الى الرئاسة . الكلمة الآن لممثلة المملكة المتحدة الموقرة ، السفيرة سولزبي .

السيدة سولزبي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية) : سيادة الرئيس ، اسمحوا لي أولاً بأن أهنئكم على توليكم رئاسة المؤتمر . وقد كان لي الشرف ، منذ وقت غير طويل ، بأن أرحب بكم كوافد جديد . ولكنكم تسلمتم مقاليد السلطة بالثقة والتأكد اللذين يتميز بهما شخص محنك عجمت عوده الأيام ، اذا جاز لي أقول ذلك . ومن دواعي سروري بوجه خاص أن يكون رئيس المؤتمر سفير اندونيسيا الموقر ، أي سفير بلد تربطه ببلدي علاقات ود وثيقة قديمة العهد . واسمحوا لي أيضا أن أكرر عبارات التقدير العميق لرئاسة السفير تيجا من الهند خلال شهر تموز/يوليه .

اننا نقترب الآن من آخر مرحلة من مراحل الدورة الصيفية لمؤتمر نزع السلاح . لقد ساد في أعقاب الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة ، بوجه عام ، تصميم على اتخاذ جانبها الايجابي ، ولا سيّما تقارب الآراء حول عدد كبير من القضايا ، أساسا لمواصلة أعمالنا ، وكانت الروح السائدة هي : فلنواصل انجاز ما لدينا من أعمال . وقد فعلنا ذلك .

وأود هذا الصباح أن أتحدث عن أحد جوانب "ما لدينا من أعمال" ، أي المفاوضات الرامية الى التوصيل لاتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية . إن إبرام اتفاقية عالمية شاملة وقابلة للتحقق بفعالية من الأولويات العليا في برنامج تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، للحكومة البريطانية ولحلفائنا في حلف شمال الأطلسي ، على حد سواء . ونحن نريد الاتفاقية في أقرب وقت ممكن عمليا ، ولكن يتعين أن تكون اتفاقية جيدة ، يمكننا أن نثق فيها . وثمة عدة مشاكل صعبة معقدة يتعين حلّها ، أود هذا الصباح أن أتناول اثنتين منها هما التحقق وتبادل البيانات .

إن الحاجة الى وجود نظام موثوق به للتحقق تكمن في جوهر مفاوضاتنا ، فهو مفتاح الاتفاقية . وقد أحرزنا تقدما كبيرا ونستطيع أن نقول ، بقدر من الارتياح ، إن "النص المتجدد" الذي أعددناه ، مهما كانت التحسينات التي ينبغي ادخالها عليه ، يوفر الأساس لاجراء جدير بالثقة يطبّق للتحقق من الأنشطة المعلنة المتعلقة بالجدولين [١] و [٢] . لذلك ، يمكن القول إننا قطعنا شوطا بعيدا .

ولكن يجب إبداء تحفظ على هذين الجدولين ، فأغلب العوامل الكيميائية المدرجة في الجدول [١] ، بل وفي الجدول [٢] ، من العوامل الكيميائية التقليدية المألوفة في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، التي طُورت في الخمسينات . وقد اقترح عامل جديد أو عاملان جديدان نسبيا ، مثل ساكسيتوكسين (saxitoxine) ولكن القوائم تحتاج ، في مرحلة معينة ، الى إعادة النظر فيها للتأكد من اكتمالها . ويتعين علينا أيضا أن نضع اجراءات ملائمة لتعديل الجداول كيما تواكب التقدم التكنولوجي .

وخارج اطار الجدولين [١] و [٢] هناك أيضا ثغرات واسعة في اجراءات التحقق . ففي الوقت الحاضر ، لا يوجد نص يتعلق بالتفتيش الموقعي الروتيني بالنسبة للجدول [٢] على سبيل المثال . كما أنه لا يوجد حتى الآن نص يتعلق بانتفتيش دون مواجهة على المرافق غير المعلن عنها . والاقتراح القيّم المقدم من جمهورية ألمانيا الاتحادية باجراء عمليات مراقبة خاصة قد أوضح الاتجاه نحو حل ممكن . بيد أن الفكرة المصاحبة للاقتراح والخاصة بالسجلات الوطنية لا تحل مشكلة المرافق غير المعلنة إطلاقا لأغراض اتفاقية ما - أي بعبارة أخرى ، المرافق التي كان ينبغي الاعلان عنها بموجب مرفقات المادة السادسة أو ادراجها في أي سجلات وطنية . ومن الواضح أن عمليات المراقبة الخاصة ليست هي الاجابة التامة . وهذه الأمور كلها تقتضي المزيد من امعان التفكير ، ويأمل وفدي أن يقدم في الوقت المناسب بعض أفكاره الذاتية التفصيلية بهذا الشأن .

ومن الانجازات الرئيسية للمفاوضات تقارب الآراء حول تأييد نظام للتفتيش بالتحدي ، فقد أصبح الإطار الرئيسي جاهزا . ولكن التفتيش بالتحدي ، كما نقول منذ زمن طويل ، هو شبكة الأمان الأساسية للاتفاقية ، ولا يمكنه بحكم طبيعته أن يحل محل الحاجة الى نظام روتيني شامل ومرن .

لقد تحدثت حتى الآن عن آليات التحقق . وهناك أيضا مسألة اجراء التفتيشات الموقعية التي لا تزال في حاجة الى معالجة أكثر تعمقا ممّا عولجت به حتى الآن . فالتفتيشات يجب أن تكون تطفلية بالقدر اللازم لتحقيق الغرض منها بفعالية ، ولكن يجب أن نقر بالاهتمامات المشروعة بمسألة السرية . فكيف يمكن التوفيق بين هذين المعيارين ؟ هنا أيضا يتعين علينا أن نضع نصب أعيننا لا عوامل الأسلحة الكيميائية التقليدية المعروفة جيدا فحسب وانما أيضا أي عوامل جديدة . والأمر يقتضي المزيد من التفكير الابتكاري . وينبغي للقطاع الخاص الصناعي الاسهام في هذا الشأن . ونحن على اتصال وثيق ومنتظم مع الصناعة الكيميائية في بلدنا ، التي تبدي تفهما جيدا لمقتضيات الاتفاقية . وربما يكمن جانب من الحل في أجهزة التحقق . وفي الوقت الحاضر ، تحققت أوجه تقدم هامة من خلال البحوث الخاصة والرسمية على حد سواء ، ولكن الأمر يحتاج الى المزيد . بيد أن من الجليّ أن تكنولوجيا التحقق لن تحل في المستقبل المنظور محل الحاجة الى التفتيش الموقعي ، وسنحتاج لوقت طويل الى صك يرتكز على دعامتين .

ولئن كان ما ذكرته يقترب من الحقيقة ، فان ثمة عددا من الأسئلة الجوهرية التي لا نزال نلتمس لها اجابات . هل هناك المزيد ممّا نستطيع القيام به ، ولم ينفّذ بعد ، لنقترب من النقطة التي تساعدنا على تقديم هذه الاجابات ؟ أعتقد أنه يوجد المزيد . فقناعتي - وقناعة السلطات في بلدي - أن المؤتمر قد وصل في عمله الى مرحلة يحتاج الأمر فيها الى وضع مفاهيمنا موضع التجربة ، بأكبر قدر ممكن من الواقعية ، كيما نعرف مدى قابليتها للتطبيق وكيما نحاول تحديد ما يمكن إدخاله من

تحسينات . فعلينا الانتقال من مرحلة النظريات الى مرحلة التجربة ، واختبار الوصلات الرئيسية في سلسلة التحقق ولا سيّما ما يبدو أضعفها ، للتأكد من مدى قدرتها على تحمّل عبء ما نطلبه منها ومن امكانية تقويتها .

ومنذ فترة ، تنظر السلطات في بلدي في امكانيات اجراء تفتيشات عملية للمرافق المعنية . ومن رأينا أنه ينبغي اجراء المرحلة الاولى من هذه التفتيشات العملية على الصعيد الوطني . ويتعين إعداد الاجراءات بعناية في البداية ، كيما تكون التجارب ذات قيمة . وقد تكون التفتيشات ، ذات طابع "استعراضي" إذا أبدت ادارة المرفق تعاونها ، على أن تتم في اطار تصوّر تبذل الادارة فيه كل ما في وسعها للاخفاء والتضليل .

ونأمل أن تتبع التفتيشات العملية الوطنية في الصناعة المدنية تفتيشات متعددة الأطراف ، وقد رحبنا بالفعل باقتراح الاتحاد السوفياتي بهذا الصدد . وسيقتضي ذلك الاتصال والتعاون الوثيقين بين أعضاء هذا المؤتمر . ويسرني أن رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية قد بدأ بالفعل مشاورات حول الآليات الملائمة لتحقيق ذلك ، ويسرّ وفدي أن يشارك فيها مشاركة كاملة .

وقد وضعت معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى سابقة هامة لتدابير التحقق التطفلية ، ونحن نتطلع الى التقدم في المجال النووي الذي يمكن أن تحرزه تجربة التحقق المشتركة الجاري اعدادها في واشنطن وموسكو . فلنطبق هذه التجربة على جهودنا من أجل حظر الأسلحة الكيميائية .

والجانب الثاني للمفاوضات الرامية الى وضع اتفاقية الذي أود أن أعلّق عليه هو تبادل البيانات . وأعتقد أنه أصبح من المقبول الآن على نطاق واسع أن تقديم بيانات دقيقة أمر ضروري ، خاصة من جانب من لديهم أضخم مخزونات الأسلحة الكيميائية . وعلى نفس القدر من الأهمية ، تعتبر البيانات الموثوق بها ضرورية أيضا لبناء مستوى الثقة اللازم في نوايا بعضنا البعض ، اذا ما أريد للاتفاقية أن تحظى بالتأييد على نطاق واسع .

وقد أجرينا ، من جانبنا ، ما أعتقد أنه تجربة هامة للغاية . ففي عام ١٩٨٦، اقترحت الحكومة البريطانية تبادل الزيارات بين مؤسسة بورت داون للدفاع الكيميائي في المملكة المتحدة ومرفق شيخاني العسكري في الاتحاد السوفياتي . وقد حدث ذلك منذ فترة وجيزة ، فاستقبلنا بالترحاب الفريق السوفياتي في بورت داون في شهر أيار/مايو ، واستقبل فريق بريطاني في شيخاني في أوائل تموز/يوليه . وتعمل مؤسسة بورت داون ، على وجه الحصر ، في مجال البحث والتطوير من أجل الحماية من الأسلحة

الكيميائية . وقد توخينا أقصى قدر من الانفتاح خلال الزيارة التي تمت للمؤسسة ، واستطاع زائرونا أن يتنقلوا كما يعنّ لهم ؛ وأعربوا عن ارتياحهم لذلك بعد انتهاء الزيارة . وفي شيخاني ، استطعنا أن نطّلع على قدر أكبر مما اطلع عليه مندوبو مؤتمر نزع السلاح خلال زيارتهم الأقصر التي تمت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي . ولكن كان من الحتمي أن نلاحظ اختلاف المواقف تجاه درجة السرية الملائمة في هذا المجال . ولا تزال السلطات في بلدي تقيّم هذا التبادل الذي كان الغرض منه هو تجربة لبناء الثقة . ويتطلب الأمر مزيداً من التقدم تجاه هذا النوع من الانفتاح الذي تحتاج اليه مفاوضاتنا . فلا تزال هناك أسئلة واهتمامات عديدة .

وتقديم البيانات لا يعتمد بطبيعة الحال على الزيارات وحدها . ونأمل أن يقدم كل بلد ، ولا سيما البلدان الحائزة للأسلحة الكيميائية ، أقصى قدر ممكن من البيانات الى شركائه في المفاوضات في أقرب وقت ممكن . وقد اقترح الاتحاد السوفياتي قائمة بأنواع البيانات في الوثيقة CD/808 ، كما قدمت جمهورية ألمانيا الاتحادية ، باسم عدد من البلدان الغربية يشمل المملكة المتحدة ، قائمة أكثر شمولا في الوثيقة CD/828 . وقد قدمت سلطات بلدي هذه البيانات بالفعل ، ولكننا على استعداد لأن نكرر المعلومات ونستكملها .

وفيما يلي اجاباتنا على البيانات المطلوبة في الوثيقة CD/828 . أولاً ، وكما هو معروف جيدا ، تخلّت المملكة المتحدة عن قدرتها الدفاعية ضد الأسلحة الكيميائية في الخمسينات . وقد دعي مندوبون من هذا المؤتمر لمشاهدة تدمير أحد مرافقنا الرائدة في مجال انتاج العوامل المؤثرة في الأعصاب ، وذلك في نانسكوك في كورنوول في عام ١٩٧٩ . وقد وصفنا في الوثيقة CD/15 بعض المشاكل التي اقتضى الأمر التغلب عليها حينئذ .

وبعد هذه المعلومات الأساسية ، نورد فيما يلي اجاباتنا عن الأسئلة المتعلقة بالأسلحة الكيميائية وعوامل الحرب الكيميائية . أولاً ، ان المملكة المتحدة لا تحتاز أسلحة كيميائية لا داخل اقليمها ولا داخل اقليم أي دولة أخرى . ولا توجد في اقليم المملكة المتحدة أي أسلحة كيميائية تحتازها أي دولة أخرى . وثانيا ، لا توجد في المملكة المتحدة أي مرافق لانتاج أو تخزين الأسلحة الكيميائية . وثالثا ، من الممكن ، لأغراض البحث والتطوير المتعلقين بمعدات الحماية ، تحضير كميات محدودة من المواد الكيميائية المعدّدة في القائمة المؤقتة لعوامل الحرب الكيميائية ، الواردة في الجدول [١] المرفق بالمادة السادسة ، وذلك في مؤسسة بورتون داون للدفاع الكيميائي بالمملكة المتحدة . والكمية المتاحة من كل مادة كيميائية في أي وقت في مؤسسة بورتون داون كمية ضئيلة . ورابعا ، تنقل الذخائر أو العوامل القديمة التي تكتشف في المملكة المتحدة الى مؤسسة بورتون داون لتدميرها في مرفق تدمير محدود النطاق قدرته التدميرية نحو ٣٥ كيلوغراما من العامل السام في وقت واحد .

وطلب في الوثيقة CD/828 أيضا معلومات عن عدد من المرافق في الصناعة الكيميائية المدنية التي قد تكون ذات صلة بالاتفاقية . ولا توجد في المملكة المتحدة قوانين تفرض على القطاع الصناعي الخاص تقديم هذه المعلومات الى الحكومة ، بيد أن اتحاد الصناعات الكيميائية في المملكة المتحدة قد قدم معلومات عن شركاته الأعضاء التي تنتج المواد الكيميائية المدرجة في الجداول [١] و [٢] و [٣] . ويمكن تلخيص هذه المعلومات فيما يلي : أولا ، توجد شركة واحدة تنتج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [١] (كميات صغيرة من خردل النيتروجين للاستعمال الطبي) . وثانيا ، توجد أربع شركات تنتج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [٢] . وثالثا ، توجد خمس شركات تنتج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول [٣] . ويرد المزيد من المعلومات التفصيلية في الوثيقة CD/CW/WP.206 ، الجاري تعميمها على المندوبين الموقرين .

وكدليل آخر على التزامنا بالانفتاح في هذا المجال ، قمنا بإعداد بيان بانتاج المملكة المتحدة من عوامل الأسلحة الكيميائية السامة أثناء الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها حتى عام ١٩٥٦ حين تخلينا عن قدرتنا على انتاج الأسلحة الكيميائية . ويبيّن هذا البيان نوع وكمية كل عامل منتج ومواقع مرافق الانتاج الموجودة في ذلك الحين ، ويصف أيضا تجربتنا في تفكيك مرافق الانتاج . ويسرني أن أعمم هذه المعلومات على المندوبين الموقرين ، في الوثيقة CD/856 .

والى أن يبدأ نفاذ الاتفاقية التي نتفاوض حولها ويصدّق عليها ، كما نأمل ، على النطاق العالمي ، سيظل بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية صكا عظيم الأهمية . وقد روّعت حكومة بلدي من الأمثلة التي حدثت مؤخرا على استخدام الأسلحة الكيميائية . وفي رأينا أن رد فعل المجتمع الدولي لم يكن كافيا على الاطلاق . وفي الأيام القليلة الماضية ، زعمت تقارير وسائط الاعلام أن الأسلحة الكيميائية لا تزال تستخدم بشكل خطير .

وقد قدم وزير خارجية بلدي ، في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة ، عددا من الاقتراحات الرامية الى تعزيز فعالية بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وكان الاقتراح الأول يقول بأنه ينبغي لأي حكومة لم تدخل بعد طرفا في بروتوكول جنيف أن تنظر في هذا الأمر بجدّية . ويجدر بي أن أكرر هذه النقطة هنا نظرا لأن بعض أعضاء مؤتمر نزع السلاح لم يصبحوا بعد دولا أطرافا . وتعلّق اقتراحه الثاني بتحقيقات يجريها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ادعاءات دول أعضاء باستخدام الأسلحة الكيميائية . واقترح السير جيفري هاو أن يقوم الأمين العام دون ابطاء بوضع "اجراءات للتحقيق الفوري آليا في الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية" . وأضاف ان هذه التحقيقات ينبغي أن تكون "مسألة روتينية لا تدخل فيها أي اعتبارات سياسية" . وكلنا أمل أن يتفق فريق الخبراء المجتمع الآن في نفس المبنى على اجراءات

تتعلق باجراءات التحقيقات الآلية التي ستقوم بها الامم المتحدة . وقد أعدت حكومة بلدي ورقة توضح فيها موقفنا ، لعرضها على الفريق .

ومهما كانت أهمية تعزيز بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، تكمن أفضل وسيلة لمنع استخدام الاسلحة الكيميائية في جهود هذا المؤتمر في التفاوض من أجل التوصل الى حظر شامل وعالمي ، وقابل للتحقق بفعالية ، لاستخدام الاسلحة الكيميائية . وآمل أن يكون ما ذكرته قد أبرز تصميم حكومة بلدي على المضي بهمّة في هذه المفاوضات ، فهذا الحظر جائزة ينتظرها العالم منذ وقت طويل ، وهو جدير بأن يبذل من أجله جهد هائل .

الرئيس : أشكر السفيرة سولزبي على بيانها وعلى كلماتها الرقيقة الموجهة الى الرئاسة . هل يرغب وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ طلب ممثل باكستان الكلمة . الكلمة الآن لممثل باكستان .

السيد عاصف إزدي (باكستان) : في ٩ آب/أغسطس أبلغت أعضاء المؤتمر بالتزام باكستان الصارم ازاء عدم انتشار الاسلحة النووية وأبرزت المقترحات التي قدمتها باكستان الى الهند للابقاء على منطقة جنوبي آسيا منطقة منزوعة الاسلحة النووية . وفي بيان في ١١ آب/أغسطس ، تساءل ممثل الهند الموقر وهو يستعمل حقه في الرد عن ملاءمة هذا المنبر لاثارة قضايا من هذا القبيل ، قائلا إنها ذات طابع ثنائي بحت . ولا شك أن المندوبين الموقرين في هذا المؤتمر قد تعودوا على هذه الحجة ، وإن كانت في سياق مختلف . وسيتذكر السادة المندوبون أن هذا النوع من المنطق قد استخدمه بعض أعضاء مؤتمر نزع السلاح الذين ينتمون الى مجموعة مختلفة ، لكي ينكروا عى هذا المؤتمر دوره الواجب باعتباره المنبر الوحيد للمجتمع الدولي للمفاوضات المتعددة الاطراف . ونحن نشعر بخيبة الامل لأن وفد الهند أيضا لجأ الى نفس طريقة التفكير .

إن انتشار الاسلحة النووية مسألة تشغل اهتمام العالم ، حسبما ورد في الوثيقة الختامية المعتمدة بتوافق الآراء في عام ١٩٧٨ في الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح . وفي الشهر الماضي ، تحدث مندوبون عديدون بمناسبة الذكرى العشرين لتوقيع معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وعمّم مندوبون قليلون ، رسميا ، وثائق حول هذا الموضوع . وقد أعرب عن القلق ازاء انتشار الاسلحة النووية في جنوبي آسيا في محافل عديدة ، ولذا كان اهتمام أعضاء مؤتمر نزع السلاح بهذه المسألة مشروعا . ونأمل أن توضح مقترحات باكستان بهذا الصدد أننا مخلصون في الابقاء على منطقتنا خالية من الاسلحة النووية .

وينبغي أن توضح أيضا البيانات التي ألقاها وفدي وألقاها ممثل الهند الموقر أن لدى كل بلد شكوكا بشأن البرنامج النووي للبلد الآخر ، يزيدها سوءا تبادل الادعاءات . لذلك لم نوجه أي اتهام من هذا القبيل بشأن برنامج الهند النووي ، وانما اكتفينا بالاشارة الى الاقتراحات التي قدمتها باكستان بروح بنّاءة بهدف تبديد هذه الشكوك .

ومن الغريب ربط المشكلة النووية بين باكستان والهند "بعوامل محددة تتعلق بتقسيم شبه القارة" ، مثلما حاول ممثل الهند الموقر أن يفعل ، إذ يمكن الرجوع بأصل هذه المشكلة المحددة الى عام ١٩٧٤ عندما أجرت الهند تفجيرا نوويا . وصحيح أنه قد ثارت مشاكل عند تقسيم شبه القارة ، ولكننا لن نثيرها هنا على أساس أن هناك محافل متعددة الأطراف ملائمة لهذه المشاكل .

وقد أشار ممثل الهند الموقر الى "الطابع المفتوح" الذي يتسم به برنامج الهند النووي "على خلاف برنامج باكستان تماما" . وهذا التأكيد غير مقنع نظرا للسرية التي اكتنفت التفجير النووي الهندي في عام ١٩٧٤ وتمادي الهند في رفض تطبيق الضمانات الكاملة على برنامجها النووي . ولم أشر هنا الا الى نقطتين فقط . فلو كان برنامج الهند النووي ذا طابع مفتوح بالفعل ، مثلما ذكر ممثل الهند الموقر ، لما ترددت الهند في قبول اقتراحاتنا في أن يقبل البلدان في آن واحد الضمانات الكاملة أو التفتيشات المتبادلة على المرافق النووية في كل منهما .

ونحن نوافق على أن تحسين العلاقات بين باكستان والهند لا يتوقف على المسألة النووية وحدها ، فهناك مع الأسف مسائل أخرى عديدة . وسنواصل بذل جهودنا في كل محفل ملائم ، ثنائي ومتعدد الأطراف ، لحل هذه القضايا .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : شكرا لممثل باكستان على بيانه . هل يرغب وفد آخر في أخذ الكلمة ؟ لم يطلب أحد الكلمة .

ونظرا لعدم وجود أعمال أخرى اليوم ، فسأرفع هذه الجلسة . ولكني أود قبل ذلك أن أذكّر بأنه في يوم الخميس ، إثر الجلسة العامة ، سيعقد اجتماع غير رسمي لمناقشة جميع جوانب مسألة تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته . وأضيف أنني أبلغت بأنه ، اعتبارا من ١٧ آب/أغسطس ولحين اشعار آخر ، توجد حاجة الى استخدام قاعة المجلس والغرفتين الملاصقتين لها ، الغرفة I والغرفة C-108 ، من أجل المحادثات المباشرة المتعلقة بايران والعراق . وستجهز الغرفة رقم VII لمفاوضات مؤتمر نزع السلاح وهيئاته الفرعية ، وستتاح الغرفتان A.206 و A.302 للمؤتمر ، بناء على طلبه ، من أجل المشاورات غير الرسمية ، وذلك بدلا من الغرفتين I و C.108 . وستظل

الغرفة III متاحة للمؤتمر كالعادة . وعليه ، ستعقد الجلسة العامة للمؤتمر ، المقررة ليوم الخميس ١٨ آب/أغسطس ، وكذلك اجتماع اللجنة المخصصة لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح ، في غرفة الاجتماعات VII ، بالطابق الثالث . وقد طلب مني أيضا أن أعلن عن عقد اجتماع لفريق الاتصال التابع لهذه اللجنة والمعني بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، اليوم بعد الجلسة العامة في الغرفة C.108 .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠

CD/PV.475
18 August 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والسبعين
بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس ، ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ويسبر لويس (اندونيسيا)

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٧٥ لمؤتمر نزع السلاح .

قبل أن نبدأ الاجراءات هذا الصباح ، أود أن أعرب ، نيابة عن المؤتمر ، لوفد باكستان ، ومن خلاله الى حكومة وشعب باكستان ، عن أعمق التعاطف وخالص التعازي في الوفاة المأساوية لصاحب السعادة الجنرال محمد ضياء الحق ، رئيس باكستان . وبصفتي رئيسا للوفد الاندونيسي ، فانني أعرب عن حزني العميق لوفاته المبكرة ، نظرا للعلاقات الخاصة التي تربط بلدينا . فالجنرال ضياء لم يكن رئيسا لبلد آسيوي شقيق ذي شعب مسلم كبير فحسب ، وانما تعلق اندونيسيا وباكستان أيضا أهمية حاسمة على أعمال مؤتمر نزع السلاح والسعي من أجل السلام العالمي . وأود أن أدعو الوفود للوقوف دقيقة صمت في ذكرى صاحب السعادة الجنرال ضياء .

كما أود أن أعرب لوفد الولايات المتحدة عن أعمق التعاطف والتعازي في الوفاة المأساوية للسفير آرنولد رافل من الولايات المتحدة الأمريكية .

والآن أود أن أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في تقديم التعازي نيابة عن شتى المجموعات . أعطي الكلمة لسفير الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد فريدريسدورف : (الولايات المتحدة الأمريكية) : نيابة عن مجموعة الدول الغربية ، أود أن أعرب عن عميق شعورنا بالصدمة والأسف ، وعن أعمق التعازي لوفد باكستان ، ومن خلاله الى الشعب الباكستاني في وفاة رئيسه ، محمد ضياء الحق ، تلك الوفاة المأساوية المبكرة . ان فقد زعيم وطني ليس أمرا سهلا على الاطلاق ؛ بيد أن ظروف وفاة الرئيس ضياء محزنة بوجه خاص . كما اننا ننعي وفاة سفير الولايات المتحدة في باكستان آرنولد رافيل ، والعميد هربرت وسون ، في نفس حادثة انفجار الطائرة .

وأرجو من وفد باكستان أن ينقل تعازينا الى حكومته والى عائلات الذين توفوا في هذه المأساة . وأود أن أضيف ، نيابة عن وفدي ، ان الرئيس ضياء كان لفترة طويلة صديقا وحليفا للولايات المتحدة ، ومؤيدا للحرية في الجزء الذي يقوده من العالم ، ومعارضا قويا للعدوان المسلح . وسوف تفتقده بشدة أمريكا والشعوب المحبة للحرية في أنحاء العالم .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : لتسمحوا لي نيابة عن مجموعة البلدان الاشتراكية أن أعرب عن التعازي لوفد باكستان في الوفاة المأساوية للرئيس ضياء الحق رئيس باكستان . وأرجو من وفد باكستان أن ينقل تعازينا الى حكومة وشعب باكستان ، وصادق تعاطفنا الى

عائلة المرحوم الرئيس ضياء الحق . كما أود أن أعرب عن تعازينا لوفد الولايات المتحدة لوفاة سفير الولايات المتحدة رافيل في الكارثة .

السيد فان (الصين) (الكلمة بالصينية) : ان الوفاة المبكرة لصاحب السعادة الرئيس محمد ضياء الحق رئيس باكستان قد صدمت وأحزنت الحكومة والشعب الصينيين بشدة . ونيابة عن الوفد الصيني ، أود أن أعرب عن أعمق التعازي لوفد باكستان ومن خلاله لحكومة وشعب باكستان .

ويربط الصين وباكستان جبال وأنهار مشتركة ، ويتمتع الشعبان بصداقة عريقة . ولقد أسهم الرئيس ضياء الحق باسهامات هامة في العلاقات الودية بين الحكومتين والشعبين ، التي تتميز بالثقة المتبادلة والمؤازرة . ويشعر الشعب الصيني باعزاز كبير لهذه الصداقة . وسوف تعمل الصين ، كعهدها دائما ، من أجل استمرار انماء العلاقات الودية والتعاون بين الصين وباكستان .

وتحت قيادة الرئيس ضياء الحق كانت باكستان تلعب دورا ملحوظا في الحفاظ على السلم والاستقرار في آسيا وأجزاء أخرى من العالم . وتعرب الصين عن اعجابها الشديد بالجهود الدائبة التي بذلتها حكومة باكستان في الالتزام بالمبادىء وتأييد العدالة والبحث عن حلول عادلة للمشاكل الاقليمية . ان وفاة صاحب السعادة الرئيس ضياء الحق قد حرم باكستان من زعيم بارز وحرم الصين من صديق قديم محترم . وسوف نحفظ ذكراه الى الأبد .

كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب ، نيابة عن الوفد الصيني ، عن تعازينا لوفد الولايات المتحدة الأمريكية في الوفاة المأساوية لسفير الولايات المتحدة في باكستان . ونرجو أن تنقلوا تعاطفنا الى أسرة الفقيد .

السيد مشهدي (جمهورية ايران الاسلامية) : لقد صدمنا صدمة شديدة بهذه الحادثة المأساوية التي أدت الى الوفاة المبكرة للرئيس محمد ضياء الحق رئيس باكستان . وتعرب مجموعة الـ ٢١ عن تعازيها العميقة لشعب وحكومة باكستان ، وكذلك للوفد الباكستاني لدى مؤتمر نزع السلاح . لقد فقدت مجموعتنا ، وحركة عدم الانحياز ، والمؤتمر الاسلامي ، قائدا عظيما ، ونحن نشعر بعميق الاسى لهذه المأساة . ولاننا جيران لباكستان فقد فقدنا زعيما كان يقود بلده في ظل علاقات أخوية وجوار طيب مع جمهورية ايران الاسلامية . لقد فقدت ايران أخا طيبا وزعيما عظيما ، وسوف يحفظ شعب بلدي ذكراه دائما . كما تعرب مجموعة الـ ٢١ عن تعازيها العميقة لاسر جميع الذين لقوا حتفهم في حادث تحطم الطائرة .

الرئيس : طبقا لبرنامج عمل المؤتمر ، سيواصل المؤتمر اليوم نظر البند ٤ من جدول الاعمال ، " الاسلحة الكيميائية " . ومع ذلك ، واتساقا مع المادة ٣٠ من النظام الداخلي ، يجوز لاي عضو يرغب في اثارة أي موضوع يتعلق بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

وقبل كل شيء ، ونيابة عن أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، أود أن أنتهز هذه الفرصة لارحب برئيس وفد هنغاريا ، السفير استفان فارغا ، الذي عين حديثا . وأنا على يقين من أننا نستطيع جميعا أن نعتمد عليه في تقديم اسهام قيم في أعمال المؤتمر .

ولدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية والهند . وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدثين المذكورين في القائمة ، أود أن أعطي الكلمة لممثل باكستان .

السيد اسلام خان (باكستان) : السيد الرئيس ، نيابة عن حكومة وشعب باكستان والوفد الباكستاني وبالاصالة عن نفسي ، أشكركم أنتم وجميع الوفود الموقرة التي أعربت عن كريم تعاطفها معنا في هذه المناسبة المحزنة جدا . وسوف تنقل مشاعركم الرقيقة الى شعب وحكومة باكستان والى أسر الراحلين .

السيد يامادا (اليابان) : لتسمحوا لي يا سيدي أن أرحب بكم ترحيبا حارا جدا في مؤتمر نزع السلاح وأن أعرب عن سعادتي إذ أراكم تترأسوننا في شهر آب/أغسطس . انكم تمثلون أمة عظيمة في آسيا تتمتع اليابان معها بعلاقات حارة وودية للغاية . وسوف يتعاون وفدي معكم تعاونا غير محدود في ممارستكم لواجباتكم الهامة في المؤتمر .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لانقل الى وفد باكستان صدمتنا البالغة عندما علمنا بالوفاة المأساوية للرئيس ضياء الحق . لقد فقدت باكستان زعيما عظيما والشعب الياباني يشارك الاصدقاء الباكستانيين الحداد على الوفاة المبكرة لرئيسهم . ولتسمحوا لي أيضا أن أقدم الى وفد الولايات المتحدة أخلص التعازي في فقد السفير أرنولد رافيل والعميد واسون .

وأود أن أبدأ بياني اليوم بتقييم للدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . ففي الساعات الاولى من يوم ٢٦ حزيران/يونيه ، وقبل انتهاء الدورة مباشرة ، قلت في الجلسة العامة :

"يعرب وفدي عن عميق أسفه لأن الساعات الطويلة من العمل الشاق الذي قمنا به جميعا لم تمكننا من تقديم وثيقة ختامية تقوم على أساس توافق الآراء . ومع ذلك ، يشعر وفدي أن السعي المكثف نحو توافق الآراء عملية قيمة جدا . ولقد استطعنا تحديد مجالات الالتقاء بالنسبة لكثير من مسائل نزع السلاح الرئيسية التي سنعالجها في السنوات القادمة . لقد كنا قريبين جدا من الاتفاق في الواقع . ولا ينبغي لنا أن نعتبر ذلك فشلا .

"وأذكر بوجه خاص أنه بالنسبة للمسألتين اللتين تعلق عليهما حكومة اليابان أولوية مرتفعة - حظر التجارب النووية وعدم الانتشار النووي - وجدنا جزءا كبيرا من المجتمع الدولي يشاركنا اعتقادنا فيما يتعلق بالاتجاه الذي ينبغي لنا أن ننطلق فيه .

" كما أنه من دواعي التشجيع أننا قد توصلنا إلى قدر واسع من توافق الآراء فيما يتعلق بالمسائل المتعلقة بالآلية التي سوف تكون ذات أهمية خاصة لنا ونحن نوالي بذل جهودنا المتعددة الأطراف لنزع السلاح . ولا ينبغي لنا أن نترك أوجه الاتفاق الهامة هذه تنجرف بعيدا . وينبغي لنا الاستمرار في بذل قصارى الجهد في هذه المجالات وغيرها . وعلينا ونحن نفعل ذلك ، أن نفيد أقصى افادة ممكنة من توافق الآراء ، أو بذور توافق الآراء التي نبتت خلال الاسابيع الاربعة الماضية .

" وتعبر حكومة اليابان عن كامل التزامها بالمهمة التي تنتظرنا" .

لقد أردت أن أعطي نفسي فسحة طويلة نوعا ما من الوقت ، قبل أن أتحدث في الموضوع في مؤتمر نزع السلاح ، حتى أستمع الى الآخرين وأصدر حكما موضوعيا على تقييمي . ومنذ بداية الجزء الصيفي لهذه الدورة ، أعرب عدد من المتحدثين عن تقييمهم للدورة الاستثنائية ، وانني أشعر بتشجيع كبير اذ أعلم أن الكثير منكم يشاركونني تقييمي الذي ذكرته . وأود أن أكرر بوجه خاص المشاعر التي أعرب عنها اثنان من زملائي الموقرين . ففي يوم ١٩ تموز/يوليه ، قال السفير فان شايك من هولندا : " وينبغي أن يشمل تقييمنا للدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح تقديرنا للحوار الذي دار والجو الذي دار فيه هذا الحوار والافكار والمقترحات العديدة البناءة التي قدمت ونوقشت ". وفي نفس اليوم ذكرتم ، يا سيادة الرئيس ، بصفتكم ممثلا لاندونيسيا : " عززت الدورة أيضا الاعتقاد بأن نزع السلاح عملية مستمرة لا يمكن انجازها من مرة واحدة ، وان الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح هي احدى الوسائل المتاحة في تلك العملية وليست هدفا في حد ذاتها ". وانني أوافق على هذين البيانين تمام الموافقة .

ان فشل أو نجاح الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح يتوقف على ما سوف نفعله من الآن فصاعدا . ولقد كانت الورقة التي قدمها زميلنا العزيز الذي تركنا ، السفير منصور أحمد من باكستان ، بصفته رئيس اللجنة الجامعة ، في نفس اليوم الأخير من الدورة الاستثنائية ، والمناقشات التي تلت والتي قامت على أساس الورقة ، انعكاسا قيما لنقاط الالتقاء التي برزت أثناء الدورة . فاذا رفضنا الاعتراف بنقاط الالتقاء هذه ، أو ألقينا بها في طي النسيان ، فيقينا سوف تفشل الدورة الاستثنائية . ولكن اذا ما استخدمنا ، بدلا من ذلك ، الورقة والمناقشات التي دارت حولها كأساس يتم البناء فوقه في الوقت الذي ننخرط فيه في مسعانا الذي لا يلين نحو احراز تقدم في نزع السلاح تعدديا ، فسوف يظل في استطاعتنا أن نحقق النجاح للدورة الاستثنائية . كيف نستطيع أن نضمن هذا النجاح ؟ قبل كل شيء ، ينبغي لنا تكثيف أعمالنا في مؤتمر نزع السلاح ، لا سيما فيما يتعلق بالتجارب النووية والأسلحة الكيميائية . وفي الدورة الوشيكة للجمعية العامة في نيويورك ، ينبغي لنا توسيع مجالات توافق الآراء بشأن بنود نزع السلاح . وبالنسبة للمؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار ، والذي من المقرر أن تبدأ الأعمال التحضيرية له في العام التالي ، ينبغي لنا أن نبحث عن نظام حقيقي لعدم انتشار الأسلحة النووية باتساع العالم .

وانه على ضوء هذه الحقيقة أود أن أتطرق اليوم الى بندين من البنود ذات الأولوية في جدول أعمالنا ، أي حظر التجارب النووية والأسلحة الكيميائية .

لقد أعرب رئيس وزرائها ، السيد نوبورو تاكشيتا ، في بيانه في الدورة الاستثنائية الثالثة بتاريخ ١ حزيران/يونيه ، عن تقديره للمفاوضات المكثفة التي تجري بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التجارب النووية ، كما أعرب عن أمله القوي في أن يتقدم هذان البلدان خطوة أخرى في مفاوضاتهما ويصدقان على معاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ ومعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية " معاهدة العتبة " لعام ١٩٧٤ في أبكر تاريخ ممكن ، حتى يستطيعا التقدم الى المرحلة التالية وهي الحد من التجارب النووية . كما ركز على أنه ينبغي الافادة بشكل كامل من زخم التطورات الايجابية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتشجيع الجهود متعددة الأطراف المبذولة نحو التوصل الى حظر التجارب النووية .

ومن دواعي تشجيعنا أن نلاحظ بروز توافق للآراء في المداولات التي تلت ذلك في الدورة الاستثنائية للتركيز على حاجة مؤتمر نزع السلاح الى تكثيف نظره في حظر التجارب النووية ، وفي نفس الوقت دعوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أن يضعا في الاعتبار في مفاوضاتهما آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، بما في ذلك الأهمية التي تعلقها تلك الدول على وقف التجارب النووية في اطار عملية نزع سلاح فعالة .

وهناك تطور مشجع آخر وهو أن تجارب التحقق المشترك التاريخية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تتم في هذا الشهر والشهر التالي ، الأمر الذي يمهد الطريق للبلدين لاستكمال المرحلة الأولى من مفاوضاتهما ذات المراحل ، أي التصديق على المعاهدتين اللتين ذكرتهما أعلاه .

وأعتقد أن عملا جاهدا يجري بشكل مطرد من أجل التوازي البناء بين الجهود الثنائية والمتعددة المبذولة من أجل الازهار والاثمار ، ان لم يكن بين عشية وضحاها فبمرور الوقت . وينبغي أن نتوخى جانب الحذر لكي لا نقضي عليها في البراعم ، وانما علينا أن نغذيها بحذر . وأفضل طريقة لكي تبدأ العملية هي أن يشرع مؤتمر نزع السلاح في العمل الحقيقي بشأن حظر التجارب النووية .

كيف نستطيع أن نبدأ العمل الهام الذي كان مؤتمر نزع السلاح محروما منه طوال السنوات الاربع الاخيرة ؟ ما زلت أعتقد ، كما قلت في شهر آب/أغسطس من العام الماضي ، أن الحقائق السياسية تحول دون تمتع شتى مشاريع الولاية المطروحة رسميا أمامنا، بالصورة التي هي عليها ، بالتأييد بتوافق الآراء . وفي شهر نيسان/ابريل من العام الماضي ، اقترح السفير فيجفودا ، وكان الرئيس آنذاك ، مبادرة قيمة . وأعربت مجموعة من البلدان الغربية عن استعدادها للنظر في ذلك الاقتراح غير الرسمي كأساس للتوصل الى توافق في الآراء . وقام السفير فيجفودا مؤخرا باحياء اقتراحه ، وتقدم أعضاء المجموعة الاشتراكية كذلك فأيدوه . ولا زلنا ننتظر أن نسمع رأي أعضاء مجموعة الـ ٢١ في الاقتراح . فلنظهر المرونة وسعة الأفق ولنخلص أنفسنا من مأزق السنوات الأربع الماضية . ولنشرع في البناء على نقاط الالتقاء في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح .

ومنذ بضعة أيام أخبرنا السفير غارسيا روبلز ، والسفير دي ريفيرو والسفير تايلهاردات ، عن الاجراء الذي اتخذته الحكومات الست التي قدمت قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٢ باء الذي يدعو الى عقد مؤتمر لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب وتحويلها الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وتعهدت الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب تعهدا جديا بالسعي " نحو التوصل الى وقف جميع تجارب تفجيرات الأسلحة النووية في جميع الأوقات " و " مواصلة المفاوضات لتحقيق هذه الغاية " .وإنني أفهم الاحباط الذي شعر به الكثيرون لعدم إحراز تقدم بشأن الحظر الشامل للتجارب في المحافل المتعددة الأطراف ، الأمر الذي ربما دفعهم إلى اللجوء إلى اجراء التعديل . ومع ذلك ، فقد امتنعت اليابان عن التصويت على قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٢ باء لأننا مقتنعون تماما أن مؤتمر نزع السلاح هو المكان الذي نستطيع ، بل وينبغي لنا القيام فيه بعمل بالغ المغزى ، من أجل الحظر الشامل للتجارب . ولدينا تحفظات هامة فيما يتعلق بمسار

للعمل ربما يؤخذ على أنه ينطوي على اقرار بفشل مؤتمر نزع السلاح في مسألة التجارب النووية وقد يؤدي الى القضاء على جهودنا الجادة لمعالجتها في اطار مؤتمر نزع السلاح .

ولقد اضطلع فريق الخبراء العلميين المخصص ، الذي عقد دورته السادسة والعشرين منذ اسبوعين ، بمهمة قيّمة تتعلق بدراسة جوانب التحقق من حظر التجارب النووية . غير أنه قد أصبح من الواضح بشكل متزايد أن الفريق في حاجة إلى ارشاد سياسي ملائم من مؤتمر نزع السلاح اذا أريد له الاستمرار في انجاز عمل مفيد وذي صلة بحظر التجارب النووية . وفي هذا السياق ، أود أن أذكّر بالاعلان الذي أصدره رئيس وزراء بلدي بمناسبة الدورة الاستثنائية بأن اليابان سوف تستضيف مؤتمرا للمشاركة في ثمار تجربة التحقق من التجارب النووية عن طريق الوسائل الاهتزازية ، ولاخطار مؤتمر نزع السلاح بأن المشاورات جارية الآن مع أمانة الأمم المتحدة لعقد اجتماع تحت رعاية الأمم المتحدة في وقت ما في الربيع التالي .

وفي سعينا نحو احراز تقدم بشأن حظر التجارب النووية ، ينبغي لنا أيضا أن نضع في الأذهان مجالا حساسا آخر يتعلق بالأسلحة النووية ، أي عدم انتشار الأسلحة النووية . ولا يمثل هذا بندا من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، لكنه يشكل عنصرا هاما في السياق الشامل الذي ينبغي لنا أن ننتهجه بالنسبة للمسائل النووية في السنوات المقبلة .

وبينما نقترب من المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٩٠ ، والمؤتمر الاستعراضي الخامس في عام ١٩٩٥ ، اللذين سيحددان مستقبل هذه المعاهدة ذات الاهمية الحيوية ، أعتقد أنه سيكون من الضروري لنا بشكل متزايد أن نتطرق إلى المسائل النووية الرئيسية الثلاث - نزع السلاح النووي ، وحظر التجارب النووية ، ومنع الانتشار النووي - في علاقتها المتبادلة ، وأن استراتيجية متماسكة متعددة الأطراف تضمن السلم والأمن لنا جميعا .

ولهذا السبب تعلق اليابان أهمية خاصة على اعتراف الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، الذي يلقى مشاركة واسعة النطاق ، بالحاجة الى بذل الجهود من جانب جميع الدول لمواصلة تعزيز نظام منع الانتشار ، والحاجة الى تدابير أخرى لوقف انتشار الأسلحة النووية وعكس اتجاهها . ونحن نرغب في العمل بشكل ايجابي مع الآخرين حتى نرى هذا الاعتراف البارز وقد ترجم الى أعمال ملموسة ذات معنى .

وجرى التسليم بالاجماع في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بأهمية التبكير باستكمال اتفاقية الاسلحة الكيميائية . وقد دفعت الى هذا التسليم مشاعر القلق المنتشرة على نطاق واسع بسبب ما أبلغ عنه من استخدام للأسلحة الكيميائية والانتشار الخطير لهذه الاسلحة الشنيعة . ومن بين بنود جدول أعمال مؤتمرنا ، فإننا نتقدم بشكل معتدل في مفاوضتنا حول هذا البند . وأود أن أعرب عن تقديري العميق لرئيس اللجنة المخصصة ، السفير بوغوميل سوجكا من بولندا ، لقيادته التي لا تعرف الكلل ، والسيد أندري سيما من تشيكوسلوفاكيا والسيد بابلو ماسيدو من المكسيك لاخلاصهم واسهاماتهم في تقدم أعمالنا . وأرى من دواعي الشرف والامتياز أن يعهد الى نائبي بمهام رئاسة المجموعة جيم .

وأعتقد أن المفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية تمر الآن بمرحلة أخيرة حاسمة . ولا أقصد بذلك عملية وضع النقط على الحروف أو المرور على نص الاتفاقية كله بمشط قانوني ذي أسنان رفيعه ، فأمامنا قدر كبير من العمل ينبغي أداؤه قبل أن نصل الى تلك المرحلة . إننا في مرحلة حساسة ينبغي لنا فيها أن نتأكد من أن الاتفاقية تتسم حقا بالعالمية والفعالية والقابلية للتحقق والتنفيذ العملي . ولا نستطيع أن نفعل ذلك إلا من خلال العمل على أساس الوقائع .

وأرجو أن تسمحوا لي ، لو تفضلتم ، بأن أتخلى للحظة عن اللغة الاصطلاحية للمتفاوضين وأفكر بالكيفية التي ينظر بها الرجل العادي غير المطلع الى الاتفاقية . وأقول ذلك لا لشئ إلا لأن الاتفاقية ، في التحليل النهائي ، سوف يتعين أن تقبلها الجماهير ككل ، الجمهور الدولي وكذلك الجمهور المحلي ، حتى يضمن لها البقاء بالفعل . والمرجح أن الرجل العادي يود أن يتأكد من أن الاتفاقية سوف تحظر الأسلحة الكيميائية بالفعل أي تفضي الى التخلص في المقام الأول من جميع الاسلحة الكيميائية القائمة فضلا عن منشآت تخزينها وانتاجها في خلال ١٠ سنوات . كما سيكون من المهم بالنسبة له ألا يتعرض أمنه للتهديد في خلال فترة التدمير . غير أنه سوف يوالي بحذر بالغ بدء أو استمرار انتاج الاسلحة الكيميائية في تلك الفترة لأسباب أمنية .

وهو يجب أن يتأكد كذلك من أن الصناعات لن تضطلع مستقبلا ، سرا أو علانية ، بعمليات تطوير ، وانتاج أو ما شابه للأسلحة الكيميائية . ويدرك ضرورة بذل بعض التضحيات في هذا الصدد . بيد أنه سيمضه أن تضيع المنافع التي تعود عليه في حياته اليومية من منتجات الأنشطة الكيميائية السلمية . وهو يود أن يرى الاتفاقية وقد ألزمت كل طرف ، بما لا يسمح للبعض أن يفلت فيمتلك أو ينتج تلك الأسلحة الخطرة . وهو يود ، فوق كل شئ ، أن تتوفر الثقة في أن الاتفاقية وآلياتها ستفي بمهمة الحظر والتحقق بسرعة وفعالية بدلا من أن تهوي جسما هامدا .

هذه هي ، مع ما ينطوي عليه التبسيط الزائد من مجازفة ، المحتويات الضرورية فيما يبدو من أجل قبول الاتفاقية قبولا عاما على أوسع نطاق ممكن . فإذا كان الأمر كذلك فينبغي أن نتأكد من وجود تلك المحتويات في الاتفاقية . والسؤال هو كيف يتم ذلك .

لتسمحوا لي أولا أن أقترب من مسألة العالمية أو الشمولية . ينبغي لنا أن نفكر فيمن قد تنشأ الحاجة الى اشتراكهم في العملية وفي أية مرحلة ، وذلك بالاضافة الى هؤلاء الذين يتفاوضون الآن . وسوف يستتبع ذلك التفكير في مدى الاشتراك الذي يضمن الثقة في أن تكون الاتفاقية قابلة للتطبيق بشكل عالمي . كما أننا في حاجة إلى أن نوضح لعدد ضخم من الدول أن وجودها "داخل" الاتفاقية وليس "خارج" الاتفاقية يخدم مصالح تلك الدول ومصلحة المجتمع الدولي ككل . وإحدى المسائل الهامة التي يجب التطرق اليها في هذا السياق هي كيف يمكن تعزيز نظام الحقوق والالتزامات بموجب الاتفاقية ، عن طريق آليتها فيما يتعلق بعدم الامتثال أو الانتهاكات . وسوف يتعين علينا أن نجيب على هذا السؤال في نهاية المفاوضات .

وثانيا ، إن الثقة التي سوف يضعها المجتمع الدولي في الاتفاقية سوف تتوقف بدرجة كبيرة على الكيفية التي تعمل بها بالفعل آلياتها المتعلقة بالتحقق . وأشعر أنه من الضروري في هذا السياق أن تكون المشاركة في عبء التحقق بالتساوي بين الدول الأطراف على نحو يتناسب مع المخاطر التي تشكلها تلك الدول على أهداف الاتفاقية . وفي السنوات العشر الأولى ، ربما يقع هذا العبء بشدة على حائزي الأسلحة الكيميائية ، وهو أمر يبدو طبيعيا لأن أسلحتهم الكيميائية ومنشآت انتاجها تشكل أوضح وأعجل خطر . واعتبارا من العام الحادي عشر سوف ينبغي للصناعات الكيميائية المدنية أن تتحمل العبء الرئيسي ، وسوف يكون ذلك إلى الأبد . وينبغي أن يكون نظام التحقق من عدم الانتاج فعالا من حيث التكاليف حتى يقدر له البقاء . وفي هذا الصدد أستعيد فكرة وثيقة الصلة ذكرنا بها السفير فان شايك من هولندا يوم ١٩ تموز/يوليه . فقد قال : "إن المطلوب ليس مجرد عقد اتفاقية يمكن التحقق من تنفيذها على نحو كامل وتام ، وإنما نحتاج إلى اتفاقية تتضمن من بنود التحقق ما يكفي لتوفير الثقة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية من جانب جميع الأطراف" .

وينبغي أن يتوفر لنا أولا ادراك واضح وراسخ عما نواجهه من حيث نوع وعدد المنشآت بالضبط ، العسكرية والمدنية ، التي سوف تخضع للتحقق ، ومحاولة الوصول الى مزيج ملائم من بيانات الابلاغ ، والرصد المفيد ، والتفتيش الموضعي بالتحدي والتفتيش الروتيني وغير ذلك من الوسائل الممكنة . وينبغي لنا أن نسعى نحو تحقيق التوازن الأمثل بين متطلبات التحقق والموارد المتاحة . وذلك يتطلب المزيد من التفكير

العملي القائم على الوقائع ، وليس على التنظير . وإنني أرحب بالمبادرات التي قدمتها بعض البلدان مؤخرا من أجل حسن ادراك للحقائق ، بما في ذلك الحقائق المتعلقة بعدم الانتاج ، في عملية تبادل البيانات المتعددة الأطراف .

وتقوم حكومتي بدراسة استقصائية مكثفة حول صناعاتنا الكيميائية لجمع البيانات ذات الصلة . وقد ثبت أن المهمة ليست سهلة على الاطلاق . ولكن يبدو أن النتائج الأولية نفسها تدل على أن العدد الاجمالي في اليابان لمنتجي ومستهلكي ومجهّزي المواد الكيميائية الواردة في الجدولين ٢ و ٣ من المادة السادسة ، بما في ذلك المواد التي تندرج تحت العنوان "تناقش مرة أخرى" ، يمكن أن يكون تقريبا ٧٠٠ شركة - وأكرر ، ٧٠٠ شركة - إذا ما احتُسبت دون تطبيق عتبات محددة . وما يبرز أيضا هو أن الكثير من هذه الشركات أو المصانع ، لا سيما مصانع الاستهلاك والتجهيز ، ليست شركات عملاقة قوية ، أو قلة مسيطرة ، وإنما هي صناعات متفاوته صغيرة ومتوسطة الحجم . وربما كان هيكل الاقتصاد الياباني فريدا بمقارنته بالهياكل الاقتصادية في الغرب وفي دول التخطيط المركزي . ولدينا قطاع كبير يشتمل على الكثير مما يسمى الصناعات الأسرية الصغيرة والمتوسطة الحجم . بيد أن هذا هو الهيكل الذي تجدونه في الكثير من العالم النامي . وهذا هو حجم المشكلة الذي سوف نواجهه . وقد نحتاج إلى دراسة ما اذا كان في الإمكان تطبيق نظم أو اجراءات التحقق المصممة بشكل رئيسي للمجمعات الصناعية الضخمة تطبيقا فعالا على الشركات أو المصانع الأصغر .

هذا وحماية المعلومات التجارية السرية مجال آخر نحتاج إلى أن ننقل المناقشة فيه من العموميات الى الأساليب العملية . وأعرب عن أملي في أن أرى العناصر ذات الصلة وقد قامت على أساس تقييم موضوعي لمتطلبات التحقق والاهتمامات الحقيقية للصناعة ، وليس على أساس افتراضات مسبقة . وفي هذا الصدد ، يمكن الافادة من تركيز النظر بشكل أوثق في مسألة ملحقات المرافق .

وفي الوقت الذي أنظر فيه الى الكيفية التي قد نستطيع بواسطتها أن نجمع هذه العناصر المختلفة معا في اتفاقية قابلة للتطبيق ، فإننا نسلم بميزة محاولة ادراك الكيفية التي قد تعمل بها أحكام التحقق في الواقع . ويشعر وفدي أن النهج العملي المفيد هو أن نشرع في الأمر خطوة بخطوة ، أي أن نقوم أولا بتجارب وطنية ، ثم بتجميع لهذه الخبرات لكي نرى ما الذي يمكن عمله بشكل متعدد الأطراف .

لقد أسهبت بشئ من التفصيل في مفاوضات الأسلحة الكيميائية وذلك لانني أشعر تحديدا بأن الاحساس المتوازن بالمستقبل سوف يقدم لنا في النهاية طريقا مختصرا يفضي بنا الى الهدف الذي نشترك فيه جميعا ، أي ابرام اتفاقية للأسلحة الكيميائية في

أبكر وقت ممكن . وقد لا نجد طرقا مختصرة بهذه السهولة بالنسبة لبنود أخرى هامة في جدول أعمالنا ، بما في ذلك حظر التجارب النووية . غير أنني أعتقد بالفعل ، كما تعتقدون يا سيادة الرئيس ، أن نزع السلاح عملية مستمرة ، وإنني على ثقة من أننا نستطيع أن نسهم في نجاحها بالمثابرة والتصميم .

واسمحوا لي ، قبل أن اختتم بياني ، أن أعرب عن ترحيبي الحار بالممثلين الذين انضموا لمؤتمرنا منذ مداخلتي الأخيرة في الجلسة العامة . وإنني أتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع السفير رورو من كينيا ، والسفير كوستوف من بلغاريا ، والسفير دي ريفيرو من بيرو ، والسفير فارغا من هنغاريا .

الرئيس : أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس . والآن أعطي الكلمة الى ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، السفير فون شتولبناغل .

السيد فون شتولبناغل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : اشاطر السفير فريدرسدورف التعازي التي قدمها نيابة عن المجموعة الغربية في الوفاة المفاجئة للرئيس محمد ضياء الحق وسفير الولايات المتحدة في باكستان . وأهنئ ممثل هنغاريا الجديد لدى مؤتمر نزع السلاح ، السفير فارغا ، لتوليه مهامه بيننا .

وأود اليوم أن أتقدم ببعض التعليقات الوجيزة بشأن المواضيع المتعلقة بالبند ١ في جدول الأعمال ، " حظر التجارب النووية " وقد قامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يوم امس ، في مرة أولى غير مسبوقة باجراء تجربة نووية حضرها فريقان من كلا البلدين للتحقق من البيانات . وبهذا العمل فان البلدين يطبقان ما جاء في البروتوكولات التي تحكم تجربة التحقق المشترك التي تتضمن اختباريين نوويين . وقد تم الاختبار الأول يوم أمس في موقع الاختبار في نيفادا في الساعة ١٧/١٢ بتوقيت غرينيتش ؛ أما الاختبار الثاني فمن المتوقع أن يتم في موقع الاختبار السوفياتي في سميبالاتينسك في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ . ونحن نرى في هذه التجربة تقدما رئيسيا في العلاقات بين البلدين اذ أنه لاول مرة يتمكن كل من الطرفين من اختبار صحة بيانات البلد الآخر مباشرة في المصدر . وأعربت حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية مرارا وتكرارا عن اهتمامها بسلوك نهج تدريجيا يفضي في النهاية الى وقف التجارب النووية تماما ، وهي تعرب بالتالي عن أملها في أن يشكل حل مشاكل التحقق التي كانت تعوق التصديق على معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية لعام ١٩٧٤ ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ خطوة هامة في سبيل بلوغ هذا الهدف النهائي .

وما أن سجلت المحطات الصفيفية الثلاثة عشرة في غرافينبرغ في ألمانيا الاتحادية الاشارات الاهتزازية من التجربة الأولى أرسلت لنا مجموعة من الرسوم الاهتزازية بالتيليفكس الى جنيف ، ويجري حاليا توزيع هذه البيانات . وقدرت ضخامة الانفجار ب ٥ر٥ ملي بار ؛ ووفقا لمعلوماتنا الحالية فان ذلك يوافق قوة انفجارية تقدر بنحو ٧٥ كيلو طن في صخور صلبة رطبة . واذا أخذنا في الاعتبار الظروف الجيولوجية الفعلية السائدة في موقع التجربة فان قوة الانفجار الفعلية تفوق ١٠٠ كيلو طن . وكان من الممكن أيضا استعادة البيانات المعروضة عليكم عن طريق جهات توصيل الرسائل اللاسلكية العامة من محطة الاهتزازات المفتوحة التابعة لنا الواقعة في صفيفة غرافينبرغ والتي يشغّلها مرصد الاهتزازات في ايرلانغن ، في بافاريا . وفي الحقيقة بلغنا أن عددا من البلدان قد وصلت بالفعل الى شبكة الصفائف المفتوحة التابعة لنا وحصلت على بيانات الانفجار الأول لأغراضها الخاصة .

ويقودني هذا الى نقطة هامة أخرى تتعلق بعمل المؤتمر بشأن حظر التجارب النووية . فقد أنهى فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية دورته الصيفية منذ أسبوعين بالضبط . وأوضح وفد بلدي مرارا وتكرارا آراءه بشأن العمل القيم الذي ينجزه الفريق المخصص في ظل الرئاسة القديرة للدكتور أولا داهلمان من السويد . وقد أعلنا بوجه خاص تأييدنا لمبدإ هام ، هو أن تكون مراكز البيانات الدولية مرافق مفتوحة للدول المشاركة ، تتيح الوصول بسهولة وحرية الى أية بيانات ونتائج تتعلق بالتحليل . وما استعراض اليوم لقدرات مفهوم " المحطة الاهتزازية المفتوحة " الا تأكيد لوجهة نظرنا بشأن هذه المسألة . وقد أتاح نهج " النظام المفتوح " هذا الوصول مباشرة ودون أي عائق الى البيانات الموجية الشكل الاهتزازية المسجلة دون أن يتطلب ذلك تكنولوجيا مكلفة ومعقدة . واعترفت كذلك بلدان أخرى بميزة توفر البيانات الاهتزازية فورا وفتحت محطات وصفائف قياس الاهتزازات فيها للافادة منها مباشرة ، أو أعلنت عن نيتها القيام بذلك في المستقبل .

وفيما يتعلق بتصميم النظام العالمي في المستقبل ، فان مفهوم " المحطة المفتوحة " سوف يفضي الى تسهيل اجراءات تبادل البيانات الموجية والاسهام فضلا عن ذلك في حل شتى المشاكل التي تناولها فريق الخبراء العلميين خلال الجلسات السابقة . وفي ذلك اشارة بوجه خاص الى مسألة الاتصال بين مراكز البيانات الوطنية ومراكز البيانات الدولية . ويترتب على امكانية الوصول المباشر الى المحطات المشاركة جعل أي طريقة اتصال تقييدية ، مثل " مبدأ الاقليمية " ، أي ربط مراكز البيانات الوطنية على الصعيد الاقليمي بمركز دولي محدد ، عتيقة تقنيا . وأيا ما كان تقييم المرء لميزة مبدأ كهذا في التجربة المرتقبة لتبادل البيانات العالمية ، فاننا نود

اقتراح القيام تكنولوجيا بتصميم شبكة رصد عالمية للاهتزازات في المستقبل بطريقة دينامية ، وذلك لنتمكن من ادماج آخر التطورات التكنولوجية فيها عندما تظهر الى الوجود .

ومنذ سنة خلت ، تم استعراض ميزات مفهوم " المحطة المفتوحة " بنجاح في عرض تقني قدم للمشاركين في نزع السلاح في مقر البعثة الدائمة لجمهورية ألمانيا الاتحادية هنا في جنيف . وأقيم اتصال عن طريق خطوط الهاتف التجارية بشبكة تسجيل البيانات في مرصد الاهتزازات في غرافنبرغ عرضت من خلاله أجزاء مختلفة من البيانات الموجية الشكل مباشرة على شاشتنا . ولو أجريت تجربة التحقق المشتركة في اليوم الذي جرى فيه العرض لتم نقل الاشارات الاهتزازية مباشرة من هذا الانفجار النووي ولكانت النتائج هي نفسها التي ظهرت في الرسوم التي تم توزيعها . وفيما يتعلق بالمناقشة الجارية بشأن الميزات النسبية للتحقق من الاهتزاز عند قيام حظر شامل للتجارب في المستقبل ، واستخدام أساليب قياس مختلفة أو مزيج من عدد من أساليب التحقق ، فاني أود أن ألفت النظر الى أنه عندما تصبح قوة التجربة وقوة الانفجارات النووية المختارة العشرة السابقة التي أجرتها القوتان النوويتان متاحة للجمهور ، فان تقدير علاقات القوة ـ السعة لموقعي التجارب سيتحسن كثيرا . وسيسمح ذلك للخبراء عندئذ باجراء تقييم أفضل لدقة مختلف نهج القياس ويوسع نطاق القاعدة لاجراء مناقشة ذات وزن علمي عن مزيج أساليب التحقق التي ستدعو اليها الحاجة في نهاية الأمر للتحقق من معاهدة عالمية لحظر شامل للتجارب .

وما فعلناه اليوم في أولى تجارب التحقق سنفعله كذلك في الانفجار التجريبي المقرر اجراؤه في موقع التجارب النووية السوفياتي في سميبالاتينسك . وفي رأينا أن تبادل البيانات المباشر بشأن الانفجار التجريبي في نيفادا بين مختلف المرافق الاهتزازية المفتوحة أثبت مرة أخرى جدوى المفهوم الأساسي ، كما أكد أن تبادل البيانات الاهتزازية على أساس المحطات المفتوحة قد أصبح سمة معيارية فعالة . ولذلك فاننا نوصي بقوة بدمج هذا المفهوم في أي تصميم لنظام عالمي للرصد الاهتزازي في المستقبل .

السيد سود (الهند) : أود باسم الوفد الهندي أن أتقدم الى وفد باكستان ومن خلاله ، الى شعب باكستان بتعازينا الخالصة في وفاة الرئيس ضياء الحق الفاجعة والمفاجئة . كما تتجه عواطفنا الى أفراد أسرة الفقيد . وأود كذلك أن أتقدم بتعازينا الى وفد الولايات المتحدة للخسارة المفجعة التي منيت بها . وأرحب كذلك بحرارة بالسفير الهنغاري فارغا الذي يتطلع وفد بلدي الى التعاون معه على نحو وثيق .

وأخذت الكلمة اليوم لأقدم الوثيقة CD/859 ، المعنونة "خطة عمل لاعلان نظام عالمي خال من الاسلحة النووية ومن العنف" . وتم تقديم خطة العمل الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . وقال رئيس الوزراء راجيف غاندي عند تقديمه خطة العمل هذه :

"ان الهند تعتقد في امكان بقاء البشرية لتعبر الالف الثانية بعد الميلاد . وهي تعتقد كذلك انه من الممكن ضمان السلم والامن والبقاء خلال الالف الثالثة وما بعدها . والسبيل الى ذلك هو تضافر العمل . ونحن نحث المجتمع الدولي على أن يجري فورا مفاوضات بهدف اعتماد خطة عمل محددة الفترة لاعلان نظام عالمي خال من الاسلحة النووية قائم على مبدأ اللاعنف" .

وتدعو خطة العمل التي تقدمت بها الهند المجتمع الدولي الى التفاوض بشأن تعهد ملزم بنزع السلاح الشامل والكامل تحت رقابة دولية فعالة .

لقد كان السلم والامن يشكلان دائما تطلعا من أعمق تطلعات البشرية .وفي الماضي ، سعت الدول الى تعزيز أمنها عن طريق اقتناء وحيازة الاسلحة . غير أن ذلك لم يعد ينطبق علي العصر النووي . فلم يعد ممكنا تصوّر الامن بوصفه علاقة بين خصمين في لعبة تعادل فيها الخسارة والربح . واليوم فان تكديس الاسلحة النووية يشكل خطرا على مستقبل البشرية وليس تدبيرا حمائيا . ولذلك ينبغي السعي لتحقيق الامن في ميدان نزع السلاح من خلال جهود تعاونية متبادلة . فإنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح الحقيقي مهمتان هامتان وملحتان بشكل رئيسي .

وتنقسم خطة العمل الى ثلاثة مراحل ، وتقدم برنامجا لازالة جميع الاسلحة النووية على مدى ٢٢ سنة . وفي حين يشكل نزع السلاح النووي العنصر الرئيسي للخطة ، فإن هناك تدابير أخرى تندرج كذلك في كل مرحلة من مراحلها لتعزيز العملية بطريقة شاملة . وتشمل هذه التدابير أسلحة الدمار الشامل ، وخفض القوات التقليدية ، ومنظومات الاسلحة الفضائية ، والتحكم في سباق التسلح النوعي ، واتخاذ تدابير تبعية في مجال بناء الثقة ، واعلانات أخرى ؛ وجميعها تهدف الى توفير الوسائل اللازمة لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في نزع السلاح الشامل والكامل . وبالمثل ، يجري التأكيد على ضرورة إقامة نظام متكامل للتحقق المتعدد الاطراف برعاية الامم المتحدة ، بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من إطار متعدد الاطراف قوي ولازم لضمان السلم والامن خلال عملية نزع السلاح ، وكذلك في عالم خال من الاسلحة النووية .

ولخطة العمل أربع سمات أساسية . وبإيجاز فإن هذه السمات كالآتي : أولا تتعهد جميع الدول تعهدا ملزما بإزالة الاسلحة النووية على مراحل بحلول عام ٢٠١٠ ؛ وثانيا ، تشترك جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية نزع السلاح النووي ؛

وثالثا ، بناء الثقة اللازمة في كل مرحلة لضمان إحراز تقدم ملموس ورابعا ، تعديل المذاهب العسكرية والاليات المؤسسية لاخلاء العالم من الاسلحة النووية . وتستدعي كل مرحلة اجراء مفاوضات متزامنة حول عدد من التدابير في اطار علاقة متكاملة . وتقتضي المرحلة الاولى الاتفاق على تخفيض ٥٠ في المائة من الترسانات الاستراتيجية في الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، على أن يقترن بذلك وقف جميع الدول لانتاج الاسلحة النووية والمواد الانشطارية الحربية . والى جانب ذلك تتطلب المرحلة الاولى كذلك وقف اختبار الاسلحة النووية اختياريا ، على أن يلي ذلك البدء في التفاوض بشأن معاهدة حظر شامل للتجارب النووية .

وتتضمن التدابير التبعية في هذه المرحلة ابرام اتفاقية تحظر استخدام الاسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ، ريثما يتحقق نزع السلاح النووي الشامل ، وقيام الدول غير الحائزة للاسلحة النووية بتقديم تعهدات بعدم تجاوز العتبة النووية ، والشروع في مفاوضات متعددة الاطراف لابرام معاهدة جديدة يمكن أن تحل في النهاية محل معاهدة عدم الانتشار التمييزية . وينبغي كذلك أن تستكمل خلال المرحلة الاولى المفاوضات بشأن المعاهدات التي تحظر استخدام الاسلحة الكيميائية والاسلحة الاشعاعية .

ويتوقع أن يوفر الوقف الاختياري للتجارب ووزع منظومات الاسلحة الفضائية اطارا ملائما لابرام اتفاقات في المستقبل بشأن حظر اختبارها وتطويرها ووزعها . وعلى الرغم مما يتصف به نزع السلاح من تعقيد ، فانه لا يمكن أن ننكر أن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أسهل مما قد نواجهه من وقف لسباق التسلح في الفضاء الخارجي ، فهذا أصعب كثيرا . ومن المتصور أن تنشأ حاجة أيضا في المرحلة الاولى الى اجراء تقييم للتكنولوجيات الجديدة التي قد تترتب عليها تأثيرات سلبية على الأمن الدولي ، والى مفاوضات تليها للحدّ من تطبيقاتها العسكرية .

وفي المراحل اللاحقة يتوقع أن تجرى مفاوضات بهدف إقامة نظام شامل للأمن العالمي يفضي الى عالم خال من الاسلحة النووية . وسوف يتضمن ذلك اتخاذ اجراءات مؤسسية لضمان تنفيذ أحكام ميثاق الامم المتحدة تنفيذا فعالا ، واتخاذ الترتيبات اللازمة للافراج من خلال نزع السلاح عن الموارد لاستخدامها في أغراض التنمية ، وإزالة الاخطار غير العسكرية التي تهدد الأمن . وفي الوقت نفسه يجري التفاوض بشأن نظام التحقق المتعدد الأطراف المتكامل في اطار الامم المتحدة بحيث يبرز الى الوجود خلال المرحلة الثالثة والنهائية . وخلال العقود الاربعة الماضية طغت الصبغة العسكرية على العلاقات الدولية بشكل لم يسبق له مثيل . ولوضع حد لهذه الظاهرة ينبغي خلق هيكل جديد للعلاقات الدولية . ويكمن حل هذه المشكلة في تنمية الوعي بترابط العالم .

ومن الصعب أن نعتقد أن ابداع الانسان يقاس بملايين الاطنان المتراكمة ، أو بتصميم مذاهب أمنية تفضي الى الابادة المتبادلة . وقال الشاعر الشهير غابرييل غارشيا ماركيز في هذا الشأن :

"بعد ظهور الحياة المنظورة على وجه الارض ، كان لا بد أن ينقضي ثلاثمائة وثمانون مليون عام حتى تتعلم الفراشة الطيران ؛ ومائة وثمانون مليون عام أخرى لابتكار وردة لا لشيء سوى أن تكون جميلة ؛ وأربع أحقاب جيولوجية حتى يصبح الكائن البشري ، على عكس سلفنا انسان جاوة ، قادرا على التفوق على الطيور في الغناء والموت في سبيل الحب . وفي العصر الذهبي للعلوم فانه لايشرف المواهب البشرية أن تصمم وسائل تعيد ما أنجز في آلافا مؤلفة من السنوات ، على هذه الدرجة من الجمال والعظمة ، الى العدم الذي منه أتى ، وذلك بمجرد الضغط على زرّ" .

وخلاصة القول ان هذا هو السبب الذي من أجله نجتمع اليوم هنا .

لقد نبعت فكرة النهج الشامل لنزع السلاح من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تخوّل الجمعية العامة النظر في المبادىء التي تحكم نزع السلاح وتحديد الأسلحة . وفي عام ١٩٦٩ ، طلبت الجمعية العامة من مؤتمر لجنة نزع السلاح آنذاك أن يقوم بوضع برنامج شامل يتناول جميع جوانب مشكلة وقف سباق التسلح ونزع السلاح الشامل والكامل تحت رقابة دولية فعالة . وفي عام ١٩٧٨ أعطت الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح حافزا جديدا للجهود المبذولة في هذا المجال . وفي الفقرة ١٠٩ تفوض الوثيقة الختامية لجنة نزع السلاح بالاضطلاع بصياغة هذا البرنامج الشامل . وساهمت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في وضع عناصر هذا البرنامج الذي تضمن كذلك فصولا عن الاهداف ، والتدابير والاليات والاجراءات . ومنذ ذلك الوقت تقوم هيئة فرعية - أي الفريق العامل المخصص داخل لجنة نزع السلاح ، الذي تلته اللجنة المخصصة داخل مؤتمر نزع السلاح - بالتفاوض بشأن مشروع برنامج لانجاز ولايتها . وقد ساهم الوفد الهندي على نحو ايجابي في هذا العمل .

ويعتقد وفد بلدي ان الوثيقة CD/859 ستساعد مؤتمر نزع السلاح في انجاز ولايته القديمة العهد في التفاوض بشأن برنامج شامل لتحقيق نزع السلاح الشامل والكامل تحت رقابة دولية فعالة .

الرئيس : بهذا تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . هل هناك أي عضو آخر يود أن يأخذ الكلمة ؟ أعطي الكلمة الى الولايات المتحدة .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الامريكية) : أود بادىء ذي بدء أن أشكركم سيادة الرئيس ، وجميع الوفود الاخرى التي تقدمت بتعازيها اليوم لوفاة السفير رافيل المفاجئة ، سفير الولايات المتحدة في باكستان .

ولقد تحدث عدد من الوفود مؤخرا عن الاقتراح الذي تقدمت به خمسة أطراف في معاهدة حظر التجارب المحدود لعام ١٩٦٣ بأن يدعو الوديعون الى عقد مؤتمر للنظر في تعديل هذه المعاهدة . والهدف المعلن لهذا التعديل المقترح هو "تحويل المعاهدة الى معاهدة حظر شامل للتجارب " .

والسياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة فيما يتعلق بالحظر الشامل للتجارب معلومة جيدا . وبوجه خاص ، فان فرض الحظر الشامل على التجارب يظل هدفا طويل الاجل - وهو هدف ينبغي أن ننظر اليه في اطار عصر لن نحتاج فيه الى الاعتماد على الردع النووي لضمان الامن والاستقرار الدوليين ؛ وعندما نتوصل الى تحقيق تخفيضات واسعة وعميقة يمكن التحقق منها في مجال الأسلحة ، والى توازن أكثر استقرارا في القوى التقليدية في الشرق والغرب ، وتدابير موسعة في مجال بناء الثقة ، وتحسن كبير في قدرات التحقق .

هذه السياسة صائبة ومعقولة في الوقت نفسه . وفي هذا الصدد يمكن أن نتوقع لها الدوام . وعلى الرغم من أننا لا نؤيد تعديل معاهدة كانت دائما فعالة للغاية في وقت تنعدم فيه الظروف التي ينبغي أن تسبق النظر في حظر شامل للتجارب ، فما من شك أن الولايات المتحدة ستضطلع بمسؤولياتها القانونية بوصفها حكومة وديعة لمعاهدة الحظر المحدود للتجارب . وتحقيقا لهذه الغاية ، فاننا بصدد اتخاذ اجراءات لضمان سرعة توزيع التعديل المقترح على جميع الاطراف . وسوف يتم ذلك في المستقبل القريب . وفي الوقت نفسه فانه من الملائم أن نذكر بأن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يشتركان في عملية قد تؤدي الى احراز تقدم حقيقي في مجال الاختبار النووي . وأعني بطبيعة الحال المفاوضات التدريجية بشأن الاختبار النووي الجاري حاليا .

وفي قمة واشنطن التي انعقدت في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي ، اتفق كلا الطرفين على أن تكون الخطوة الأولى في هذه المفاوضات توقيع اتفاق بشأن تدابير للتحقق الفعال فيما يتعلق بمعاهدة الحد من التجارب الجوفية للاسلحة النووية لعام ١٩٧٤ ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ . وهناك اتفاق يشكل جزءا مكملا لهذه الخطوة هو الاتفاق غير المسبوق الذي تم بيننا وبين الاتحاد السوفياتي على أن نجري تجربة تحقق مشتركة في موقع التجارب النووية في بلد كل منا . وكما سبق أن أشار الى ذلك الاعضاء الآخرون بطبيعة الحال ، فقد قامت الولايات المتحدة أمس بتفجير

نووي في باطن الارض في موقع التجارب في نيفادا شهده نحو ٤٥ عالما وتقنيا ومراقبا سوفياتيا - بمعداتهم - لقياس قوة الانفجار . وتشير التقارير الاولية الى أن الامور جرت هناك حسب الخطة الموضوعة .

ومن المقرر أن تجري بعد شهر من الآن تجربة تحقق مشتركة أخرى لانفجار في باطن الارض سيتم هذه المرة في موقع التجارب النووية في الاتحاد السوفياتي قرب سميبالاتينسك . وسيقوم العلماء والتقنيون الامريكيون بقياس قوة هذا الانفجار ، كما فعلوا ذلك بالامس في نيفادا ، مستخدمين طريقة القياس التي نفضلها والمعروفة بطريقة CORRTEX . وهذه الطريقة هي أدق طريقة نعرفها لتحديد قوة الانفجارات النووية دون افشاء المعلومات الحساسة .

وعقب انهائنا تجربة التحقق المشتركة ، نأمل أن نختتم العمل المتعلق ببروتوكولات التحقق لمعاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ومعاهدة الانفجارات النووية السلمية - بل اننا على وشك أن نتوصل بالفعل الى اتفاق بشأن بروتوكول للتحقق فيما يتعلق بالمعاهدة الاخيرة .وبعد ذلك ، نتوقع أن يصدق كل طرف على المعاهدتين . وبعد ذلك مباشرة تتوقع الولايات المتحدة الدخول في مفاوضات بشأن سبل تنفيذ برنامج تدريجي للحد من التجارب النووية وانهائها في خاتمة المطاف ، وذلك بالارتباط مع برنامج مواز يهدف الى تخفيض جميع الاسلحة النووية وازالتها في النهاية .

وكما هو واضح للجميع ، فان هناك مبادرات عديدة تتعلق بالتجارب النووية هي قيد النظر في الوقت الحالي . ويسلم النهج التدريجي بأن المسائل معقدة وأن المفاوضات ستكون صعبة نتيجة لذلك . فهو على عكس الاقتراح الرامي الى تعديل معاهدة الحظر المحدود للتجارب ، لا يحاول اختزال المفاوضات التفصيلية والشروط المسبقة التي قد تفضي الى بروز حظر شامل للتجارب . وبدلا من تناول المشاكل المعقدة بأساليب بسيطة ، واقتراح نهج سرية لحلها ، فاني أحث الدول الراغبة في فرض قيود على التجارب النووية تسهم في الاستقرار والامن الدوليين على دعم الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في النهج التدريجي الذي نتوخاه .

والى جانب هذا الجهد ، دعونا نحاول انشاء لجنة مخصصة ذات ولاية ملائمة في هذا المؤتمر الذي يمكن أن ننجز فيه عملا بناءً وعمليا ومتعدد الاطراف بشأن مسائل مثل النطاق والتحقق والامتثال . وأؤكد لكم أن وفد بلدي سيواصل العمل من أجل انشاء هذه اللجنة .

وأخيرا ، فاني أود كذلك التنويه بالعمل الممتاز الذي ينجزه فريق الخبراء العلميين التابع للمؤتمر في اطار البند ١ من جدول الأعمال . وسوف تتاح لنا الفرصة قريبا لدراسة تقريره المرحلي عن آخر اجتماع له . ونحن نشعر بالغبطة ازاء الشروع في العمل التجريبي وفقا للاختبار العالمي الثاني لتبادل البيانات الاهتزازية - مع استخدام تقنيات أحدث هذه المرة ومشتملة على بيانات موجية كاملة . ونهنىء فريق الخبراء على العمل الشاق الذي ينجزه ونتمنى له المزيد من النجاح .

الرئيس : هل هناك أي عضو يود أن يأخذ الكلمة ؟ لا أرى أن أحدا يرغب في ذلك .

قامت الأمانة هنا اليوم بتعميم ورقة غير رسمية تتضمن قائمة بالجلسات التي سوف يعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الاسبوع المقبل . وكالعادة فان هذه القائمة ارشادية فقط وعرضة للتغيير اذا اقتضت الحاجة ذلك . واذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يوافق على الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : وكما تذكرون ، فاننا سنعقد بعد هذه الجلسة العامة مباشرة جلسة غير رسمية لمواصلة المناقشة في مسألة تحسين أداء المؤتمر وفعاليته . ونظرا لعدم وجود أعمال أخرى هذا اليوم ، فاني أعتزم الآن رفع هذه الجلسة . وقبل أن أرفع الجلسة ، أود أن أعلمكم أنه سيتم بناء على طلب رئيس اللجنة المخصصة المعنية بالاسلحة الكيميائية السفير سوجكا ، عقد جلسة غير رسمية للجنة المخصصة اليوم في الساعة ١٦/٣٠ في الغرفة ٣ . وستعقب هذه الجلسة مشاورات مفتوحة العضوية بشأن عمليات التفتيش التجريبية في الصناعة الكيميائية لأجل اختبار الاجراءات المتعلقة بالتحقق المنهجي من عدم انتاج الاسلحة الكيميائية .

وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٣ آب / أغسطس هنا في الغرفة ٧ في الساعة ١٠/٠٠ كالمعتاد .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥

CD/PV.476
23 August 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة بقصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٢٣ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فيسبر لويس (اندونيسيا)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) :أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٧٦ لمؤتمر نزع السلاح .

يبدأ المؤتمر اليوم النظر ، وفقا لبرنامج عمله ، في البندين ٦ و ٧ ، "اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها" و "الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، والأسلحة الاشعاعية" . ولكن يجوز لأي وفد أن يثير أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر اذا رغب في ذلك ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي .

أمامي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلا جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وكندا . ووفقا للمقرر الذي اتخذه المؤتمر في جلسته العامة ٤٦٥ ، أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، السفير ري تشول .

السيد ري (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالفرنسية) :

السيد الرئيس ، أود بادىء ذي بدء أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لهذا الشهر ، وعلى لباقتكم وخبرتكم الفنية التي تديرون بها عملنا . وأود أيضا أن أعرب عن امتناني العميق للممثلين الموقرين الذين أبدوا تأييدهم لوفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، التي ترغب في أن تسهم في نزع السلاح العام والكامل ، بحيث يتمكن الوفد من الاشتراك في هذه الجمعية في شهر آب/أغسطس .

وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، منذ تقسيم أراضيها وشعبها منذ أكثر من ٤٠ سنة ، ما زالت غير قادرة على إزالة خطر الحرب ، وتتطلع بلهفة ، على غرار غيرها ، الى الحد من توتر الوضع الدولي ككل وتهتم اهتماما شديدا بنزع السلاح . ويتوقف حل مشكلة نزع السلاح الحرجة ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، تماما على الموقف الذي تتخذه الدول الحائزة للأسلحة النووية . ويشير ظهور الأسلحة النووية وتاريخ تطورها أيضا الى أنه من الصعب أن نتوقع حدوث نزع سلاح نووي بدون أن تبذل الدول غير الحائزة لأسلحة نووية مزيدا من الجهود النشطة . وفيما يتعلق بنزع السلاح النووي ، فإنه في ضوء الموقف الدولي الشامل الراهن ، الذي يبين مؤشرات للانفراج ، لا يوجد ما يبرر استمرار وزع الأسلحة النووية ضد الدول التي لا تملكها ، أو ضد أقاليم تطلب إنشاء مناطق لا نووية . ولا توجد مسائل معقدة ، ولا يحتاج الأمر الى وقت طويل لتفكيك الأسلحة النووية التي تستهدف هؤلاء الذين لا يملكونها .

ومنذ وقت طويل ، أعلنت حكومتي ان المنطقة الواقعة شمالي الخط الفاصل في شبه الجزيرة الكورية منطقة لا نووية . ويشكل وجود أكثر من ٠٠٠ ١ سلاح نووي موزع

حاليا في كوريا الجنوبية وموجه ضدنا مصدرا أساسيا للتهديد باندلاع حرب نووية في هذه المنطقة . إن وجود قوات أمريكية في كوريا الجنوبية - ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ جندي ، وهو عدد يتزايد باستمرار بدلا من أن يتناقص ، والمناورات العسكرية المشتركة التي تجريها كوريا الجنوبية والولايات المتحدة على نطاق واسع بصورة مستمرة ، والتي يشترك فيها كم هائل من الأسلحة ومئات الآلاف من الجنود ، تهددنا وتقلقنا بشكل دائم . ولن يستفيد أحد من المواجهة والنزاع المسلح في شبه الجزيرة الكورية . فإذا اشتعلت حرب جديدة في كوريا ، لن نكسب منها شيئا ، فليس هذا الذي يجعل الولايات المتحدة آمنة وسالمة ، وليس هذا الذي يشعر كوريا الجنوبية بالطمأنينة . ويتعين علينا أن نختار السبيل التي تمكننا جميعا من تفادي أن نصبح ضحاياها . وفي رأي حكومتي أن يتعين على جانبنا وعلى الولايات المتحدة ، أي على المسؤولين ، على التوالي ، عن الانفراج والسلم في كوريا ، أن نجلس الى نفس مائدة المفاوضات في أقرب وقت ممكن . وفي هذا الصدد ، اقترحت اللجنة الدائمة لمجلس الشعب الأعلى لبلدي في ٣٠ تموز/يوليه استهلال محادثات برلمانية بين مجلس الشعب الأعلى والكونغرس الأمريكي .

ويقول البعض إن المقصود من وجود أسلحة نووية في جنوب كوريا هو منع ما يسمونه التهديد القادم من الشمال ، ولكننا نعتقد أنهم يدركون تماما اننا لن نفعل ما يقولون اننا سنفعله . فشعبنا لا يريد أن تندلع حرب أخرى ، وأن تتحول أراضينا الى رماد وأن تصاب أمتنا بفاجعة . وقد اقترحنا أن تعقد هذه المحادثات البرلمانية في نيويورك ، وبيونغ يانغ أو في بلد ثالث ، فهي ستمكننا من أن نفهم بعضنا بعضا على نحو أفضل ، من أجل الاسهام الفعال في تحقيق الانفراج في شبه الجزيرة الكورية ولتعزيز الحوار بين شمال وجنوب كوريا من أجل اعادة التوحيد . ونود أن نقول للأمريكيين ان حرب الأمس التي خضناها ضد بعضنا البعض لا تمنعهم من الجلوس اليوم الى نفس المائدة ، وانه ليس من سبب يمنع العلاقات العدائية القائمة حاليا من أن تتحسن في الغد . أليس من الحقيقي اننا جربنا في الخمسينات وقف لهيب الحرب من خلال المفاوضات ؟

لقد تعهدت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بتحويل شبه الجزيرة الكورية الى منطقة لا نووية سلمية وبأن تحاول بنشاط تمديدها إلى كافة أنحاء شمالي شرق آسيا ، وهي تتخذ تدابير واقعية في هذا الصدد ومن أجل تهيئة مناخ يساعد على إزالة الأسلحة النووية وعلى انسحاب القوات الأجنبية ، قدمنا مقترحا بالتخفيض المتبادل التدريجي في القوات المسلحة ، وقمنا بمبادرة لعقد مفاوضات متعددة الجنسيات لتنفيذ هذا المقترح . وفي أعقاب المقترح الذي قدم في العام الماضي ، قامت حكومتي من جانب واحد بتخفيض قواتها بما مقداره ١٠٠ ٠٠٠ فرد . وفي هذا العام ، اقترحنا عقد مؤتمر مشترك بين الشمال والجنوب ، وعلى وجه التحديد ، في ٣٠ تموز/يوليه ، اتخذ مجلس الشعب الأعلى لبلدي مبادرة بالاجتماع في مؤتمر مشترك مع نظيره الكوري الجنوبي ، إذ

رأى من الضروري التوصل الى حل لمشكلة عدم الاعتداء بين الشمال والجنوب ، بسبب التوتر السائد على التراب الكوري . وبمقتضى مشروع الإعلان المشترك بشأن عدم الاعتداء بين دولتي الشمال والجنوب : أولا ، لا يجوز بأي حال من الأحوال لأي طرف من الطرفين أن يلجأ الى استخدام قوة السلاح ضد الآخر . ثانيا ، يحل الطرفان خلافاتهما ونزاعاتهما القائمة بينهما من خلال الحوار والتفاوض . ثالثا ، لا يجوز لأي من الطرفين أن يشترك في عدوان أو في أعمال تدخل مسلح أجنبي ضد الطرف الآخر . رابعا ، يجب أن يكون خط عدم الاعتداء هو الخط العسكري الفاصل . خامسا ، يجب على الطرفين ان يجريا تخفيضا مرحليا لقواتهما المسلحة وأن يتخذا تدابير في نفس الوقت للسحب التدريجي للقوات الأجنبية ولأسلحتها النووية الموجودة في أنحاء شبه الجزيرة الكورية . سادسا ، يجب أن يجعلا من المنطقة المجردة من السلاح حاليا منطقة فاصلة ، وأن يسعيا جاهدين الى تجنب الصراعات والنزاعات المسلحة في هذه المنطقة ، وعلى سبيل الضمان ، يجب أن تتوافر لهما قوة تفتيش من دولة محايدة تتمركز في تلك المنطقة ، الخ . غير أن ، لم تبدر أي استجابة لجهودنا حتى الآن ، كما كان ينبغي أن يحدث ، وبناء على ذلك لم يتغير الوضع على الاطلاق . فالتدابير الأحادية الطرف ، بطبيعتها ، غير كافية لتوفير السلم والأمن ونزع السلاح . ونحن نرى أنه ينبغي توجيه النظر الواجب لواقع أن الولايات المتحدة تزيد من حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية بينما تسعى إلى الانغراج في أجزاء أخرى من العالم .

لقد أثبتت كل من الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، وهذا المؤتمر ، ان نزع السلاح لا يعد بأي حال مشكلة أسلوب وانما هو مشكلة مبدأ ، وأنه يتعلق بالارادة السياسية لكل بلد . واليوم عندما لم تنته الدورة الاستثنائية الثالثة الى نتائج ، يركز الجميع على المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح في جنيف ويأملون احراز نجاح ملحوظ في ميدان نزع السلاح العام والكامل ، خاصة نزع السلاح النووي . ويود وفدنا الذي يقدر للغاية مبادرات السلام ونزع السلاح النووي المختلفة التي قدمتها البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز ، أن يرى ابرام اتفاق ، في أقرب وقت ممكن ، بشأن تخفيض الأسلحة الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة كمتابعة للتصديق على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى ، التي لاقت ترحيبا بوصفها خطوة أولى صوب نزع السلاح النووي .

إن كفاح الدول غير النووية من أجل تحقيق نزع السلاح العام والكامل يمكن مشاهدته في الإتجاه الى إنشاء مناطق سلم ومناطق خالية من الأسلحة النووية ، وهي حركة تكسب أرضا كل يوم على الصعيد الدولي . وفي ظل هذه الظروف ، يرى وفدنا انه من الضروري اتخاذ تدابير لتعزيز وتنسيق عملية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أرجاء العالم بطريقة موحدة . وعلى وجه الخصوص ، ينبغي ايلاء الاهتمام الأولي لنزع

السلاح النووي من مناطق الوزع الأمامية لهذه القوات النووية التي تمثل أكبر خطر لوقوع حرب نووية ، مثل الأسلحة النووية التعبوية والميدانية . وينبغي اتخاذ اجراءات دولية لوقف مرابطة القوات المسلحة التابعة للدول الحائزة على الأسلحة النووية ، واقامة قواعد نووية وتوريد كل أنواع الأسلحة النووية في بلدان لا تمتلك أسلحة نووية .

إن حكومات وشعوب جميع البلدان ترغب في أن ترى الاتفاقية التي تحظر الأسلحة الكيميائية والتي كانت موضوع مناقشة لسنوات عديدة في مؤتمر نزع السلاح ، وقد اعتمدت هذا العام . إن شعبنا ، الذي كان أول ضحية للأسلحة الكيميائية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، ينظر الى مسألة ابرام اتفاقية على انها مشكلة أصبحت مواتية للحل ، وينتظر متلهفا من هذا المؤتمر صكا قانونيا يمكن به انهاء رعب الحرب الكيميائية على الأرض الى الأبد .

إن الأعمال التي يتعين على مؤتمر نزع السلاح القيام بها ، مثل خفض الأسلحة التقليدية ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وصياغة برنامج شامل لنزع السلاح ، الخ ، هي في الوقت ذاته أعمال هامة وتنطوي على مسؤولية . وسيبذل وفدي قصارى جهده وسيتعاون فيما يكفل للمؤتمر أن يحقق تقدما حقيقيا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . أعطي الكلمة الآن الى ممثل كندا ، السفير مارشان .

السيد مارشان (كندا) (الكلمة بالفرنسية) : سينصب بياني اليوم أساسا على البند الأول من جدول أعمال المؤتمر ، المسألة الأساسية لحظر التجارب النووية ، وخاصة عمل فريق الخبراء العلميين المعني برصد الظواهر الاهتزازية بهدف إبرام اتفاقية في المستقبل . وقبل أن أنتقل الى الموضوع الرئيسي لبياني ، أود أن أقدم ، نيابة عن حكومتي ، وكوثيقة رسمية للمؤتمر ، نص بيان ألقاه مؤخرا وزير الخارجية الكندي ، السيد كلارك ، بمناسبة الذكرى العشرين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والتي كانت كندا من أوائل البلدان التي انضمت اليها . وكما ذكر السيد كلارك ، فإن معاهدة عدم الانتشار تمثل "صكا ذا أهمية عظمى من حيث انها تنص على تعهدات ملزمة قانونا بمنع انتشار الأسلحة النووية وتيسر التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . كما أنها تحدد الاطار التوجيهي لتخفيض الترسانات النووية عن طريق المفاوضات" . وتعلق كندا أهمية خاصة على ضرورة أن تصبح جميع الدول أطرافا كاملة في هذا الصك . كما أعرب السيد كلارك عن ارتياحه للتقدم البارز المسجل في المفاوضات الأمريكية - السوفياتية بشأن تخفيض الأسلحة النووية ، بما يتفق مع الأهداف المحددة في أحكام نزع السلاح الواردة في معاهدة عدم الانتشار .

وقد أتيحت لي الفرصة بالفعل للتشديد على الأهمية التي تعلقها كندا على حظر التجارب النووية وقد كرر السيد كلارك ذكر هذا الهدف الجوهري في بيانه يوم ١٣ حزيران/يونيه في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وقد أشار تلاقي الآراء حول هذا الهدف أثناء الأيام الأخيرة القليلة من الدورة الأمل في أنه سيمكن في القريب التوصل الى توافق آراء على وجوب بدء العمل بهذا الصدد في لجنة مخصصة منبثقة عن المؤتمر . وبالتالي ، فما زاد من خيبة الأمل اننا ، بعد أن عدنا الى جنيف ، لم ننجح بعد في الاتفاق بشأن ولاية مثل هذه اللجنة . ولم يتأخر الوقت بنا أكثر من اللازم لنوحد جهودنا لتحقيق هذه الغاية . فاننا لم نستنفذ بأي شكل امكانيات التوصل الى اتفاق بشأن ولاية . ويرى وفدي ، ان الحل التوفيقي الذي اقترحه السفير فيفودا ، والذي أعيد تقديمه للتو ، يوفر نقطة بدء ممتازة .

وقد أحاطت حكومة كندا علما على النحو الواجب بالمبادرة الأخيرة التي قامت بها خمسة بلدان والتي ترمي الى تحويل المعاهدة المقيدة للتجارب النووية الى حظر شامل للتجارب النووية في جميع البيئات . وبالنظر الى أن حكومة كندا تؤيد تماما هدف تحقيق حظر تجارب شامل في أقرب فرصة ممكنة ، فانها تفهم جيدا الحوافز الكامنة وراء هذه المبادرة . ورغم ذلك ، يبدو لنا أنه لا يمكن انكار أن الفرصة ضئيلة للغاية في أن تحقق هذه المبادرة النتائج المنشودة وتستمر كندا في إيمانها بالرأي القائل بأن المفاوضات المباشرة هي الوسيلة العملية الوحيدة لتحقيق حظر كامل للتجارب النووية يمكن التحقق منه فعليا .

ورغم كوننا لا نزال نبحث عن الطرق والوسائل لإقامة هيئة فرعية لعملنا بشأن حظر التجارب النووية ، فإن ثمة بشائر للأمل . فالمفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الحد من التجارب النووية تتحرك قدما وينبغي للمرحلة الأولى في هذه المفاوضات التي تتعلق بتحسين تقنيات التحقق أن تؤدي في وقت قصير الى التصديق على معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية ، والمعاهدة المتعلقة بالتفجيرات النووية الجوفية للأغراض السلمية . وبعد ذلك ستتركز المرحلة الثانية من المفاوضات على التحديدات فيما يتعلق بقوة التجارب وعددها . والحقيقة ان هذا ليس كافيا ولكن من الخطأ انكار أهمية هذه المفاوضات . فإن التصديق المزمع على المعاهدتين اللتين ذكرتهما لتوي يمثل خطوة أولى مفيدة صوب هدف يحظى بتأييد واسع وهو عقد معاهدة لحظر التجارب .

ومن المشجع أيضا أن نلاحظ من آخر تقرير بشأن عمل فريق الخبراء العلميين ، الذي قدمه رئيسه . السيد دلمان ، انه أمكن احراز تقدم ، بما كان بطيئا وشاقا ، ورغم ذلك كان حقيقيا وملموسا ، صوب بلوغ هدف اقامة شبكة عالمية من محطات رصد الظواهر الاهتزازية من أجل أغراض التحقق في معاهدة مقبلة بشأن حظر التجارب

النووية . وقام فريق الخبراء العلميين ، في اجتماعه الاخير ، بتطوير النموذج المفاهيمي لنظام دولي حديث لتبادل بيانات الظواهر الاهتزازية والتوصل الى اتفاق عام بشأن معايير التشغيل لنظام عالمي . ورغم ذلك ، فقد أوضح لنا الخبراء الكنديون أن عددا من المشاكل قد بقي بلا حلول فيما يتعلق بالتدابير التقنية اللازمة لوضع هذه المعايير . وقرر الفريق أن يجري تجارب تحضيرية بغية اختبار بعض الوظائف المقترحة لمراكز البيانات ، ومن هنا تجري حاليا التجربة واسعة النطاق لتبادل البيانات من المستوى الثاني . وستمكن نتائج هذه التجارب التحضيرية الفريق من صقل تصميم نظام تبادل البيانات المتعلقة بالظواهر الاهتزازية الذي سيتم التفاوض بشأنه واقامته حسب الاتفاقية . وتعلق كندا أهمية كبرى على هذا العمل ، وتوليه تشجيعها الكامل . وقد طلب الفريق من السيد بيتر باشام من كندا أن يعمل كمنسق رئيسي لتخطيط التجربة الواسعة النطاق وادارتها ، والسلطات الكندية على استعداد لأن تقدم له كامل الدعم في أدائه لهذا العمل الهام .

ويسعدني أن أعلن أن كندا ، ستستضيف ، كمساهمة اضافية في هذه العملية ، حلقة تدارس تقنية بشأن تبادل بيانات الظواهر الاهتزازية بغرض التحقق من حظر التجارب النووية . وستعقد حلقة التدارس هذه ، المعدة أساسا للخبراء ، في يلونايف في أقصى الشمال الكندي في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . وستكون حلقة التدارس بمثابة الافتتاح الرسمي لمركز يلونايف لرصد الظواهر الاهتزازية الذي تم تحديثه ، كما ستتيح الفرصة للمشتركين لتقييم هذا المرفق كنموذج أولي لنوع المحطات الحديثة المزمعة لشبكة التحقق السيزمولوجية في المستقبل . كما ستوفر حلقة التدارس للمشتركين فرصة تقييم التقدم المحرز ومناقشة المشاكل المطلوب حلها ، في منتصف عملية التجربة الواسعة النطاق لتبادل البيانات . وستقدم تفاصيل اضافية بشأن التواريخ ، وبرنامج حلقة التدارس والترتيبات الادارية في الوقت المناسب .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل كندا على بيانه . هل يرغب أي عضو آخر في طلب الكلمة في هذه المرحلة ؟ أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة الأمريكية السفير فريدرسدورف .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية): نحن نعرف جميعا التاريخ الحديث لشبه الجزيرة الكورية فيما يتعلق بالعدوان السافر والهجمات العسكرية على كوريا الجنوبية من قبل كوريا الشمالية الشيوعية ، ورد الامم المتحدة بما في ذلك مساعدة الولايات المتحدة . ان الهجوم الذي قام به اليوم ممثل كوريا الشمالية الشيوعية على الولايات المتحدة ناب للغاية ومنفر للغاتي لوفدي . وستواصل الولايات المتحدة دعم حلفائها في كل أنحاء العالم عندما يهددهم معتدون . وقد جاء وجود الولايات المتحدة في شبه الجزيرة الكورية نتيجة للحرب الكورية التي أثارتها كوريا الشمالية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : طلب ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الكلمة . وأعطيه اياها .

السيد هان (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية) (الكلمة بالانكليزية) : أتحدث كنائب لسفيري بإذن منه . لم يكن المقصود من بياننا أن نهاجم أحدا . ونحن لم نسجل سوى مدى حرج وأهمية هذه اللحظة في شبه جزيرتنا وفي منطقتنا وفي العالم . وإكتفينا بالإشارة إلى الحقائق القائمة في شبه الجزيرة . وقد استمعت الآن الى بعض من تاريخ شبه الجزيرة الكورية . ولدي الكثير لأقوله ، ولكني سأمتنع عن هذا الآن لأن هذا ليس بالمحفل لتوضيح من هو المسؤول عن مشاكل المنطقة . ولكن التاريخ والزمن كفيلان بالبت في هذا الشأن .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . هل يرغب أي عضو آخر في التكلم . لا أرى أحدا .

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء الى طلب بالاشتراك مقدم من دولة غير عضو في المؤتمر ،وأعني بذلك السنغال . وقد تم توزيع الرسالة ذات الصلة بهذا الشأن في صناديق الوفود يوم الجمعة الماضي بعد الظهر . وقد أعرب ممثل السنغال عن رغبته في التحدث في جلستنا العامة القادمة يوم الخميس ٢٥ آب/أغسطس . فإذا لم يثر اعتراض لدى الأمانة قبل ذلك الاجتماع ، أقترح أن تعرض هذه المسألة لاتخاذ قرار بشأنها في بداية الجلسة العامة حتى يمكن لممثل السنغال أن يلقي بيانا أمام المؤتمر في هذا اليوم .

وقبل أن أرفع هذه الجلسة العامة ، لدي اعلانان قصيران أود تقديمهما . ان اللجنة المخصصة المعنية باتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، ستعقد جلستها القادمة ، التي كان من المزمع عقدها بعد ظهر يوم الجمعة ، بعد جلستنا العامة القادمة مباشرة يوم الخميس ٢٥ آب/أغسطس . وقررت اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية عقد جلسة يوم الجمعة ٢٦ آب/أغسطس في القاعة VII الساعة ١٥/٠٠ .

ونظرا لعدم وجود أعمال أخرى هذا اليوم أعتزم الآن رفع هذه الجلسة . ستنعقد الجلسة العامة التالية يوم الخميس ٢٥ آب/أغسطس ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠

CD/PV.477
25 August 1988
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السابعة والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ٢٥ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد ويسبر لويس (اندونيسيا)

الرئيس (بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٧٧ لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البندين ٦ و ٧ ، "إتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية او التهديد باستعمالها ضدها " و "الانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة ، والأسلحة الاشعاعية" . الا أنه وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يمكن لأي عضو يود أن يشير أي موضوع فيما يتصل بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك .

وكما أعلن في جلستنا العامة الأخيرة المعقودة يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع ، تلقت الأمانة رسالة من دولة ليست عضوا ، وهي السنغال ، فيما يتعلق باشتراكها في أعمال المؤتمر . وقد تم توزيع تلك الرسالة في صناديق الوفود يوم الجمعة الماضي . وبما أن الأمانة لم تتلق أي اعتراض استجابة لذلك الطلب ، وبالنظر الى الرغبة التي أعرب عنها ممثل السنغال في الادلاء بكلمة في هذه الجلسة العامة ، فانني اقترح ، حسبما تمّ الاتفاق عليه في جلستنا العامة الأخيرة ، ان نتناول مشروع المقرر الذي عممته الأمانة في الوثيقة CD/WP.347 لكي نتخذ اجراء بشأنه .

واذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يوافق على مشروع المقرر .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (بالانكليزية) : لدي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثلو تشيكوسلوفاكيا والسنغال وكينيا ورومانيا ومنغوليا . وبالاضافة الى ذلك ، فان الدكتور أولا داهلمان ، رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، سيعرض التقرير المرحلي بشأن أعمال الدورة السادسة والعشرين لذلك الفريق . وهو التقرير الوارد في الوثيقة CD/853 . أعطي الكلمة الآن للمتحدث الأول ، ممثل تشيكوسلوفاكيا ، السفير فيفودا .

السيد فيفودا (تشيكوسلوفاكيا)(الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أهنئكم على توليكم رئاسة هذا المؤتمر خلال شهر آب/أغسطس وكذلك على أدائكم الفعّال لمهمتكم . وبالنظر الى أننا لن نعقد سوى جلسة رسمية عامة واحدة أخرى لمؤتمر نزع السلاح خلال هذا الشهر ، فانني اعتقد أن بامكاننا أن نستنتج بالفعل بأن توجيهكم كان بارعا وأنكم قد بذلتم كل ما في وسعكم للمضي قدما

بأعمال المؤتمر ولتحسين فعالية اجراءاته . واسمحوا لي أن أشكر أيضا سفير الهند السيد تيجا على ما بذله من جهود كرئيس للمؤتمر خلال شهر تموز/يوليه . وانني أتمنى للسفير تيجا الذي غادرنا بالفعل النجاح فيما يضطلع به من مهام في المستقبل .

ان تبوّء هذا المنصب الذي تشغلونه الآن يا سيادة الرئيس هو بالتأكيد مهمة ليست سهلة . فمؤتمرنا اذ يعمل على أساس توافق الآراء - وهو أسلوب العمل الواقعي الوحيد لهيئة تتسم بهذه الطبيعة - قد أخذ يشق طريقه في اتجاه اعتماد نهوج مشتركة بطريقة مضنية ومعقدة . ويمكن أن يشهد على صحة ذلك جميع الرؤساء الستين الذين خدموا هذا المؤتمر منذ عام ١٩٧٨ عندما أُعطي المؤتمر تكوينه الحالي . وقد حظيت بذلك الامتياز والشرف في شهر نيسان/ابريل من عام ١٩٨٧ . ومن بين البنود التي ركزّت عليها اهتمامي ما تمثل في انشاء لجنة مخصصة بشأن البند ١ من جدول أعمالنا ، أي حظر التجارب النووية . وقد أُجريت بشأن هذا البند مشاورات طويلة ومفصلة وبات من الواضح ، بحلول نهاية الدورة الربيعية ، أنه ما من اقتراح من المقترحات المعلقة يمكن أن يحظى بتوافق آراء .

ولذلك فقد تجرّأت في منتصف شهر نيسان/ابريل ١٩٨٧ على صياغة اقتراح رأيت انه يتسم بطابع توفيقي ويأخذ في الاعتبار العناصر الاساسية لجميع مشاريع الولايات القائمة . ونظرا لضيق الوقت وللإختلافات المستمرة في النهوج المتبعة ازاء البند ١ من جدول أعمالنا ، فقد تعذر اختتام المشاورات بشأن اقتراحي الذي قمت بتعميمه بوصفه ورقة غير رسمية . وقد انقضت منذ ذلك الحين فترة تقارب سنة ونصف سنة . وأُجريت خلال تلك الفترة سلسلة من المشاورات بشأن فرض حظر على التجارب النووية ، وقد أدى سير هذه المشاورات ، وعدم تمخضها عن نتائج بصفة خاصة ، الى تعميق شعوري بأن مؤتمرنا يحتاج الى اتباع نهج توفيقي ازاء البند ١ من جدول أعماله من شأنه أن يسمح له بالبدء في اجراءات عملية ترمي الى تحقيق وقف تجارب الأسلحة النووية .

ويجرى الاضطلاع حاليا بعدد من الأنشطة ذات الصلة بهذا الهدف النهائي . ونحن نؤيد المفاوضات السوفياتية - الأمريكية الثنائية ذات الصلة التي دخلت قبل بضعة أيام مرحلة الاختبارات العملية التي ترمي الى تحسين الاجراءات الخاصة بقياس قوة التفجيرات النووية . وقد عرضت بعض البلدان المساعدة في التحقق من حظر للتجارب النووية ، الأمر الذي يلقى استحساننا . وقد تم مؤخرا تقديم أفكار بشأن امكانية تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب في عام ١٩٦٣ ، وهي المعاهدة المعروفة باسم معاهدة موسكو . وغني عن القول أن بلدي يؤيد تعديل معاهدة موسكو وتوسيع نطاق انطباقها ليشمل التفجيرات الجوفية . ونحن ننظر الى الجهود المبذولة في هذا الاتجاه باعتبارها مطابقة ومكملة لما يمكن لمؤتمرنا أن يفعله من اجل تحقيق حظر للتجارب النووية .

وعلى هامش مؤتمرنا ، ما برح فريق الخبراء العلميين يعمل منذ سنوات على تطوير اجراءات خاصة بتبادل البيانات السيزمية ، وهي اجراءات ينبغي أن تشكل جزءا من اجراءات التحقق الخاصة بمعاهدة تعقد في المستقبل لحظر التجارب النووية . ولكنه يمكن لمؤتمر نزع السلاح وينبغي له أن يفعل أكثر من ذلك بكثير في هذا الخصوص . وقد كنا خلال السنوات الخمس الأخيرة نعالج موضوع حظر التجارب النووية في جلسات عامة فقط ، الأمر الذي لا يسمح باجراء مناقشة موضوعية بشأن الجوانب الأساسية لوقف التجارب النووية .

ان وفدي يعتبر انه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح ان ينشىء هيئة فرعية معنية بالبند ١ من جدول أعمالنا . وما زلنا نعتقد أن هناك حاجة لاتباع نهج توفيقي ازاء الولاية الخاصة بمثل هذه الهيئة . وبما أن اقتراحي الذي قدمته في نيسان/ابريل ١٩٨٧ قد حظي باهتمام وباستجابة ايجابية من قبل عدد من الوفود ، فانني أصدره اليوم باعتباره وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح . واسمحوا لي أن أشدّد مرة أخرى على ان الاقتراح لا يمثل أفضلية بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا - بل هو محاولة ترمي الى التوفيق ، الأمر الذي من شأنه أن يرسي أساسا لاجراء المزيد من المشاورات . وانني اذ قررت اصداره رسميا ، قد أخذت في الاعتبار أيضا المقترحات التي قدمها عدد من الوفود من جميع المجموعات الاقليمية ومفادها أن من شأن اضفاء الطابع الرسمي على الاقتراح أن يسهل اجراء المزيد من المناقشة بشأنه . والصيغة الخاصة بالولاية المقترحة معروفة تماما للوفود الموجودة حول هذه المائدة . ولكن اسمحوا لي أن أشير فقط الى أننا نرى انه ينبغي للجنة المخصصة أن تشرع في العمل الموضوعي بشأن المسائل المحددة والمترابطة لحظر التجارب ، بما في ذلك الهيكل والنطاق فضلا عن التحقق والامتثال . وينبغي النظر الى كل هذا العمل باعتباره يشكل خطوة أولى في اتجاه ابرام معاهدة لحظر التجارب النووية . وانني واثق من أنه اذا ما شرع مؤتمرنا في مداولات نشطة في هذا الخصوص ، فان بامكانه أن يساعدنا في استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بالتقدم نحو وقف التجارب النووية .

ومما لا شك فيه أن أحد البنود ذات الأولوية المدرجة على جدول أعمالنا منذ وقت طويل هو فرض حظر على الأسلحة الكيميائية . وقد تم انفاق مقدار هائل من وقت الوفود وطاقتها في مناقشة وصياغة اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية من شأنها أن تزيل الأسلحة الكيميائية القائمة وان تكفل عدم انتاج أية أسلحة كيميائية في المستقبل . وفي هذه السنة أيضا ، لم يدخر رئيس اللجنة المخصصة السفير سويكا من بولندا والمنسقون الثلاثة للأفرقة العاملة أي جهد في سعيهم الى المضي قدما في صياغة اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . وانني شخصيا أشعر بسرور بالغ لأن أحد المنسقين الثلاثة هو عضو في وفدي .

ان اختتام دورة هذه السنة ليس بعيدا ويمكن للمرء أن يحاول اجراء بعض التقييم لما حدث في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . الا أنه من الواضح من البداية أن هذا التقييم لن يكون مهمة سهلة . فقد ظهرت بعض النزعات الايجابية وكذلك بعض النزعات السلبية خلال المفاوضات التي جرت في هذه السنة بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، ومن الصعب التنبؤ بالنزعات التي سيكون لها أثر أكبر على سير المفاوضات في المستقبل .

واسمحوا لي أن أبدأ بالحديث عن تلك النزعات التي نعتبرها سلبية ، ذلك لانني أفضل ان اختتم هذا البيان بنبرة متفائلة الى أقصى حد ممكن . ففي الماضي الابعد وكذلك في الماضي القريب جدا ، بدا أن هناك توافق آراءٍ على أنه ينبغي للاتفاقية أن تحظر على نحو لا لبس فيه جميع الأسلحة الكيميائية وأن تكفل ، بطريقة فعالة الى أقصى حد ، الوقف الفوري لانتاج هذه الأسلحة وتدميرها بالكامل . وعلاوة على ذلك ، بدا أن هناك اتفاقا عاما على الحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة من أجل منع استحداث الأسلحة الكيميائية تحت ستار الصناعة الكيميائية السلمية والمدنية . فهل لا يزال بيننا توافق آراء حول هذه الغايات والاهداف الاساسية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ؟ اننا نود أن تعتقد بذلك ولكن بعض الشكوك قد ظهرت أيضا .

أولا ، ان بعض المقترحات التي تم تقديمها مؤخرا تولد الانطباع بأننا نتفاوض على اتفاقية يمكن أن تفضي ، على المدى البعيد ، الى ازالة الأسلحة الكيميائية ، ولكن بأنه يمكن للدول الأطراف ، في هذه الأثناء ، أن تحسن مخزوناتها القائمة من الأسلحة الكيميائية وأن تواصل انتاجها ، وأنه يمكن لتلك الدول غير الحائزة للأسلحة الكيميائية ، عند التزامها بالاتفاقية ، أن تقرر الشروع في بناء امكاناتها الخاصة بالأسلحة الكيميائية . ونحن نعتبر أن هذا النهج يتعارض مع المنطق الاساسي والهدف من الاتفاقية التي ما برحنا نتفاوض عليها على مدى سنوات ان لم يكن على مدى عقود من الزمن . وليس هناك مجال في الاتفاقية لادراج أحكام تسمح بانتاج الأسلحة الكيميائية أو زيادة تحسينها من الناحية النوعية وانتشارها . وليس هناك ما يضمن ألا تقرر الدول الأطراف المستفيدة من هذه الأحكام الخيّرة ، ولأسباب متنوعة ، الانسحاب من الاتفاقية وذلك خلال فترة التدمير وقبل أن تتم ازالة جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية . ومن شأن هذه التطورات أن تترك آثارا معاكسة على الأمن الدولي وعلى ثقة الدول الأطراف بالاتفاقية . وخلال عملية التدمير التدريجي لمخزونات الأسلحة الكيميائية ، يجب ضمان الأمن عن طريق اتخاذ تدابير متفق عليها وذات طابع الزامي وليس عن طريق قيام الدول الأطراف باتخاذ قرارات فردية ولا يمكن التنبؤ بها بأن تكون أو لا تكون لديها أسلحة كيميائية وبأن تواصل انتاج هذه الأسلحة أو تكف عن انتاجها وبأن تحدّث الأسلحة الكيميائية أو أن تمتنع عن ذلك .

لقد سمعنا على مدى سنوات عن الحاجة الى التحقق الصارم من اتفاقية الأسلحة الكيميائية . ولذلك يمكن للمرء أن يفترض انه عندما يتعلق الأمر بصياغة تدابير تحقق محددة بالنسبة لأحكام محددة من أحكام الاتفاقية ، سيكون هناك حماس عام للبحث عن هذه التدابير ولجعلها فعالة قدر الامكان . ومما يدعو الى الأسف أن أقل ما يقال في هذا الحماس أنه ليس عاما . ومن الالتزامات الأساسية التي ستحدد بموجب الاتفاقية ما يتمثل في الالتزام بعدم استحداث الأسلحة الكيميائية . وفي الوقت الحاضر ، ليس في "النص المتداول" الحالي ما يخبرنا بالكيفية التي سيتم بها التحقق من الامتثال لهذا الالتزام الأساسي . ونحن نعتبر أن هذا يمثل منفذا للتهرب ينبغي معالجته . وتثار أحيانا مجادلات مفادها أن بعض أنواع الأنشطة لا يمكن التحقق منها وبالتالي لا يمكن تطبيق أي اجراء تحقق عليها . واذا استخدم هذا التعليل أيضا فيما يتعلق بالالتزامات الأساسية ، لكان لنا عندها أن نعتبر ذلك نقصا منهجيا . ونحن نفهم التحقق باعتباره يمثل عملية شاملة تبدأ بالابلاغ عن البيانات وتجهيزها ثم تقييمها وأخيرا اختيار نظام تفتيش مناسب . واذا تمت اقامة توازن صحيح بين اجراءات الرصد والتحقق ، أمكن للمرء أن يتوقع ظهور أثر معين ناجم عن التحقق في المرافق التي يستبعد فيها أن يتم على نحو غير متوقع اكتشاف قارورة مليئة بمادة كيميائية من المواد المدرجة في الجدول (١) . ويبدو أن رأيا واقعيا يسود ومفاده أنه لا يمكننا توقع تحقق موثوق به بنسبة مائة في المائة ، خصوصا فيما يتعلق بمسألة معقدة مثل مسألة التحقق من عدم انتاج الأسلحة الكيميائية . والواقع انه في جميع نظم الرصد والتحقق ، يكون بناء الثقة والردع قائمين الى جانب عملية التفتيش نفسها .ولذلك فاننا لا نستطيع ان نفهم الرفض القاطع لأي رصد وتحقق يستند في بعض الحالات الى مجرد الزعم بأن عمليات التفتيش في بعض المرافق لا يمكن أن تحقق دائما نتائج فورية .

ولاكمال قائمة الجوانب السلبية لعملنا في اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، اسمحوا لي أن أذكر بايجاز أننا نرى أننا نواجه مناقشة مسهبة على نحو مفرط بشأن العديد من المسائل . ولربما كان من المفيد ألا يغيب عن البال أنه قبل أن يبدأ سريان الاتفاقية ، ستكون هناك هيئة تحضيرية عاملة يمكن أن تسوي عددا من الجوانب الفنية والتنظيمية مع تصور شامل أفضل بكثير من التصور الموجود لدينا الآن فيما يتعلق بالمشاركة الأولية المحتملة في الاتفاقية وشروط بدء سريانها . والى جانب ذلك ، فان الهيئة التي سيتم انشاؤها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وهيئاتها الفرعية ، خصوصا الأمانة الفنية ، ستقوم بشكل متواصل بحل عدد من المشاكل الفنية التي يبدو لنا أنه لا يتعين مناقشتها مناقشة شاملة قبل اجراء الصياغة النهائية للاتفاقية .

وبالرغم من ان النزعات السلبية التي ذكرتها أعلاه تبطىء سرعة التقدم في عملنا ، فاننا نشعر بارتياح لأن هناك أيضا بعض التطورات الايجابية التي تسهم في هذا التقدم . ويتمثل التطور الرئيسي من بين هذه التطورات في وجود نزعة في اتجاه

المزيد من الانفتاح في الشؤون العسكرية ليس أقلها ما يتعلق بالأسلحة الكيميائية . وقد توصلنا عن طريق عدد من الحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تم تنظيمها في السنوات الاخيرة والزيارات الدولية لمرافق عسكرية هامة في بعض البلدان ، الى فهم أفضل للمشاكل التي تواجهنا . اذ أن لاكتساب بعض الدراية العملية والخبرة أهمية عظيمة . ولذلك فقد رحبنا بمبادرة الاتحاد السوفياتي الداعية الى تنظيم عمليات تفتيش تجريبية على مرافق الصناعة الكيميائية على المستويين الوطني والدولي على السواء . وتشيكوسلوفاكيا مهتمة بهذه التجربة وتعتزم المشاركة فيها . فقد تابعنا باهتمام المشاورات التمهيدية الأولى بشأن التجربة في ظل توجيهات سفير السويد السيد ايكيوس . ونحن نوافق على أنه قد يكون من المفيد وضع قوائم مرجعية فضلا عن نموذج للابلاغ . ونحن في الوقت نفسه لا نعتقد اننا سنحاول المغالاة في الطموح في توحيد الطرائق التي يمكن أن تتم بها فرادى عمليات التفتيش التجريبية . وسيكون من الضروري بالتأكيد ان تكون هناك بعض السمات المشتركة للتجارب المقبلة بحيث يمكن مقارنة التقارير واستخلاص الاستنتاجات العامة . ولكنه ينبغي لنا ألا نغفل تماما النهج الخلاق الذي يمكن ان يسهم ايضا ، خصوصا عمليات التفتيش على المستوى الوطني ، في استحداث نهوج ابتكارية وغير متوقعة ، الأمر الذي يمكن ان يحدث فعلا عندما تتم معالجة مجال غير مستكشف معالجة عملية لأول مرة . ولم نواجه أية مشاكل فيما يتعلق بالجدول الزمني الذي اقترحه أصلا السفير ايكيوس . واذا اعتبر البعض انه من الضروري اجراء بعض التعديلات الطفيفة ، فإنه يمكن أخذ هذه التعديلات في الاعتبار . ولكنه اذا ما اقترح اجراء توسيع كبير للجدول الزمني ، فسنعتبر هذا أمراً مؤسفاً . وهناك عدد من الأسئلة التي نحاول الآن ايجاد أجوبة عليها سيكون حلها أسهل بعد أن يتم اجراء وتقييم عمليات التفتيش التجريبية . وكلما كان في وسعنا أن نسرع في تقديم هذه المساهمات العملية ، كان ذلك أفضل .

وأود أيضا أن أذكر بين الجوانب الايجابية لدورة هذه السنة التقدم الذي أحرز بشأن تعريف مرافق انتاج الاسلحة الكيميائية . فقد كان هذا لفترة طويلة من الوقت حجراً ناقصاً في جدار الاتفاقية المرتفع . وأخيرا سيجري الآن وضع هذا الحجر في مكانه . كما أن المداولات المتعلقة باجراء عمليات التفتيش الموقعي بالتحدي ودور المفتشين فيها قد أخذت تتقدم في الاتجاه الصحيح . ومن الامور المشجعة أيضا العمل المتعلق ببلورة المادة الحادية عشرة والأحكام النهائية . ويأمل وفدي في أن تسود النزعات الايجابية التي ذكرتها للتو على النزعات السلبية وفي ان يتم استخدام الوقت المتوافر بين نهاية هذه الدورة وبين شهر شباط/فبراير ١٩٨٩ للاضطلاع بالمزيد من العمل بشأن اتفاقية الاسلحة الكيميائية ، وفقا للممارسة المتبعة في السنوات الاخيرة .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعلى كلماته الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . ووفقا للقرار الذي اتخذ عند افتتاح هذه الجلسة العامة ، أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال السفير سيني .

السيد سيني (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن استهل كلمتي بتهنئتكم يا سيدي على تعيينكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح في هذه الفترة الحاسمة المفعمة بالأمل والوعود فيما يتعلق بامكانيات نزع السلاح . وفي تصورنا أن هذه البشائر تعزز اقتناعنا بأن زملاءنا الموقرين الموجودين هنا الذين يمثلون الدول الأعضاء في هذا المؤتمر الموقر يقدمون مساهمات عظيمة القيمة في تاريخ العلاقات الدولية في الزمن المعاصر عن طريق محاولة بناء نظام مستقر للأمن الجماعي يقوم على أساس المبادىء المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة . ومما لا جدال فيه أنه ما من شيء في العالم أروع من هذا العمل ، حيث ترتبط الدبلوماسية المتعددة الأطراف ارتباطا وثيقاً الى أقصى حد بالمسؤولية المثيرة رغم جسامتها والتي يثيرها ذات التحدي المتمثل في بقاء البشرية وتقدّمها . واسمحوا لي بأن أشيد بسعادة السيد ميلجان كوماتينا الأمين العام المساعد للأمم المتحدة الذي نجد في خبرته الواسعة في القضايا الدولية وفي ثقافته الغنية ما يسهم بحكمة وتبصر في تنوير نهجنا ازاء فلسفة نزع السلاح . وفيما يخصني ، كان السيد كوماتينا دائما مستشارا مبجلا يرشدني في قراءة أحدث الوثائق في مجال نزع السلاح . وأخيرا ، أود أن أحيي الخبراء الدبلوماسيين وزملاء نزع السلاح وجميع من يمدون لنا يد المساعدة على هذا الطريق المحفوف بالمخاطر . ولهؤلاء جميعا أقول أنه حتى عندما يكون الليل مظلما ، يجب أن نكون قادرين على توجيه أبصارنا الى السماء مقتدين بالنظرة المحدقة الثابتة لزميلنا الموقر الحائز على جائزة نوبل للسلام السفير غارسيا روبليس الذي ظل على مدى سنوات أحد كبار الكهنة في محراب نزع السلاح هذا .

وإنني إذ أخاطب هذا الجمع الموقر اليوم ، أود قبل كلي شيء أن أشدد على أن الأمم المتحدة تقف بحق ، عشية بدء الألف الثالثة بعد الميلاد ، عند نقطة تحول في تاريخها . ومما لا شك فيه أنها الآن تستقي من أغنى ضروب البراعة والموهبة اللتين يتسم بهما أمينها العام الألمعي سعادة السيد بيريز دي كويلار الذي يفتتح صباح هذا اليوم المفاوضات السلمية بين العراق وايران . وإننا نرحب بوقف اطلاق النار وبصمت الأسلحة اللذين يبشران بنهاية هذه الحرب المهلكة ونأمل أن يجد الطرفان المتحاربان في جنيف السبيل نحو اقامة سلم دائم . وفي هذا السياق ، من الواضح أن نزع السلاح الذي يشكل هدفا أساسيا من أجل بلوغ الهدف الأعظم للأمم المتحدة ، ألا وهو صيانة السلم والأمن الدوليين ، يكتسب اهميته الكاملة . وعلاوة على ذلك فان السبيل الوحيد الجدير بمستقبلنا هو سبيل ضمان ألا يكون القرن القادم مماثلا للقرن الذي أوشك على الانتهاء الآن وألا يكون شاهدا على الحروب والخصومات والخوف وانعدام الثقة ، بل أن يكون بحق قرنا للأخوة والسلم في ظل تعاون دولي قيّم ومتمدّن .

ولا يخفى على أحد أن عالمنا هو عالم يخضع لتغير حقيقي . فالتقدم الهائل الذي أحرز في مجال العلم والتكنولوجيا منذ القرن الماضي قد حسن بالتأكيد نوعية الحياة ولكن تطبيقه للأغراض العسكرية ، خصوصا في مجال الأسلحة ذات التدمير الشامل ، يشكل أيضا خطرا على السلم والأمن الدوليين . وفي بيان أدليت به هنا في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٥ ، أتيحت لي فرصة أن أشاطركم تفكير وفدي بشأن جميع المسائل المدرجة على جدول أعمال هذا المحفل الهام الذي أسندت اليه مهمة المفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح . وقد شدّدت في ذلك الوقت ومن البداية على مشكلة سباق التسلح ، ولا سيما سباق التسلح النووي ، التي لا تزال تمتص الموارد الضخمة التي تحتاج اليها البلدان حاجة ماسة من أجل التنمية . ولذلك فان عصرنا هو عصر التسليح الأشد كثافة في تاريخ البشرية ، ويظل سباق التسلح النووي مسألة تدعو الى قلق بالغ . ولذلك يجب علينا ، مهما كلفنا ذلك ، أن نجعل من المستحيل اندلاع حرب نووية نتيجة لهجوم مباغت أو لخطأ أو لعطل في الاتصال أو لحادث أو لانذار كاذب .

ونحن نعرف أن ترسانات الحلفين الرئيسيين قادرة على تدمير الكوكب والتسبب بكارثة ماحقة وازالة جميع أشكال الحياة البشرية على الأرض ومحق تراث الحضارات الذي تم بناؤه على مدى آلاف السنين . وهذا يعني أن الحاجة الى نزع السلاح ، في العصر النووي ، لم تكن ملموسة بهذه الحدة قط باعتبارها ضرورة حيوية لصيانة السلم العالمي وكذلك باعتبارها أداة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وقد رحبنا في نيسان/ابريل ١٩٨٥ وبتفاؤل بشوبه الحذر بالاعلان الصادر عن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بأنهما قد اتفقا على استئناف مفاوضات نزع السلاح الثنائية التي كانت قد علّقت . ومنذ ذلك الحين ، حدثت تطورات وبدأ التفاؤل يؤتي ثماره التي كان يعد بها . وقد وقّعت الدولتان العظميان وصدّقتا على معاهدة ثنائية بشأن ازالة الأسلحة النووية المتوسطة المدى والتزمتا بالتفاوض على اجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في أسلحتهما النووية الاستراتيجية . ومما لا يمكن انكاره أن شيئا ما قد تغير لأن تطورا سياسيا رئيسيا قد حدث في العلاقات الدولية . وفي ابرام هذه المعاهدة ، استوعبت الدولتان العظميان أنه بالنظر الى تعقّد عالم مترابط ومتعدد الأقطاب بصورة متزايدة ، تكون عملية نزع السلاح أفضل سبيل للسعي الى حل المشاكل الدولية للسلم والأمن والتعاون والتنمية .

وازاء خطر اندلاع حريق نووي ، لم يعد من الممكن اعتبار فكرة الحرب امتدادا لسياسة تدعو الى سباق تسلح مدمر من أجل تعزيز القوة العسكرية ، سواء تم تطوير هذه القوة من جانب واحد أو ضمن أحلاف . وبعبارة أخرى ، فان السلم الدولي ينبغي أن يكون قائما لا على سياسة القوة بل على التزام بالبقاء المشترك للجنس البشري خارج نطاق التكتلات والخصومات الإيديولوجية . ذلك لأنه حتى لو اختلفت المصالح والأولويات والنهوج ، فان هناك بالتأكيد صلة وثيقة ومعقدة بين أمن الدول وصيانة السلم والأمن الدولي ونزع السلاح . وعلى نحو أكثر تحديدا ، فان التطلع المشترك الى تحقيق السلم هو هدف مشترك للجميع .

وما من شك في أن التقدم في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف ينبغي أن يسهم في تعزيز أمن الدول وفي ازالة التوترات الدولية وتسوية المنازعات الاقليمية . والواقع أنه في هذا السياق ينبغي لنا أن نحلل نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لكي نحدّد الأفكار الأساسية والمواضيع الرئيسية والمخططات العامة والاقتراحات والتوصيات المعروضة . وانني أعرف أن متحدثين بارزين قد أبدوا هنا بالفعل تعليقاتهم على هذه الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح مبيّنين أنها كانت بمثابة فشل أو نصف فشل أو أنها ، كما شدّد عليه السفير موريل - اذا جاز لي أن أستعير كلماته - كانت بمثابة عملية محفزة ومخيبة للأمل في آن معا . ومما لا شك فيه أنه يمكن تفسير جميع هذه التوكيدات وفقا لوجهة النظر التي يتبناها كل جانب . وأنا من جانبي أعتبر أن هذه الدورة الاستثنائية الثالثة لا يمكن أن تكون تتويجا لما أحرزناه من تقدم ولا نقطة الانطلاق بل مجرد مرحلة في السعي المستمر والصبور من أجل التوصل الى توافق آراء . وعلى أية حال فان نزع السلاح ليس ، كما قال البعض ، عقيدة ذات قواعد ثابتة لا تقبل التغيير ولا هو فرع من فروع الميتافيزيقا ولا هو ايدولوجية بل إنه نظام للعقل يضرب جذوره في أعماق استراتيجية ويفرض نفسه اليوم على الضمير الانساني بالنظر الى التطبيقات العسكرية للاكتشافات العلمية والتكنولوجية وقدرتها على تدمير المستقبل والاستمرارية التاريخية للبشرية وبيئتها .

ومن الواضح أن المفاهيم تتطور في ضوء التغيرات والتحولات العالمية التي تعطي لنزع السلاح اليوم أبعاده المتعددة ، وبالاضافة الى المواقف الفردية ومقتضيات المسؤولية الجماعية ، يثير نزع السلاح المسألة الأساسية المتمثلة في المصير الوجودي

للانسان نفسه على الارض اليوم . ولذلك فانه بالرغم من عدم وجود وثيقة نهائية في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، فقد كان للمداولات التي جرت في ذلك المحفل قيمة الرمز وهي تمثل التزاما عميقا للمجتمع الدولي بقضية نزع السلاح . أولا ، ان المستوى العالي للتمثيل السياسي بحضور ٢٣ رئيس دولة أو حكومة ، و ٧ نواب رؤساء أو نواب رؤساء وزارات ، و ٦١ وزيرا للخارجية ، ناهيك عن المنظمات غير الحكومية والشخصيات البارزة من القارات الخمس - تبين جميعها النهج الجدي للمجتمع الدولي ازاء مشاكل نزع السلاح . وعلاوة على ذلك فان النقاش الواسع النطاق قد أتاح تحديد المفاهيم الجديدة واستيعاب تنوع المشاكل التقنية واستنباط النهوج - وفي هذه جميعها غذاء للفكر ، مما يبيّن التصميم المضاعف من قبل المشتركين وايمانهم بالاهداف والمبادىء والمقاصد التي سبق اعتمادها عن طريق توافق الآراء التاريخي الذي تم تحقيقه في الدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح .

وفي اطار هذا المحفل ، نعتقد أنه ينبغي النظر الى نزع السلاح نظرة تشمل في الوقت نفسه المسائل المتعلقة بنزع الاسلحة النووية والكيميائية والتقليدية ، بما في ذلك المواضيع الافقية مثل تدابير بناء الثقة ، والتحقق ، والشفافية ، واجراءات تقصي الحقائق ، واستحداث التكنولوجيات الجديدة وتطبيقاتها السلمية فضلا عن منع انتشارها غير المتحكم به . وبذلك يمكن تصور نزع السلاح باعتباره يمثل عملية متكاملة ومستمرة تحاول الدول من خلالها أن تسوّي ، بواقعية ومثابرة وعن طريق اتباع نهج متعدد الاطراف ، أشد المسائل الامنية خطورة في ضوء مقتضيات التنمية العالمية .

ومما لا جدال فيه أنه قد أمكن الاعتقاد بأنه ، في الوقت الذي صدّقت فيه الدولتان العظميان على معاهدة ازالة قذائفهما المتوسطة والاقصر مدى ، أتيحت للمجتمع الدولي فرصة لم يسبق لها مثيل ، في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، لكي يضع ويعتمد برنامجا متعدد الاطراف لنزع السلاح على المديين المتوسط والطويل . الا أنه ما من شيء كان أقل مدعاة لليقين بالنظر الى تعقد المصالح التي تنطوي عليها مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف وصعوبة صياغة الافكار بلغة تكون مقبولة للجميع بحيث يمكن أن تفضي الى توافق آراء . والواقع انه يبدو أن الدولتين العظميين قد فهمتا ، في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، أنه ينبغي النظر الى نزع السلاح والتوازن الاستراتيجي نظرة شاملة ومن جميع جوانبهما - النووية والبيولوجية والفضائية والتقليدية وغيرها - مع أخذ الحالات المحددة في مجال الامن في الاعتبار .

وما من أحد يجهل أن الاسلحة التقليدية تستخدم كل يوم في حروب تدمر العالم الثالث وأن القوة التدميرية لهذه الاسلحة وامكاناتها الهجومية تتعاظم بصورة مستمرة . وعلاوة على ذلك فان توقيع معاهدة لازالة طائفة واحدة من الاسلحة النووية لا يعني نهاية سباق التسلح حتى ولو كان يدل على اتجاه نحو التخفيض الكمي للاسلحة النووية . وهذا لا ينتقص بأي شكل من الاشكال من زيادة تسخير التقدم العلمي والتكنولوجي لاستحداث جيل جديد من الاسلحة النووية او التقليدية أو الفضائية وهكذا فانه في سياق الدورة الاستثنائية الثالثة ، كثيرا ما أعاد المشتركون التأكيد بأن الدولتين العظميين ، اللتين تمتلكان أكبر الترسانات وأكثرها تطوراً ، تتحملان مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح ولذلك ينبغي أن تكونا مثالا يقتدى به ، وذلك باجراء تخفيض كبير في ترسانتهما النووية والتقليدية ووقف سباق التسلح . وهذه افضل طريقة لدعم الاتجاهات الايجابية في تنمية العلاقات الدولية الراهنة وفي تعزيزها عن طريق اعتماد تدابير جديدة ترمي الى التعجيل في عملية تحديد الاسلحة بغية تحسين احتمالات وامكانيات نزع السلاح . وفي هذا الخصوص ، فان من شأن وجود توازن بنّاء بين المفاوضات الثنائية السوفياتية ـ الامريكية وبين جهود نزع السلاح المتعددة الاطراف الجارية تحت رعاية الامم المتحدة أن يدعم مؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل التفاوضي الوحيد للمجتمع الدولي في هذا المجال .

وباختصار ، فان عمل الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لن يتيح فقط تأكيد الأولويات المسلم بها بالفعل في مجال نزع السلاح ، بل إنه سيتيح أيضا تقديم مقترحات مفيدة وجديدة لاعطاء قوة دافعة دينامية لمواصلة المفاوضات في اطار مؤتمر نزع السلاح .

ومن بين المشاكل المعلقة الملحة التي تم التشديد عليها في الدورة الاستثنائية الثالثة ، هناك أولا الحاجة الى وضع اتفاقية تتضمن حظرا عالميا وشاملا للاسلحة الكيميائية . وبالتالي فان احدى المهام ذات الأولوية لمؤتمر نزع السلاح تتمثل في المضي قدما وبعزم في اتجاه التوصل الى اتفاق للحظر التام للاسلحة الكيميائية وتدميرها ، وذلك بصفة خاصة بالنظر الى أن التقارير المفزعة عن استخدام الاسلحة الكيميائية وانتشارها قد أكدت الآن الحاجة الملحة الى بذل أقصى ما يمكن بذله من الجهود في هذا المجال من أجل وضع مشروع الاتفاقية في صيغته النهائية . ولذلك ينبغي مواصلة المناقشات بشأن مختلف أجزاء نص الاتفاقية بحيث تعالج تباعا على سبيل المثال مسألة تدمير الاسلحة الكيميائية ، وعمليات التفتيش بالتحدي ، والمساعدة المتعددة الاطراف ، والتنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، فضلا عن الاحكام النهائية . الا أنه من شأن توضيح مشكلة عدم الانتاج والتبادل المتعدد الاطراف للبيانات المتعلقة بهذا الموضوع ، الى جانب عمليات التفتيش التجريبية ، أن يؤدي الى اعتماد الاجراءات التشغيلية الخاصة بنظم التحقق . وبعبارة أخرى ، يجب علينا أن

نتفق على نظام أحسن وضعه بحيث يكفل عدم انتاج الاسلحة الكيميائية في المستقبل ، وذلك عن طريق انشاء آلية للتفتيش الالزامي تدعمها عمليات التفتيش بالتحدي . بل يمكننا ، اذا اقتضى الامر ، أن ننظر في انشاء هيئة دولية لمراقبة أحكام الاتفاقية من أجل زيادة شفافيتها ـ ولكن هذه جميعها ليست سوى فرضيات عمل .

وفي هذه الاثناء ، يستمر صنع الاسلحة الكيميائية ويبدو ، علاوة على ذلك ، أن التقنيات وعوامل الحرب الكيميائية تزداد تطورا على نحو مطرد مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر استخدامها مع أن انتشارها يشكل كما نعرف تهديدا متزايدا للبشرية . ومن هنا الحاجة الى ضمان مشاركة وتضامن جميع الدول في المجتمع الدولي بغية ضمان التطبيق الكامل لاتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية . وبهذه الطريقة سيتسنى جعل مضمون الالتزامات التي سيتم التعهد بها أكثر قبولاً كما ستتسنى اثارة اهتمام جميع الدول من أجل تمهيد السبيل للانضمام الى الاتفاقية على نطاق عالمي . وفي هذا الخصوص ، يؤيد وفدي الاقتراح اليوغوسلافي الداعي الى عقد مؤتمر خاص للأمم المتحدة يعقد في الوقت المناسب من أجل اعتماد الاتفاقية المتعلقة بغرض حظر تام على الاسلحة الكيميائية وتدميرها . ومن المؤكد أن ابرام مثل هذه الاتفاقية سيمثل انتصارا أكيدا للدبلوماسية المتعددة الاطراف في مجال نزع السلاح ، وعلى وجه التحديد لهيئتنا التفاوضية ولجميع الوفود المشاركة في عمل مؤتمر نزع السلاح .

ثانيا ، ان المشتركين في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح قد أشاروا أيضا الى انه ، فيما يتعلق بالوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثاني لاطراف معاهدة حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة ، أعلنت الدول انها لا تمتلك أيا من العوامل التكسينية أو الاسلحة أو المعدات أو وسائل النقل المذكورة في المادة الاولى من الاتفاقية . وبالطبع فانه حتى اذا كانت صحة الاعلانات الصادرة من جانب واحد تمثل ، من حيث المبدأ ، أمرا مسلما به في مجال نزع السلاح كعامل من عوامل بناء الثقة ، فانها لا يمكن مع ذلك أن تحل محل الالتزامات الناشئة عن القوة الملزمة للاتفاقية .

ثالثا ، تم التشديد أيضا في سياق الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، على أهمية حظر التجارب النووية . وفي هذا الخصوص ، ينبغي لنا في المقام الاول أن نوضح المشاكل التي تشكل عقبة تعترض سبيل صياغة حتى ولاية ـ ناهيك عن معاهدة عالمية ـ وذلك عن طريق تحديد سبل ووسائل اعادة تقييم هذه المشاكل أو حلها في ضوء الخبرة المستفادة ضمن الهيئات التفاوضية المتعاقبة . وفي هذا السياق ، لاحظت باهتمام الاقتراح الذي قدمه للتو المتحدث الذي تكلم قبلي ، سفير تشيكوسلوفاكيا الموقر ، فيما يتعلق بالولاية التي يمكن اسنادها الى فريق تفاوضي

لمعالجة هذه المسألة . ومن المؤكد أن افتتاح المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي فيما يتعلق بالتصديق عل معاهدتي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ بشأن تحديد تجارب الأسلحة النووية في باطن الأرض أو بشأن فرض حظر على أساس تحديد عتبة للتفجيرات النووية للأغراض السلمية هو أمر يمثل في حد ذاته خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح . الا أنه مهما كانت أهمية هذه المفاوضات الثنائية ، فيجب عدم التقليل من أهمية عمل مؤتمر نزع السلاح فيما يتصل بحظر التجارب النووية .

لقد تم اجراء أكثر من ٦٠٠ ١ تفجير تجريبي في السنة الماضية ونحن نعرف ان التجارب النووية مستمرة . وكثيرا ما تتذرع الدول بمجموعة متنوعة من الاسباب الفنية مثل الموثوقية والأمن لكي تبرر التفجيرات ، في حين اننا نعلم ان الغرض الأساسي منها هو استحداث أنواع من الأسلحة ذات قدرة أكثر فعالية وتحسيناً مما يؤدي الى تمديد سباق التسلح النووي . وثمة نقطة أخرى ينبغي النظر فيها بتعمق في اطار مؤتمر نزع السلاح ، وهي تتمثل في جوانب التحقق من حظر التجارب النووية ، وقد سبق لزميلي أن أشار اليها منذ قليل . وفي هذا المجال ، ينبغي أن يتم انشاء شبكة عالمية للمحطات السيزمية الى جانب أساليب رصد أخرى مثل التحقق بواسطة التوابع والتفتيش الموقعي ، الأمر الذي يمكن ان يكفل رصد التجارب النووية في اطار معاهدة لحظر التجارب . وهناك من يرى انه ينبغي للمحادثات بشأن التجارب النووية ، حتى تكون لها أهمية حقيقية بالنسبة للمجتمع الدولي ، أن تكون موجهة أولا نحو عقد اتفاقات تحدد قوة وعدد التجارب عند مستوى له أهميته من الناحية العسكرية ، على أساس ان هذه المرحلة ، التي ستكون مجرد مرحلة انتقالية ، ينبغي أن تفضي الى ابرام معاهدة لحظر التجارب تستند الى جدول زمني دقيق ومعقول .

رابعا ، في مجال تحديد الأسلحة النووية ، فان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي يبلغ عدد الدول الأطراف فيها ١٣٦ دولة والتي تم التوقيع عليها في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ وبدأ سريانها في ٥ آذار/مارس ١٩٧٠ ، تشكل مرجعا في عملية نزع السلاح العام . ولا يمكن فصل هذه المعاهدة عن نزع السلاح النووي وهي ، بصفتها هذه ، تظل تمثل اداة دولية أساسية بالنسبة للأمن العالمي وللثقة بين الدول . وانني اغتنم هذه الفرصة لأرحب بقيام اسبانيا وترينيداد وتوباغو مؤخرا بالانضمام الى هذه المعاهدة وبنيّة المملكة العربية السعودية أن تصبح طرفا على أمل أن تفعل ذلك دول أخرى . وبعبارات محددة ، فان نظام عدم الانتشار هو بالدرجة الأولى نظام متعدد الأطراف وهو يجمع بين بلدان نبذت صراحة حيازة الأسلحة النووية وبلدانا أصبحت أطرافا بالفعل . ولكنه في وقت يجري فيه احراز تقدم في اتجاه نزع السلاح النووي ، ينبغي لجميع الدول الكبيرة منها والصغيرة ، سواء كانت حائزة لأسلحة نووية أم لا ، أن تسهم في منع انتشار الأسلحة النووية .

وبعبارة أخرى فان نزع السلاح النووي هو أفضل طريقة لمنع انتشار الاسلحة النووية ، وإلا فان نظام عدم الانتشار ككل ، وهو موضوع احدى المعاهدات الرئيسية المتعددة الأطراف ، هو الذي يمكن أن يتعرض لخطر جدي في وقت نحتفل فيه بالذكرى العشرين لابرام معاهدة عدم الانتشار . ذلك لأن الهدف من معاهدة عدم الانتشار هو في النهاية ليس منع ظهور دول نووية جديدة فحسب بل أيضا اجبار الدول الحائزة للاسلحة النووية حاليا على ازالتها حسبما هو منصوص عليه في المادة السادسة . ان حالة عدم التساوي هذه قد تدفع البعض الى القول بأن معاهدة عدم الانتشار لم تؤد ، في التحليل الاخير ، الا الى منع الانتشار الافقي للاسلحة النووية بين الدول التي لا تمتلك هذه الاسلحة والتي هي أطراف في المعاهدة . وهذا يعني أن أحد أهم الالتزامات يظل يتمثل في ابرام معاهدة بشأن حظر تفجيرات التجارب النووية . وهذا شرط لا بد منه ليس من أجل منع ظهور دول نووية جديدة فحسب بل أيضا من أجل المحافظة على نظام معاهدة عدم الانتشار نفسه . وعلاوة على ذلك ، ووفقا لنفس المذهب الفكري ، ينبغي أيضا للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار أن تؤيد مبادرات مجموعات الدول التي ترغب في ابرام معاهدات اقليمية على أساس ترتيبات يتم الدخول فيها بحرية لضمان الغياب التام للاسلحة النووية عن أراضيها وذلك وفقا لروح المادة السابعة من المعاهدة . وفي هذه الاثناء ، تطالب الدول غير الحائزة للاسلحة النووية بضمانات أمن جماعي سلبية تتم صياغتها في صك دولي على النحو الواجب ، ذلك لاننا مقتنعون بأننا جميعا مسؤولون مسؤولية جماعية عن السلم العالمي والامن الدولي .

وأخيرا ، لقد استطعنا أن نلاحظ في الدورة الاستثنائية الثالثة أن المشاركين كثيرا ما أوضحوا أيضا أن معاهدة عدم الانتشار تشير في ديباجتها الى معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية المعقودة في عام ١٩٦٣ والتي تذكر الحاجة الى السعي الى تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية للاسلحة النووية ومواصلة المفاوضات حول هذا الموضوع في اطار مؤتمر نزع السلاح . وفي تقييم الحالة بمناسبة الذكرى العشرين لابرام معاهدة عدم الانتشار ، يجب علينا أن نسلّم بأنه بالرغم من التدابير التي تم اتخاذها بمقتضى الاتفاقات المنبثقة عن محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية والتي سيتم اتخاذها عملا بالمعاهدة المتعلقة بالاسلحة النووية المتوسطة المدى ، فان تعزيز الترسانات النووية يتم اليوم على نطاق أوسع بكثير مما كان عليه الحال في عام ١٩٦٨ . ومن الواضح أن التوقيع والتصديق على معاهدة الاسلحة المتوسطة المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمفاوضات الجارية بغية اجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في أسلحتهما الاستراتيجية مع مراعاة أحكام معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية تشكل خطوات في الاتجاه الصحيح .

وأود أن أضيف أن ابرام اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية فضلا عن تحقيق توازن بين ترسانات الاسلحة التقليدية للحلفين الرئيسيين يقدم دليلا قاطعا على حسن النية

ازاء الالتزامات المعقودة بموجب احكام المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار . ومما لا شك فيه أن من شان تطور كهذا أن يترك أثراً عظيماً على نزع السلاح النووي من الأرض على أن يكون مفهوما أنه ينبغي لنا أن نحول دون وقوع المصالح الحيوية لأمن جميع الدول تحت تهديدأجهزة عسكرية جديدة يتم وزعها في الفضاء . وبهذا أصل الى النقطة الاخيرة في كلمتي هذه ، وهي منع سباق التسلح في الفضاء . ان البعد المتعدد الأطراف للاستخدام السلمي للفضاء يقتضي أن تشارك جميع الدول مشاركة نشطة في منع سباق التسلح في هذا المجال . صحيح أن الفضاء قد أصبح بالفعل موضوعا لتدابير الحماية التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند صياغة صك دولي مناسب . ذلك لأن الأنشطة المتصلة باستكشاف واستخدام الفضاء ينبغي أن يضطلع بها وفقا لمبادىء القانون الدولي ، بما في ذلك المبادىء المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة . وعلى وجه أكثر تحديدا ، ينبغي لنا أن نعزّز وندعم النظام القانوني المطبق على الفضاء وأن نستخلص دروسا مفيدة من عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية .

واتفاقية عام ١٩٧٥ بشأن تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي ، من جانبها تنص في المادة الرابعة على أنه ينبغي لكل دولة أن تزود الأمين العام بمعلومات عن وظائف كل جسم فضائي محدّدة أولا وقبل كل شيء ما إذا كان هذا الجسم قد صمم لاستخدامه لأغراض عسكرية أو أية أغراض أخرى . إلا أنه يبدو أنه لم يتم حتى الآن وصف أي جسم فضائي تم تسجيل اطلاقه باعتبار أن له وظيفة عسكرية . ومع ذلك فقد أثيرت هذه المشكلة في عام ١٩٨٥ من قبل عدد من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح خصوصا فيما يتعلق بالتوابع التي يعرف أحيانا أنها تقوم بمهمات مدنية أو عسكرية أو بكلا النوعين من المهمات . ولكن الواقع أنه حتى ولو تعذر اثبات أن سلاحاً ما قد وضع بالفعل وبصورة دائمة في المدار ، فانه يمكن الافتراض بأن تجارب الأسلحة المضادة للتوابع قد أجريت . وعلى أية حال فانه يجب منع الدول الفضائية من أن تدعي لنفسها حرية تحويل الفضاء الى مجال للأنشطة وفقا لما تستنسبه هي وحدها . ذلك لأن الفضاء ، شأنه شأن قاع البحار ، ينبغي أن يشكل جزءا من التراث المشترك للبشرية ولذلك فان ثمة حاجة هنا لضمان تطبيق النظام القانوني القائم فيما يتعلق بتحديد الأسلحة من أجل تعزيز الثقة وزيادة الشفافية . كما أن الحكمة تقتضي منا أن نضع نصب أعيننا المبادىء المحددة في قرار الجمعية العامة ١٧٢١(د ـ ٢٦) الصادر في عام ١٩٦١ والذي يطلب من جميع الدول أن تقدم معلومات عن الأجسام التي تطلقها في الفضاء . وينبغي أن يتمثل الهدف الطويل الأجل في فرض حظر تام على استحداث وتجريب وصناعة ونشر الأسلحة الفضائية . وفي هذه الأثناء ، ينبغي لنا على الأقل أن نحظر الأسلحة المضادة للتوابع وأن نركز اهتمامنا على التعاريف وتقنيات التحقق الرامية الى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء .

هذه هي إذن الافكار التي تخطر ازاء التطورات الحالية التي تحدث تغيرات أخذت تظهر أمام أعيننا ، شئنا أم أبينا ، من خلال مبادرات نزع السلاح بين الدولتين العظميين وضمن مؤتمر نزع السلاح هذا ، ومن خلال أثرها المحتمل على نزع السلاح العام . والمفاوضات والاتفاقات الثنائية بين الدولتين العظميين ضرورية بالتأكيد من أجل اجراء أي شكل من أشكال نزع السلاح ، ولكن الجهود المتعددة الاطراف أساسية لاستمرار هذه العملية لأن نزع السلاح يعني جميع البلدان . ولذلك فان الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف ينبغي أن تكمل وتعزز بعضها البعض . وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يوسع ويعمق أساس النقاش بشأن جميع البنود المدرجة في جدول أعماله مع أخذ الاولويات في الاعتبار في اطار آليته التفاوضية واجراءاته وأساليب عمله .

وينبغي لنا ، بالاعتماد على مناخ الانفراج الراهن ، أن نعوّل على الارادة السياسية للدولتين العظميين اللتين تتحملان مسؤوليات خاصة في صيانة السلم والامن الدوليين وأن ندعو جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى اتخاذ اجراءات عاجلة من أجل معالجة سباق التسلح وإزالة مخاطر الحرب والحد من استخدام القوة ومنع التدخلات وذلك من أجل زيادة الثقة بين الجميع بغية التوصل الى نزع سلاح عام وكامل . وهذه هي الطريقة التي تكفل تخفيض بل ازالة أسباب عدم الثقة والخوف وسوء التفاهم أو سوء التقدير فيما يتعلق بالانشطة العسكرية للدول والبحث عن تسوية متفاوض عليها للمسائل الدولية الرئيسية ولا سيما للنزاعات الاقليمية العديدة في العالم .

وباختصار ، فان الحقائق تبين لنا كل يوم أن العالم قد دخل عصر التفاوض ذي الطابع المؤسسي والذي لا يمكن تجنبه اذا أردنا حل المشاكل بواقعية وفعالية وبروح من التوفيق والاحترام للمبادىء . إلا أنه ضمن هذا المحفل التفاوضي بشأن نزع السلاح على نطاق العالم ، ينبغي لعظيم اهتمامنا بمنع حدوث محرقة نووية ألّا يجعلنا ننسى الحاجة التي لا مفر منها لمنع نشوب الحرب عموما عن طريق اشاعة التفاهم فيما بين الدول بفضل العلاقات السياسية والتعاون الاقتصادي والتبادلات التجارية والثقافية والاحترام للقانون الانساني وبصفة خاصة تعزيز حقوق الانسان . كما ينبغي لنا أن نساعد على المستوى الاقليمي في اعتماد تدابير بشأن تحديد الاسلحة وابرام معاهدات نزع السلاح واقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ومناطق سلم من شأنها أن تعزز الثقة والاستقرار بين الدول من أجل تحسين الحالة السياسية الدولية . وعلاوة على ذلك ، فانه في المجال الجديد ، ومجال الهياكل الامنية ، يكتسب مفهوم القدرة الدفاعية غيرالنووية أهمية ويثير مسألة العلاقة بين نزع السلاح النووي ونزع السلاح التقليدي . وعلى أية حال فانه ليست هناك أية هيئة دولية أنسب من مؤتمر نزع السلاح للاضطلاع بالمسؤولية عن المفاوضات المتعلقة بالامن ونزع السلاح على نطاق العالم ، وذلك من أجل ابرام اتفاقات دائمة ، بفضل توفر قدر أكبر من الشفافية في التحقق ، في المجالات التي ذكرتها للتو .

والحقيقة أن مؤتمر نزع السلاح ، بوصفه اطارا مؤسسيا لنزع السلاح المتعدد الأطراف ، لا يحتاج الى أية تغييرات رئيسية من وجهة نظرنا . إلا أن وفدي يود أن يذكّر باهتمامه بتنفيذ القرار الذي اتخذ منذ فترة طويلة تعود الى عام ١٩٨٣ والذي يدعو الى اجراء توسيع متوازنٍ لعضوية المؤتمر من أجل تعزيز ديناميات الآلية التفاوضية . وأخيرا فان السنغال تؤكد مرة أخرى أنها لن تدخر جهدا في المساهمة في صياغة البرنامج الشامل لنزع السلاح بحيث يتم على نحو أفضل ، في ضوء التطورات الجديدة ، تعريف الأهداف والأولويات وتحديد الجدول الزمني للمراحل المقبلة والقواعد الخاصة بتنفيذها .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل السنغال على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ، السفير ريورو ممثل كينيا .

السيد ريورو (كينيا)(الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتحدث فيها وفدي في الجلسة العامة لمؤتمر نزع السلاح في دورتهالصيفية ، فاسمحوا لي أن أوجه لكم ولوفدكم أحر التهاني على توليكم رئاسة هذه الهيئة لشهر آب/أغسطس . كما أود أن أرحب بكم رسميا كرئيس وفد بلدكم الى المؤتمر . انكم تمثلون بلدا ترتبط به كينيا بعلاقات حسنة جدا ، وبوسعكم أن تطمئنوا الى تعاون وفدي معكم في تصريفكم لواجباتكم ، وهو أمر نحن على قناعة بأنكم ستقومون به على نحو متميز .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأوجه الشكر الى السفير تيجا ووفد الهند على الطريقة البالغة الكفاءة التي وجه بها أعمال المؤتمر خلال شهر تموز/يوليه . ولما كان هذا الشهر آخر فترة رئاسته لوفد الهند في المؤتمر ، فإنني أود أن أودعه وأن أتمنى له النجاح في المستقبل . كما يود وفدى أن يودع السيد تيلالوف سفير بلغاريا ، والسيد تين تون سفير بورما ، والسيد ميسزتر سفير هنغاريا ، وكذلك السيد أحمد سفير باكستان ، وأن يتمنى لهم مستقبلا زاهرا . كما أود أن أرحب بالرؤساء الجدد للوفود ، الذين انضموا مثلي الى عضوية المؤتمر مؤخرا : السيد ديمتري كوستوف سفير بلغاريا والسيد أوزوالدو دو ريفيرو سفير بيرو والسيد ايستفان فارجا سفير هنغاريا . وبوسعي أن أؤكد لهم تعاون وفدي في أعمال المؤتمر . وأخص بالعرفان الممثلين الموقرين الذين وجهوا اليّ كلمات ترحيب طيبة عندما تحدثوا إلى هذا المؤتمر . وأتعهد لهم بأن وفدي مستعد للتعاون معهم في الجهود المبذولة لانجاز أهداف هذه الهيئة .

لقد جاء إختتام الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح على غير ما توقعت غالبية المشتركين . فلقد جرى النظر في قضايا هامة لنزع السلاح وتم التوصل إلى اتفاق بشأن بعضها ، غير أنه لا يمكن الاشارة بشكل دائم الى تلك المناقشات والاتفاقات الهامة لانه لم تكن هناك وثيقة ختامية تسجل ما انتهت اليه القضايا التي جرى النظر فيها أثناء الدورة . لقد كان بالامكان التوصل إلى توافق للآراء حول عدد كبير من تلك القضايا ، بينما كان من المستحيل التوصل اليه حول عدد قليل منها خلال الوقت المحدود المتاح للمشتركين . وفي حين أنه من المؤسف أن الافتقار الى توافق للآراء حول جميع القضايا المدرجة على جدول أعمال الدورة قد حال دون اعتماد وثيقة ختامية ، فإنه يجب على المجتمع الدولي ألا يسمح لنفسه بأن تثبط همته بسبب هذه النتيجة . فيجب بذل المزيد من الجهود لكفالة أن يكون نزع السلاح هدفا يمكن تحقيقه ، سواء جرى النظر فيه في محافل ثنائية الاطراف أم اقليمية أم متعددة الاطراف .

إن نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والتي لا تعتبر مرضية تماما ، تؤكد من جديد كون نزع السلاح عملية معقدة ، ولا ينبغي أن يتوقع على الدوام أن يكون لتحقيق نتائج ايجابية في أحد محافل مفاوضات نزع السلاح صداه في محفل آخر . ونحن هنا نضع نصب أعيننا النتائج الايجابية التي تحققت في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والتي سبقت انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وعندما يقال كل شيء حول الدورة الاستثنائية الثالثة ، فمن المؤكد أن يتضح للجميع أنه يجب المحافظة على المبادئ والاهداف التي اتفق عليها في الماضي بشأن قضايا نزع السلاح وذلك إذا ما كان يراد لجهود نزع السلاح المتعددة الاطراف أن تكون ناجحة . وان هذه لمهمة يجب أن تشارك فيها جميع البلدان ، الصغيرة والكبيرة على حد سواء ، لأن السلم والامن الدوليين ، في العالم المترابط الراهن ، يعتبران شاغلا رئيسيا لجميع البلدان .

ولقد أشيد بالمعاهدة الثنائية التي وقع وصدق عليها مؤخرا كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لازالة الاسلحة النووية المتوسطة المدى والقصيرة المدى من أوروبا (معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى) ، باعتبارها أول معاهدة لنزع السلاح النووي لازالة فئة من الاسلحة النووية . إن القوة التدميرية للاسلحة النووية والعواقب الوخيمة للحرب النووية تعتبر حقائق موثقة ، ومما يجدر بالثناء أنه بعد سنوات عديدة من تكديس الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للاسلحة النووية ، فإنهما يبادران الى تقليل عدد الرؤوس النووية . ان عدد الاسلحة النووية التي ستزال عدد قليل للغاية بالمقارنة بعدد الرؤوس النووية التي لا تزال قائمة ، ولكن أن يشرع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في سياسة لنزع السلاح النووي أمر له أهميته . وتحتوي معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى على اجراءات للتحقق لم يسبق لها مثيل جعلت للتيقن من امتثال كلا الطرفين لاحكام المعاهدة ، ويمكن

استخدامها كنموذج لاجراءات التحقق في اتفاقات نزع السلاح الاخرى . وربما تكون المفاوضات الناجحة بشأن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى قد فتحت الابواب أمام اتفاقات أخرى تهدف الى إزالة فئات أخرى من الاسلحة النووية . ويأمل وفدي أن البيان العملي لازالة الصواريخ السوفياتية الذي دعينا الى مشاهدته في فولغوغراد في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سيتلوه تدمير حقيقي لتلك الصواريخ من جانب الدولتين العظميين وفقاً للمعاهدة .

وثمة الآن امكانية لابرام معاهدة ثانية في المستقبل القريب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتخفيض الاسلحة الاستراتيجية النووية بمقدار ٥٠ في المائة . وإذا ما وقعت هذه المعاهدة الثانية فإن عهدا جديدا في العلاقات ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يكون قد بدأ ينمو مؤديا الى تعزيز السلم والامن الدوليين من خلال عملية تدريجية لنزع السلاح النووي بين البلدين .

إن نزع السلاح النووي أمر له أولويته بالنسبة لجميع الدول ، وكلما أسرعنا باتخاذ تدابير لتحقيق هذا الهدف كان العالم أكثر أمانا بالنسبة لنا جميعا وبالنسبة للاجيال المقبلة . وإذا ما قبلنا بأن ترسانات الاسلحة النووية الحالية أكثر من أن تكون كافية لتدمير الحياة على الارض ، فإنه ينبغي لجميع الدول أن تركز جهودها لكي تكفل عدم وقوع مثل تلك النزاعات . ولا يجوز لهاجس الاسلحة النووية أن يكون عاملا مستديما في العلاقات ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وحلفائهما . ولا ينبغي أن تكون الشكوك المتبادلة والتنافس السياسي والعقائدي هي الاساس الذي يقوم عليه تصريف الامور الدولية فيما بين الدول . ونحن نقبل بأن الخلافات ذات الجذور الضاربة في التاريخ قد ساهمت في سباق التسلح النووي ، غير أننا نعرف كذلك أنه ليس بوسع أي دولة أن تكسب أي ميزة عن طريق الانغماس في نزاع نووي وإننا لنستذكر البيان المشترك الذي أصدره الرئيس ريغان والامين العام غورباتشوف عقب اجتماع القمة الذي عقداه في جنيف عام ١٩٨٥ والذي أعلنا فيه صدقا بأنه "لا يمكن ابداً الفوز في حرب نووية ولا يجوز خوضها أبداً" .

ولقد فسرنا هذا البيان المشترك على أنه يمثل علامة تحول في العلاقات ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وخاصة فيما يتعلق بسياساتهما بشأن استخدام الاسلحة النووية . وكان البيان اقرارا واضحا بأنه لن يتاح لاي من الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي أن يغنم من وراء نزاع نووي ، وأنهما سيضطلعان بجهود متضافرة للحيلولة دون وقوع مثل تلك المنازعات . واننا لنعتبر معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التاريخية خطوة أولى صوب إنجاز مضامين هذا البيان المشترك الهام .

ولقضايا نزع السلاح النووي مكانة أولى في جدول أعمال هذا المؤتمر ، وإذا ما أجرينا مقارنة بين انجازات هذا المؤتمر والجهود المتعددة التي بذلت للوصول إلى

نزع السلاح النووي ، فسيتضح لنا أنه لا يزال أمام المؤتمر طريق طويل يسلكه في التصدي بفعالية للقضايا النووية المدرجة في جدول أعماله . ولأسباب معروفة جيدا كبلت في هذا المؤتمر الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق حول المسائل المتعلقة بالقضايا النووية . وكان هناك القليل من التقدم المحرز في الجهود المبذولة لتحقيق حظر على التجارب النووية ، وهو أمر له أهميته الكبيرة لدى المجتمع الدولي . فما فتئت التجارب النووية تيسر إستحداث المزيد من الأسلحة النووية الحديثة ، ومن ثم زيادة سرعة سباق التسلح النووي .

وهناك آراء مختلفة داخل المؤتمر حول ولاية هيئة فرعية تعالج قضية الحظر الشامل للتجارب النووية ، غير أن هناك اتفاقا عاما بأنه سيتعين على المؤتمر ، إن عاجلا أو آجلا ، أن يتصدى بنفسه لهذه القضية برمتها . إن الاستمرار في تأخير العمل بشأن هذه القضية يساهم في استكمال أسلحة نووية جديدة أكثر فتكاً ، وأيضا في احتمال احتياز بعض الدول الأخرى للقدرة على استحداث الأسلحة النووية . وعلاوة على ذلك ، فإن حظرا للتجارب النووية سيكون موافقا للالتزام الذي اتخذته الدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام ١٩٦٣ ، ومن بينها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ، عندما تعهدت بعزمها على "التوصل إلى وقف جميع تجارب تفجيرات الأسلحة النووية الى الأبد" وعلى "مواصلة المفاوضات من أجل هذه الغاية" . وقد واكب يوم ٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ الذكرى الخامسة والعشرين لمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ ، ولا يفوتنا أن نلحظ الاقتراح المقدم من عدد من البلدان ، ومن بينها اندونيسيا وبيرو وسري لانكا وفنزويلا والمكسيك ويوغوسلافيا ، بتعديل هذه المعاهدة بحيث تتضمن أيضا حظرا على التجارب النووية الجوفية . وهذا الاقتراح ، مثل الاقتراحات الأخرى بشأن هذه القضية ، جدير بأن تنظر فيه جميع الدول بجدية .

وقد عبرت مجموعة الـ ٢١ في هذا المؤتمر في مناسبات عديدة عن موقفها بوضوح كبير فيما يتعلق بقضية حظر التجارب النووية . وقد أظهرت المجموعة من المرونة ما تتوقع أن تقابل بمثله . ومن الواضح للغاية أن توافق الآراء حول ولاية الهيئة الفرعية أمر ضروري جدا ، وإنه ينبغي توجيه الجهود صوب بلوغه . وينبغي معاونة المؤتمر على وضع إطار عمل لاستهلال مفاوضات متعددة الأطراف حول حظر شامل للتجارب النووية . ومشروع الولاية المقدم من مجموعة الـ ٢١ في نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، والوارد في الوثيقة CD/829 ، موجه بالضبط نحو التوصل إلى توافق الآراء الضروري ، إذ يوفق بين مواقف المجموعات الأخرى ازاء هذه القضية . ولا يزال هذا الاقتراح مطروحا للمناقشة ونأمل أن تنظر اليه المجموعات الأخرى بطريقة مؤاتية .

وبينت المفاوضات حول اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية على نحو عملي ما يمكن لهذا المؤتمر أن ينجزه إذا ما أبدت جميع الدول ارادة سياسية بشأن جميع القضايا

المدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر . وعلى الرغم من أنه لا تزال هناك قضايا هامة معينة يتعين التصدي لها بشكل شامل في مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، فإن سرعة المفاوضات تبعث على التشجيع ، إذ أن هناك تصميما من جانب جميع الدول المشاركة فيها على حل المشاكل المتبقية . والوعد قائم بأنه سيكون بوسع المؤتمر أن يبرم اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية في الوقت المناسب . وبالنظر إلى ما يذكر عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الحرب المأساوية بين ايران والعراق ، والتي نأمل أن تكون قد انتهت ، فإننا نناشد جميع الدول أن تظل ملتزمة ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام مثل تلك الأسلحة . ويجب أن يظل المجتمع الدولي ملتزما بازالة تلك الأسلحة وبكفالة ألا تستخدم مرة أخرى كأسلحة للقتال .

وينبغي زيادة الجهود المبذولة لمنع قيام سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، وينبغي لهذا المؤتمر أن يواصل مناقشاته القيمة حول هذه القضية . وان لنا رأيا راسخا بأنه ينبغي الاحتفاظ بالفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصرا ، بغية تعزيز التطور العلمي والاقتصادي والاجتماعي لجميع الأمم . إن تحويل سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي سيثير تعقيدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين . ويجب الاضطلاع بجميع الجهود لمنع نصب منظومات الأسلحة في الفضاء أو استحداث أي منظومات أسلحة من الفضاء إلى الفضاء أو من الفضاء إلى الأرض أو من الأرض إلى الفضاء . وينبغي للمجتمع الدولي أن يبرم اتفاقا متعدد الأطراف حول الأنشطة العسكرية السلمية في الفضاء الخارجي المسموح بها والمعرفة مفاهيمها والمتفق عليها .

وقضية اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية - مثل بلدي وبلدان أخرى كثيرة - ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، قضية هامة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وينبغي أن نتذكر بأن الغالبية العظمى من الدول من هذه الفئة قد تخلت عن حقوقها باحتياز الأسلحة النووية وذلك بمقتضى انضمامها إلى معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٨ ، التي احتفل بذكراها العشرين في أول تموز/يوليه من هذا العام . وتتوقع تلك الدول بأنها ستحصل ، باعتبارها أطرافا في معاهدة عدم الانتشار ، على ضمانات غير مشروطة في معاهدة دولية ملزمة قانونيا تطمئنها بأنها لن تتعرض لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . والضمانات المعطاة في الوقت الحاضر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية تتكون من اعلانات من جانب واحد تصدرها كل دولة حائزة للأسلحة النووية ، وهي ليست ذات صفة قانونية ملزمة ويمكن نقضها في أي وقت . ولذا فإن وفدي يود بأن يصرح بأن الاعلانات الأحادية الجانب الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية ، مهما كان حسن مقصدها ، غير كافية ، مثلها في ذلك مثل الاعلانات الأحادية الجانب الصادرة عن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بشأن عدم احتياز تلك الأسلحة . ولقد طرحت اقتراحات عديدة في اللجنة المخصصة حول ضمانات الأمن السلبية ،

ونحن نحبذ النظر في صيغة تتصدى لاهتمامات الدول الحائزة للأسلحة النلووية بقدر ما تتصدى لاهتمامات الدول غير الحائزة لها بشأن تلك القضية .

واللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية تنظر منذ بعض الوقت في اتفاقية تحظر استحداث وانتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الاشعاعية . وقد افردت قضيتان كيما تنظر فيهما اللجنة المخصصة : احداهما هي حظر الأسلحة الاشعاعية ، التي لا توجد بعد ، والاخرى هي حظر الهجمات على المرافق النووية ، وهي حقيقة متميزة . ومن القضايا التي نرى أيضا أنه يمكن مناقشتها في معرض عمل مجموعة الاتصال المعنية بحظر الأسلحة الاشعاعية عملية الالقاء العدائي للنفايات الاشعاعية . ويحظى الاقتراح الذي تقدم به السفير ازيكيوه سفير نيجيريا في بيانه في الجلسة العامة للمؤتمر في ١١ آب/أغسطس بتأييدنا الكامل . إن الالقاء العدائي للنفايات الاشعاعية أو استخدامها في النزاعات المسلحة يعتبر من الوسائل المحتملة في تسيير حرب اشعاعية ، وينبغي للدول أن تلتزم نفسها بألا تعمد ، في أي ظرف من الظروف ، إلى القاء النفايات الاشعاعية في أراضي دولة أخرى لأغراض عدائية أو في النزاعات المسلحة .

إن الحوادث المبلغ عنها مؤخرا عن القاء النفايات الاشعاعية والصناعية خفية في دول افريقية معينة تبعث على الاسى . فلمثل تلك الانشطة المشينة عواقب وخيمة على صحة الاهالي وزراعتهم وبيئتهم العامة ، وينبغي لأولئك المسؤولين عن تلك الانشطة أن يوقفوها على الفور . وتطالب البلدان الافريقية ، مثل جميع البلدان الاخرى ، بالمنافع المتأتية عن التكنولوجيا النووية لا بالنفايات الاشعاعية أو غيرها من النفايات . وقد اعتمد المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية في اجتماعه في دورته العادية الثامنة والاربعين في أديس أبابا ، اثيوبيا ، المعقودة من ٩ إلى ٢٣ أيار/مايو من هذا العام ، قرارا يدعو ، من بين أمور أخرى ، الى وقف القاء النفايات النووية والصناعية في افريقيا . ونأمل في أن يذعن جميع هؤلاء المنغمسين في هذا النشاط الشرير لمضامين هذا القرار .

إن نزع السلاح هدف يمكن تحقيقه إذا أظهرت جميع الدول إرادة سياسية ، سواء في المحافل التفاوضية الثنائية أو المتعددة الاطراف . وإذا ما كان لمؤتمر نزع السلاح أن ينجز النتائج المرجوة ، فإنه ينبغي لجميع الدول أن تظهر الارادة السياسية الضرورية لتمكين المؤتمر من الوفاء بولايته التفاوضية في جميع القضايا المدرجة في جدول أعماله ، مع ايلاء الأولوية لقضايا نزع السلاح النووي .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل كينيا على بيانه وكذلك على الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا ، السفير دولغو .

السيد دولغو (رومانيا)(الكلمة بالفرنسية) : السيد الرئيس ، أود أولا وقبل كل شيء أن أضم صوت وفدي مع كل الذين سبقوني في الاعراب عن ارتياحهم لرؤيتكم تترأسون أعمال مؤتمر نزع السلاح لشهر آب/أغسطس ، وفي وقت نحن مطالبون فيه بأن نكشف من جهودنا ، وأن نمدها بقدر ما هو ممكن من التوجيه المحدد . ونحن نحييك كممثل لاندونيسيا ، وهو بلد تقيم معه رومانيا علاقات من الصداقة والتعاون في جميع الميادين ، وتعمل على تنميتها . كما أود أيضا أن أثني على السفير تيجا سفير الهند للطريقة الفعالة التي وجه بها عملنا في شهر تموز/يوليه . كما أود أن أرحب بزملائنا الجدد ، السفير كوستوف من بلغاريا والسفير ريورو من كينيا والسفير دو ريفيرو من بيرو والسفير فارغا من هنغاريا . وأود أن أعرب لزملائنا الذين أنهوا عملهم هنا وسيرحلون عن جنيف عن أفضل تمنياتنا بالنجاح في مناصبهم الجديدة وفي حياتهم الوظيفية المقبلة .

لقد ذكرنا زميلنا من السنغال بالتباين الواسع في التعابير المستخدمة في وصف نتائج الدورة الاستثنائية الأخيرة التي عقدت في نيويورك . ويشترك وفد رومانيا في الشعور بالاحباط مع أولئك الذين أعربوا عن الأسف لأن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح لم تستطع أن تصدر وثيقة ختامية بتوافق الآراء . ومهما كانت وجهة النظر التي ينظر بها إلى تلك النتيجة ، فيجب التسليم بانها كانت فشلا . وهو فشل لا ينبغي المبالغة في تصويره ، لأن الدورة تعتبر في التحليل النهائي حدثاً واحداً في عملية واسعة وطويلة المدى ، وإن كانت حدثا يؤسف له رغم ذلك من حيث أنه يعكس عجزا مستمرا عن توفير قيام مفاوضات متعددة الأطراف ذات دور مناسب في جهود نزع السلاح الشاملة . ورومانيا من بين البلدان التي ترى أن مثل هذا الدور لا غنى عنه ، وانه ينبغي للجهود المتعددة الأطراف ، التي تبذل داخل الأمم المتحدة في المقام الأول ، أن تقوم بدور حاسم في عمليات نزع السلاح . ومن رأينا أنه ينبغي للمفاوضات الثنائية والاقليمية والمتعددة الأطراف أن تكون متكاملة يعزز بعضها بعضاً ، من أجل إنجاز تقدم في هذه العملية بأسرع ما يمكن .

وأود ، بعد أن قلت ذلك ، أن أشدد ، مثل المتحدثين الآخرين الذين سبقوني ، على أنه لا ينبغي لنتائج الدورة الاستثنائية الثالثة أن تؤدي بنا إلى فتور الهمة . بل على العكس ، ينبغي لهذه النتيجة أن تحفزنا على مضاعفة جهودنا ، ولا سيما تلك الجهود المبذولة في هذه الهيئة ، المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد المتاح أمام الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح . ولهذا السبب فإننا نؤيد الآراء التي أعرب عنها بخصوص العناصر الايجابية التي نتجت عن الحوار الذي جرى أثناء الدورة ، ولا سيما فيما يتعلق بالحاجة الى الاحتفاظ بمجالات الوفاق التي برزت وتوسيعها ، والعمل على تقريب الآراء في تلك المجالات التي لم يمكن التوصل فيها إلى توافق آراء . وينبغي أن ندرس بجدية الدروس التي يمكن استخلاصها من حوار نيويورك ، سواء الايجابية أو السلبية منها ، لكي نشري نهجنا ازاء المشاكل ونيسر حلها داخل المؤتمر .

١٤٤٨ب

ومما يبعث على التشجيع أنه لم يحدث في كل من الدورة الاستثنائية في البيانات التي ألقيت في الجلسة العامة لمؤتمرنا ، أن نازع أحد في دور مؤتمر نزع السلاح وأهدافه . بل على العكس ، كان من السمات البارزة في جميع البيانات الدعوة الى مواصلة وتكثيف أعمال هذا المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف . ولكن من الضروري ، كيما تظل لهذه البيانات مصداقيتها ، الانتقال إلى العمل ، وكفالة أن تتبع البيانات بالاعمال وباتفاقات ملموسة لنزع السلاح . إن الامر بالغ الاهمية لانه ينطوي على السلم والامن ، بل على بقاء البشرية في نهاية المطاف . وصحيح أن الحوار السوفياتي - الامريكي قد أدى ، أو هو في سبيله إلى ذلك ، إلى نتائج ملموسة ، بل إلى فتوحات معينة . غير أن سباق التسلح لا يزال مستمرا ، كميا وكيفيا على حد سواء . ولا يزال الموقف الدولي معقدا ومتناقضا ، ولا يزال التهديد بنشوب حرب نووية يخيم على البشرية بنفس الاحتمالات الكئيبة - إبادة الحضارة والحياة من الكون . فالتخفيضات التي تنص عليها معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ليست بالدرجة التي تجعلها تؤثر جوهريا على امكانات التدمير القائمة . وعلاوة على ذلك ، فعملية استحداث أنواع ومنظومات جديدة من الاسلحة مستمرة بلا هوادة من خلال تسخير أحدث الانجازات العلمية والتكنولوجية في ذلك . ولا يصدق هذا فقط على الاسلحة النووية ، ولكن على الاسلحة الكيميائية والاسلحة التقليدية كذلك . وبالتالي ، فلو أننا أخذنا في الاعتبار تحسين أنواع ومنظومات الاسلحة المختلفة ، فيجب أن نسلم بانه رغما عن التخفيضات المزعمة ، فإن القدرة التدميرية الفعالة للترسانات العسكرية في تنام مستمر . وكما سبق لنا أن أكدنا فليس هناك داع للانغماس في نشوة الفرح . ان على الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة مسؤولية خاصة في مجال نزع السلاح . ومن أجل هذا السبب ينبغي تشجيع هاتين الدولتين العظميين على الانطلاق قدما في جهودهما الثنائية لخفض الاسلحة النووية . فهذه الجهود وما يترتب عليها ضرورية ، وان لم تكن كافية ، لعملية نزع سلاح حقيقية ومطردة وشاملة . ولا يجوز لهذه الجهود ، وليس بمقدورها ، أن تحل محل الجهود المتعددة الاطراف التي تضطلع بها الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح والمجتمع الدولي ككل . ويجب علينا أن نضاعف من جهودنا للقيام بخطوات محددة ترمي إلى اجراء تخفيضات هامة في جميع الميادين ، وفي نزع السلاح النووي قبل كل شيء .

إن استمرار التجارب النووية لهو أمر يثير القلق بوجه خاص . وكما أكد ممثل السويد الموقر السفير ثيورين ، فمن السخيف حقا أن يتواصل تحسين أسلحة ، وهي في هذه الحالة الاسلحة النووية ، من الواضح أن الغرض منها ألا تستخدم أبدا إلا من أجل الردع ، وان من المقرر لها ، في ظل المفاوضات الراهنة ، أن تزال تماما . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن مواصلة مثل هذه التجارب يعني إضرارا أبديا بالبيئة بشكل لا يمكن التنبؤ به . وربما يكون هذا هو السبب الذي جعل المداولات في الدورة الاستثنائية الثالثة تبرز مرة أخرى وبقوة كبيرة الحاجة الماسة إلى معاهدة تفرض حظرا شاملا على تجارب الاسلحة النووية ، وكذلك الحاجة إلى تدابير تضع نهاية لممارسة أي تحديث للاسلحة النووية . ولهذا السبب فعندما علمت حكومتي بمبادرة البلدان غير المنحازة

الستة التي تهدف إلى توسيع نطاق معاهدة موسكو بحيث تغطي التجارب الجوفية كذلك ، اهتمت بها اهتماما كبيرا وأولتها تأييدها . وفيما يتعلق بالبند المقابل المدرج في جدول أعمال المؤتمر ، "حظر التجارب النووية" ، فقد كنا نفضل ، مثل معظم الوفود الأخرى ، أن نشارك في توافق آراء بشأن انشاء لجنة مخصصة على أساس من اقتراح مجموعة الـ ٢١ الوارد في الوثيقة CD/829 . وفي الوقت نفسه ، فإننا نتفق مع الرأي القائل بأنه يجب البدء في النظر في هذه القضية بشكل متعمق في أسرع وقت ممكن . ولهذا السبب فإننا نؤيد الاقتراح الوسط الذي قدمه للتو زميلنا وصديقنا ممثل تشيكوسلوفاكيا السفير ميلوس فيفودا .

وقد أشار عدد من المتحدثين إلى أهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي وقعت منذ ٣٠ عاما مضت . ونحن ننتهز هذه الفرصة لنذكّر ، كما فعلنا في الماضي ، بأن أفضل طريقة لتدعيم نظام عدم الانتشار تتمثل في تدابير نزع السلاح النووية المحددة والمجدية والنشطة التي تتفق مع الأحكام المعنية من المعاهدة . والخطوات الجديدة التي تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وعلى الأخص اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة ، صوب التخفيض المطرد للأسلحة النووية وازالتها ، هي التي تستطيع فحسب أن تساعد على جعل المعاهدة عالمية وعلى تعزيز سريان مفعولها . وانتهز هذه الفرصة لاكرر الاعراب عن تأييدنا للاقتراح القائل بأنه ينبغي وضع برنامج شامل لنزع السلاح النووي بأسرع ما يمكن يهدف إلى الخفض التدريجي والازالة الشاملة لهذه الأسلحة بحلول عام ٢٠٠٠ .

ولا يمكنني اختتام كلامي حول هذا الموضوع البالغ الاهمية المتعلق بنزع السلاح النووي بدون توجيه شكرنا إلى وفد الاتحاد السوفياتي على المعلومات التي قدمها السفير الكسي أوبوخوف عن التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية السوفياتية ـ الأمريكية حول الأسلحة النووية والفضائية . وقد تابعنا باهتمام كبير العرض الذي قدمه والذي جاء استجابة لطلب موجه من عدد من الوفود ، بما فيهم وفدي ، الى المشاركين في المفاوضات الثنائية التي تجرى في جنيف حول الأسلحة النووية والفضائية .

وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، فإننا نؤيد أي تدبير لحظر تصميم واستحداث ووزع أي منظومة لأسلحة الفضاء ، ونؤيد الاحترام الصارم لجميع القواعد القائمة في هذا الميدان . وينبغي لمنع امتداد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي ، ولكبح جماح سباق التسلح ، أن يمضيا جنبا إلى جنب مع انشاء نظام يكفل أن يستخدم الفضاء الخارجي على سبيل الحصر في الأغراض السلمية باعتبارها تراثا مشتركا للبشرية .

ومن الضروري ، من أجل كفالة ظروف من الاستقرار والأمن لجميع الدول وتخفيض خطر نشوب الحرب وانجاز نزع السلاح ، أن نواصل العمل بارتباط وثيق مع التدابير

العملية لتخفيض الاسلحة النووية وازالتها ، وازالة الاسلحة الكيميائية . ونكرر من جديد بأن موقفنا يحبذ تكثيف المفاوضات من أجل صياغة اتفاقية عن حظر الاسلحة الكيميائية وتدميرها . وأود ، في هذا السياق ، أن أبدي عدة ملاحظات .

بادئ ذي بدئ ، فإلى حين ابرام الاتفاقية ودخولها حيز التنفيذ ، ينبغي للدول أن تعيد تأكيد سريان مفعول بروتوكول جنيف وتتعهد بألا تلجأ ، في أي ظرف من الظروف ، إلى تلك الاسلحة . وثانيا ، ينبغي للاتفاقية أن تكفل التوازن ، توازنا ضروريا بين الحقوق والواجبات ، ولا سيما فيما بين البلدان الحائزة للاسلحة الكيميائية وتلك التي لا تملكها . وينطوي ذلك على التنمية السلمية الطليقة للصناعة الكيميائية في كل بلد ، وتوسيع نطاق التعاون والتبادل الدوليين فيما بين الدول في المجالات المتصلة بتطبيق الاتفاقية ، وتنمية الامكانات العلمية في كل بلد واستخدامها من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا غير . ويثني وفدي ويرحب باعادة انشاء اللجنة المخصصة التابعة للمؤتمر والتي مهمتها وضع البرنامج الشامل لنزع السلاح في صورته النهائية ، ويود أن يؤكد أهمية مثل هذا الصك في تحديد السبل الرئيسية التي تسلك لكفالة الدينامية لمفاوضات نزع السلاح المقبلة . واننا لنعرب عن الأمل في أنه ، تحت الرئاسة البالغة المهارة لزميلنا اللامع السفير غارسيا روبلس ، وكنتيجة للجهود المطردة التي لا تفتر للتوصل إلى حلول مقبولة عموما ، سيكون من الممكن تقديم مشروع برنامج شامل بأسرع ما يمكن لكي تنظر فيه وتعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة . وسيوفر مثل هذا البرنامج ، مزودا بجداول زمنية وأطوار جيدة التحديد ، احتمالات واضحة ويسهم في تدعيم وتعزيز الدور الأسمي الذي دعيت الأمم المتحدة إلى القيام به في عملية نزع السلاح .

وفيما يتعلق بمشكلة تحسين أداء مؤتمر نزع السلاح وزيادة فعاليته ، فإننا نرى أن الممارسة الماضية ـ ونود هنا أن نزجي الثناء لمجموعة السبعة ورئيسها زميلنا وصديقنا السفير فان من جمهورية الصين الشعبية ـ لا تعوزها الأهمية . وهناك بالطبع فرص لم تستغل بعد لتجنب إضاعة وقتنا ولحسن استخدام مهاراتنا والخبرات المتوفرة لدى حكوماتنا . إلا أننا نرى ، مثلما تفعل وفود أخرى ، أن الافتقار إلى تقدم ملموس والسرعة غير المرضية للمفاوضات لا يرتبطان بالمقام الأول بعدم كفاية تنظيم العمل أو بالاجراءات . فما ينقصنا في حقيقة الأمر هو الارادة السياسية من جانب جميع الدول الأعضاء في المؤتمر . والأمر المطروح هو الموقف العام ، موقف المبادئ ، فيما يتعلق بدور العمل المتعدد الأطراف ، من حيث أن المؤتمر في حقيقة الأمر لا يتعدى كونه أكثر المحافل ملاءمة للنهج المتعدد الأطراف ازاء مشاكل نزع السلاح . واسمحوا لي بأن اختتم كلمتي باستخدام كلمات تشبه بصورة تدعو الى العجب تلك التي استخدمها المتحدث السابق لي . فإذا ما كنا نريد للخطوات الأولى باتجاه نزع السلاح أن تتلوها تدابير أخرى تشكل عملية نشطة لا يمكن الرجوع فيها ، فإن الارادة السياسية المذكورة تعتبر عنصرا لا غنى عنه .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل رومانيا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة . وأعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا ، السفير بايارت .

السيد بايارت (منغوليا)(الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، قبل أن أشرع في بياني ، اسمحوا لي أولا بأن أهنئكم على تولي هذا المنصب الهام ، منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر آب/أغسطس . وانكم لتمثلون بلدا آسيويا كبيرا ، اندونيسيا ، تقيم معه منغوليا علاقات صداقة وتعاون . واسمحوا لي أيضا بأن أعرب عن تقدير وفدي للطريقة البالغة المهارة ذات الطابع العملي التي أخذتم توجهون بها المداولات وللجهود التي تبذلونها لتعزيز عمل المؤتمر .

كما أود أن أبلغ السفير تيجا من الهند بعرفاننا له لما قام به من توجيه حكيم لأعمالنا بوصفه رئيسا لمؤتمر نزع السلاح في تموز/يوليه ، وأن أتمنى له كل خير . كما أود انتهاز هذه الفرصة لأعرب عن ترحيب حار بالسفير فارغا من هنغاريا . وسيسعد وفدي بأن تقيم معه نفس التعاون الوثيق والصداقة كما كان الامر مع سلفه ، صديقي العزيز السفير دافيد ميسزتر .

السيد الرئيس ، أود أن أتناول في بياني اليوم البند ٤ من جدول أعمالنا ، ألا وهو الاسلحة الكيميائية . وستظل منغوليا مؤيدا قويا لابرام اتفاقية في وقت مبكر بشأن الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين الاسلحة الكيميائية وبشأن تدميرها . وقد أعلنت بلادي بالفعل أنه ليس لديها أية أسلحة كيميائية وأنها لا تنوي استحداث أو انتاج أو احتياز أي منها . وقد أقدمنا على ذلك انطلاقا بوجه خاص من قناعتنا الراسخة بأن الاتفاقية ستبرم في المستقبل القريب جدا لكي تضع نهاية لأخطار الاسلحة الكيميائية إلى الابد . وأرغب اليوم ، بنفس هذه القناعة ، في أن أصرح بأن حكومة بلادي تنوي بأن تكون من بين أول الموقعين على الاتفاقية حالما تكون معدة للتوقيع .

ومنذ استئناف المفاوضات حول الاسلحة الكيميائية في تموز/يوليه من هذا العام ، ورئيس اللجنة المخصصة ، السفير سويكا من بولندا ، وكذلك رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة ، يبذلون جهودا هامة للتوصل إلى حلول مقبولة بشكل مشترك للمشاكل المعلقة . بيد أن مسار المفاوضات حول نص مشروع الاتفاقية يخلف وراءه الكثير من الامور المرغوبة . وهناك حاجة ملحة لبذل جهود نشطة لحل عدد من المشاكل الرئيسية المتصلة بالاتفاقية ، ولوجود ارادة سياسية واستعداد من جانب جميع المشتركين للوصول إلى اتفاق . ويود وفدي أن يبدي ملاحظات قليلة على بعض الأحكام في مشروع الاتفاقية التي لها في رأينا أهمية خاصة .

لقد واصلت المجموعة ألف ، أثناء هذه الدورة ، عملها المكثف حول المادة السادسة . وفي غضون ذلك ركز المشتركون في المفاوضات اهتمامهم بالدرجة الاولى على كيماويات الجدول الزمني [١] والانشطة المتصلة بها . وهذا أمر طبيعي تماما ، لان هذه الكيماويات تشير أكبر المخاطر أمام تنفيذ الاتفاقية المقبلة . وكما هو معروف جيدا ، فإن "النص المتداول" لمشروع الاتفاقية ينطوي على اتفاق جماعي بالنسبة لانتاج تلك الكيماويات بشكل حصري في مرفق وحيد صغير الحجم لا تتجاوز قدرته طناً متريـاً واحداً سنويا . ومع ذلك ، فمن المحتمل ، وكاستثناء خاص في الاتفاقية ، أن يسمح بانتاج خردل النتروجيني خارج المرفق الصغير الحجم شريطة أن تخضع مرافق الانتاج لنفس نظام التحقق الصارم المتوخى بالنسبة للمرفق الصغير الحجم .

ويمكن للكيماويات المهلكة الفائقة السميّة غير المدرجة في الجدول [١] ، وبمعنى آخر كيماويات الجدول [٤] ، وكذلك مرافق الانتاج المناظرة ، أن تمثل أيضا خطرا كبيرا على أغراض الاتفاقية . ويشارك جميع المشتركين في الشعور بهذا القلق . ومن رأينا أنه ينبغي أن يكون للاتفاقية أحكام تحول دون مثل هذا الخطر . وليس لدينا وصفات جاهزة لحل هذه القضية . ورغما عن ذلك ، فنحن مقتنعون بأنه ما لم تحل هذه المشكلة بشكل أو بآخر ، فلن تكون الاتفاقية فعالة . وخلال المفاوضات حول الجدول [٤] أعرب عن رأي بأنه من المستحيل التحقق من الكيماويات التي ستدرج في هذا الجدول . ونحن نختلف مع هذا الرأي ، ونشارك في الرأي المعرب عنه في الوثيقة CD/792 ، الذي طرحه مندوب جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بأنه "يمكن خلق نظام رقابة متماسك بالنسبة للكيماويات المهلكة الفائقة السمية أيضا كما هو الحال بالنسبة للمواد المدرجة في المرفقات ١ و ٢ و ٣" .

ولقد تركز اهتمام المشتركين في المفاوضات حتى الآن على مسألة التناول الملائم للمعلومات في الصناعة الكيميائية . وقد أملت هذا الوضع الحاجة إلى المضي قدما في المفاوضات من أجل وضع النظم الخاصة بعدم انتشار الاسلحة الكيميائية . وعلى الرغم من جميع الصعوبات والتعقيدات الكامنة ، فإننا نعتقد أنه يمكن التغلب على هذه المشكلة . وفي هذا السياق ، فإننا نرى أن من الجدير بالاهتمام الفكرة التي طرحها ممثل هولندا في اجتماع خبراء الصناعة والمتعلقة بتصنيف المعلومات التي تقدمها الدول الاطراف إلى الامانة التقنية فيما يتعلق بأحكام الاتفاقية المقبلة .

وإننا لنرحب بالمشاورات التي بدأت تحت توجيه السفير ايكيوس من السويد حول القيام بتجربة لاختبار الاجراءات التي وضعت في المفاوضات التي جرت حول الرصد الدولي المنتظم لعدم انتاج الاسلحة الكيميائية في الصناعة التجارية . ونحن على ثقة من أن هذه التجربة ستشكل إسهاما عمليا في حل مشاكل محددة ، وفي قضية تعزيز الثقة وتحسين المناخ في المفاوضات ككل أيضا . وفي الوقت نفسه ، فإننا نعتبر أنه ينبغي القيام

بالأعمال التحضيرية واجراء التجربة ذاتها في أقصر فترة زمنية ممكنة حتى يمكن استخدام نتائج التجربة في الاسراع بالمفاوضات الجارية .

وترى منغوليا أن الوقت قد حان الآن لحل مسألة مبيدات الأعشاب والمبيدات الحشرية . فطبقا لتقديرات الأمم المتحدة ، فإن القسم من المبيدات الحشرية والراجع فقط إلى مناولتها بطريقة غير ملائمة ، وبالدرجة الأولى في البلدان النامية ، يمكن أن يبلغ ما يقرب من ٣ مليون حالة سنويا يترتب عليها ٠٠٠ ٤٠ حالة وفاة . وهذه الأرقام المرعبة تبرز من جديد الحاجة إلى ادراج أحكام في الاتفاقية تحظر استعمال تلك الكيماويات كطريقة من طرق الحرب .

ومنغوليا ، في الوقت الذي تسعى فيه جاهدة من أجل سرعة اكتمال المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية وابرام الاتفاقية تؤيد بشكل وطيد وثابت الامتثال الصارم لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ وتدعيمه . وانني لأود ، في هذا الصدد ، أن أشير إلى أن ١٤ دولة قد انضمت إلى البروتوكول في عام ١٩٧٠ وحده وذلك استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦٠٣ باء (د - ٢٤) والذي جاءت المبادرة اليه من بلدي . وانتهاك أغراض ومبادئ البروتوكول تتعارض مع الجهود الرامية إلى حظر الأسلحة الكيميائية حظرا كاملا وتدمير القاعدة الصناعية لانتاجها . ولذا فإننا نؤيد مبادرة المملكة المتحدة بخصوص وضع اجراءات تلقائية للتحري بشأن المزاعم المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية .

وأخيرا وليس آخرا ، فإن وفدي يولي أهمية كبيرة لتلك الأحكام من الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة والتعاون الاقتصادي والتقني ، والتي بمقتضاها تتخذ الدول الأطراف في الاتفاقية التزاما بتعزيز التنمية السلمية للصناعات الكيميائية .

وختاما ، أرغب في التأكيد على الحاجة إلى مواصلة المفاوضات بشأن الأسلحة الكيميائية أثناء فترة ما بين الدورات . فمثل هذا العمل ما بين الدورات ، الذي ظل المؤتمر يضطلع به كسمة تكاد أن تكون منتظمة طوال السنوات القليلة الماضية ، قد ثبت أنه مثمر إلى حد كبير .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل منغوليا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة .وأعطي الكلمة الآن للمتحدث التالي على قائمة المتحدثين لهذا اليوم وهو رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية ، الدكتور أولا داهلمان .

السيد داهلمان (السويد)(الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، إن من دواعي سعادتي أن أتقدم اليكم بتقرير عن الاجتماع الأخير للفريق وأن أقدم لكم تقريره المرحلي الوارد في الوثيقة CD/853 .

لقد عقد الفريق دورته الرسمية السادسة والعشرين من ٢٥ تموز/يوليه إلى ٥ آب/أغسطس وحضرها خبراء وممثلون عن ٣٤ بلدا . وقد حظي الفريق طوال اجتماعه بخدمات ممتازة وفرتها له الامانة .

كان الفريق قد وافق منذ عامين مضيا على أن يجرى تحديثا كبيرا على النظام الكوني الذي جرى استعراضه في الاصل في التقرير الاول للفريق (CCD/558) واختبر في تجربة واسعة المدى في عام ١٩٨٤ (CD/270) . ويقوم هذا النظام الجديد على التبادل العاجل للبيانات في شكل موجات أو مؤشرات بارامترية تم تجهيز تلك البيانات في مراكز البيانات الدولية .

وقد تسألون عن الطريقة التي يمكن بها لمثل هذا النظام الجديد ، الذي يستفيد من التكنولوجيا الحديثة المتاحة في تبادل الاحجام الكبيرة من البيانات وتجهيزها ، أن يحسن من امكانيات رصد حظر التجارب النووية . والنظام الجديد ، في كثير من النواحي ، يتجاوز ما هو متاح اليوم على المستوى العالمي للتطبيقات العلمية ؛ فلن يوفر فقط قدراً أكبر جداً من البيانات ، وإنما سيوفر أيضا ، وذلك أهم ، بيانات ذات نوعية أعلى إلى حد كبير . إن استخدام مراكز البيانات الدولية لبيانات في شكل موجات مرسلة من كثير من المحطات سيحسن بشكل هائل من نوعية المعلومات عن الظواهر الاهتزازية ، ولا سيما من خلال تحسين دقة البارامترات المصدرية . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا النظام سيقلل من عدد الاشارات التي تلاحظ في المحطات الافرادية والتي لا يمكن ربطها بظاهرة اهتزازية معينة . ومن المهم بقدر الامكان تقليل عدد مثل تلك الاشارات التي لا ارتباط لها ، لان من شأنها أن تخلق الشك ، بل وأن تثير الريب .

كما أن النظام الجديد سيجعل البيانات عالية النوعية المرسلة في شكل موجات متاحة بسهولة للتحليل التفصيلي اللاحق الذي تجريه الدول الافرادية المشاركة . وهكذا فإن استخدام البيانات من مثل هذا النظام الحديث سيحسن من امكانية قيام جميع الاطراف في المعاهدة بالتحقق على قدم المساواة . وهل يحسن ادخال التكنولوجيا الحديثة والطرائق الجديدة للتحليل الاهتزازي من قدرة النظام على ملاحظة وتعيين الظواهر الاصغر أيضا ؟

لقد أجرى الفريق في تقريره الاول (CCD/558) تقييما للقدرات المنتظرة لبعض الشبكات العالمية المؤقتة المحتوية لحوالي ٥٠ محطة اهتزازية . وأظهرت هذه التقييمات ، وحسابات مماثلة اجراها علماء افراديون ، أن القدرة على الكشف في نصف الكرة الشمالي تناظر ظواهر تبلغ درجة عظم ٤ تقريبا ، وعلاوة على ذلك ، فإن الظواهر التي تقع في نصف الكرة الجنوبي يجب أن تكون أكبر بمقدار نصف درجة عظم على الاقل لكي يمكن كشفها بنفس القدر من الارجحية . وتناظر ظاهرة من درجة العظم ٤ تفجيرا متقارنا بالكامل في صخور صلبة بناتج من عيار كيلوطن .

ولم يجر الفريق أي تقديرات للقدرات منذ ذلك الوقت ، ولم تناقش القضية إلا باختصار فقط . بيد أنه قدم للفريق عدد من المساهمات الوطنية التي تعطي قدرات لوحظت في محطات افرادية أو شبكات وطنية . وسأطرح ملاحظات شخصية قليلة لاعطي فكرة ما عن كيف يمكن لقدرات الكشف لشبكة ما أن تتأثر إذا ما أدرجت التطورات التكنولوجية الحديثة في تصميمات النظام الجديد .

إن حساسية محطة رصد الاهتزازات الافرادية الحديثة يتحكم فيها بالدرجة الاولى بواسطة الضوضاء الجوفية الموجودة باستمرار . ويتباين ذلك إلى حد كبير من موقع لآخر ، فهي أكثر انخفاضا عموما في المواقع القصية داخل القارات الكبيرة . ويمكن كتم الضوضاء بواسطة محطات الصفائف المزودة بعدد من أجهزة الاستشعار الموضوعة في نمط مناسب بحيث تشكل هوائيا . ويتناسب تخفيض الضوضاء إلى حد ما مع الجذر التربيعي لعدد أجهزة استشعار ، إذ أن ١٠ أجهزة يمكن أن تخفض الضوضاء بعامل قدره ٣ و ٢٥ جهازاً بعامل قدره ٥ ، إلى آخره . وحتى لو لم تحسن التكنولوجيا الحديثة إلى حد كبير من قدرات الكشف لمحطة وحيدة ، فإن التسجيل الرقمي ومعالجة الاشارات ستيسر تفسير اشارة الملاحظة بصورة أوضح . كما أن التكنولوجيا الحديثة ستسهل من انشاء محطات صفائف عالية الحساسية .

ويعتمد حجم الظاهرة التي يمكن كشفها على المسافة ما بين الظاهرة والمحطة . وقد أظهرت التحريات الوطنية أن التفجيرات تحت سطح الماء التي تبلغ قوتها ١٠٠ كغم قد اكتشفت على مسافة حوالي ١٠٠ كيلومتر ، وأن تفجيرات جوفية قوتها زوج من الأطنان قد لوحظت لأبعد من ١ ٠٠٠ كم . وعلى المسافات الاهتزازية البعيدة ، أي ما بين ٢ ٠٠٠ و ١٠ ٠٠٠ كم ، تكون قدرة الكشف أقل اعتمادا على المسافة الفعلية وتعتبر عموما مناظرة لدرجة عظم ٤ بالنسبة للمحطات ذات الموقع الجيد .

وهكذا فإن قدرة الكشف لشبكة معينة تتحكم فيها إلى حد كبير درجة كثافة المحطات وما إذا كانت محطات صفائفية أو محطات وحيدة . فعلى سبيل المثال ، يمكن إذن أن يكون لشبكة من ٥٠٠ محطة عتبة كشف أدنى إلى حد كبير عما للشبكة المكونة من حوالي ٥٠ محطة والتي كانت موضع نقاش حتى الآن في الفريق . بل يمكن أن يكون لشبكة من ٥ ٠٠٠ محطة عتبة كشف أدنى وقد تنتج لذلك مزيدا من البيانات التي يتعين تحليلها وتبادلها .

وتيسر التطورات الأخيرة المذهلة في مرافق الاتصالات نقل أحجام كبيرة من المعلومات من جانب لآخر من المعمورة . وقد يسرت تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية الحديثة من تناول وتحليل أحجام من البيانات لم يكن بمقدورنا تناولها منذ سنوات قليلة مضت . ومن ثم فليست هناك حدود تقنية من ناحية المبدأ فيما يتعلق بعدد المحطات التي يمكن ادراجها في الشبكة العالمية . وهكذا فإن التطورات التقنية تتيح

لنا إمكانية بناء نظام عالمي ذي قدرات عالية . والقرار المتعلق بتحديد القدرات التي ينبغي لنا أن نهدف اليها قرار سياسي .

وأحيط الفريق علما بتجربة التحقق المشتركة التي اضطلعت بها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وتتكون التجربة من إجراء تفجيرين نوويين وتسجيلهما عن قرب ، تجربة في موقع تجارب نيفادا أجريت في ١٧ آب/أغسطس ، والاخرى في سميبالاتينسك مقرر اجراؤها في ١٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام . والمتاحية العامة للبيانات المصدرية ، بما في ذلك قوة التفجير وعمق الدفن والظروف الجيولوجية ، عن هذين المصدرين والتجارب النووية العشر السابقة المختارة التي أجراها البلدان ، ستوفر في رأيي ، بالاضافة إلى الملاحظات الواردة من محطات رصد الاهتزازات حول العالم ، قاعدة بيانات هامة لمواصلة تطوير طرائق التحليل السيزمولوجي ولتقييم قدرات الشبكات العالمية .

ويمكن وصف المهام الحالية للفريق المخصص في العبارات الثلاث التالية : وضع تقرير خامس يعطي الاشتراطات التشغيلية للنظام الحديث الجديد وفكرة عامة أولية عن تصميم مثل هذا النظام ؛ واجراء تجربة واسعة النطاق لاختبار معظم العناصر الرئيسية لمثل هذا النظام والعلاقات الداخلية ما بين هذه العناصر ؛ وأخيرا ، إعادة تقييم التصميم الاولي للنظام في ضوء نتائج التجربة .

وناقش الفريق بالتفصيل ، في الاجتماع الذي عقده مؤخرا ، مشروع تقريره الخامس الذي جمعه الأمين العلمي للفريق ، د . فروده رينغدال من النرويج ، الذي يحتوي على الاشتراطات التشغيلية للنظام الدولي الجديد وتصميما أوليا له . ويعرض التقرير وملاحقه ، التي لم تجمع بعد ، النظام في أربعة مكونات رئيسية هي : شبكة عالمية من محطات رصد الاهتزازات حديثة وذات حساسية عالية ؛ ومراكز بيانات وطنية في كل بلد مشارك ؛ ومراكز بيانات دولية لجمع البيانات المتاحة وتحليلها ؛ وقنوات للمواصلات السلكية واللاسلكية للتبادل العاجل للمعلومات داخل اطار النظام .

والفريق متفق حول الاشتراطات التشغيلية للنظام ، ويوشك كذلك على التوصل إلى اتفاق حول تصميم أولي للنظام . وتحتاج بعض المسائل المتبقية ، وخاصة فيما يتعلق بكيفية تنظيم قنوات المواصلات السلكية واللاسلكية ، إلى مزيد من النظر . بيد أن الفريق يتوخى أن يتقدم بتقريره الخامس إلى مؤتمر نزع السلاح في أعقاب الدورة المقبلة للفريق .

وفيما يتعلق بالتخطيط للتجربة الواسعة النطاق ، فقد حقق الفريق تقدما هاما جدا ، مسترشدا في ذلك بالمواد التي جمعها منسق التجربة ، د . بيتر باشام من كندا . وقرر الفريق تسمية التجربة الواسعة المدى "الاختبار التقني الثاني لفريق

الخبراء العلميين" ، واختصارا "أ ت ث ف خ ع - ٢" (GSETT-2) . وقد حدد الفريق ثلاثة أطوار استنادا إلى النهج المرحلي للتجربة المتفق عليه من قبل . ويحتوي الطور الاول ، طور الابتداء ، على عدد من التجارب التي تجري على أساس وطني أو تعاوني . وقد بدأ عدد من هذه التجارب بالفعل أو ستبدأ قريبا . وحسبما يمكن إدراكه من موجز خطط اختبارات الابتداء تلك والمرفقة بالتقرير المرحلي ، فإن هذه التجارب ، المتصلة بجميع مكونات النظام ، واسعة المدى تماما وسيشترك فيها عدد كبير من المؤسسات والعلماء من مختلف أنحاء العالم . وستستعرض نتائج هذا الطور في الدورتين التاليتين للفريق .

والطور الثاني تحضيري ، أو هو طور "تسخين" لتمهيد الطريق للاختبار الكامل النطاق والذي سيشكل الطور الثالث والاخير . ومن المنتظر في الوقت الحاضر أنه إذا ما امكن ترتيب جميع المرافق والاجراءات الملائمة من خلال الجهود الوطنية والتعاونية ، ان يبدأ الطور الثاني ، طور التسخين ، في أواخر عام ١٩٨٩ وأن يجري الطور الثالث ، الطور الكامل النطاق ، في عام ١٩٩٠ . انه جهد علمي واسع المدى ومتضافر بدئ فيه توا .

ويقترح الفريق المخصص أن تعقد دورته التالية ، إذا ما وافق مؤتمر نزع السلاح على ذلك ، في جنيف من ٦ إلى ٧ آذار/مارس ١٩٨٩ .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر رئيس فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية على بيانه الذي قدم به التقرير الوارد في الوثيقة CD/853 . وكما يعرف الجميع ، يتعين علينا أن نعتمد التوصيات الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير والمتصلة بمواعيد الدورة التالية للفريق المخصص . وسننظر في ذلك في جلستنا العامة يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ آب/أغسطس .

وبهذا البيان تنتهي قائمة المتحدثين ليومنا هذا . هل هناك أي عضو يود في الحديث الآن ؟ لا أرى أحدا يبدي رغبة في ذلك .

لقد عممت الأمانة اليوم ، كالمعتاد ، ورقة غير رسمية تحتوي على قائمة بالاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية أثناء الأسبوع المقبل . وكما تعرفون ، فإنها ورقة للاسترشاد لا غير ويمكن ادخال تغييرات عليها إذا اقتضى الأمر . وإذا لم يكن هناك ثمة اعتراض ، فإنني سأعتبر أن المؤتمر يعتمد الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (بالانكليزية) : أرغب في إحاطة الأعضاء علما بأن الأمانة ستبدأ في الأسبوع المقبل في تعميم الأجزاء التقنية من مشروع التقرير السنوي ، وأيضا

الفقرات الموضوعية بشأن بنود جدول الأعمال التي لم تنشأ لها هيئات فرعية ، وفي المرحلة الملائمة من الأسبوع المقبل ، سأقترح مواعيد للنظر فيها . وسنعقد ، كالمعتاد ، جلسة غير رسمية للقراءة الأولى للأجزاء التقنية ، بينما يناقش مشروع الفقرات الموضوعية في مشاورات غير رسمية .

وأنوي أن أتناقش اليوم مع رؤساء الهيئات الفرعية في المواعيد الأخيرة لاعتماد تقارير اللجان المخصصة ، إذ أن القيود الزمنية أصبحت ملحة بالفعل . فأمامنا ١٤ يوم عمل فقط قبل أن ينفض المؤتمر ، ولا يزال أمامنا الكثير الذي علينا أن ننجزه .

وكما أعلنت أمام جلستنا العامة يوم الثلاثاء من هذا الأسبوع ، فستعقد اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها اجتماعها التالي فور رفع هذه الجلسة بدلا من بعد ظهر الغد . وأود أيضا في التذكير بأن اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية قد قررت عقد جلستها التالية غدا الموافق ٢٦ آب/أغسطس في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة .

وليست لدينا اليوم أعمال أخرى ، ولذلك أنوي رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء الموافق ٣٠ آب/أغسطس في الساعة العاشرة صباحا في هذه القاعة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠ ظهرا

CD/PV.478
30 August 1988
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٣٠ آب/اغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد فيسبر لويس (اندونيسيا)

GE.88-64198/١٤٤٦ب

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعلن إفتتاح الجلسة العامة ٤٧٨ لمؤتمر نزع السلاح .

وفي البداية ، أود أن أرحب ترحيبا حارا ، بالنيابة عن المؤتمر بالسفير ويليام بيرنز ، مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي سيلقي كلمة أمام المؤتمر اليوم . كما أود أن أشكره للاهتمام الذي يبديه بأعمال المؤتمر ، وإنني لواثق أن الأعضاء سيتابعون بيانه باهتمام خاص .

ويبدأ المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٨ من جدول الأعمال ، "البرنامج الشامل لنزع السلاح" . بيد أنه يجوز لأي عضو ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يطرح ، إذا رغب في ذلك ، أي مسألة تتصل بأعمال المؤتمر .

ولدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية ، وجمهورية كوريا ، وبلغاريا . وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير ويليام بيرنز ، مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

السيد بيرنز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية): يسرني أن أكون هنا اليوم مع وفد الولايات المتحدة لإلقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح . ولقد قضيت وقتا طويلا في جنيف أعمل في قضايا نزع السلاح . بيد أن مجهوداتي كانت مكرسة أساسا للمفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن المحادثات في ميدان نزع السلاح النووي وفي الفضاء كما أنها مكرسة هذا الأسبوع للمؤتمر الثالث لاستعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقود بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وبصفتي مديرا لوكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة ، أتابع أعمال هذا المؤتمر بإهتمام بالغ ، خاصة وأنه يوجد في قاعة المؤتمر اليوم أصدقاء وزملاء كثيرون أشاطرهم نفس الأهداف . وأنتهز هذه الفرصة لالقاء كلمة أمام هذا الجمع الموقر وللمشاركة مباشرة فيما يبذله من جهود .

ودعوني أبدأ يا سيادة الرئيس بتهنئتكم بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة لكفاءتكم في مباشرة واجبات الرئاسة لهذا المؤتمر خلال شهر آب/أغسطس . فاندونيسيا دولة صديقة للولايات المتحدة منذ زمن بعيد ، ويعكس اشتراك وفد بلدكم في أعمال هذه الهيئة جنبا إلى جنب مع وفد بلدنا تفانينا المشترك في البحث عن أسلوب لتعزيز الأمن الدولي عن طريق آلية اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وأود أيضا أن أودع السفير تيجا من الهند الذي تمتع وفدنا معه بعلاقة عمل ممتازة أثناء توليه رئاسة وفد الهند . فله أطيب التمنيات . ويرحب وفد الولايات المتحدة أيضا ترحيبا حارا بالسفير استفان فارغا من هنغاريا ، ويتطلع وفدنا إلى الاضطلاع بعمل وثيق معه ومع زملائه .

لقد وقعت أحداث كثيرة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح منذ توليت منصب المدير أي منذ خمسة أشهر تقريبا . فحدثت أنشطة على الأصعدة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف . ويسعدني أن أقول أن هذه الأنشطة كانت إيجابية إجمالا . وفي رأينا أن المراقب المحايد سيستنتج حتما أن الأحداث قد عززت هدفنا الأساسي وهو توفير مستقبل أكثر أمنا واستقرارا للمجتمع العالمي . ولم يحدث بالطبع هذا التقدم في المجالات المختلفة بين ليلة وضحاها . والسجل ليس إيجابيا بالكامل . وهناك الكثير مما ينبغي عمله . ويواجه العالم يوميا منازعات مسلحة فعلية ومحتملة كما أنه يواجه احتمال انتشار الأسلحة النووية والكيميائية ؛ ولقد لاحظنا انتشار تكنولوجيات القذائف النووية والتسيارية الخطيرة والتي تدعو الى عدم الاستقرار ، وشاهدنا تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية تحدياً لقاعدة من أقدم قواعد القانون الدولي . وعلى ذلك ، وبينما يشجعنا التقدم الذي شاهدناه مؤخرا ، فإن المهام التي لا تزال قائمة ملحة جدا لتتيح الوقت الكافي لتبادل التهاني ، وواجبنا يقتضينا أن نواصل العمل الذي بدأناه . وتعترف حكومتي بهذا ، ولن نتوقف عند ما أحرزناه من نجاح في الماضي .

وفي مجال تحديد الأسلحة ثنائيا ، أصبحت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي تفرض لأول مرة في التاريخ حظرا على فئة كاملة من الأسلحة النووية والتي تنص على أحكام صارمة للتحقق من تدمير هذه الأسلحة نافذة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اعتبارا من ١ حزيران/يونيه من هذا العام . ولقد نشر وفد بلدي ووفد الاتحاد السوفياتي معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وبروتوكوليها ومذكرة التفاهم المتعلقة بها للمؤتمر في الوثيقتين CD/798 و CD/800 في وقت سابق هذا العام .

ويسرني أن أبلغكم أن بلدينا ينفذان حاليا بنجاح أحكام التفتيش الواردة في هذه المعاهدة التاريخية . فكما شاهد عدد كبير منكم مؤخرا ، تدمر حاليا القذائف النووية المتوسطة المدى . وترصد المرافق المتصلة بالقوات النووية المتوسطة المدى لكفالة احترام أحكام المعاهدة . ولقد عملت كعضو في وفد الولايات المتحدة لدى مفاوضات القوات النووية المتوسطة المدى ، ومن المجزي أن نرى أن العمل الطويل والشاق الذي قام به المتفاوضون ، وأن الجهود المتأنية التي بذلها المسؤولون الحكوميون الآخرون في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فضلا عن المسؤولين في الحلفين التابعين لكل من هاتين الدولتين ، قد وصلت إلى نتيجة في نهاية الأمر .

وصحيح أن التخفيضات الكمية المنصوص عليها في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى تعتبر نسبة صغيرة من الأسلحة النووية الموجودة في حوزة الطرفين . بيد أنه ليس من الصحيح أن لهذه التخفيضات بالتالي مغزى بسيطا . فالأمر على خلاف ذلك

تماما . إن المعاهدة هي بمثابة بداية عملية تخفيض الأسلحة النووية وستساهم في تخفيضات أخرى ، واستقرار الأمن ، وزيادة الثقة المتبادلة . وفضلا عن ذلك ، ومما يتسم بأهمية مباشرة للجهود الأخرى المبذولة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، وبوجه أخص بأهمية مباشرة لمفاوضاتنا بشأن الأسلحة الكيميائية ، نظام التحقق الصارم الذي تنطوي عليه هذه المعاهدة والذي سيتبين أنه سابقة مفيدة للاستناد إليها عند صياغة أحكام التحقق اللازمة للاتفاقات الأخرى لنزع السلاح . ولذلك ، لا ينبغي أن يشك أحد في أن هذه الاتفاقية وثيقة هامة وانها تمثل حدثا هاما في عملية نزع السلاح الطويلة والصعبة .

وفي نفس فترة الشهور الخمسة التي مضت منذ ان توليت منصبي الحالي ، وقّعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أيضا اتفاقا ينص على الإخطار مسبقا عن إطلاق القذائف التسيارية . ولقد نشر هذا الاتفاق عليكم أيضا في الوثيقتين CD/847 و CD/845 . ويهدف هذا الاتفاق إلى تخفيض خطر نشوب حرب نووية من خلال حادث أو إساءة تقدير أو إساءة فهم . ونعتقد أنه تدبير يؤدي إلى زيادة استقرار العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفياتي . ويساعد الاستقرار والقابلية للتنبؤ على إيجاد بيئة مواتية لاحراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح . ولذلك يتصل هذا الاتفاق اتصالا وثيقا بالجهود التي نبذلها لتحقيق تخفيض حقيقي وجوهري ومنصف وقابل للتحقق في الترسانات النووية الاستراتيجية للجانبين .

وفي ١٢ تموز/يوليه ، بدأت هنا في جنيف المحادثات في ميدان نزع السلاح النووي وفي الفضاء . وكما لاحظ الرئيس ريغان في بيان صدر بهذه المناسبة ، أحرز الجانبان تقدما كبيرا خلال السنوات الست التي استغرقتها المفاوضات .

وفي المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية . يوجد اتفاق من حيث المبدأ على تخفيض القوات الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ؛ وعلى فرض حد أقصى يبلغ ٦ ٠٠٠ رأس حربي محمولة على ١ ٦٠٠ ناقلة نووية استراتيجية ؛ وعلى إيجاد حدود قصوى فرعية تبلغ ٤ ٩٠٠ رأس حربي للقذائف التسيارية ، و١ ٥٤٠ رأساً حربياً محمولة على ١٥٤ قذيفة ثقيلة . واتفق الطرفان أيضا على تخفيض قوة دفع القذائف السوفياتية بنسبة ٥٠ في المائة . وعلاوة على ذلك ، تم التوصل إلى اتفاق يتعلق بقاعدة لاحتساب الأسلحة التي تحملها قاذفات القنابل الثقيلة . ويوجد اتفاق بشأن بعض تدابير التحقق ، بما في ذلك أنواع كثيرة من التحقق بالموقع ، وتبادل البيانات ، وتدابير تقليل احتمالات الغش . وسجل هذا التقدم في نص مشترك لمشروع معاهدة يذكر أيضا ، بالطبع ، مجالات الاختلاف المتبقية .

وفي قمة موسكو ، وضعت قاعدة مشتركة معينة لمفهومي التحقق من القذائف المتحركة - هل ينبغي السماح بها في معاهدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية - ومعاملة القذائف الانسيابية المطلقة من الجو .

وفي المحفل الذي يتناول قضايا الدفاع والفضاء ، هدفنا هو التوصل مع الاتحاد السوفياتي الى اتفاق بشأن كيفية التحول تدريجيا الى زيادة الاعتماد على أساليب الدفاع الفعالة التي لا تهدد أحداً . ويجري حاليا إعداد اتفاق منفصل بشأن هذه القضايا يعكس المبادئ التي وضع الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشيف خطوطها العريضة في قمة واشنطن في كانون الأول/ديسمبر الماضي . وعلاوة على ذلك لا يزال العمل مستمرا بشأن مشروع البروتوكول الذي يهدف إلى تحسين امكانية التنبؤ في الوقت الذي تجري فيه البحوث في مجال الدفاع الاستراتيجي وتتم الاستعدادات اللازمة لاحتمال الانتقال إلى زيادة الاعتماد على الأساليب الدفاعية . ولم يتوقع سوى عدد قليل من الأشخاص في بداية هذه المباحثات أن يتسنى لنا الوصول إلى هذا الحد .

وفي رأينا أن مبادرة الولايات المتحدة للدفاع الاستراتيجي وفرت حافزا هاما لإجراء مفاوضات جدية في مجال الدفاع والفضاء . فكما قال الرئيس ريغان ، إنها "غاية آمالنا لإيجاد عالم أكثر أمنا" . وبرنامج البحث والتطوير والاختبار الذي تضطلع به الولايات المتحدة يتفق تماما مع معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ . وكما أوضحنا من قبل ، لن نساوم بشأن مبادرة الدفاع الاستراتيجي أو نعدلها بنصوص تشلها . إننا سنبحثها ، ونختبرها ، وإذا نجحت سنقوم بوزعها !

وأدرك أن كثيرين ممن يوجدون في هذه القاعة سيطرحون السؤال التالي : بعد ست سنوات من المفاوضات ، متى ستستكمل المعاهدة الخاصة بمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، والاتفاق الخاص بقضايا الدفاع والفضاء؟ وأستطيع أن أجيب على هذا السؤال بأن الولايات المتحدة تسعى إلى وضع اتفاقات راسخة كما أنها لا تتفاوض على حدود زمنية تعسفية . وأستطيع أن أقول أيضا أن الولايات المتحدة تعتقد أنه عندما يتعلق الأمر بقضايا حيوية للأمن الدولي أن من الأفضل لها ألا يوجد اتفاق على الإطلاق بدلا من أن يوجد اتفاق رديء . ولذلك سنواصل العمل بجدية ولكننا سنلتزم لدى قيامنا بذلك بالصبر .

ودعوني أناقش بإيجاز القضايا المتبقية . فأولا ، ستواصل الولايات المتحدة محاولة فرض حظر على القذائف التسيارية العابرة للقارات المتحركة ما لم يتم التوصل إلى أحكام فعالة للتحقق للحد منها ، ففي هذه الحالة قد نعيد النظر في موقفنا نوعاً . فكما ذكرت من قبل ، حددت بعض العناصر المحتملة لنظام للتحقق في البيان المشترك الصادر في موسكو (CD/846) ، ولكن لا تزال هناك جوانب أخرى هامة من الواجب تناولها .

وثانيا ، تسعى الولايات المتحدة إلى تخفيض الحد المقرر لعدد الرؤوس الحربية المحمولة على القذائف التسيارية العابرة للقارات إلى ٠٠٠ ٣ رأس حربي لكفالة نجاح اتفاق تخفيض الأسلحة الاستراتيجية في تعزيز الاستقرار عن طريق إجراء تخفيضات كبيرة في منظومات الأسلحة المذكورة بالغة التهديد .

وثالثا ، لا تزال الولايات المتحدة يعتريها قلق شديد حول ما إذا كان يمكن التحقق فعليا من الحدود المقررة للقذائف الانسيابية المطلقة من البحر ذات التسليح النووي . ولقد اتفقت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي في قمة واشنطن على البحث عن حل يقبله الطرفان لمسألة تحديد وزع القذائف الانسيابية طويلة المدى المطلقة من البحر ذات التسليح النووي . ولم يتوصل الطرفان حتى الآن إلى حل .

ورابعا ، وفيما يتعلق بالقذائف الانسيابية المطلقة من الجو ، اتفق الطرفان في قمة موسكو على بعض القواعد للتمييز بين فئات قاذفات القنابل الثقيلة ذات التسليح المختلف ، لتحويل قاذفات القنابل من فئة إلى أخرى ، ولاحتساب قاذفات القنابل والرؤوس الحربية . بيد أنه لا تزال هناك قضايا هامة تحتاج إلى حل ، بما في ذلك عدد الرؤوس الحربية الواجب تخصيصها لقاذفات القنابل الثقيلة المجهزة لنقل القذائف الانسيابية النووية المطلقة من الجو ، وكيفية معاملة قاذفات القنابل الصالحة لحمل الأسلحة التقليدية فقط ، والمدى المسموح به للقذائف الانسيابية المطلقة من الجو .

وكما ذكرت في مستهل بياني ، تشمل واجباتي الحالية في جنيف رئاسة وفد الولايات المتحدة في المؤتمر الثالث لاستعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ . ولما كان هذا الاستعراض جاريا حاليا ، فلست في وضع يسمح لي بالدخول في أية تفاصيل بشأن هذا الموضوع . ومع ذلك ، أود أن أسترعي النظر الى أن الولايات المتحدة تعتقد أن وجود الرادار ذي الصفائف المرحلية الواسعة في كراسنويارسك بالاتحاد السوفياتي انتهاك كبير لركن أساسي في هذه المعاهدة وأنه ينبغي اتخاذ تدابير لحل هذه المشكلة الخطيرة .

وبتحويل التركيز على نطاق أوسع نوعا ، اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز ما أعتبره مشكلة خطيرة للأمن الدولي : التهديدات الناجمة عن انتشار القذائف التسيارية ، وانتشار القدرة على التفجير النووي ، وانتشار الأسلحة الكيميائية . فانتشار أي منها ليس في مصلحتنا الجماعية ولا في مصلحة الاستقرار الدولي . وكل ما سيؤدي إليه هو زيادة تعقيد مهمة منع نشوب المنازعات على الأصعدة المحلية أو الإقليمية أو حتى العالمية . ولن تؤدي أيضا إلا إلى تعقيد مهمة حل مثل هذه المنازعات طالما أنها بدأت - كما تشهد على ذلك الأحداث المحزنة لمنطقة الخليج .

ومما يدعو إلى السخرية حقا أنه في ذات الوقت الذي اتفقت فيه الدولتان العظميان الحائزتان للأسلحة النووية على تدمير قواتهما النووية المتوسطة المدى ، أخذت على ما يبدو منظومات من الأسلحة المماثلة في الانتشار في مناطق أخرى من العالم . وتحث الولايات المتحدة جميع الدول الأخرى بشدة على دراسة هذا التطور الذي يثير القلق بعناية وأن تعمل على وضع تدابير لإزالة هذه القذائف التي يؤدي وجودها إلى زعزعة الاستقرار .

ولقد استرعى السيد شولتز وزير الخارجية النظر بوجه خاص لدى إلقاء كلمته في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح منذ شهرين إلى المشكلة الناجمة عن انتشار القدرة على التفجير النووي . وأود أن أؤكد هذه الملاحظة اليوم ، لا سيما ما ذكره من أن الولايات المتحدة تنظر إلى هذه المشكلة بوصفها أخطر مشكلة تواجه المجتمع الدولي في مجال الأمن . وبدأ فعلا التحضير للمؤتمر الرابع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٠ . وتسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق استعراض ناجح لمعاهدة عدم الانتشار وإلى تعزيز هذه المعاهدة والتدابير الأخرى التي تعزز النظام العالمي لعدم الانتشار . وتعارض الولايات المتحدة أي خطة تؤدي إلى إنهاء هذه المعاهدة كما أنها مقتنعة بأن هذا الإنهاء سيكون ضربة خطيرة للأمن العالمي . وسيؤدي القضاء على القيود التي تنطوي عليها هذه المعاهدة إلى آثار وخيمة وإلى زعزعة الاستقرار .

وزيادة انتشار الأسلحة النووية لن تحل المشاكل الأمنية ؛ انما ستؤدي فقط الى مشاكل جديدة وزيادة صعوبة مهامنا الراهنة التي ترمي الى حل الأسباب الكامنة وراء التوترات والمنازعات الاقليمية . ولا تزال الولايات المتحدة تعتقد بشدة أن جميع الدول ستستفيد من الانضمام على صعيد عالمي الى معاهدة عدم الانتشار .

وفيما يتعلق بانتشار الأسلحة الكيميائية ، فهذه مسألة تتصل مباشرة بهذا المؤتمر وبالتفاوض لغرض حظر شامل يقبل التحقق فعليا ويتسم بالطابع العالمي حقا على الأسلحة الكيميائية . ولقد تسبب الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية بما يخالف أحكام بروتوكول جنيف المتعلق بمناهضة الحرب الكيميائية لعام ١٩٢٥ في تضاؤل مفعول هذا الصك وفي التشكيك في قاعدة دولية منعت الدول بنجاح طوال فترة تتجاوز نصف قرن من استخدام الأسلحة الكيميائية بطريقة نظامية كأسلحة حربية . ويزداد ضعف هذه القاعدة الدولية عندما لا يرتب مثل هذا الانتهاك المتكرر لبروتوكول عام ١٩٢٥ ادانة فورية ومؤثرة وعالمية .

وتتعهد الولايات المتحدة بتعزيز القواعد الدولية لمكافحة الأسلحة الكيميائية ، ونحن مقتنعون بأن أنجع الطرق لتحقيق هذا الهدف هي التفاوض لغرض حظر

شامل وقابل للتحقق وعالمي حقا للأسلحة الكيميائية - وهو موضوع سأعود اليه بعد لحظة . بيد أنني أهيب بكم في مفاوضاتكم بشأن هذه الاتفاقية أن تتذكروا الدروس المستفادة من تجربة حرب الخليج .

والى حين استكمال الحظر ، سنعمل أيضا بالاتصال الوثيق مع الآخرين على منع الانتشار الخطير للأسلحة الكيميائية واستخدامها استخداما غير مشروع . وينبغي أن يشمل هذا العمل الضغوط السياسية التي تمارس حسب الاقتضاء لمراقبة الصادرات المتعلقة ببعض المواد الكيميائية المستهدفة بعناية ، وقيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللازم للتحقيق في جميع حالات الاستخدام المزعوم . ونحث الآخرين على الانضمام الينا لكفالة عدم استمرار تضاؤل مفعول بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يتضمن قاعدة ملزمة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية .

وأود الآن أن أنتقل من مواطن قلقنا المتعلقة بالانتشار الى المسألة الهامة المتعلقة بالتفاوض لفرض حظر على الأسلحة الكيميائية . وسبق أن عرض السفير فريدسدورف في بيانه أمام هذا المؤتمر في ٢٨ تموز/يوليه الآراء التفصيلية للولايات المتحدة بشأن القضايا الراهنة في هذه المفاوضات . ولا أعتزم تناول نفس الموضوع اليوم . فبالاحرى ، أود أن أعرض بإيجاز النهج العام للولايات المتحدة في هذه المفاوضات . وببساطة ، ان ما تتعهد به الولايات المتحدة هو التفاوض لفرض حظر شامل ، يقبل التحقق فعليا ، وعالمي حقا ، بشأن الأسلحة الكيميائية ، ويشمل جميع الدول التي تملك القدرة على حيازة الأسلحة الكيميائية . ولتحقيق هذا الهدف ، قدمت الولايات المتحدة الى هذه الهيئة في عام ١٩٨٤ مشروع اتفاقية ، CD/500 ، لا يزال الأساس الذي يعتمد عليه موقف الولايات المتحدة .

وفي نفس الوقت ، لا تستهين الولايات المتحدة بصعوبة هذه المهمة وتعقيدها . فرغم التقدم الكبير الذي تم احرازه ، لا تزال المشاكل الصعبة تكتنف ايجاد وسائل فعالة للتحقق ، وتوفير أمن غير منقوص لجميع الدول خلال فترة الانتقال ، وكفالة اتسام الحظر بالعالمية حقا . وفي رأينا أن من المهم التصدي لهذه المشاكل باعتبارها من المسائل التي تتسم بالحاح دائم .

ونوعية الاتفاقية التي نسعى اليها لا يمكن تحقيقها الا عن طريق المفاوضات المتعددة الأطراف . وينبغي أن يكون هذا المؤتمر نقطة لقاء للجهود التي تبذل لتحقيق الحظر . وبالنسبة لقضايا محددة ، قد تسهّل المناقشات الثنائية حل القضايا التي تطرأ في المفاوضات المتعددة الأطراف . ولذلك ، وعلاوة على مشاركتنا النشطة والمتواصلة في العمل المتعددة الأطراف ، فاننا نناقش دوريا القضايا الرئيسية مع

الاتحاد السوفياتي ، ومع آخرين ، في محاولة لايجاد حلول يقبلها جميع الأطراف . وفي رأينا ان كلا الجهود المتعددة الأطراف والثنائية أساسية . وفضلا عن ذلك ، أدى ثبوت انتشار الأسلحة الكيميائية الى زيادة احساسنا بضرورة التشاور مع الدول غير المشتركة في أعمال المؤتمر .

وكما تعلمون ، لقد حاولت الولايات المتحدة كثيرا منع الهجوم الكيميائي عن طريق القدرة على المقابلة بالمثل . وسيستمر احتفاظنا بهذه القدرة الى حين القضاء على التهديد بشن هجوم كيميائي عن طريق حظر فعال وقابل للتحقق وعالمي حقا للأسلحة الكيميائية .

وكما يعلم الجميع ، إن الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة في مراحلها الحاسمة الآن . وتناقش حاليا السياسات البديلة المتعلقة بقضايا كثيرة بدقة . ولكن لا يوجد خلاف بشأن حظر الأسلحة الكيميائية . فارتباط الولايات المتحدة بغرض حظر على الأسلحة الكيميائية ارتباط دائم ومؤيد من الحزبين . وستواصل ادارة ريغان من جانبها السعي بجدية نحو تحقيق هذا الهدف الى حين تولي الادارة الجديدة لمهامها في كانون الثاني/يناير . وسنبذل مجهودا كبيرا مع جميع الوفود لحل المسائل الصعبة التي لا تزال قائمة .

وسأضيف ملاحظة تحذيرية أو ملاحظتين تحذيريتين فقط . فعندما ستحرزون تقدما في أعمالكم بشأن فرض حظر على الأسلحة الكيميائية ، قاوموا الاغراء باستعجال التوقيع مع التغاضي عن التفاصيل . فمما لا يتفق مع الواقع الاعتقاد بأن لجنة تحضيرية أو هيئة حاكمة ما ستتمكن من حل مشاكل استعصت على خبرائكم المحنكين طوال السنوات الماضية . فالخلافات ينبغي أن تحل قبل دخول المعاهدة في حيز النفاذ . أما الملاحظة الثانية التي أود أن أبديها فهي أن عمليات التفتيش التجريبية قد تفيد كثيرا في الكشف عن المجالات المحتملة للخلاف بينما لا يزال الوقت متاحا لحلها - أي قبل أن تصبح المعاهدة نافذة .

ولقد أشرت الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح . وتشارك الولايات المتحدة في خيبة الأمل التي أعربت عنها دول كثيرة لتعذر التوصل الى توافق للآراء حول وثيقة ختامية لهذه الدورة . ولكننا لا نرى أن هذه الدورة قد منيت بالفشل . فكما لاحظ متكلمون آخرون في هذه الهيئة ، يشير تبادل الآراء الذي حدث والعمل الذي تم الاضطلاع به لدى محاولة التوصل الى توافق للآراء بشأن الوثيقة الختامية الى ادراك أعمق للقضايا الحقيقية المشمولة في سعينا المشترك لتوفير مزيد من السلم في العالم . فالواقعية في عملنا ليست فكرة سيئة على الاطلاق .

ولا تزال الولايات المتحدة مرتبطة بنهج متعددة الاطراف لتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، حيثما يقتضي الامر ذلك ، كما يدل وجودي هنا اليوم على ذلك . وفي الوقت ذاته تتعهد الولايات المتحدة باستخدام أي نهج - بما في ذلك النهج الثنائية والاقليمية - تعتقد أنه يوفر احتمالات لزيادة الامن . وأود أن أسترعي النظر في هذا السياق الى تنفيذ اتفاق ستكهولم ، بما يتضمنه من اجراءات ملزمة للتحقق الموقعي لرصد الامتثال لبعض الانشطة العسكرية بصورة مستمرة ومشجعة ، والى مجموعتي المحادثات الدائرتين في فيينا واللتين تهدفان الى التوصل الى اتفاق بشأن عقد جولتين مستقلتين من المفاوضات تتناولان مزيدا من تدابير الامن وبناء الثقة والاسلحة التقليدية ، على التوالي ، في أوروبا .

ويتسم مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح بأنه مجال واسع . وهناك قضايا أخرى تهم هذه الهيئة ، مثل التجارب النووية والفضاء الخارجي ، التي لن أتناولها اليوم حفاظا على الوقت . وفيما يتعلق بالتجارب النووية ، فلقد لخص السفير فريدرسدورف في ١٨ آب/أغسطس رأي الولايات المتحدة بشأن النهج المختلفة لتحقيق حظر فعال وقابل للتحقق للتجارب النووية . وعلاوة على ذلك ، قدم السفير فريدرسدورف الى هذا المؤتمر تقريرا أوليا عن المرحلة الاولى لتجربة التحقق المشتركة التي تمت في ١٧ آب/أغسطس في موقع التجارب في نيفادا . وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، فلم تحدد الولايات المتحدة حتى الآن أية تدابير عملية اضافية لتحديد الاسلحة في الفضاء الخارجي يمكن تناولها في اطار متعدد الاطراف . بيد أننا لا نزال مهتمين بدراسة القضايا المتصلة بتحديد الاسلحة الفضائية في مؤتمر نزع السلاح كما أننا نرغب في مواصلة دراستها فيه .

وختاما ، دعوني أكرر أنه كان شرفاً لي أن أتيحت لي فرصة الكلام أمام مؤتمر نزع السلاح اليوم . واني أتابع أعمالكم باهتمام من واشنطن ، وأتمنى للمؤتمر كل نجاح في تناول القضايا المتعددة الاطراف الواردة في جدول أعماله .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بيانه الهام وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن الى ممثل جمهورية كوريا ، السفير سانغ اوك لي .

السيد لي (جمهورية كوريا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي ، قبل كل شيء ، أن أعرب عن تقديري بالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا للمقرر الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح بدعوة ممثل جمهورية كوريا للاشتراك في الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٨٨ ولالقاء كلمة في احدى الجلسات العامة للمؤتمر .

وأود أن أقدم لكم ، يا سيادة الرئيس ، تهانئي القلبية لتوليكم رئاسة المؤتمر خلال شهر آب/أغسطس . وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لاعرب عن شكري

الخاص للسيد كوماتينا ، الامين العام للمؤتمر ، وللموظفين الذين يعملون معه لما يبذلونه من جهود مخلصة لاجراء جميع الترتيبات اللازمة للمؤتمر والتحضير له بدقة .

وفي البداية ، أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح التي اختتمت مؤخرا . فلقد تلقت الدورة الاستثنائية اهتماما خاصا كما أنها كانت موضعا لتوقعات خاصة نظرا لعقدها في ظل خلفية من التطورات الايجابية في نزع السلاح وبوادر من التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب . فقد وقّعت وصدقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، وهي أول اتفاق يبرم في أي وقت من الأوقات لازالة فئة كاملة من الأسلحة النووية . وسجل أيضا تقدم كبير في المفاوضات الجارية هنا في مؤتمر نزع السلاح لابرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ومن المشجع بوجه خاص ملاحظة أن مثل هذه التطورات الايجابية تعكس توافقا متسعا للآراء في المجتمع الدولي بأن السلم والأمن العالميين الحقيقيين لا يمكن كفالتهما على الدوام عن طريق سباق التسلح واستمرار تكديس الأسلحة .

ويدل اشتراك أكثر من ٩٠ زعيما وطنيا وما يزيد على ٢٠٠ منظمة غير حكومية في هذه الدورة بوضوح على الآمال الكبيرة التي عقدها المجتمع الدولي على الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ولقد حدث تبادل صريح للآراء بشأن تقييم الحالة الدولية الراهنة والاتجاهات المقبلة لنزع السلاح . وقدم عدد كبير من البلدان مقترحات بنّاءة وعملية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح .

ومن المؤسف حقاً أنه لم تتمكن هذه الدورة الاستثنائية من وضع وثيقة ختامية ، رغم الجهود الشاقة التي بذلها مشتركون كثيرون للتوصل الى نهج مشترك لهدف السلم والأمن الدائمين . ومع ذلك ، فان وفدي لا يرى أن هذه الدورة الاستثنائية قد منيت بالفشل . اننا نعتقد أن هذه الدورة قد عقدت في الوقت المناسب وانها كانت مفيدة ، حيث ساعدت على الجمع بين المواقف المختلفة التي اتخذتها بلدان مختلفة أو مجموعات مختلفة من البلدان بشأن نزع السلاح في المرحلة الحالية ، وأوضحت مجالات التقارب والاختلاف . ولذلك ينبغي النظر الى الدورة الاستثنائية المذكورة كجزء لا غنى عنه في عملية طويلة للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح .

ويمكن استخدام الخبرات التي تم اكتسابها في هذه الدورة ، رغم عدم وجود نتائج ملموسة ، كأساس متين لتخطيط المجرى السليم والواقعي للجهود التي ينبغي أن يبذلها المجتمع الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في المستقبل . وعلى هذا الأساس ، ينبغي اتخاذ اجراءات متضافرة تتسم بالتصميم على ايجاد نهج عالمي لمسائل كثيرة في ميدان نزع السلاح ، اعتمادا على مجالات التقارب في الرأي وبالتوسع فيها .

ويعتقد وفدي أن من أهم المجالات التي يمكن أن نتوقع التوصل الى انجـــازات حقيقية فيها تعزيز نظام عدم الانتشار النووي . ولقد احتفلنا في ١ تموز/يوليـــه بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الاسلحـــة النووية . ونجح نظام عدم الانتشار الذي وضعته هذه المعاهدة عموما في الحد مـــن انتشار الترسانات النووية فيما بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ورغـــم تعّرض هذه المعاهدة للانتقاد لعجزها عن منع سباق التسلح النووي بين القـــوى النووية ، فان تعزيز هذا النظام سيساعد على تحقيق نزع السلاح النووي الشامل . ومـــن الاسباب الرئيسية لمثل هذا التفاؤل الصريح أن هذا النظام يعتمد على دعم دولـــي استثنائي من جانب ما يزيد على ١٣٠ دولة طرفاً في المعاهدة . ولقد نفذت جمهوريـــة كوريا بأمانة أحكام المعاهدة منذ انضمامها اليها في عام ١٩٧٥ ، وستواصل احتـــرام تعهدها الاصلي بعدم الانتشار ويحث وفد بلدي جميع الدول التي لم تنضم بعد الى هـــذه المعاهدة على أن تفعل هذا في أقرب وقت ممكن .

ويصادف شهر آب/أغسطس أيضا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للتوقيع علـــى معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح المـــاء . وتعتبر معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، الى جانب معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، من أهم الانجازات في تاريخ المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح . فلقد ساهمت هذه المعاهدة مساهمة كبيرة في ابطاء سباق التسلح النووي وفي الحد من انتشار الأسلحة النووية . بيد أنها لم تتمكن من وقف التطور المستمر للأسلحة النووية نهائيا سواء من حيث النوعية أو من حيث الكمية . فالقوة التدميرية للأسلحة النوويـــة وما يمكن أن تحدثه من خراب في تزايد مستمر وامكانياتها أصبحت مروعة اكثر مـــن أي وقت مضى . ويرى وفدي أنه ينبغي وقف الانتشار الرأسي للأسلحة النووية عن طريق وضـــع معاهدة أكثر شمولا لحظر التجارب واعتماد نزع السلاح النووي على نهج تدريجي . وفـــي هذا الصدد ، نرحب بالاتفاق من حيث المبدأ الذي عقد بين الولايات المتحدة والاتحـــاد السوفياتي لتخفيض أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . ونأمـــل أن تسفر المفاوضات الجارية بينهما عن نتائج ايجابية في القريب العاجل .

ومن المؤكد أن لنزع السلاح النووي أهمية كبيرة بالنسبة لهذا المؤتمـــر ، ولكنه ليس مجال قلقنا الوحيد . فالمجتمع الدولي يواجه تحديات أخرى كثيرة مثـــل انتشار الأسلحة الكيميائية وأنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل .

ومما يسرنا أن نلاحظ أن مؤتمر نزع السلاح قد حقق تقدما كبيرا في وضع اتفاقيـــة متعددة الأطراف حول الحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين الأسلحة الكيميائيـــة وتدميرها ، رغم ما يتبقى من عمل ينبغي انجازه قبل ابرامها .

وإبرام اتفاق متعدد الأطراف بشأن الأسلحة الكيميائية مسألة تتسم بأولوية قصوى للمجتمع الدولي ، لا سيما لأنها من أسلحة التدمير الشامل التي يسهل تصنيعها بتكلفة بسيطة . وينبغي البحث عن جميع الطرق الممكنة لكفالة اشتراك جميع الدول التي لديها القدرة على إنتاج الأسلحة الكيميائية .وينبغي لهذه الدول أن تضع معا وسائل فعالة للتفتيش الموقعي والتفتيش بالتحدي . ونأمل أن يتوصل هذا المؤتمر إلى اتفاقية فعالة وقابلة للتحقق بشأن الأسلحة الكيميائية في القريب العاجل . فكما نعلم جميعا ، سيكون إعطاء اللمسات الأخيرة لبعض القضايا التي لم يبت فيها أصعب جزء في هذه العملية ومع ذلك أهم جزء فيها .

وبينما تنقسم الآراء بالنسبة لمفهوم الأمن ، فإن الهدف المشترك للدول هو الأمن القومي . فينبغي احترام مبدأ عدم الإخلال بأمن جميع الدول في المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح . ولا ينبغي اتخاذ تدابير نزع السلاح على حساب مواطن القلق الأمنية للدول المستقلة ، الحائزة للأسلحة النووية أو غير الحائزة لها ، القوية أو الضعيفة ، الكبيرة أو الصغيرة . وفي هذا الصدد ، يعلق وفدي أهمية خاصة على التحقق كتدبير تبعي لنجاح الجهود المبذولة لنزع السلاح . فتدابير التحقق المناسبة والفعالة - لا بد منها للامتثال لأي اتفاق بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

ونرحب بمبادئ التحقق التي وضعتها لجنة نزع السلاح في دورتها الأولى المكرسة للمسائل الفنية لعام ١٩٨٨ كما نؤيدها . ونأمل أن يضع المجتمع الدولي أيضا مبادئ توجيهية مناسبة للتحقق لازالة مواطن القلق المشروعة لكل دولة وتغطية متطلبات كافة الاتفاقات .

وفي السنوات الأخيرة ، أدرك المجتمع الدولي من جديد أهمية تدابير بناء الثقة لتعزيز السلم والأمن الدوليين . ويتزايد تأييد المزيد من الانفتاح ، والشفافية ، والقابلية للتنبؤ في الشؤون العسكرية ، مما سيؤدي على ما أعتقد إلى إزالة العقبتين اللتين تعترضان الجهود المبذولة لنزع السلاح ، وهما الارتياب والخوف . وينبغي علينا كذلك أن نعزز الحوار البنّاء وأن ننمي تدابير بناء الثقة لتيسير إيجاد بيئة أكثر مؤاتاة لبلوغ هدف نزع السلاح العام الكامل .

واليوم ، دخل العالم في عصر من الوفاق والتعاون اللذين يتجاوزان الإيديولوجيات والأنظمة السياسية . وتكيّف دول كثيرة نفسها للوفاء بمطالب التغيير والإصلاح داخليا وخارجيا . وبدت مؤخرا بوادر تسوية منازعات إقليمية كثيرة دامت طويلا .

وإزاء جميع هذه التطورات الإيجابية ، لا تزال الحالة المتوترة في شبه جزيرة كوريا دون تغيير . فلا يزال العداء وعدم الثقة سائدين في العلاقات بين جزئي كوريا

حتى الآن وبعد مضي ٣٥ عاما على الحرب الكورية . ولا يحدث أي اتصال أو تبادل جوهري بين الجانبين .

وفي ظل هذه الظروف ، أعلن رئيس جمهورية كوريا السيد روه تاي وو في بيان خاص صدر في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ مجموعة مبادئ توجيهية سياسية تتكون من ٦ نقاط للمصالحة والتعاون مع كوريا الشمالية . وتهدف هذه المبادرة الجديدة إلى وضع حد للدبلوماسية غير المنتجة التي تتميز بالمنافسة والمواجهة بين الجنوب والشمال تمهيدا لتحقيق سلم دائم وتوحيد شبه الجزيرة الكورية . ونأمل أن توفر هذه السياسة الجديدة ، باقترانها بالاتجاه العالمي للمصالحة والتعاون ، زخما جديدا لتعزيز الحوار والتفاوض بين جزئي كوريا ولتعجيل إحتمال إعادة التوحيد بالوسائل السلمية .

وأود الآن أن أتناول بإيجاز مسألة نزع السلاح في شبه جزيرة كوريا . فترى حكومتي أن المتطلب الأوّلي لمفاوضات نزع السلاح بين جزئي كوريا هو إزالة عدم الثقة المتأصلة وإعادة الثقة المتبادلة . وشدد وزير خارجية جمهورية كوريا في خطابه الذي ألقاه أمام الدورة الاستثنائية الثالثة في ١٠ حزيران/يونيه على أهمية بناء الثقة . وبعدما أخذ في الاعتبار حقيقة العلاقات الكورية المتبادلة وتعقيد العوامل الداخلة في نزع السلاح ، عرض نهجا يتألف من ثلاث مراحل لتحقيق نزع السلاح في شبه جزيرة كوريا على النحو التالي : أولا ، ينبغي أن يبني الطرفان الثقة المتبادلة عن طريق استئناف الحوار وتوسيع الاتصالات . وثانيا ، ينبغي إبرام ميثاق عدم اعتداء كترتيب نظامي لمنع عودة الأعمال العدائية . وأخيرا ، ينبغي للطرفين أن يدخلا في مفاوضات لوضع تدابير ملموسة لتحقيق أهداف نزع السلاح في شبه الجزيرة .

فعندما تعود الثقة المتبادلة بين الجنوب والشمال وتتم الترتيبات النظامية اللازمة للأمن ، سيتاح للجانبين أن يتخذا مزيدا من الخطوات الملموسة للتفاوض بشأن نزع السلاح في مجالات مثل تبادل المعلومات العسكرية وعقد اجتماعات للخبراء العسكريين . وفي نفس الوقت ، سينظر الطرفان في إقامة رابطة اتصال مباشرة بين السلطات العسكرية وفي وضع ترتيبات للإخطار المسبق بالأنشطة العسكرية الرئيسية ومراقبة المناورات التدريبية العسكرية واسعة النطاق . فستعزز هذه التدابير فرصة الطرفين للتوصل إلى نتائج موضوعية على مائدة مفاوضات نزع السلاح بما ستوفره لهما من صورة أوضح لمخططات الأنشطة العسكرية للطرف الآخر والسماح لهما بذلك بالكشف عن الأوضاع الشاذة بمزيد من السهولة والسرعة .

ونظرا لصعوبة التوصل إلى توافق للآراء في الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح ، كما دلت على ذلك الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع

السلاح ، فلقد ازدادت أهمية ومسؤولية مؤتمر نزع السلاح ، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ، عن أي وقت مضى في مجال صياغة الاتجاهات المقبلة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح . وختاما ، أود أن أؤكد من جديد تأييد حكومتي القاطع للجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح ، لا سيما في إطار الأمم المتحدة . ويسعدنا كثيرا أن نشترك في أعمال مؤتمر نزع السلاح . وسنبذل غاية ما في طاقتنا من التعاون لمساعدة المؤتمر في إنجاز مهمته الهامة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل بلغاريا ، السفير كوستوف .

السيد كوستوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية): أود في البداية أن أرحب بزميلينا الجديدين الموجودين بيننا ، السفير فارغا من هنغاريا والسفير أونغ شانت من بورما ، وأتمنى لهما نجاحا كبيرا في أنشطة المؤتمر . ويسرني أن أؤكد لهما حرصي على استمرار التعاون القائم بين وفودنا .

لقد أبدى معظم المتحدثين خلال الجلسات العامة الأخيرة اهتماما خاصا - بل وأستطيع أن أقول اهتماما استثنائيا - بالمفاوضات المتعلقة باتفاقية منع الأسلحة الكيميائية . وهذا طبيعي فعلا . ولقد اقتربت نهاية الدورة الصيفية ؛ وهذا يدعونا إلى تقييم دورة سنوية أخرى للمؤتمر تركز فيها العمل إلى حد كبير على المفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية . ولذلك يود وفدي أن يعرض موقفه بإمعان النظر في بعض المشاكل الرئيسية في هذه المفاوضات .

فعموما ، جرت المفاوضات في مناخ سياسي مناسب . ولا يعترض أحد على ضرورة انجاز الاتفاقية في أقرب وقت ممكن . وتم توضيح هذا صراحة في بيانات جميع وزراء الخارجية الذين ألقوا كلمات أمام المؤتمر خلال دورته الربيعية . وأكد البيان المشترك لاجتماع قمة موسكو بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على "أهمية الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الفريدة التي يمثلها حظر الأسلحة الكيميائية وذلك كمسألة ملحة على الدوام والتوصل إلى اتفاقية فعالة بشأنها" . وتم التوصل إلى توافق للآراء في الدورة الاستثنائية الثالثة باعتبار وضع اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميايية مهمة ذات أهمية خاصة وعاجلة لمؤتمر نزع السلاح . ومرة أخرى أشار البيان الصادر عن اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو إلى أن من الأهداف ذات الأولوية في مجال نزع السلاح عقد اتفاقية حول الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية وتدميرها .

ولقد تعزز الطابع الملحّ لمهمة إزالة فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل التي كان يعتقد انها زالت تقريبا دون رجعة بعد الحرب العالمية الاولى على أثر استخدامها وإحتمال انتشارها . وتضفي الأدلة التي قدمتها الامم المتحدة بشأن زيادة استخدام الغازات السامة في المراحل الاخيرة من حرب الخليج شعورا جديدا بالحاح هذه المسألة . وينبغي أن يقوي هذا الشعور عزم الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح على تأدية كل ما في طاقتها لكفالة استكمال المفاوضات التي دامت سنوات طويلة في أقرب وقت ممكن . فربما "يفلت الزمام" حقا كما يدعي البعض إذا لم ينفذ الحظر قريبا .

وقد نتساءل عما إذا كان الجو السياسي المناسب قد ترجم إلى نتائج ملموسة في هذه المفاوضات . ومن الصعب الرد ببساطة على هذا التساؤل ما دام نمط المفاوضات الدائرة في المؤتمر يتميز حتى الآن بفترات من النشاط وفترات من الركود . فأولا وقبل كل شيء ، أود أن أشير إلى أن رئيس اللجنة المخصصة ، السفير سوجيكا من بولندا ، بذل وما زال يبذل جهودا كبيرة لزيادة سرعة المفاوضات . ولقد أيده في هذا الصدد بشدة رؤساء الأفرقة العاملة ، الرفيق سيما (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد ماسيدو (المكسيك) ، والسيد نوماتا (اليابان) . ونعرب عن شكرنا الجزيل للسفير سوجيكا ولرؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة لإخلاصهم ومساهماتهم .

ومن بين المشاكل التي لم تحل في المفاوضات ، تضخيم قضية عدم إنتاج الاسلحة الكيميائية في الصناعة الكيميائية المدنية . فالهدف من المفاوضات واضح وهو وضع نظام يضمن عدم إنتاج الاسلحة الكيميائية في الصناعة الكيميائية من جهة ، وألا يكون هذا النظام عقبة في سبيل تنمية وانتاج المنتجات الكيميائية للأغراض السلمية من جهة أخرى . بيد أن تحقيق هذا الهدف مهمة معقدة وصعبة ، اذ أن هناك حاجة الى صياغة واقرار أحكام تراعي المتطلبات المختلفة ، ولكن التي يوجد ما يبررها ، أولا ، لمعاملة نوعي الملكية - ملكية الدولة والملكية الخاصة - على قدم المساواة ؛ وثانيا ، لأخذ الملامح الخاصة للإنتاج التي لا تتعلق فقط بالمجمعات الصناعية الكبيرة وإنما بالمؤسسات المتوسطة الحجم والصغيرة الحجم أيضا في الاعتبار ؛ وثالثا ، لوضع نظام للتحقق يكون فعالا ومعقولا ماليا ؛ ورابعا ، لضمان سرية المعلومات . ويستبعد تعقيد المهمة حسب تعريفها أي تطرف ويتطلب قدرا كبيرا من الجهود لإيجاد قاسم مشترك يتيح التوصل إلى حل يوحي بالثقة في سلامة الاتفاقية وفعاليتها .

ويؤيد وفدي جميع الخطوات التي تهدف إلى تعجيل تسوية المشاكل المتصلة بوضع المادة السادسة . ونرى أن عقد اجتماعات مع ممثلين للصناعة الكيميائية المدنية مبادرة مفيدة . ومن مصلحة المفاوضات أن تستمر مثل هذه الاجتماعات خلال الجزأين الربيعي والصيفي لدورة المؤتمر لعام ١٩٨٩ .

ويرحب وفدي بالمقترح السوفياتي لعقد تجربة دولية في الصناعة الكيميائية المدنية . ونأمل أن تساهم هذه التجربة بطريقة مفيدة في وضع أحكام نظام التحقق اللازمة لعدم إنتاج الأسلحة الكيميائية في الصناعة الكيميائية المدنية . ونود أن نلاحظ مع الارتياح أن الأعمال التحضيرية لهذه التجربة قد دخلت في مرحلة عملية .

وكما ذكر وزير خارجية بلغاريا ، السفير ب . ملادينوف ، أمام المؤتمر في ١٤ نيسان/أبريل ، لا تنتج الصناعة الكيميائية في بلدنا أي سلائف رئيسية للأسلحة الكيميائية مما أدرج في الجدول [٢] . ولذلك لن توجد لدينا غالبا إنشاءات خاضعة للتحقق الدولي الروتيني . ومع ذلك فإننا مهتمون بنتائج التجربة . ونأمل أن تساعد المعلومات التي ستقدم بعد التجربة في وضع الأحكام اللازمة للتفتيش المخصص الذي ستضطلع به الأمانة الفنية . ويمكن أيضا مباشرة تجارب دولية لهذا النوع من التحقق في المستقبل .

ومما يشجعنا التقدم الذي أحرز في وضع الأحكام الخاصة بالتفتيش بالتحدي ، أي إجراءات تعيين المفتشين الدوليين وأنشطة المجلس التنفيذي بعد تلقي تقرير التحقق . ونعتقد أنه ينبغي أن يهدف تنفيذ هذا النوع من التحقق إلى تعزيز الامتثال لهذه الاتفاقية . وفي جميع الأحوال ، لا ينبغي أن يوجد الظروف التي تؤدي إلى مواجهة قد تسفر عن آثار عكسية .

وإلى حد ما ، لا تزال مسألة ترتيب تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج عقدة لم تحل في المفاوضات . فجميع البلدان حريصة على توفير ضمانات لأمنها القومي . وهذا ما يدعو جميع البلدان إلى محاولة الاطمئنان تماما إلى أن الاتفاقية لن تسمح بوضع ينتقص من أمن أي بلد أو مجموعة من البلدان .

وإذا تم الاتفاق على ضرورة الموازنة بين مخزونات الأسلحة الكيميائية قرب نهاية السنة الثامنة التالية لنفاذ الاتفاقية ، سيكون من المنطقي تماما أيضا أن تتم عملية التدمير وفقا لجدول يتفق عليه في ظل إشراف دولي صارم .

ويشارك وفدي في الرأي الذي أعرب عنه السفير مارشان من كندا عندما قال انه ينبغي ان يراعى عند وضع نظام متفق عليه للتدمير المرحلي للأسلحة الكيميائية أن "أحد الاهتمامات الرئيسية هو ضمان ألا تسبب هذه العملية أي انتقاص للأمن القومي ... خلال مرحلة التدمير الحساسة جدا البالغة مدتها عشر سنوات" . ولذلك ، كما يقول زميلي الكندي أيضا ، لا يمكن النظر إلى المقترحات "التي تكون نتيجتها الصافية هي السماح بانتاج الأسلحة الكيميائية خلال هذه المرحلة الحاسمة وانتشارها" كمقترحات بنّاءة .

ومما يسرنا أنه قد تم الاتفاق في محاولة انجاز الأعمال المتعلقة بالمادة الخامسة على إدراج المقترح المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في "النص الدائر" للاتفاقية .

ومما يثير قلقنا عدم إحراز أي تقدم ملموس في صياغة المادة العاشرة . ونرى أن تقديم المساعدة لدولة عضو في حالة استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها ضدها ينبغي ان ينبثق من مبدإ الأمن غير المنقوص . كذلك يلزم التفكير في عالمية الاتفاقية . فمن المنطقي أن نتوقع أن تصبح الاتفاقية أكثر جاذبية من الجانبين السياسي والقانوني معا ، إذا تضمنت أحكاما لتقديم المساعدة إلى كل دولة طرف في حالة استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها ضدها .

ومقترح الوفد السوفياتي الذي قدمه السفير ي . نازاركين في ١١ آب/أغسطس من العام الحالي لصياغة تدابير جماعية فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية لمقاومة استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها مناسب جدا . ونرى ان من المستصوب التفكير في وضع تدابير تجمع بين الطابعين التقني والسياسي .

ومن حيث المبدأ يتفق الجميع في أنه لا ينبغي أن تضر الاتفاقية بالمصالح المشروعة للدول الأطراف في تنمية صناعاتها الكيميائية المدنية . ولقد انتابتنا الحيرة للصعوبات التي ظهرت في عملية وضع الأحكام اللازمة لزيادة التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في مجال انتاج واستهلاك المواد الكيميائية للأغراض السلمية . وبلغاريا حريصة على الاشتراك في مثل هذا التعاون على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف . ولذلك تعتبر بلغاريا التقدم الذي تم احرازه في المجموعة ألف من العوامل المشجعة في هذا المجال .

ولقد آن الأوان لتكثيف المفاوضات واتصالها ببعض الجوانب السياسية والمالية للاتفاقية . وصحيح أن المشاكل المتصلة بتكوين المجلس التنفيذي وتشكيل وعمل الهيئات التي سيسند اليها تنفيذ الاتفاقية لها ما يقابلها في العلاقات الدولية . ولكن صحيح أيضا أن طابعها مميز بحيث ينبغي استبعاد اقتباس أي اسلوب بطريقة آلية من التجارب الماضية والحاضرة .

ونلاحظ مع الارتياح أن رئيس اللجنة المخصصة ، السفير سوجكا ، قد أعطى زخما للعمل بشأن الأحكام الختامية للاتفاقية . ونعتقد أن الوثيقة المنقحة التي قدمها للمناقشة أساس جيد لعملنا في المستقبل ؛ فقد أوجدت هذه الوثيقة الحدود المسبقة اللازمة لإحراز تقدم في وضع المواد من الثانية عشرة الى السادسة عشرة - وهي المواد التي تنطوي على أحكام هامة لقابلية الاتفاقية للتطبيق وفعاليتها .

ونرى أن من المرغوب فيه تدعيم الجهود المبذولة لانجاز الاتفاقية بخطوات عملية تؤدي الى تسهيل التوقيع عليها ودخولها حيز النفاذ . ونرحب مع الارتياح بالبيانين اللذين أدلى بهما وفدا استراليا والنمسا فيما يتعلق بغرض رقابة على انتاج بعض فئات المواد الكيميائية والاتجار فيها . وفي هذا الصدد ، أود أن اذكّر المؤتمر بأن حكومتي قد وافقت في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ على مرسوم يضع قيودا على تصدير المواد الكيميائية ذات الغرض المزدوج .

وفي تقديرنا أن الدورة الصيفية ستحرز تقدما في حل بعض المشاكل المتعلقة بالمفاوضات . ولكن هل ينبغي أن نبدي ارتياحنا لسير المفاوضات ؟ إننا لا نميل الى اعطاء رد ايجابي على هذا السؤال . ويؤيد وفدي الرأي القائل بضرورة انتهاز فرصة فترة ما بين الدورات قدر الامكان لمواصلة المفاوضات . ومن المستصوب بالنسبة لنا أن تستخدم الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ، أي بعد استكمال أعمال اللجنة الاولى للجمعية العامة ، الى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بأسلوب منطقي للغاية . ومن الواضح أنه سيسهل تحقيق هذا الهدف إذا نجحنا في تحديد القضايا التي ينبغي أن تركز المفاوضات عليها خلال فترة ما بين الدورات . فسيلزم اجراء كل ما في طاقته ليتغلب المؤتمر في عام ١٩٨٩ على العقبات الأخيرة التي تعترض طريق انجاز اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية . ووفدي على استعداد للاشتراك بنشاط في هذه العملية .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل بلغاريا على بيانه . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم . ولقد طلب ممثلان آخران الكلمة وهما ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية وممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وأعطي الكلمة أولا لممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)(الكلمة بالانكليزية) : يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليشكركم بحرارة شديدة على عملكم الناجح كرئيس للمؤتمر في شهر آب/أغسطس . فعملكم المخلص ومهارتكم الدبلوماسية يستحقان تقديرا رفيعا ، كما أنهما يعكسان الدور البناء الذي يؤديه بلدكم في الجهود المبذولة لتعزيز الامن الدولي والاقليمي . وفي نفس الوقت ، أود أن أشكر سلفكم ، السفير تيجا ، على رئاسته في تموز/يوليه ، وأقدم له أطيب التمنيات بالنسبة للمستقبل .

وبالامس ، عاد عدد كبير منا من رحلة رائعة الى الاتحاد السوفياتي . واتيحت لنا فرصة مشاهدة تدمير قذائف SS-20 في الموقع . وبالنيابة عن المشتركين من مجموعة البلدان الاشتراكية ، أود أن أطلب من السفير يوري نازاركين أن يبلغ شكرنا

الخالص الى حكومته والى المساعدين العسكريين والمدنيين الكثيرين الذين وفروا ظروفا ممتازة لاقامتنا .

فلقد رأينا بداية تنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وشاهدنا تفجيرا ساحرا للأسلحة في سبيل السلم . وستحدث تفجيرات أخرى كثيرة من هذا النوع . وبالنظر الى ما حدث من الزوايا السياسية والعسكرية والتكنولوجية ، لقد أصبح من الممكن التخلص من أخطر وسائل التدمير الشامل ، خطوة خطوة . ولأول مرة في التاريخ ، تم تدمير منظومات للأسلحة الحديثة طوعيا في حضور مفتشين من الجانب الآخر وممثلين للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح في جنيف والصحافة . ومنذ وقت ليس ببعيد ، لم يكن هذا سوى حلم جميل .

وبعد هذا الحدث ، سيزداد الاهتمام بالتركيز على خطوات المتابعة لازالة جميع الأسلحة النووية . أما فيما يتعلق بتخفيض الترسانات الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الى نصف ما هي عليه ، فالعمل جار في هذا الشأن . وما هو مطلوب هو أن يعقب ما سلف مزيد من "خيارات الصفر" في مجالات أخرى دون أي تعويض عن الأسلحة التي يتم التخلص منها .

وتدمير القذائف SS-20 الذي شاهدناه يحمل أيضا رسالة الى مؤتمرنا . إنه يدعونا جميعا الى بذل كل ما في وسعنا من جهود للاتفاق سويا على مهام متعددة الأطراف في مجالات وقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ومعالجتها . ويعتبر مثال معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى تشجيعا كبيرا للاسراع في إعداد اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية . فلا مجال للهزيمة اذا توفرت العزيمة .

ونود أن نشكر أصدقاءنا السوفيات أيضا للفرصة التي أتاحوها لنا لزيارة النصب التذكارية لمدينة فولغوغراد الباسلة . ففي هذا المكان توقف زحف الفاشيست وتحول مجرى الحرب العالمية الثانية التي اودت بعدد كبير من الضحايا بالقوة . ولقد شعر كل منا بالعلاقة الجوهرية بين تاريخ هذه المدينة وما حدث في موقع تدمير القذائف SS-20 . وما يلزم عمله هو كفالة السلم لأنفسنا وللأجيال التي ستأتي من بعدنا عن طريق نزع السلاح ، وزيادة الأمن الدولي والتعاون السلمي فيما بين جميع الدول والشعوب . وهذا أيضا هو الغرض من عمل مؤتمرنا هنا في جنيف .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن الى السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : سيتألف بياني المختصر من جزءين . ففيما يتصل بما أعلنه مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة ، السيد بيرنز ، بشأن اقامة محطة رادار كراسنويارسك في الاتحاد السوفياتي ، أود أن أقول ما يلي . من المعروف تماما أن محطة رادار كراسنويارسك محطة مخصصة لاقتفاء أثر الأجسام الفضائية وأن استخدامها ليس محظورا بموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وفي نفس الوقت ، وبروح من حسن النية ، أبدى الاتحاد السوفياتي استعداده لازالة الأجهزة الموجودة في مرفق كراسنويارسك اذا تم التوصل الى اتفاق بشأن الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية حسبما تم التوقيع عليها في عام ١٩٧٢ لفترة يتم الاتفاق عليها .

ويتصل الجزء الثاني من بياني بموضوع مختلف . فأود أن أعرب عن امتناني لممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية الموقر ، السفير روزه ، والوفود التي تحدّث بالنيابة عنها ، لتقييمه الايجابي للغاية لمبادرة الاتحاد السوفياتي المتعلقة بتنظيم رحلة لمشاهدة تدمير بعض القذائف عملا بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمن اشتركوا في الزيارة وأعربوا شخصيا عن امتنانهم للجانب السوفياتي لتنظيمها . وسيبلغ الوفد السوفياتي موسكو بتقييمهم للتجربة .

ولقد اتصل بي عدد كبير من المشتركين في الزيارة أيضا لسؤالي عن عدد الدول التي أرسلت ممثلين عنها . واعتقد أن من المفيد تقديم الاحصائيات التالية . لقد اشترك في الزيارة ممثلون من ٤٠ دولة ، دون احتساب الاتحاد السوفياتي بالطبع ، منهم ممثلون من ٣٢ من البلدان الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، و ١٥ من البلدان التي دعيت لالقاء كلمات أمام مؤتمر نزع السلاح . وحضر أيضا الأمين العام للمؤتمر السيد كوماتينا ، الذي كان يمثل في نفس الوقت الأمين العام للأمم المتحدة ، ونائب الأمين العام للمؤتمر السيد بيراساتيغي . وكان مجموع عدد المشتركين من مؤتمر نزع السلاح ٦٤ شخصا . وكان هناك أيضا بضعة مندوبين من مجلس الأمن أو ممثلون عنهم ، وعدد كبير من الصحافيين .

وأعتقد أن هذه التجربة ، التي شاهدنا فيها بأعيننا التنفيذ العملي لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى المعقودة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ستعطي زخما لعمل مؤتمر نزع السلاح . والواقع أننا شاهدنا مولد عصر سيكون خاليا من الأسلحة النووية . وأتمنى أن يأتي الوقت الذي سنشاهد فيه خطوات لتنفيذ اتفاقات متعددة الأطراف لنزع السلاح أيضا في مجالات الاسلحة النووية والكيميائية والتقليدية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه . هل يرغب أي عضو آخر في تناول الكلمة ؟ أعطي الكلمة للسفير فريدرسدورف .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : أصدرت وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة هذا الأسبوع بيانا موجزا بعنوان "الانتهاك السوفياتي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ : رادار كراسنويارسك" . وأود ، بعد اذنكم ، أن أقرأ على المؤتمر ما ورد في هذا البيان الصادر عن الولايات المتحدة .

"معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية - وقّعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في عام ١٩٧٢ ، ثم وقعتا في وقت لاحق على البروتوكول الخاص بهذه المعاهدة الذي أصبح نافذا في عام ١٩٧٦ . وتغرض المعاهدة والبروتوكول معا حظرا على وزع منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، مع السماح استثنائيا لكل طرف بوزع منظومة واحدة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية حول منطقة عاصمته الوطنية أو ، عوضا عن ذلك ، في منطقة وحيدة لوزع القذائف التسيارية العابرة للقارات . ومن الاهداف الرئيسية لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية منع وزع دفاع اقليمي يقوم على هذه القذائف . وتضع المعاهدة حدودا لمنظومات القذائف المذكورة ، بما في ذلك رادارات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وتقيّد رادارات الانذار المبكر بهجوم بالقذائف التسيارية ، تلك الرادارات التي يمكنها حسب موقعها وتوجيهها وقدرتها أن تساهم في إقامة دفاع يقوم على القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"رادار كراسنويارسك - ينتاب الولايات المتحدة منذ عدة سنوات قلق شديد لعدم الامتثال السوفياتي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ولا سيما لاقامة رادار ذي صفائف واسعة التدريج بالقرب من كراسنويارسك في سيبيريا ، لأن موقعه وتوجيهه يشكلان انتهاكا كبيرا لعنصر أساسي في المعاهدة . فوفقا للمعاهدة المذكورة ، الوظيفتان الوحيدتان المسموح بهما لرادار ذي صفائف واسعة التدريج بذات الموقع والتوجيه اللذين يتصف بهما رادار كراسنويارسك هما اقتفاء الأثر في الفضاء والاساليب التقنية الوطنية للتحقق .

" بيد أننا نرى ، بناء على أدلة دامغة ، أن رادار كراسنويارسك قد صمم أساسا للكشف عن القذائف التسيارية واقتفاء أثرها وليس لاقتفاء الاثر في الفضاء والوسائل التقنية الوطنية للتحقق كما يدعي السوفيات . وفضلا عن ذلك ، يسد رادار كراسنويارسك ثغرة رئيسية في التغطية التي توفرها الشاشة

السوفياتية للكشف عن القذائف التسيارية والانذار بوجودها واقتفاء أثرهـــا . والموقع الذي يوجد به الرادار يسمح له بالانذار بحدوث هجوم بالقذائـــف التسيارية ، وبالحصول على بيانات عن مواصفات الهجوم تتيح للقـــوات الاستراتيجية السوفياتية الرد عليه في الوقت المناسب ، وهذا يمكن أن يساعـــد في تخطيط المعركة للقوات الدفاعية السوفياتية .

"وتتسم اقامة رادار ذي صفائف واسعة التدريج مثل الرادار الذي اقيم بالقرب من كراسنويارسك بأهمية خاصة لأن مثل هذه الرادارات تعتبر دائما مـــن العناصر التي لا غنى عنها في الفترة الطويلة التي تمر بين اعداد الدفـــاع الاقليمي واستكماله . فرادار كراسنويارسك بالاضافة الى الانشطة السوفياتيـــة الأخرى في مجال القذائف المضادة للقذائف التسيارية وفي المجالات المتصلـــة بهذه القذائف يثير الشك حول قيام الاتحاد السوفياتي بتجهيز دفاع لاقليمـــه الوطني بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية .

" ولقد أشارت الولايات المتحدة مع الحكومة السوفياتية منـــذ تموز/يوليه ١٩٨٣ ما تشعر به من قلق بالنسبة لرادار كراسنويارسك . ورغم حـرص الحكومة السوفياتية على اعطاء الانطباع بأنها تتولى دراسة مواطن هـــذا القلق ، فانهـــا لـم تتخذ الاجراءات اللازمة لحلها . وفي تشريـــن الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ ، قال الأمين العام غورباتشيف لوزير الخارجية شولتس أنه سيفـــرض وقفا اختياريا لمدة سنة واحدة على اقامة رادار كراسنويارسك . ولقد عـــرض المسؤولون السوفيات ، من حين لآخر ، اتخاذ اجراءات بشأن رادار كراسنويارســك غير المشروع ولكن مقابل تنازلات من الولايات المتحدة . ولا توافق الولايـــات المتحدة على أي من المقترحين : فالتزام السوفيات بالتقيد بأحكام معاهـــدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لا يقبل اي تسوية او شروط . واسلوب حـــل هذه القضية هو ازالة رادار كراسنويارسك دون تأخير او شروط مسبقة .

" <u>استعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية</u> - وفـــي ٢٤ آب/أغسطس ، بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ثالث استعراض خمســـي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وبموجب هذه المعاهدة ، الغـرض من هذه الاستعراضات الدورية هو اعطاء فرصة لكل جانب لمناقشة عمل المعاهـــدة بطريقة شاملة وابداء مواطن قلقه بشأنها . والقلق الرئيسي الذي تشعر بـــه الولايات المتحدة هو الانتهاكات السوفياتية للمعاهدة ، خاصـــة رادار كراسنويارسك . ولذلك سيكون هدفنا الرئيسي في الاستعراض هو الالحاح علـــى السوفيات لتصحيح هذه الانتهاكات . وسنوضح للاتحاد السوفياتي أن وجـــود رادار كراسنويارسك يدعو الى طرح مسألة مدى استمرار قابلية معاهدة القذائـــف المضادة للقذائف التسيارية للتطبيق . فما لم يحل انتهاك كراسنويارسك ستضطر الولايات المتحدة الى النظر في ممارسة حقوقها بموجب القانون الدولي والـــى

اتخاذ ردود فعل ملائمة ومناسبة . وفي هذا السياق ، سينبغي للولايات المتحدة أن تنظر أيضا فيما اذا كانت ستعلن ام لا أن رادار كراسنويارسك يعتبر خرقا ماديا لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"ولقد أصدر رئيس الولايات المتحدة توجيهاته الى وزارة الدفاع ، التي تعمل مع وكالات أخرى معنية ، والى الكونغرس باعداد مجموعة من ردود الفعل الملائمة والمناسبة اذا ما استمر الاتحاد السوفياتي في رفض تصحيح انتهاك كراسنويارسك . وبعد الاستماع الى ما سيقوله السوفيات في الاستعراض الخمسي ، سيتشاور الرئيس مع الكونغرس ومع حلفائنا فيما يتعلق بالخطوات التالية " .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بيانه . هل يرغب أي عضو آخر في تناول الكلمة ؟ أعطي الكلمة للسفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : فيما يتصل بالبيان الذي تلاه الآن ممثل الولايات المتحدة الموقر ، السفير فريدرسدورف ، أود أن أشير الى أن المسائل المتصلة بالامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية هي قيد النظر في اطار لجنة استشارية دائمة على أساس ثنائي . ولقد سبق للجانب السوفياتي أن قدم للجانب الامريكي في هذه اللجنة التوضيحات اللازمة والمتعلقة بمواطن الشك التي أثارها هذا الجانب فيما يتصل باقامة محطة رادار كراسنويارسك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير نازاركين على بيانه . هل يرغب أي عضو آخر في تناول الكلمة في هذه المرحلة ؟ لا أرى أحدا .

حسب الاتفاق الذي تم في جلستنا العامة الماضية ، أعتزم الآن أن أعرض على المؤتمر التوصية الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير المرحلي للدورة السادسة والعشرين لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية (CD/853) لاعتمادها . ويقترح الفريق أن تعقد دورته المقبلة في الفترة من ٦ الى ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ . واذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يعتمد التوصية الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير المرحلي .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : طلب مني رئيس اللجنة المخصصة للضمانات الامنية السلبية أن أعلن أنه ستعقد مشاورات غير رسمية فيما بين أعضاء اللجنة بعد رفع هذه الجلسة العامة مباشرة في القاعة A.206 .

وكما نعلم جميعا ، السفير دوغلاس روش من كندا موجود في جنيف للتشاور مع أعضاء المؤتمر للتحضير لأعمال الدورة المقبلة للجنة الأولى للجمعية العامة . وحسبما أعلم ، لقد سبق اخطار الأعضاء عن المشاورات المعقودة مع المجموعات المختلفة . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير فقط الى أنه سيعقد اجتماع مع أعضاء المؤتمر في هذه القاعة غدا في الساعة الرابعة مساء .

وأود أيضا أن أخطر الأعضاء بأن الأمانة ستقوم اليوم بتعميم فروع مختلفة من مشروع التقرير السنوي الذي سيقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وسيتاح النص الانكليزي للأجزاء الفنية بعد ظهر اليوم ، وستتاح اللغات المختلفة بعد ذلك مباشرة ، يوم الخميس ، وربما في بعض الأحوال بعد ظهر يوم الاربعاء . وسترد الأجزاء الفنية في الوثيقة CD/WP.348 . وتشمل الوثائق المدرجة في الوثيقة CD/WP.348 جميع الوثائق التي صدرت حتى الوثيقة CD/863 ، بما في ذلك هذه الوثيقة . وستتاح مشاريع الفقرات الموضوعية أيضا فيما يتصل بالبنود ١ و ٢ و ٧ من جدول الأعمال في الوثائق CD/WP.349 ، و CD/WP.350 ، و CD/WP.351 . وهنا أيضا ستتاح النصوص الانكليزية اليوم ، وستتاح النصوص باللغات الأخرى بعد ذلك يوم الخميس . وسينص الجدول الزمني للجلسات التي ستعقد في الأسبوع القادم ، والذي سنعتمده في جلستنا العامة يوم الخميس المقبل ، على جلسات ستخصص للنظر في هذه الوثائق .

ولما كانت جلسة اليوم هي آخر جلسة عامة بالنسبة لشهر آب/أغسطس ، اسمحوا لي أن أدلي ببيان ختامي قصير في نهاية فترة رئاستي . فكما نعلم ، معظمنا عاد توا من مشاهدة تجربة لازالة القذائف السوفياتية ، وهي احدى الجوانب الهامة لتنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . ولذلك أود أن أطلب من زميلنا الموقر ، السفير نازاركين ، أن يبلغ مرة أخرى امتناننا للحكومة السوفياتية لاتاحة الفرصة لنا لمشاهدة تجربة التدمير ، فضلا عن التنظيم المتقن لزيارتنا ، وحسن معاملتنا ، وكرمها المتناهي .

وكما يعلم الممثلون الموقرون ، عقدت مشاورات خلال شهر آب/أغسطس مع منسقين مختلفين من كل مجموعة ومع السفير فان من الصين للنظر في الترتيبات التنظيمية المتصلة بالبنود ١ و ٢ و ٣ و ٧ . وعقدت جولتان من الجلسات العامة غير الرسمية للنظر في الاسهام القيّم الذي قدمته مجموعة السبعة فيما يتعلق بتحسين عمل مؤتمر نزع السلاح وفعاليته وتوسيع عضويته . وبالاضافة الى ذلك ، عقدت جولة مشاورات مع منسقين من المجموعات الثلاث ومع السفير فان بشأن التقرير الذي سيقدمه المؤتمر الى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وعقدت أيضا مشاورات أخرى

مع رؤساء اللجان المختلفة فيما يتعلق بتقديم تقاريرهم الى المؤتمر . وأرى أن هذه المشاورات والجلسات مفيدة جدا وانه يمكن استخدام الأفكار والمساهمات الجديدة التي نبعت منها في أعمالنا المقبلة .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة للاعراب عن امتناني لجميع الوفود لما أبدته من دعم وتفاهم أضاءا لي بالتأكيد الطريق لدى اضطلاعي بمهام الرئاسة خلال شهر آب/أغسطس . وأوجه شكري أيضا الى الأمين العام للمؤتمر ، السفير كوماتينا ، ونائب الأمين العام ، السفير بيراساتيغي ، فضلا عن أعضاء الأمانة الآخرين ، والمترجمين الشفويين ، والمترجمين التحريريين ، وموظفي المؤتمر ، لمساعدتهم القيمة في الجهود المبذولة لحسن سير العمل في الجلسات . كما أود أن أعرب أيضا لخلفي ، السفير أردكاني من ايران ، أطيب التمنيات وتعهد وفدي بموافاته بالدعم الكامل . ومرة أخرى ، أقدم لكم جزيل الشكر .

وما دامت لا توجد أعمال أخرى اليوم ، أعتزم الآن فض هذه الجلسة العامة . بيد أنني أود أن أعلن قبل القيام بذلك أنه مطلوب من أعضاء مجموعة الـ ٢١ البقاء في هذه القاعة بعد انتهاء الجلسة العامة لعقد جلسة يناقشون فيها قضايا عاجلة متصلة بالفضاء الخارجي .

وسوف تعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١ أيلول/سبتمبر في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠

CD/PV.479
1 September 1988
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة والسبعين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، بجنيف ،
يوم الخميس الموافق ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد علي أكبر ولايتي (جمهورية إيران الإسلامية)
شم : السيد علي شمس أردكاني (جمهورية إيران الإسلامية)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٧٩ لمؤتمر نزع السلاح .

وبما أن جمهورية إيران الإسلامية تتولى الرئاسة لشهر أيلول/سبتمبر وللفترة الفاصلة بين الدورتين حتى افتتاح دورة عام ١٩٨٩ ، فقد قررت أن افتتح شخصيا الجلسة العامة الأولى لهذا الشهر . إن بلدي قد أقر دوما بأهمية العمل الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح ، ومن ثم ، فهأنا ذا هنا اليوم ، بصفتي وزير الخارجية ، أتولى رئاسة المؤتمر .

وأود أولا ، بصفتي رئيسا ، أن أرحب بحرارة ، باسم المؤتمر ، بسعادة وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في النرويج ، السيدة هلغا هرنز ، وبسعادة وكيل الامين العام للشؤون المتعددة الأطراف والشؤون السياسية الخاصة في البرازيل ، السيد برناردو بريكاس ، الذي سيلقي خطابا أمام المؤتمر اليوم .

وأود أيضا ، باسم المؤتمر ، أن أتوجه بشكرنا الى السيد وسبر لويس ، سفير اندونيسيا ، على الطريقة الفعالة للغاية التي صرّف بها أعمال هذه الهيئة أثناء شهر آب/أغسطس . فقد أظهر كفاءته الدبلوماسية المعهودة لدى معالجته عددا من المسائل المعروضة على المؤتمر .

ووفقا للممارسة المتبعة ، أود أن ألقي الآن بيانا استهلاليا بصفتي ممثلا لجمهورية ايران الاسلامية .

تترأس جمهورية إيران الإسلامية أعمال مؤتمر نزع السلاح في فترة بالغة الاهمية تشهد تطورات ذات شأن على الساحة الدولية . وان قاعة الاجتماعات التي يجتمع المؤتمر فيها عادة يجري استخدامها حاليا من أجل المحادثات بشأن تنفيذ قرار مجلس الامن التابع للأمم المتحدة ٥٩٨ بهدف احلال سلم عادل وشابت ودائم بين العراق وايران ولفائدة المنطقة بكاملها . وهذا مظهر رمزي للصلات القائمة بين السلم والامن الدوليين من جهة ونزع السلاح من الجهة الاخرى .

وبهذه المناسبة ، أعرب رئيس جمهورية إيران الإسلامية ، سيد علي خامنئي ، في رسالة بعث بها الى المؤتمر ، عن تمنياته أن يتكلل عملنا بالنجاح في اتخاذ قرارات هامة لصالح البشرية ؛ قرارات يمكن أن تضمن السلم والامن الدوليين وأن تحول دون سباق التسلح المفرط . واختتم رسالته بقوله : "يحدوني الأمل في أن يتمكن أعضاء هذه

الهيئة المهيبة من اتخاذ خطوات صوب تحقيق الأهداف السامية للمؤتمر في ايجاد عالم أكثر أمانا عن طريق اتخاذ تدابير جماعية من أجل نزع سلاح حقيقي" .

ان وقف سباق التسلح وتنفيذ تدابير نزع السلاح لا يكون لهما مغزى إلا عندما يندرجان في إطار ضمان أمن الدول مجتمعة . وإحدى المشاكل الأساسية التي تكمن وراء سباق التسلح هي عدم فعالية تنفيذ واستخدام نظام الأمن الجماعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . وفي غياب ضمان فعال لأمن الدول ، ما فتئت هذه الدول تسعى الى ايجاد الأمن من خلال تعزيز القوات العسكرية والوقوع في المأزق المتواصل والمتمثل في سباق التسلح . وقد ثبت أن اتباع هذا الدرب لم يفض الى ضمان الأمن الحقيقي لدولة واحدة من الدول أو لمجموعة من البلدان . وقد بات سباق التسلح اليوم حلقة مفرغة ، يبدد موارد العالم الاقتصادية ولا يعرف له حدا . وعلى الرغم من أن المستقبل القاتم لسباق التسلح معروف لدى الجميع ، فإنه ، نظرا لعدم وجود أي نظام دولي موثوق أو منظمة دولية موثوقة قادرة على الكبح الفعال للعدوان ، فقد بات هذا السباق الاختيار الوحيد أمام كل دولة من الدول . إن تعزيز القوات العسكرية والارتفاع المتصاعد لمستوى الإنفاق العسكري لا يرتبطان ارتباطا مباشرا بالقدرة الاقتصادية للدول . بل أن خطر العدوان في منطقة من المناطق من جهة ، والسياسات العدوانية التي ينتهجها الآخرون من جهة أخرى ، كانت هي العوامل التي ساعدت أكثر من غيرها على وجود هذه النزعة .

لا بد من طمأنة شعوب العالم على أنه في حال تعرض أمنها للخطر ، فإن المجتمع الدولي سيهب لمساعدتها . وإحدى أهم وأنجع الطرق لتقديم هذا الضمان هي الاحترام التام للقواعد الملزمة للقانون الدولي أو لنظام الأحكام الآمرة المتجلية في ميثاق الأمم المتحدة والمتجسدة في قواعد القانون المعترف بها دوليا ، مثل الاتفاقيات . ومن المؤسف أن هذه القواعد قد أُخل بها في هذا العقد بحيث أن آمال الشعوب قد خابت تقريبا . إن أحد الواجبات الأساسية جدا في سبيل خدمة قضية نزع السلاح يتمثل في استعادة آمال الأمم في هذه القواعد والأنظمة الدولية من خلال تدابير بناء الثقة .

من المحزن أن نرى أن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ قد انتُهك دون عقاب لمنتهكه وبهذه الدرجة من الشدة واللاتمييز . وانها لنزعة خطيرة للغاية أن تعامل شيئا فشيئا أسلحة التدمير الشامل ، مثل الأسلحة الكيميائية ، على أنها أسلحة طبيعية ، وأن يكون رد الفعل الدولي على تقارير تفيد استخدامها المستمر ، الأمر الذي أكدته عدة أفرقة استقصائية تابعة للأمم المتحدة ، يتسم بالاذعان نوعا ما . واذا أضحى استخدام هذه الأسلحة أمرا اعتياديا وفعالا لبلوغ الأهداف العسكرية ، فان الحد من هذا الاستخدام سيغدو أمرا شبه مستحيل في المستقبل . ومن المهام العاجلة لهذا المؤتمر ، بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة المعنية بنزع السلاح ، وضع

اللمسات الأخيرة على الصك الذي يجري التفاوض بشأنه فيما يتعلق باتفاقية شاملة وتامة ويمكن التحقق منها عالميا ، لحظر استحداث الأسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها . والمنجزات التي تحققت حتى الآن جديرة بالملاحظة ، ويترقب المجتمع الدولي بلهفة ابرام هذه الاتفاقية في وقت مبكر . وفي هذا الشأن ، فان تقارير أفرقة الاستقصاء ، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٦١٢ و ٦٢٠ ، ستيسر عملنا في وضع الصيغة النهائية للاتفاقية .

إن حصيلة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح كانت مثبطة للعزيمة . فقد أتيحت للمجتمع الدولي فرصة فريدة لوضع واعتماد برنامج متعدد الأطراف لنزع السلاح .ولو لم تنعدم الارادة السياسية لدى حفنة من البلدان ، لتحقيق توافق في الآراء . وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن المحادثات المتعددة الأطراف والثنائية بشأن نزع السلاح تكمّل وتدعم بعضها البعض . فبدون إحداها تكون الأخرى غير فعالة في أفضل الحالات .

وحيث أننا جميعا ضحايا محتملون لكارثة نووية ، ينبغي للمؤتمر أن يبث الحياة في المناقشات والمفاوضات بشأن البنود الثلاثة الأولى من جدول الأعمال ، التي تتناول القضايا النووية . إن سباق التسلح النووي مأساة أخلاقية وروحية . وقد بذلت طوال ما ينوف عن ٤٠ عاما ، جهود شتى لتبريره بمبررات مختلفة . إن هذا جهد يرمي الى تعليل ما لا يمكن تعليله ، والمدافعة عما لا يمكن المدافعة عنه ، وتبرير ما هو جنوني . إن وجود الأسلحة النووية ، ناهيك عن التهديد باستخدامها ، هو أمر غير مقبول من الناحية الأخلاقية في ظل أية ظروف . وما من منطقة أو بقعة من العالم بمنأى عن خطر الابادة النووية طالما أن المجال مفتوح لاستحداث أدوات الإبادة الجماعية هذه ولتطويرها ونشرها . إن الاتفاق بشأن القوات النووية المتوسطة بين الدولتين العظميين هو تحرك في الاتجاه الصحيح ، شريطة أن تليه تدابير محددة وملموسة للحد بشكل ملموس من الترسانات النووية ، وفي الوقت ذاته ، مع عدم السعي الى تقويم الاختلال في مجالات أخرى . ولا توجد الآن أية عقبات خطيرة أمام التحقق من حظر شامل للتجارب النووية . وهذه خطوة مجدية ، ليس من الناحية التقنية فحسب ، بل ومن الناحية السياسية أيضا . وهي كذلك خطوة كان ينبغي اتخاذها منذ مدة طويلة .

إن الفضاء الخارجي هو التراث المشترك للبشرية ، ونحن نؤيد الجهود الرامية الى الحد من احتمالات المنازعة في الفضاء ، الذي يسعى الآن عدد متزايد من الدول الى استكشافه واستغلاله . ومن الضروري أن نتوصل الى اتفاقات تكون فعالة في منع تسليح الفضاء وتضمن استمرار نظام "السماء المفتوح" . والنظام القانوني الحالي ليس كافيا ، وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يعجل خطاه في جهوده الرامية الى توطيد هذا

النظام وتعزيزه واتمامه . أما الانشطة المندرجة في إطار استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه فينبغي الاضطلاع بها وفقا للقانون الدولي ، بما في ذلك ميثاق الامم المتحدة . وينبغي أن يكون الهدف النهائي لمؤتمر نزع السلاح حظر استحداث الاسلحة الفضائية واختبارها وانتاجها ونشرها حظرا تاما . والى حين أن يتحقق ذلك ، يمكن أن يكون أحد التدابير الجزئية الاكثر الحاحا فرض حظر على الاسلحة المضادة للتوابع .

وينبغي للجنة المخصصة للاسلحة الإشعاعية أن تواصل أعمالها بشأن قضيتين يجري النظر فيهما . فمن مصلحة الدول كافة أن تحظر الهجمات على المنشآت النووية ، حيث أن من شأنها أن تفضي الى دمار شامل ، مما تترتب عليه عواقب خطيرة . كما أن الحظر المفروض على إلقاء النفايات النووية بصورة عدائية وسرية ينبغي أن يحظى بالاهتمام الواجب في اللجنة .

إن مؤتمر نزع السلاح منوط بالمسؤولية الجسيمة المتمثلة في المساعدة على إنقاذ أجيال المستقبل من ويلات الحرب . هذه مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلينا جميعا ، وعليه يجب معالجة القضايا المعروضة على هذا المؤتمر على أساس الاقتناع بهذه القضية والتفاني في سبيلها . أدعو الله أن يوفقكم في النهوض بهذه المهمة القيمة .

وبذلك أختتم بياني الاستهلالي . ونظرا لان السفير السيد ناصري ، ممثلنا الدائم في جنيف ، منهمك ، كما تعلمون ، في المفاوضات الجارية مع الأمين العام بشأن القرار ٥٩٨ ، فان مستشاري الاقدم في وزارة الخارجية ، سعادة السفير السيد علي شمس أردكاني ، سيرأس عمل المؤتمر أثناء شهر أيلول/سبتمبر الجاري . أدعو الآن السفير السيد أردكاني لتولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر أيلول/سبتمبر .

السيد أردكاني (جمهورية إيران الإسلامية) يتولى رئاسة المؤتمر .

الرئيس : يواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، نظره في البند ٨ من جدول الاعمال ، وعنوانه "البرنامج الشامل لنزع السلاح" . غير أنه ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، لأي عضو يرغب في طرح أي موضوع ذي صلة بعمل المؤتمر أن يفعل ذلك . ويوجد على قائمة المتحدثين التي أمامي اليوم أسماء ممثلي النرويج والبرازيل ، ورئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الاشعاعية ، وممثل الارجنتين . أعطي الكلمة للمتحدث الاول لهذا اليوم ، ممثلة النرويج ، سعادة السيدة هلغا هرنز ، وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في النرويج .

السيدة هرنز (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أستهل بياني بتهنئتكم بوصفكم الممثل الموقر لجمهورية إيران الإسلامية على توليكم اليوم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر أيلول/سبتمبر . ويسرني أنكم تتولون هذا المنصب الرفيع في وقت تحدث فيه التطورات في منطقتكم من العالم على نحو مؤات . لقد أصغيت بانتباه كبير الى البيان الهام الذي أدلى به وزير خارجيتكم ، سعادة السيد علي أكبر ولايتي .

تنعقد هذه الدورة لمؤتمر نزع السلاح في أعقاب الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وبلدي يظل مقتنعا بوجوب الاضطلاع بعملية نزع السلاح المتعدد الأطراف بوصفها جزءا لا يتجزأ من عملية نزع السلاح بمجملها . وفي هذا السياق ، ينبغي ألا نغفل أن الدورة الاستثنائية قد أجرت مناقشة بناءة ، بل وأحدثت تقاربا بين الآراء على اختلاف اتجاهاتها . انني ، اذ أستذكر الدورة الاستثنائية الثالثة ، أعتقد أن حصيلتها تؤكد الدور الذي يضطلع به مؤتمر نزع السلاح في تعزيز عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف في فترة تشهد احراز تقدم في المفاوضات الثنائية .

عندما ألقى وزير خارجية النرويج ، السيد تورفالد ستولتنبرغ ، بيانا أمام هذا المحفل في ١٥ آذار/مارس ، قدم المنشورة التي عنوانها "المساهمات التي قدمتها النرويج الى مؤتمر نزع السلاح في الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧" (الوثيقة CD/813 المؤرخة في ٧ آذار/مارس ١٩٨٨) . ويشرفني أن أعرض اليوم وثيقتين جديدتين تمثلان مساهمة نرويجية اضافية في هذا المحفل الهام . وهما تعنيان بمجالات شتى من اتفاقية الأسلحة الكيميائية وبغرض حظر شامل للتجارب النووية .

إن فرض حظر شامل وعالمي وفعال على الأسلحة الكيميائية هو قضية ذات أولوية في مؤتمر نزع السلاح . وقد بات هذا الهدف الهام في المتناول . ومن الضروري مواصلة الزخم الراهن في المفاوضات بهدف ابرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في أبكر موعد ممكن . ولا ينبغي ادخار أي جهد في سبيل ازالة هذه الفئة من أسلحة التدمير الشامل . وأود أن أشيد برئيس اللجنة المعنية بالأسلحة الكيميائية في عام ١٩٨٨ ، سفير بولندا السيد سويكا . وقد تولى أيضا توجيه هذه الهيئة الفرعية بمقدرة منذ ست سنوات ، حيث شرع في العمل بشأن عدد من المجالات الهامة من الاتفاقية . وقد تم احراز تقدم هام منذ ذلك الحين . غير أن علينا أن نقر بأنه لا يزال هناك عدد من القضايا السياسية الحساسة والمشاكل التقنية المعقدة التي يتعين حلها .

ان الاتفاقية تنطوي على التحقق من ازالة المخزونات ومرافق الانتاج طوال فترة مدتها ١٠ سنوات ، فضلا عن مراقبة الصناعة الكيميائية على أساس منتظم . ولم يتم قط

في السابق ابرام معاهدة متعددة الاطراف تتسم بهذا النطاق الواسع وتنص على نظم تحقق شاملة كهذه . ومن ثم ، سيكون لاتفاقية الاسلحة الكيميائية أثر هام في اتفاقات نزع السلاح المتعددة الاطراف مستقبلا .

ويمثل عدم الانتاج احدى القضايا الرئيسية التي لم يُبت فيها بعد . غير أن المناقشات التي جرت أثناء اجتماع الخبراء الصناعيين في تموز/يوليه قد أوضحت جوانب معينة من هذه المسألة . وعلاوة على ذلك ، فان المقترح السوفياتي باجراء عمليات تفتيش تجريبية لمرافق الصناعات الكيميائية ، الذي تجري متابعته في اللجنة المعنية بالاسلحة الكيميائية ، ربما ييسر زيادة التقارب بين الآراء .

وحتى الآن لم تعلن سوى الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أنهما يمتلكان أسلحة كيميائية . وينبغي أن تحذو حذوهما البلدان الاخرى التي لديها مخزونات من هذه الاسلحة . غير أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، بوصفهما البلدين اللذين يمتلكان أكبر مخزونات الاسلحة الكيميائية في العالم ، يتحملان مسؤولية خاصة عن تنفيذ حظر على الاسلحة الكيميائية . ومن ثم ، يسرني أن ألاحظ أن الرئيس ريغن والامين العام غورباتشيف قد أكدا من جديد في اجتماعهما في موسكو أهمية الجهود الرامية الى التصدي ، على سبيل الاستعجال المستمر ، الى التحديات الفريدة التي ينطوي عليها حظر الاسلحة الكيميائية ، والى تحقيق اتفاقية فعالة .

ان عملية التفاوض المتعدد الاطراف قد تيسرت بالفعل بواسطة المحادثات الثنائية ، التي جرت مؤخرا في مجال تدمير مرافق انتاج الاسلحة الكيميائية . وفي هذا السياق ، أرحب أيضا بالاعلان الذي أصدرته الولايات المتحدة في ٢٨ تموز/يوليه فيما يتعلق بموقع مرافقها الخمسة لانتاج الاسلحة الكيميائية .

ينبغي لجميع الدول المشاركة في مؤتمر نزع السلاح أن تبذل جهودا حثيثة في سبيل ابرام اتفاقية عالمية وشاملة ويمكن التحقق الفعلي منها . وهناك في الواقع ، في هذه المرحلة من المفاوضات ، ضرورة لتبادل متعدد الاطراف للبيانات ذات الصلة بالاتفاقية .

وبوسعي أن أؤكد لكم أن النرويج ، التي ليس لديها أسلحة كيميائية ، سوف تواصل اضطلاعها بدور نشط في العمل في سبيل وضع اتفاقية تحظر هذه الاسلحة الغادرة . ويدين بلدي ادانة شديدة استخدام الاسلحة الكيميائية على أي نحو مخل ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وتشدد التقارير الصادرة مؤخرا عن استخدام الاسلحة الكيميائية على ضرورة تخليص العالم من هذه الاسلحة البغيضة نهائيا وعلى نحو حاسم .

في عام ١٩٨١ ، شرع النرويج في برنامج بحوث عن التحقق من اتفاقية الاسلحة الكيميائية . هذا البرنامج ، الذي تضطلع به مؤسسة بحوث الدفاع النرويجية ، يُعنى على وجه الخصوص بالتحقق من الاستخدام المزعوم للاسلحة الكيميائية . ان هدف برنامج البحوث النرويجي مزدوج . فأولا ، يسعى البرنامج الى وضع اجراءات محددة وعملية للتحقق من الاستخدام المزعوم للاسلحة الكيميائية ، بحيث يمكن تطبيق هذه الاجراءات على مدار السنة وبحيث تغطي جميع مراحل هذا الاستقصاء . وثانيا ، فان العمليات الميدانية والاعمال التحليلية ترمي الى ايجاد قاعدة بيانات صحيحة وواقعية ، ستيسر تنفيذ الاتفاقية حالما تصبح نافذة .

وفي حين أن بحوثنا السابقة كانت مركزة على التحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في ظروف شتائية ، فان العمليات في الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ قد اضطلع بها في ظروف صيفية . وترد الاستنتاجات الرئيسية من هذه البحوث في الوثيقة CD/861 ، التي أتشرف بعرضها على هذا الاجتماع .

وكما ذكر في الوثيقة CD/861 ، فمن الجدير بالاهتمام في سياق اتفاقية الاسلحة الكيميائية أن عوامل الاعصاب سارين وسومان وتابون وفي اكس ، فضلا عن عامل التبثّر ، غاز الخردل ، يمكن التحقق منها في عينات تؤخذ من الماء أو العشب أو الرمل أو التراب بعد التعرض لمدة أسبوعين الى ظروف صيفية . كما أثبتت النتائج أن الاجراءات الموضوعة فيما يتعلق بالظروف الشتوية يمكن تطبيقها مباشرة في ظروف الصيف . وقد أثبتت التجارب بدرجة أكبر صحة الاجراءات المقترحة للتحقق من الاستخدام المزعوم للاسلحة الكيميائية ، تلك الاجراءات التي قدمتها كندا والنرويج في الوثيقة CD/766 المؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، والتي يشير اليها "النص المتداول" الحالي . وأخيرا ، تشير الاستنتاجات الى ضرورة تحسين الجوانب التقنية للأساليب التحليلية في ضوء التطورات التقنية والعلمية السريعة .

اننا نعتقد بأن هذا النوع من الاعمال مفيد بصدد المناقشات الجارية في اللجنة المعنية بالاسلحة الكيميائية بشأن تصريف عمليات التفتيش بالتحدي والمبادىء التوجيهية ذات الصلة بهيئة التفتيش الدولية . واضافة الى ذلك ، فان عناصر عديدة من الاجراءات الموضوعة يمكن استخدامها في التحقق من أجزاء أخرى من الاتفاقية ، مثل تدمير المخزونات ، وما الى ذلك . ومن ثم ، يسرني أن أحيطكم علما بأن برنامج البحوث النرويجي سيستمر بهدف الاسهام في وضع اتفاقية فعالة .

ان حظر التجارب النووية هو أحد أهم البنود المدرجة في جدول أعمال هذا المؤتمر . فان حظرا للتجارب يجب أن يمنع تجارب الاسلحة النووية والتفجيرات النووية

السلمية على السواء ، حيث توفر هذه التفجيرات ، حتما ، معلومات ذات صلة بالشؤون العسكرية . ان حكومتي ترحب بتجربة التحقق الاولى المشتركة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، التي أجريت في موقع التجارب التابع للولايات المتحدة في نيفادا في ١٧ آب/أغسطس . ونأمل من هذه التجربة ، والتجربة المقرر اجراؤها في غضون أسبوعين في موقع التجارب السوفياتي بالقرب من سيميبالاتنسك ، أن تمهدا الطريق للتحقق المبكر من معاهدتي العتبة لعامي ١٩٧٤ و ١٩٧٦ .

وينبغي لشبكة اهتزازية عالمية أن تشكل الجزء الجوهري من نظام التحقق فيما يتعلق بحظر شامل للتجارب النووية . فهذا يبرز مغزى العمل الذي يقوم به فريق الخبراء العلميين المخصص بشأن التجربة العالمية الكبيرة النطاق في تبادل البيانات الاهتزازية ومعالجتها ، وبشأن مفاهيم شبكة دولية حديثة لتبادل البيانات الاهتزازية . ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين للاتفاق بين الولايات المتحدة والنرويج بشأن البحوث المتعلقة بصفائف مسجلات الاهتزازات . وأسفر هذا التعاون في مجال البحوث عن نتائج بعيدة الأثر في ميدان التحقق الاهتزازي من حظر شامل للتجارب النووية . وبدأ ذلك مع انشاء الصفيفة الاهتزازية النرويجية ذات الفتحة الكبيرة في الفترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٠ . وكان ثمة اجراء هام آخر هو افتتاح صفيفة (NORESS) المتقدمة ذات الفتحة الصغيرة في جنوب النرويج في عام ١٩٨٥ ، وصفيفة مرافقة ، هي (ARCESS) ، التي أقيمت في منطقة القطب الشمالي في فينمارك بشمال النرويج في عام ١٩٨٧ .

وأتشرف اليوم أن أقدم لهذا المؤتمر الوثيقة CD/862 المتعلقة بانشاء شبكة اهتزازية عالمية تضم صفائف ذات فتحات صغيرة . وتصف الوثيقة النتائج الأولية المستخلصة من صفيفة (ARCESS) وتتناول أهمية الخبرة المكتسبة من (NORESS) و(ARCESS) في العمل الذي يضطلع به حاليا فريق الخبراء العلميين .

وفي عام ١٩٨٦ ، اقترحت النرويج أن تضم الشبكة الاهتزازية العالمية ، بقدر ما هو ممكن من الناحية العملية ، صفائف اهتزازية ذات فتحات صغيرة ، مع استخدام مفهوم (NORESS) كأساس لتوحيد المعايير (الوثيقة CD/714 المؤرخة في ١٤ تموز/يوليه ١٩٨٦) . والنتائج الأولية المستخلصة من صفيفة ARCESS الجديدة تدعم الحجج المستخدمة أساسا لذلك المقترح .

وستظل النرويج تعلق أهمية على جهود البحث الرامية الى زيادة استغلال امكانات الصفائف الاهتزازية في شبكة عالمية مستقبلا . وسيتمثل الهدف الشامل لهذا البحث في الاسهام في تصميم واختبار شبكة عالمية . وعند اقامة هذه الشبكة ، ستكون في موقف فريد يتمثل في القدرة على تقديم بيانات من أجل كشف الظواهر الاهتزازية

وتحديد موقعها وتعيينها في جميع أنحاء العالم على نحو سريع وموثوق . ومن شأن هذه الشبكة أن تكون ذات قيمة حاسمة في بث الثقة فيما بين جميع الدول بالامتثال لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب .

وفي البيان الذي ألقيته في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، كان لي الشرف في تأكيد التزام الحكومة النرويجية باتاحة المنشآت الاهتزازية الثلاثة في النرويج - (NORSAR و NORESS و ARCESS) - بوصفها محطات في شبكة اهتزازية عالمية . هذه المحطات ، وهي من بين أحدث المحطات في العالم توفر تغطية اهتزازية ممتازة فيما يتعلق بجزء كبير من النصف الشمالي من الكرة الأرضية فضلا عن أجزاء من النصف الجنوبي منها .

ومن شأن فرض حظر شامل للتجارب النووية أن يسهم في تعزيز جهود عدم الانتشار الرأسي والأفقي على السواء . ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وفي رأينا أن المعاهدة ما زالت أهم اتفاق متعدد الأطراف لتحديد الأسلحة أبرم حتى الآن . وقد أسهمت المعاهدة مساهمة لا يستهان بها في الاستقرار والأمن الدوليين . ويعلق بلدي أهمية أساسية على المؤتمر الاستعراضي الرابع ، الذي سيعقد عام ١٩٩٠ .

وقبل اختتام بياني ، أود أن أغتنم هذه الفرصة للاعراب عن تقديري ، من خلالكم . أيها السيد الرئيس ، لوفد الاتحاد السوفياتي على توجيهه الدعوة أيضا لممثل من النرويج الى البيان العملي لازالة ثلاث قذائف من طراز SS-20 في ميدان كابوستين يار للتجارب في ٢٨ آب/أغسطس . وكان هذا البيان العملي مظهرا لأهمية معاهدة القوى النووية المتوسطة ، وتقدر حكومتي عاليا الدولتين اللتين أخرجتا هذه المعاهدة الى حيز الوجود .

لقد اقتصرت على تناول بندين من البنود المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . والنرويج ، وهي المرشح المعتمد للمجموعة الغربية لعضوية المؤتمر ، تشارك في عمل جميع الهيئات الفرعية لمؤتمر نزع السلاح . وبوسعي أن أؤكد لكم أننا سنواصل مشاركتنا الفعالة في الجهود الهامة لهذا المؤتمر في سبيل تعزيز عملية نزع السلاح المتعدد الأطراف .

<u>الرئيس</u> : أشكر ممثلة النرويج الموقرة على بيانها وعلى العبارات اللطيفة التي وجهتها الى الرئيس . أعطي الكلمة الآن الى ممثل البرازيل ، سعادة وكيل الأمين العام للشؤون المتعددة الأطراف والشؤون السياسية الخاصة ، السيد برناردو بيريكاس .

السيد بيريكاس (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : تفضلوا ، أيها السيد الرئيس ، بقبول أطيب تمنيات وفد البرازيل بنجاح أعمالكم وبقبول تعهدنا بالتعاون على أكمل وجه . لقد أصغينا باهتمام كبير الى البيان الذي أدلى به وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية . وأود أيضا ، بالنيابة عن وفد البرازيل ، أن أهنىء سفير أندونيسيا السيد لويس على ما أنجزه من عمل ممتاز بوصفه رئيسا للمؤتمر لشهر آب/أغسطس .

ان حكومة البرازيل تعطي أولوية عليا لعمل مؤتمر نزع السلاح ، وتعتقد اعتقادا راسخا بوجوب السير التام للولاية التفاوضية المسندة اليه من قبل الأمم المتحدة . ان الحفاظ على هذا المحفل وتعزيزه هو أمر جوهري بالنسبة الى المجتمع الدولي ، وخاصة فيما يتعلق بالغالبية العظمى من الدول ذات السيادة التي ، بصرف النظر عن قوتها العسكرية ، لا يمكنها أن تتخلى عن الحق في أن يكون لها صوت ، على أساس عادل وديمقراطي ، بشأن المسائل المتصلة ببقائها .

والبرازيل واعية وفخورة جدا بالاسهامات التي قدمتها ، قولا وفعلا ، في سبيل قضية السلم ونزع السلاح . ويبين سجل هذا المؤتمر والهيئات التي سلفته أننا - الى جانب أعضاء آخرين في مجموعة البلدان المحايدة وغير المنحازة - كنا دوما في طليعة من يبذل الجهود الرامية الى التقليل من خطر الحرب والتوترات الدولية ، عن طريق تقديم مقترحات ابداعية وواقعية ، وجد بعضها ، في نهاية المطاف ، تعبيرا في معاهدات دولية رئيسية ، مثل معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة الحظر الجزئي للتجارب .

ومع دخول مؤتمر نزع السلاح الشهر الاخير من الجلسات العامة الرسمية في دورته لعام ١٩٨٨ ، ترى البرازيل أن هذه فرصة مناسبة لتقدير الموقف في ميدان نزع السلاح والأمن الدولي . وكان عام ١٩٨٨ عاما ذا دلالة كبيرة في العلاقات الدولية . ويبدو أن سمته الرئيسية حتى الآن هي مظاهر التقدم المحرز في سبيل حل بعض الأزمات الاقليمية الرئيسية في العالم .

ان التقدم المحرز فيما يتعلق بمسألة أفغانستان ، والمفاوضات بين العراق وايران - التي تجري في هذا المبنى ذاته - والمحادثات الرباعية الجارية بشأن الحالة في الجنوب الافريقي ، بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، هي أمثلة بارزة على امكانيات حل المنازعات سلميا وبرهان على عدم وجود بديل حقيقي عن السلم والعدل . وعلى الرغم من أن النجاحات التي تحققت في مجال المنازعات الاقليمية قد أسفرت عن مظاهر جديدة للايمان في فضائل تعدد الأطراف ، مع أنه قد طُلب بسرعة الى

المجتمع الدولي أن يعرب عن تأييده ودعمه للاتفاقات التي تم التوصل اليها حتى الآن ، فان هذه الثقة المجددة في الامم المتحدة لم تمتد الى مجالات أساسية أخرى من نشاط المنظمة .

وفي حزيران/يونيه الماضي ، عقدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وسبقها اتفاق ذو دلالة بين الدولتين العظميين بشأن القوات النووية المتوسطة . ومن ثم ، كان بامكان الدورة المذكورة أن تستفيد من تحسن المناخ من أجل احراز تقدم حقيقي على طريق نزع السلاح . وبالطبع ، فان للمجتمع الدولي مبررا كافيا لعدم الشعور بالرضا ازاء انعدام توافق الآراء في نهاية الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، ولكن ليس هناك أيضا ما يدعوه الى خيبة الامل الشديدة أو للشعور بالهزيمة . ان الممانعة والعرقلة ذاتهما اللتين حالتا حتى الآن دون تنفيذ برنامج العمل المعتمد في عام ١٩٧٨ لن تزولا ، حتى ولو اعتمدت وثيقة ختامية توافقية جديدة تكمل برنامج العمل المذكور . ان عملية التغير الهامة الجارية على الساحة الدولية ربما تكون قد بعثت فينا درجة معينة من فرط الامل ، حيث كان بعضنا مقتنعا بأنه اذا لم يتسن تطبيق النهج المتعدد الاطراف عندما تختلف الدول العظمى ، فان العكس يكون صحيحا بصورة تلقائية . ومن المؤسف أن منطق التفكير السياسي قد فاجأنا من جديد . وانطلاقا من الحقائق ذاتها - التقدم المحرز في الحوار بين الدولتين العظميين وفي مفاوضاتهما الثنائية - توصل آخرون الى استنتاجات مختلفة ؛ وهي أن النهج الثنائي هو النهج الصحيح لمعالجة معظم البنود المدرجة في جدول أعمال نزع السلاح ، وأن النهج المتعدد الاطراف لا يمكن تطبيقه ، في ظل رقابة صارمة ، الا في مجالات محددة جدا - مثل الاسلحة الكيميائية - أو بشأن ما يسمى ب "المواضيع الافقية" - مثل تدابير بناء الثقة أو التحقق .

اننا ، بدلا من الاعتقاد بأننا ندخل عهدا من النهج الثنائي المتجدد أو النهج المتعدد الاطراف الانتقائي ، نفضل أن عملية التغير هذه ، اذا كانت مستمرة وثابتة بدرجة كافية ، سوف تسفر تدريجيا عن مزيد من النتائج وسوف تعزز أخيرا النهج الحقيقي المتعدد الاطراف ، ولا سيما في مفاوضات نزع السلاح . ولا بد لنا من الاقرار ، على أي حال ، بأن الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح قد عقدت في وقت كانت فيه الاتجاهات لا تزال غير واضحة تماما ، حيث كانت البوادر المشجعة لا تزال تشوبها المخاوف القديمة ، وحيث كانت المدارك الجديدة تتفاعل مع ردود الفعل المترسخة ، سواء على المستوى الثنائي أو الاقليمي أو العالمي . وقد أدى هذا التمازج والترابط بما يكتنفهما من تعقيد ولبس الى تفاقم مصاعبنا . والتوافق الظاهري في الآراء في نيويورك كان ، على نحو ما ، نتيجة ثانوية لموسم عدم التيقن هذا الذي يشهده العالم حاليا .

وتعتقد البرازيل أنها قد أدت دورها . وقد تعهد الرئيس سارنيه ، تعبيرا عن التزام بلدي العميق والجاد بنزع السلاح ، بابلاغ رسالة البرازيل بنفسه للجمعية العامة . وطرح بعض المبادىء التي نعتبرها أساسية في توجيه المداولات المتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح ، وهي : وجوب امتناع أية دولة عن مطالبة أية دولة أخرى بتدابير نزع سلاح لا تكون هي نفسها مستعدة لاتخاذها ؛ وان الهموم المتعلقة بأمن دولة انما هي هموم لا تختلف من حيث شرعيتها ، وأهميتها ، وصلتها بالموضوع ، عن هموم أية دولة أخرى ؛ وان التنمية الصناعية والتكنولوجية لا تحرر أي بلد من الالتزام بمراعاة واحترام تدابير نزع السلاح التي اتفق عليها دوليا ؛ وان عدم تسليح الفضاء الخارجي يشكل شرطا مسبقا أساسيا لاعتماد تدابير ذات شأن فيما يتعلق بنزع السلاح الاقليمي ؛ وان انتشار الاسلحة النووية جغرافيا يعرض للخطر السياسة التي تنتهجها دول كثيرة في التخلي عن خيار الاسلحة النووية .

ان الكثير مما حدث خلال الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح لن يتخذ شكله التاريخي النهائي الا في الاشهر والسنوات القادمة ، حتى وان ظل التاريخ يلون الماضي بظلال الزمن . وثمة أفكار كثيرة قد عرضت لاول مرة في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، ويلزم أن تنضج وأن تُفهم فهما تاما من جانب جميع المشتركين . ونأمل أن تكون بعض الافكار القديمة قد قدمت في تلك الدورة للمرة الاخيرة ، حيث أنها قوبلت مجددا برفض واسع النطاق . وسيزداد هذان الاتجاهان وضوحا في المستقبل .

ان البرازيل ، اعادة منها لتأكيد تفانيها الدائم من أجل السلم والعدل في العلاقات الدولية ، وبرهنة منها أيضا على استعدادها لمواصلة العمل بصورة متزايدة من أجل بناء عالم أفضل وأكثر أمانا للجميع ، قامت برعاية الاجتماع الاول لدول منطقة السلم والتعاون في منطقة جنوب المحيط الاطلسي ، الذي عقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٥ الى ٢٩ تموز/يوليه وحضره ممثلون رفيعو المستوى عن ٢١ دولة من دول منطقة جنوب المحيط الاطلسي . وكان الهدف الرئيسي من الاجتماع ، الذي رأى جميع المشتركين أنه تحقق على أكمل وجه ، اتاحة المجال لاجراء مناقشة مثمرة وبناءة فيما بين دول منطقة جنوب المحيط الاطلسي بشأن سبل تعزيز التعاون فيما بينها من أجل السلم والتنمية .

واعتُمدت الوثيقة الختامية للاجتماع بتوافق الآراء ، وتم توزيعها بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة . وقد طُلب فيها الى دول المناطق الاخرى ، ولا سيما الدول ذات الشأن من الناحية العسكرية ، أن تحترم منطقة جنوب المحيط الاطلسي احتراما دقيقا بوصفها منطقة سلم

وتعاون وأن تبرهن على استعدادها لاتخاذ تدابير محددة لضمان تخفيض وجودها العسكري فيها وازالته في نهاية المطاف ، وعدم ادخال أسلحة نووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل ، وعدم امتداد منافسات ومنازعات الى المنطقة هي غريبة عليها . كما شاطر المشتركون الرأي بأن اعتماد تدابير في مجال نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة ينبغي ألا يفضي الى اعادة نشر أسلحة نووية الى مناطق جغرافية أخرى وينبغي ألا تعقبه اعادة نشر هذه الأسلحة الى تلك المناطق . وكما ذكر الوزير أبريو سودريه :

"ان هذه المبادرة معلم من معالم تاريخ العلاقات الدولية . وهي تجسد تصميم بلداننا على النهوض ، على نحو يتسم بالنضوج ، بدورها المتزايد أهمية على الساحة الدولية . ان هذه المبادرة ، الى جانب مساع أخرى ذات الدلالة في مختلف مناطق النصف الجنوبي من الكرة الأرضية ، تُظهر بوضوح تصميم البلدان النامية على تحمل نصيبها من المسؤولية عن صون السلم وتقليل حدة التوتر في مناطقها ، وعن حفز التعاون ذي الفائدة المتبادلة ".

اننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن نجاح اجتماع ريو سيعطي دفعة اضافية للجهود التي تبذلها دول جنوب المحيط الأطلسي في سبيل تنمية علاقاتها في كنف السلم والحرية ، بما يعود عليها بالفائدة المتبادلة وبالفائدة للمجتمع الدولي ككل .

قبل أن أختتم بياني ، أود أن أعلن رسميا أمام مؤتمر نزع السلاح أنه ، بتاريخ ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، اعتمدت الجمعية الدستورية الوطنية في البرازيل ، وأدرجت في المشروع النهائي للدستور البرازيلي الجديد ، بندا ينص على أنه "يسمح بجميع الأنشطة النووية في الأراضي الوطنية للأغراض السلمية دون سواها وبموافقة الكونغرس الوطني" . ان هذا القرار ذا السيادة الذي يتخذه ممثلو الشعب البرازيلي المنتخبون لوضع الدستور الجديد للبلد يرفع الى أعلى مستوى ممكن التعبير القانوني عن السياسة التي ما فتئت تنتهجها البرازيل ضد جميع أشكال انتشار الأسلحة النووية . انني على اقتناع بأن جميع البلدان الممثلة هنا ستدرك تماما مغزى لهذا القرار .

الرئيس : أشكر ممثل البرازيل على بيانه ، كما أشكره على العبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس . أعطي الكلمة الآن لرئيسة اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، سعادة الآنسة سولزبي ، سفيرة المملكة المتحدة ، التي ستعرض تقرير اللجنة المخصصة الوارد في الوثيقة CD/864 .

الآنسة سولزبي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أستهل بياني بالاعراب عن بالغ سروري لكوني من بين أول من يهنئكم بمناسبة توليكم الرئاسة .

واسمحوا لي ، اذ أتحدث الآن بوصفي مندوبة المملكة المتحدة ، أن أرحب بكم بمناسبة توليكم هذا المنصب الرفيع وأن أؤكد لكم تعاون وفدي تعاونا تاما في الأسابيع القادمة . واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالشكر للسيد لويس ، سفير اندونيسيا ، على رئاسته خلال شهر آب/أغسطس .

وكما ذكرتم ، فانني آخذ الكلمة اليوم لكي أعرض التقرير السنوي للجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، التي كان لي شرف رئاستها هذا العام . لقد تسنى للجنة المخصصة أن تعتمد تقريرها في الوثيقة CD/864 في نهاية الأسبوع الماضي . انني ممتنة للوفود المشاركة في أعمال اللجنة ، والتي يسّر لي نهجها التعاوني أن أعرض التقرير اليوم .

آمل أن يتمكن المندوبون الأكارم من الاتفاق على أن تقرير اللجنة المخصصة يقدم عرضا وجيزا لكنه واضح لأعمالنا . كان ذلك هو هدفنا ، على أي حال . ويشمل التقرير ، بالطبع ، تقريري فريقي الاتصال ، وهما : التقرير المتعلق بحظر الأسلحة الاشعاعية بالمعنى التقليدي ، والتقرير المتعلق بحظر الهجمات على المنشآت النووية . ويرفَق بهذين التقريرين سجلات المنسقين ، التي يتجلى فيها النظر في القضايا التي تم تناولها . وأعتقد شخصيا أن هذه السجلات تعطي صورة واضحة عن حالة أعمالنا ، مع عدم محاولة اخفاء اختلاف الرأي داخل المؤتمر . وتوصي اللجنة المخصصة بأن نستوحي من تقريري فريقي الاتصال المذكورين بوصفهما أساسا للعمل مستقبلا . وهما ليسا ملزمين للوفود ، التي تحتفظ بمرونة تامة فيما تتخذه من اجراءات مستقبلا . انني متيقنة من أن التقرير سيقدم مساعدة قيمة للجنة المخصصة لدى مواصلتها مهمتها في التوصل الى اتفاق بشأن جوهر أعمالها .

ويبين تقريرا فريقي الاتصال أن اللجنة المخصصة قد أحرزت بالفعل تقدما خلال هذا العام . ففي دورة الربيع ، ركز فريقا الاتصال اهتمامهما على التحقق والامتثال ، وعلى عناصر رئيسية أخرى كذلك ، وتمكنا من سد ثغرات كانت قائمة في تقارير سابقة . وفي دورة الصيف ، أجرى فريقا الاتصال استعراضا للنصوص ، وقدمت مقترحات جديدة ، مما ساعد على زيادة توضيح وتطوير المواقف المتخذة من قبل الوفود . غير أنه يتعين علي أن أقول أنه ما زالت هناك خلافات كبيرة بشأن الجوهر ، ولم تظهر أية دلائل تشير الى أن هذه الخلافات هي في طريقها الى الحل .

وكما يبين التقرير ، فقد نظرت اللجنة المخصصة هذا العام ، كما في العام الماضي ، في موضوعيها في فريقي اتصال منفصلين . ولم تحاول اللجنة مناقشة ما اذا كان سيتم الابقاء على هذا النهج في العام القادم ، وقد اختلفت الآراء ، في الماضي ،

بشأن مزايا هذا النهج . غير أن تجربتي الخاصة هذا العام تحملني على الاتفاق الكامل في الرأي مع سفير هنغاريا ، السيد مايستر ، الذي قال لدى عرضه تقرير العام الماضي أن الاجراء المتمثل في وجود فريقي اتصال منفصلين كان خطوة في الاتجاه الصحيح .

ومن الجلي لكل من شاركوا في أعمال اللجنة المخصصة أن فريقي الاتصال قد تحملا العبء الرئيسي . ويذكر التقرير أن المنسقين الاثنين ، وهما السيد وايارابي من اندونيسيا والسيد غيورفي من هنغاريا ، قد ساعدا الرئيس . ان هذا أسلوب مدروس في الاعراب عن ذلك ، بما يناسب تقريرا مطبوعا . وفي الواقع أنهما قد كرسا ، كلاهما ، قدرا كبيرا من الوقت والجهد والابداع لمهامهما ، التي لم تكن دوما محددة بوضوح . وقد وجدت غبطة كبيرة في العمل مع كليهما ، ويسرني أن أعرب عن شكري الصادق لهما على عملهما الممتاز . كما أتوجه بالشكر الى منسقي المجموعات ، وبالطبع ، الى الأمانة ، على تعاونهم ومساعدتهم . ويشرفني أن أقدم التقرير اليكم ، أيها السيد الرئيس ، والى المؤتمر .

الرئيس : أشكر رئيسة اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية على عرض تقرير هذه اللجنة . وأود أن أهنىء السفيرة الآنسة سولزبي على انجاز العمل بنجاح في الهيئة الفرعية التي ترأستها . وأرغب أن أنوه بأن هذه هي أول لجنة مخصصة تعتمد تقريرها في مرحلة يتصف فيها العامل الزمني بأهمية جوهرية لكي يتسنى اختتام الدورة السنوية في الموعد المقرر . وأعتزم عرض تقرير اللجنة المخصصة على المؤتمر من أجل اعتماده في نهاية جلستنا العامة القادمة .

أعطي الكلمة الآن لممثل الارجنتين ، السفير السيد كامبورا .

السيد كامبورا (الارجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : السيد السفير أردكاني ، مع بدء فترة رئاستكم ، وبصفتكم ممثل جمهورية إيران الإسلامية ، في هذه المرحلة الاخيرة من دورة عام ١٩٨٨ لمؤتمر نزع السلاح ، أود أن أعرب لكم عن تمنياتنا بكل نجاح في هذه المهمة الحساسة ، كما أعرب ، بالنيابة عن الوفد الارجنتيني ، عن استعدادنا للتعاون معكم . لقد أصغينا باهتمام كبير الى البيان الذي ألقاه وزير خارجية إيران ، سعادة الدكتور علي أكبر ولايتي ، وكذلك الى البيان الذي ألقته وزيرة الدولة للشؤون الخارجية في النرويج ، سعادة السفيرة هلغا هرنز ، وسندرس هذين البيانين كليهما بعناية بالغة .

مع قرب اختتام دورة عام ١٩٨٨ لمؤتمر نزع السلاح ، لدينا احساس بأن أوضاعا مؤاتية تسود الساحة الدولية حاليا وأن هذه الأوضاع لا تنعكس على النحو الصحيح في

أعمال مؤتمر نزع السلاح . ولا يسعنا أن نغفل أن ثمة أوضاعا آخذة في الظهور ، مفضية الى بدء فترة من الانفراج الدولي . وهي فترة تتصف بتباطؤ ملحوظ في خطى سباق التسلح ، هذا السباق الذي ، مع فتراته المختلفة من الفوران والانحسار ، قد ترك أثره القاتم في السنوات التي انقضت منذ الحرب العالمية الثانية . ان العلاقة الجديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، الى جانب الحلول التي يجري التوصل اليها تدريجيا في المنازعات الاقليمية من خلال التخلي عن المواجهة العسكرية لصالح حل سياسي ، هي سمات ذات دلالة في الشؤون الدولية يفترض فيها أن تحفز على اجراء مفاوضات لنزع السلاح في الاطار المتعدد الأطراف .

غير أن ذلك لم يحدث ، ويبدو أن مداولاتنا قد عادت الى نمط يتجاهل هذا الجو الدولي الجديد والايجابي . وما زلنا غير قادرين على ايجاد سبيل للتغلب على الكوابح السياسية وازالة المآزق الاجرائية التي تعرقل عمل المؤتمر . وعلى وجه الخصوص ، فاننا نعتقد أنه ما زال هناك انعدام للثقة على نحو بارز لا مبرر له فيما يتعلق بمهمة التفاوض البناء التي يمكن انجازها في هذا المؤتمر بشأن بعض البنود المدرجة في جدول أعماله . كما نعتقد بامكان ادراج بنود أخرى نرى أنه قد حان الوقت لمعالجتها في محادثات ثنائية في اطار مؤتمر نزع السلاح . ويأمل وفد الارجنتين أن تتيح الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة فرصة مؤاتية للنظر ، على نحو مناسب ، في الامكانيات التي توفرها الحالة الدولية الجديدة في عملية نزع السلاح .

اننا نود ، في المقام الأول ، أن نعرب عن اتفاقنا مع من قالوا بأن المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التحقق من التجارب النووية ستكون قد اجتازت ، بحلول ذلك الوقت ، عقبة هامة مع اتمام التجارب المشتركة . وعلينا أن نقول أننا نشاطر غيرنا الاهتمام الواسع الانتشار في جميع أنحاء العالم بشأن هذه المفاوضات ، التي تتقدم ببطء ، خطوة خطوة . ولا بد لنا من أن نشير الى أن رؤساء الدول أو الحكومات الذين تبنوا مبادرة الدول الست من أجل السلم ونزع السلاح قد دعوا الى ابرام اتفاق دولي يضع نهاية للتجارب النووية بصورة نهائية عندما ذكروا في اعلان استكهولم الذي أصدروه في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ أن "أي اتفاق يترك مجالا لمواصلة التجارب لن يكون مقبولا". وعليه ، فاننا نأمل أن التجارب المشتركة ستمكن الطرفين من التصديق بسرعة على معاهدة عتبة حظر التجارب (معاهدة الحد من التجارب الجوفية للأسلحة النووية) لعام ١٩٧٤ ومعاهدة التفجيرات النووية السلمية لعام ١٩٧٦ ، لكي يتم احراز تقدم حاسم نحو وقف تفجيرات الاسلحة النووية بشكل نهائي ويمكن التحقق منه . وحال اكمال هذه المرحلة ، نعتقد أن الدورة القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة قد تكون في موقف يمكنها من أن تعتمد ، بتوافق الآراء ، قرارا واحدا بشأن حظر تجارب الأسلحة النووية يُستند اليه في وضع ولاية

تفاوضية للجنة المخصصة في مؤتمر نزع السلاح . ويجب أن يكون للتقدم المحرز على الصعيد الثنائي وقعا على الصعيد المتعدد الأطراف ، لكي تتحرك أجهزة الأمم المتحدة قدما في التفاوض بشأن حظر عالمي لتجارب الأسلحة النووية ، بدءا باقامة نظام عالمي مناسب للتحقق يضمن بالتالي الامتثال للمعاهدة امتثالا فعليا . ونحن نرى في هذا الشأن أن أي تقدم ثنائي يُحرز في تحقيق الاتساق بين ترتيبات التحقق المختلفة التي سيتم اتخاذها من شأنه أن يسهم في الاعمال الهامة التي ما برح فريق الخبراء العلميين التابع لمؤتمر نزع السلاح يضطلع به منذ عدد من السنوات برئاسة الدكتور دالمن من السويد .

ونلاحظ مع الارتياح أن الانشطة التمهيدية للتجربة الكبيرة النطاق المتعلقة بتبادل البيانات الاهتزازية توشك أن تبدأ ، بتنسيق الدكتور باشم من كندا . ونود أن نقول في هذا الشأن أنه ، فيما يتعلق بسير العمل الفعلي للشبكة الاهتزازية المقرر اقامتها مستقبلا ، فاننا نشاطر وفودا عديدة الرأي الذي أبدته وكرر الاعراب عنه وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية في الجلسة العامة المعقودة في ١٨ آب/أغسطس ، والذي يؤيد اعتماد مفهوم "المحطة المفتوحة" فيما يتعلق بالدول المشتركة في الشبكة ، مما يضمن امكانية الحصول على المعلومات المتاحة بحرية وديناميكية وبلا قيود . والارجنتين ، في عمليات تبادلها للبيانات الاهتزازية على الصعيد الاقليمي ، تتبع هذا النهج بصورة غير رسمية مع المؤسسات المتعاونة في أمريكا الجنوبية . ونعتقد أن اعتماد نهج "المحطة المفتوحة" هو أكثر الخيارات منطقية ، نظرا للطابع التعاوني لهذه العملية المتعددة الأطراف .

كما نود أن نعرب عن تقديرنا لحكومتي كندا واليابان على اعلانهما عن عقد حلقات دراسية وحلقات تدريبية تقنية لتبادل الخبرات في مجال جمع وتحليل البيانات الاهتزازية ، من المقرر أن تلتئم في الربيع والخريف من عام ١٩٨٩ على التوالي . وهذا النوع من الاجتماعات التقنية ، الشبيهة بالاجتماعات التي نظمتها السويد في اطار مبادرة الدول الست من أجل السلم ونزع السلاح في أيار/مايو الماضي في لينكوبنغ ، يقدم برهانا واضحا على أننا نتمتع بالدعم العلمي اللازم لتحقيق تقدم صوب وقف تجارب الأسلحة النووية . يبقى هناك القرار السياسي للقيام بذلك .

اننا نتفهم نوايا البلدان التي اقترحت تعديل معاهدة حظر التجارب النووية الجزئية لعام ١٩٦٣ بغية التعويض عن عدم التحرك في مؤتمر نزع السلاح نحو الشروع في عملية تفاوضية ترمي الى انهاء تجارب الأسلحة النووية . واذا كان مؤتمر نزع السلاح غير قادر على التفاوض بشأن معاهدة لهذا الغرض ، فمن المنطقي أن تقترح بعض البلدان تعديل معاهدة عام ١٩٦٣ . ولكن في الوقت ذاته ، اذا كان هناك بلدان ترى أن عملية

التعديل ليست أنسب الطرق لمعالجة هذه المسألة ، فينبغي ألا تضع عقبات أمام العمل المتسم بالمسؤولية ، في محفل التفاوض المتعدد الأطراف ألا وهو مؤتمر نزع السلاح .

كما نعتقد أن اعتماد قرار بتوافق الآراء بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ليس أمرا بعيدا . ومن المحتمل بعض الشيء أن تعمل الجمعية العامة الى صياغة قرار من شأنه أن يحظى بتأييد الوفود بالاجماع . ومن شأن ذلك أيضا أن يعطي دفعة كبيرة لأعمال المؤتمر في العام القادم . ونحن نرى ، في هذا الشأن ، أن من حقنا أن نطالب ببذل جهود تستهدف ، على الأقل ، تيسير النظر والتقدم ، على أساس متعدد الأطراف ، بشأن المقترحات المعروضة على اللجنة المخصصة والمتمشية مع النظام القانوني المتعدد الأطراف القائم حاليا بشأن الفضاء الخارجي ، وكذلك مع أحكام معاهدة الحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ ، التي يبدو أن المفاوضات الثنائية بشأنها تسجل تقدما ملحوظا ، وفقا للمعلومات المتاحة . كما نعتقد أن الجمعية العامة ستكون في موقف يتيح لها اعتماد قرار بتوافق الآراء بشأن نزع السلاح التقليدي ، وربما يوفر ذلك أساسا سليما لكي يتصدى مؤتمر نزع السلاح لهذا الموضوع بغية التفاوض على اتفاقات محددة بشأنه .

واذا كانت المواضيع التي سبق ذكرها ، ولا سيما انهاء تجارب الاسلحة النووية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، تستفيد من تضافر الارادة السياسية ، فان مؤتمر نزع السلاح ، الذي يعمل حاليا بفعالية على صياغة اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية ، سوف ينهمك عندئذ في اجراء سلسلة من المفاوضات الموضوعية بشأن مواضيع هامة مدرجة في جدول أعمال نزع السلاح ، وسيجعل بذلك مضمون أعماله متمشيا مع الحالة الدولية ، التي تحسنت بشكل واضح تماما . وما لم يحدث ذلك ، فانني أخشى كثيرا أنه سيكون من الصعب علينا كمندوبين متسمين بالمسؤولية هنا أن ندفع الاتهام بعدم التوصل الى صيغ محددة لاتفاقات نزع السلاح تعكس هذا الجو الدولي المؤاتي ، الذي نشأ من خلال جهود كل من الدولتين العظميين ودول كثيرة قررت أن تسعى الى ايجاد حل سياسي لمنازعاتها الاقليمية . ومن ثم ، ينبغي أن يكون نزع السلاح نتيجة حتمية لهذا المناخ الدولي اذا كنا نبغي الاستفادة التامة منه .

أما فيما يتعلق بوقف سباق التسلح النووي ، فاننا نعتقد أن تنفيذ أحكام معاهدة القوات النووية المتوسطة ، فضلا عن الانباء المشجعة التي تتعلق بالمفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن اجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة في الأسلحة الاستراتيجية ، ستشكل أيضا اطارا لنهج جديد لمعالجة هذا الموضوع في الجمعية العامة ، وللانتقال بالتالي الى صياغة نصوص تقرب بين المواقف المختلفة من القرارات المثيرة للخلاف والمتعلقة بوقف سباق التسلح النووي ومنع نشوب حرب نووية .

وعلى وجه العموم ، فاننا نتصور اذن أن الدورة القادمة للجمعية العامة سوف تعكس ، في مداولات اللجنة الاولى ، وجود مناخ دولي يتسم بالانفراج . ومن شأن ذلك أن يمهد السبيل لبيانات تنم عن تلاق متزايد للآراء بشأن المواضيع المختلفة التي يتألف منها البرنامج المتصل بقضايا نزع السلاح . ان الروح المنبعثة من البيان الذي نحن بصدد القائه اليوم هي الروح ذاتها التي سيستلهمها وفد الارجنتين في معالجته لمسائل نزع السلاح في الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز المقرر عقده في قبرص في الاسبوع القادم ، وذلك بغية احراز تقدم في ميدان نزع السلاح المتعدد الاطراف ، مع دعم دور الامم المتحدة .

وقبل اختتام بياني ، أود أن يسجل رسميا ارتياح وفد الارجنتين للبيان الذي أدلى به السفير السيد برناردو بيريكاس ، وكيل الامين العام في وزارة خارجية البرازيل ، الذي عرض فيه الوثيقة الختامية للاجتماع الاول الذي عقدته البلدان الاطراف في المبادرة التي تستهدف تحويل منطقة جنوب المحيط الاطلسي الى منطقة سلم وتعاون . ونجرؤ على توصية الوفود المكونة لمؤتمر نزع السلاح بدراسة هذه الوثيقة الختامية دراسة دقيقة ، حيث أنها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لقضية السلم والتعاون الدولي في منطقة جنوب المحيط الاطلسي .

الرئيس : أشكر ممثل الارجنتين على بيانه وعلى العبارات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس . وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين الموجودة أمامي . هل يرغب أي عضو في التحدث الآن ؟ لا أرى أحدا راغبا في ذلك .

لقد عممت الامانة بناء على طلبي جدولا زمنيا بالاجتماعات المقرر أن يعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية خلال الاسبوع القادم . وهذا الجدول الزمني هو كالعادة ارشادي لا غير ويخضع للتغيير عند اللزوم . وتلاحظون أن ثمة اجتماعات استشارية مفتوحة غير رسمية بشأن البنود ١ و ٣ و ٧ مقرر عقدها يوم الاثنين ، ٥ أيلول/سبتمبر ، الساعة ١٠/٠٠ ، من أجل الشروع في النظر في مشاريع فقرات موضوعية مندرجة في اطار هذه البنود . ومن المقرر أيضا عقد اجتماع غير رسمي يوم الثلاثاء ، ٦ أيلول/سبتمبر ، يلي تماما الجلسة العامة ، من أجل الشروع في القراءة الاولى للأجزاء التقنية من التقرير السنوي الى الجمعية العامة للامم المتحدة . وكما أعلن سلفي في جلستنا العامة السابقة ، فان ورقات العمل ذات الصلة - وهي CD/WP.348 فيما يتعلق بالأجزاء التقنية من التقرير ، فضلا عن CD/WP.349 و CD/WP.350 و CD/WP.351 فيما يتعلق بمشاريع الفقرات الموضوعية - قد سبق أن عُممت باللغة الانكليزية واللغات الاخرى وأودعت في الصناديق المخصصة للوفود . ومن المتوقع أن تصبح هذه الورقات متاحة اليوم بجميع اللغات . وكما درجت عليه العادة في المؤتمر ،

فاننا لا نذكر سوى الجلسة الافتتاحية للمشاورات المفتوحة غير الرسمية بشأن مشاريع الفقرات الموضوعية . وسيتم البت ، عند الضرورة في عقد اجتماعات اضافية مع تقدم سير العمل في هذه المشاورات . كما تحيطني الامانة علما بأن مشاريع الفقرات الموضوعية بشأن البند ٣ من جدول الاعمال ، وكذلك بشأن تحسين عمل المؤتمر وزيادة فعاليته ، سيجري تعميمها في مطلع الاسبوع القادم . وأود أن أذكّر أيضا بأن يومي الخميس ٨ أيلول/سبتمبر والجمعة ٩ أيلول/سبتمبر هما يوما عطلة رسمية في مكتب الامم المتحدة بجنيف ، ومن ثم ، فلن تعقد اجتماعات في هذين اليومين . اذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يوافق على الجدول الزمني .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : طُلب الي أن أعلن أنه ستعقد مشاورات غير رسمية في اطار اللجنة المخصصة لمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي ، يوم الجمعة ، ٢ أيلول/سبتمبر ، الساعة ١٠/٠٠ في الغرفة رقم A.206 ، من أجل مناقشة مشروع تقرير اللجنة المذكورة . وقد طلب الي رئيس اللجنة المخصصة للضمانات الامنية السلبية أن أحيطكم علما بأنه سيتم عقد اجتماع للجنة المخصصة عقب رفع هذه الجلسة مباشرة وفي هذه القاعة ذاتها .

نظرا لعدم وجود أية أعمال أخرى اليوم ، أعتزم الآن رفع هذه الجلسة . وستعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ، ٦ أيلول/سبتمبر ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥

CD/PV.480
6 September 1988

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثمانين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد علي شمس اردكاني (جمهورية إيران الإسلامية)

GE.88- 64304 /١٥٢١ب

الرئيس (بالانكليزية) : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٨٠ لمؤتمر نزع السلاح .

وأود في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً باسم المؤتمر بممثل بورما الجديد ، السفير أونغ ثانت ، الذي يحضر اليوم هذه الجلسة العامة . وأؤكد له تعاون وفدي في أداء وظيفته الجديدة الهامة . وأود أيضاً أن أرحب في مؤتمر نزع السلاح بوفد من كنائس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية يحضر الجلسة العامة اليوم . وهم في زيارة لجنيف وقد أعربوا عن اهتمام خاص بشؤون نزع السلاح . وأود أن أشكر لهم اهتمامهم بمثل هذا الموضوع الحيوي .

وطبقاً لبرنامج عملنا ، يبدأ المؤتمر اليوم النظر في تقارير الهيئات الفرعية المخصصة واعتماد تقريره السنوي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . ولكن طبقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يجوز لأي عضو يرغب في إثارة أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر أن يفعل ذلك .

وكما هو متفق عليه في الجدول الزمني للاجتماعات التي ستعقد خلال هذا الأسبوع ، فسيعقد المؤتمر اليوم ، عقب هذه الجلسة العامة مباشرة ، اجتماعاً غير رسمي للبدء في نظر الأجزاء الموضوعية من مشروع تقريره الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، الذي يرد في الوثيقة CD/WP.348 ، والذي تم تعميمه بجميع اللغات في خانات الرسائل المخصصة للوفود .

وأمامي اليوم على قائمة المتحدثين ممثلو مصر وهنغاريا والولايات المتحدة الأمريكية . أعطي الكلمة الآن لممثل مصر المحترم ، السفير العربي .

السيد العربي (مصر) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، أود في البداية أن أعرب عن ارتياحي الشخصي لرؤيتكم في مقعد الرئاسة . فلقد تعاون وفدانا ، لسنوات كثيرة ، في ميدان نزع السلاح . وآمل أن يواصلا معا هذا الطريق في المستقبل . وقد ترأست جمهورية ايران الاسلامية بمقدرة بالغة أعمال مجموعة الـ ٢١ خلال شهر آب/أغسطس . وإني لواثق أن الدورة الحالية ستختتم اختتاما ناجحا بفضل حكمة توجيهكم ورئاستكم . وأود أيضا أن أزجي التهنئة الى السفير لويس من اندونيسيا ، والى وفد اندونيسيا ، للطريقة الممتازة التي وجها بها أعمالنا خلال شهر آب/أغسطس .

وفي خلال الأسابيع الماضية ، اضطلع عدد من الزملاء بمسؤوليات جديدة . وتركنا سلفان موقران ، هما السفير ميسزتر من هنغاريا ، والسفير تيجا من الهند الذي كان صديقاً حميماً للغاية لي لأكثر من عشرين سنة . ولقد غادرانا مخلّفيْن ذكريات

لا تقدر لما قدما من مشاركة واسهام بالغي الكفاءة . ونود أيضا أن نزجي التحية الى السفير منصور أحمد من باكستان ، ونحن نذكر بالتقدير الأعمال الجديرة بالاعجاب التي أداها كرئيس للجنة الجامعة خلال الدورة الاستثنائية الثالثة . وأود أيضا أن أتمنى التوفيق للسفير تين تون من بورما والسفير تيلالوف من بلغاريا في جهودهما المقبلة . ومن ناحية أخرى ، فأعتقد أن من حسن طالعنا أن نرحّب بيننا بالسفير دي ريفيرو من بيرو ، والسفير كوستوف من بلغاريا ، والسفير رووررو من كينيا ، والسفير فارغا من هنغاريا .

لقد اختُتمت الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح دون اعتماد وثيقة ختامية . وقُدمت لذلك عدة تقديرات وتفسيرات . ولا يتردد وفدي في الاعراب عن مشاعره الحقيقية بخيبة الأمل . ولكن وفدي يدرك أن الدورة نجحت في تركيز انتباه العالم على جهود نزع السلاح . لقد كانت المشاركة على مستوى رفيع للغاية . وجرى تبادل عام ومفيد للآراء ، وتم الاتفاق على بعض القضايا . ولكن توافق الآراء لم يتحقق . وقد كان يمكن لهذه الدورة الاستثنائية الثالثة أن تتيح ، كما عبرت عن ذلك ببلاغة السيدة تيورين ، رئيسة الوفد السويدي ، "فرصة فريدة للمجتمع العالمي لصياغة وتعزيز برنامج متعدد الأطراف لنزع السلاح خلال السنوات المقبلة" . ومع الأسف فإن هذه الفرصة الفريدة قد ضُيعت .

على أنه لا ينبغي تأويل العجز عن اعتماد وثيقة ختامية على أنه عقبة كأداء تعرقل جهودنا المقبلة . فإن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى ، التي اعتمدت في عام ١٩٧٨ ، تعتبر على نطاق عالمي نقطة تحول إن لم تكن علامة بارزة لجهود التفاوض على نزع السلاح . وفي رأينا أن الوثيقة الختامية بما نصت عليه من برنامج للعمل وما بوّبته من أولويات في الفقرات ٤٣ الى ٤٧ ، تكمل ميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا . وعلينا أن نتطلع الى الأمام وأن نسلط الضوء على الخطوات المحددة التي تم تحقيقها حتى الآن ، وأن نسعى الى تكملة البناء فوقها .

ويجب ابراز ايماننا بنهج تعدد الأطراف وبالآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح . فنحن نعتقد أن فشل نهج تعدد الأطراف يمكن أن يفضي الى انهيار نظام ما بعد الميثاق بأكمله وأن يقوّض بذلك على نحو خطير الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ومصر تدرك أهمية المفاوضات الثنائية بين الدولتين العظميين ، اللتين تحملان على عاتقهما مسؤولية خاصة في ميدان الحد من الأسلحة ، ونزع السلاح ، والتحقيق الكامل لأهداف الميثاق المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين . ومع ذلك ، فمن رأينا أن المفاوضات الثنائية ينبغي ألا تحل على أي نحو محل جهود المفاوضات المتعددة الأطراف في مؤتمر نزع السلاح أو أن تصبح بديلا لها .

وقد عمم وفدي ، في الوثيقة CD/850 المؤرخة في ١ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، نص تصريح صادر عن وزارة الخارجية المصرية بمناسبة الذكرى العشرين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . وينبغي التنويه بأن مصر كانت من أول البلدان التي وقعت على هذه المعاهدة في اليوم الأول لفتح باب التوقيع عليها في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ . ولم نصدق عليها الا في ٣٢ شباط/فبراير ١٩٨١ . وقد فعلنا ذلك على الرغم من أن بلدا في منطقتنا ، هو اسرائيل ، يرفض حتى هذه اللحظة الانضمام الى هذا الصك القانوني الهام ، ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة لدعوة اسرائيل مرة أخرى الى أن تفعل ذلك دون ابطاء . ولا ريب في أن مثل هذه الخطوة ستسهم في تخفيف حدة التوتر والقلق في الشرق الأوسط .

وتنبغي الاشارة أيضا الى أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تنص على تدبير اضافي يتمثل في استحداث نظام أكثر دقة لضمان انعدام الأسلحة النووية . وأنا أشير بصفة خاصة الى المادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، التي تنص على ما يلي :

" لا يخل أي شيء يرد في هذه المعاهدة بحق أية مجموعة من الدول في عقد معاهدات اقليمية لضمان الانعدام الكامل للأسلحة النووية في مناطق كل منها " .

وبفضل الجهود المشتركة لمصر وايران فقد ظلت الجمعية العامة تعتمد كل سنة منذ عام ١٩٧٤ مشروع قرار بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . واعتبارا من عام ١٩٨٠ ، كانت الجمعية العامة تعتمد هذا القرار باتفاق الآراء ، مما يعني لا موافقة بلدان المنطقة جميعها على ذلك فحسب بل وكذلك موافقة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية . وما نحتاج اليه في هذه المرحلة هو بحث الوسائل والأساليب الكفيلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة . وعلى ذلك ، فقد قدمت مصر ، في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، الى اللجنة الجامعة في الدورة الاستثنائية في نيويورك اقتراحا بتوجيه رجاء الى الأمين العام بأن " يجري دراسة بمساعدة ممثل خاص ، أو مجموعة من الخبراء ، لعناصر اتفاق نموذجي وتدابير عملية محددة يمكن أن تهيىء الظروف الملائمة لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط " . ونحن نأمل أن يتناول مؤتمر نزع السلاح عما قريب اقتراحنا هذا . وسيعيد وفدي تقديم هذا الاقتراح إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة .

ويشكل المبدأ المنصوص عليه في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ ، الى جانب الصكوك القانونية الأخرى ذات الصلة ، نظاما قانونيا يحكم الأنشطة الفضائية وينظمها . وللبشرية جمعاء مصلحة مشتركة وحق مشروع في تعزيز هذا النظام القانوني . وعلينا جميعا أن نحشد جهودنا في هذا الاتجاه . ولكن يلزم ، بسبب سرعة التطور

التكنولوجي ، تحديث هذا النظام القانوني وتحسينه وتعزيزه ، على ما فيه من عوامل كثيرة ايجابية . وقد أشرت في بياني في ٢١ نيسان/ابريل هذا العام الى أحد أوجه القصور التي ينبغي التصدي لها ، مشيرا الى ضرورة توسيع نطاق المادة الرابعة من معاهدة ١٩٧٦ للفضاء الخارجي بحيث تشمل حظر جميع أنواع الاسلحة بدلا من قصر الحظر على الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . ويهدف توسيع النطاق على هذا النحو الى المحافظة على الفضاء الخارجي للاغراض السلمية حصرا . وينبغي الالتزام بهذا المطلب على وجه السرعة في ضوء تزايد خطر سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وتظل مصر على اقتناع بالحاجة الى تدابير عاجلة لدعم النظام القانوني القائم وتعزيزه وتطويره وتوطيد فعاليته . ومن المنطلق نفسه فنحن نعتقد أنه ينبغي الامتثال بدقة للاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف القائمة .

وقد اضطلعت اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي بمهمة شاقة هذا العام . ففي خلال الدورة الصيفية للجنة المخصصة ، وجّه رئيسها ، السفير تايلهاردات من فنزويلا ، مداولاتها بمهارة بالغة . وقدم لنا وثيقة مفيدة تتضمن قائمة بالمقترحات الراهنة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، الى جانب أسماء مقدمي هذه المقترحات . وقد أحاط وفدي علما بالمناقشات المهمة والكلمات العديدة التي ركزت على هذه المقترحات . ومن الجلي أن اللجنة قد كرست مزيدا من الوقت والاهتمام لهذه المقترحات خلال أعمالها الصيفية . وفي رأينا أن هذه الحقيقة ينبغي أن تتجلى في تقريرنا .

وأنتقل الآن الى البند ٤ من جدول أعمالنا . ويرحب وفدي مرة أخرى بالمرحلة المتقدمة التي تم التوصل اليها في المفاوضات المتعلقة باعداد اتفاقية تحظر استحداث الاسلحة الكيميائية وانتاجها وتخزينها وتنص على تدميرها . وفي هذا الصدد ، لا يسع وفدي إلا أن يقر مع التقدير بالدور البارز الذي أداه رئيس اللجنة المخصصة ، السفير سويكا من بولندا .

وأود أيضا أن أرحب بالخطوة الايجابية التي اتخذتها الولايات المتحدة في ٢٨ تموز/يوليه باعلانها عن موقع كل مرفق من مرافقها لانتاج الاسلحة الكيميائية . وترى مصر في هذا اسهاما في تدابير بناء الثقة اللازمة لتعزيز جهودنا الهادفة الى ابرام الاتفاقية . ونرحب أيضا بالخطوة التي اتخذها في العام الماضي الاتحاد السوفياتي في مرفق شيخاني العسكري ، وندعو الدول الاخرى الى اتخاذ اجراءات مماثلة لتعزيز مناخ الثقة .

وتؤيد مصر كليا الجهود الراهنة الرامية الى عقد اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية . ومصر عضو في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن حظر استخدام الاسلحة

الكيميائية والبكتريولوجية . كما أن مصر كانت في طليعة الدول التي وقعت على اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة في عام ١٩٧٢ . ومن سوء الحظ ، فثمة ظروف معينة تسود في منطقتنا حالت دون التعجيل بالتصديق عليها . ونحن نأمل ألا تنشأ مثل هذه الاعتبارات فيما يتعلق باتفاقات نزع السلاح المقبلة .

وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن مصر ترى أن حظر الاسلحة الكيميائية قد أصبح أحد المعايير الاساسية للقانون الدولي في عالمنا المعاصر ، والتي ينبغي الالتزام بها على وجه الدقة . وعلى الرغم من أن مصر تسلم بأنه قد تم تحقيق درجة كبيرة من التقدم في أعمالنا ، فنحن ندرك أنه لا يزال علينا أن نقطع شوطا طويلا . وتتعلق كثير من الخلافات الباقية بالمفاهيم والمنهجية ، ولا تقتصر على مجرد تفاصيل للصياغة . ومصر ، شأن كثير من الدول ، ترى أن الشرط الذي لا غنى عنه conditio sine qua non لكي تنضم أية دولة الى اتفاقية تؤثر على كثير من الجوانب الهامة للأمن الوطني ولكي تضطلع بنطاق واسع من الالتزامات هو أن تكون مثل هذه الاتفاقية منطبقة وجوبا على جميع الدول . وينبغي أن تصبح بعض البلدان الرئيسية ، بما في ذلك جميع البلدان الموجودة في المناطق المسماة مناطق "ساخنة" ، أطرافا فيها في وقت واحد . إذ أن عدم انضمام بعض الدول يمكن أن يصبح هو الصخرة التي تتحطم عليها الاتفاقية .

ونحن نعتقد أنه ينبغي في هذه المرحلة النظر في عاملين أساسيين التماسا لهدف بلوغ الشمول العالمي : اجراء المشاورات المسبقة ، والضمانات والعقوبات . ولتحقيق المشاورات المسبقة ، على أوسع نطاق ممكن ، فان مصر لا تشارك في الرأي القائل بأن على مؤتمر نزع السلاح أن يقدم الاتفاقية الى الجمعية العامة مباشرة لاعتمادها . وتؤثر مصر توجيه دعوة الى جميع الدول ، الاعضاء وغير الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح على السواء ، لحضور مؤتمر مكرس للنظر في الاتفاقية . ونحن نعتقد أيضا أنه ينبغي الشروع في بعض الاعمال التحضيرية في أسرع وقت ممكن لتبادل الآراء حول جميع الابعاد والآثار الممكنة للاتفاقية . وفي هذا السياق ، أود أن أشير الى الاقتراح الذي قدمه وزير خارجية يوغوسلافيا الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بشأن عقد مؤتمر استثنائي للأمم المتحدة للنظر في اتفاقية الاسلحة الكيميائية واقرارها . وترى مصر أن هذا الاقتراح وجيه للغاية . ونحن نؤيد عقد مؤتمر دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، يكون مفتوحا أمام جميع الموقعين المحتملين على الاتفاقية . وفي رأينا أن هذا الاجراء يضمن المشاركة المباشرة ويسهم بالتالي بدرجة كبيرة في عقد وثيقة شاملة مقبولة للجميع .

والعامل الثاني الذي يتصل بمفهوم الشمول العالمي هو مسألة الضمانات والعقوبات . وبكل صراحة ، فإننا نخشى ألا تصبح الاتفاقية عالمية ولا موثوقا بها ،

بدون توافر الضمانات وبدون العقوبات . ونحن نود أن نرى أحكاما تتضمن عقوبات محددة اذا ما انتهكت أية دولة (سواء كانت طرفا أم لم تكن) أحكام الاتفاقية . ونود أيضا أن تتوافر ضمانات تكفل توقيع العقوبات بصورة ناجعة ودون تمييز .

ويقترح وفدي أن ينظر المؤتمر في ادراج مادة جديدة تتصدى لهذه المسألة . ويمكن تناول سياق هذه المادة ومفهومها أثناء الاجتماعات التي تتخلل الدورتين قبل دورتنا المقبلة لمؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٩ . وان لفتة المرونة التي وردت في خطاب السفير نازاركين من الاتحاد السوفياتي في الحادي عشر من الشهر الماضي لهي موضع ترحيب كبير . ونحن نرحب بصفة خاصة بضرورة تقديم المساعدة الى الدول الأطراف في الاتفاقية في مجال الحماية من الأسلحة الكيميائية والمنصوص عليها في المادة العاشرة . وتؤيد مصر أيضا وضع أحكام بشأن اتخاذ تدابير جماعية لتمكين الدول الأطراف من مقاومة استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها . ومما يبعث على الاطمئنان ملاحظة استعداد الوفد السوفياتي للموافقة على ادراج أحكام في الاتفاقية تتعلق بالتعاون فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية في مجال الدفاع ضد الأسلحة الكيميائية على أساس اتفاقات طوعية ثنائية ومتعددة الأطراف .

وأحد المجالات الأخرى التي ينبغي أن تسترعي اهتماما خاصا هو التحقق . ونحن نشارك في الآراء التي أعرب عنها كثير من الوفود والتي تفيد أننا بحاجة الى اتفاقية موثوق بها وقابلة للتحقق منها وخالية من أية ثغرات . ولذا فمن المحتم أن تتضمن الاتفاقية أحكاما ناجعة للتحقق . ومع ذلك فينبغي عدم اساءة استخدام هذا المطلب . ولا ينبغي قط تحريفه أو توسيع نطاقه لتهديد الأمن الوطني للدول الأطراف . ونحن نميل الى اعتبار عدم اساءة استخدام هذه الوسيلة مماثلا في الأهمية لمفهوم التحقق ذاته . ولذلك فنحن نؤيد ادراج أحكام مفصلة بشأن تدابير التحقق ، لا سيما التفتيش بالتحدي .

ونحن نعتقد ان الانضمام الى الاتفاقية سيتوقف الى حد كبير على المدى الذي تذهب اليه الأحكام المتعلقة بالتعاون الدولي لتطوير الاستخدامات السلمية للصناعات الكيميائية ، دون أن تعوق مع ذلك الأنشطة الكيميائية السلمية .

وأنتقل الآن الى مسألة عقد الاجتماعات التي تتخلل الدورات . ونظرا لاننا لا نستطيع أن نبدأ قبل أن تنتهي اللجنة الأولى من أعمالها في نيويورك ، ولأن هناك فترة لا تقل عن ثلاثة أسابيع تمتد عادة في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير وتقتطع للعطلات ، فمن الجلي أنه ليس أمامنا سوى قرابة ستة أسابيع عمل . وبغية تحقيق أقصى فائدة من الوقت المتاح لنا ، فإن وفدي يقترح أن نركز على بعض مسائل أو مواضيع محددة من قبيل الضمانات والعقوبات والتفتيش بالتحدي ، أي المادتين العاشرة والحادية عشرة .

ويلاحظ وفدي مع الارتياح التقدم الذي تم احرازه في الاعمال المتعلقة بالمادة السادسة . ولكننا ندرك أنه ما زال يتعين تكريس مزيد من الوقت للمواد الكيميائية الفائقة السمية والمهلكة المبوبة في الجدول [١] والتي تُنتج على نطاق المختبرات ، واتصال ذلك بالبحوث الطبية والدفاعية . ونحن نعتقد لأسباب عملية ، أنه ينبغي القيام باجراء لتحديث الجدول المرفق بهذه المادة كلما كان ذلك ضروريا . ومن رأي مصر أن الجدولين [١] و [٣] ينبغي أن يكونا قيد التعديل كلما تم انتاج عوامل كيميائية جديدة .

وقد شارك وفدي في اجتماع خبراء الصناعة الذي عقد في ٢٢ تموز/يوليه ، ومن رأيه أن لمثل هذه الاجتماعات أهمية كبيرة وأن لها آثارا ايجابية على عملية وضع مشروع اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية . وأغتنم هذه الفرصة لأوجه الشكر للوفد السويدي للطريقة البالغة المهارة التي أدار بها الاجتماع لتحقيق هذه النتيجة الكبيرة في وقت قصير جدا . ونحن نأمل أن يكون هذا الاجتماع هو الاول في سلسلة من مثل هذه الاجتماعات الهامة .

وقبل أن أختتم كلمتي أود أن أشير الى مسألة ذات أهمية خطيرة للقارة الافريقية ، أي دفن النفايات النووية والصناعية في قارتنا . وقد ناقش مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، الذي اجتمع في دورته العادية الثامنة والاربعين في أديس أبابا من ١٩ الى ٢٣ أيار مايو من هذا العام ، تلك المسألة ووافق على قرار بصدد هذا الموضوع . وأعلنت الفقرة ١ من هذا القرار أن دفن النفايات النووية والصناعية في افريقيا على هذا النحو جريمة ضد افريقيا وشعبها .

وقد أعلن سفير نيجيريا المحترم ، السفير آزيكيوي ، في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٨ :

"ان دفن النفايات الاشعاعية لأغراض عدائية مسألة تثير قلقا خطيرا لنيجيريا ، وتشارك كثير من البلدان الأخرى كما نعتقد في هذا القلق . ولهذا فنحن نرى أنه من الجوهري التصدي لهذه المسألة بطريقة واضحة لا لبس فيها في اتفاقية الأسلحة الاشعاعية التي يبحثها فريق الاتصال ألف ."

وتؤيد مصر المطلب النيجيري وتأمل أن توضع قريبا الطرائق الكفيلة بتنفيذه .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر السفير العربي لبيانه وللكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئيس ، وأشكره أيضاً لتفضله باستعراض التعاون بين بلدينا في أعمال المؤتمر التحضرية . وأعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا المحترم ، السفير فارغا .

السيد فارغا (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : السيد الرئيس ، يطيب لي أولاً أن أهنئكم بمناسبة رئاستكم خلال شهر أيلول / سبتمبر وأتمنى لكم النجاح في إنجاز أعمال المؤتمر في دورته لعام ١٩٨٨ . وسيظل وفدي مستعداً للتعاون الكلي معكم في الاضطلاع بمسؤوليات مهامكم .

وأود أن أعرب عن امتناني لسلفكم المحترم ، السفير ويسبر لويس من أندونيسيا ، الذي رأس أعمالنا في شهر آب/أغسطس بكثير من المهارة الدبلوماسية والإخلاص . وسيظل آب/أغسطس عام ١٩٨٨ شهراً لا يغيب عن الذاكرة بالنسبة لي بصفة شخصية لأنه كان الشهر الذي رحّب بي خلاله لأول مرة رئيس المؤتمر وكثير من زملائي المحترمين حول هذه المائدة . وأود أن أعرب عن امتناني للاستقبال الطيب والودي الذي حظيت به . وأود إذ أردّ لهم بالمثل أمنياتهم الطيبة وعباراتهم الودية ، أن أؤكد لهم أن وفدي وأنا بصفة شخصية سنبذل قصارانا في التعاون المقبل معهم على غرار ما فعله من سبقوني على هذا المقعد من قبل . ويطيب لي ، من جانبي ، أن أرحب ترحيبا حاراً بوجود ممثل بورما المحترم معنا وأن أتمنى له كل نجاح في عمله .

ومع كوني حديث الوفود الى مؤتمر نزع السلاح ، المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد على النطاق العالمي ، حيث تناقَش قضايا الامن الدولي وتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، فإن ذلك كله مألوف لي نوعا ما . لقد اكتسبت خبرتي في مجال الدبلوماسية المتعددة الأطراف بالاشتراك في أعمال مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا بصفتي ممثلاً لبلدي ، وآمل أن يكون اشتراكي في مؤتمر مدريد للمتابعة وفي مؤتمر ستوكهولم بشأن تدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح ، والخبرة المتواضعة التي اكتسبتها هناك ، عوناً كبيراً لي يزوّدني بقدر كاف من نفاذ البصيرة الى العمل السياسي وعملية التفاوض المعقدين اللذين تضطلع بهما هذه الهيئة الفريدة المعنية بالقضايا الحيوية لنزع السلاح المتعدد الأطراف .

ومع اقتراب دورة عام ١٩٨٨ لمؤتمر نزع السلاح من نهايتها ، فقد يشعر المرء بميل إلى أن يقدم لمحة عامة عن أعمال هذه السنة . فدعوني أنحو عن ذلك وأغامر بأن أكون انتقائياً الى حد ما، وسأعلّق على قضايا معينة فحسب استرعت انتباهي أثناء فترة وجودي القصيرة في هذه الهيئة .

لقد ظل لوفدي اهتمام شديد بصفة تقليدية بأعمال اللجنة المخصصة للاسلحة الإشعاعية ، ولذلك فمما يبعث على الرضا أن أعلم أنها أولى اللجان التي أنجزت أعمالها وقدمت تقريرها الى المؤتمر . وأود أن أهنئ السفيرة تيسا سولسبي من المملكة المتحدة للطريقة الفعالة التي وجهت بها أعمال اللجنة . وأشاركها في تقييمها لنتائج الأعمال المتعلقة بقضايا حظر الاسلحة الإشعاعية ، وفي أهمية التقدم المتواضع الذي تحقق خلال دورة عام ١٩٨٨ ، وإن يكن تقدماً كبيراً بمعايير الامم المتحدة ، وفي تقييمها لتناول هاتين المسألتين مستقبلاً .

ولا ينفرد وفدي بإعطاء أولوية عالية للمفاوضات المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية . وأود أن أعرب عن تقدير وفدي للسفير سويكا من بولندا ، رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية ، لجهوده وتوجيهه التجديدي لأعمال اللجنة . ويتابع وفدي بعظيم الاهتمام الأعمال التحضيرية لتجربة التفتيش الاختباري في الفريق غير الرسمي الذي يرأسه السفير إيكيوس من السويد . ومن المأمول فيه أن يسهم الإنجاز الناجح لتجارب التفتيش الاختباري من جانب الدول المعنية في توفير قدر كبير من الخبرة العملية في التحقق من عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية . وسييسر هذا بدوره التوضيح النهائي للقضايا المعلّقة في هذا الميدان .

ويشهد اهتمامنا بالأعمال التحضيرية لتجربة التفتيش الاختباري أيضا على أن حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تواصل إيلاء أقصى الاهتمام لعقد اتفاقية للحظر الكامل والشامل لاستحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية في أقرب فرصة ممكنة وفي جميع الدول دون استثناء ، كما أشار الى ذلك تواً إشارة حكيمة سفير مصر المحترم ، السيد العربي ، في بيانه . ونظراً لاحتمال عقد الاتفاقية في موعد مبكّر ، فقد أجرت السلطات عندنا استعراضاً شاملاً لحالة الصناعة الكيميائية الهنغارية إزاء الاتفاقية . ونتيجة لهذا الاستعراض ، وبغية تعزيز الانفتاح للتبادل المتعدد الأطراف للبيانات ذات الصلة ، قدم وزير خارجيتنا في بيانه المؤرخ في ٤ شباط/ فبراير ١٩٨٨ معلومات الى المؤتمر بشأن إنتاج واستخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية في صناعتنا الكيميائية . وقد فصّل بيان سلفي في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٨٨ على نحو أوسع البيانات التي سبق تقديمها .

وإذ أواصل ما أجريه من دراسة انتقائية فلا يسعني إلا أن أعرب عن خيبة الأمل لأن مؤتمر نزع السلاح قد ظل هذا العام أيضا بعيداً عن النجاح في إحراز أي تقدم في مهمته ذات الأولوية القصوى : أي حظر التجارب النووية . ونحن نواصل التمسك باقتناعنا بأن حظر تجارب الأسلحة النووية سيكون خطوة فعالة على طريق حظر سباق التسلح النووي . فمواصلة التجارب تتنافى مع الجهود التي تبذلها الغالبية العظمى من الدول لوقف تحسين الأنواع الراهنة من الأسلحة النووية واستحداث أنواع جديدة منها . ومن هنا يأتي إلحاحنا على ضرورة حظر جميع تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات والى الأبد .

ونحن ندرك الصعوبات التي تواجه بدء الأعمال الموضوعية بشأن حظر التجارب النووية في إطار تنظيمي مناسب . ومع ذلك فنحن نعتقد أن الاختلافات في الآراء لا ينبغي لها حتماً أن تعوق بدء الأعمال الموضوعية . وقد قُدمت عدة مقترحات لحل المسألة في داخل مؤتمر نزع السلاح أو خارجه . وواحد منها هو الاقتراح الرسمي الذي قدمته حكومات أندونيسيا وبيرو وسري لانكا وفنزويلا والمكسيك ويوغوسلافيا لتعديل معاهدة حظر

التجارب النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء في مؤتمر يضم الدول الأطراف . ونحن نرحب بهذا الاقتراح كجهد لحل مشكلة الحظر الشامل لتجارب الأسلحة النووية خارج نطاق مؤتمر نزع السلاح .

ونحن نرحب أيضا بكل الجهود الرامية الى حل تلك الورطة المزمنة في مؤتمر نزع السلاح . ومن هنا فإن وفدي متفائل بمبادرة تشيكوسلوفاكيا ، التي قدمها زميلنا المحترم السفير فيفودا في ورقة العمل CD/863 والتي تقترح "كخطوة أولى نحو تحقيق معاهدة لحظر التجارب النووية ، بدء الأعمال الموضوعية بشأن المسائل المحددة والمترابطة المتعلقة بحظر التجارب ، بما في ذلك الهيكل والنطاق فضلا عن التحقق والامتثال" . ومن رأي وفدي أن هذا الاقتراح ، الذي ظل مدرجاً لفترة طويلة من الزمن بصفة غير رسمية - إنما يقترح بصورة واقعية ما يمكننا تحقيقه في هذه المرحلة وفي هذا المحفل .

وفي الختام ، أود أن أقول إن برنامج نزع السلاح ظل يلتمس لفترة طويلة وضع برنامج شامل لنزع السلاح ، وقد تم تناول هذه المسألة مرة أخرى هذا العام تحت القيادة التي لا تكل للسفير غارسيا روبليس . وكملحوظة شخصية أود أن أقول إنني تأثرت أبلغ التأثّر بحسن النية والروح البنّاءة اللتين قدم بهما وفد الهند منذ أيام خطة العمل التي تبشّر بعالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف .

ومن مؤشرات الانتهاء القريب لدورة عام ١٩٨٨ لمؤتمر نزع السلاح أن اللجان المخصصة تقدم تقاريرها الى الجلسة العامة الواحدة بعد الأخرى . وآمل أن نتلقى قريباً تقرير اللجنة المخصصة لضمانات الأمن السلبية والتي يرأسها زميلنا المحترم السفير كوستوف من بلغاريا . وآمل أن تتمكّن اللجنتان المخصصتان للأسلحة الكيميائية وللفضاء الخارجي عما قريب من تقديم تقريريهما ، مما يتيح لمؤتمر نزع السلاح أن ينهي دورته لعام ١٩٨٨ .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل هنغاريا المحترم لبيانه وللكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير فريدرسدورف .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) : (الكلمة بالانكليزية) السيد الرئيس ، لقد اضطلعتم بالرئاسة في شهر تبلغ فيه أعمال مؤتمرنا ذروتها بإعداد التقرير السنوي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتلزم فيه قيادة قديرة للوصول بدورتنا الى ختام ناجح . وسيعمل وفدنا على نحو بنّاء وتعاوني للوصول بأعمالنا الى هذه النتيجة . وينضم وفدي الى الترحيب بممثل بورما الجديد ، السفير أونغ شانت . ونتطلع الى العمل معه ومع وفده . ونرحب أيضا بوفد قادة الكنائس من الاتحاد السوفياتي في جلستنا العامة اليوم .

لقد وجه مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح بالولايات المتحدة الامريكية ، وليام ف . بيرنز ، كلمة أمام هذه الهيئة في ٣٠ آب/أغسطس . وأشار الجنرال بيرنز في بيانه الى الاستعراض الثالث لمعاهدة عام ١٩٧٢ بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للحدّ من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ولكنه لاحظ في ذلك الوقت أنه لم يكن في وضع يتيح له الدخول في أية تفاصيل بشأن الموضوع . وفي ٣١ آب/أغسطس ، تم انجاز هذا الاستعراض ، وأصدرت الولايات المتحدة بياناً بشأن نتيجته . وفي ضوء الاهتمام الذي نشأ بصدد هذا الموضوع في الوقت الذي أدلى فيه الجنرال بيرنز بملاحظاته ، ونظرا لما للقضايا الثنائية لتحديد الأسلحة النووية من أهمية عامة لهذا المؤتمر ، فأعتقد أنه سيكون من المفيد اقتباس محتويات هذا البيان بكامله اليوم . والبيان كما يلي وأنا أقتبسه حرفيا :

"أجرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الاستعراض الثالث لمعاهدة الحدّ من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية على نحو ما تقتضي مهلات السنوات الخمس المنصوص عليها في أحكام المعاهدة . وأجري الاستعراض من ٢٤ آب/أغسطس ١٩٨٨ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٨ . ورأس وفد الولايات المتحدة وليام ف . بيرنز مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

"وفي خلال هذا الاستعراض ، شدّدت الولايات المتحدة على أهمية الانتهاكات السوفياتية لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، والتي تمثل تهديدا لسريان المعاهدة . وطوال المؤتمر الاستعراضي ، لم يشر الاتحاد السوفياتي على أي نحو إلى استعداده لتصحيح الانتهاكات دون ربط موافقته على ذلك بمطالب غير مقبولة .

"وعلى وجه التحديد ، فقد ناقشت الولايات المتحدة مع السوفيات قلقها العميق من أن وزع الاتحاد السوفياتي لرادار بعيد المدى ذي صفائف متوافقة الأطوار قرب كراسنويارسك يشكل انتهاكا مهما لعنصر أساسي من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وبناء مثل هذه الرادارات يستغرق أعواما ويشكل مدخلا لتهيئة دفاع شامل للبلد - وهو ما تحظره المعاهدة . وعليه فان القيود التي تفرضها المعاهدة على موضع هذه الرادارات وتوجيهها ووظائفها ، أحكام أساسية من المعاهدة . ومن هنا فان انتهاك كراسنويارسك خطير للغاية ، لا سيما اذا ما عرف ان الرادار يشكل واحدا من شبكة من هذه الرادارات تتأصل فيها امكانية تقييم الهجوم لتعزيز الدفاع ضد القذائف التسيارية .

"ولكي يصحح الاتحاد السوفياتي هذا الانتهاك ، فيجب تفكيك رادار كراسنويارسك . وقد ظلت الولايات المتحدة تحثّ الاتحاد السوفياتي لأكثر من خمس سنوات ، سواء في اللجنة الاستشارية الدائمة التي أنشأتها المعاهدة ، أو في قنوات دبلوماسية أخرى ، لتصحيح هذا الانتهاك الواضح عن طريق تفكيك الرادار . وفي خلال الاستعراض ، أوجزت الولايات المتحدة الاجراءات السوفياتية المحددة اللازمة لتصحيح هذا الانتهاك بطريقة يمكن التحقق منها . وأوضحت

الولايات المتحدة أيضا أن استمرار وجود رادار كراسنويارسك يجعل من المستحيل عقد اتفاقات مقبلة بشأن الاسلحة في مجالات محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية (ستارت) أو الدفاع والفضاء . وقد تقيّدت الولايات المتحدة بتباطؤ في الانشاء ، ولكن هذا التباطؤ ، أو حتى التجميد الكامل للانشاء ، لا يكفي لتصحيح انتهاك المعاهدة ولا للرد على قلق الولايات المتحدة بشأن الاثر المهم لهذا الانتهاك .

"ولا يسع الولايات المتحدة أن تواصل الى ما لا نهاية احتمال هذا الانتهاك الواضح والخطير للمعاهدة . ويجب تصحيح هذا الانتهاك . والى أن يتم تفكيك رادار كراسنويارسك ، فستظل تثير مسألة الانتهاك المادي والردود المتناسبة . ولا ينبغي تفسير شيء مما حدث أثناء المؤتمر الاستعراضي أو لدى انتهائه على أنه ينتقص على أي نحو مما للولايات المتحدة من حقوق بموجب القانون الدولي فيما يتعلق بالانتهاك السوفياتي للمعاهدة . وبما أن الاتحاد السوفياتي لم يكن مستعدا لارضاء اهتمامات الولايات المتحدة بصدد الانتهاك المتمثل في رادار كراسنويارسك خلال المؤتمر الاستعراضي ، فسيتعين على الولايات المتحدة أن تنظر في إعلان أن هذا الانتهاك المستمر هو خرق مادي للمعاهدة . وفي هذا الصدد ، تحتفظ الولايات المتحدة بجميع حقوقها ، المتمشية مع القانون الدولي ، في القيام بردود ملائمة ومتناسبة مستقبلا .

"وفي خلال استعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ناقشت الولايات المتحدة أيضا انتهاك معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية المتمثل في وزع الرادارات بصورة غير قانونية في غومل . وتحتفظ الولايات المتحدة أيضا بحقوقها في الرد على هذا الانتهاك بطريقة ملائمة ومتناسبة . وناقشت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي أيضا عددا من الاهتمامات المتعلقة بالامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، والتي يوحي مجملها بأن الاتحاد السوفياتي ربما كان يعدُّ لدفاع إقليمي محظور مؤلف من القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وهذه مسألة تثير اهتماما خاصا . وكما لاحظ رئيس الولايات المتحدة ، فإن مثل هذا التطور ستكون له آثار عميقة على التوازن الحيوي بين الشرق والغرب . ويمكن لاحتياز أي قدرة إقليمية سوفياتية للقذائف المضادة للقذائف التسيارية ، انتهاكا للمعاهدة المعنية ، أن تضعف الرادع الخاص بنا وأن تترك شكوكا بصدد قدرته" .

"ويظل لدى الولايات المتحدة قلق عميق ومستمر من آثار ذلك النمط من عدم الامتثال السوفياتي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وكما لاحظ الرئيس ريغان في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ :

> لا يمكن اعتبار أية انتهاكات لمعاهدة ما مسألة تافهة ، ولا يمكن أن تقوم الثقة في اتفاقات اذا ما كان بوسع بلد ما أن ينتقي ويختار الاحكام التي يمتثل لها من أي اتفاق ... وتصحيح السوفيات لانتهاكاتهم سيكون محكا حقيقيا لاستعدادهم للدخول في علاقة أكثر ايجابية وتوسيع نطاق التعاون بين بلدينا في المسائل المتعلقة بالامن .

"ولن تقبل الولايات المتحدة الانتهاكات السوفياتية أو أي معيار مزدوج للامتثال للمعاهدة ، وهي تحتفظ بحقها في الرد الملائم والمتناسب مستقبلا" .

وبهذا ينتهي بيان الولايات المتحدة .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية لبيانه . وبهذا تنتهي قائمتي للمتحدثين اليوم . هل يرغب أي عضو آخر في تناول الكلمة في هذه المرحلة ؟ أعطي الكلمة للممثل المحترم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)(الكلمة بالروسية) : أود أولا أن أرحب بكم ، ياسيدي ، كرئيس لمؤتمر نزع السلاح خلال شهر أيلول/سبتمبر ، وأن أتمنى لكم كل توفيق في هذا المنصب الهام . وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفكم ، سفير اندونيسيا المحترم ، السيد لويس ، لاضطلاعه بواجباته الرئاسية بكفاءة ونجاح خلال الشهر الماضي . وأود أيضا أن أرحب بزميل جديد في مؤتمر نزع السلاح : الممثل المحترم لدولة هنغاريا الاشتراكية ، السفير اسطفان فارغا ، الذي استمعنا الى بيانه اليوم بعظيم الاهتمام . وأود أيضا أن أرحب بممثل بورما الجديد ، السفير أونغ ثانت .

ولقد طلبت الكلمة لكي أقرأ بدوري بيانا أصدره وفد الاتحاد السوفياتي عن نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وفيما يلي نص البيان :

"طبقا لأحكام المعاهدة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للحد من شبكات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، أجريت مفاوضات بين ممثلي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في جنيف من ٢٤ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٨ لاستعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بعد مرور خمس سنوات أخرى من نفاذها .

"وقد انطلق الجانب السوفياتي من موقف مفاده أن الاستعراض ينبغي أن يفضي الى تعزيز المعاهدة لما لذلك من أهمية أساسية في إحراز مزيد من التقدم في ميدان نزع السلاح وتعزيز الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي . ويمثل الحفاظ على هذه المعاهدة وتعزيزها اهتماما مشتركا لطرفيها ، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة .

"وقد أجرى الوفد السوفياتي جميع المناقشات بروح تتجنب المواجهة ، بهدف التماس حلول مقبولة تبادليا سواء فيما يتعلق بإعادة التأكيد السياسي من الطرفين بالتزامهما بأهداف المعاهدة ومقاصدها ، أو فيما يتعلق بالتماس حلول فنية سليمة يمكن أن تفضي الى القضاء على القلق المتبادل والمواقف غير الواضحة التي ظهرت خلال تبادل الآراء الذي جرى بين الجانبين .

"وقد حاول الوفد السوفياتي أن يكفل ظهور إعادة تأكيد الالتزام بالمعاهدة والخطوط المتفق عليها لطرق تخفيف شواغل الطرفين في بيان مشترك أو بلاغ مشترك ينشر كنتيجة لاستعراض المعاهدة . ومع الأسف فقد استحال ذلك بسبب عدم استعداد الجانب الامريكي لمراعاة شواغل الجانب السوفياتي بطريقة عملية ورغبته في اختزال استعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بأكمله الى قبول من الجانب السوفياتي بالمطلب الامريكي بتفكيك محطة رادار كراسنويارسك التي لا وجود لها حتى الآن .

"وفي ختام المناقشات نشر الجانب الامريكي بيانا من جانب واحد يقدم تقييما غير موضوعي للموقف الذي نشأ .

"ويحدد هذا البيان من الوفد السوفياتي الحقائق ، مما يقدم صورة حقيقية للموقف بشأن الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وطبيعة المناقشات التي جرت .

"ففيما يتعلق بمحطة الرادار قيد التشييد في كراسنويارسك ، أكد الجانب السوفياتي من جديد أن المحطة ترمي الى استكشاف الفضاء ولا تخضع للقيود التي تفرضها معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وعلى الرغم من هذا ، ظلت الولايات المتحدة تنسب اليها وظائف تتعلق بالانذار المبكر من الهجوم بالقذائف . ولا تستند هذه التأكيدات الامريكية الى حقائق بل الى افتراضات مسبقة وتقييمات ذاتية .

"وبغية إبداء حسن النية وفي محاولة للقضاء على ما تشعر به الولايات المتحدة من قلق ، فقد أعربنا عن استعدادنا لتفكيك المعدات الموجودة في هذه المحطة ليمكن إخضاعها للتفتيشات وحتى لا تتسبب في أية شكوك للولايات المتحدة اذا ما تم الوصول الى اتفاق بشأن الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية بالشكل الذي تم به التوقيع عليها في عام ١٩٧٢ .

"وأعرب الجانب الامريكي أيضا عن قلقه بسبب نقل أجزاء منفردة من محطة رادار تعرف في الولايات المتحدة باسم 'Pawnshop' و 'Flat Twin' من موقع تجارب ساري ـ شاغان الى منطقة غورمل ، وذلك في حركة ترى أنها غير مبررة وأنها بداية لوزع محطات رادار للقذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"وعلى أساس من الوقائع فقد رتبنا لزيارة الى منطقة غورمل لممثلين رسميين من الولايات المتحدة ، وكان من الممكن للجانب الامريكي أن يقتنع بأن أجزاء محطة الرادار 'Flat Twin' المنفردة تستخدم في واقع الأمر في المنطقة لإقامة معدات لاختبار ولتكييف هوائي لتلسكوب عاكس ، يستخدم في تطبيقات واسعة النطاق في الاقتصاد . ولا تنتهك هذه الأنشطة على أدنى نحو معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"وفي الوقت نفسه ، ذكرنا في سياق تخفيف أوجه قلق كل من الجانبين فيما يتعلق بمسائل الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، أن الجانب السوفياتي مستعد لتقديم حل جذري لمشكلة الأجزاء المنفردة المتبقية 'Flat Twin' من محطة الرادار وحامل 'Pawnshop' اللذين أشار اليهما الجانب الامريكي .

"وأشار الجانب الامريكي مرة أخرى احتمال أن يكون الاتحاد السوفياتي بسبيل اعداد دفاع للقذائف المضادة للقذائف التسيارية في إقليمه . وأعيدت في هذا السياق التأكيدات التي سبقت اشارتها ، والتي قدم الجانب السوفياتي ردا ملائما عليها . ولا توفر أي من المسائل التي أثيرت بمفردها كما أنها لا توفر مجتمعة ، أساسا للاعراب عن مثل هذا القلق من جانب الولايات المتحدة .

"وقد قدم الجانب السوفياتي أيضا سلسلة من الاقتراحات البناءة ، التي اذا ما نفذت ، فمن شأنها أن تعزز حل المسائل الاخرى التي أثارها أي من الجانبين . وتتعلق هذه المقترحات ببذل جهود للتوصل الى اتفاق بأن يقدم كل من الطرفين للجانب الآخر اخطارا في الوقت المناسب بخططه لبناء رادارات بعيدة المدى ذات صفائف متوافقة الأطوار ، مع بيان الغرض الذي تهدف اليه ؛ والاتفاق على دلائل تتيح التمييز بين محطات الرادارات ذات الصلة بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية وبين غيرها ؛ ووضع إجراءات لتفكيك أو تدمير محطات الرادارات للقذائف المضادة للقذائف التسيارية في نطاقات اختبارية ؛ وتقرير السماح للممثلين السوفيات بزيارة محطة الرادار الامريكية في غرينلاند وموقع بناء محطة اختبارية لاطلاق الصواريخ في جزيرة شيميا لكي يتاح للاتحاد السوفياتي أساس واقعي لفحص أنشطة الولايات المتحدة التي تفضي البيانات المتاحة الى إعتبارها إما انتهاكات للمعاهدة (محطة الرادار في غرينلاند) أو مثارا للقلق (البناء في جزيرة شيميا) .

"ومع الاسف ، لم تلق مقترحاتنا ردا ايجابيا من الجانب الامريكي ، الذي مازال على الرغم من الوقائع الصحيحة يرفض دون دليل أسباب القلق السوفياتي الجاد بصدد إمتثال الولايات المتحدة للالتزامات التعاهدية أو يدعي عدم رؤيته لهذه الاسباب . وبعض مقترحاتنا لم يرد عليها الجانب الامريكي حتى الآن ، في حين أن ردوده على نقاط أخرى لا يمكن اعتبارها مرضية .

"كذلك فإن الجانب الامريكي لم يظهر استعدادا لاتخاذ أية خطوات لتصحيح الانتهاكات التي سمح بها لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

" واعتبارا من عام ١٩٧٥ ، ظل الجانب السوفياتي يعرب عن قلقه بصدد قيام الولايات المتحدة بوزع رادارات كبيرة بعيدة المدى ذات صفائف متوافقة الأطوار من نوع 'Pave Paws' سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها . وكان جوهر قلقنا أن لهذه المحطات الرادارية الكبيرة مواصفات كافية لاداء دور يتعلق بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية . إذ يمكن لهذه المحطات ، بالاشتراك مع المحطات الرادارية القائمة في قاعدة غراند فوركس Grand Forks أن توفر أساسا للدفاع عن القذائف المضادة للقذائف التسيارية في أراضي الولايات المتحدة ، مما يتنافى مع أحكام المادة الأولى من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، التي تحظر اقامة قاعدة للدفاع الاقليمي عن القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"ومما له أهمية خاصة للجانب السوفياتي ذلك الانتهاك لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية الذي سمحت به الولايات المتحدة عن طريق قيامها ، بعد بدء نفاذ المعاهدة ، بوزع رادارا بعيد المدى ذي صفائف متوافقة الأطوار من نوع 'Pave Paws' في غرينلاند وتشييد محطة مماثلة في بريطانيا العظمى . وبموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية فإن وزع الرادارات البعيدة المدى ذات الصفائف المتوافقة الأطوار التي يتجاوز نطاقها ٣ ملايين محكوم بدقة بمعايير أغراض هذه الرادارات . ولا يجوز وزع رادارات الانذار المبكر من الهجمات بالقذائف والتي تتسم بهذه المواصفات إلا على أطراف الأراضي الوطنية على أن يكون توجهها للخارج .

"وللرادار الأمريكي البعيد المدى ذي الصفائف المتوافقة الأطوار في ثول (غرينلاند) امكانية تتجاوز بكثير ٣ ملايين . ومنطقة ثول ليست موقعا على طرف الأراضي الوطنية بالولايات المتحدة . وقد بيّن الجانب الأمريكي نفسه أن رادار ثول يرمي الى الانذار المبكر من الهجوم بالقذائف . وبالتالي ، فإن وزع رادار بعيد المدى ذي صفائف متوافقة الأطوار في منطقة ثول انتهاك كبير لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"كما أن بناء رادار مماثل قد بدأ في فلينغديلز Fylingdales (في بريطانيا العظمى) وذلك انتهاك للمعاهدة .

"وقد أعرب الجانب السوفياتي أيضا عن قلقه ازاء مسائل أخرى تتعلق بامتثال الولايات المتحدة لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"وأظهر الجانب السوفياتي ، في محاولة منه للاهتداء الى حلول للمشاكل المحددة التي نشأت ، استعداده بمعايير عملية لتخفيف أوجه القلق لدى الجانبين . ومن الطبيعي أن يستند التماس الحلول الى نهج من المعاملة بالمثل ينبغي ألا يحوّل الانتباه عن أهم النقاط - أي اعادة تأكيد الجانبين التزامهما بأغراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية وبأحكام هذه المعاهدة .

"ولم تكن استحالة الوصول الى حل مرض للمسائل قيد النظر في المفاوضات نتيجة لخطأ من جانبنا . ومع ذلك ، فمن رأي الجانب السوفياتي أنه يمكن مواصلة الجهود المشتركة للاهتداء الى حلول تستند الى المبادئ ، وسنعمل في اتجاه هذه الغاية . وبصفة خاصة ، فإن اللجنة الاستشارية الدائمة ، المنصوص عليها في المعاهدة ، قائمة للنظر في الاهتمامات التي يعرب عنها الجانبان . ولا بد من استخدام الدورة العادية للجنة الاستشارية الدائمة السوفياتية الأمريكية التي ستعقد في جنيف خلال هذا الخريف لهذا الغرض بالذات . وذلك ، في جملة أمور ، طبقا لأية تعليمات يجوز أن تزوَّد بها اللجنة نتيجة الاجتماع المقبل بين وزير خارجية الاتحاد السوفياتي ووزير خارجية الولايات المتحدة " .

وبهذا ينتهي نص بيان وفد الاتحاد السوفياتي عن نتائج استعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لبيانه وللكلمات الطيبة التي وجهها إليّ والى سلفي المحترم . وأعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة .

السيد كنيون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفدي أن ينضم الى أولئك الذين رحبوا بالسفير أونغ ثانت من بورما لتوليه واجباته هنا في مؤتمر نزع السلاح . ونود أيضا أن نرحب بوفد رجال الكنائس من الاتحاد السوفياتي الذين يراقبون أنشطتنا اليوم .

وترفض حكومة المملكة المتحدة رفضا تاما أي ايحاء بأن نظام الرادار المتوافق الأطوار في فيلينغديلز بالمملكة المتحدة يمثل انتهاكا على أي نحو لالتزامات الولايات المتحدة بموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة ، وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) (بالانكليزية) : أود أن أرد على السفير السوفياتي فيما يتعلق بادعاءاته بشأن انتهاكات مزعومة من الولايات المتحدة لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في مرفق ثول ، في غرينلاند ، وفي فيلينغديلز في المملكة المتحدة . لقد ذكر السوفيات هذه الادعاءات كما سبق لهم ذلك في الماضي . وهذان الراداران لا يمثلان انتهاكا لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . ولقد أشار السوفيات المزاعم لتحويل الانتباه عن انتهاكاتهم للمعاهدة . وقد رددنا في المحادثات الاخيرة ، كما فعلنا من قبل ، بأن هاتين المنشأتين الراداريتين كانتا موجودتين بالفعل عندما تم التوقيع على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في عام ١٩٧٢ . وتبيح المعاهدة تجديد هاتين المنشأتين .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية لبيانه ، وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين أمامي اليوم . هل يرغب أي عضو في تناول الكلمة في هذه المرحلة ؟

تذكرون أني قد أعلنت ، في جلستنا العامة الماضية ، أنني سأطرح اليوم للاعتماد تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الاشعاعية ، الذي قدمته الرئيسة ، السفيرة سولسبي ، في الجلسة العامة ٤٧٩ . وبناء عليه فسنمضي على هذا النحو وأعرض على المؤتمر اعتماد تقرير اللجنة المخصصة ، الوارد في الوثيقة CD/864 . وما لم يكن هناك اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد هذا التقرير .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (بالانكليزية) : أبلغتني الأمانة أن مشروع الفقرات الموضوعية من التقرير السنوي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ؛ والواردة في ورقة العمل CD/WP.353 ، قد تم تعميمها باللغة الانكليزية مساء الأمس في الخانات المخصصة لرسائل الوفود . وسوف تتاح اللغات الاخرى ظهر الغد ، الاربعاء ، وترد الفقرات الموضوعية المتعلقة بالبند ٣ من جدول الاعمال في ورقة العمل CD/WP.352 ، وسيتم تعميمها مساء اليوم في الخانات المخصصة لرسائل الوفود باللغة الانكليزية . وكما في الحالة السابقة ، فستكون اللغات الاخرى جاهزة ظهر الغد . وكما تعلمون ، فثمة مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية تجري الآن بشأن بنود جدول الاعمال ١ و ٢ و ٧ . وبعد انتهاء المناقشات المتعلقة بهذه البنود ، ستبدأ المشاورات المفتوحة العضوية بتناول مشروع الفقرات الموضوعية لتحسين أداء المؤتمر وزيادة فعاليته ، على أن يتلوها البند ٣ من جدول الاعمال ، "منع الحرب النووية ، بما في ذلك كافة الامور ذات الصلة" .

واذ نقترب من نهاية الدورة السنوية ، فإننا نحتاج الى المرونة في جدولة جلسات المؤتمر والمشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية التي تتناول التقرير السنوي الى الجمعية العامة . وبناء عليه ، فلا أعتزم اليوم أن أعمم جدولا زمنيا للاجتماعات التي ستعقد في الاسبوع المقبل . وعلاوة على ذلك ، فقد نحتاج الى تعديل موعد الاختتام ما لم يتسن لنا أن نمضي في العمل بسرعة لتسوية المسائل المتعلقة بالتقرير خلال الأيام المقبلة .

وكما ذكرت في افتتاح هذه الجلسة العامة ، فسنعقد الآن مباشرة بعد هذه الجلسة جلسة غير رسمية للمؤتمر للبدء في بحث مشروع تقريرنا السنوي الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وبما أنه لا توجد اليوم أعمال أخرى ، فأنا أعتزم الآن رفع هذه الجلسة العامة . وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ١٣ أيلول/سبتمبر الساعة ١٠/٠٠ .

وأعطي الكلمة لممثل بورما .

السيد أونغ شانت (بورما) (بالانكليزية) : أود أن أعرب عن صادق شكري وتقديري لعبارات الترحيب الحار بي الذي عبرتم عنه في بداية هذه الجلسة العامة ، وأود أيضا أن أوجه أخلص الشكر لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح لمشاعرهم الطيبة ، وبصفة خاصة للممثلين المحترمين لمصر وهنغاريا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي والمملكة المتحدة . واذ أتطلع حولي في قاعة المؤتمر هذه ، يؤثر فيّ الى أبعد حد توافر هذا القدر الكبير من الخبرة والدراية والحكمة ، ولكنني أتطلع بعظيم الشغف الى أن أعمل معكم جميعا ، وأود ، لو جاز لي ، أن أعرب عن أملي في أن أتمكن من الاسهام ، بامكانياتي المتواضعة والصغيرة ، في أعمال مؤتمر نزع السلاح .

الرئيس (بالانكليزية) : أشكر سفير بورما لكلماته الطيبة الى المؤتمر والى شخصي وزملائي ، وأؤكد له مرة أخرى كامل التعاون من وفدي في أعمال المؤتمر .

في مساء اليوم ، بدلا من الجلسة الرسمية للجنة المعنية بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ستكون هناك مشاورات غير رسمية الساعة ١٥/٠٠ في القاعة ٧ . وستجتمع اللجنة غدا الساعة ١٥/٠٠ في القاعة ٧ لاعتماد تقريرها .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥

CD/PV.481
13 September 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الحادية والثمانين بعد الأربعمائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنيف ،
يوم الثلاثاء ، ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي شمس أردكاني (جمهورية إيران الإسلامية)

١٥٩٠/GE.88-64362ب

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٨١ لمؤتمر نزع السلاح .

يواصل المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، نظره في تقارير هيئاته الفرعية المخصصة ، وكذلك في التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

لدي على قائمة المتكلمين اليوم ممثلة فنلندا ، ورئيس اللجنة المخصصة للترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ؛ وممثلو الجمهورية الديمقراطية الالمانية وهولندا والسويد ، ورئيس اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، وكذلك ممثلا جمهورية ألمانيا الاتحادية واستراليا . أعطي الكلمة الآن لأول المتكلمين على القائمة ، ممثلة فنلندا ، الدكتورة روشيو .

السيدة روشيو (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، هل لي أن أبدأ بأن أتمنى لكم التوفيق في عملكم الهام؟ إنني مقتنعة بأنكم ستوجّهون المؤتمر بنجاح حتى نهاية الأيام الأخيرة من دورته الحالية وفي الدورة القادمة في عام ١٩٨٩ .

لقد ظلت فنلندا لعدة سنوات تشترك في أعمال هذا المحفل التفاوضي الهام . وقد طلبت الكلمة اليوم لأعرض عليكم التقرير البحثي الفنلندي الثاني أو "الكتاب الأزرق" لعام ١٩٨٨ . وهذا هو التقرير الثالث عشر في السلسلة المتعلقة بموضوع "منهجية وأدوات قياس لأخذ العينات وللتحليل في مجال التحقق من نزع الأسلحة الكيميائية" . وقد عرض التقرير الأول لهذا العام (CD/843) على اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في منتصف تموز/يوليه وكان عنوانه "إجراءات عمل قياسية للتحقق من نزع الأسلحة الكيميائية ؛ دال - ١ مقترح بشأن إجراءات لدعم قاعدة البيانات المرجعية" . وعنوان التقرير الحالي (CD/873) هو "تقنيات مستعان فيها بالحاسبة الالكترونية للتحقق من نزع الأسلحة الكيميائية ؛ هاء - ١ قاعدة بيانات التحقق" . وسيجري توزيع نسخ من التقرير على الوفود مع بياني هذا .

إن الاتفاقية المقبلة للأسلحة الكيميائية ستتطلب إعلانات شاملة وخططا مفصّلة من جانب الدول الأطراف .وسيتطلب التحقق من تنفيذ الاتفاقية مقدارا هائلا من البيانات المرجعية الدقيقة والموثوق بها لتكون تحت تصرف الأمانة الفنية على الفور . وسوف تستمر عملية التحقق طوال عمر الاتفاقية وسينتج عنها تلال من البيانات وعدد لا يحصى من التقارير والوثائق . ولا بد أن تكون إدارة هذا العبء كله على نحو يكفل الموثوقية والسرية . ولهذه الأسباب جميعها ، فإننا نشعر أن التقنيات المستعان فيها بالحاسبة الالكترونية هي النهج المعقول الوحيد لهذه المهمة .

ونحن نلقي في هذا التقرير نظرة على إمكانية تطبيق التقنيات القائمة على الحاسبات الالكترونية على عملية تخزين البيانات المتعلقة بالتحقق وتناولها . ويُشار إلى قاعدة البيانات المستخدم فيها الحاسبات الالكترونية على أنها قاعدة بيانات التحقق . وتُناقش فيه إمكانية تطبيق التقنيات المختلفة المتاحة حاليا لإدارة البيانات ، وكذلك طرق استغلالها .

ولقد أقمنا قاعدة بيانات من طراز أولي على أساس أسلوب قاعدة بيانات العلاقات من أجل تخزين البيانات المرجعية التحليلية ، أي البيانات اللازمة للتعرُّف على المركبات الكيميائية على نحو لا يكتنفه غموض باستخدام تقنيات تحليلية مختلفة . وتتضمن قاعدة البيانات كذلك هياكل مؤقتة لتخزين بيانات غير البيانات التحليلية . ومن هذه البيانات بيانات "استاتيكية" عن مجال التحقق مثل التنظيمات والأهداف وما إلى ذلك ، وبيانات عن الإجراءات التشغيلية مثل تقارير التفتيش .

ولأغراض التحقق من نزع الأسلحة الكيميائية فإن ما يلزم من تقنيات قاعدة البيانات الممكنة التنفيذ هو: قاعدة بيانات هيكلية ، وقاعدة بيانات للنصوص ، وقاعدة بيانات للهياكل الكيميائية ، وقاعدة بيانات للصور والأطياف ، وقاعدة بيانات مرجعية . وفي تصميمنا للهندسة المعمارية للبيانات نظرنا في تحديد البيانات التي يتعين تخزينها والقالب الذي ينبغي تخزينها فيه ، والمكان الذي ينبغي تخزين البيانات فيه ماديا ، وكيفية استخدام هذه البيانات ، ومن سيستخدمها ، وأمن البيانات ، والمدة التي ينبغي خلالها حفظ البيانات .

ونوضح الكيفية التي يمكن بها لتقنيات قاعدة البيانات أن تدعم شتى إجراءات التحقق من نزع الأسلحة الكيميائية . فبعض الإجراءات التي نورد وصفها هي إجراءات تحضيرية يمكن الأخذ بها على الفور . وتوجد إجراءات أخرى ، وهي إجراءات التحقق الفعلي ، سيجري الأخذ بها فيما بعد ، بعد أن يبدأ سريان الاتفاقية المقبلة .

وعلى سبيل المثال ، فمن شأن إقامة قاعدة بيانات دولية لأغراض التحقق بحيث يمكن الوصول إليها بحرية أن تيسر تبادل المعلومات عن البحوث التي تجرى في البلدان المختلفة وأن تعجّل بها . أما إجراءات التعرُّف على المواد الكيميائية المحظورة فسيتعين الاتفاق عليها دوليا . ويمكن على سبيل المساعدة أن تقوم قاعدة البيانات بدور محفل تقييم للإجراءات الموضوعة حديثا . وينتظر أن يفيد من هذا المحفل جميع المشتركين إذ يتيح إجراء استعراض للبحوث الجاري القيام بها في أماكن أخرى ، وتغذية مرتدة فورية لبحوث المرء ذاته .

ولو تم ترتيب أمر التعاون الدولي بين المختبرات بقصد وضع إجراءات عمل قياسية للتحليلات تكون مقبولة دوليا ، لأمكن استخدام قاعدة البيانات للحصول على التعليمات الأولية للعمل ، ولتخزين النتائج والملاحظات المتعلقة بالأساليب . ومن شأن هذا أن يتيح الرصد المستمر للحالة وللتقدم المحرز وأن ييسر إجراء تقييمات إحصائية للنتائج . ولو أدت أعمال التطوير إلى التوصل إلى أساليب للتعريف سليمة علميا وقابلة للإعادة ، لأمكن استخدام الإجراءات لإنتاج بيانات مرجعية بشأن المركبات المذكورة في الاتفاقية تستخدمها هيئة التفتيش الدولية المقبلة . ويمكن حينئذ ترك الإجراءات للجنة التحضيرية كي تعتمدها . وسيخفف هذا العمل إلى حد كبير من عمل اللجنة التحضيرية التي ستكلف بمهمة استحداث إجراءات وأجهزة للتحقق وتدريب المفتشين على استخدامها . وستكون قاعدة البيانات أداة نموذجية لتتبُّع عمل المختبرات وتنفيذ الجداول الزمنية والتقييم الإحصائي للنتائج وتوزيع خلاصة النتائج على كل مختبر مشارك .

وستتحقق الميزة الرئيسية لقاعدة بيانات التحقق من نزع الأسلحة الكيميائية بعد سريان الاتفاقية ، حين تبدأ عملية التحقق الفعلية . أما الأنشطة الرئيسية التي يمكن لقاعدة البيانات أن تدعمها فهي: تخزين الوثائق ، ووضع جدول المواعيد ، والتحضير لإجراء التفتيش ، وتسجيل نتائج التفتيش ، واتخاذ القرارات ، وإعداد التقارير ، وتتبع العينات ، كما يمكن أن تكون بمثابة بنك للبيانات المرجعية اللازمة للمختبرات .

ومن شأن وجود قاعدة بيانات لتخزين الوثائق محكمة التنظيم أن ييسِّر إدارة جميع الوثائق على شكل إعلانات وتقارير وملحقات للمنشآت إلى غير ذلك ، ويُقلل عدد الموظفين اللازمين لدعم العمل الإداري ومن ثم يقلل التكلفة الإجمالية للتحقق .

ويعد نظام جدولة الوقت أداة لتخطيط العمل بحيث يكفل تنفيذ جميع الأنشطة في الوقت المناسب وتوفير الموظفين اللازمين للمهمة . وستحدد الاتفاقية المقبلة عددا من الحدود الزمنية لتطبيقها على الأنشطة المختلفة . ولو أدخلت جميع الجداول الزمنية المتفق عليها بالنسبة لجميع الأنشطة في قاعدة البيانات ، لأمكن استخدام قاعدة البيانات لتخطيط الجداول الزمنية بحيث لا يحدث ، على سبيل المثال ، أن تتراكم عمليات التفتيش في شهور معينة . ويمكن تخطيط عمليات التفتيش الروتينية التي ليس لها تواريخ محددة من قبل بحيث تجري في الفترات الخالية بالجداول الزمنية .

وبعد دخول الاتفاقية حيز النفاذ ستعد ملاحق المرافق وفق اتفاقات نموذجية لكل مرفق معلن . ذلك أنها ستحدد جميع النقاط اللازم التحقيق فيها وأنواع الآلات التي سوف تستخدم والأماكن التي ستركب فيها ، إلى غير ذلك . ويمكن إدخال كل ملحق من هذه

الملاحق أو جزء متصل به ، في قاعدة بيانات التحقق بحيث يستخدم كقائمة لمراجعة جميع المهام التي يجب أن تؤدى خلال عملية التفتيش . وبالإمكان وضع قائمة بجميع الوثائق والمعدات وقطع الغيار وغيرها مما يلزم لمرفق محدد أثناء عملية التفتيش . كما أن بالإمكان كتابة تقارير التفتيش بنظام لمعالجة النصوص ، وتخزينها في قاعدة بيانات للنصوص .

وسيتعين تقييم معظم البيانات التي تجمع أثناء التحقق من تنفيذ الاتفاقية . ويكون هذا التقييم أهم عمل للمفتشين وهو عمل مرهق للغاية كذلك . فلا بد من مراجعة البيانات من حيث تساوقها مع ما سبق من الاتفاقات والإعلانات وتقارير التفتيش . وقد يستدعي هذا الاطلاع على عدد كبير من الوثائق المختلفة . وهنا يمكن أن تستخدم قدرات قاعدة البيانات على الربط بين البيانات استخداما واسع النطاق . وترسل العينات التي تجمع أثناء التفتيش والتي لا يتم تحليلها في الموقع إلى المختبر بالمقر أو إلى مختبرات معتمدة أخرى بغية تحليلها . ويمكن لقاعدة البيانات أن تساعد في اختيار مختبر معيَّن ، عن طريق استخدام المعلومات المختزنة عن المرافق المتاحة .

وباستخدام شفرات العيِّنات يمكن للمختبر المعتمد إدخال النتائج التي يتوصل إليها بتقنيات التحليل المختلفة ، إلى قاعدة بيانات العينات مباشرة . وبوسع النظام أن يقارن النتائج المتحصل عليها من عينات المراقبة بالمكونات الفعلية للعينات وأن يبين وجود أي تضارب . ويكفل هذا الإجراء القيام بتحليلات موضوعية ويحمي سرية المعلومات إذ لا تعرف مختبرات التحاليل الجهات التي جمعت منها العينات ولا من جمعها .

ومن الممكن أن تستخدم المختبرات المعتمدة التي تحلل عينات التحقق ذلك الجزء التحليلي من قاعدة البيانات الذي يحتوي على بيانات التعرف وإجراءات التشغيل القياسية . ويمكن إتاحة هذه المعلومات كذلك لمختبرات السلطات الوطنية فيُسمح لها باستخدام البيانات المرجعية المتطابقة مما يلزم مثلا لتحليل العينات المزدوجة التي جمعت أثناء عمليات التفتيش . ولن تتاح قواعد بيانات العينات ونتائج التحليل لموظفي التفتيش الدولي إلا على أساس "الحاجة إلى معرفة معلومات بعينها" . بيد أنه ينبغي تمكين المختبرات المعتمدة من إدخال نتائجها التحليلية في قاعدة بيانات العينات على أساس "الكتابة فقط" من خلال شفرات العينات .

وإذا أريد استغلال التقنيات القائمة على الحاسب الالكتروني أفضل استغلال فقد يحتاج الأمر لوجود نظم داعمة متنوعة ، بالإضافة إلى قاعدة بيانات التحقق . ويمكن أن تتضمن النظم الداعمة نظام الحاسب الالكتروني الشخصي لدى المفتش ، ونظاما لإدارة

معلومات مختبر التحقق ، ونظما لبيانات أجهزة قياس أطياف الكتلة وأطياف الرنين المغناطيسي النووي ، ونظما لبيانات أجهزة الرصد الآلية وبنوك المعلومات الدولية ذات الأغراض العامة .

ويرد في التقرير وصف فني للنموذج الأولي لقاعدة البيانات ، التي تم استحداثها ضمن المشروع الفنلندي . وهو نظام تخزين مجازي يستند إلى قاعدة بيانات اتصالية (RDB/VMS) ويشغّل على حاسب دقيق ضخم السعة من طراز Micro Vax II . وقد اخترنا طريقة لتكرار البيانات ترتكز على تقنيات سريعة لعمل النماذج الأولية نظرا لأن إجراءات التحقق غير محددة المعالم حتى الآن .

ويشتمل النظام النموذجي الأولي على بيانات تحليلية مرجعية وبيانات تشغيلية . وقد ركزنا في وصفنا على البيانات التحليلية المرجعية لأن أغلب خبرتنا تكمن في التقنيات التحليلية وتداول البيانات . ولم نورد البيانات النوعية المرجعية عن التنظيمات والمنشآت وغيرها إلا لتوضيح إمكانيات قاعدة البيانات . ونظرا لأنه لم يتفق بعد على الإجراءات التنفيذية في مؤتمر نزع السلاح أو أنه سيتفق عليها فيما بعد في إطار اللجنة التحضيرية ، فقد أتى وصف البيانات التشغيلية بعيدا عن الشمول .

وينبغي أن تستكمل البيانات عن المركبات الكيميائية باستمرار بحيث تصبح وافية قدر الإمكان عندما تصبح الاتفاقية نافذة . ويمكن إدراج المركبات الجديدة في قاعدة البيانات عقب الإعلانات الأولية . أما الآن فإن قاعدة البيانات قلما تضم بيانات للتعرف على المواد الكيميائية المدرجة في جداول الاتفاقية لأننا في الوقت الحاضر في سبيل إنتاج بيانات جديدة باستخدام تلك الإجراءات التشغيلية القياسية في التحاليل ، المشروحة في تقريرنا السابق (CD/843) . وفي تقديرنا أن من المهم تسجيل البيانات المرجعية والبيانات عن العينات التي أخذت فعلا أثناء عمليات التفتيش ، في ظروف متطابقة حتى يكون التعرف موثوقا به . وقد يسرت عملنا في هذا الصدد المنحة الكريمة من المملكة المتحدة المتمثلة في قوائم المواد الكيميائية . كما سررنا للغاية بالعرض المقدم من سويسرا بتزويدنا بالمواد الكيميائية المدرجة في القوائم . كما نقدر الاهتمام الذي أبداه عدد من البلدان الأخرى لتزويدنا بهذه المواد الكيميائية .

ويشتمل التقرير على دليل الاستعمال الخاص بنظامنا النموذجي الأولي . ويتزامن مع نشر هذا التقرير تقديمنا للنظام النموذجي الأولي لتجربته وتقييمه دوليا بهدف عرض طرق استعمال هذا النوع من الحاسبات الالكترونية في إدارة بيانات التحقق . ونحن نحث مستعمليه على تزويدنا بالملاحظات وعلى الإسهام بأفكار جديدة . وسنقدم أسماء

المستعملين وكلمات المرور ، عند طلبها ، إلى جميع الدول المشتركة في المفاوضات . ونحن نرجو أن نتمكن في المستقبل القريب من تنظيم دورة تدريبية للمستعملين لتيسير تقييم النظام وتوليد الأفكار الكفيلة بزيادة تطويره .

ويمكن طلب أسماء المستعملين وكلمات المرور الخاصة بهم بأن يملأ نموذج الطلب المرفق ببياني هذا والمعمم على الوفود ، ويعاد إلى وفد فنلندا . وليس لدينا في الوقت الحاضر قيود على عدد المستعملين المحتملين لنظامنا النموذجي الأولي . وبإمكان كل وفد أن يقرر عدد المستعملين الذي يرغب فيه . ونكون شاكرين لو تلقينا التعليقات والاقتراحات من المختبرات العاملة في هذا الميدان حتى نزيد من تطويرنا لهذا النظام النموذجي كيما تستعمله الأمانة الفنية المقبلة استعمالا يوميا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثلة فنلندا على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة . أعطي الكلمة الآن للسفير كوستوف ، رئيس اللجنة المخصصة للترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، الذي يعرض تقرير اللجنة المخصصة الوارد في الوثيقة CD/868 .

السيد كوستوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية): بصفتي رئيسا للجنة المخصصة للترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، يشرفني أن أقدم تقرير اللجنة المخصصة المتضمن في الوثيقة CD/868 .

وأود قبل كل شيء أن أعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة لما أبدوه لي ولسلفي السفير تيلالوف من تأييد وتعاون نشط في المداولات التي دارت في اللجنة المخصصة هذا العام سواء بالنسبة لفترة القلق السابقة لتقديم التقرير الخاص أو الحوار الهام الذي دار إبان النصف الثاني من الدورة .

ويركز التقرير الذي بين أيديكم على المفاوضات والمناقشات التي دارت خلال النصف الثاني ، وهو لا يكرر السرد الوارد في التقرير الخاص لحالة المفاوضات الجارية في هذا الشأن . بيد أنه يقدم موجزا لتبادل الآراء الذي دار خلال النصف الأول قبل أن ينتقل إلى مناقشة العمل الفعلي الذي تم في النصف الثاني .

واسمحوا لي أن أوضح منذ البداية أن مداولات اللجنة المخصصة إبان النصف الثاني لم تسمح بإحراز أي تقدم في هذه المسألة ؛ فاختلاف المفاهيم بالنسبة للمصالح الأمنية للدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها ما زال كبيرا ، وايجاد

نهج مشترك أو صيغة مشتركة أمر لا يزال يراوغنا . بيد أنه من غير المنصف أن نغفل الجوانب الإيجابية التي ظهرت عند النظر في هذه المسألة هذا العام .

وأشير هنا على وجه التحديد إلى أن جميع الوفود أكدت مرة تلو أخرى استعدادها لمواصلة السعي لإيجاد صيغة مشتركة فيما يتعلق بالضمانات التي تقدم للدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ، وبصفة خاصة ، الصيغة التي يمكن أن يتضمنها صك دولي ذو طابع ملزم قانونا . وما زالت هذه الأرضية المشتركة الهامة هي السائدة . وفضلا عن هذا ، فإنني أود التأكيد على أن هناك بضع أفكار جديدة قدمت مؤخرا فأثارت بعض المناقشة والحوار الهامين ، وإن كانت بعد غير حاسمة . وتظهر هذه الأفكار والمناقشات في التقرير الذي أمامكم . وعلاوة على هذا ، أود أن أعلق على النبرة التي سادت الاجتماعات هذا الصيف . فإن انعدام المواجهة الواضح بشأن القضية ، والمناقشات الجادة التي دارت تجعلني أعتقد أن هذه القضية تستفيد أيضا مما يفهم على أنه مناخ سياسي دولي متحسّن بصفة عامة . ولا ينبغي التقليل من أهمية ذلك .

ومن ثم فإن نتائج اجتماعات اللجنة المخصصة في هذا العام تشير إلى أن حاجة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية إلى تأمينها بصورة فعالة من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ما زالت حاجة ملحة - لدرجة أن أوصت اللجنة المخصصة بزيادة العمل بشأن هذه القضية ، ومن وسائل ذلك أن يعاد إنشاء اللجنة المخصصة ، في العام القادم .

وختاما ، أود الإعراب عن شكري الصادق على جميع خدمات الأمانة التي ساعدت اللجنة المخصصة في إنجاز عملها هذا العام .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر رئيس اللجنة المخصصة للترتيبات الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، على بيانه الذي قدم فيه التقرير الوارد في الوثيقة CD/868 . وأهنئ السفير كوستوف على اختتام عمل اللجنة المخصصة . وأعتزم أن أضع أمام المؤتمر الوثيقة CD/868 لاعتمادها في جلستنا العامة القادمة يوم الخميس ١٥ أيلول/سبتمبر .

أعطي الكلمة الآن للسفير روزه ، ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية .

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الألمانية)(الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، اسمحوا لي ، بادئ ذي بدء ، أن أهنئكم بتوليكم منصب رئاسة المؤتمر لهذا الشهر . لقد تقلدتم هذا المنصب المسؤول في وقت بدأت تتشكل فيه فرص التوصل

إلى حلول سياسية فيما يتعلق بعدد من المنازعات الإقليمية . وهذا التطور يعزز أملنا في تزايد فرص اتخاذ تدابير جماعية ترمي إلى بلوغ نزع سلاح حقيقي . وأود أن أعرب عن عميق تقدير وفدي للطريقة الفعالة التي تسيِّرون بها المؤتمر خلال هذا الشهر الذي يتعين فيه الفراغ من إعداد التقرير الذي سيقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة . واسمحوا لي كذلك أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن شكري لسلفكم ، السفير لويس من اندونيسيا على العمل الرائع الذي أنجزه . وفي الوقت ذاته أود أن أرحب من كل قلبي بالزميلين الجديدين ، السفير فارغا من هنغاريا والسفير أونغ ثانت من بورما وأتمنى لهما التوفيق في عملهما في جنيف . وأود أن أؤكد لهما استعداد وفدي للتعاون الوثيق .

إن المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية ظلت من جديد محور الاهتمام في مؤتمر هذا العام . ونحن نود الإعراب عن شكرنا العميق ، على نحو خاص ، لرئيس اللجنة ، السفير بوغوميل سويكا ، من بولندا ، وكذلك لمنسقي الأفرقة الثلاثة العاملة ، أندريه سيما من تشيكوسلوفاكيا وبابلو ماسيدو من المكسيك وسادآكي نوماتا من اليابان لإنجازهم هذا العمل الشامل والملتزم . فلقد خلقوا أفضل الظروف الأساسية الممكنة لإحراز تقدم في مفاوضاتنا . وتم ، حتى اليوم ، التوصل إلى عدد من النتائج الإيجابية ، وتحسنت الظروف لحل قضايا أخرى معقدة . ومن ناحية أخرى ، فقد أشارت وفود عديدة ، ومعها الحق ، إلى بطء خطوات إتمام نص الاتفاقية . ويصبح علاج هذه الحالة ممكنا بالعمل المكثف في جو من تزايد الإصرار السياسي وتوافر الثقة .

إن لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٦٣٠ (١٩٨٨) تأثيرا إيجابيا على عملنا . فهو يساعد على المضي في إعداد صكوك دولية ضد استعمال الأسلحة الكيميائية . وفي الوقت ذاته ، فإن هذا القرار يشير إشارة صريحة إلى المفاوضات الجارية في مؤتمرنا بشأن فرض حظر شامل وفعال على الأسلحة الكيميائية . ولقد أحطنا علما كذلك بالبيان الذي قدمه لهذا المؤتمر بالأمس القريب السيد بيرنز ، مدير وكالة الولايات المتحدة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، وأعاد فيه التأكيد على التزام بلده بمواصلة العمل بجدية من أجل فرض حظر على الأسلحة الكيميائية في وقت قريب ، بغض النظر عن نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية .

واسمحوا لي أن أعود الآن إلى بعض القضايا الجوهرية في مشروع الاتفاقية . نحن نرحب ببعض التقدم الذي أحرز في زيادة إحكام المادة الثانية ومرفق المادة الخامسة . ويعزى هذا إلى اتفاق تم التوصل إليه بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن تعريف مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية والالتزامات التي تتعهد بها الدول بصدد تدميرها . وتفيد هذه الأحكام في كفالة أمن جميع الدول في مرحلة السنوات

العشر التالية لسريان الاتفاقية . ويود وفدي التأكيد على الرأي القائل بأنه يتعين خلال هذه الفترة حظر أي إنتاج للأسلحة الكيميائية ، وإلغاء أي إعفاء لمرافق تخزين وإنتاج الأسلحة الكيميائية من "التوقيف الدولي" .

ولقد بذلت جهود عظيمة بغية حل المشاكل الهامة بصدد المادة السادسة . ولا شك أن من الأمور ذات الأهمية الحيوية التوصل إلى اتفاق تام بشأن نظام للمواد الكيميائية المدرجة بالجدول [١] . وقد حاول وفدي إيجاد تفاهم عن طريق تقديم ورقة العمل CD/CW/WP.195 . ويمكن التوصل إلى حل توفيقي ينص على تركيز إنتاج المواد الكيميائية الواردة في الجدول [١] في مرفق إنتاج صغير . ويمكن تصور استثناءين من هذا المبدأ ؛ يتعلق الأول منهما بالإنتاج لأغراض صيدلية خاصة . وقدم الدليل المؤيد لهذا مستشهدا بمثل واحد ، هو إنتاج خردل النتروجين . إذ ينبغي تيسير إنتاج هذه المادة الكيميائية بكميات تناسب الاحتياجات الفعلية . ويتعين أن تتركز تدابير التحقق التي تطبق في هذه الحالة في ضمان الاستخدام الكامل لهذه المادة الكيميائية في إنتاج المواد الصيدلية ؛ ويتوقف تطبيق هذا النظام حالما تصبح المادة الكيميائية أحد مكونات المنتج النهائي ، وهو الدواء .

ويمكن أن تكون الحالة الاستثنائية الثانية هي التخليق من أجل البحوث الأساسية أو الأغراض الطبية . وفي هذا الصدد ، نعتبر أن عتبات عليا مقدارها ١٠ غرامات أو ١٠٠ غرام سنويا تعد كافية . وعلى المختبرات التي تقوم بهذه التخليقات أن تحصل على تراخيص محددة من قبل الحكومة المعنية . وينبغي إلزامها بتقديم إعلان إلى الأمانة الفنية . وعلاوة على هذا ، ينبغي تحديد عددها بقدر الإمكان . كما ينبغي مواصلة المشاورات بشأن هذه المسائل .

ويبقى السؤال المتعلق بحماية المعلومات السرية بصدد المادة السادسة في حاجة إلى جواب . وكما يتضح من ورقة العمل التي قدمناها CD/CW/WP.194 يدل وجود مقاطع كثيرة في مشروع الاتفاقية على أن ثمة اهتماما مدققا قد كرس لهذه المسألة منذ أمد بعيد . وقد اقترح تصنيف المعلومات والبيانات حسب درجة سريتها . ونحن نؤيد هذا الاقتراح كما أننا على استعداد للمشاركة في المناقشات بشأن هذا الموضوع . ونود أن نذكّر بأن المهام التي يؤديها المدير العام للأمانة الفنية في هذا الصدد قد بيّنت في المادة الثامنة التي تنص على إنشاء نظام يحكم تداول وحماية هذه البيانات السرية . ويمكن للجنة التحضيرية أن تضع نموذجا لهذا النظام يشمل أيضا تصنيف المعلومات في فئات مختلفة .

وثمة مشكلة أخرى قائمة تتعلق بالفئة [٤] السابقة . فنحن نرى أنه لا مجال للشك في أن هناك مواد كيميائية ومرافق خارج الفئات [١] إلى [٣] تشكل خطرا على الاتفاقية . فقد ذهبت المحاولات لتحديدها وإنشاء نظام ملائم لها أدراج الرياح . غير أنه لا بد من مواصلتها في المستقبل .

وقد تم الاضطلاع بجهود كبيرة لزيادة العكوف على مشكلة التفتيش بالتحدي . وينطبق هذا بوجه خاص على دور المجلس التنفيذي بعد عرض تقرير بشأن هذا التفتيش . وقد جرى تعديل المبادئ التي وضع مشروع لها في العام الماضي أثناء رئاسة السفير ايكيوس من السويد . وهذا أساس يمكن البناء عليه . وتم إنجاز عمل مكثف فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية بشأن التفتيش الدولي من أجل الاضطلاع بعمليات التفتيش بالتحدي . وأسهم وفدي في تحقيق هذه الغاية بتقديم ورقة العمل CD/CW/WP.198 . فهي توفر عنصرا هاما يضاف إلى المبادئ التوجيهية القائمة والواردة في وثيقة الإضافة . أما ما يجب عمله فهو الاتفاق النهائي على بعض القضايا الأساسية بغية صياغة الأحكام المتصلة بها على نحو مفصل . ونرجو أن تحظى أفكارنا المتعلقة بالإجراءات الخاصة والمبينة في مخططنا لكتيب التفتيش بالتحدي الذي قدم إلى اللجنة الخاصة باعتباره ورقة العمل CD/CW/WP.208 ، بردود فعل إيجابية . وينبغي أن يساعد التفهم الجذري لتلك المسائل العملية على حل المسائل المتعلقة بالمبدأ .

ومما يؤسف له أنه لم يتحقق حتى الآن أي تقدم فيما يتعلق بتشكيل المجلس التنفيذي ، وباتخاذ القرارات وبالمسائل الإجرائية الأخرى . وقد اقترحنا حلا لذلك في الوثيقة CD/812 . والقصد من ورائه هو إقامة جهاز فعال يكفل تشكيله المتوازن وأداؤه الديمقراطي أن تتخذ القرارات بما يتفق والمصالح الأمنية لجميع الأطراف المتعاقدة .

وقد أخذت تطورات إيجابية تتشكل من حيث الأنشطة التي يضطلع بها في خط متوازن مع المفاوضات ، بغية حفز إبرام المعاهدة في وقت مبكر ، وبدء سريانها بأسرع ما يمكن وكذلك الالتزام بها عالميا . ولا بد أن تذكر في المقام الأول عمليات تبادل البيانات والمعلومات عن حيازة أو عدم حيازة الأسلحة الكيميائية وعن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وعن الأنشطة التي تشملها المادة السادسة أيضا . ولقد أيدت الجمهورية الديمقراطية الألمانية مبادرة الاتحاد السوفياتي منذ شباط/فبراير ١٩٨٨ . وأعلن وزير الخارجية لبلدنا ، السيد أوسكار فيشر ، في بيانه أمام الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح أن الجمهورية الديمقراطية الألمانية غير حائزة ولا منتجة لأي أسلحة كيميائية . وأجدني اليوم في موقف أضيف فيه إلى هذا الإعلان تقديم ورقة عمل ستصدر باعتبارها الوثيقة CD/871 .

وقد تم تجميع البيانات الواردة في ورقة العمل التي نقدمها ، على أساس الجداول من [١] إلى [٣] من مشروع الاتفاقية الحالي في الوثيقة CD/831 مع أخذنا في الاعتبار المواد الكيميائية التي تم التوصل الآن إلى اتفاق بشأنها . وجمعت البيانات بالاستناد إلى المعلومات التي جمعت بدعم من الأجهزة والمؤسسات المختصة . فهي تعكس الحالة في عام ١٩٨٨ . ولهذا التجميع طابع تمهيدي ، وهو يخضع للتنقيح عقب إبرام الاتفاقية . وتم اختيارنا للمدى الذي يصل إليه الإنتاج أو المعالجة أو الاستهلاك على النحو المذكور في ورقة العمل المقدمة منا ، آخذين في الاعتبار حالة الصناعة لدينا . ويتفق عدد المرافق المبين في ورقة العمل مع عدد المواقع . ويعدّ تقديم ورقة العمل المذكورة أعلاه خطوة أخرى من جانب الجمهورية الديمقراطية الالمانية نحو تعزيز إحراز تقدم في المفاوضات وزيادة الثقة والإسهام في إبرام الاتفاقية في وقت مبكر . ونعيد تأكيد تصميمنا على أن نكون من أوائل من يوقعون الاتفاقية ويصدقون عليها .

وتخطط عدة بلدان لإجراء عمليات تفتيش وطنية تجريبية باعتبار ذلك خطوة ضمن التجارب المتعددة الأطراف . كذلك تخطط الجمهورية الديمقراطية الالمانية للاضطلاع بهذه التجربة الوطنية قبل نهاية هذا العام . وتجري الاستعدادات الآن على قدم وساق . ومن الواجب أن نقدم الشكر للسفير ايكيوس لإبدائه الاستعداد لتنسيق أنشطة البلدان المشاركة في هذه الأنشطة .

كما درسنا كيفية ضمان الالتزام بالاتفاقية على أوسع نطاق ممكن عند بدء سريانها . وأعلنت فكرة هامة في هذا الصدد ، ألا وهي عقد مؤتمر خاص لهذا الغرض . وتتيح الدورة الثالثة والأربعون القادمة للجمعية العامة للأمم المتحدة أول فرصة لعرض هذه المسألة . وأود تقديم بعض الملاحظات عن كيفية استغلال تلك الفرصة .

فمن المستصوب عند تناول تقرير مؤتمر نزع السلاح أمام الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن يبلغ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحالة المفاوضات ، وبالمهام التي ينبغي البت فيها قبل سريان الاتفاقية . ونحن نعتبر ذلك مهما نظرا لأن "النص المتبدّل" ليس هينا على فهم الدول التي لم تشترك في مفاوضات نزع السلاح . وبوسع رئيس لجنة الأسلحة الكيميائية أن يقدم بيانا عن حالة المفاوضات ، وبالامكان أن يضيف منسقو الأفرقة تعليقات أفرقتهم المختلفة . ثم تتاح لجميع الوفود بعد ذلك فرصة الدخول في عملية تبادل للآراء . وتعد المشاورات غير الرسمية بين الوفود صورة إضافية للمناقشة .ومن المناسب لتسجيل نتائج هذه الأنشطة أن يلقي رئيس اللجنة الأولى بيانا ختاميا أو أن يعتمد مشروع قرار عند الاقتضاء .

وفيما يتعلق بالأنشطة الرامية إلى تعزيز إبرام اتفاقية عالمية في وقت مبكر ، أود أيضا أن استرعي انتباهكم إلى تدابير إقليمية تؤدي إلى هذه الغاية . وفي ذهني على نحو خاص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في وسط أوروبا . فنحن على ثقة راسخة بأن إنشاء منطقة كهذه ، إلى جانب الإعداد لحظر عالمي على الأسلحة الكيميائية ، يفيد إلى حدٍّ بعيد في إنجاز الاتفاقية العالمية ويشجع على التقيد العالمي بها . وينبغي أن يكون في الحالة التي نحن عليها ما يحفزنا إلى تجميع جهودنا في مؤتمر نزع السلاح من أجل إبرام الاتفاقية التي تحظر جميع الأسلحة الكيميائية بأسرع ما يمكن عن طريق متابعة عملنا بنشاط في إعداد موادها ومرفقاتها . فهذه هي الطريقة الوحيدة للوفاء بالمهمة التي يواجهها مؤتمرنا .

وسأغادر جنيف خلال الأيام القليلة القادمة بعد أن أقمت بها خمس سنوات وبذلك تنتهي مهمتي كرئيس لوفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية في مؤتمر نزع السلاح . وكنت خلال هذه المدة في موقع سمح لي بملاحظة التطور الإيجابي للغاية الذي طرأ على الحالة الدولية . وقد أتيحت لي كذلك فرصة مشاهدة تدمير القذائف من طراز SS-20 الذي كان تعبيرا رمزيا عن هذا التطور . وقد أثّر فيَّ هذا الحادث تأثيرا عميقا . وعلى الرغم من وجود قضايا معقدة لا تزال ماثلة فإن الجو يحمل في طياته بشائر آمال مشرقة وسعيا إلى التوفيق بين المصالح . ولقد برزت نقاط انطلاق نحو التفهم وإبرام الاتفاقات في جميع ميادين العلاقات بين الدول . وينبغي أن يكون لهذا التطور تأثيرا أقوى على أعمال مؤتمرنا .

وأنا مقتنع يقينا بأن هذا المحفل يجسد إمكانات عظيمة للتعاون المثمر بغية التوصل إلى اتفاق بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح . والحق أنه من مصلحة جميع الدول ، الكبير منها والصغير ، الحائز منها للأسلحة النووية وغير الحائز لها ، أن تستغل هذه الإمكانات على الوجه الأكمل . وهذا هو السبب في أن للمؤتمر دورا أكبر في المستقبل من دوره هذا . ووفقا للبرنامج المشترك للسلم ونزع السلاح الذي اعتمدته الدول الاشتراكية ، ظلت الجمهورية الديمقراطية الألمانية ملتزمة التزاما صارما بالعمل البناء والناجح في المؤتمر ؛ وستبقى كذلك في المستقبل . وبالنسبة لنا فإنه ليس من قبيل الشعارات أن نذكر أنه ينبغي للجهود الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف أن تكمل وتعزز بعضها بعضا . ومن رأينا أن السير في خطوط متوازية بناءة ضرورة ملحة كيما نكفل تحقيق السلم والأمن للإنسانية جمعاء عن طريق تخفيض الأسلحة وإزالتها ، وتأتي أسلحة التدمير الشامل في المقام الأول .

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأسجل امتناني وشكري لجميع الزملاء وأعضاء الوفود على تعاونهم الإيجابي معنا والعلاقات الشخصية الودية التي جمعتنا . وأستطيع أن أؤكد لكم أنني سأحتفظ بأحسن الذكريات لجميع الزملاء الذين عملت معهم في المؤتمر

إذ أنهم ساعدوني في التوصل إلى فهم جديد . كما أود أن أنقل أصدق آيات العرفان إلى الأمين العام للمؤتمر ، السفير ميليان كوماتينا وإلى وكيله السفير فسينتي بيراساتيغي وكذلك لفريقهم ذي الكفاءة والنفع ، ويشمل هذا المترجمين الفوريين والتحريريين .

وإني إذ أودعكم ، أتمنى لكم جميعا كامل الصحة وموفور السعادة والتوفيق في عملكم المقبل المسؤول .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي . ونيابة عن المؤتمر أودع زميلنا وصديقنا السفير روزه . لقد أبلى بلاء حسنا عند تمثيل بلده في هذا المؤتمر لخمس سنوات باقتدار ملحوظ وبراعة دبلوماسية وعمل مضنٍ . فقد رأس المؤتمر عند افتتاح هذه الدورة السنوية وأثبت حينها ما لإسهامه في أنشطة المؤتمر من قيمة عالية . واسمحوا لي أيضا أن أتوجه بالشكر للسفير روزه على ما قدمه من تعاون مع جميع أعضاء المؤتمر خلال هذه السنوات . ففي الوقت الذي مثل بلده فيه بفعالية استحوذ بحيويته على احترامنا وصداقتنا . نتمنى له وللسيدة حرمه السعادة الشخصية والتوفيق في منصبه الجديد .

أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا ، السفير فان شايك .

السيد فان شايك (هولندا) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، أرجو أن تسمحوا لي أولا أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمرنا . ففي هذا الوقت بالذات يشترك بلدكم في عملية مفاوضات معقدة في غرفة أخليناها عن طيب خاطر لهذا الغرض ، وهي تبعد عن مكاننا هذا بخطوات قليلة . نرجو لكم ولبلدكم الحكمة والسداد في هاتين المحاولتين ، اللتين تؤديان ، من ناحية ، إلى تحقيق السلم في منطقة الخليج ، ومن ناحية أخرى إلى توفير المزيد من الأمن عن طريق تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ونحن نرجو بإخلاص أن يساعد إنهاء المعاناة القاسية في منطقة الخليج مساعدة حقيقية في إحراز تقدم هنا ؛ ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية . كذلك أود أن أشكر السفير لويس ، من اندونيسيا والعاملين معه على الأسلوب المثالي الذي سيَّر عملنا بمقتضاه حين رأس المؤتمر في شهر آب/أغسطس .

ونود أن نرحب بالسفيرين القادمين مؤخرا ، السفير أونغ شانت من بورما والسفير فارغا من هنغاريا ، ونرجو أن نرحب في القريب بالسفير شارما من الهند ، ونتطلع إلى التعاون الوثيق معهم . وكان أسلافهم ، السفراء تين تون وميتزر وتيجا قد تركوا بصماتهم على هذا المؤتمر ، فنتمنى لهم كل خير . وأود أن أنوِّه بوجه خاص

بإسهام السفير دافيد ميتزر الذي تعاون وفدي معه تعاونا وثيقا للغاية ، وهو أيضا إسهام في الوجه الإنساني للمؤتمر . ولقد علمت للتو ، مع الأسف ، من السفير هارالد روزه من الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، أنه أيضا سيتركنا في القريب العاجل ، ولكننا نرجو أن يظل مراقبا لعملنا بعناية في مهمته الجديدة ، فقد اعتدنا على مناقشاته معنا التي كانت ودية وصريحة .

واليوم أود أن أتناول بإيجاز بعض المواضيع التي لها دور في عمل مؤتمرنا الحالي والتي يعلق وفدي عليها أهمية خاصة . وقبل ذلك ، أود أن أنضم إلى الذين أعربوا عن أملهم في أنه على أثر التقدم الذي يحرز في مفاوضات نزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، ننجح نحن في هذه الهيئة في التوصل أيضا إلى نتائج ملموسة .

إننا نشعر بالامتنان للإنجازات التي تحققت حتى الآن في المفاوضات الثنائية ومما يشجعنا على ذلك تلك الروح التي تسيِّر بها هذه المفاوضات . ويهمنا كثيرا أن يحرز البلدان مزيدا من التقدم ، ولا سيما في المفاوضات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية بل وفي المجالات الأخرى مثل التجارب النووية . بيد أننا نرجو بصدق أن يجد البلدان سبيلا لإضفاء مزيد من الموضوعية على المفاوضات المتعددة الأطراف الجارية في هذا المحفل . إن مفهوم التفاعل البناء بين المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف ، كما ذكر ذلك كثير من الوفود (كانت السفيرة سولسبي المتحدثة باسم الوفد البريطاني أول من ذكر ذلك فيما أعتقد) ينبغي أن يتم تدريجيا . وفي ذهني أيضا مفهوم السير البناء في خط متوازن الذي أشار إليه السفير روزه منذ قليل .

ويقودني ذلك إلى الموضوع الأول الذي أود أن أتناوله اليوم: التجارب النووية . ويسرنا أن المفاوضات الثنائية قد وصلت إلى نقطة يبدو معها أن التوصل إلى اتفاق بشأن أحكام التحقق من أجل المعاهدتين الثنائيتين المبرمتين في مجال تحديد التجارب ، قد أوشك أن يتم . ونحن نأمل بالفعل أن يتم الوفاء قريبا بالشروط اللازمة للتصديق على هاتين المعاهدتين . ونلاحظ مع الارتياح عزم الدولتين على الدخول في مفاوضات عقب التصديق مباشرة ، بشأن سبل تنفيذ برنامج تدريجي يؤدي إلى فرض حظر شامل على التجارب ، أي بالربط بين تخفيض الأسلحة النووية وتخفيض عدد وشدة التجارب النووية . ونحن ندرك المصاعب التي تكتنف هذه الخطوات . غير أن إحراز تقدم لا يمكن أن يظهر إلا على أساس التخفيضات الفعلية في العدد والشدة .

ويتصل هذا أيضا بدور مؤتمر نزع السلاح في هذا المجال وبالأسلوب الذي يمكن به للتفاعل البناء أن يتم بين المفاوضات الثنائية وبين أعمال مؤتمر نزع السلاح . ويجري الآن عمل مفيد للغاية في فريق الخبراء العلميين المعني بالاهتزازات الأرضية ؛

إلا أن عمل هذا الفريق لا يمكن أن يجري في منظور صحيح إلا إذا أحرز المؤتمر نتائج عملية في سياق أرحب يشمل النطاق والتحقق والامتثال . ومن المؤسف جدا أن هذا العمل الذي يتصل بطبيعة الحال اتصالا وثيقا بالعمل الذي يجري في المباحثات الثنائية يصبح أمرا مستحيلا بسبب استمرار عدم الاتفاق بشأن ولاية اللجنة المزمع إنشاؤها .

ويود وفدي أن يحث الوفود الاخرى على أن تقبل في نهاية المطاف ولاية تمكن اللجنة المخصصة من استئناف عملها . ويمكن أن يتم ذلك استنادا إلى ما أطلق عليه المقترح الغربي للولاية . أما إن لم يكن ذلك مقبولا فلماذا لا تجري محاولة للتوصل إلى اتفاق بشأن الاساس الذي بني عليه المقترح المقدم من السفير فيفودا من تشيكوسلوفاكيا؟ نحن ندرك ، طبعا ، رغبة بعض الوفود ، ولا سيما من داخل مجموعة بلدان عدم الانحياز ، في البدء مباشرة بولاية تفاوض أكثر طموحا . ولكن طالما أنه لم يمكن التوصل إلى توافق آراء على هذا الأساس في الوقت الحاضر فإننا نعتقد أنه يمكن على الأقل الاضطلاع بعمل يكون ذا هدف عملي أكثر تواضعا .

واسمحوا لي كذلك أن أقول بضع كلمات في هذا السياق بشأن المبادرة التي تقدمت بها ستة بلدان لعقد مؤتمر لأطراف معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ينظر في إدخال تعديلات على تلك المعاهدة . نحن نتفهم تماما الروح التي دفعت إلى التقدم بهذا المقترح . بيد أن وفدي يود أن يبدي ملاحظات قليلة وأن يوجه بعض الأسئلة بشأن القيمة العملية لهذا المقترح .فأولا ، واضح أنه لأسباب مختلفة لم يحن بعد أوان فرض حظر شامل على التجارب . ولذا فإننا لا نفهم سببا لاعتقاد ستة بلدان بالذات أن مؤتمر التعديل المقترح سيكون المحفل الملائم لتسوية هذا الخلاف العميق الجذور ، ولا نفهم ، في الواقع ، كيفية اقتراب هذا المؤتمر من هدف التوصل إلى حظر التجارب . وثانيا ، أن التعديلات لم تقدم إلا جزئيا: والجزء الأشد صعوبة ، وهو أحكام التحقق الموعود بها ما زال غير معلوم لنا . وستدرك الوفود أن التحقق هو بالضبط القضية الرئيسية التي لم يتم تناولها الآن من جميع جوانبها ؛ وما زال حلها يخايلنا حتى الآن . ونعجب للسبب الذي يجعل مقدمي اقتراح عقد مؤتمر التعديل يعتقدون أنه ينبغي التصدي لهذه القضية خارج مؤتمر نزع السلاح لا داخله .

ومن الجانب العملي كذلك ، فإننا نتنبأ بإثارة صعوبات كبيرة عند الاجتماع الفعلي لهذا المؤتمر . فهل ينبغي لنا إلى أن يحين ذلك أن نوقف العمل هنا في مؤتمر نزع السلاح بما في ذلك التحضير لتجربة عملية يقوم بها خبراء الاهتزازات؟ وكم من الوقت سينقضي في المناقشات حول تمويل المؤتمر ، وحول إجراءاته ، ومكان عقده؟ أصارحكم القول ، إننا نعتقد بأننا لا بد أن نواصل جهودنا الصعبة والمضنية لوضع المشكلة في مكانها الصحيح ، هنا في مؤتمر نزع السلاح ، بدلا من محاولة صرف الانتباه إلى محفل آخر نخشى أن تكون فرصته أقل في تحقيق نجاح ما .

وانتقل الآن إلى موضوعي الثاني ، وهو الأسلحة الكيميائية . أعتقد أننا جميعا هنا حول هذه المائدة نشترك في هدف وضع اتفاق شامل يحظر بفعالية إنتاج جميع الأسلحة الكيميائية وتخزينها واستعمالها . وأرجو أن يكون لدينا جميعا المفهوم ذاته للحاجة الملحة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية يمكن التحقق منها بفعالية . فالتقارير الأخيرة عند تكرار استعمال أسلحة كيميائية تتحدث بنفسها . إنها تؤكد إلحاح المسألة . فالأسلحة الكيميائية لا تشكل خطرا جسيما محتملا فحسب ، بل هي بالفعل تشكل واقعا كريها . ونحن نلاحظ بقلق بالغ التقارير التي ترد عن استعمال أسلحة كيميائية ضد تجمعات الأكراد . ولا ندري المدى الذي بلغه استعمال تلك الأسلحة ، ولكن هذا الاستعمال ، لو كان حقيقيا ، فإنه يعد أمرا بغيضا .

وبعد التقارير الكثيرة عن هذه القضية ، قد يوجد ميل لدى الرأي العام إلى قبول استعمال الأسلحة الكيميائية ، كشيء عادي تقريبا ؛ لا باعتبارها كارثة من صنع الإنسان بل على أنها قضاء وقدر . واسمحوا أن أعلن بقوة أننا نعتبر استمرار انتهاك روح بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ونصه ، جريمة لا تغتفر ضد القانون الدولي والبشرية ولا بد للمجتمع الدولي من إدانتها بشدة . ولا بد من وقف هذه الانتهاكات إلى الأبد . ولا مناص للمجتمع الدولي من الوقوف هنا صفا واحدا ، ومن العمل من خلال القنوات الملائمة ، بما فيها مجلس الأمن ، والجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان وأماكن أخرى ، من أجل ممارسة أقوى ضغط ممكن لوقف هذه الجريمة .

وفي المفاوضات المعقدة بشأن وضع اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية ، حققنا تقدما في عدد من القضايا هذا العام . وتبقى مشاكل كثيرة ، بعضها يغلب عليه الطابع الفني ، وبعضها أوسع نطاقا بكثير ، وتمس الاهتمامات الأمنية وفي جملة أمور ، خلال فترة السنوات العشر الانتقالية . وهذه المشاكل بحاجة إلى مناقشة مستفيضة . أما بالنسبة لهولندا فإن النطاق الأساسي للمعاهدة التي عملنا بشأنها هذه المدة الطويلة نطاق واضح . فبمقتضى الاتفاقية سيحظر على الأطراف إنتاج جميع أنواع الأسلحة الكيميائية ، ويتم تنفيذ القضاء الكامل على مرافق التخزين والإنتاج خلال فترة زمنية قدرها عشر سنوات .

وقدمت مؤخرا بعض الملاحظات على جميع التفاصيل التي يجب البت فيها قبل أن تصبح الاتفاقية جاهزة للتوقيع . ولا ريب في أن أحكام الاتفاقية يجب أن تكون صريحة للغاية قبل أن ندخل في التزامات بعيدة المدى يتعين ، على أية حال ، أن تترجم إلى تشريع وطني . ولكن في كل مرة نتعمق فيها في التفاصيل ، يجب أن نتساءل عما إذا كانت الفطرة السليمة لدى مدير عام الأمانة ، التي سوف تنشأ ، بتوجيه من المجلس التنفيذي أو مؤتمر الدول الأطراف عند الضرورة ، لا تمكّنه من حل المشاكل عند ظهورها . نحن لا نستطيع التنبؤ بكل ما قد يحدث من حالات .

وبرغم النقاط الكثيرة التي ستظل قيد الدراسة ، فإن "النص المتبدل" لمشروع المعاهدة قد أخذ يتشكل . وثمة توافق آراء متنام بشأن التوجهات الرئيسية لأحكامها . بيد أن هذه ليست الحالة بالنسبة للمادة السادسة ، المتعلقة بالنظام اللازم للتحقق من عدم استخدام القدرات المسموح بها لأغراض خفية . ونحن نثق بأن عمليات التفتيش التجريبية الوطنية التي يجريها عدد من البلدان ستساعد على حل بعض المشاكل ، وخاصة فيما يتعلق بمرافق الجدول [٣] . ولعلكم تعلمون أن هولندا أجرت هذا التفتيش التجريبي قبل عامين . ونحن الآن ندرس إمكانية القيام بأنشطة إضافية في هذا الميدان .

بيد أنه تبقى بعض المشاكل الرئيسية المتعلقة بالمفاهيم في سياق المادة السادسة . فقد لاحظت الفكرة البالغة الأهمية القائلة بما يسمى الرقابة المخصصة التي قد تشكل حلا رادعا للإنتاج غير المشروع في المرافق القادرة على إنتاج مواد كيميائية ذات صلة بالاتفاقية لكنها لا تندرج ضمن إجراءات التحقق الروتينية . ويبقى عمل كثير لا بد منه لفهم جميع عواقب نظام الرقابة المخصصة ، مثل أنواع المرافق الكيميائية أو المواقع التي تدرج بالقائمة ، ونوع الرقابة التي يجوز للمفتشين القيام بها وانتقاء المرافق أو المواقع التي تجري مراقبتها . ونظرا للأهمية الكامنة في الرقابة المخصصة في نطاق النظام الشامل للتحقق من عدم الإنتاج ، فإننا نعتبر إجراء مناقشات جادة متعمقة لهذا المفهوم أمرا ضروريا .

إن الاتفاقية ستكون اتفاقا بالغ التعقيد . ولقد مر زمن طويل منذ اجتزنا المرحلة التي كنا نستطيع فيها أن نشرحها لأطفالنا . ومع هذا ، تبقى الحاجة إلى تماسك منطقي . وفي هذا الصدد ، أود إثارة مسألة فائدة الجدول [٤] أو الجدول [...] كما يسمى الآن ، بشأن المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية . وبالنسبة لوفدي فإن النقاط الثلاث تشكل في الوقت الراهن ، ثلاث علامات للاستفهام .

لقد أعطيت أسباب رئيسية ثلاثة لإدراج الجدول [٤] في الاتفاقية . أولا ، لأن الجدول [١] لا يشمل إلا المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية التي تستعمل بالفعل في تعبئة ذخائر كيميائية . ووفقا لمقدمي المقترح فإن الجدول [٤] لا بد أن يشمل مواد أخرى مهلكة فائقة السمية . بيد أنه يبدو لنا أن معظم المواد الكيميائية المحتمل إدراجها في الجدول [٤] لا تلائم الحرب الكيميائية ؛ وإن كانت كذلك ، فإن من الأفضل بكثير إدراجها في واحد من الجداول الثلاثة الأخرى .

وثانيا ، ثمة جدال يقول إن بعض المرافق التي تنتج مواد فائقة السمية قد لا تكون في الوقت الراهن ذات صلة بالحرب الكيميائية ، ولكن مع ذلك يمكن استخدامها لإنتاج عوامل حربية كيميائية . ووفقا لمقدمي المقترح ، فإن هذه المرافق القادرة

على إنتاج أسلحة كيميائية سوف تدرج إذا استخدم الجدول [٤] . بيد أن هذا لن يكون إلا حلا جزئيا ، نظرا لأن معظم المرافق ذات القدرة على إنتاج مواد كيميائية ذات صلة بالاتفاقية لن تدرج ضمن الجدول [٤] . وبعبارة أخرى ، فإن المرافق التي تنتج مواد كيميائية مهلكة فائقة السمية لا تشكل إلا فئة واحدة من بين الفئات التي لها هذه القدرة المحتملة . وفي رأينا أن نظاما كافيا للرقابة المخصصة أفضل بكثير في التصدي لهذه المشاكل لأنه سيشمل جميع المرافق الكيميائية ذات الصلة .

وثالثا ، يبدو أيضا أن أنصار الجدول [٤] يعتبرون نظاما كهذا ملائما لأنه يمكن أن يتيح الفرصة للتحقق من عدم تطوير عوامل الأسلحة الكيميائية . ولكننا نرى أن قضية عدم التطوير قضية أخرى لا يمكن أن يشملها نظام قصد به التحقق من عدم إنتاج عوامل أسلحة كيميائية معروفة وسلائفها بكميات كبيرة على المستوى العسكري . ويعني التطوير ضمنا ، بحكم التعريف تقريبا أن العامل لا يزال غير معروف وأن الكميات المنتجة غير كبيرة من الناحية العسكرية . فلو أمكن وضع نظام للتحقق من عدم التطوير فمن الأفضل تناوله على حدة . وفي تلك الحالة لا بد أن نتصدى لمسألة كنه التطوير بالضبط - المراحل التي يجب اجتيازها قبل أن يصبح التطوير مهما فيما يتعلق بأغراض الاتفاقية . وقد نستطيع وضع بعض التدابير لبناء الثقة ، تماثل التدابير التي اتفق عليها أثناء مؤتمر الاستعراض الأخير لاتفاقية الأسلحة البيولوجية ، فهذا هو الذي يناسب الغرض .

وخلاصة القول ، إن الأمر يحتاج لوقت طويل لحل القضايا المعقدة المتعلقة بالتحقق من عدم الإنتاج والمسائل ذات الصلة بذلك ، على أن تؤخذ في الاعتبار كذلك المناقشات مع قطاع الصناعة بما يلزم لإيجاد حلول مثلى . لذلك فإننا نأمل أن تركز الوفود اهتمامها على هذه المسائل بحيث تجد حلولا مناسبة في نطاق زمني معقول .

وربما يكون التحقق هو أكثر المشاكل استهلاكا للوقت واستعصاء على الحل ، قبل أن تصاغ الاتفاقية في شكلها النهائي . غير أن التحدي السياسي الأعظم قد يتمثل في ضمان المشاركة القصوى في الاتفاقية من قبل البلدان . ولا تنحصر المسألة في أنه ينبغي لتلك البلدان التي تشارك حاليا في عملنا - ٤٠ بلدا عضوا في المؤتمر و١٥ بلدا أو نحو ذلك ممن انضموا إلينا ويسهمون في عملنا - أن توقع الاتفاقية وتصدق عليها . فالمسألة أيضا هي كيفية تشجيع بلدان أخرى على أن تولي اهتماما للمشروع . ونعتقد أن الوقت لم يحن بعد للتنبؤ بأكثر الإجراءات ملاءمة لضمان أن تصبح الاتفاقية اتفاقية عالمية حقيقية . وقد يكون من عناصر ذلك عقد مؤتمر أخير مفتوح العضوية لجميع الدول بمجرد الفراغ من وضع تفاصيل الاتفاقية جميعها .

ونود في هذه المرحلة أن نقتصر على ملاحظة واحدة تصلح على المدى القصير . فمن رأي هولندا أن نرحب بانضمام جميع البلدان الراغبة في الانضمام للعمل في الوقت الراهن بصفة مراقبين . ونحن نتفهم جيدا أن بلدانا مختلفة ليست أمامها الفرصة حتى الآن ، ربما لأسباب عملية ، لأن تمثل في الشؤون اليومية للمفاوضات . لكننا نرجو بالفعل أن يجد ممثلو تلك البلدان على الأقل فرصة للاطلاع على التقارير التي أعددناها ، وأن يطرحوا ، إذا رغبوا ، أسئلة ، على أساس فردي وغير رسمي على أكثرنا ارتباطا بأعمال المؤتمر . ويمكن أن يفيدنا ذلك ، وقد ييسر ، في نهاية المطاف ، عملية التصديق عند إقرار الاتفاقية .

واسمحوا لي أن أتناول بإيجاز قضية الفضاء الخارجي . إن بلدي يعلق أهمية خاصة على اتخاذ تدابير ملائمة فيما يختص بتحديد الأسلحة في الفضاء الخارجي ، وهو موضوع معقد يتحدى الحلول البسيطة . ويتضح بجلاء ، من المفاوضات الجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن هذه المسائل ، ولا سيما حول معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، مدى صعوبة وعناء مهمة التوصل إلى نتائج ملموسة في هذا المجال . وقد أشار وزير الخارجية الهولندي ، هانز فان دين بروك ، أمام الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، إلى مدى الأهمية التي ستكون لاتفاق على تحديد فترة زمنية لعدم الانسحاب من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . لذلك ، فمن الأمور المشجعة أن نسمع أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يتحركان ببطء شديد نحو الاتفاق على تحديد فترة زمنية لعدم الانسحاب . فالاتفاق على هذه الفترة يعد إضافة للاستقرار ، لأن من شأنه أن يوجد بيئة استراتيجية يمكن التنبؤ بها على نحو أفضل .

كما تعززت قابلية التنبؤ بالاتفاق المبرم مؤخرا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن الإخطار المسبق بإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المطلقة من الغواصات . وإني لأتساءل عما إذا كان من غير الممكن إجراء دراسة أخرى لتأثير هذه الاتفاقية على بلدان أخرى . قد تود اللجنة المخصصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي أن تنظر في مسألة ما إذا كان من الممكن استخدام هذه الاتفاقية مثالا للبلدان المعنية الأخرى . وطالما أن الاتفاق الثنائي بشأن الإخطار المسبق بإطلاق القذائف العابرة للقارات يخدم بشكل واضح قضية الاستقرار ، وبالتالي أمننا جميعا ، فإن تعهد الدول المعنية الأخرى بالتزامات مماثلة يصبح أمرا هاما .

ولست أريد أن أصف ما تستطيع البلدان المعنية الأخرى أن تفعله في هذا الصدد ، أو أتنبأ به . لكنها قد ترغب في أن تدرس العمل كما لو كانت أطرافا في الاتفاق الثنائي . وقد ترغب أيضا في دراسة التقيد رسميا بالاتفاق الثنائي .

أو لعلها ترغب في دراسة إنشاء آلية متعددة الأطراف خاصة بها . وإنني واثق تماما بأنه ينبغي أن يكون للترتيبات من هذا النوع في نهاية الأمر ، أساس راسخ في القانون الدولي ، يهدف إلى تأمين التزامات مقيدة تلتزم بها جميع الدول المعنية .

ولقد قيل الكثير ، خلال الدورة الماضية لمؤتمر نزع السلاح ، حول النظام القانوني القائم . ورأي حكومتي في هذا الموضوع معلوم لكم: فنحن نعتقد أن ثمة مجالا للتحسن ولسد الثغرات ؛ ونحن مع الرأي القائل بأنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يدرس الموضوع بتعمق . فمن جوانبه ما يتعلق بتعزيز اتفاقية التسجيل ، التي ينبغي في رأينا أن تولى اهتماما جادا . وإلى أن يتم الاتفاق بشأن تعزيز أحكامها أود أن أؤكد أهمية تنفيذ الاتفاقية القائمة تنفيذا كاملا . فالتطبيق السليم لأحكام الاتفاقية يمكن أن يؤدي مثلا إلى زيادة وتحسين المعلومات عن طابع ووظيفة الأجسام في الفضاء . ولو طبقت اتفاقية التسجيل بالكامل ، فإن من شأن ذلك أن يزيد الشفافية ويعزز الثقة لدى جميع البلدان المعنية . وقد تكون الدول مهيأة أيضا لإدخال تحسينات على أحكام الإخطار بمقتضى اتفاقية التسجيل . فيمكن ، على سبيل المثال ، أن يتم الإخطار قبل إطلاق الأجسام في الفضاء لا بعده . وقد قدمت اقتراحات مفيدة في وثيقة عمل حديثة مقدمة من استراليا وكندا . وتؤيد هولندا هذه الاقتراحات تأييدا تاما .

وقبل أن اختتم بياني أرجو أن أغتنم الفرصة لأشكر وفد وحكومة الاتحاد السوفياتي لدعوتهم لنا لحضور أول عملية لتدمير عدد من قذائف SS-20 ولكرم ضيافتهم الذي لمسناه في تلك المناسبة . وكانت خبرة متميزة أن كنا شهداء على بداية تدمير طائفة كاملة من الأسلحة المتطورة التي ظلت طويلا تسد الطريق في وجه نزع السلاح . وأحدث تدمير هذه القذائف دويا عاليا . وسؤالي هو: متى نسمع أول "دوي" يكون من نتاج هذا المؤتمر؟ ليس دويا فوق المائدة ، بل دوي ينبئ عن تدمير الأسلحة . أو - إذا أردتم - متى نرى دخان التدمير بموجب البند ٦ من جدول الأعمال؟ أو ، بالنسبة لهذا الموضوع ، نسمع مجرد الصمت كثمرة لعملنا بمقتضى البند ١ من جدول الأعمال؟ نرجو أن يقربنا العام القادم من تلك اللحظة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة للرئاسة ، وأتضرع إلى الله أن يحقق تمنياته لبلدي في محادثات السلام في منطقة الخليج الفارسي قريبا . أعطي الكلمة الآن لممثل السويد ، السفير ايكيوس .

السيد ايكيوس (السويد) (الكلمة بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أعرب عن ارتياح الوفد السويدي لتوليكم رئاسة المؤتمر لشهر أيلول/سبتمبر ولفترة ما بين الدورتين . فنحن نفسر قرار حكومتكم بإرسال موظف موقر رفيع المستوى ليرأس

عملنا ، على أنه تعبير عن الأهمية التي تعلقها حكومتكم على عمل المؤتمر . واسمحوا لي كذلك أن أعرب ، من خلالكم ، عن امتناننا للسفير لويس من اندونيسيا لقيادته البارعة للمؤتمر خلال شهر آب/أغسطس ، الأمر الذي سار بالمؤتمر في درب ثابت وحقق كذلك بعض التقدم في عملنا . وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسفير فارغا من هنغاريا والسفير أونغ شانت من بورما والسفير شارما من الهند ، الذين انضموا إلينا مؤخرا .

وسأكرس بياني اليوم في معظمه لمسألة الأسلحة الكيميائية ، إلا أنني قبل ذلك سأبدي بعض الملاحظات الموجزة على البند ١ . فهذا البند من جدول أعمالنا ، "حظر التجارب النووية" له الأولوية العليا في مؤتمر نزع السلاح . وهذه قضية توليها حكومتي الأهمية القصوى . وإزاء الضرورة الملحة المعترف بها على نطاق واسع للشروع في مفاوضات بشأن هذا البند فإن من مصادر القلق البالغ أن هذه الهيئة التفاوضية لم تفلح بعد في بدء المعالجة الجوهرية لقضية حظر التجارب النووية .

لقد رحبنا جميعا بالتدابير التي اتخذتها الدولتان العظميان لتنفيذ تخفيضات كمية في ترسانات أسلحتهما النووية . إن معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى تشكل تعهدا مبدئيا هاما لا بد أن تتبعه على الفور تخفيضات في الترسانات النووية الاستراتيجية . كما أن المعاهدة هامة باعتبارها وسيلة لبناء الثقة ودعم الحوار ولها أهمية عملية عظيمة من حيث أساليبها للتحقق . وكان عرض تدمير القذائف المتوسطة المدى في الاتحاد السوفياتي حدثا ملموسا له أهمية رمزية وسياسية عظيمة . فنحن نشكر الوفد السوفياتي ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي على هذه المبادرة .

بيد أنني أود التأكيد على رأينا أنه إذا أريد لسباق التسلح النووي أن يكبح بفعالية فإن التخفيضات الكمية لا تكفي . فعن طريق التحسينات النوعية يمكن لسباق التسلح النووي أن يستمر فعليا . فينبغي النظر إلى حظر التجارب النووية من هذا المنظور . إن حظر التجارب يتيح وسيلة فعالة لمنع سباق التسلح النوعي ، ويدعم الجهود الرامية إلى نزع حقيقي للسلاح . ولقد دعت مبادرة البلدان الستة - في دلهي والمكسيك وستوكهلم - إلى إيقاف فوري لجميع التجارب النووية . وظهر التأييد السياسي الواسع النطاق لهذا الهدف في هذا المؤتمر بالإضافة إلى محافل دولية أخرى . وجاء التعبير عن الإصرار على السعي إلى تحقيق حظر كامل للتجارب في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، وكذلك في معاهدة عدم الانتشار ، وتكرر ذلك في المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم الانتشار . وهذا أيضا التزام من الدول الحائزة للأسلحة النووية . وما لم تتابع هذه الالتزامات فثمة خطر شديد لا من مواصلة الانتشار الرأسي فحسب ، بل والانتشار الأفقي كذلك .

ولقد قررت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي القيام بتجربتين مشتركتين للتحقق إحداهما في موقع تجارب الولايات المتحدة في نيفادا ، والأخرى في موقع تجارب الاتحاد السوفياتي في سيميبالاتنسك . وفي ١٧ آب/أغسطس أجريت أولى التجربتين النوويتين ، ومن المقرر إجراء الأخرى غدا ، ١٤ أيلول/سبتمبر . ولا بد لي أن أذكر في هذا السياق أن السويد ترى أن استمرار التجارب النووية سيساعد على إذكاء سباق التسلح النووي . وليس بوسعنا أن نشترك في إضفاء الشرعية على التجارب النووية . وليس بوسعنا تأييد هذه التجارب ، من حيث المبدأ ، على أي صورة كانت . ونحن نعتبر أن تجارب بناء الثقة في هذا المجال ينبغي أن تتم في سياق خطة محددة بدقة ، للتوصل إلى تحقيق حظر شامل للتجارب في وقت مبكر ومحدد . فليس الهدف تجارب مقيدة وإنما الهدف هو ألا تجرى تجارب على الإطلاق .

ومع الترحيب بزيادة الشفافية في هذا الميدان ، التي ينبغي أن تساعد على دعم وضع نظام فعال للتحقق ، تصبح إمكانية إشراك المجتمع الدولي في تبادل البيانات من الأمور المفيدة . وهذه فكرة متواضعة لو أخذنا في الاعتبار أنه قبل ٢٥ عاما أعلنت القوتان الأعظم أنه ينبغي أن يخضع الاتفاق بشأن نزع السلاح العام الكامل لمراقبة دولية صارمة . وتبذل الآن جهود دولية هامة بهدف إيجاد وسائل فعالة للتحقق من حظر التجارب النووية . والسويد مستعدة من جانبها لتوفير جميع البيانات الوثيقة الصلة بذلك من مرصد هاغفورس .

وخلال دورة هذا الصيف لمؤتمر نزع السلاح عقد فريق الخبراء العلميين اجتماعه السادس والعشرين . وأجرى الفريق استعراضا دقيقا لتقريره عن تصميم شبكة عالمية حديثة لتبادل البيانات السيزمية ، بما فيها بيانات المستوى الثاني (الشكل الموجي) . والأجزاء المنفصلة للنظام - شبكة عالمية من المحطات السيزمية ، ومراكز بيانات دولية ووطنية ، ووسائل اتصالات ملائمة - توفر لنا أساليب كافية للتحقق من حظر التجارب النووية . وقد أجرى الفريق تجربة واسعة النطاق عن تبادل وتحليل بيانات المستوى الثاني بقصد التوصل إلى مبادئ أكثر تنقيحا لتشغيل شبكة سيزمية عالمية . وسيستمر اختبار الأجزاء المختلفة من النظام التجريبي ، ثم يجرى بعد ذلك اختبار متكامل تماما للنظام بأسره .

ونتيجة لعمل الخبراء العلميين أصبح بوسعنا الآن أن نرى أنه سيمكن إيجاد نظام عالمي فعال للتحقق يمكن استخدامه للمساعدة على مراقبة الامتثال للالتزامات التي تشترطها معاهدة الحظر الشامل للتجارب ، حتى ولو بقي حجم كبير من العمل في انتظار الانجاز . وهكذا يصبح التحقق الآن قضية سياسية لا فنية . ولم يعد في الإمكان الاحتجاج بأساليب التحقق التي يدّعى بعدم كفايتها لتأجيل المفاوضات بشأن فرض حظر للتجارب النووية . فلماذا لا يتخذ مؤتمر نزع السلاح آنذاك خطوات حاسمة لإجراء

مداولات متعمقة بشأن إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب؟ ثمة التقاء واقعي في وجهات النظر بشأن مسألة الولاية . ومن المحتمل جدا ألا يساعد في هذا الأمر استمرار التدقيق المفصل في صياغة الولاية ، بل إنه سيمنعنا من تلمس جوهر القضية . وهناك خطر من أن يعتبر العجز عن تحديد الولاية علامة على عدم الاهتمام بالسير قدما في هذه القضية .

وفيما يتعلق بالنصوص المقترحة للولاية فإن وفدي يرى أن الفروق بينها مصطنعة لا حقيقية . ونحن من جانبنا نؤيد النص المقترح الوارد في الوثيقة CD/829 الذي نرى أنه يظهر مرونة كبيرة من قبل مجموعة الـ ٢١ . كذلك لاحظ وفدي المقترح الوارد في الوثيقة CD/863 . فحين قدم هذا المقترح لأول مرة بطريقة غير رسمية أعربت السويد عن اهتمامها بالعمل على أساس هذا النص ، وما زلنا نعتبره نهجا ممكنا للتفاوض بشأن صيغة توفيقية فيما يتعلق بولاية اللجنة المخصصة . ويعتبر وفدي أن من المحتم أن تولى المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن معاهدة للحظر الشامل للتجارب أعلى الأولويات . ومؤتمر نزع السلاح هو المحفل الوحيد لهذه المفاوضات .

لدينا هنا محفل يضم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية جميعا . ونستطيع الاطلاع بسهولة على الأعمال والدراسات المرجعية المتقدمة في مجال التحقق . ومن ثم فنحن مزوَّدون على نحو جيد بحيث أن بوسعنا تجسيد عملنا بشأن قضية حظر التجارب . ويتيح لنا مؤتمر نزع السلاح محفلا هاما للمفاوضات بشأن اتفاق يكون مقبولا لدى الجميع في المستقبل . وإذ يأخذ وفدي في اعتباره أعمال الجمعية العامة المقبلة ولجنتها الأولى ، فإنه يرى أن من المهم أن تتواصل الجهود الرامية إلى زيادة تضييق الفجوة بين الآراء المتباينة حول قضية حظر التجارب . ولو أثمرت هذه الجهود ، لأصبحت الأعمال في إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول الأعمال ذات ولاية فعالة ، خلال دورة الربيع لمؤتمر نزع السلاح في العام القادم ، أكثر إشراقا بالتأكيد .

وأود الآن أن أنتقل إلى مسألة الأسلحة الكيميائية . فقد استمر مؤتمر نزع السلاح خلال عام ١٩٨٨ في أعماله بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية في ظروف استعملت فيها أسلحة التدمير الشامل هذه على نحو مكثف ومتصاعد . والموقف خطير . فنحن أمام تهديد بانتشار الأسلحة الكيميائية من جديد واستمرار التطوير لعوامل الحرب الكيميائية وأساليب نشرها . والتقارير الأخيرة للأمم المتحدة عن استمرار استعمال هذه الأسلحة في النزاع بين إيران والعراق ، وما تلاها من التقارير الأخرى ، تظهر بطريقة صارخة مدى أهمية أن نكمل عملنا دون إبطاء . ومن شأن فرض حظر شامل للأسلحة الكيميائية ، بما له من فعالية وشمول ، أن يؤمننا جميعا من عودة الحرب الكيميائية إلى الظهور ، وذلك منذ اليوم الأول لنفاذه . وهذا هو المتوقع من مؤتمر نزع السلاح . لا بد أن نستلهم في عملنا الإحساس القوي بالضرورة الملحة للتصدي للقضايا المعلقة

وحلها . وتعتبر السويد الانتهاء من وضع اتفاقية للأسلحة الكيميائية من الأولويات الرئيسية للمؤتمر . والهدف قريب المنال . كما أن نجاحنا سيضيف إلى عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف ثقة جديدة مع إحساس جديد بنبل القصد .

بيد أننا ، وللأسف الشديد ، لا بد أن نلاحظ أن عملنا في عام ١٩٨٨ لم يتخذ طابع الاستعجال بالرغم من النداءات المتكررة في هذا الصدد . ولا نكاد نكون قد تصدينا لبعض القضايا الهامة ، كما أن حل قضايا أخرى قد استغرق من الوقت والجهد ما لا مبرر له . ونحن نعي أن تقدما كبيرا قد أحرز في العمل الثنائي بين الحائزين الرئيسيين للأسلحة الكيميائية . ونحن نرحب بهذا التقدم وندرك أهميته إدراكا شديدا باعتباره دليلا على إمكان الدعم المتبادل بين الجهود الثنائية والجهود المتعددة الأطراف . بيد أننا نحث الحائزين الرئيسيين للأسلحة الكيميائية على أن يكثفا جهدهما وأن يقدما النتائج التي يتوصلان إليها والاتفاقات التي يبرمانها بصورة تيسر تطبيقها في السياق المتعدد الأطراف وإدراجها في "النص المتبدل" مثلا .

ومع ذلك ، إذا أحسسنا بالإحباط بسبب بطء مفاوضاتنا ، فليس من الإنصاف أن نرسم صورة مفرطة القتامة . ذلك أن اللجنة ، خلال هذه الدورة قد أحرزت ، تحت الرئاسة الحازمة المتأنية للسفير سويكا من بولندا ، بعض التقدم الموضوعي . ولم تضع هباء جهود وتفاني رؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة ، السيد سيما من تشيكوسلوفاكيا والسيد ماسيدو من المكسيك ، والسيد نوماتا من اليابان . ويضم التقرير الذي سيقدمه المؤتمر إلى الجمعية العامة عناصر قيمة جديدة .

سوف أتعرض للبعض منها ، لو أذنتم لي . لقد استطاع رئيس الفريق ألف أن يضيف إلى التقرير نصا جيد التوازن دقيق الصياغة بشأن المادة الحادية عشرة "التطور الاقتصادي والتكنولوجي" . ومما يسر نجاحه في هذه المحاولة جزئيا المرونة التي أبداها أعضاء مجموعة الـ ٢١ الذين تمثل هذه المادة بالنسبة لهم أهمية خاصة . بيد أننا نأسف لأن النص الحالي للمادة الحادية عشرة لم يدرج في التذييل الأول للتقرير . والاحتجاج بأن النص لا يزال في مرحلة مبكرة من الإعداد وبأنه ليس هناك تفاهم مشترك بشأن المصطلحات والتعاريف المستخدمة فيه احتجاج لا يكاد يقنع أحدا . فقد تمت مناقشة نص المادة بتعمق وأسهمت فيها وفود جميع الأفرقة . ومصطلحاته وتعاريفه مستعارة إلى حد كبير من اتفاقية الأسلحة البيولوجية التي وقعها وصدق عليها معظم أعضاء المؤتمر . والتقدم الرئيسي الذي أحرزه الفريق العامل باء هو تضمين "النص المتبدل" تعريفا لمرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية ، ثم اللغة الواضحة التي استخدمت بصدد التعهد بتدمير هذه المرافق ، وكذلك مبادئ وأساليب تدميرها .

وفي الفريق العامل جيم ، أفلح الرئيس في تحقيق تقدم كبير في قضية التفتيش بالتحدي وفي الإجراءات التي تلي تقديم التقارير عن التفتيش .

ونتيجة للمشاورات بشأن الأحكام النهائية التي تولاها رئيس اللجنة ، تضمن التذييل الثاني عناصر جيدة الهيكلة يمكن اعتبارها بدائل . وهي تشكل الأساس اللازم لإكمال هذا الجزء الهام من مشروع الاتفاقية . وفضلا عن ذلك ، فإن الاجتماع بخبراء الصناعة في تموز/يوليه أبرز عددا من النقاط المتعلقة بسرية المعلومات التجارية والصناعية ، كما عمل على توضيح أن الصناعة الكيميائية في معظم البلدان الصناعية الرئيسية مستعدة لتيسير تنفيذ الاتفاقية .

وأخيرا ، سمحت المشاورات المفتوحة العضوية بشأن عمليات التفتيش التجريبية بالحصول على نتائج هامة . ولأنني كنت رئيسا لتلك الاجتماعات فسأعود إلى قضية التفتيش التجريبي وأقدم للمؤتمر تقريرا عن نتائج مداولاتنا البناءة في نهاية مداخلتي .

وهكذا ، فإن النتائج التي يمكن للمؤتمر عرضها هذا العام نتائج ملموسة وإن كانت أبعد من أن تكون كافية إلى حد كبير . وسأقدم بعض الملاحظات بإيجاز بصدد المشاكل التي لا تزال بلا حل ، وأشير إلى المجالات التي تحتاج ، في رأي وفدي ، إلى تركيز الجهد خلال العمل بين الدورتين وخلال الدورة القادمة .

وتظل المادة الأولى حجر الزاوية في مشروع الاتفاقية وأساس عملنا كله . ونتيجة لهذه الدورة الصيفية فقد زاد تعزيزها من خلال التعهدات الصريحة من جميع الدول في الفقرة ٦ بأن تدمر مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية لديها . أما المشاكل الباقية الموضوعة داخل أقواس معقوفة فيبدو أنها أقل صعوبة في تناولها . ولا بد من إجراء مشاورات فيما يتعلق بالتأهب للاستعمال ، وهي مشكلة ترتبط كذلك بقضية تطوير الأسلحة الكيميائية . وأما مسألة "الولاية القضائية أو الرقابة" فيمكن حلها بالنسبة إلى المواد الأخرى .

إن وضوح وشمول أحكامنا بشأن النطاق يوفران أساسا منطقيا عمليا ومعنويا لمشروع الاتفاقية برمته ، وفي رأي السويد ، يمكن حل القضايا المتبقية ، بل ويجب حلها ، دون إدخال تعديلات رئيسية على المادة الأولى التي اكتسبت طابعا نهائيا وأبديا .

ولا يمكن أن يقال الشيء نفسه عن المادة الثانية ، التي هي نص أساسي آخر في مشروع اتفاقيتنا . فلا ريب أن إدراج تعريف متفق عليه لمرافق إنتاج الأسلحة

الكيميائية ، في هذا الصيف يعد خطوة هامة للأمام . بيد أنه لم يتم التصدي لصلب أجزاء أخرى من المادة ، لفترة أطول مما يجب . والنص الحالي يعكس مرحلة مبكرة من مفاوضاتنا ولا يتفق بالكامل مع المرحلة الراهنة لتكنولوجيا الأسلحة الكيميائية . فالمادة الثانية يجب أن تحتوي على تعاريف أساسية قابلة للتطبيق في المستقبل . بيد أن اللغة المستعملة في النص الحالي للمادة الثانية ذات طابع انتقالي ؛ وهي قد أدت مهمتها ، على هذا الأساس ، إلى حد ما ، لكنها لم تجدِ كثيرا في المفاوضات الأخيرة بشأن المادة السادسة وأنظمتها المتنوعة . ويمكن للتقدم المحرز في المفاوضات بشأن الأنشطة التي لا تحظرها الاتفاقية أن يقربنا من وضع مجموعة تعاريف جديدة ومن إيجاد أساليب لتناولها . والخطوة الأولى في تناول مشكلة التعاريف أنه ينبغي للجنة ، في رأينا ، أن تتصدى للمادة الثانية وللجداول الواردة في المادة السادسة على نحو شامل بغية نقل قوائم المواد الكيميائية ، جنبا إلى جنب مع بعض التعاريف والمعايير والمبادئ التوجيهية ، إلى مرفق خاص عن المواد الكيميائية . وينبغي التفكير في آليات للتنقيح لتضمن أن يظل هذا المرفق مستكملا . وينبغي ألا تشمل المادة الثانية ذاتها إلا التعاريف والمعايير الأساسية والدائمة .

ولا يبدو أن المادة الثالثة ، بشأن الإعلانات ، بحاجة إلى مزيد من العمل في هذه المرحلة من المفاوضات . والقضية الوحيدة الهامة هي تحديد موعد ينبغي فيه تقديم الإعلانات . ونظرا لشمولية تعاريف الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية ، فيبدو أن اختيار الموعد الأخير المشار إليه في النص ، وهو ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٥ ، اختيار عملي . ويساعدنا ذلك في تحاشي الغموض غير المفيد عند التنفيذ مما قد يؤدي إلى مواقف تحدٍ بلا معنى ومحتملة الضرر .

أما المهمة الرئيسية المتبقية في المادتين الرابعة والخامسة فهي الاتفاق على نظام لتدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية . فلهاتين المادتين ومرفقيهما أهمية محورية في تنفيذ المادة الأولى بحيث يكفل الأمن غير المنقوص لجميع الدول ، ويشمل ذلك صغار حائزي الأسلحة الكيميائية . ولقد ظلت هذه المشكلة قيد الدراسة لعدد من السنوات . وترد الآن في التذييل الثاني مادة مفيدة تتعلق بمبادئ ونظام تدمير الأسلحة الكيميائية وتعكس مرحلة متقدمة إلى حد ما من مراحل الصياغة . إلا أن من الواضح أن الاختلافات بشأن هذا الموضوع لا تزال باقية .

ولم تشعر معظم الدول مطلقا بضرورة وجود أسلحة كيميائية في ترساناتها ؛ وقررت دول أخرى ، كالمملكة المتحدة ، من جانب واحد تدمير أسلحتها الكيميائية ومرافق إنتاجها ، وواضح أنها حين تفعل ذلك لا تساورها أية مشاعر بانتقاص أمنها . وثمة دول لا يزال يساورها القلق بشكل واضح فيما يتعلق بفترة التدمير . ويحمل مقترح فرنسا CD/CW/WP.199 ، والمناقشات الصعبة التي دارت بشأن تقرير اللجنة ، في هذه

الأسابيع القليلة الماضية ، رسالة مؤداها أن ثمة مشكلة قائمة يتعين حلها . لذلك فإن السويد ترحب بتوافق الآراء على أنه ينبغي التصدي للقضية بأكملها . بيد أننا بذلك نؤكد أن أي حل لمشكلة الأمن غير المنقوص لا بد أن يلتمس من خلال الإزالة المتوازنة وغير المتماثلة لمخزونات الأسلحة الكيميائية ، والإنهاء التدريجي والمتوازن لمرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية .

والسويد ، بل في الواقع مجموعة الـ ٢١ بأسرها ، ترفض بالفعل ، إمكانية استمرار إنتاج أو استعمال الأسلحة الكيميائية خلال الفترة المحددة للتدمير . فذلك إنما يمثل دعوة مفتوحة لانتشار مقنن للأسلحة الكيميائية ؛ ومن شأنه التمييز ضد جميع الدول التي تمتنع عن هذا الإنتاج . وقد صمم مشروع الاتفاقية لمنع إنتاج الأسلحة الكيميائية وتكديسها واستعمالها وليس لتنظيم إنتاجها وكيفية تكديسها ووقت استعمالها .

وتشكل الأنشطة غير المحظورة بموجب الاتفاقية والتي تشملها المادة السادسة ومرفقها ، مجالا لم نتمكن فيه من تحقيق أي تقدم رئيسي خلال هذه الدورة . ونرجو أن تؤدي مناقشة الخبراء المضنية بشأن السرية ، والعرض المقْنع لمعدات التحقق غير المقحمة مثل مفهوم "أخذ العينة الآن والتحليل فيما بعد" الذي قدمته جمهورية ألمانيا الاتحادية ، والعملية المخططة للتفتيش التجريبي بنوع خاص ، إلى تزويدنا بعناصر وآفاق جديدة تسمح لنا بإحراز تقدم سريع . ويجب علينا أن نوفر أنظمة فعالة للتفتيش ولكن في الوقت ذاته علينا ألا نسمح لأنفسنا بأن نخوض في تفاصيل فنية من المفيد تركها للجنة التحضيرية والأمانة الفنية ، لإيجاد حل لها .

ويجب أن يكون الهدف الرئيسي من المادة السادسة هو توفير تدابير تعطي الثقة للدول الأطراف في الاتفاقية بأن التعهد الأساسي بعدم إنتاج أسلحة كيميائية تعهد توفي به جميع الدول الأطراف . وتنص المادة على وضع أساليب ومبادئ لمراقبة إنتاج المواد الكيميائية ذات الصلة كيما يتم التحقق إما من عدم إنتاج مواد كيميائية معينة وإما من أن إنتاج المواد الكيميائية السامة وسلائفها إنما يتم لأغراض لا تحظرها الاتفاقية .

ويجب عند اختيارنا للنهج أن نأخذ في الاعتبار عدة مصالح . أولا ، لا بد أن تنص على درجة عالية من إمكانية اكتشاف الانتهاكات للاتفاقية والإبلاغ عنها . وهذا يعني وجود نظام صارم للتحقق من المرافق المعلنة . وبالإضافة إلى أحكام التفتيش بالتحدي ، يبدو أن ثمة حاجة للتوسع في إمكانية التفتيش على صعيد سياسي أقل وضوحا ليشمل المرافق غير المعلن عنها بمقتضى الجداول الخاصة بها . ثانيا ، يجب تجنب إعاقة البحث والتطوير والإنتاج للأغراض السلمية . وفي أكثر مراحل البحث والتطوير

حساسية ، يجب بصفة خاصة مراعاة القلق المشروع المتعلق بالأسرار التجارية والصناعية . ثالثا ، يجب أن يكون النظام سهل التكيف مع التطورات التكنولوجية في المستقبل . ولتحقيق هذا التكيف ، يجب أن تكون مبادئ وأهداف التحقق مذكورة بوضوح ودون لبس ، ومن ناحية أخرى ، يجب أن يكون من السهل تغيير أساليب وإجراءات التحقق الفني وكذلك قوائم المواد الكيميائية ذات الصلة والخاضعة للمراقبة ، واستكمالها بما يتفق والإنجازات التقنية الجديدة . رابعا ، يجب أن يصمم النظام بطريقة يمكن معها تنفيذه دون تكبد نفقات غير مقبولة ودون تضخم إداري يتعذر التحكم فيه . ولذلك لا ينبغي أن يكون ذا فعالية فحسب بل وذا كفاءة أيضا .

ولو قررنا أثناء المفاوضات توسيع نطاق التفتيش الروتيني ليشمل المرافق غير المعلنة ، كما هو مقترح في مفهوم الرقابة المخصصة ، فيجب أن نكون قادرين على أن نقر أولا بأن هذا النظام سيزيد حقيقة من ثقتنا بالاتفاقية ، وثانيا بأنه فعال بالقدر الكافي بحيث لا يخلق غموضا يمكن أن يضعف ثقتنا ، وثالثا بأن تكاليفه تتناسب مع الهدف منه . ويجب أن نقرر ماهية الهدف المفترض للرقابة المخصصة . فهل نسعى إلى إنتاج غير معلن لمواد كيميائية مدرجة في القوائم؟ وهل نبتغي مراقبة مواد كيميائية غير مدرجة بالقوائم ومن الممكن أن تكون لها استعمالات عسكرية؟ وهل نريد مراقبة عدم إساءة استعمال القدرة الإنتاجية؟ إن الانتقاء العشوائي البحت أو شبه العرضي للتفتيش من بين عدد هائل من المرافق التي لا يمكن لمعظمها مجرد التحول إلى الإنتاج المتصل بالأسلحة الكيميائية ، أمر لا يمكن أن يوصف بالكفاءة أو بالفعالية .

ومحاولة التحقق من أمر غير قابل للتحقق منه لا يخلق الثقة . فلا مناص من تطبيق التحقق على ما هو ملائم . ولا يمكن أن يكون التحقق هدفا في حد ذاته . وتذكر حالة هنا هي ، مجال البحث المبكر والتطوير المبكر للأسلحة الكيميائية ، وهي قضية نوقشت بشكل مكثف في هذا الصيف . ووفدي غير مقتنع بأن مقترحات معينة قدمت خلال مناقشة هذه القضية بالذات تسير بنا في الاتجاه الصحيح .

فالمراحل الأولى لبحث وتطوير المواد الكيميائية لاستعمالها في الأسلحة والتي تجري في المختبرات لا يمكن تمييزها عن البحث المشروع لأغراض الوقاية . وفيما يختص بالمواد الكيميائية غير الواردة في الجدول [١] فإن هذا البحث لا يمكن تمييزه عن البحث المشروع المتعلق بحماية البيئة والسلامة الصناعية والأغراض الطبية أو الزراعية . فيجب أن نختار مرحلة في عملية التطوير يصبح التحقق فيها ذا مغزى ، أي مرحلة يمكن فيها إدراك إمكانية أن يظهر انتهاك للاتفاقية ، أو على الأقل الخروج عليها بلا مبرر . ويصعب أن يكون هذا ممكنا قبل خروج البحث والتطوير من دائرة المختبرات ودخول المعمل التجريبي أو مرحلة تجارب الأسلحة .

وفيما يلي مجمل مختصر للغاية للموقف السويدي من المادة السادسة . يجب أن يقتصر إنتاج المواد الكيميائية الواردة في الجدول [١] على مرافق إنتاج وحيدة صغيرة النطاق ، مع استثناء التخليق على مستوى المختبر والإنتاج للأغراض الطبية بما لا يتجاوز ١٠ كيلوغرامات في السنة . أما بالنسبة للمواد الكيميائية الواردة في الجدول [٢] فإن النظام بحالته الراهنة يبدو عمليا على الورق . والمرجو أن تعطينا عمليات التفتيش التجريبية خبرة كافية لإتمام وضع هذا النظام . أما النظام بالنسبة للجدول [٣] فسيحتاج إلى مزيد من التمعن . ومن الممكن على نحو مفيد استكشاف نظام للرقابة الموقعية . أما عن هذا النظام الأخير ، وهو وضع جدول غير مرقم كما أشار إليه السفير فان شايك في كلمته اليوم ، فيبدو لوفدي أن قدرات مرفق ما هي التي تبرر خضوعه لترتيبات المراقبة وليست المواد الكيميائية الفعلية التي يمكن أن ينتجها . بل إن من الممكن إلغاء الجدول إذا استطعنا استنباط أسلوب آخر للاستدلال على المرافق المحتملة (من وجهة النظر التقنية) ومراقبتها من حيث إنتاج عوامل الحرب الكيميائية .

وكما ذكرت من قبل فإنه ينبغي تنقيح جميع القوائم واستكمالها ونقلها مع معاييرها ومبادئها التوجيهية إلى مرفق منفصل خاص بالمواد الكيميائية .

ويبقى في المادة السابعة عنوان يتعلق بالوسائل التقنية الوطنية دون أن يكون له أي نص . وسينظر وفدي باهتمام كبير في أي نص يمكن اقتراحه تحت هذا العنوان . فإذا لم يقدم أي نص فإننا نقترح إسقاط هذا العنوان ببساطة في الدورة القادمة .

وفي المادة الثامنة ، اكتسب الهيكل الأساسي للمنظمة صورته النهائية تقريبا . ولب القضية الذي ما زال ينتظر الحل هو تشكيل المجلس التنفيذي وإجراءاته واتخاذ القرارات فيه . ولنا موقف مرن إزاء الأحكام ذات الصلة بهذا . إذ ينصب اهتمامنا على جعل المجلس التنفيذي ذا تمثيل وكفاءة معا . ويقودنا ذلك إلى تفضيل إنشاء هيئة صغيرة نسبيا لا تزيد بالتأكيد على حجم مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية . وينبغي أن يعكس تشكيل المجلس التنفيذي توازنا سياسيا وتوزيعا جغرافيا منصفا . ونحن نفهم تماما قلق بعض الدول التي تتحمل عبئا أكبر من التفتيش الروتيني ، بسبب مستوى التنمية الصناعية بها ، ونتفهم رغبتها في أن يكون لها تمثيل خاص . بيد أنه يمكن إزالة قلقها هذا في إطار معايير سياسية وجغرافية .

أما عن اتخاذ القرارات فينبغي الاجتهاد في وضع قواعد تؤدي إلى إيجاد توافق في الآراء . بيد أن وجود سلطات لاتخاذ القرارات ذات كفاءة وفعالية يقتضي وجود إمكانية للتصويت ويبدو تطبيق نظام الأغلبيات المؤهلة أمرا ملائما . وفيما يتعلق

بالأغلبية اللازمة فإن من العسير تقرير ما إذا كان ينبغي أن تكون الثلثين أو ثلاثة الأرباع ، طالما كان تأليف القرارات التي يتخذها المجلس ومداها الكامل وطابعها غير معروفة . ويجب التصدي للتشكيل واتخاذ القرارات في خط متوازٍ . كما أن من المشكوك فيه أن تكون هناك إمكانية لإيجاد حل قبل أن تتم دراسة المواد السادسة والتاسعة والعاشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة دراسة وافية . وقد يكون من المفيد في مرحلة لاحقة النظر في سلوك نهج تفاضلي في اتخاذ القرارات يتضمن أن تتخذ الأنواع المختلفة من القرارات بأغلبيات مختلفة .

ولم توضع بعد في صورتها النهائية تلك القضية المعقدة والصعبة المتعلقة بكيفية الشروع في التفتيش بالتحدي بمقتضى المادة التاسعة ، والمبادئ التي يجب مراعاتها عند إجراء هذا التفتيش والأخذ بعين الاعتبار لمبدأ "ألا حق في الرفض" . وتشكل الوثائق الموجودة في التذييل الثاني أساسا سليما لصياغة المعاهدة بلغة متوازنة فيما يتعلق بمتطلبات ضمان السلامة والأمن من جهة ، والوحدة الوطنية من جهة أخرى .

وبالإضافة إلى ذلك يرى وفدي أن التقدم الذي أحرز في الفريق العامل جيم برئاسة السيد نوماتا المتسمة بالمهارة والنشاط ، يعد إنجازا رئيسيا في هذا الصيف . وتشكل القواعد العامة التي تنظم التفتيش بمقتضى المادة التاسعة ، والواردة الآن في الإضافة إلى التذييل الأول ، نطاقا شاملا . ونأمل أن تستمر الجهود بطريقة تجعل إتمام هذا الجزء من مشروع الاتفاقية ممكنا في مطلع الدورة القادمة .

وترد واحدة من القضايا الأخرى التي تصدى لها الفريق العامل جيم في نص جديد في التذييل الثاني بشأن الإجراء الذي يتبع عقب تقديم التقرير . وما زالت بعض المشاكل قائمة بالنسبة لهذا النص وبصفة أساسية فإن المسألة تتعلق بالمدى الذي يجب على المجلس التنفيذي ، أو ينبغي له ، أو يستطيع ، التعبير عن نفسه في تقرير التفتيش ، وبالأهمية الخاصة التي ينبغي إيلاؤها ، إن وجدت ، لتقييم الدولة الطالبة .

وبالنسبة للسويد يبدو أن من الواضح أنه يجب إعطاء المجلس التنفيذي درجة عالية من حرية العمل . فيجب علينا لذلك أن نحذف أية أحكام تفرض على المجلس التزاما بتحديد ما إذا كان انتهاك الاتفاقية قد ارتكب أم لا . ففي بعض الأحيان تكون مثل هذه المهمة مستحيلة بكل بساطة . ومن ناحية أخرى ، لا نستطيع أن ننكر على المجلس حقه في بيان أن انتهاكا قد حدث إذا كان التفتيش يؤيد ذلك .

وقد نوقشت المادة العاشرة ، بشأن المساعدة ، مناقشة متعمقة ، ولا سيما خلال دورة الصيف . بيد أن النتيجة جاءت مخيبة للآمال . فقد جاء النص الوارد في التذييل

الثاني مفعما بالمعقفات ، متضمنا عناصر واضحة التناقض . ويبدو أن من الضروري إعادة النظر في المادة برمتها . فالضمان الرئيسي ضد استعمال أسلحة كيميائية يكمن في وجود اتفاقية شاملة النطاق يمكن التحقق منها بفعالية وملتزم بها عالميا . وتلك هي الاتفاقية التي نعمل على إنجازها . فلو أبرمنا هذه الاتفاقية فإن القضايا المتصدى لها في المادة العاشرة تكتسب طابعا أكاديميا ونظريا إلى حد ما . ومع ذلك ، فإن هذا النص يؤدي الغرض منه خلال الفترة الانتقالية ، ولذا يمكن النظر إليه باعتباره حتى الآن طريقة أخرى لمعالجة قضية الأمن غير المنقوص . ولكنه كيما يفي بالغرض منه فلا بد أن يكون له نطاق واقعي وأن يكون قابلا للتنفيذ . ويجب أن يضم أساسا أحكاما لتقديم المساعدة في حالات استعمال الأسلحة الكيميائية . وينبغي أن تكون هذه الأحكام سهلة الإعداد . غير أننا للأسف ، نزداد علما وخبرة في مجال المساعدة التي تقدم إلى ضحايا الحرب الكيميائية . وفضلا عن ذلك فإن من الممكن أن يتضمن النص أحكاما لتيسير التعاون مع الدول الأعضاء لوضع برامج في ميدان الوقاية من استعمال الأسلحة الكيميائية . بيد أن هذا التعاون يجب أن يتم على أساس طوعي . وبالنسبة لكثير من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فإن الأمن المنقوص خلال الفترة الانتقالية يعتمد على وجود درجة عالية من السرية فيما يتعلق ببرامجها ومعداتها الوطنية المستخدمة للوقاية من استعمال الأسلحة الكيميائية . ولا تتساوق مصلحة الأمن الوطنية هذه مع مفهوم الاتفاقات النموذجية .

لقد أشرت منذ البداية إلى التقدم الذي أحرزناه فيما يتعلق بالمادة الحادية عشرة . ويكفي أن أكرر هنا بإيجاز أن وفدي يرى أن من الممكن إزالة المعقفات المتبقية ونقل النص إلى التذييل الأول .

أما فيما يتعلق بالأحكام الختامية ، فإن المادة الثانية عشرة قد تحولت إلى عقبة كأداء . وبالنسبة للسويد ، ولوفود كثيرة أخرى ، فإن عملنا بأسره يضيع إذا نلقت "الحقوق" المعلنة من جانب واحد بمقتضى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، وبذلك تحد إلى حد ما في اتفاقية شاملة للأسلحة الكيميائية . فإن هذه الاتفاقية ، اعتبارا من بدء سريانها ، تعلن دون لبس أن استعمال الأسلحة الكيميائية غير وارد ، وهذا يعني أي استعمال للأسلحة الكيميائية . وهذا لا يعني أن تلك "الحقوق" تسقط تماما . بل سيكون لها طابع متبقٍ ولكن كنتيجة للانسحاب من الاتفاقية فحسب . ولحل هذه القضية فإن المقترح المقدم من كندا بحذف المادة الثانية عشرة ببساطة يستحق الاعتبار الكامل . فمن البداهة أن الاتفاقية لا تحد من الالتزامات التي يقتضيها بروتوكول جنيف .

ورأي السويد في قضية الاستعمال تقودنا إلى استنتاج أن الدول الأطراف في ممارستها لسيادتها الوطنية ، سيكون لها حق الانسحاب من الاتفاقية لو وقعت حوادث غير عادية تتعلق بلب الاتفاقية تضر بمصالحها العليا . ولا يسري هذا الحق إلا إذا كانت سبل إصلاح الحالة في ظل الاتفاقية قد استنفدت .

والحقيقة أن الصراحة والشفافية أمران مهمان لعملنا . وترحب السويد بالإعلانات التي تمت خلال هذه الدورة فيما يتعلق بحيازة أو عدم حيازة الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية . وفي هذا السياق ، لدي تعليمات بأن أعلن أن السويد لا تمتلك أسلحة كيميائية .

وبهذا تأتي كلمتي إلى نهايتها بصفتي رئيسا للوفد السويدي . بيد أنني ، لو أذنتم لي ، أن أقدم بصفتي رئيسا للمشاورات غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن عمليات التفتيش التجريبية ، تقريرا عن العمل الذي اضطلع به بشأن ذلك الموضوع .

ففي مشروع اتفاقية الأسلحة الكيميائية ، ثمة عدد من الأحكام يتعلق بالتفتيش الموقعي في الصناعة الكيميائية . وللتعجيل بالعمل في هذه الاتفاقية ، ولتقييم ما إذا كان النص المقترح يشتمل على أحكام كافية وعملية لتوفير الضمان اللازم للدول بأن المرافق المدنية لا تستخدم إلا لأغراض لا تحظرها الاتفاقية ، اقتُرح إجراء عمليات التفتيش التجريبية .

وينبغي ، في مرحلة أولى ، أن تتم عمليات التفتيش التجريبي على أساس وطني . وفي المرحلة الثانية تعمم عمليات التفتيش التجريبي الوطني وتقيَّم جماعيا في ضوء الأحكام ذات الصلة من مشروع الاتفاقية . ويمكن تكريس هذه العملية لمناقشة ما يجوز تضمينه في طرائق المرحلة الثالثة وما يجوز تفصيله فيها: ذلك هو التفتيش التجريبي مع مشاركة متعددة الأطراف .

ولقد عقدت مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية ، برعاية اللجنة المخصصة وبناء على طلب رئيس اللجنة المخصصة ، لتمهيد الطريق لعمليات التفتيش التجريبية المتعددة الأطراف هذه في مجال الصناعة الكيميائية . ونتيجة لهذه المشاورات أعدت وثيقة . وهذه الوثيقة قد وزعت عليكم الآن . وهي ترمي أساسا إلى مساعدة الدول المهتمة بهذا الأمر في التهيؤ لعمليات التفتيش التجريبي الوطنية . ولا تعد الاقتراحات الواردة في الوثيقة ملزمة أو إجبارية ، وإنما يمكن اعتبارها قائمة بقضايا ذات صلة بالتفتيش التجريبي . وستصدر الوثيقة باعتبارها ورقة عمل مقدمة من رئيس المشاورات للجنة المخصصة .

وكما اتفق خلال التحضير لهذه الجولة من المشاورات فإن للوفود حرية إضافة ملاحظاتها على ورقة العمل قبل نهاية هذه الدورة . وتصدر هذه الوثيقة ، كما ذكرت ، تحت مسؤولية رئيس المشاورات . وتنقسم ورقة العمل إلى ثلاثة أجزاء .يمكن استعمال الجزء الأول (الجزء ألف - نهج عام) في تطوير سيناريوهات التفتيش التجريبي . ويوفر الجزء الثاني (الجزء باء - نهج مفصل) نوعا من قوائم المراجعة لإعداد إجراءات

القيام بالتفتيش التجريبي . أما الجزء الثالث (الجزء جيم - جوانب محددة) فيقدم قائمة بالقضايا التي يمكن التصدي لها بالتفتيش التجريبي . كما يمكن أن تستخدم الدول أجزاء أخرى من ورقة العمل كمرجع في عملية إعداد التقارير عن نتائج ما تقوم به من تفتيش تجريبي وطني .

وبالإمكان مناقشة المعلومات المتاحة المتعلقة بالتفتيش التجريبي الوطني خلال عمل اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في فترة ما بين الدورتين . كما يمكن البدء في الإعداد المفصل لطرائق التفتيش التجريبي المتعدد الأطراف ، في دورة الربيع لعام ١٩٨٩ بغية الشروع في التفتيش الفعلي في أقرب وقت ممكن عقب الانتهاء من وضع الطرائق .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل السويد على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي . أعطي الكلمة الآن للرئيس الموقر للجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، السفير غارسيا روبليس الذي سيعرض تقرير اللجنة المخصصة الوارد في الوثيقة CD/867 .

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة مترجمة للانكليزية عن الاسبانية): السيد الرئيس ، إن وفدي يهنئكم ويرحب بأن هيئ لشخص يتمتع بخبرتكم وصفاتكم أن يرأس مداولاتنا في الشهر الأخير من هذا العام ، الذي يعد دائما أكثر الشهور أهمية . وبالمثل ، فإننا نود تأكيد تهانينا لسلفكم ، السفير لويس ، الممثل الموقر لاندونيسيا الذي رأس مداولاتنا في الشهر الماضي .

وكما ذكرتم ، سيدي ، منذ قليل ، فإنني سأتحدث اليوم بصفتي رئيس اللجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح ، كيما أقدم للمؤتمر تقرير اللجنة عن عملها خلال عام ١٩٨٨ وحتى اليوم . أن التقرير يبدأ بملخص مختصر لعمل اللجنة والوثائق التي كانت أمام اللجنة . ويستطرد التقرير ليشير إلى بعض التقدم الذي أحرز في سبيل تحقيق الانسجام بين المواقف وتضييق شقة الخلاف ، وإن كان يشير إلى أنه لضيق الوقت المتاح لم يتيسر التوصل إلى اتفاق بشأن جميع القضايا المعلقة مما جعل اللجنة توافق على استئناف عملها في مطلع دورة عام ١٩٨٩ مع العزم الأكيد على الفراغ من وضع البرنامج لتقديمه إلى الجمعية العامة في موعد أقصاه ، وهنا أنقل بالحرف "في دورتها الرابعة والاربعين" .

والمقدمة الموجزة مصحوبة بمرفق مطول يقع في ٣١ صفحة ويرسم الأحكام الرئيسية التي يمكن أن ترد في البرنامج . وقد جمعت هذه الأحكام معا في ستة فصول بالعناوين التالية: المقدمة ؛ الأهداف ؛ المبادئ ؛ الأولويات ؛ تدابير نزع السلاح ؛ الأجهزة

والإجراءات . وفيما يتعلق بالفصول الأربعة الأولى والفصل السادس والأخير فإن اللجنة المخصصة قد أحرزت فيها تقدما كبيرا . وليس هناك سوى عدد قليل من البنود التي ما زالت معلقة في المقدمة وفي الأهداف وفي المبادئ والأولويات . وقد يمكن القول إنه يكفي الالتزام الأكيد بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة ، المكرسة لنزع السلاح ، لتسوية أية مشكلة تتعلق بهذه الفصول . وإذا انتقلنا إلى الفصل الخامس الذي يتناول تدابير نزع السلاح فينبغي ألا يغيب عن البال أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي نجحا في التوصل إلى اتفاقات إيجابية من بينها البيان المشترك في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ الذي يوفر مثالا بليغا للجهود التعاونية التي تبذل للحد من سباق التسلح وعكس اتجاهه ولمنع انتشار الأسلحة النووية .

وفيما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، فقد أمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن معظم العناصر الأساسية الرامية إلى ذلك الهدف . كذلك أمكن بيان التزامات ومسؤوليات الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء ، فيما يتعلق بمنع زيادة عدد الدول الأولى وتخفيض الأسلحة النووية ، والقضاء عليها في نهاية المطاف . وفيما يتعلق بأسلحة التدمير الشامل الأخرى ، فقد اتفق على إتاحة دخول جميع الدول في بروتوكول حظر استعمال الغازات الخانقة أو السامة أو غيرها في الحرب ، وحظر استعمال وسائل الحرب البكتريولوجية ، وهو ما يعرف باسم بروتوكول جنيف لأنه وقع في هذه المدينة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥ . وثمة اتفاق على أن من الضروري بذل جميع الجهود الممكنة لتأمين الانتهاء على نحو إيجابي من المفاوضات المضطلع بها في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع اتفاقية دولية تؤدي إلى القضاء على جميع الأسلحة الكيميائية ؛ كما أن هناك اتفاقا على إبرام معاهدة لحظر تطوير الأسلحة الإشعاعية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها ، على أن تؤخذ بعين الاعتبار المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح وجميع المقترحات المقدمة في هذا الصدد .

وكان بالإمكان التوصل إلى موقف مشترك إزاء ضرورة اللجوء بحزم إلى الحد من القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في إطار التقدم المحرز نحو نزع السلاح العام الكامل جنبا إلى جنب مع المفاوضات بشأن تدابير نزع الأسلحة النووية . وفي هذا السياق ، ثمة اتفاق كذلك على أن تتحمل الدول التي تمتلك أكبر الترسانات العسكرية مسؤولية خاصة في متابعة عملية تخفيض هذه الترسانات . كما أمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن التخفيض التدريجي للميزانيات العسكرية على أساس اتفاق متبادل ، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الأخرى ذات الطابع العسكري المتميز ، من شأنه أن يكون تدبيرا يسهم في كبح جماح سباق التسلح وزيادة إمكانية تخصيص الموارد التي تستخدم الآن في الأغراض العسكرية ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في البلدان النامية . وهناك توافق آراء فيما يتعلق بضرورة اتخاذ مزيد من الخطوات نحو حظر استعمال تقنيات تغيير البيئة في النواحي العسكرية أو غيرها من

الاستعمالات العدائية ؛ وكذلك زيادة الخطوات نحو منع سباق التسلح في قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ولتيسير عملية نزع السلاح ، تم الاتفاق على أن من الضروري اتخاذ تدابير واتباع سياسات لتعزيز السلم والأمن الدوليين وبناء الثقة بين الدول . كما كان هناك اتفاق على التقيد الصارم والالتزام التام من قبل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأهداف ميثاق المنظمة والتزامها بصرامة بمراعاة مبادئه . وبالمثل ، هناك تقبُّل عام لضرورة بذل الدول الأعضاء جميع الجهود لضمان تدفق أفضل للمعلومات المتعلقة بشتى نواحي نزع السلاح ، وتجنب نشر معلومات كاذبة ومغرضة فيما يتعلق بالأسلحة ، والتركيز على أن تنشر على أوسع نطاق بين جميع قطاعات الجمهور ، معلومات موثوق بها عن خطر تصعيد سباق التسلح ، وعن ضرورة نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . كما تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص في اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة على تدابير كافية للتحقق ترضي جميع الأطراف المعنية بغية بناء الثقة الضرورية وضمان مراعاة الجميع لها ، دون أن ينطوي ذلك على أي تدخل غير واجب في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .

أما الفصل السادس والأخير في البرنامج الشامل والمعنون "الأجهزة والإجراءات" ، فباستثناء خمس كلمات تتعلق بميثاق الأمم المتحدة ، فإنه يخلو تماما من الأقواس المعقوفة . ووردت فيه إشارة إلى المراحل الثلاث التي يشملها البرنامج ، وهي المرحلة الأولى والمتوسطة والنهائية . ومن المتوخى أن يستعرض دوريا تنفيذ التدابير الواردة في المراحل المختلفة من البرنامج الشامل - بما في ذلك استعراضها في الدورات الاستثنائية للجمعية العامة ؛ وقد نص على أنه بالإضافة إلى عمليات الاستعراض الدوري التي تتم في الدورات الاستثنائية ، ينبغي أن يجري استعراض سنوي لتنفيذ البرنامج ، ولتيسير ذلك يقدم الأمين العام سنويا تقريرا إلى الجمعية العامة عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج . ويختتم الفصل ومشروع البرنامج الشامل بعبارة "ينبغي أن يعقد في أقرب وقت ملائم مؤتمر عالمي لنزع السلاح بمشاركة عالمية وبتحضير كاف" .

ثم إن الأهمية التي لا شك فيها للبرنامج الشامل لنزع السلاح - وقد ورد الدليل القاطع على ذلك في الفصول التي اعتمدت من قبل بتوافق الآراء والتي قدمت مثالا توضيحيا لها بما جاء منها في هذه الكلمة - تبرز الأساس السليم "للنية الأكيدة" لدى اللجنة المخصصة ، التي أشرت إليها اليوم مقتبسا من الاستنتاج الوارد في الفقرة الأخيرة من تقريرها لهذا العام ، حيث أكدت فيه مقررها "باستئناف العمل في مطلع دورة عام ١٩٨٩" بحيث تكمل تفصيل البرنامج لتقديمه إلى الجمعية العامة ، كما أشرت إلى ذلك في البداية ، في موعد أقصاه دورتها الرابعة والأربعين .

ولا تكتمل كلمتي إن لم أختتمها بالإعراب عن عرفاني ، وأنا واثق بعرفان جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح ، لكل من يسَّر لنا بجهده تحقيق النجاح ، وإن لم يكن إلى الحدّ الذي كنا نتمناه ، في شتى البنود التي تصدينا لها . لذا فإنني أود أن أسجل أسماء الذين عملوا باعتبارهم منسقين لأفرقة الاتصال والذين سأشير إليهم بالترتيب الذي كنا نتبعه كل أسبوع عند استعراض موضوعاتنا هم: السيد رينييه ، ممثل فرنسا الذي تناول الأهداف ؛ والسيد باليهاكارا من سري لانكا الذي تناول المبادئ ؛ والسيد فاغوندين من البرازيل ، الذي تناول الأولويات ؛ والسيد سود من الهند الذي تناول المفاوضات الثنائية المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي وتدابير تحاشي استعمال الأسلحة النووية ومنع الحرب النووية ؛ والسيدة غونزاليز من المكسيك التي كانت مسؤولة عن كل ما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ؛ والآنسة ليتس من استراليا منسقة فريق الاتصال المعني بمناطق السلم ؛ والسيدان ديجانوف من بلغاريا ولوندبو من النرويج ، اللذان قدما بصفتهما الشخصية وباعتبارهما "صديقين للرئيس" تعاونا قيِّما في المشاورات التي ترمي إلى إخراج نص يحظى بموافقة الجميع بشأن نزع السلاح والأمن الدولي . كذلك ينبغي أن أذكر الآنسة ويلما جيبسون التي ساعدت اللجنة في عملها والتي حلت محلها أثناء غيابها الآنسة آن دولان والآنسة أودري ويليامسون وكذلك السيدة بياتريس مالينفيرني .

ولتجنب وقوع أي سهو غير مقصود ، فإنني أقدم شكري لجميع أعضاء الأمانة الذين عملوا مع اللجنة ، المرئي منهم وغير المرئي ، بمن فيهم المترجمون الشفويون الذين ينبغي شكرهم على نحو خاص . وأخيرا ، ولست أجد أسلوبا للتعبير أفضل من "أخيرا وليس آخرا" - الآنسة عايدة ليفين ، أمينة اللجنة المخصصة لسبع سنوات الآن ، أي بعد سنة من بدء أنشطة اللجنة باعتبارها فريقا عاملا ، والتي ، قلت في الماضي وأقولها اليوم ، قد أدت دورا هاما بكفاءة وموضوعية على نحو مثالي بكل المقاييس .

<u>الرئيس</u> (الكلمة بالانكليزية): أشكر الرئيس الموقر للجنة المخصصة للبرنامج الشامل لنزع السلاح على بيانه الذي عرض فيه تقرير اللجنة المخصصة . وأود كذلك أن أشكر سعادته على الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي . كما أقدم التهاني للسفير غارسيا روبليس على إتمام عمل اللجنة المخصصة . وكما كان الحال بالنسبة للتقرير الآخر المعروض اليوم ، فإننا سنتخذ إجراء بالنسبة للوثيقة CD/867 في جلستنا العامة يوم الخميس القادم .

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، السفير فون ستولبناغل .

<u>السيد فون ستولبناغل</u> (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية): السيد الرئيس ، نظرا لأنني آخذ الكلمة لأول مرة في رئاستكم فإنني أتمنى لكم كل التوفيق في تدبير مسؤولياتكم الهامة خلال هذه الأيام الأخيرة الحرجة

من دورة هذا العام . وأرجو كذلك أن أغتنم الفرصة لأشكر سلفكم السفير لويس على الطريقة المتسمة بالكفاءة التي وجه بها عمل المؤتمر خلال شهر آب/أغسطس . ويسرني أن أرحب بالسفير أونغ شانت من بورما ، الذي أتمنى له كل توفيق في مستقبل عمله بالمؤتمر .

وسيُعرض على مؤتمر نزع السلاح يوم الخميس القادم تقرير لجنته المخصصة للأسلحة الكيميائية . وأود أن أعرب عن تقديري وشكري لرئيس اللجنة السفير سويكا ورؤساء الأفرقة العاملة ، السيد سيما والسيد ماسيدو والسيد نوماتا لما بذلوه من جهود ملتزمة وعمل شاق خلال الدورة الماضية من أجل إحراز التقدم في المفاوضات .

وكنت قد وعدت في ١٦ آب/أغسطس بإسهام آخر بشأن الرقابة المخصصة ، في ضوء التعليقات التي قدمت منذ عرض وفدي قضية الرقابة المخصصة في وثيقة العمل CD/91 في ٢٥ كانون الثاني/يناير من هذا العام . والغرض من الرقابة المخصصة المقترحة هو سدّ الثغرة الحالية في مجال التحقق وتقديم إمكانية جديدة سهلة التنفيذ لرصد مرافق الصناعة الكيميائية أيضا التي لا يشملها التفتيش الموقعي بمقتضى الأحكام التي وردت للآن في "النص المتبدل" .

وقد شجعنا الاهتمام الذي لقيته فكرتنا الأساسية ، فتابعنا تفصيل مفهومنا للتفتيش المخصص . وأود اليوم عرض الوثيقة CD/869 التي أخذت في الاعتبار المناقشات الهامة التي دارت بيننا بشأن القضية في الشهور الأخيرة ، وهي تحاول زيادة تطوير المفهوم ، وأنا أرجو أن تتيح أساسا مفيدا للعمل المقبل الرامي إلى تعزيز نظام التحقق من عدم الإنتاج .

ولسنا ندعي ، بتقديم هذه الورقة ، الرد على جميع الأسئلة. بل إن قصدنا هو الحث على مزيد من التفكير . والنقاط التالية تحدد الإطار الأساسي الذي نقترح الانطلاق منه . فالرقابة المخصصة ذات طبيعة تكميلية ؛ ولا ينظر إليها إلا في سياق المادة السادسة ؛ وهي تمثل تدبيرا إضافيا ، غير تدخلي للتحقق من عدم الإنتاج ، وهدفها الرئيسي هو التحقق من عدم وجود مواد مدرجة في الجداول [١] و[٢] و[٣] . وللرقابة المخصصة طابع روتيني صارم ، فتقوم الأمانة الفنية بالشروع فيها على أساس عشوائي دون أي تدخل خارجي ؛ ويتعين أن تشمل الصناعة الكيميائية بأسرها على أساس السجلات الوطنية التي تدرج فيها جميع مرافق الصناعة الكيميائية وفق تعريف متفق عليه .

ونحن نرجو أن تسهم ورقتنا في التعجيل بالانتهاء من أحكام عدم الإنتاج في "النص المتبدل" . ومن رأينا أنها ينبغي أن تساعد في حل بعض المشاكل التي نشأت في سياق المادة السادسة والتي لم نتمكن حتى الآن من وضع حلول لها تكون مقبولة من

الجميع . ويتجه ذهني في هذا الصدد ، بصفة خاصة ، إلى مشكلة المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية التي جرى الحوار بشأنها لوقت طويل وما زالت الخلافات عليها محتدمة . ويبدو أن ملاحظات اليوم في المؤتمر تؤكد هذا الرأي جزئيا . ويمكن للرقابة المخصصة أن تقدم حلا لهذه المشكلة ، ومن ثم تساعد على فتح الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات بشأنها . ويعترف الجميع ، بأن الرقابة المخصصة قد لا تستطيع ، نظرا لطبيعتها ذاتها ، الرد على جميع الأسئلة التي أثيرت فيما يتعلق باشتراطات التحقق في اتفاقية فعالة . لذلك ، فإنني أعتقد أن جميع بوادر القلق في هذا الصدد تستحق اهتمامنا الشديد .

وختاما ، فإنني أود الإعراب عن ارتياحي لتوقعات العمل بين الدورتين الذي يبدأ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام . وينبغي استغلال هذا الوقت بين الدورتين والمتفق عليه لأقصى قدر ممكن . والواقع أنني أعتقد أننا لا ينبغي ألا نستغل فترة ما بين الدورتين لمجرد مواصلة عملنا في الخط المألوف . فقد نفكر ، بدلا من ذلك ، في تركيز اهتمامنا على البنود القليلة المحددة التي اتفقنا على التصدي لها خلال تلك الفترة . وينبغي أن يصبح من الممكن ، نتيجة للعمل المكثف ، أن نسير قدما في هذه القضايا إلى مدى بعيد . ويستطيع رئيس اللجنة المخصصة ، السفير سويكا ، أن يعتمد على تعاون وتأييد وفدي الكاملين والفعالين .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على كلمته وعلى الكلمات الرقيقة الموجهة لشخصي . أعطي الكلمة الآن لممثل استراليا .

السيد موريس (استراليا) (الكلمة بالانكليزية): يقدّم البيان التالي نيابة عن مجموعة من الوفود الغربية . وهو يتناول البند ١ من جدول أعمال المؤتمر - حظر التجارب النووية .

إن مجموعة الدول التي أتحدث باسمها تأسف لأنه لم يمكن مرة أخرى التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول أعمالنا . وكانت المجموعة قد أكدت مرارا أنه ينبغي إنشاء هذه اللجنة المخصصة بغية النهوض بالعمل الفعلي اللازم قبل خروج معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حيز الوجود . ولهذا السبب ذاته عرضت المجموعة على المؤتمر في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ ولاية لهذه اللجنة المخصصة يرد نصها في الوثيقة CD/521 ؛ وكان واضحا حينذاك أن نصوص الوثيقة CD/521 تمثل مقترحا توفيقيا من المجموعة .

ثم أكمل مشروع الولاية ببرنامج عمل مقترح للجنة المخصصة ، وردت نصوصه بالوثيقة CD/621 وبعديد من أوراق عمل مقدمة من أعضاء في المجموعة إلى المؤتمر وإلى فريق الخبراء العلميين على السواء .

وأشرنا مرارا إلى أننا نرحب بمناقشة مشروع الولاية المقدم منا ، وكذلك مشروعنا لبرنامج العمل بغية تحديد المواضع التي قد يساء فهمها أو التي تكمن بها صعوبات في نصوصها . ولم يقبل هذا العرض ؛ وهو قائم لليوم .

وأمام هذه الوقائع المثبطة ، ولكن لأننا ما زلنا نعلق أهمية بالغة للغاية على إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ ، فإننا أشرنا قبل عام مضى إلى أننا مستعدون لأن نناقش مع الآخرين مشروع الولاية الذي أعده السفير فيغودا بصفته رئيس المؤتمر لشهر نيسان/أبريل ١٩٨٧ ، باعتبار ذلك أساسا ممكنا للتوصل إلى توافق في الآراء . وقوبل هذا العرض بادعاء بعض الدول الأعضاء في المؤتمر أنه لن يتيسر النظر في مشروع السفير فيغودا ما لم يقدم أولا في المؤتمر . وقد اتخذ السفير فيغودا الإجراء الآن بتقديم مشروع مقترحه في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ - الوثيقة CD/863 .

ووفقا لذلك ، فإن مجموعة الدول الغربية التي أتحدث باسمها الآن ترغب في أن تسجل من جديد أنها ، على حين أن نهجها المفضل هو إنشاء لجنة مخصصة على أساس الولاية الواردة في الوثيقة CD/521 ، فإنها إذا لم يتوافر توافق في الآراء حول هذا المقترح ، تكون مستعدة للدخول في مناقشات حول مقترح فيغودا مع مجموعات ووفود أخرى ، باعتبار ذلك أساسا ممكنا للتوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء لجنة مخصصة بمقتضى البند ١ من جدول الأعمال .

وتلاحظ المجموعة التي أتحدث باسمها أنه قد تم الإعراب عن هذه الرغبة ذاتها من قبل مجموعة الدول الاشتراكية ومن الصين ، وهي تأسف أن بادرة مشابهة لم تصدر حتى اليوم من مجموعة الـ ٢١ . والحقيقة أن مجموعة الـ ٢١ لم ترد على طلباتنا لموافقتها على البدء ببساطة في النظر في مشروع فيغودا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل استراليا على بيانه ، وأعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك .

السيد غارسيا روبليس (المكسيك) (الكلمة مترجمة إلى الانكليزية عن الاسبانية): إن ما قاله ممثل استراليا الموقر الآن يضطرني لطلب الكلمة بإيجاز شديد لاعتقادي أن هذا يكفي . ليس الموضوع الآن - وهذا على الأقل هو تفسير وفدي - أن نشير إلى مقترحات قدمتها مجموعة وفود ، أو وفد ما منذ عدة سنوات ومقترحات تقدم هذا العام . إن الأمر هو المقارنة بينها ، ومعرفة ما إذا كانت قد حدثت أية تغييرات جوهرية في هذه المقترحات . لقد أشار ممثل استراليا الموقر إلى المقترح الذي وزع في الوثيقة CD/521 المؤرخة في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٤ . وكانت مجموعة الـ ٢١ قد قدمت قبل ذلك ، في ٢٨ آذار/مارس ١٩٨٤ ، المقترح CD/492 . والذي نريده الآن هو المقارنة بين مقترحات ١٩٨٤ ومقترحات ١٩٨٨ .

ماذا قلنا في عام ١٩٨٤؟ قلنا في عام ١٩٨٤ ، وأنا أقتبس:

"إن مؤتمر نزع السلاح يقرر إعادة إنشاء هيئة فرعية مخصصة لحظر التجارب النووية لمدة دورته لعام ١٩٨٤ ، لتشرع على الفور في إجراء مفاوضة متعددة الأطراف بشأن معاهدة لحظر جميع التجارب النووية ، ولتبذل قصارى جهودها بغية أن ينقل المؤتمر للجمعية العامة في دورتها التاسعة والثلاثين المشروع الكامل لهذه المعاهدة" .

وأنا أعتقد أن ما طلبته مجموعة الـ ٢١ في عام ١٩٨٤ كان واضحا تماما . فمنذ ذلك الحين ونحن نقول إننا مستعدون لإبداء المرونة ولأن نحاول تفهم وجهة نظر الوفود الأخرى ؛ وفي مقترح صدر في نهاية الأمر في الوثيقة CD/829 في ١٥ نيسان/أبريل من هذا العام - ماذا تقول مجموعة الـ ٢١؟ إن مجموعة الـ ٢١ تقول:

"إن مؤتمر نزع السلاح يقرر إنشاء لجنة مخصصة للبند ١ من جدول أعماله بهدف إجراء مفاوضة متعددة الأطراف حول معاهدة لحظر شامل للتجارب النووية" .

"تنشئ اللجنة المخصصة فريقين عاملين يتناولان ، على التوالي المواضيع المترابطة التالية:

"(أ) الفريق العامل الأول - محتويات ونطاق المعاهدة ؛

"الفريق العامل الثاني - الامتثال والتحقق ."

وأعتقد أن هذا النص واضح ، أما إذا كانت ثمة حاجة لإيضاح فإنني أتجاسر فأذكّر بما قلته عند تقديم هذا النص إلى مؤتمر نزع السلاح . قلت إن عبارة "بهدف" معرضة لتفسيرات كثيرة ولكن يستطيع كل مشارك ، في وقت اعتماد الولاية ، أن يسجل تفسيره لهذه العبارة "بهدف" .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية): أشكر سفير المكسيك الموقر . ليس أمامي طالب للكلمة .

إنني واثق بأن جميع الأعضاء قد أصبحوا على علم الآن أننا متخلفون كثيرا عن جدول أعمالنا في إعداد التقرير السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة ، حتى أننا لن نستطيع إنهاء الدورة السنوية يوم الخميس ، كما كان مقررا في الأصل . ومن حيث المبدأ ، قد يكون من الممكن إنهاء الدورة بجلسة عامة يوم الجمعة ، الساعة ١٧/٠٠ إذا انتهى النظر في مشروع الفقرات الفنية ظهر اليوم ، أو عقب المشاورات المفتوحة العضوية لمشروع الفقرات الفنية من البند ١ المقرر إجراؤها الساعة ١٥/١٥ في الغرفة ٣٠٢ . ولسوء الحظ فإن هناك كمية كبيرة من الوثائق يتعين معالجتها خلال المراحل الأخيرة من عملنا ، حيث لم تتمكن بعض الهيئات الفرعية من إنهاء عملها كما كان مخططا من قبل . وترتب على ذلك أن المعالجة الفنية لمراجعة الأجزاء الفنية من

التقرير ، إضافة الى الفقرات الفنية في بنود معينة من جدول الأعمال ستستغرق مدة أطول قليلا مما كان يحدث في مناسبات سابقة . وأنا أرجو بالفعل أن نفرغ من هذا العمل يوم الجمعة ، ولكنني أفضل وضع أي مقرر يتعلق بالموعد النهائي ، في صيغته النهائية في جلستنا العامة القادمة ، حين تتكون لدينا فكرة أفضل عن موقفنا فيما يتعلق بالوثائق . ومن الطبيعي أنه أصبح مفهوما أننا لو تمكنا من الانتهاء يوم الجمعة ، الساعة ١٧/٠٠ فستكرس الجلسة العامة تماما لاعتماد التقرير . ولذا فإن أي بيان عن الجوهر ينبغي تقديمه في الجلسة العامة يوم الخميس المقبل .

ليس لدينا أعمال أخرى للنظر فيها اليوم . وأعتزم الآن رفع هذه الجلسة العامة . تعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ١٥ أيلول/سبتمبر ، الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥

CD/PV.482
15 September 1988
ARABIC

المحضر النهائي للجلسة العامة الثانية والثمانين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الخميس ، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد علي شمس اردكاني (جمهورية ايران الاسلامية)

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤٨٢ لمؤتمر نزع السلاح . وأود في البداية أن أوجه باسم المؤتمر ترحيبا حارا للسفير شارما ممثل الهند الجديد لوجوده بيننا ، وأود بهذه المناسبة أن أؤكد له تعاون وفدي وأتمنى له النجاح فيما ينتظره من مهام جليلة الشأن .

ووفقا لبرنامج عمل المؤتمر ، يواصل المؤتمر نظره في تقارير الهيئات الفرعية المخصصة وكذلك التقرير السنوي المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولدي على قائمة المتكلمين اليوم رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية وممثلا تشيكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ورئيس اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، فضلا عن ممثلي جمهورية ألمانيا الاتحادية وباكستان واستراليا .

أعطي الكلمة للمتحدث الأول رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية التي عمم تقريرها اليوم تحت الرمز CD/874 .

السيد سويكا (بولندا) : اسمحوا لي ، قبل أن أقدم الى المؤتمر تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية التي شرفت برئاستها خلال هذه الدورة ، أن أهنئكم سيادة الرئيس على الفعالية التي تؤدون بها مهامكم كرئيس للمؤتمر في الشهر الأخير للدورة الذي يكون صعبا عادة . واني اذ أراكم اليوم ، ممثل ايران ، وأنتم تشغلون كرسي الرئيس ، لا يمكنني الا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب باسم وفدي عن خالص أمله في أن تحقق محادثات وقف النزاع المسلح في الخليج الفارسي التي بدأت في جنيف ، ما ينتظره العالم أجمع من حل طيب في وقت قريب .

ويسرني اليوم أن أقدم للمؤتمر تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية الوارد في الوثيقة CD/874 . وقد اعتمدت اللجنة المخصصة هذا التقرير برمته في جلستها ٢١ المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر . وخلال دورة هذا العام مارست اللجنة عملها مرة أخرى على أساس نفس الولاية الممنوحة للجنة لأول مرة عام ١٩٨٤ . ويشار الى هذه الولاية في الفقرة ١ من التقرير .

وكما اتفق عليه في بداية الدورة ، تناولت اللجنة كل مواد مشروع الاتفاقية على النحو المشار اليه في هيكلها الأوليّ . وتم العمل في ثلاثة أفرقة عمل برئاسة السيد سيما من تشيكوسلوفاكيا والسيد ماسيدو من المكسيك والسيد نوماتا من اليابان . وفضلا عن ذلك أجريت عددا من المشاورات المفتوحة العضوية بشأن المواد من الثانية عشرة الى السادسة عشرة من مشروع الاتفاقية .

وتحت رعاية اللجنة المخصصة ، وبناء على طلبي ، أجرى السفير رولف إكيوس السويدي مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية لتمهيد الطريق أمام عمليات التفتيش الاختباري المتعددة الأطراف في الصناعة الكيميائية . وترد نتائج هذه المشاورات في ورقة العمل CD/CW/WP.213 . وأود أن أعرب للسفير إكيوس عن عميق امتناني لما بذله من جهود وفعالية في أداء هذه المهام .

وفي تموز/يوليه عقد اجتماع لخبراء الصناعة الكيميائية من بلدان كثيرة . واسمحوا لي مرة أخرى أن اتوجه الى الوفد السويدي وان أشكر الدكتور سانتيسون الذي بذل جهدا كبيرا في رئاسة هذا الاجتماع المفيد .

واذا انتقلنا الى التقرير يمكننا أن نرى بوجه عام أنه يحتفظ بهيكل الدورات السابقة ويتبع نمطها . ويتألف من عدة أجزاء أود أن اعلق عليها بايجاز .

وفيما يسمى بالجزء التقني أود أن أجتذب انتباهكم الى النتائج والتوصيات ، وخاصة التوصيات بشأن العمل بين الدورات الذي سيتم على مرحلتين قبل بدء دورة عام ١٩٨٩ . ومن المقرر أن يسبق الدورة المحدودة المدة في كانون الثاني/يناير مشاورات مفتوحة العضوية . وكلاهما أمر مطلوب أكثر من أي وقت مضى اذ أننا في مرحلة حاسمة ومحددة جدا للمفاوضات . ذلك ان العمل بين الدورات يتمشى تماما مع الرغبة التي كررها الرأي العام كثيرا بأن يتم التوصل مبكرا الى مشروع اتفاقية عالمية وشاملة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية .

وبالنظر الى أنني تطرقت بالفعل الى العمل بين الدورات ، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لابلغ الوفود انني ، نتيجة مشاوراتي ، اقترحت أن نكثف جهودنا خلال المشاورات المفتوحة العضوية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الاول/ديسمبر وخلال الدورة المستأنفة في كانون الثاني/يناير على القضايا الاساسية التالية : السرية فيما يتعلق بالتحقق من عدم انتاج الاسلحة الكيميائية في الصناعة الكيميائية ؛ والامن غير المنقوص خلال فترة التدمير ؛ والمبادئ التوجيهية بشأن هيئة التفتيش الدولية ؛ والمادة العاشرة المتعلقة بالمساعدة .

وأود ، ونحن ننتقل الى التقرير ، ان استلفت انتباهكم الى التذييل الاول الذي يمثل صورة مستكملة من " النص المتداول " لمشروع الاتفاقية ، وبذلك يعكس المرحلة الحالية لوضع احكام مشروع الاتفاقية . وهذا هو السبب في أن من الممكن اعتباره جزءا أساسيا من التقرير . وكما سترون ، فقد تم احراز تقدم في مجالات هامة كثيرة . وجرى ادخال تغييرات شتى ، من اجراء تحسينات موضوعية جدا الى تصويبات تحريرية على أغلب المواد والمرفقات . وأنا أفترض أن هذه التغييرات معروفة تماما للوفود ولا توجد حاجة لتعيينها وتقييمها تفصيلا .

واسمحوا لي ، مع ذلك ، بأن اشير الى بعض الانجازات التي أعتبرها من أهم ما تحقق خلال هذه الدورة . ففي المادة الثانية تم الاتفاق إلى حد كبير على مصطلح "مرفق انتاج الاسلحة الكيميائية" . كما حدث مزيد من التطوير والتصويب للمادة الخامسة ، ولا سيما لمرفق هذه المادة . وتم أيضا وضع جزء جديد من المبادئ التوجيهية بشأن هيئة التفتيش الدولية المعنية بالقواعد العامة المنظمة لاجراءات التفتيش وفقا للمادة التاسعة والموافقة عليه . وأود أن اؤكد مع ذلك أنه بالرغم مما قمنا به جميعا من عمل شاق ومكثف خلال الدورة كلها ، إلا أن النتائج المنجزة ، وان كانت هامة ، فليست مرضية كلية ، في رأيي على الاقل .

ويمثل التذييل الثاني المادة التفاوضية في مرحلة أقل تقدما . ويحتوي على ورقات تعكس نتائج العمل المضطلع به حتى الآن بشأن القضايا الواردة في الاتفاقية . ويوضح محتواه طابعه المؤقت . وقد أضيفت معلومات جديدة ، وأجري المزيد من التفصيل على معلومات أخرى أو نقلت الى التذييل الاول . بيد أنني اشعر انه كان في امكاننا أن نحقق المزيد في بعض المجالات .

ولذا فمن اللازم النظر في التذييلين الاول والثاني كجزأين من كيان واحد . ذلك أن استخدام هذا النهج هو وحده الذي يمكن في اطاره رؤية عمل اللجنة في المنظور الصحيح . وسيقوم كل وفد ، على حدة وفي ضوء توقعاته ، بتحليل وتقييم التقدم المحرز . ومن جانبي لن أقول سوى أننا قمنا بعمل شاق في تفانٍ وفي جو طيب جيد التنظيم ، ويرجع الفضل في ذلك الى كل الوفود والى منسقي البنود وفرادى أعضاء الوفود الذين لم يدخروا وسعاً في مساعدتنا على التقدم في عملنا .

انني أوجه الشكر الحار الى معاونيَّ السيد سيما والسيد ماسيدو والسيد نوماتا الذين كانت جهودهم الدائبة فائقة الاهمية فيما أنجزناه في "النص المتداول" . وانني لعلى اقتناع باننا سنواصل تعاوننا الممتاز خلال المشاورات بين الدورتين وخلال الدورة المستأنفة في كانون الثاني/يناير . واتوجه بشكري الخاص الى أمين لجنتنا المخصصة السيد بن اسماعيل ومساعدته السيدة داربي لتفانيهما المستمر وعملهما بلا كلل أو ملل . وأود أيضا ان اعرب عن امتناني للمترجمين الشفويين ولكل الموظفين الفنيين الذي قدموا يد العون لكي يتم عمل اللجنة المخصصة في يسر وفعالية .

<u>الرئيس</u> : أشكر رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية على تقديم تقرير اللجنة المخصصة الوارد في الوثيقة CD/874 ، كما أشكره على ما وجهه اليّ من عبارات رقيقة وأدعو الله ان يستجيب قريبا لتمنياته بتحقيق السلم في منطقتنا . وأود أن أهنئ السفير سويكا على استكماله الناجح لاعمال تلك الهيئة الفرعية . وأدعو المؤتمر الى اتخاذ اجراء بشأن الوثيقة CD/874 في جلستنا العامة الاخيرة . أعطي الكلمة الآن للسفير فيفودا ممثل تشيكوسلوفاكيا .

السيد فيفودا (تشيكوسلوفاكيا) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا بوصفي رئيسا لوفد تشيكوسلوفاكيا أن أرحب بكم رئيسا للمؤتمر . لقد برهنتم بالفعل على قدرتكم على توجيهنا بنجاح في حكمة ومهارة دبلوماسية خلال الفترة الختامية الصعبة لمؤتمرنا . واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لارحب بالوافدين الجدد الى مؤتمرنا ، وأعني بذلك السفير فارغا من هنغاريا كممثل لبلد نحتفظ معه بعلاقات أخوية وثيقة ، ومن المؤكد ان وفدي سيعمل معه في تعاون وثيق مثلما حدث مع سلفه السفير مايستر . كما أوجه افضل التمنيات بمناسبة وجود السفير ثانت من بورما والسفير شارما من الهند . ويتطلع وفدي قدما الى إقامة علاقات وثيقة معهما أيضا .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي الآن أن أتلو بيان مجموعة البلدان الاشتراكية بشأن نتائج دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٨ .

لقد تصادف انعقاد دورة مؤتمر نزع السلاح هذا العام مع حدث هام بين الجهود المتعددة الأطراف الرامية الى نزع السلاح - أي الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمكرسة لنزع السلاح . وقد توقعت وفود البلدان الاشتراكية أن يتفاعل الحدثان معا بطريقة ايجابية . أولا أن يكون مؤتمر نزع السلاح قد كثف عمله خلال دورة الربيع وأن يقدم الى الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ان لم يكن اتفاقات جاهزة ، فعلى الأقل عملا متقدما إلى حد بعيد بشأن مختلف البنود مع اطار تنظيمي مناسب يتسم بالمرونة والفعالية في آن واحد . ثانيا أن تجري الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ما يجب من تقييم للنتائج التي حققها مؤتمر نزع السلاح فضلا عن المحافل الأخرى لنزع السلاح ، وأن تؤكد استنتاجات الجمعية العامة لعامي ١٩٧٨ و ١٩٨٢ وتوفر زخما جديدا لمزيد من المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح .

ومن سوء الحظ ان مؤتمر نزع السلاح أخفق في انجاز الخطوة الأولى لهذا الاجراء المتضافر . إن تقريرنا الى الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح ، والذي يوجز عمل ونتائج مؤتمر نزع السلاح للفترة ما بين ١٩٨٢ ونيسان/ابريل ١٩٨٨ ، لم يكن مشجعا بالمرة . وفي حين تم تقديم بعض النتائج الهامة الى الدورة الاستثنائية الثالثة ، وفي المقام الأول عقد المعاهدة السوفياتية الأمريكية للقوات النووية المتوسطة المدى ، وبصرف النظر عن تسجيل مزيد من التقدم بشأن وضع اتفاقية الأسلحة الكيميائية وحدوث زيادة كبيرة في الانفتاح والشفافية في العمل بشأنها ، لم يعرض خلاف ذلك سوى القليل . ولا شك في أن ذلك قد أسهم في ان الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح لم تكن في وضع يسمح لها لا ببلورة توصيات محددة لمزيد من المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح ولا بزيادة فعالية الجهاز التفاوضي . وترى البلدان الاشتراكية ان مسار الدورة الاستثنائية الثالثة وما قدم فيها من اقتراحات يؤكدان على الدور الهام الذي ينبغي أن تمارسه المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح .

وليس من المشجع أن ندرك أن مؤتمرنا قد أخفق مرة أخرى خلال هذا العام في تحقيق نتائج محددة تأخرت طويلا . أما الامر الذي يثير قلقا أكبر فهو أن عاما آخر قد ولى دون أن يتخذ مؤتمر نزع السلاح اجراء موضوعيا بشأن بنود نزع السلاح النووي التي لها الأولوية . وهذا ينطبق أيضا على حظر التجارب النووية رغم ان عددا من التطورات الايجابية قد وقع فيما يتعلق بهذه القضية الهامة . وما زالت الدول الاشتراكية ترى أن وضع معاهدة بشأن الحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية في وقت مبكر هو من بين أهم التدابير وأكثرها الحاحا لوقف سباق التسلح النووي ومنع انتشار الاسلحة النووية . وينبغي اتباع كل السبل لاحراز تقدم بشأن تلك القضية ذات الأولوية .

إن أعضاء المجموعة ، وان أعربوا عن تأييدهم للمفاوضات الجارية على نطاق واسع وعلى مراحل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، يؤكدون من جديد اهتمامهم القوي بالعمل الموازي داخل مؤتمر نزع السلاح بهدف التوصل مبكرا الى حظر للتجارب النووية . وفي هذا الصدد تعتبر دول المجموعة ان مشروع الولاية المقدم من مجموعة الـ ٢١ (CD/829) يشكل أساسا جيدا لبدء الاعمال الفعلية بشأن البند . وفي الوقت نفسه تؤيد مجموعة البلدان الاشتراكية مشروع الاقتراح المقدم مبدئيا على أساس غير رسمي من جانب رئيس مؤتمر نزع السلاح في نيسان/ابريل ١٩٨٧ والذي عرض رسميا باعتباره ورقة عمل مقدمة من تشيكوسلوفاكيا في الوثيقة CD/863 .إن مجموعة البلدان الاشتراكية تتفهم الاقتراح المقدم من المكسيك واندونيسيا وبيرو وسري لانكا ويوغوسلافيا وفنزويلا من أجل تعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية لعام ١٩٦٣ . وقد سبق لها أن ذكرت انها تؤيد من حيث المبدأ فكرة توسيع نطاق معاهدة موسكو بأن يدرج فيها حظر للتجارب التي تجرى في باطن الارض . وقد تجلى هذا النهج أيضا خلال الدورة الاخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تأييدها للقرار ٤٢/٢٦ باء بشأن هذه المسألة .

لقد جرت تطورات إيجابية في ميدان نزع السلاح النووي . وتمثل المعاهدة السوفياتية الامريكية للقوات النووية المتوسطة المدى أول إجراء حقيقي لنزع السلاح النووي ، اذ تقضي بتدمير فئتين كاملتين من الاسلحة النووية . وقد أتيح لوفود مؤتمر نزع السلاح فرصة فريدة بأن يشهدوا تدمير أول قذائف سوفياتية متوسطة المدى في منطقة فولغوغراد . وهذا برهان له أهمية سياسية بالغة . وترى البلدان الاشتراكية أن الوقت قد حان لكي يسهم مؤتمرنا في الجهود الرامية الى نزع السلاح النووي في بعده المتعدد الأطراف . بل إن هذا الامر سيصبح أكثر حتمية حين يتم التوصل ، كما تأمل هذه البلدان ، الى اتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على إجراء تخفيض كبير في أسلحتهما النووية الاستراتيجية . وقد رحبت وفود البلدان الاشتراكية بخطة العمل المقدمة من الهند من أجل قيام عالم خال من الأسلحة النووية ومن العنف .

إن مجموعة البلدان الاشتراكية تأسف إذ تم إحراز تقدم هزيل في وضع تدابير لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي . وفيما يتعلق بهذا البند فإن اللجنة المخصصة ، التي مارست عملها منذ عام ١٩٨٥ ، ليست في وضع يسمح لها بالتحرك قدما نحو وضع تدابير لمنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي الذي ينبغي استخدامه فقط في الأغراض السلمية ، إذ أنها تمارس عملها طيلة أربع سنوات على أساس نفس الولاية التي لا تقضي بإجراء مفاوضات . وقد بذلت وفود البلدان الاشتراكية جهدا لكي يكون العمل مثمرا ومكثفا قدر الإمكان في إطار الولاية الحالية وبرنامج العمل . وكان أفضل سبيل لتحقيق هذا الهدف هو تركيز الاهتمام على مناقشة الاقتراحات المقدمة من شتى الوفود . وهكذا كانت النتيجة الأساسية لدورة هذا العام هي تركيز النقاش بشأن البند ٣ من برنامج العمل . وكانت هذه المناقشة مفيدة وأتاحت إظهار الامكانات الايجابية للاقتراحات المقدمة فضلا عن رصيد إيجابي من المبادرات التي جمعتها اللجنة المخصصة . كما أكدت المناقشات على الحاجة الى أن يدرس الخبراء جوهر الاقتراحات المقدمة وأن تكون هذه الاقتراحات موضع تحليل متعمق وشامل يأخذ في الاعتبار طابعها العلمي والتكنولوجي المعقّد . وأكدت المناقشة مرة أخرى حسن توقيت الاقتراح السويدي بإنشاء فريق للخبراء الحكوميين . وتؤيد مجموعة الدول الاشتراكية منح اللجنة المخصصة ولاية تفاوضية كاملة في العام القادم وتمكينها من أداء دورها الاساسي في التفاوض على اتفاق أو اتفاقات متعددة الأطراف لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي بكل جوانبه .

وتعرب البلدان الاشتراكية عن أسفها العميق إذ أن المؤتمر مرة أخرى لم يكن في وضع يسمح له ببدء العمل الفعلي بشأن البند ٣ من جدول أعماله ، أي منع الحرب النووية . إن البلدان الاشتراكية ، وإن كانت منفتحة على أي ترتيب إجرائي ، قد أيّدت مشروع الولاية الذي اقترحته مجموعة الـ ٢١ ، لأن هذا المشروع هادف المنحى ومرن بما يكفي للسماح بالنظر في منع الحرب النووية وكل المسائل ذات الصلة معا. إن ستّ دورات سنوية من الجمود بشأن البند ٣ لدليل قاطع على أن الترتيب الاجرائي لا يمكن أن يكون بديلا عن الارادة السياسية التي تفتقرها بعض الوفود لبدء الأعمال الفعلية الرامية الى تقليل التهديد بالحرب النووية وإزالة هذا التهديد كاملا في نهاية المطاف .

وما زال حظر الأسلحة الكيميائية هو البند الوحيد لمؤتمر نزع السلاح الذي تجري بشأنه مفاوضات فعلية لعقد اتفاقية دولية . لقد تحققت بعض النتائج الايجابية هذا العام . وتوصلت اللجنة المخصصة الى اتفاق بشأن تعريف مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وأدرج النص المتصل بذلك في الهيكل الاساسي للاتفاقية المقبلة . وترحب البلدان الاشتراكية بهذا التطور باعتباره يشكل إسهاما موضوعيا في العملية الهامة

المتمثلة في تعيين مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية وتدميرها كاملا . كما ترحب بحدوث تطور كبير بشأن المادة الحادية عشرة التي بدأ العمل الفعلي بشأنها في نهاية دورة العام الماضي فقط . ومن رأي البلدان الاشتراكية أن التطور والتعاون الاقتصاديين والتكنولوجيين في ميدان استخدام الكيمياء في الأغراض السلمية ينبغي أن يشغلا مكانهما الواجب في أي اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية ، مع إخضاع الصناعة الكيميائية للاشراف وبالتالي فرض قيود معينة موضوعيا على أولئك المشاركين فيها . وتأسف المجموعة لتعذر إدراج النص الحالي للمادة الحادية عشرة في التذييل الأول "للنص المتداول" .

وقد تحقق وضوح أكبر بشأن المهام والصلة المتبادلة بين الأجهزة التي ستقام بموجب الاتفاقية المقبلة ، بما في ذلك سرد الوظائف المحددة للأمانة الفنية . وكشفت المشاورات النشطة بشأن تشكيل المجلس التنفيذي وإجراءاته واتخاذ القرارات فيه عن إمكانات لتلاقي الآراء في بعض المجالات . وفيما يتعلق بالتفتيش الموقعي بالتحدي نوقشت بعض الركائز المحتملة للعملية بعد تقديم التقرير وأصبحت تتجلى الآن في التذييل الثاني . كما أن زيادة تفصيل المادة العاشرة فضلا عن العمل الفعلي المضطلع به بشأن الأحكام الختامية يمثلان نتائج إيجابية لدورة هذا العام . وهناك عامل إيجابي آخر في المفاوضات تمثل في الخطوات الأولى التي أتخذت في عملية تبادل البيانات على نطاق متعدد الأطراف ، الأمر الذي أسهمت فيه الدول الاشتراكية بتقديم البيانات المناسبة من جانب وتقديم أفكار بشأن نطاق التبادل من جانب آخر . وينبغي مواصلة هذه العملية وزيادة تطويرها . كما أن المفاوضات المقبلة يمكن دعمها بإجراء التجربة المتعددة الأطراف وتقييمها على النحو الواجب ، وتنطوي على إجراءات تفتيش اختبارية لمرافق الصناعة الكيميائية على نحو ما اقترحه الاتحاد السوفياتي في بداية هذه الدورة . وتعرب مجموعة البلدان الاشتراكية عن أملها في أن يتم إجراء التجربة في أسرع وقت ممكن على الصعيدين الوطني والدولي معا ، حتى تحدث أثرا إيجابيا على عملنا في مرحلة مبكرة من الدورة القادمة للمؤتمر . وسيكون مفيدا لو طلب الى اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في بداية دورة العام القادم أن تبدأ في الصياغة النهائية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية .

لقد برزت مسألة عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية باعتبارها واحدة من أهم المجالات التي لم تسوّ بعد . وترى البلدان الاشتراكية أنه يلزم الأخذ بنظام صارم للتحقق ضمانا لعدم استحداث أو إنتاج اسلحة كيميائية مستقبلا تحت ستار أنشطة كيميائية سلمية . وينبغي تطبيق أشكال مناسبة للرصد والتحقق على شتى أنواع هذه الأنشطة بحسب مدى ما تشكله من أخطار على الاتفاقية . وسيكون من المضر للاتفاقية أن يطبق التحقق على بعض المجالات فقط في حين تترك ميادين أخرى من النشاط دون أي رصد

أو تحقق . وتأمل مجموعة البلدان الاشتراكية في معالجة التحقق من عدم إنتاج الاسلحة الكيميائية بكل أبعاده . وثمة حاجة أيضا الى نهج أكثر توجها الى الهدف في العمل المتعلق بالمادة الثانية والتفتيش الموقعي بالتحدي وبعض المسائل الاخرى الهامة .

إن المطلوب الآن هو إحساس أشد عمقا بالاستعجال أثناء العمل القادم بين الدورتين وفي دورة العام القادم للجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية . وعلينا ألا ننسى أننا ونحن نطور "بنجاح" النص المتداول لاتفاقية الاسلحة الكيميائية ، يجري انتاج وتخزين أسلحة كيميائية جديدة كما يجري استخدام الاسلحة الكيميائية على نطاق غير مسبوق . إن التعقيد الشامل للأسلحة الكيميائية سيجعل من الاصعب كثيرا اقتفاء أثرها في الشبكة الواسعة من مرافق الصناعة الكيميائية ، ويتعارض انتشارها مستقبلا مع الاهداف الاساسية للاتفاقية التي نتفاوض بشأنها . وفي هذا الصدد ترى مجموعة البلدان الاشتراكية أنه من غير المقبول مواصلة إنتاج أو تحديث أو احتياز الاسلحة الكيميائية بعد بدء نفاذ اتفاقية الاسلحة الكيميائية ، إذ أن ذلك يمكن أن يفضي الى مزيد من الانتشار للاسلحة الكيميائية ومما يتنافى مع أهداف الاتفاقية . إن أمن الدول الاطراف يمكن أن يكفل فور بدء نفاذها من خلال تنفيذ عدد من التدابير التي تجمِّد مخزونات الاسلحة الكيميائية عند المستويات الحالية وتؤدي الى تدميرها المتدرِّج المتوازن والكامل .

إن وفود البلدان الاشتراكية ترحب بالتقدم الموضوعي المتواضع الذي تم التوصل اليه بشأن حظر الاسلحة الاشعاعية بالنسبة لكلا الموضوعين . بيد أنها ترى أن ثمة ما يبرر التوصل الى نتائج أكبر بالنظر الى طبيعة المشكلة قيد النظر . وما زالت المجموعة مهتمة بعمل أكثر فعالية وأكثر اتجاها الى الهدف بشأن المسألة ، وتؤيد توصية اللجنة المخصصة بأن تستند الى مرفقات تقريرها لعام ١٩٨٨ كأساس لعملها المقبل .

وتلاحظ وفود البلدان الاشتراكية اهتماماً جديداً متنامياً بوضع ضمانات ملزمة من الناحية القانونية لتقوية أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وثمة حاجة عاجلة الى نهج جديدة للتغلب على الصعاب التي تواجهها اللجنة المخصصة بشأن البند ٦ . إن المقترحات المقدمة الى هذه اللجنة توفِّر مخرجا من الجمود الحالي . وتؤيد وفود البلدان الاشتراكية مواصلة البحث عن "نهج مشترك" ولا سيما عن "صيغة مشتركة" بشأن جوهر ضمانات الامن ، وهي على استعداد للتعاون الكامل في البحث عن اتفاق .

وتبدي مجموعة البلدان الاشتراكية استعدادا مؤكدا لمواصلة العمل بشأن البرنامج الشامل لنزع السلاح ، بما يفضي الى نزع السلاح العام والكامل . وينبغي لهذا البرنامج في المقام الأول أن يتخلص من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . وتأسف المجموعة إذ لم تشاطر في هذا الهدف كل الوفود في اللجنة المخصصة ، الأمر الذي يجعل من المستحيل استكمال مشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح وتقديمه الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وتعرب المجموعة عن أملها في أن يواصل مؤتمر نزع السلاح الجهود لتحسين فعاليته . وقد قدمت البلدان الاشتراكية اقتراحاتها ذات الصلة في إعلان براغ لوزراء خارجية منظمة حلف وارسو .

وتُعرب مجموعة البلدان الاشتراكية عن الأمل في أن تجري الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والاربعين تقييما مناسبا لأعمال مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٨٨ . وينبغي للمؤتمر في المقام الأول أن يبذل مزيدا من الزخم عند نظره في البنود المختلفة بغية إحراز مزيد من التقدم في عمله . ولا شك في أن مسار العمل هذا سيعزز من صورة مؤتمر نزع السلاح باعتباره هيئة تفاوضية فريدة متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح .

وختاما أود أن أعرب عن شكر مجموعتي للأمين العام لمؤتمرنا السفير كوماتينا ونائبه السفير باراساتيغي ولكل موظفيهما فضلا عن موظفي الأمانة الذين وفروا لنا كل الخدمات .

الرئيس : أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعما وجهه إليّ من عبارات رقيقة . أعطي الكلمة الآن للسفير فريدرسدورف ممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) : اسمحوا لي قبل أن أبدأ بياني المعد أن أرحب بحرارة بالسفير شارما ممثل الهند الجديد . ويتطلع وفدنا قدما للعمل معه في الأشهر المقبلة .

في ختام الجزء الصيفي من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٨ ، يرى وفدي أنه من المهم انتقاء ما يشكل بوضوح أهم البنود وأكثرها إلحاحا في جدول أعمالنا لمنحها ما يستحق من اهتمام خاص . وعليه أود أن أقدم تقييم وفدي لأعمال هذا الصيف عن حظر الأسلحة الكيميائية .

إن نتائج مفاوضات هذا الصيف تقدّم بوجه عام صورة مختلطة . ومن دواعي السخرية أن هذا لا ينبع من الافتقار الى غرض مشترك . ذلك أن أعضاء المؤتمر لهم هدف مشترك هو فرض حظر كامل وعالمي بحق على الأسلحة الكيميائية يكون قابلا للتحقق الفعال . وقد عمل رئيس اللجنة المخصصة السفير سويكا ورؤساء أفرقة العمل الثلاثة السيد نوماتا والسيد ماسيدو والسيد سيما بطريقة جادة ومتفانية لكي تظهر هذه الاتفاقية الى حيز الوجود . ونحن نقدر التزامهم وعملهم الشاق . وفضلا عن ذلك نشعر بالغبطة إذ بالرغم من وجود بعض الخلافات ، تمكنت اللجنة المخصصة في النهاية من العثور على حلول توفيقية سمحت لها بالتوصل الى اتفاق بشأن تقريرها . وقد أوصت اللجنة بصفة خاصة بوضع إجراء جديد ينهي المنازعات المتكررة بشأن ادراج الوثائق في تقاريرها ، وتقليل الازدواجية غير اللازمة وتعزيز مبدأ المسؤولية المالية . وسيواصل وفد الولايات المتحدة التماس الوسائل لتحقيق وفورات في عمل اللجنة مع عدم الاضرار بالمفاوضات الموضوعية . وأود أن أضيف أن هذا الجهد ، الذي يتمشى مع الحاجة الشاملة الى تحقيق وفورات ، ينبغي أن يمتد على نحو شامل ليغطي مجالات أخرى من عمل المؤتمر .

بيد أنه تتبقى حقيقة هي أن إيقاع التقدم قد تباطأ حين كان يتعين الابقاء على خطى تعكس الالحاح المستمر لعملنا . ومن أمثلة ذلك العمل بشأن ما يسمى "بالاحكام الختامية" حيث حدث أيضا شيء من التراجع . وأود أن أقدم هذا الصباح بعض الاقتراحات البناءة للتحرك قدما . ويمكن تجميع هذه الاقتراحات في ثلاث فئات : الأولى مزيد من المشاركة والانفتاح ، والثانية التركيز على المشاكل الصعبة ، والثالثة بذل جهد للعثور على نهج خلاقة . وأود أن أحدد إطار أفكارنا بشأن كل من هذه الفئات .

وفيما يتعلق بالمزيد من المشاركة ، تجد الولايات المتحدة تشجيعا من الاعتراف المتزايد بأهمية إنجاز حظر عالمي بحق . فمثلا قدم وفدا الجمهورية الديمقراطية الالمانية ومصر اقتراحات بناءة للتشاور مع البلدان غير الممثلة حاليا في المفاوضات . ونحن نرحب بهذه الأفكار . إن شدّ اهتمام الدول غير الاعضاء أمر بالغ الاهمية . لكن ينبغي ألا ننسى أن المشاركة النشطة من جانب أعضاء المؤتمر أكثر أهمية . واذا كان المطلوب التوصل الى اتفاقية عالمية بحق ، يجب على المتفاوضين أن يستمعوا الى آراء مجموعة واسعة من الدول وأن يأخذوا هذه الآراء في الاعتبار . وتحقيقا لهذه الغاية ، ثمة حاجة الى إجراء مناقشات أنشط على كل المستويات . وهذا من شأنه أن يشجع وفودا أخرى ، وخاصة تلك الوفود المحايدة وغير المنحازة التي لم تفعل ذلك مؤخرا ، على عرض آرائها في كل من الجلسات العامة والافرقة العاملة التفاوضية . ذلك أن المشاركة النشطة في المفاوضات ينظر إليها على أنها تعبير هام عن الالتزام .

وهناك شكل هام آخر للالتزام يتمثل في تأييد بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . إن هذا الاتفاق يقضي بالتفاوض على حظر كامل للأسلحة الكيميائية . وعلينا جميعا أن نبذل كل ما هو ممكن لمنع حدوث مزيد من التآكل للمعيار الذي يتضمنه هذا البروتوكول . وهذا يعني بالنسبة للدول الأطراف في بروتوكول جنيف اتخاذ إجراء لوقف الانتهاكات المستمرة التي وجدت . وفي هذا الصدد أود أن أبلغ المؤتمر بأن الولايات المتحدة تشعر بقلق خطير إزاء التقارير عن استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد سكانه الأكراد . لقد أكدنا هذا القلق لحكومة العراق على مستوى رفيع جدا وما يتضمنه من أثر محتمل على العلاقات الأمريكية ـ العراقية . وأجرت الولايات المتحدة مشاورات مع المسؤولين بالأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن وغيرهم بشأن الحاجة الى إجراء تحقيق محايد من جانب فريق من الخبراء .

إن الدول التي ليست أطرافا في البروتوكول ينبغي أن تنضم اليه ـ على نحو ما اقترح السير جيوفري هاو وزير خارجية المملكة المتحدة خلال دورة الأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . ومن المؤسف ، كما لاحظت السفيرة سولزبي في بيانها في الجلسة العامة في ١٦ آب/أغسطس ، أن بعض أعضاء المؤتمر لم يصبحوا بعد أطرافا في البروتوكول .

وازدياد الانفتاح أيضا شكل من أشكال الالتزام . ونحن نرحب بالبيانات التي قدّمت هذا الصيف بهدف تيسير المفاوضات . وأشير بصفة خاصة الى البيانات الواردة في كلمة السفير لؤيس سفير اندونيسيا في ١٧ تموز/يوليه ، وفي ورقات العمل المقدمة من هولندا والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الالمانية . كما قدم الوفد الأمريكي بيانات جديدة الى المؤتمر . ومع ذلك هناك حاجة الى معلومات أكثر كثيرا ، وخاصة من وفود البلدان الاشتراكية والمحايدة وبلدان عدم الانحياز . وعلى سبيل المثال هناك نحو ربع أعضاء المؤتمر لم يشيروا بعد ان كانوا يمتلكون أسلحة كيميائية أم لا . ولم يشر عدد من البلدان ذات الصناعات الكيميائية المعروفة الهامة إن كانت لديها مرافق صناعية تخضع لأحكام الرصد في الاتفاقية . إننا نحث البلدان التي لم تقدم بعد هذه المعلومات العامة على أن تفعل ذلك في المستقبل القريب .

وربما كان من طبيعة البشر الرغبة في تجنب القضايا الصعبة والحساسة .لكن تجنب القضايا الصعبة في المفاوضات سيؤدي ببساطة الى اطالة الجهود من أجل استكمال مشروع الاتفاقية . وبدلا من ذلك يحتاج المؤتمر الى تحديد العقبات الحقيقية أمام الاتفاق والتصدي لها . وتنشيطا لهذه العملية أود أن ابرز ثلاث قضايا يؤمن وفد الولايات المتحدة أنها أساسية لنجاح المفاوضات .

ومن المؤكد أن من بين أكثر القضايا صعوبة وحساسية مشكلة ضمان الأمن الكامل خلال الفترة الانتقالية ، أي خلال فترة الأعوام العشرة التي يتم فيها تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها . وترى الولايات المتحدة ، كبلد يحتفظ بقدرة رادعة للأسلحة الكيميائية باعتبارها تشكل جانبا هاما لأمنها الشامل ، أنه من الأساسي ، مع تلاشي هذه القدرة تدريجيا ، أن يظل أمننا وأمن حلفائنا دون انتقاص . ومن المؤكد أننا نشارك في الاهتمامات التي أعرب عنها آخرون بشأن هذا الموضوع . ونحن نؤمن بأن الوقت قد حان لتناول هذه المسائل مباشرة من أجل تقرير طبيعة ومدى المشكلة ولتبادل الآراء بشأن كيفية حل القضية بما يرضي الجميع . ونحن نرحب بخطة مناقشة هذه الاهتمامات التي يمكن أن تؤثر على عدة مواد في الاتفاقية في المناقشات التي ستجري بين الدورتين .

وهناك قضية أخرى تحتاج اللجنة الى معالجتها وهي كيفية التصدي لامكانية استحداث عوامل جديدة . وقد أثيرت هذه القضية مؤخرا من جانب وفود الاتحاد السوفياتي وايطاليا والمملكة المتحدة وتشيكوسلوفاكيا . ونحن نشاطر الرأي القائل بأن أحكام مشروع الاتفاقية تحتاج الى فحص دقيق لضمان أن تتناول بأقصى قدر من الفعالية التهديد المحتمل من عوامل جديدة . ومع ذلك دعونا ننظر الى القضية الحقيقية لا إلى ظل منها . ان انطباعنا هو ان القلق الذي أعربت عنه بعض الوفود بشأن التخليق المعملي لكميات صغيرة من المواد الكيميائية الواردة في الجدول ١ هو بالفعل قلق ازاء استحداث عوامل جديدة . لقد أمضت اللجنة المخصصة شهورا من النقاش غير المجدي ازاء الاقتراحات الخاصة بالاعلان عن هذه المختبرات . ونحن نشاطر القلق الذي أعرب عنه وفد السويد في ١٣ أيلول/سبتمبر بشأن هذه الاقتراحات . ان اللجنة لم تعالج حتى الآن المشكلة الأساسية ، وهي قضية العوامل الجديدة التي سمح لها بأن توقف التقدم بشأن قضايا أخرى تتصل بالجدول ١ . ويؤمن وفدنا بأن هذه القضايا ينبغي تسويتها فورا ثم تركز اللجنة جهدها بعد ذلك على قضية العوامل الجديدة بشكل منفصل .

أما القضية الأساسية الثالثة التي أود اثارتها اليوم فهي ما هو النهج الذي نسلكه ازاء التفتيش بالتحدي . لقد أظهرت المناقشات المكثفة التي أجراها السفير ايكيوس خلال دورة ١٩٨٧ بشكل واضح انه بالرغم من وجود تأييد واسع لنظام الزامي ، ما زالت هناك تحفظات جادة من جانب بعض الوفود . واعترافا بأن النهج المباشر المستمر لن يكون منتجا وان هناك جوانب أخرى من نظام التفتيش بالتحدي لها دور هام في تشكيل آراء الوفود ، ركز السيد نوماتا رئيس الفريق العامل جيم ، عمله بفطنة هذا العام على هذه المجالات الاخرى . وفي ظل رئاسته المتانية والماهرة كانت المناقشات مثمرة جدا وأدت الى اضافات هامة الى "النص المتداول" . ونحن نؤمن بأن

هذا العمل الناجح سييسر حل القضية الاساسية المتمثلة في الطابع الالزامي لاجراءات التفتيش بالتحدي عند تركيز المناقشات عليها مرة أخرى . وفي هذا الصدد أود أيضا أن أعرب عن تقديري لورقة العمل الاخيرة المقدمة من الجمهورية الديمقراطية الالمانية بشأن اجراءات التفتيش بالتحدي . ان هذه الورقة المفيدة جدا هي الاخيرة في سلسلة الاسهامات الهامة من الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، واسمحوا لي أضيف ، على صعيد شخصي ، ان وفدنا يأسف بكل اخلاص على رحيل السفير هارالد روزه سفير الجمهورية الديمقراطية الالمانية وأن اسهاماته الهامة في المؤتمر ستظل ماثلة في أذهاننا .

ومن الواضح ان القضايا التي ذكرتها ليست هي القضايا الصعبة الوحيدة المتبقية . فقد أورد السفير ايكيوس قضايا أخرى في بيانه الهام يوم الثلاثاء . وربما تريد وفود أخرى ابراز قضايا أخرى أيضا . ونحن نحثهم على ان يفعلوا ذلك حتى تكون أمام كل فرد صورة واضحة عن مكامن المشاكل الحقيقية . ان الاتفاقية لن تتحقق إلا بإدراك أفضل للأولويات ولنطاق العمل المتبقي .

وأود أن اؤكد على الحاجة الى نهج خلاقة لمعالجة التحديات الفريدة التي يشكلها حظر الاسلحة الكيميائية . وقد تم هذا العام عرض عدد من الافكار المبدعة ، مثل اقتراحات من اجل تعزيز اتفاقية عالمية بحق ، ولبناء الثقة أثناء المفاوضات ، وخلق قاعدة بيانات ضرورية للغاية ، واختبار اجراءات التفتيش ، وزيادة فعالية نظام رصد الصناعة الكيميائية . لقد أنتجت المشاورات المفتوحة العضوية بشأن اجراءات التفتيش الاختباري تحت رئاسة السفير ايكيوس كمّا قيّما من الاقتراحات . وفي كل حالة قدم أصحاب هذه الافكار اسهاما هاما . وأعطونا نهجا مثمرة محتملة للمشاكل المعقدة والصعبة التي يجب حلها .

وفضلا عن ذلك قدمت النرويج مزيدا من النتائج عن دراستها المفيدة جدا بشأن التحقيق في ادعاءات استخدام الاسلحة الكيميائية . كما عرضت فنلندا نتائج اضافية لبحثها الشامل الفريد . اننا نعتبر هذه الجهود البحثية بشأن أساليب التحقق اسهامات هامة نحو تقدم المفاوضات . وهذه الاسهامات تثري المفاوضات وتوفر رصيدا فكريا مطلوبا لبناء اتفاق سليم . وباختصار فانها جزء من جهدنا المشترك للتحرك معا نحو التوصل الى اتفاقية تلبي بحق احتياجات أمن المجتمع العالمي .

ان هناك حاجة الى أفكار جديدة أخرى كثيرة ، ومن مزيد من الوفود . وعلى اولئك الذين يودون ان يشهدوا مزيدا من التقدم في المفاوضات التزام بالاسهام بأفكار جديدة تترجم هذا التقدم الى واقع . ونحن نأمل عند استئناف المفاوضات ان ترد هذه الاقتراحات الاضافية وأن تؤدي الى مزيد من التقدم .

الرئيس : أشكر ممثل الولايات المتحدة الامريكية على بيانه . أعطي الكلمة الآن الى السفير تايلهاردات رئيس اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي لعرض تقرير لجنته المنشور في الوثيقة CD/870 .

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (الكلمة بالاسبانية) : شكرا للسيد الرئيس . وحيث انني آخذ الكلمة لأول مرة تحت رئاستكم ، فانني أود كممثل لفنزويلا أن أعرب عن سرورنا لرؤيتكم توجهون عملنا خلال شهر أيلول/سبتمبر هذا . ان بلدينا ليسا مرتبطين فحسب بروابط صداقة قوية ، بل ان لهما أيضا تقليدا طويلا من التعاون المتبادل في المنظمة هدفه الاساسي ضمان حماية الموارد التي تشكل رصيدا طبيعيا أساسيا لبلدينا ، حيث مارستم شخصيا دورا فائق النشاط . اننا نعرض عليكم تعاوننا ونتمنى لكم النجاح في مهمتكم الدقيقة . ويضم وفدي صوته الى أصوات الوفود الاخرى على أمل أن تؤدي المفاوضات الجارية الى حل نهائي للنزاع في الخليج . وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بزملائنا الجدد السفير فارغا الهنغاري والسفير اونغ شانت سفير بورما وكذلك السفير شارما الهندي الذين نقدم لهم كل تعاوننا ونتمنى لهم النجاح في مهامهم الجديدة . كما أود أن أقول للسفير هارالد روزه ، أو أقول له عن طريق زميله ، اننا نأسف بصدق على رحيله من جنيف . لقد اتاح لنا رفقته الطيبة واشتراكه المتوازن والبناء دائما في المؤتمر . ونحن على ثقة من أن المهام الجديدة التي ستوكلها اليه حكومته ستتيح لنا فرصة مقابلته من حين الى آخر حتى يمكننا ان نستمر في الاستفادة من تعاونه الدائم الذي لا يقدر ومن صداقته الحارة .

وأتشرف الآن بأن اعرض على المؤتمر تقرير اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، التي شرفت برئاستها خلال هذا العام . وكما أشرتم فان تقرير اللجنة يرد في الوثيقة CD/870 ويتألف من أربعة فصول : المقدمة ووصف لتنظيم العمل وسرد للأعمال الموضوعية أثناء دورة ١٩٨٨ والنتائج . ورغم انه يمكن الحصول على فكرة واضحة عن الانشطة المضطلع بها من التقرير ذاته ، فانني أود فضلا عن ذلك أن أقدم للمؤتمر بضع أفكار عن العمل المنجز .

أولا أود أن اعرب عن التقدير المخلص لأسلافي الثلاثة الموقرين الذين شغلوا منصب رئيس اللجنة وهم السفير الفرارجي سفير مصر والسفير بايارد سفير منغوليا والسفير بوغليس سفير ايطاليا الذين وضعوا خلال رئاستهم الاسس التي ارتكز عليها العمل الذي حققته اللجنة عام ١٩٨٨ . لقد أعطى كل منهم بدوره زخما جديدا وقويا للعمل مما يدفعني إلى أن أنسج على منوالهم .

ولا أعتقد أنني أبالغ حين أقول ان البند ٥ من جدول أعمال المؤتمر هذا العام له بعض الخصائص المحددة جدا لوجود اتجاهين مسيطرين يتنافسان على النفوذ في تناول هذا البند في المحافل المتعددة الجنسية . فمن ناحية تريد الغالبية العظمى من البلدان اتخاذ تدابير محددة توقف انتشار سباق التسلح الى الفضاء الخارجي . ومن ناحية أخرى فان هذه القضية حساسة ودقيقة بصفة خاصة لبعض البلدان ، وتحفزها على اتخاذ موقف بالغ الحذر يفضي بها الى منع المؤتمر من ممارسة دور هام في هذا المجال وذلك باخضاع العمل على الصعيد المتعدد الاطراف لتطورات الجهود المبذولة ثنائيا . ومع ذلك أعتقد ان التقرير الذي أقدمه للمؤتمر اليوم سيجعل من الممكن رؤية هذا الموضوع مثار اهتمام متزايد هذا العام . لقد تحدثت وفود كثيرة ، في الجلسات العامة للمؤتمر وفي اللجنة على السواء ، لتعبر عن آرائها ولتقدم اقتراحات محددة . وهذا في رأيي انعكاس للأولوية المتزايدة التي يحظى بها الموضوع في اطار جدول الأعمال الشامل لنزع السلاح. وكان اهتمامي الاساسي كرئيس للجنة ، على أساس العمل المنجز في الأعوام السابقة ، هو محاولة ضمان أن تكون المناقشة هذا العام منظمة على نحو يجعلنا نتخذ خطوة الى الأمام في جهود المجتمع الدولي لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

وحين بدأنا عملنا قلت انه لكي نفعل ذلك يتعين علينا أن نعمل بأكثر الوسائل فعالية وعملية ، ورددت في ذلك الحين تعبيراً استخدمه مؤخرا السفير موريل سفير فرنسا حين أكد انه يلزم معالجة مسألة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي "بطريقة محددة ملموسة وواقعية". واعتقد أن هذا النهج في عمل اللجنة قد أحدث أثرا مواتيا ، اذ شهد هذا العام ، تغييرا نوعيا في دراسة الموضوع ، وإن كان البعض ما زال يمانع في الاعتراف بذلك . ويمكن رؤية هذا التغيير بوضوح في الفصل الثالث من التقرير الذي يبين أننا دخلنا عام ١٩٨٨ في تفاصيل أكبر كثيرا في النظر الموضوعي الى المسائل المشمولة ببرنامج العمل . وأدى ذلك الى وعي أفضل بالآثار السياسية والتقنية الدقيقة للموضوع . وفي الوقت نفسه تم النظر في الخلافات الهامة بين المواقف الأساسية للمشتركين الأساسيين في هذه المجموعة المعقدة من المشاكل . وفي رأيي ان هذا ، بدلا من أن يشكل خطوة الى الوراء ، يمثل خطوة الى الأمام لانه سيكون من المستحيل محاولة حل الخلافات وسد الفجوة بين المواقف المتباعدة إلى أن تتكون لدينا فكرة واضحة عما يفرق بيننا .

وثمة جانب آخر يبرزه الفصل الثالث من التقرير بوضوح هو انه خلال العام الجاري تبلورت معظم المناقشات حول شتى الاقتراحات التي قدمت خلال المناقشات بشأن الموضوع . وقد أضفى هذا طابعا عمليا على عملنا كما ابرز حقيقة انه بالرغم من أن كل أعضاء اللجنة يعترفون بأن المواضيع الثلاثة المشمولة ببرنامج العمل لها أهمية

متساوية ، وانه لا يمكن اعتبار المناقشة قد استكملت بشأن أي منها كل على حدة ، إلا أن هناك في الوقت نفسه قطاعا هاما في اللجنة لا يود أن يرى برنامج العمل يتحول الى نوع من القيد الذي يمنع احراز أي تقدم في عمل اللجنة . ومما ساعد المناقشة كثيرا بشأن المقترحات ورقة غير رسمية سمحت لنفسي بأن أعدها وتعرض مجموعة من الاقتراحات التي قدمتها شتى الوفود خلال السنوات الاربع التي شهدت وجود اللجنة . وباختصار فإن تركيز اهتمامنا على بند برنامج العمل المتصل بالاقتراحات القائمة والمبادرات المقبلة قد عمل على ابراز ما يسمى "بالصلة العضوية" بين النقاط الثلاث المشمولة ببرنامج العمل . وفي الوقت نفسه ، بينت هذه الحقيقة اننا اذا كنا نريد احراز تقدم فعلينا أن نركز اهتمامنا على تعيين التدابير المحددة التي يمكن للمجتمع الدولي اتخاذها لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

وعلي أن اعترف بأنني خلال مدة عملي كرئيس للجنة المخصصة كثيرا ما أحسست كما لو أني اقود سيارة تدار بالعجلات الاربع وقد كبح احداها - بل وتتجه احيانا الى الاتجاه الخطأ - والنتيجة ان السيارة تتحرك بصعوبة . وهذا هو السبب ، فيما يتعلق بالاستنتاجات ، في ان اللجنة استنسخت ببساطة في التقرير المعروض الآن على المؤتمر نفس الاستنتاجات التي ظهرت في التقرير الخاص المقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح . وبما ان هذا هو الجزء من التقرير الذي يقرب من الافكار والمفاهيم التي يمكن ان يتحقق بشأنها توافق في الآراء ، فقد عجزنا عن تجاوز ما تقرأونه هنا . ان قرار استنساخ استنتاجات التقرير الخاص جاء نتيجة حل توفيقي يبين روح المرونة لدى الدول الأعضاء في المؤتمر ورغبتها في ضمان الاستمرارية في مستقبل عمل اللجنة المخصصة . واختتاما لعرضي تقرير لجنة منع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، أود أن أزكيه لدى اللجنة للموافقة عليه وأن أعرب في الوقت نفسه عن خالص املي بمنح عمل اللجنة في العام القادم الزخم الذي تتطلبه اهمية الموضوع لكي يتجلى في نتائجها بأمانة القلق العميق للمجتمع الدولي ازاء الخطر المتزايد بأن يصبح الفضاء الخارجي ساحة أخرى لسباق التسلح .

وأخيرا أود أن أعرب عن عرفاني بالجميل لممثلي مصر ومنغوليا وايطاليا ، وهم منسقو البنود لشتى المجموعات ، وكذلك لممثل الصين لما قدموه من دعم لا يقدر لعمل اللجنة بل ولتوجيهاتهم السديدة والمناسبة التي ساعدتني كثيرا في مهمتي . وأود ان اوجه شكري الخاص الى الآنسة ايدا ليفين امينة اللجنة لتعاونها القيم في كل الاوقات ولعملها الذي لا يكل من اجل اللجنة . وأود ان اوجه شكري الى كل الاعضاء الآخرين من موظفي الامانة الذين اسهموا بشكل مباشر او غير مباشر في عملنا وساعدوا على توفير كل الخدمات المطلوبة لكي تتم اجتماعات اللجنة في يسر ودون تدخل . واوجه شكري الجزيل أيضا الى المترجمين الشفويين واعرب عن اعجابنا البالغ واحترامنا الكبير لما أبدوه في عملهم من مهارة فنية وتفان .

الرئيس : أشكر السفير تايلهاردات رئيس اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي على بيانه الذي قدم به تقرير تلك الهيئة الفرعية الوارد في الوثيقة CD/870 فضلاً عما وجهه لي ولبلدي من عبارات رقيقة . وأقدم للسفير تهانئي على استكمال عمل اللجنة المخصصة . كما سنعتمد التقرير في آخر جلسة عامة لنا . أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية ألمانية الاتحادية السفير فون شتولبناغيل .

السيد فون شتولبناغيل (جمهورية ألمانيا الاتحادية) : اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أرحب بحرارة بزميلنا الجديد سفير الهند السيد شارما وأتمنى له النجاح في عملنا . كما أود أن أودع بود جاري ، السفير روزه الذي قدم إسهامات قيّمة في عمل المؤتمر وأتمنى له النجاح في مهامه الجديدة .

أود اليوم أن آخذ الكلمة باختصار تلبية لوعد قدمته الى المؤتمر في ١٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، وهو اليوم الثاني على إجراء أول اختبار تحقق مشترك لتفجير تم في موقع نيفادا للتجارب في الولايات المتحدة الأمريكية .

منذ شهر مضى ، حين أجري التفجير النووي للاختبار الأول ، عرضت على مؤتمر نزع السلاح التسجيلات السيزمية لصفيفة غرافينبرغ في جمهورية ألمانيا الاتحادية . وكان الغرض من ذلك هو إظهار مزايا المحطات السيزمية "المفتوحة" التي توفر فوراً ودون معوقات البيانات الخاصة بأشكال الموجات السيزمية . وتعد المحطات المفتوحة ، كعناصر داخل نظام عالمي للرصد السيزمي ، من العوامل التي تيسّر الإجراءات لتبادل بيانات أشكال الموجات فيما بين مراكز البيانات الوطنية ومراكز البيانات الدولية .

والآن وبمناسبة الاختبار الثاني الذي أجري أمس الساعة ٤/٠٠ (بالتوقيت العالمي) في موقع التجارب السوفياتي في سيميبالاتينسك في كازاخستان الشرقية ، تم مرة أخرى إثبات قدرة مفهوم "المحطة المفتوحة" . ومع ذلك ، ففي هذه المرة ، تبين خرائط جهاز رسم الهزات التي وزعت عليكم مع نص بياني ، تسجيلات محطتين "مفتوحتين" . وتأتي التسجيلات الأولى ، كما حدث في الاختبار السابق ، من المحطات السيزمية لصفيفة غرافينبرغ . ومن مسافة ٠٠٠ ٤ كيلومتر من سيميبالاتينسك ، وصلت الإشارات السيزمية الى الجمهورية الاتحادية بعد نحو ثماني دقائق من التفجير . وتبيّن الخريطة الثانية الاشارات كما سجلت في المحطة الثلاثية العناصر لحظر التجارب الشامل (أبراج شارترز) (Charters Towers) المقامة في كوينزلاند باستراليا . وبسبب البعد بمقدار ٠٠٠ ١٠ كيلومتر عن سيميبالاتينسك ، وصلت الاشارة الى الموقع بعد خمس دقائق في الساعة ٠٤/١٣:٠٧ بالتوقيت العالمي . وعقب الوقت المتوقع مباشرة ، تم الوصول إلى

النظام الاسترالي المفتوح عن طريق خطوط الاتصال العالية السرعة للشبكة الدولية لبيانات الحزمات المحولة من أجل البدء في إرسال أشكال الموجات المسجلة الى مركز البيانات الوطني لجمهورية ألمانيا الاتحادية . ومن هناك تلقينا صباح أمس في جنيف بالتيليفاكس خرائط أجهزة تسجيل الهزات الأرضية .

وبالرغم من إجراء هذا الاختبار عن تبادل بيانات الأشكال الموجية على أساس ثنائي ، يمكن بسهولة ضم محطات أخرى من هذا النوع لأن مفهوم "المحطة المفتوحة" لا يتطلب ترتيبات خاصة لتنظيم نقل البيانات ولا إجراءات تقنية معقدة . وعلى كل فإن هذه التجربة الصغيرة تبرهن على كفاءة هذا المفهوم وتوثّق مزايا الوصول الحر الى البيانات دون معوقات .

وفيما يتعلق بانفجار الاختبار الثاني ، تبين أن قدر الموجه الداخلية لهذه الظاهرة قد بلغت قيمته ٦ أي أن ق د = ٦ في كلا المحطتين . وتؤكد البيانات السيزمية الواردة من المحطة الاسترالية هذه النتيجة . وعلى افتراض أن التفجير قد أجري في صخور صلبة مبللة فإن شدة تفجير غرافنبرغ تعادل ما يقل قليلاً عن شدة انفجار ١٥٠ كيلوطن من مادة ت . ن . ت . ومن المؤكد أن هذا الافتراض يتمشى مع الظروف الجيولوجية لموقع التجارب السوفياتي في كازاخستان الشرقية أكثر مما يتمشى مع الظروف الجيولوجية في منطقة التجارب الامريكية في نيفادا . ولذا فإن درجة الثقة في هذه النتيجة ينبغي أن تكون أعلى من تفجير الاختبار الاول الذي قُدّر بشدة انفجار ٧٥ كيلوطن فقط . وإذا كان للتفجيرين نفس الشدة ، فإن هناك تهويناً في تقدير قوة التجربة النووية الامريكية طالما لم توضع الظروف الجيولوجية الفريدة لهذه المنطقة في الاعتبار . ومن المتوقع أن تقل الشكوك في تقديرات الشدة عن طريق تسجيل الذبذبات إذا أتيح الاطلاع العام على البيانات الخاصة بالاختبارات فضلاً عن بيانات التجارب النووية السابقة على نحو ما اشارت به الولايات المتحدة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

وما زلنا نأمل بالمثل أن يجد المؤتمر نفسه قريباً في وضع يسمح له ببدء العمل الفعلي بشأن مسألة الحظر الشامل للتجارب مستقبلاً في هيئة فرعية ذات ولاية مناسبة . وكما أظهرت نتائج الاختبار ، ما زال يتعين حل بعض المشاكل في إطار التحقق الفعال من حظر للتجارب يطبق عالمياً - وهي مشاكل يمكن معالجتها في هذا المؤتمر باستخدام خبرة أعضاء فريق الخبراء العلميين . إن المحادثات الثنائية الامريكية السوفياتية بشأن المسائل المتصلة بالتجارب النووية واختبار التحقق المشترك ، بعد فترة طويلة من الجمود الفعلي ، غيرت كثيراً من الصورة السياسية . وينبغي لاعضاء هذا المؤتمر أن يتفاعلوا مع هذا التطور بإظهار المرونة اللازمة لكي يتحقق التوازي البنّاء والممكن بين الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف في ميدان نزع السلاح .

الرئيس : : أشكر ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية على بيانه . أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان السيد إيزدي .

السيد أسيف إيزدي (باكستان) : السيد الرئيس ، أود وأنا أتحدث للمرة الأولى هذا الشهر ، أن أبدأ بتهنئتكم بحرارة على توليكم رئاسة المؤتمر عن شهر أيلول/ سبتمبر . إن باكستان وايران ، بوصفهما بلدين متجاورين إسلاميين شقيقين ، يتمتعان بأوثق العلاقات ولهما تقاليد طويلة من التعاون المتبادل في المحافل الدولية . ويود وفدي أن يؤكد تأييدنا الكامل لكم في أداء مسؤولياتكم الهامة هذا الشهر وخلال فترة ما بين الدورتين . وقد أظهرتم بالفعل مهارتكم في توجيه أعمالنا بجلاء ، ونحن على ثقة في أن دورة المؤتمر هذا العام في ظل رئاستكم ستصل الى ختامها في يسر وفعالية . وأود أن أعرب أيضاً عن تقدير وفدي لسلفكم الموقر السفير لؤيس من أندونيسيا لما أبداه من قدرة على تناول أعمال المؤتمر في الشهر الماضي .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالسفير فارغا الهنغاري والسفير أونغ ثانت من بورما والسفير شارما الهندي الذين شاركوا في المؤتمر منذ آخر مرة أخذ فيها وفدي الكلمة . إننا نتطلع الى العمل في تعاون معهم من أجل إنجاز المهام الصعبة الكثيرة التي نواجهها في المؤتمر . كما أقدم أفضل أمنيات وفدي للسفير روزه سفير الجمهورية الديمقراطية الألمانية في منصبه الجديد ، وأعرب عن تقديرنا لما قدمه من إسهام قيّم لعملنا .

لقد ذكّرنا سعادة السيد علي أكبر ولاياتي وزير خارجية بلدكم ، في خطابه يوم افتتاح المؤتمر هذا الشهر ، بالحاجة العاجلة الى عقد اتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية . وهذا هو الموضوع الذي أقترح تناوله في بياني اليوم .

إن أهمية فرض حظر شامل فعال ومتكافئ على الأسلحة الكيميائية ، يمكن التحقق منه هي أوضح ما تكون عليه اليوم من أي وقت مضى . وقد خلصت التحقيقات المستقلة التي أجرتها الأمم المتحدة إلى نتائج متكررة فيما يتعلق بالاستخدام شبه الروتيني لهذه الأسلحة في الحرب الايرانية ـ العراقية . ولم يكن العسكريون وحدهم هم الضحايا فقد كان هناك مدنيون أبرياء أيضا . إلا أن الاستنكار والأسى على نطاق العالم إزاء هذا الانتهاك الصارخ لبروتوكول جنيف لا يكفيان لردع استخدام هذه الأسلحة البغيضة . بل على النقيض من ذلك استُخدمت بكثافة وأصبحت أكثر تكرارا في الأشهر الأخيرة . إننا نراقب هذه التطورات بقلق خطير . ولقد أظهرت الحرب الايرانية ـ العراقية الجدوى

العسكرية للأسلحة الكيميائية . إذ ساعدت هذه الأسلحة مستخدميها على تحقيق نجاحات في ساحة المعارك . ويبدو أن حظر استخدام الأسلحة الكيميائية قد انتابه الضعف . تلك هي الدروس التي يتعين علينا أن نضعها في الاعتبار في مهمتنا من أجل وضع اتفاقية فعالة للأسلحة الكيميائية .

لقد شهدت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح اعترافاً عاماً بأهمية التوصل المبكر الى اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية ومتابعة هذه المسألة باعتبارها تشكل إلحاحاً مستمراً . ونود أن نسجل تقديرنا لما أبداه رئيس اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية السفير سويكا البولندي ورؤساء الأفرقة الثلاثة السيد سيما من تشيكوسلوفاكيا والسيد ماسيدو المكسيكي والسيد نوماتا الياباني من دينامية ومهارة في توجيه أعمالنا . إلا أنه رغم مهارتهم وعملهم الشاق فإن النتائج المحرزة هذا الصيف لم تحقق التوقعات المرجوة . ويبدو أن مفاوضاتنا بدأت تفقد زخمها .

إننا على وعي بالمشاكل الصعبة التي ما زالت متبقية ، بعضها ذات طبيعة تقنية أساساً والبعض الآخر سياسي الطابع . ولدى تناول هذه القضايا ، ونحن نبحث في تفاصيل مشروع الاتفاقية ، علينا ألا نجعل هدفنا يغيب عن بصرنا ـ وهو اتفاقية تكفل ألا يمر أي انتهاك ملموس دون كشف كما تضمن الأمن الكامل لكل الدول الأطراف . إن اتفاقية تجيء على هذا النحو هي وحدها التي تحمل مقومات البقاء وهي القادرة على جذب تقيّد واسع بها .

إن مناقشاتنا في الفريق العامل ألف بشأن رصد عدم الإنتاج في الصناعة الكيميائية لم تكن مشجعة . فلم يحدث تطوير ملموس لنصي المادة السادسة ومرفقها اللذين سُلّما إلينا في بداية الدورة . وفيما يتعلق ببعض القضايا ، شهدنا تكراراً لمواقف قديمة بدلاً من بذل جهد جاد للعثور على حلول . إننا لا نقلل من شأن تعقّد مهمة وضع نظام فعال للتحقق في صناعة واسعة تنتج كل أنواع المواد الكيميائية لمجموعة من الأغراض وتفرض مستويات مختلفة من الخطر على الاتفاقية . كما نعترف بضرورة عدم وضع معوقات غير واجبة في طريق الأنشطة الصناعية المشروعة . إلا أن الاعتبار الأعلى ينبغي أن يتمثل في وضع آليات تخلق الثقة في مراعاة الاتفاقية وتسلط الضوء على عدم الامتثال في حالة حدوثه . وإذا كان علينا أن نخطئ فلا بد أن يكون الخطأ نتيجة الإقدام وليس التقاعس .

وبالرغم من عدم تسجيل تقدم ملموس في مجال المادة السادسة ، تحقق مع ذلك عمل مفيد وكبير . لقد شكل حوارنا مع ممثلي الصناعة الكيميائية هذا الصيف تجربة مفيدة . وحظي مفهوم المراقبات المخصصة بمزيد من الإعلان ، ونوقشت مشكلة سرية المعلومات بطريقة مركزة لأول مرة . إن كلتا هاتين المسألتين تتصديان للاهتمامات المشروعة وتحتاجان الى مزيد من الدراسة التفصيلية . وكما ذكر وفدي في وقت سابق هذا العام ، فإن مشكلة الإنتاج السري في مرافق لا تخضع لإجراءات التفتيش الروتينية هي مشكلة حقيقية . وفي محاولة حلها ينبغي لنا أن نراعي عدم منح الأمانة الفنية أية صلاحيات من شأنها تعريض طابعها غير السياسي للخطر . إننا نتفهم الأهمية التي تعلقها الصناعة على حماية معلومات حساسة من المنافسين التجاريين . إلا أنه ينبغي عدم السماح لجوانب القلق هذه بأن تطغى على الحاجة الى التحقق الفعال . إننا نشعر بأن اعتبارات الميزة التجارية ينبغي أن تخضع هنا لاعتبارات الأمن الوطني .

إننا نرحب بما أبدته بلدان عديدة تنتج مواد كيميائية تشملها الاتفاقية من استعداد لإجراء تجارب على الصعيد الوطني لاختبار اجراءات التحقق وفقاً للاتفاقية وللإسهام بخبرتها في التقييم في اللجنة المخصصة . وينبغي متابعة هذه الممارسة بتجارب اختبارية متعددة الأطراف في موعد مبكر . وليس لدينا شك في أن نتائج هذه الاختبارات ستكون مفيدة في وضع وتحسين إجراءات التفتيش . وأود أن أعرب عن تقديري في هذا السياق للعمل القيّم الذي حققه السفير إيكيوس السويدي كرئيس للمشاورات المفتوحة العضوية بشأن عمليات التفتيش الاختباري .

إن وفدي وكذلك معظم الأعضاء الآخرين في مجموعة الـ ٢١ يعلقون أهمية خاصة على المادة الحادية عشرة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية . وقد نوقش هذا الموضوع بشكل مكثف في الفريق ألف وتم الخروج بنص خالٍ إلى حد بعيد من تحفظات الأقواس . وكان وفدي يتوقع ، مثلما حدث في نصوص أخرى كانت موضع نظر متعمق وتحقق بشأنها قدر واسع من الاتفاق ، أن يتم وضع اللغة المتفاوَض عليها بشأن المادة الحادية عشرة في التذييل الأول . ومن المؤسف أن بعض الوفود رأت من المناسب معارضة إدراجها في "النص المتداول" استناداً الى أسس نجدها غير مقنعة بالمرة .

ويعد الاتفاق الذي تم التوصل اليه في الفريق العامل باء بشأن تعريف مرافق الانتاج وبشأن مبدأ تدمير كل هذه المرافق والتغييرات اللاحقة في المادتين الثانية والخامسة من "النص المتداول" من الإنجازات الرئيسية لدورة هذا العام . إلا أن مسألة ترتيب تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج ما زالت تمثل مشكلة رئيسية . وكما ذكرنا في الماضي فإن أي قلق بشأن الأمن في فترة التدمير ينبغي معالجته بتعديلات مناسبة في ترتيب التدمير . غير أن الإبقاء على مخزونات سرية أو الاستمرار في الإنتاج خلال هذه الفترة سيكون مناقضا للأغراض الأساسية للاتفاقية .

ولا داعي لتكرار التأكيد على أهمية المادة العاشرة بالنسبة لاتفاقية تحمل مقومات البقاء وتكفل الأمن غير المنقوص لكل المشتركين . وليس من الواقعية في شيء تخيل أن يتلاشى تهديد الأسلحة الكيميائية مع توقيع الاتفاقية أو بدء نفاذها . فقبل أن تصبح كل دولة طرفاً فيها ، سيكون عليها أن تكون على اقتناع بأنها وهي تفعل ذلك لن تصبح أكثر تعرضاً لهجوم بالأسلحة الكيميائية من خصم محتمل . لقد استخدمت هذه الأسلحة في الماضي ضد أولئك الذين لم يمتلكوا القدرة على الثأر النوعي وعلى حماية أنفسهم من هذه الأسلحة . وبفرض حظر على إنتاج واختيار الأسلحة الكيميائية ، فإن أهمية احتياز قدرة وقائية ستصبح أكثر أهمية للأطراف في الاتفاقية . ذلك أن عدداً كبيراً من البلدان يحتاز هذه القدرة لكن عدداً أكثر لا يحتازها . ولذا فمن الأهمية بمكان أن تحتوي الاتفاقية على أحكام فعالة يعوّل عليها بشأن تقديم المساعدة في التدابير الوقائية . ولا يمكن التصدي واقعياً لهذه المسألة إلا في هذا المنظور . وليست هذه القضايا أكاديمية أو نظرية الطابع كما أشار أحد الوفود في جلستنا الماضية ، بل إن لها أثرا مباشرا على الأمن الوطني لبلدان كثيرة ولا يمكن غض النظر عنها في استخفاف .

لقد قدم وفدي بعض الاقتراحات هذا الصيف في الفريق باء لكي تصبح المادة العاشرة ذات معنى بحق ، منها اقتراح بأن تعقد الدول الاطراف اتفاقات مع المنظمة ، على أساس اتفاق نموذجي ، بشأن حكم المساعدة في التدابير الوقائية . إلا أن وفودا معينة تفضل أن تظل احكام المادة العاشرة غامضة وسيئة التعريف . ومن المستبعد أن يعزز هذا النهج مصداقية أو استمرارية الاتفاقية أو يجذب التقيد الواسع بها . وأود هنا أن أعرب عن تقديرنا لبيان السفير نازاركين سفير الاتحاد السوفياتي في ١١ آب/أغسطس ١٩٨٨ الذي اعرب فيه عن تأييد احكام التدابير الجماعية من جانب الدول الاطراف وفقا للمادة العاشرة ولعقد اتفاقات خاصة بين الدول الأطراف في الأمانة الفنية بشأن هذا الموضوع .

وفي الفريق العامل جيم أحرز تقدم ملموس في مجالين محددين يتصلان بالتفتيش بالتحدي ، وهما الاجراء المتخذ بعد تقديم التقرير ، والمبادىء التوجيهية لاجراء عمليات التفتيش بالتحدي . إلا أنه مازالت هناك مشاكل رئيسية كثيرة متبقية في المادة التاسعة . وينبغي حل هذه المشاكل على اساس نهج متعدد الاطراف يعترف بمصلحة كل دولة طرف في استجلاء الشكوك التي تثير تفتيشا بالتحدي . ولهذا الغرض ينبغي منح المجلس التنفيذي صلاحية حل القضايا مثار الخلاف .

لقد عملت المناقشات بشأن الأحكام الختامية للاتفاقية تحت توجيه رئيس اللجنة المخصصة على توضيح الجوانب المختلفة للقضايا الواردة . ونأمل أن تكون هذه خطوة أولى نحو حل للمشاكل . ومن رأينا ان الاتفاقية ينبغي أن تحتوي على أحكام صريحة

تحول دون إبداء أية تحفظات . وفضلا عن ذلك ، فان أية تحفظات تبدي بموجب بروتوكول جنيف فيما يتعلق بحظر الاستخدام ستكون متناقضة بشكل واضح مع المادة الاولى ، ولذلك تكون لاغية بالنسبة للدول الاطراف في الاتفاقية .

ونود أن نعرب عن تقديرنا لتلك الوفود التي قدمت معلومات الى المؤتمر عن مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها ، وكذلك عن مواد كيميائية اخرى تنتجها ، ومشمولة بالاتفاقية . ان هذه المعلومات تعزز الثقة المتبادلة وتسهل مهمة وضع اجراءات فعالة للتحقق .

لقد جذب السفير العربي سفير مصر في بيانه في الاسبوع الماضي اهتمامنا إلى مسألة هامة لم تنظر بالكامل حتى الآن في مداولاتنا . وأعني بها مسألة التدابير التي ستتخذها الدول الاطراف جماعيا ضد بلد آخر ، سواء كان طرفا في الاتفاقية أم لا ، يستخدم اسلحة كيميائية أو يشكل تهديدا بالاسلحة الكيميائية على دولة طرف . وكما أظهرت الحالات الاخيرة لاستخدام الاسلحة الكيميائية ، فإن التأنيب أو الشجب من جانب المجتمع الدولي ليس رادعا فعالا ضد استخدامها . ومن الاساسي فضلا عن ذلك ان يكون تحت تصرف المجتمع الدولي آلية تجعل الدولة المتمردة تكف عن افعالها ، أو على الاقل ترفع تكاليف اتباع هذا المسار لتلك الدولة . ان " النص المتداول " الحالي يتوخى بالفعل انشاء هيكل مؤسسي متعدد الاطراف لتنفيذ الاتفاقية . وينبغي الآن بحث مسألة أي من هيئات ذلك الهيكل توكل اليها مسؤولية الشروع في اتخاذ تدابير ضد الدولة المخالفة . وفي حين تندرج هذه المسألة التنظيمية تحت المادة الثامنة اساسا ، فاننا نعترف كذلك بأن لها صلة بأجزاء اخرى من الاتفاقية . ولذا قد يكون من المجدي تناول هذه المسألة في مادة منفصلة وبحثها خلال فترة ما بين الدورتين مع مواضيع اخرى ذكرها رئيس اللجنة المخصصة منذ وقت قصير .

لقد شددت وفود كثيرة على أهمية الطابع العالمي لاتفاقية الاسلحة الكيميائية . ونحن نتفق مع هذا الرأي . ويمكن تحقيق العالمية على أفضل وجه اذا وجدت كل دولة في أحكام الاتفاقية أن مصالحها الامنية يخدمها أن تكون طرفا فيها أكثر مما يخدمها البقاء خارجها . وفي هذا الصدد نود أن نؤكد أن الاحكام الفعالة بشأن المساعدة وما يتخذ من اجراء في حالات الانتهاك من شأنها أن تكون بمثابة حوافز هامة للانضمام الى الاتفاقية .

الرئيس : أشكر ممثل باكستان على بيانه وما وجهه لي ولبلدي من عبارات رقيقة ، وتقديره لخطاب وزير خارجيتي امام هذه الهيئة الموقرة ، وما وجهه من عبارات رقيقة الى سلفي السفير لؤيس.

اعطي الكلمة الآن الى ممثل استراليا السفير باتلر .

السيد باتلر (استراليا) : أود قبل أن أبدأ بياني أو أوجه اهتمام المؤتمر الى الوثيقة CD/872 التي طلبت تعميمها اليوم . ذلك أن تلك الوثيقة توفر نص بيان أدلى به السيناتور غاريث ايفانز وزير الخارجية والتجارة الاسترالي في ٩ أيلول/سبتمبر عما تردد من استخدام أسلحة كيميائية ضد القبائل الكردية في شمال العراق .

وبانتهاء هذه الجلسة العامة للمؤتمر تنتهي خدمتي كرئيس لوفد استراليا لدى مؤتمر نزع السلاح لمدة خمس سنوات . وفي ظل هذه الظروف اعتقد انه من المناسب ، وآمل أن يكون من المفيد ، أن أدلي ببعض الملاحظات الشخصية . وأؤكد على كلمة ملاحظات ، فلست أدعي أنني أقدم شيئا آخر .

حين توليت مهامي في المؤتمر في شباط/فبراير ١٩٨٤ كنت أول سفير لاستراليا لنزع السلاح . وكان قرار حكومة استراليا في عام ١٩٨٣ بتخصيص موارد تكرس فقط لمهمة نزع السلاح انعكاسا مباشرا لاهتمامين استراليين محددين جدا على الاقل . الاول ايماننا الراسخ بالمؤسسات المتعددة الاطراف التي أنشئت عقب الاحداث الرهيبة للحرب العالمية الثانية . وقد قامت استراليا بدور قيادي في مؤتمر سان فرانسيسكو المعني بميثاق الامم المتحدة وكانت عضوا اصليا في تلك المنظمة . وكان الاستراليون في ذلك الحين على اقتناع بالحاجة الى وجود مجتمع عالمي تشكله مجموعة جديدة من القيم والقواعد كان في لبها - وأنا أنقل هنا عن الميثاق - التصميم على "انقاذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب". إننا مازلنا على هذا الرأي اليوم . والواقع أن هذا الرأي قد قوي مع نمو مجتمع الامم عقب الحركة الكبيرة لتصفية الاستعمار التي جاءت معها بواقع تكافل عالمنا الحديث .

ثانيا عمق الايمان الذي كان قائما في استراليا منذ خمسة أعوام مضت ، وما زال الى اليوم ، بأن حفظ السلم والامن الدوليين يتطلب التفاوض على تدابير ملموسة عملية ومستديمة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح . لقد شغلت مكاني على مائدة هذا المؤتمر تعززني معرفة تلك الآراء الاسترالية المتميزة وإن لم تزل عني بعض الرهبة في معرفة أن مختلف أشكال مؤتمر نزع السلاح التي عقدت في جنيف خلال هذا القرن وحضرتها شخصيات رفيعة المنزلة واجهت دائما مهام هائلة التعقيد والاهمية معا .

إن خبرتي الشخصية بالعمل الذي جرى خلال الاعوام الخمسة الماضية ، أي نصف عمر مؤتمر نزع السلاح بصورته الحديثة ، لم تغير من رأيي في أهمية وضرورة ما نضطلع به من عمل في هذه الهيئة . إلا أن خبرتي متباينة مثل خبرة كل من عمل منا هنا . فقد كانت هناك لحظات غلبت عليها الكآبة أو الاحباط ازاء صعوبة عملنا وبطء التقدم المحرز . وفي مناسبات أخرى ظهر ما هو أكثر من وميض ضوء في نهاية النفق المظلم . وربما كانت هذه الخبرة المتباينة أمرا حتميا لأن العمل في مجال نزع السلاح يمكن وصفه بأنه مثل جيد على الفلسفة في العمل ، فعلى الصعيد الفلسفي نواجه اسئلة عن طبيعة الحياة البشرية والعلاقات بين الناس .

فمثلا نضطر الى أن نسأل هل من الحتمي أن يكون هناك صراع بين الناس ؟ ربما كان الجواب هو"نعم" بمعنى وجود وجهات نظر مختلفة . لكن هل من الحتمي على أولئك الذين اختلفوا مع بعضهم البعض ان يحملوا عندئذ السلاح ويشنوا الحرب ؟ لا بالتأكيد . وهناك السؤال المتصل بذلك : هل احتياز الاسلحة يجعل الصراع العنيف امرا حتميا ؟ أم أن ادراك الخلافات هو الذي يؤدي بالشعوب والدول الى حمل السلاح ؟ لست أدعي أن لدي أية اجابات تتنبأ بالرد على هذه الأسئلة . لكنني سأقدم فحسب تأكيدا بسيطا واحدا يتناسب معها ومع زمننا .

إن الفترة التي نحياها أصبحت تمثل أكثر العصور تسليحا على مدى التاريخ . وهذا صحيح من حيث القيمة المطلقة ، أي نسبة الموارد المكرسة للأسلحة ، وكذلك من حيث القيمة النسبية ، أي بتعريف درجة التعقيد التكنولوجي والقوة التدميرية لمنظومات الأسلحة الحديثة ، اني أؤمن بحقيقة ذلك وبأنه يمثل حتمية وحيدة . ونحن في حاجة الى نزع السلاح وتحديد الأسلحة على نحو أكثر الحاحا وشمولا من أي وقت مضى في التاريخ المدون . وتفرض هذه الحقيقة أهمية كبيرة على اعمال مؤتمر نزع السلاح .

وبسبب اعتقادي في أهمية أعمالنا أقترح الآن أن أقدم بعض النقد البناء على طريقة سيرها . انني أفعل ذلك كصديق للمؤتمر يحدوه التفاؤل . ولأننا مكلفون بهذه المهمة الحيوية فلا مكان في مؤتمرنا لمنازعات ذات طابع إيديولوجي أو طابع شبه لاهوتي . ذلك ان الكثير من وقتنا يهدر في مجرد منازعات لغوية بشأن أي العقائد التجريدية في مجال نزاع السلاح هي العقيدة الأسمى أو الأكثر قداسة .

إن أعمال مؤتمرنا ستشهد تحسنا كبيرا إذا انتقل تركيزه من هذه المنازعات وتحوّل بحذق الى مقترحات عملية تتصل بعالم الواقع المتمثل في الإنفاق على الأسلحة ، وإزالة اسلحة التدمير الشامل ، وازالة الأسلحة الكيميائية ، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي .

انني اعتقد أن هناك مجاملات دبلوماسية كثيرة جدا في سير أعمال هذا المؤتمر . إذ ينفق وقت كبير في تقديم التهاني بعضنا لبعض على مناصب إما قد عينتنا فيها حكوماتنا ، في المسار العادي للأحداث ، أو حين يجيء دورنا في شغل المناصب بالتسلسل الابجدي . إن النظام الداخلي للجمعية العامة للأمم المتحدة يسعى في المادة ١١٠ الى منع اهدار الوقت في خطب رسمية للتهنئة . وعلينا أن نتبع نفس القاعدة في مؤتمرنا مثلما فعلت اليوم . واذا لم نفعل ذلك فسوف نخاطر بأن نظهر أمام الرأي العام كناد انيق بدلا من أن نكون مكانا للعمل .

وفي حالات كثيرة جدا من خبرتي في هذا المؤتمر ، أنفقنا الوقت ونحن نتجادل بشأن الولايات لانشاء لجان مخصصة - وهي لجان ينبغي أن تشكل محور عملنا الجاد في مجال نزع السلاح . إن مسرحية الظل هذه وهذه الاستعاضة عن الجوهر بالشكل لا تثير الذهول فحسب بل أعترف جادا بأنها ربما تتناقض مع نظامنا الداخلي الذي اعتمدناه وكتبنا مواده بأنفسنا . إذ أن المادة ذات الصلة في النظام الداخلي ، وهي المادة ٢٣ ، تقر بأن نظرنا وعملنا في شتى المواضيع بجدول أعمالنا قد يتخذان مجموعة من الاشكال . وتفرق المادة ٢٣ بين مواضيع قد يكون لها "أساس للتفاوض على مشروع معاهدة أو مشاريع نصوص أخرى" وبين مواضيع أخرى قد يكون أنسب طريقة لها هي أفرقة العمل أو الافرقة التقنية أو أفرقة الخبراء الحكوميين .

والآن يعود بي ذلك الى مفهوم اللاهوتية وعليّ أن أذكر بأنه حدث في اللاهوت المسيحي ذات مرة ، منذ ٥٠٠ أو ٦٠٠ عام مضت ، ان ثار جدال بشأن كم عدد الملائكة الذين يمكن وضعهم على رأس دبوس . ولم يتوصل الجدال إلى نتيجة ابدا لكن يبدو لحسن الحظ انه القي في سلة مهملات التاريخ . وعلينا ان نفعل نفس الشيء بشأن الجدل في الولايات وبذلك نرفض أي تفضيل آخر للمجاملات الدبلوماسية في سبيل العمل الاكثر مشقة وحيوية من أجل تحقيق تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

اننا نعد في نهاية كل دورة من دوراتنا السنوية تقريرا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن ما تحقق خلال السنة . وفي هذا التقرير نسعى الى بيان حصافتنا في المهام الحرجة الموكلة الينا . ويجري إعداد التقرير في جلسات سرية . وأرى اننا سنكون ممتنين لهذه الحقيقة على الاقل ، لانني لا أعتقد أن من أرسلونا الى هنا ، أي في النهاية شعوب كل بلداننا ، يمكن أن يصدقوا أعينهم اذا رأوا ما يحدث في تلك الجلسات الخاصة .

إن الاندفاع الطائش الى توجيه اللوم لنقص التقدم هو اندفاع اعمى . ومن المؤكد أن المسألة ليست هي من هو المخطىء لكن ما هي المشاكل وكيف نتمكن من حلها في المرة القادمة .

وخلال عملي في هذا المؤتمر حدث تغير كبير فيما يسمى عادة بالعلاقات بين الشرق والغرب . وقد حقق هذا التغير تقدما ملموسا في نزع السلاح ، وما وراء نزع السلاح، في الحل المحتمل أو الفعلي لصراعات خطيرة في عدد من مناطق العالم . انني أهنىء أولئك الموجودين في الشرق والغرب على السواء ممن احدثوا هذا التغيير واسمح لنفسي بأن أطلب منهم المزيد .

اننا نسير على الطريق الصحيح . فالتقدم ينبغي ولا بد له أن يستمر . لكن من الاهمية بمكان الاعتراف بأن مؤتمر نزع السلاح هيئة عالمية . وهو يمثل كل مجتمع الامم وبذلك يكون ايضا هيئة توضع بداخلها ما يسمى بالعلاقات بين الشمال والجنوب فضلا عن العلاقات بين الشرق والغرب . انني أشعر بقلق عميق اذ ان التطور الحادث للشمال والجنوب في ميدان نزع السلاح أصبح الآن متخلفا عن التطور بين الشرق والغرب . والمطلوب هو بذل جهد كبير وجديد في كل من قضايا التسلح وتحديد الاسلحة ونزع السلاح التي تثير قلق عدد من بلدان هذا العالم التي لا تشكل جزءا من الشرق أو الغرب . فغيبة هذه القضايا من جدول أعمالنا ، وخاصة قضايا الاسلحة التقليدية ، خطأ فادح ويحتاج الى تصويب عاجل .

أما وقد قلت ذلك فانني اريد ان أوضح أنني لا أنكر الطابع العالمي للتهديد الذي تشكله الاسلحة النووية ، وبهذا المعنى فمن الصواب ان يتضمن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح القضايا الرئيسية للاسلحة النووية . لكن من المحير ، على أقل تقدير ، ان عددا من الدول الاعضاء في هذا المؤتمر غير الحائزة لاسلحة نووية والتي تعارض بشدة تلك الاسلحة وتعارض التجارب النووية ترفض المساهمة في توافق الرأي بشأن بدء عملنا الفعلي ازاء هذه القضايا . ويبدو أن هذا يمثل تفضيلا للاحتجاج الإيديولوجي على احراز تقدم عملي ، وحين يضاف الى هذا الموقف في بعض الحالات قلق مشروع ازاء البرامج النووية المحلية لهذه البلدان ، يبدو ان تلك الايديولجية تتعرض لخطر التحول إلى نفاق .

ومن ناحية اخرى ، اذا سئلت أن أحدد ما أعتقد انه يمثل المشكلة الرئيسية التي نواجهها حاليا في هذا المؤتمر فإنني أقول انها مشكلة الصراع المحتمل بين ما يجري صنعه ثنائيا بين الدولتين العسكريتين الرئيسيتين وما يحدث أو ما لايحدث احيانا في هذا المؤتمر . ومن السخرية المرة أن أهم سبب ظهر منذ ثلاثة اعوام مضت عن القصور في احراز تقدم في هذا المؤتمر هو ان العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لم تكن جيدة . كيف يتوقع منا ـ ونحن مجرد ٣٨ بلدا ـ ان نحرز تقدما اذا ظلت تلك الدولتان الاخريان متباعدتين . انها مسألة حسابية تثير الاهتمام.

والآن فإن هاتين الدولتين لا تتصرفان الآن بالسوء الذي كانتا عليه حسب المنطق المستخدم من قبل ، ولذا علينا أيضا أن نتصرف على نحو أفضل . لكن لم يثبت أن السبب هو هذا المنطق . اذن ما الذي يمكننا أن نستفيده من المنطق ؟ من بين إحدى الاجابات أن ما تكشّف عنه هو كذب الزعم السابق بأننا لا يمكن أن نتحرك ما لم تتحرك الدولتان العظميان . ولست متأكدا إن كان هذا صحيحا أم لا . وهناك اجابة أخرى هي أن المنطق السابق قد نشر ببساطة باعتباره منطقا يخفي جداول أعمال أخرى .

ويمكن للمرء أن يحلل هذه الظاهرة باستفاضة أكبر وان كنت اشك في جدوى ذلك . ومن المؤكد أن الحقيقة الرئيسية ينبغي أن تتمثل في أن أولئك الذين لا يسمون بالقوى العظمى عليهم أن يصروا على التعاون والترابط في الاجراءات المعنية بنزع السلاح . وعلينا أن نصر ليس فقط على اجراء تقدم ثنائي بين هاتين الدولتين اللتين تمتلكان الكم الأعظم من الاسلحة ، بل أن يؤدي بهما هذا التقدم الى موقف أكثر تعاونا نحو جهودنا المتعددة الأطراف ، ويؤدي بنا الى اغتنام الفرصة التي توفرها جهودهما الثنائية ضمانا لأن يتحرك المجتمع العالمي معا لاتخاذ التدابير الاساسية لتحديد الاسلحة ونزع السلاح .

وأعتقد اننا جميعا ندرك أن التقدم في مجالي تحديد الاسلحة ونزع السلاح سيمثل بالضرورة عملية مضنية ، وأنه عملية خطّية . ومن النادر توافر قفزات كميّة والواقع أنها يمكن في حالة عدم قياسها أن تسبب القلق . ولانني أؤمن بأننا نتعامل مع هذه العملية ، فانني أرفض أية اشارة الى ان هذا المؤتمر قد فشل . انني أذكر هذه الاشارة لا لسبب إلا لانها تتردد كثيرا . وأود ألا أعطيها أي مصداقية . وكما تشير مفاوضات الاسلحة الكيميائية فاننا نشارك في عملية تتسم كثيرا بالتقدم .

ان النظرة الضيقة لاعمال هذا المؤتمر خلال الاعوام العشرة الماضية هي بالضرورة نظرة انتقادية . وهي تذكر ببساطة أن مهمة المؤتمر هي التوصل الى اتفاقات ، ولم يحدث ذلك ، ولذا فقد فشلت المهمة . إن ترديد ذلك هو بمثابة التقاط صورة فوتوغرافية لرحلة طويلة ثم القول بأن تلك الصورة الواحدة هي الصورة الكاملة للرحلة كلها . انني أفضل الرأي الأرحب الذي يعترف بأننا نشارك في عملية خطيّة ويحاول اظهار الصورة كلها ، صورة تمثل عملية متصلة .

لقد حاولت اقتراح الوسائل التي يمكن بها تحسين الصورة العامة . وتعتمد أية رحلة من هذا النوع الى حد كبير على أولئك المشاركين فيها . وفي هذا الصدد نواجه بالفعل قضية تتعلق بعضوية المؤتمر . انها ليست قضية سهلة لكن التعليق الاساسي الوحيد الذي أود أن أدلي به هو أنه من الواضح أن هناك عددا من الدول التي تعمل

كمراقبين في هذا المؤتمر وتقدم اسهامات كبيرة حقا لعملنا بشأن نزع السلاح حتى ولو لم تكن أعضاء . إن علينا أن نجد وسيلة للسماح لهذه الدول بالجلوس الى مائدتنا . ومن حيث المبدأ ، وفي حين لا أعتقد أن المؤتمر سيمارس عمله على نحو جيد بتوسيع عضويته الى حد كبير ، فمن المؤكد أيضا أنه يتعين علينا أن نسهل الانضمام الينا لاية دولة ترغب في تقديم مساهمة حقيقية لعملنا وقادرة على تقديم هذه المساهمة .

انني لا أؤمن بالتغيير من أجل التغيير لكن من المؤكد انني أرفض رأيا ثابتا عن الحياة أو التاريخ . انني أؤمن ايمانا راسخا بالقول بأن أولئك الذين يرفضون أن يتعلموا من التاريخ سيكونوا محكومين بتكراره . ان مؤتمرنا حيوي . واذا حدث واختفى غدا بطريقة ما ، فسيكتسب الأفراد لقب "السياسي المتمرس" من خلال اقتراحات اعادة اختراعه فورا . إن مؤتمرنا في حاجة إلى التغير والنمو . ولقد حاولت أن أقترح اليوم بعض الوسائل التي يمكن بها تحقيق ذلك .

وختاما ، أنا أؤمن ايمانا حارا بأننا نشارك في هذا المؤتمر في مشروع عظيم . وربما كان يتعين علينا أن نسترشد في هذا المشروع بأحد الاستنتاجات التي استقاها جاكوب برونوفسكي الذي كتب يقول في كتابه المعروف " صعود الانسان " ما يلي :

" ان كل المعارف وكل المعلومات بين البشر لا يمكن تبادلها إلا في اطار إظهار التسامح . وهذا ينطبق على كل شيء سواء كان التبادل في العلم أو في الآداب أو في الدين أو في السياسة " .

أود أن أشكر زملائي في هذا المؤتمر لما أبدوه من صداقة لي ولزوجتي . وأشعر بعميق الامتنان للأمانة لعملها وتفانيها . وأتمنى للجميع مستقبلا طيبا كما أتمنى أولا وقبل كل شيء ازدهار عملكم .

الرئيس : أشكر ممثل استراليا على بيانه . وأود قبل أن يتركنا السفير بتلر ويترك المؤتمر أن أكرر هنا ان اسهامه البارز في أعمال المؤتمر واقتناعه والتزامه القيم بعالم أكثر أمنا ، ستكون معنا ومع كل أولئك الذين يقدمون خدماتهم في هذا الميدان . لقد مثل السفير بتلر على نحو جيد بلدا له نهج مسؤول تجاه مسائل تؤثر على السلم والأمن الدوليين . وكما شهدنا ، هناك مثال حي على هذا النهج القيم يتجلى في الورقة المقدمة اليوم من استراليا والموقف القوي الذي اتخذه ذلك البلد من الاستخدام المتكرر والمحقق للاسلحة الكيميائية . وباسم المؤتمر أتمنى له النجاح في مهامه الجديدة وفي حياته الشخصية . أعطي الكلمة للسفير لؤيس سفير اندونيسيا .

السيد لؤيس (اندونيسيا) : اسمحوا لي في البداية وأنا آخذ الكلمة للمرة الأولى في ظل رئاستكم ، أن أعرب عن سرور وفدي اذ أراكم ، سيدي الرئيس ، ممثلا لبلد اسلامي تتمتع اندونيسيا بعلاقات ودية معه ، وانتم تتولون أعلى منصب في هذا المؤتمر . وأغتنم هذه الفرصة كذلك لأرحب بحرارة بالسفيرين الموقرين لبورما والهند السفير أونغ شانت والسفير شارما ، وأتعهد بتعاون وفدي معهما . لقد علمنا أن زميلنا المبرز السفير هارالد روزه سفير الجمهورية الديمقراطية الالمانية سيرحل عنا قريبا . كما أصبح معروفا لنا للتو أن السفير ريتشارد بتلر سفير استراليا سينهي خدمته كرئيس لوفد استراليا لدى مؤتمر نزع السلاح . أفضل تمنياتنا للسفير روزه والسفير بتلر في مهامهما المقبلة .

أود ، بوصفي المنسق لمجموعة الـ ٢١ عن شهر أيلول/سبتمبر أن أعلق على الاشارات الى المجموعة ٢١ بشأن البند ١ والتي قدمها المنسق الموقر للمجموعة الغربية السفير فان شايك خلال الجلسة العامة المعقودة يوم الثلاثاء ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ .

وأود أن أبدأ بأن اذكّر بأن مؤتمر نزع السلاح ليس هيئة تداولية بل هيئة تفاوضية . وفي اطار البند ١ من جدول الأعمال ، فمن الطبيعي فحسب ان يقوم مؤتمر نزع السلاح بالتفاوض فورا وعقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية . وتؤمن مجموعة الـ ٢١ ايمانا راسخا بأن المؤتمر سيقدم بذلك اسهاما ملموسا وهادفا نحو نزع السلاح . إلا أن المؤتمر خلال وجوده قد حيل بينه وبين اجراء هذه المفاوضات . ومن سوء الحظ البالغ ان المؤتمر استسلم لمناقشات اجرائية خلال هذه الاعوام القليلة الماضية .

لقد أظهرت مجموعة الـ ٢١ أثناء تلك المناقشات مرونتها في السعي الى توافق في الآراء لكي يمكن انشاء لجنة مخصصة بشأن البند ١ . وكدليل على ذلك ، قدمت مجموعة الـ ٢١ على مدى هذه الأعوام الخمسة الماضية ثلاثة اقتراحات ملموسة ومميزة وردت في الوثائق CD/492 و CD/520 و CD/829 . وقد عرض الاقتراح الاخير هذا العام فقط في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ وقبلته المجموعة الاشتراكية ودولة حائزة للاسلحة النووية غير منتمية الى أية مجموعة . وفضلا عن ذلك تود مجموعة الـ ٢١ أن تشير الى أن الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/829 يدمج كذلك العناصر الاساسية للاقتراح المقدم من عضو في المجموعة الغربية خلال رئاستها للمؤتمر في شباط/فبراير ١٩٨٦ . وعليه ترى مجموعة الـ ٢١ أن الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/829 مناسب على أفضل وجه للمواءمة بين مواقف كل الدول الممثلة في المؤتمر . ومن دواعي أسفنا ان هذه المرونة من جانب مجموعتنا ، تؤيدها غالبية المؤتمر ، لم تجد مرونة مماثلة من جانب المجموعة الغربية . وعلى نقيض ذلك ظلت المجموعة الغربية تصر على الوثيقة CD/521 طيلة أكثر من أربعة أعوام وما زالت حتى اليوم تعتبر أنها تمثل موقفها الرسمي .

ان الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/863 قد تقدم به رسميا سفير تشيكوسلوفاكيا الموقر في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٨ حين كان المؤتمر مشغولا تماما باعداد تقرير دورته لعام ١٩٨٨ . وحتى في ذلك الحين كانت مجموعة الـ ٢١ بشكل واضح هي المجموعة التي أنفقت وقتا أكبر من أية مجموعة اخرى في مناقشة الاقتراح وتحليله بتعمق بسبب ما تعلقه من أهمية قصوى على هذا البند . ان السبب واضح : اننا نريد معاملة الاقتراح بطريقة بناءة ومسؤولة . والواقع اننا نود أيضا أن نمنع المؤتمر من الانغماس في جولة لا داعي لها من المناقشات الاجرائية في الايام الختامية لدورته عام ١٩٨٨ ، الامر الذي سيعقّد من عمل المؤتمر .

ان مجموعة الـ ٢١ ستظل على التزامها بأنسب الطرق وفي أنسب وقت ، وستكون على استعداد للرد على الاقتراح ومناقشته فضلا عن غيره من الاقتراحات التي ستقدم في دورتنا القادمة .

الرئيس : أشكر السفير لؤيس سفير اندونيسيا على بيانه وما وجهه لي من عبارات رقيقة . أعطي الكلمة الآن لسفير الهند السيد شارما .

السيد شارما (الهند) : السيد الرئيس ، لقد طلبت الكلمة بإيجاز لتوجيه الشكر لكم وللزملاء الكثيرين الذين تحدثوا اليوم عن كلمات الترحيب التي وجهوها إلي . لقد أشار السفير بتلر في كلمته الى اننا ننفق على ما يبدو وقتا طويلا جدا في التهانئ المتبادلة عند تعييننا ، لكن عليّ أن أقول انني أشعر بارتياح بالغ للترحيب الذي وجه اليّ بهذه الحرارة . وأود أن أؤكد لكم ، السيد الرئيس ، انني ووفدي سنعمل بلا كلل من أجل تحقيق الاهداف والمقاصد الحيوية لهذا المؤتمر .

الرئيس : أشكر السفير شارما على كلمته وأؤكد له ، مثلما ذكرت في البداية باسم المؤتمر ، ان المؤتمر سيقدم له التعاون الكامل خلال عمله . أعطي الكلمة الآن الى السفير فيغودا سفير تشيكوسلوفاكيا .

السيد فيغودا (تشيكوسلوفاكيا) : السيد الرئيس ، أرجو المعذرة لآخذي الكلمة مرة أخرى ، لكنني سأكون بالغ الايجاز هذه المرة . لقد أردت فحسب أن أعبر بطريقة أكثر رسمية ، وبشكل مستقل عن بياني الاطول ، عن مدى أسفي وأسف وفدي ومجموعتي لرحيل السفير روزه سفير الجمهورية الديمقراطية الالمانية . نعم انها قاعدة الحياة الدبلوماسية ، قاعدة تعاقب الزملاء والاصدقاء ، التي لا يوجد استثناء منها وستؤثر علينا جميعا إن آجلا أو عاجلا . لكنني على كل ، أرى من المناسب تماما أن نعرب عن أطيب التمنيات والتهاني والتقدير لعمل زملائنا وخاصة ما قام به السفير روزه من عمل ، وهو واحد من أقرب أصدقائي في المؤتمر وصديقي الحميم لأعوام طويلة سابقة ، ممثلا بلده الذي يحتفظ بعلاقات أخوية ممتازة مع بلدي أيضا .

السيد الرئيس ، اسمحوا لي أيضا أن أقول وداعا للسفير بتلر الذي أعلن منذ لحظات أنه سيتركنا أيضا . لقد كان أيضا أحد الشخصيات البارزة في هذه الهيئة ، وله مني أفضل التمنيات في عمله المقبل . انني اذ أفعل ذلك آمل أن يصفح عني لانني ربما أكون قد انتهكت المادة ١١٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي طلب الينا السفير بتلر التقيد الصارم بها .

الرئيس : أشكر السفير فيغودا على كلمته وعليّ الآن حتما أن أعطي الكلمة للسفير بتلر .

السيد بتلر (استراليا) : بما أن الجميع ينقضون المادة ١١٠ ، اسمحوا لي أن أعرب عن سروري اذ ارى على هذه المائدة صديقي القديم السيد شارما من الهند . لقد أخذت الكلمة حقا لكي أتحدث باعتباري المنسق الغربي بشأن المادة ١ من جدول الاعمال ردا على ما ذكره للتو سفير اندونيسيا الموقر نيابة عن مجموعة الـ ٢١ . أولا كنقطة توضيح : إن الموقف الرسمي للمجموعة الغربية بشأن هذا الموضوع هو ذلك الموقف المعرب عنه في البيان المقدم من وفدي في جلستنا العامة الماضية . ثانيا أود أن أعرب عن تقديري للسفير لؤيس للتأكيد الذي قدمه لنا في البيان المقدم منه نيابة عن مجموعة الـ ٢١ .

الرئيس : أشكر السفير بتلر على كلمته وأعتقد اننا بذلك نكون قد انتهينا من قائمة المتحدثين اليوم . أيود أي عضو آخر أن يأخذ الكلمة ؟ لا أرى أحدا .

وكما أعلنت في جلستنا العامة الماضية أعتزم الآن دعوة المؤتمر الى اتخاذ اجراء بشأن تقرير اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها وتقرير اللجنة المخصصة لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح . وقد عممت في الجلسة العامة السابقة الوثيقتان المتصلتان بذلك وهما CD/868 و CD/867 على التوالي .

أقترح الآن أن ننتقل الى تقرير اللجنة المخصصة لاتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها . أعرض على المؤتمر الوثيقة CD/868 لاعتمادها . واذا لم يكن هناك اعتراض ساعتبر أن المؤتمر يعتمد تقرير اللجنة المخصصة .

وتقرر ذلك .

الرئيس : أنتقل الآن الى تقرير اللجنة المخصصة لوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح . وأعرض على المؤتمر الوثيقة CD/867 التي تحتوي على تقرير تلك اللجنة المخصصة من أجل اعتمادها . واذا لم يكن هناك اعتراض سأعتبر ان المؤتمر يعتمد التقرير .

وتقرر ذلك .

الرئيس : أنتقل الآن الى موضوع آخر . تذكرون أنني استرعيت الانتباه في جلستنا العامة السابقة الى أننا متخلفون في اعداد التقرير السنوي المقدم الى الجمعية العامة للامم المتحدة . ولاحظت عندئذ ان هناك قدرا كبيرا من الوثائق ينبغي تجهيزها خلال المراحل الاخيرة من عملنا ، وأشرت الى امكانية اننا قد لا نتمكن حتى من انهاء دورة عام ١٩٨٨ يوم الجمعة الساعة ١٧/٠٠ مثلما أشرت مبدئيا . ومن سوء الحظ أن شكوكي قد تأكدت . لقد أبلغتني الامانة انه لن يكون ممكنا للخدمات الفنية تجهيز الوثائق اللازمة لاعتماد التقرير بكل اللغات كما هي القاعدة في هذا المؤتمر .

لقد أبلغت منسقي المجموعات صباح اليوم بالوضع . وعلى أساس احتياجات الخدمات الفنية اقترحت عليهم أن يكون الموعد الجديد لانهاء الدورة هو ٢٠ أيلول/سبتمبر الساعة ١٠/٠٠ ، وهو احتمال سبق أن ذكرته في ٧ أيلول/سبتمبر . وبالنظر الى أن الوثائق ستصدر فور تجهيزها ، ينبغي أن نتمكن من تلقيها قبل ذلك التاريخ . ان النسخ المترجمة من تقرير اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ستتاح بين مساء اليوم وصباح غد ، كما ستكون الوثيقة CD/WP.348/Rev.1 التي تشتمل على الاجزاء التقنية فضلا عن الفقرات الموضوعية لمشروع التقرير ستكون جاهزة بالانكليزية في عيون حفظ أوراق الوفود يوم الاثنين الساعة ١١/٠٠ تعقبها بعد الظهر بعض الوثائق باللغات الاخرى .

أقترح الآن أن يؤجل اختتام دورة عام ١٩٨٨ للمؤتمر إلى يوم الثلاثاء ٢٠ أيلول/سبتمبر وأن نعقد ، تحقيقا لهذا الغرض ، جلسة عامة تكرس كلها لاعتماد التقرير . لا أرى اعتراضا .

وتقرر ذلك .

الرئيس : لا توجد أعمال أخرى لليوم . سأرفع الآن هذه الجلسة العامة . تعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح يوم الثلاثاء ٢٠ أيلول/سبتمبر الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠

CD/PV.483
20 September 1988
ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الثالثة والثمانين بعد الاربعمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء الموافق ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد علي شمس اردكاني (جمهورية ايران الاسلامية)

١٤١٧ب/GE.88-64420

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : الآن تفتتح الجلسة العامة ٤٨٣ لمؤتمر نزع السلاح .

وفقا لبرنامج العمل ، من المقرر أن يعتمد المؤتمر اليوم تقريري هيئتين فرعيتين ، فضلا عن تقريره السنوي الى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وكما أعلنت في جلستنا العامة يوم الخميس الماضي ، سنتناول أولا تقريري اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي واللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية لاعتمادهما . وسنتناول الآن تقرير اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي ، الوارد في الوثيقة CD/870 ، التي عممت في جلستنا العامة السابقة ، وإذا لم يكن ثمة اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد تقرير اللجنة المخصصة .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : ورد تقرير اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية في الوثيقة CD/874 ، التي عممت أيضا في جلستنا العامة الاخيرة . وأضع أمام المؤتمر تقرير اللجنة المخصصة لاتخاذ مقرر بشأنه ، فإذا لم يكن ثمة اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد تقرير اللجنة المخصصة .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : لننتقل الآن الى مشروع تقرير المؤتمر الى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وزعت الامانة يوم أمس الوثيقة ذات الصلة ، CD/WP.348/Rev.1 ، في خانات الوفود ، وجرى توزيع شان اليوم في غرفة الاجتماعات . وتضم الوثيقة الصادرة عن الامانة الاجزاء التقنية من التقرير السنوي ، فضلا عن الفقرات الموضوعية المتصلة ببنود جدول الاعمال التي لم تنشأ لها هيئات فرعية خلال دورة المؤتمر لعام ١٩٨٨ . وسترد تقارير اللجان المخصصة في النص فور اعتماد المؤتمر لهذه الوثيقة وصدورها لاحقا بوصفها وثيقة رسمية .

وستملأ الامانة الفراغات الواردة في مشروع التقرير لدى تجهيز وثيقة مؤتمر نزع السلاح ذات الصلة . وكالمعتاد ، ينبغي للأعضاء الذين يجدون أي أخطاء ذات طبيعة تحريرية أو تقنية بشتى اللغات ارسال ملاحظاتهم الى الامانة مباشرة ، إذ لا حاجة لنا لتناول هذه المسائل الثانوية . وينطبق هذا أيضا على التصويبات الطفيفة اللازمة للتوفيق بين النصوص بشتى اللغات الرسمية . وبصدد التقرير السنوي ، أود اعلامكم أيضا بأن الامانة ستعمم في نهاية هذا الاسبوع فهرس محاضر المؤتمر الحرفية لدورة عام ١٩٨٨ الذي يجب ارفاقه بتقرير المؤتمر المقدم الى الجمعية العامة وفقا للفقرة (و) من المادة ٤٥ من النظام الداخلي . ويغطي الفهرس الذي ستعممه الامانة

الفترة الممتدة لغاية الجلسة العامة ٤٨٠ ، إذ يجب تقديمه في تلك المرحلة الى الخدمات التقنية لتجهيزه . وسيتضمن النص النهائي كذلك الجلسات العامة المتبقية ، ولا سيما الجلسة الاخيرة المكرسة للمسائل الموضوعية ، التي عقدت يوم الخميس الماضي . وستكون الامانة ممتنة لو تلقت أي تصويبات للفهرس في موعد أقصاه ظهر يوم الخميس الموافق ٢٩ أيلول/سبتمبر ، كي يتسنى تقديم الفهرس من أجل ترجمته وتجهيزه بعد ذلك مباشرة .

أنتقل الآن الى مشروع التقرير السنوي الوارد في الوثيقة CD/WP.348/Rev.1 . كما ذكرت في وقت سابق ، لا حاجة لنا لتناول النقاط التحريرية الثانوية . وفي الحقيقة ، لاحظت الامانة بالفعل بعض الاخطاء التقنية التي سيجري تصحيحها ، غير أنه ينبغي ادخال اضافة طفيفة في الفقرة ٧ من الوثيقة ، لم يتسن ادراجها قبل الآن إذ أن مسألة الموعد النهائي لدورة عام ١٩٨٨ لم تكن قد حسمت عند تجهيز هذه الوثيقة . فيما يلي نص هذه الاضافة :

"كما قرر المؤتمر في جلسته العامة ٤٨٢ اختتام دورته السنوية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨" .

أرجو أن يكون هذا مقبولا . لا أرى أي اعتراض .

ولننتقل الآن الى اعتماد التقرير السنوي الى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة ، كما ورد في الوثيقة CD/WP.348/Rev.1 . وكما عدلته شفهيا في الاضافة التي ادخلت في الفقرة ٧ . إذا لم يكن ثمة اعتراض ، فسأعتبر أن المؤتمر يعتمد تقريره السنوي الى الجمعية العامة للامم المتحدة .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (متحدثا بالانكليزية) : اسمحوا لي بأن أدلي الآن ببياني الختامي بوصفي رئيسا للمؤتمر خلال شهر أيلول/سبتمبر .

أود أن أشكركم جميعا على منحي شرف التعاون في اختتام أعمال المؤتمر لهذه السنة ، وأوجه شكرا خاصا الى اللجان المخصصة واللجان الفرعية وأفرقة العمل ومن رأسها ، وكذلك الى أعضائها . وأخص بالذكر سعادة السيد ميليان كوماتينا ، الامين العام لمؤتمر نزع السلاح والممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة ، وكذلك نائب الامين العام للمؤتمر ، سعادة السيد فيسنت بيراساتيغي ، ولا بد لنا من التعبير عما نكنه جميعا من تقدير عظيم لعمل الامانة والموظفين وفريق الترجمة الشفوية .

ويفخر بلدي بكونه عضوا في مؤتمر نزع السلاح ويولي اهتماما عظيما لعمل هذه الهيئة الموقرة . وظهور وزير خارجيتنا أمام هذا المؤتمر بانتظام ليشاطر آراءه وآراء حكومتنا شاهد على ذلك . ونعتقد أنه في عالم لا يزال يؤوي المعتدين تتيح مُثُل نزع السلاح أملا للبشرية . وان بلدي ، الذي هو ضحية عدوان دموي لا مثيل له في زمننا المعاصر ، برهان على ضرورة تنفيذ هذه المثل . ومع ذلك ، يسعدنا أن القاعة التقليدية لنزع السلاح خصت لمحادثات السلم . وأملنا أن تؤتي كل الجهود المبذولة لتحقيق سلم شامل وعادل ومشرف ودائم ثمارها وأن تستعاد الفرصة التي حرم منها شعبنا خلال سنوات عديدة من الهيمنة الأجنبية أعقبتها سنوات من الحرب المفروضة ، وذلك كي تستطيع أمتنا أن تلعب دورها الذي تستحقه في تعزيز السلم والأمن الدوليين .

ومن سوء الطالع أننا كنا ضحية أشد أشكال الاسلحة فتكا ووحشية ، وأعني الاسلحة الكيميائية ، وشاهدنا ما ارتكبته القوات العراقية من إبادة جماعية لا ضد الاهداف العسكرية والمدنية الايرانية فحسب ، بل كذلك ضد السكان الاكراد في العراق ، والادهى من الجريمة هو عجز المجتمع الدولي عن التحرك ضد مرتكبيها . وحسبما ذكر رئيس جمهورية بلدي في رسالته الى المؤتمر ، نأمل أن تعالج أوجه القصور في الانظمة الدولية التي تنظم استعمال الاسلحة الكيميائية والابادة الجماعية وجميع الجرائم ضد البشرية والسلم كي تسهم في تصميمنا على التوصل الى صيغة نهائية للاتفاقية المتعلقة بحظر انتاج وتخزين ونقل وتحويل واستخدام الاسلحة الكيميائية .

وكما قال رئيس جمهورية بلدي في رسالته المؤرخة في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، "تقيّم جمهورية ايران الاسلامية التطورات الجديدة في المحادثات الثنائية لازالة القذائف النووية المتوسطة المدى تقييما ايجابيا وتأمل أن تفضي هذه الخطوة الى تدابير جديدة وملموسة للتوصل الى نزع السلاح العام والشامل" . وبعبارة أخرى ، نرحب بمعاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى المؤرخة في ٧ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧ ، آملين أن ينفذها الطرفان الموقعان تنفيذا تاما .

ورغم أن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للامم المتحدة المكرسة لنزع السلاح ، وهي خطوة ذات شأن صوب نزع السلاح ، لم تفلح في صياغة وثيقة نهائية عملية ، فإنها مع ذلك تمكنت من التصدي لنواحي التباين في الآراء التي تعرقل الانتهاء بنجاح من وضعها . وهذه الجهود تجعلنا جميعا نأمل في امكانية تحقيق مثلنا وأهدافنا مما يمكننا نحن وجميع جند السلم من العمل على ايجاد عالم أفضل ، خال من التهديدات بالتدمير الشامل والابادة الجماعية . فكل مزيد من التأخير في ايجاد لجان مخصصة للبنود الثلاثة الاولى ذات الاولوية المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لن يعتبر خطوة "لم يتخذها" المؤتمر وإنما خطوة الى الوراء .

وآمل ألا يؤدي ما نعانيه من نواحي قصور الى مواجهتنا حقائق مروعة أخرى كما كان عليه الحال بالنسبة لاستخدام الأسلحة الكيميائية ، حيث أن الاقرار بالجريمة وإدانتها ، ناهيكم عن المعاقبة عليها ، رهينة اهتمامات سياسية واقتصادية تتسم بالانانية والتفاهة وقصر النظر . فقد ظل هذا الجمود قائما حتى بعد أن تحققت الافرقة التقنية الخاصة التي أوفدها الامين العام للأمم المتحدة من تكرار استعمال الاسلحة الكيميائية على نطاق واسع . وبهدف منع تكرار مثل هذه الاهوال ، ينبغي تخويل المؤتمر ، بوصفه الهيئة الدولية الوحيدة المسؤولة عن المفاوضات المتعددة الاطراف ، سلطة التوصل سريعا الى صيغة نهائية لاتفاقية شاملة . عالم حر خال من تهديدات الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والاشعاعية ، ومن التهديد بالحرب عموما . وعسى أن تتذكرنا الاجيال القادمة على أننا اخترنا وحققنا تقدما حقيقيا في هذا المجال متجاوزين تبادل الكياسات الدبلوماسية ! إن شاء الله .

أشكركم جميعا مرة أخرى .

بهذا اختتم بياني . ولا توجد لدي مسائل أخرى لتنظر فيها هذه الدورة السنوية لمؤتمر نزع السلاح . وقبل رفع هذه الجلسة العامة ، أود أن أعلن أن الجلسة العامة التالية للمؤتمر ستنعقد يوم الثلاثاء الموافق ٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ الساعة ١٠/٠٠ طبقا للمادة ٧ من النظام الداخلي .

وحسبما وافق عليه المؤتمر اليوم باعتماده تقرير اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية الوارد في الوثيقة CD/874 ، ووفقا للفقرة ١١ (د) من التقرير المذكور ، ستعقد اللجنة المخصصة دورة محدودة المدة خلال الفترة من ١٧ كانون الثاني/يناير الى ٣ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وتهيئة للدورة المستانفة ، ستعقد مشاورات مفتوحة للجنة المخصصة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر الى ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ .

الآن ترفع هذه الجلسة العامة وتختتم دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٨٨ .

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠